

افضل الدين الخونجي

(توفي ١٢٤٦ هـ)

كشف الأسرار عن غوامض الأفكار

تقديم وتحقيق

خالد الرويهب

تهران ١٣٨٩

سلسلهٔ متون و مطالعات فلسفی و تلامی

۱۱

زیر نظر:

زاینه اشمیتکه، شهین اعوانی، غلامرضا اعوانی، رضا پورجوادی،
نصرالله پورجوادی، ویلفرد مادلونگ، سید محمود یوسف ثانی

انتشارات:

مؤسسهٔ پژوهشی حکمت و فلسفهٔ ایران

و

مؤسسهٔ مطالعات اسلامی دانشگاه آزاد برلین - آلمان

کشف الأسرار عن غوامض الأفكار

افضل الدين الخونجي

تقديم و تحقيق: خالد الرويهب

ترجمة مقدمة انگليسي: سيد محمود يوسف ثاني

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

چاپ اول: ۱۳۸۹

قيمت: ۱۵۰۰۰۰ ريال

آماده سازی فني: انتشارات ثريا

چاپ: چاپخانه ترانه صحافي: مهرآئين

حق چاپ و نشر برای مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ايران محفوظ است

- | | |
|---------------------|---|
| سرشناسه | : خونجي، محمد بن ناماور، ۵۹۰ - ۶۲۶ ق. |
| عنوان و نام پديدآور | : کشف الأسرار عن غوامض الأفكار / افضل الدين الخونجي |
| مقدمه و تصحيح | : خالد الرويهب |
| مشخصات نشر | : تهران: مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ايران؛ برلين: مؤسسه مطالعات اسلامي دانشگاه آزاد برلين، ۱۳۸۹. |
| مشخصات ظاهري | : هفتاد + ۴۲۸ صفحه متن + ۶۰ صفحه مقدمه انگليسي. |
| فروست | : سلسله متون و مطالعات فلسفي و کلامي: ۱۱. |
| زیر نظر | : زابينه اشमितکه، شهين اعواني، غلامرضا اعواني، رضا پورجوادى، نصرالله پورجوادى، ويلفرد مادلونگ، سيد محمود يوسف ثاني. |
| شابک | : ۱۵۰۰۰۰ ريال؛ 978-964-8036-59-6 |
| وضعيت فهرست نويسي | : فبيا. |
| يادداشت | : عربي. |
| يادداشت | : ص.ع. به انگليسي: Kasht al-asrar an ghawamiq al-afkar |
| موضوع | : منطق - متون قديمي تا قرن ۱۴. |
| شناسه افزوده | : رويهب، خالد Rouayheb, Khaled |
| شناسه افزوده | : يوسف ثاني، محمود ۱۳۴۰ - |
| شناسه افزوده | : مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ايران. |
| شناسه افزوده | : دانشگاه آزاد برلين، مؤسسه مطالعات اسلامي. |
| شناسه افزوده | : Freie Universität Berlin. Institut für Islamwissenschaft |
| رده بندي کنگره | : ۱۳۸۹ ح ۹ / ۴۴ / ۶۶ BC |
| رده بندي ديويي | : ۱۶۰ |
| شماره کتابشناسي ملي | : ۳۰۳۳۵۹۹ |

فهرست

هفت - هفتاد و شش	ترجمه مقدمة انگلیسی
۵-۴۲۴	متن کتاب کشف الأسرار
۶	الفصل الأول: في المقدمات
۶۱	الفصل الثاني: في التعريفات
۷۱	الفصل الثالث: في القضايا
۱۲۱	الفصل الرابع: في التناقض
۱۲۹	الفصل الخامس: في العكس المستوي
۱۴۷	الفصل السادس: في عكس النقيض
۱۹۵	الفصل السابع: في القضايا الشرطية
۲۳۱	الفصل الثامن: في القياس
۲۶۹	الفصل التاسع: في المختلطات
۳۱۷	الفصل العاشر: في القياسات الشرطية الاقتراعية
۴۲۵	فهرست الأعلام
۴۲۷	فهرست أسماء الكتب
i-lix	مقدمة انگلیسی

فهرس المحتويات

الفصل الأول: في المقدمات: ٦-٦٠

البحث الأول: في الحاجة إلى المنطق ٦

البحث الثاني: في مباحث الألفاظ ١٠

البحث الثالث: في الكلّي والجزئي ٢٤

البحث الرابع: في مباحث الجنس ٣٦

البحث الخامس: في مباحث النوع ٤٠

البحث السادس: في مباحث الفصل ٤٤

البحث السابع: في مباحث الخاصّة ٥٠

البحث الثامن: في مباحث العرض العامّ ٥٢

البحث التاسع: فيما تتشارك به هذه الخمسة وما به تتباين ٥٣

البحث العاشر: في مناسبات هذه الخمسة بعضها مع البعض ٥٨

الفصل الثاني: في التعريفات ٦١-٧٠

الفصل الثالث: في القضايا: ٧١-١١٩

البحث الأول: في تقسيم القضية ٧١

البحث الثاني: في الروابط ٧٥

البحث الثالث: في الخصوص والإهمال والحصص ٧٨

البحث الرابع: في العدول والتحصيل ٨٧

البحث الخامس: في الجهات ٩٣

البحث السادس: في وحدة القضية وتعدّدها ١١٦

الفصل الرابع: في التناقض ١٢١-١٢٨

الفصل الخامس: في العكس المستوي ١٢٩-١٤٥

[عكس السوالب ١٢٩]

[عكس الموجبات ١٣٩]

الفصل السادس: في عكس النقيض ١٤٧-١٩٤

[الموجبات الكلّية الخارجية ١٥٨]

[الموجبات الكلية الحقيقة ١٦٧]

[الموجبات الجزئية ١٧٦]

[السوالب الخارجية ١٨٢]

[السوالب الحقيقة ١٨٨]

الفصل السابع: في القضايا الشرطية: ١٩٥-٢٢٩

البحث الأول: في تقسيم القضايا الشرطية ١٩٥

البحث الثاني: في المنفصلة ٢٠٠

البحث الثالث: في حصر الشرطيات وخصوصها وإهمالها ٢٠٤

البحث الرابع: في تعديد أقسام المتصلات والمنفصلات: ٢٠٦

البحث الخامس: في تلازم المتصلات والمنفصلات وتعاندهما: .. ٢٠٨

البحث السادس: في المحرّفات: ٢٢٦

الفصل الثامن: في القياس: ٢٣١-٢٦٧

الشكل الأول ٢٤٩

الشكل الثاني ٢٥٦

الشكل الثالث ٢٥٩

الشكل الرابع ٢٦٣

الفصل التاسع: في المختلطات: ٢٦٩-٣١٥

٢٦٩	البحث الأول: في إختلاطات الشكل الأول
٢٩٣	البحث الثاني: في إختلاطات الشكل الثاني
٣٠٥	البحث الثالث: في إختلاطات الشكل الثالث
٣٠٧	البحث الرابع: في إختلاطات الشكل الرابع
٤٢٣-٣١٧	الفصل العاشر: في القياسات الشرطية الاقتراعية
٣١٨	البحث الأول: فيما يتركب من المتصلتين
٣٥٤	البحث الثاني: فيما يتألف من منفصلتين
٣٦٩	البحث الثالث: في القياس المؤلف من الجملي والمتصل
٣٨٦	البحث الرابع: في القياس المؤلف من الجملي والمنفصل
٣٩٤	البحث الخامس: في القياس المؤلف من المتصل والمنفصل
٤٠٢	خاتمة: في مباحث مشتركة بين الاقيسة الشرطية
٤٢٥	فهرست الأعلام
٤٢٧	فهرست أسماء الكتب

رموز نسخ

س	سليمانيه: جارا الله ١٤٣٥
ی	اسكوريال: مخطوطات عربي ٦٦٧
ت	تويقايي: احمد ثالث ٣٣٥٤
د	دارالكتب المصرية: مجاميع مصطفى پاشا ١٦٢
ج	سليمانيه: جارا الله ١٤٣٤
ن	سليمانيه: محمد نوري افندي ١٢٥
ط	ميكرو فيلم هاي دانشگاه تهران: ف ١٥٦٤
م	کتابخانه موزه بریتانیا: OR.7820
ک	کاتبی، شرح کشف الأسرار
ب	ابن البديع، نهاية سير الأفكار في المباحث عن كشف الأسرار

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد الله أستفتح، وببضاعة النظر في واضح دلائله أستريح، وبما وهب لي من العقل أستبين براهينها وأستوضح، ثم بالصلاة على أنبيائه وخصوصاً على سيد المرسلين محمد المصطفى وآله أستنجح.

٥ أما بعد، فهذا الكتاب مشتمل من علم المنطق على جملة كافية، ولغرض من سمت همته إلى ذروة التحقيق وافية. فالمرجو من جبل على الإنصاف طبعه، وملئ من جواهر الحكم عقله وسمعه، أن لا يعجل في غريب ما يقرع سمعه بالتفنيد، ولا يرفض ما خالف معهوده بمجرد التقليد، بل يعين في النظر والتأمل بعين الإنصاف، ثم بعد ذلك فله أن يسلك طريق الإنكار أو يرتكب محجة الاعتراف، فبالحق يعرف الرجال، لا بتقادم الدهور والآجال. ثم لا يغدمني من إخواني الساعين مسعالي، الرامين في هذا الغرض إلى مرماي، شكر معانيه الأبرار، أو إغضاء عما لا يؤمن في دقيق الأفكار، من سهو إن كان، أو ذهول ونسيان. وهو مسمى بكشف الأسرار عن غوامض الأفكار، ومرتب على فصول:

٢ [الله] ن: + تعالى | واضح | د: أوضح ٣ وخصوصاً | ن: خصوصاً | على^٢ ساقط من د على^٢... المرسلين | ساقط من ن ٤ المصطفى | ساقط من ن | أستنجح... همته | ساقط من د ٥ أما | س: واما | فهذا | ي: فان هذا | المنطق | ي: النظر | ولغرض | ن: وبغرض ٧ الحكم | ت: الاحكام | لا | ساقط من د ٨ بالتفنيد | س: ي: بالسدد | ن: بالعند | بل | س: قبل أن ١٠ بتقادم | ت: بتقدم ١١ شكر | س: سلك ١٢ الأبرار | س: الأفكار إغضاء | ي: الاغضاء | عما | ي: عن ما ١٣ ونسيان | ي: أو نسيان | ومرتب | ن: وهو

الفصل الأول: في المقدمات وفيه مباحث

فالأول في الحاجة إلى المنطق:

١م العلم إما تصوّر إن كان إدراكاً ساذجاً، وإما تصديق إن كان مع الحكم بإسناد أمر إلى أمر إيجاباً أو سلباً. وكلّ منها: إما نظريّ يحتاج في تحصيله إلى الفكر، وهو ترتيب أمور معلومة ترتيباً خاصّاً للتأدي منها إلى تحصيل غير المعلوم؛ وإما ٥
٢س ضروريّ لا يحتاج في تحصيله إلى ذلك. وليست التصورات والتصديقات بأسرها ضرورية وإلا لما فقدنا شيئاً، ولا نظرية وإلا لما حصلنا على شيء، فإذا البعض من كلّ منها ضروريّ والبعض نظريّ، ينتهي كلّ منه إلى الضروريّ قطعاً للدور والتسلسل.

ثم استكمال النفس الإنسانية في قوتها النظرية إنّما هو بحصول العلوم النظرية ١٠
لاشتراك الكلّ في الضروريات، وكذلك في قوتها العملية لأنّ كمالها بفعل الخير والتخلّق بالأخلاق المرضية والتجنّب عن المذمومة الدتية عقلاً وشرعاً، وذلك بعلم الأخلاق والحكمة العملية التي هي من العلوم النظرية. وتحصيل العلوم النظرية إنّما هو بالفكر، وإنه ليس ممّا يصيب دائماً لمناقضة بعضهم بعضاً في ٣ي
مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد نفسه في وقتين. فسّت الحاجة إلى قانون ١٥
يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والإحاطة بالصحيح

٢ فالأول [د، ن: الأول ٣ الحكم] ت: حكم | بإسناد...أمر^٢ ساقط من ت ٤ أمر
س: امر آخر | أو سلباً | ن: سلباً | وكلّ [ي: وكل واحد ٥ معلومة] س: معلومة في
تحصيله | للتأدي [ي، م، ب، ن: ليتأدي. والمثبت من س، ت، د، ج، ك ٦ والتصديقات]
ي: ولا التصديقات ٧ حصلنا | ن: تحصلنا ١٥ نفسه | س (هامش)، ج: يناقض نفسه

والفاسد منها، وبما به يتميز أحدهما عن الآخر، وبما به يلتبس أو ما يوهم الالتباس، يؤمن بمراءاته الغلط في الأفكار، وذلك هو المنطق.

- فإن قيل بأن هذا العلم ليس ضرورياً بجميع أجزائه، وإلا لامتنع الغلط في الأفكار لكون المبادئ بأسرها ضرورية وكون العلم بجميع طرق الانتقال منها إلى النظريات ضرورياً أيضاً حينئذ، فهو إذا نظري، إما بكل أجزائه أو بعضها، فلا بد من الاكتساب المحوج إلى ما ذكرتم من القانون. ولا يقال بأن العلوم منها متسقة منتظمة يؤمن وقوع الغلط فيها كالعدديات والحساب فلا يحتاج فيها إلى المنطق، ومنها ما ليس كذلك كالطبيعات والإلهيات فيحتاج فيها إلى المنطق، ولا يلزم من ذلك احتياج المنطق إلى شيء لكونه من قبيل المتسقة، ولأن ما هو نظري منه ينتهي إلى البعض الضروري منه ولم يحتاج إلى قانون آخر. لأننا نجيب عن الأول بأنه قد يقع الغلط في المنطق وقوعاً لا يمكن إنكاره؛ وعن الثاني أن النظري منه وإن اكتسب من الضروري الذي هو من هذا العلم لكن اكتسابه منه ليس مما يؤمن فيه الغلط فاحتاج إلى قانون هادٍ إلى الاكتساب الصائب وعاد السؤال بعينه، ولأن حصول الناس على العلوم النظرية وإصابتهم في الأفكار من غير مراعاة القانون المذكور ينفي الحاجة إليه.

والجواب عن الأول أن جميع طرق الاكتساب ليست ضرورية لما ذكرتم، ولا نظرية وإلا لاحتاج كل طريق في تحصيله من غيره إلى طريق آخر. فإذا البعض ضروري كالمقياس الكامل مثلاً، والبعض نظري كالمقياس غير الكامل مثلاً، والبعض الذي هو نظري يُكتسب مما هو ضروري واكتسابه منه بطريق

١ أو ما [د: أو بما؛ ب، ن: أو؛ ي: وبما به ٣ بأن] ساقط من ن، ك | بأن... ليس] س: ليس هذا العلم ٥ بكل... بعضها] ن: ببعض أجزائه أو كلها ٦ بد] ي: بد فيه | ولا] ن: لا ٧ منتظمة] ساقط من د | والحساب] ي: الحسابات ٨ فيحتاج] د: يحتاج | فيها] ساقط من ي | المنطق^٢] ن: + ومنها ما ليس كذلك ١٠ ولم] د: فلم | لأننا] ت: لأننا ١٢ الضروري] د: الضروريات ١٣ منه] ساقط من ن، ك ١٤ الناس] ن: + منه ١٧ لاحتاج] د: احتاج ١٨ غير] س، ي، م، ج، ن: الغير. والمثبت من ت، د، ك ١٩ ضروري] س: نظري

ضروري أيضاً، كما أنّ غير الكامل من القياس يُكتسب من الكامل واكتسابه منه بقياس كامل أيضاً.

ولا يقال بأنّ الطريق الضروريّ إن كفى في الاكتساب في المنطق كفى في سائر العلوم، وإلا فقد عاد السؤال؛ لأنّا نقول: الإحاطة بجميع الطرق أصون للذهن من الغلط، لإعطائه العلم بالصحيح والفاقد من الفكر على أيّ ترتيب وقع، ولا ٥
٣ ندعي من الاحتياج إلى المنطق إلا هذا القدر.

وبهذا خرج السؤال الثاني أيضاً لأنّ الإصابة ربّما كانت لوقوع الفكر على الترتيب الضروريّ الاستلزام الذي يعلمه كلّ أحد، وربّما كانت مطلقاً ولكن من الإنسان المؤيد من عند الله بخاصيّة تكفيه الكسب، وهو الذي نسبته إلى أصحاب النظر بالطرق المنطقية نسبة البدويّ إلى المتعرب بالنحو، والشاعر بالطبع إلى الشاعر ١٠
بالعروض، واستغناؤه عن القانون المذكور لا يوجب استغناء غيره، عدم إيجاب استغناء الشخصين المذكورين عن النحو والعروض استغناء غيرها.

ولما كان المنطق يبحث عن المعلومات التصورية والتصديقية، لا من حيث هي، بل من حيث إنّها توصل إلى: مطلوب تصوّري، إيصالاً قريباً وهذا الاعتبار يسمى قولاً شارحاً، أو بعيداً ككونها كليّة وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً ١٥
٤ وأمثالها؛ أو مطلوب تصديقي، إيصالاً قريباً ويسمى بهذا الاعتبار حجة، أو بعيداً ككونها قضية وعكس قضية ونقيض أخرى وأمثالها، أو أبعد من ذلك ككونها موضوعات أو محمولات وأشباهها؛ ولا شك أنّ هذه الاعتبارات خارجة عن مفهوم تلك المعلومات لاحقة لها من حيث هي هي، وموضوع كلّ علم ما يبحث

١ كما... أيضاً] ساقط من ن ٢ بقياس] ت: بطريق ٣ بأن] د: أن ٥ من ٢] ن: في
٧ خرج السؤال] ت، د، م، ج: خرج الجواب عن السؤال. والمثبت من س، ي، ن، ك
٨ ولكن] ي، م، ج: لكن ٩ الله] ي: الله تعالى | تكفيه] ي: وكيفية؛ ج: بكيفية
الكسب] ن: الاكتساب ١٠ نسبة] م، ج: كنسبة | المتعرب] ت، م: العرب
١٥ ككونها] س: لكونها ١٦ بهذا] ي: هنا ١٧ ككونها ٢] ن: لكونها

فيه عن عوارضه اللاحقة لما هو هو، ظهر أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية.

والقول الشارح يستحق التقديم على الحجة وضعا لوجوب تقدم التصور ١١٥ ط ٣
التصديق طبعاً، إذ كل تصديق فهو مسبوق بثلاثة تصورات لإمتناع الحكم
٥ بإسناد أمر إلى غيره مع الجهل بأحدهما أو بارتباط أحدهما بالآخر.

ولكن الحكم على شيء لا يستدعي تصوّره بحقيقته، بل تصوّره باعتبار ما من
الاعتبارات الصادقة عليه، فإنه يتأتى من جهل العتقاء الحكم عليها بأنها موجودة
أو معدومة حيث تصوّرها من حيث إنها يصح أن تعقل أو تُذكر، وكذلك في
طرف المحكوم به.

١٠ فإن قيل: لو استدعى الحكم على الشيء تصوّر المحكوم عليه باعتبار ما لَصَدَقَ
أنّ المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه أصلاً، وأتّه كاذب لأنّ المحكوم عليه فيه إن
كان مجهولاً مطلقاً فقد أمكن الحكم على المجهول مطلقاً؛ وإن كان معلوماً في ٣
الجملة، وكل معلوم في الجملة يمكن الحكم عليه، فالمحكوم عليه بامتناع الحكم عليه ١
أصلاً يمكن الحكم عليه. أو نقول: المحكوم عليه بامتناع الحكم عليه، إن أمكن حكم
١٥ ما عليه كذبت القضية، وإلا فامتنع هذا الحكم أيضاً. ولا يقال بأنّ المراد من ذلك
أنا نحكم على ما نعلمه بامتناع الحكم عليه على تقدير الجهل به أو في زمان الجهل
به أو بامتناع الحكم من يجهله، لأنّا نقول: لو صدق ذلك لَصَدَقَ أنّ ما نجهله
بجميع الاعتبارات امتنع منّا الحكم عليه.

١ [اللاحقة] ي، ت: اللاحقة له؛ ن: اللاحق ٣ التقديم د: التقدم | التصور التصديق ن،
ط، ك، ب: التصور على التصديق. وفي س، م زيدت "على" في الهامش. والمثبت من ي، ت،
د، ج ٤ بثلاثة ت، ج، ن، ط، ك: بثلاث ٦ ولكن ت، ن، ك: لكن | شيء ت:
الشيء ٨ أو تُذكر ن: وتذكر ٩ طرف ت: طرفي ١٢ في الجملة ن: من وجه
١٣ معلوم ن، م، ك: ما هو معلوم ١٤ أصلاً ساقط من ن، ك ١٥ الحكم م، ج:
الحكم عليه | أيضاً ساقط من ي | ولا ي، د، ك: لا | بأن د: أن ١٦ عليه ساقط من
ي ١٧ أو بامتناع س، د، ج، ن، ط، ك: وبامتناع. والمثبت من ي، ت، ج، م
١٨ منّا ساقط من ن

فالجواب هو أن التالي في قولكم "إن الحكم على الشيء لو إستدعى تصوّره في الجملة لَصَدَقَ أن المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه"، إن أخذت موجبة بحسب الوجود الخارجي كذبت لعدم وجود مثل هذا الموضوع في الخارج أصلاً، ضرورة أن كل موجود فهو معلوم ببعض اعتباراته ولو من حيث أنه موجودٌ وشيءٌ، ولم ٤س يلزم صدق الشرطية؛ وبحسب الحقيقة صدقت واندفع التناقض المذكور. وكذلك ٥ إن أخذت سالبة بالاعتبارين، وستحيط بحلّ مثله عند تحصيلك معنى الكلّية في القضايا.

ثم البحث عن الأقوال الشارحة مسبوقٌ بالبحث عما يتألف منها، وهي الكلّيات الخمسة وما يتعلّق بها من المباحث. ولنقدّم على ذلك كلّه مباحث في الألفاظ مشتركة بين اللغات بأسرها، لما بينها وبين المعاني من العلاقة، اقتداءً بمن قبلنا ١٠ من المحضّين، والله موقّي ومعيني.

ج الثاني في مباحث الألفاظ:

٤م الدلالة الوضعيّة للفظ على المعنى، إمّا أن يكون بتوسط وضعه بإزائه وهي المطابقة، وإمّا بإزاء ما يشتمل عليه وهي التضمّن، وإمّا بإزاء ما يستلزمه في ٥د الذهن استلزاماً خارجياً وهي الالتزام. والتقييد بالدلالة الوضعيّة لإخراج ما يدلّ ١٥ بالطبع كدلالة "آخ" على الوجود و"أف" على الضجر. وتقييد التوسط المذكور في المطابقة لإخراج دلالة اللفظ على تمام مسماه بالتضمّن إذا كان موضوعاً لما دخل

١ فالجواب [ي: والجواب ٤ أنه] ت: ان ٥ الحقيقة [ن: الحقيقة | صدقت] س، ت: صدق ٦ بحلّ مثله [ي: علماً بحله ٨ بالبحث] ي: فالبحث | منها...الخمس [ساقط من ن ٩ الخمسة] د: الخمس ١٠ مشتركة [س (تصحیح): المشتركة | بن] د: من ١٢ الثاني في [ن: البحث الثاني من ١٤ وإمّا] ي: أو [في] ساقط من ي ١٥ خارجياً] د: جازماً الالتزام [ي: الاستلزام ١٦ وتقييد] ت: تقييد؛ ي: بغير؛ ب: بغير؛ ط: صد

فيه المستى أيضاً، وبالإلتزام إذا كان موضوعاً للزومه أيضاً، وذلك عَرَفَكَ فائدة قيد التوسط في الدالتين الباقيتين.

واللزوم المعتبر في الإلتزام هو اللزوم الذهني، إذ لولاه لم يفد إطلاق اللفظ فهم^٣ المعنى الخارجي أصلاً لعدم الوضع بإزائه وعدم انتقال الفهم من موضوعه إليه فلم يكن دالاً عليه، إذ المعنى بدلالة اللفظ على معنى فهمه عند إطلاقه بالنسبة إلى من علم بالوضع. ولا يُعتبر اللزوم الخارجي لجواز دلالة اللفظ على ما لا يلزم مستواه في الخارج إذا لم فهمه فهم مستواه كدلالة لفظ "العدم" على الملكة وأشباهاها.

ولا يُقال: دلالة اللفظ المركب على مفهومه خارجة عن الثلاثة إذ الواضع لم يضعه لذلك المفهوم ولا لما يدخل فيه ذلك المفهوم أو يلزمه؛ لأننا نقول: المعنى من دلالة اللفظ على ما وضع له أن يكون اللفظ بعينه قد وضع لعين ذلك المعنى أو أجزاؤه لأجزائه بحيث يطابق مجموع اللفظ مجموع المعنى، ولا يضر التغيير الذي يلحق الجملة من هيئة التركيب، مثل أن المضاف إليه يُؤخَّر في العربية وقد يقدَّم في غيرها وأمثال ذلك، فإنَّ الهيئة التركيبية بين الألفاظ المفردة وضعت في كل^{١١٦} لغة لهيئة تركيبية بين تلك المعاني المفردة، فكان الكل بالوضع.

وقد قيل: إنَّ دلالة الإلتزام مهجورة في العلوم. وتمسكوا بوجهه:

١ عَرَفَكَ [ي: يعرفك؛ ساقط من د ٤ المعنى] ساقط من ي [أصلاً] ساقط من ن
الفهم [ي: ذهن ٥ معنى] ت، د، م، ط، ك: المعنى. والمثبت من ي، س، ج، ن، ب
٦ علم] د، ن، ط، ك: هو عالم [لا] ي: لم ٧ إذا... مستواه [ساقط من ن | العدم] ن:
الملكة ٩ اللفظ] د: لفظ | خارجة] ن، ك: خارج | يضعه] د: يضع ١٠ ولا] ساقط من
ي | من] س: بين ١١ لعين ذلك] ن: لذلك | أو أجزاؤه] س، د، ج، ن: وأجزاؤه.
والمثبت من ي، ت، م، ك، ب ١٢ التغيير] س، د، ج: التغيير ١٣ هيئة] د: هيئات
وقد يقدَّم] ن: ويقدم ١٤ غيرها] د: غيره، س: ذلك | بين] ي: من | وضعت] ن: وضع
١٥ المفردة] ن: + بالوضع | فكان] س، ي، د: وكان. والمثبت من ت، م، ج، ن، ك، ب

أحدها: أنها ليست دلالة وضعيّة.

الثاني: أن اللوازم غير متناهية فاعتبارها يوجب أن يكون للفظ مدلولات غير متناهية. ولا يقال بأن اللوازم البيّنة متناهية، لأن لكل شيء لازماً بيّناً وأقله أنه ليس غيره فلكل لازم بيّن لازم قريب هو بيّن له أيضاً، فكما يلزم إنتقال الذهن من المسقى إلى لازمه القريب لزم الإنتقال من ذلك اللازم إلى لازمه القريب ٥ وهلمّ جرّاً.

٥م الثالث: إن لم يعتبر في الالتزام كون اللازم بيّناً لم يفد على ما مرّ، وإن اعتبر لم يكن المدلول مضبوطاً، فإنه ربّما كان اللازم بيّناً بالنسبة إلى شخص دون شخص. ٥س والحق أن اللفظ لا بدّ له من دلالة على لازم مسّماه في الذهن دلالة بالتفسير المذكور، ضرورة أنه كلما أطلق اللفظ فهم المسقى وكلّما فهم المسقى فهم اللازم، ١٠ فكان إطلاق اللفظ مفيداً لفهم اللازم المذكور عند العلم بالوضع، فكان دالاً عليه.

والجواب عن الأول من الوجوه المذكورة أن الالتزام دلالة وضعيّة لأن اللفظ إنّما يدلّ على لازم مسّماه للوضع بلزاء ذلك الملزوم، والمراد بالدلالة الوضعيّة أن ٢٢ يكون بطريق الوضع ابتداءً أو بواسطة، ولو كان الاعتبار الدلالة الوضعيّة الأولى ١٥ لهجّر التضمّن أيضاً لأنها وضعيّة بواسطة.

١ أحدها] د: أ ٢ الثاني] د: ب | فاعتبارها...متناهية] ساقط من ن | للفظ] ي: اللفظ
٣ ولا] د، ن: لا | بأن] د: أن | لأن] د: الجواب لأن ٤ فلكل] د، ط، ك: لكل وكل
٥ القريب^٢] ن: + أيضاً ٧ الثالث] د: ٣ | الالتزام] س، م، ج: الالتزام | بيّناً] ت، د، ج،
ط، ك: بيّناً له. والمثبت من س، ي، م، ن ٨ اللازم بيّناً] ن: البيّن ١٠ اللازم] ي: لازمه
١١ فكان^٢] س: وكان ١٣ والجواب] ساقط من ي | الالتزام] ي: دلالة الالتزام
١٤ والمراد] ن: فالمراد ١٥ الأولى] ي: الأولى ١٦ لهجّر] ن: هجر

وعن الثاني أنّ اللزوم الذهني يُراد به معنيان: أحدهما هو أنّه كلّما حصل الشعور بالملزوم حصل الشعور باللازم؛ الثاني أنّه كلّما حصل الشعور بهما حصل الشعور باللزوم بينهما. والأوّل أخصّ من الثاني وإنّه معتبر في دلالة الالتزام على ما مرّ، ولا يجوز أن يكون للشيء لوازم غير متناهية بهذا المعنى، بوسط أو بغير وسط، وإلاّ إستلزم فهمه فهم ما لا يتناهى من المفهومات، وإن جاز بالمعنى الأعمّ ٥ حيث لم يلزم من فهم ملزومها فهمها في أنفسها، بل فهم كونها لوازم لو فهمت مع الملزوم، وحيث لم يفهم كان الملزوم مفهوماً مع الذهول عنها وعن لزومها لذلك الملزوم. وقوله أنّ "لكلّ شيء لازماً شيئاً"، قلنا: بالمعنى الأخصّ ممنوع، والاعتبار الذي ذكره أنّه لا بدّ وأن يلزم كلّ شيء هو بالمعنى الأعمّ دون الأخصّ لإمكان ١٠ تصوّر الشيء مع الذهول عن كونه ليس غيره. وإن كان لكلّ شيء لازم بيّن لم يلزم أن يكون للشيء لوازم غير متناهية، لجواز أن ينتهي الشيء في الإستلزام إلى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة واحدة أو بمراتب، حيث لم يمتنع ملازمة كل من الشئيين صاحبه، فاندفعت الشبهة.

وعن الثالث أنّه يجوز أن يكون المعتبر هو البيّن بالنسبة إلى كلّ أحد حتى ٤ ج ينضبط المدلول مع حصول الإفادة. وقد يلزم الشيء مثل هذا اللازم كأحد المتضايقين للآخر، ضرورة خروج كلّ واحد منهما عن ماهية الآخر وامتناع فهم أحدهما بدون فهم الآخر، وإنّه هو المراد باللزوم الذهني. فإن أريد بكونها ١٥ محجورة عدم دلالتها على نحو آخر غير ما ذكرنا فلا يضرنا، وإن أريد به الاصطلاح على عدم إطلاق اللفظ على مدلوله الالتزامي فذلك ممّا لا يُناقش ٢٠ فيه.

١ يُراد [ي: مراد | أحدهما] د: ٢ الثاني [د: ٢ | أنّه] ي، د، م، ج، ن: هو أنّه. والمثبت من س، ت، ط، ك ٥ الأعمّ [ن: الأوّل ٦ ملزومها] ن: ملزوماتها ٧ لم [ن: ما | يفهم] ت: يلزم ٨ وقوله [ت، ن: قوله ٩ الذي] مكرر في ن | أنّه] ساقط من س، ت، ن يلزم [س: لم يلزم ١١ ينتهي... الإستلزام] د: الشيء في الاستلزام ينتهي ١٢ بمرتبة [ي: اما بمرتبة ١٣ ملازمة] س: فلازمة ١٥ مع حصول [مكرر في د | اللازم] ي: الكلام كأحد المتضايقين [س: كما حد المضافين ١٧ فإن] ي: وإن ١٨ ذكرنا [ي، د، م: ذكرناه. والمثبت من س، ت، ج، ن، ط ١٩ مدلوله] س: مدلول

٦م والمطابقة تنفك عن التضمن لبساطة بعض المعاني. ولما لم يجب كون كل مفهوم ملزوماً بالمعنى المذكور لم يمتنع انفكاكها عن الالتزام أيضاً. وأما هما فلا ينفكان عنها لاتباعهما إياها.

وإطلاق اللفظ على مدلوله بالمطابقة بطريق الحقيقة، وعلى مدلوله التضميني والالتزامي بطريق المجاز.

وكل لفظ إما مركب وإما مفرد. والمركب هو اللفظ الذي يقصد بالجزء منه دلالة على بعض ما يقصد به. وخرج عنه ما لجزئه دلالة ولكن لا على ما يدخل في معنى الجملة، أو على ما يدخل فيه ولكن لا يقصد به. والمفرد هو اللفظ الذي لا يقصد بالجزء منه دلالة على بعض ما يقصد به، فدخل فيه ما ليس لأجزائه دلالة على شيء أصلاً والمذكوران قبل.

واللفظ المركب يُسمى مؤلفاً وقولاً أيضاً. وبعض المتأخرين فرق بين المركب والمؤلف بتفسيره المؤلف بالمعنى المذكور، والمركب بما يكون جزء اللفظ دليلاً ولكن لا على جزء المعنى، وهذا يندرج تحت المفرد عند الشيخ ولا فرق عنده بين المركب والمؤلف والقول.

١١٧ ط واللفظ المفرد إما اسم أو كلمة أو أداة. والشيخ قد حدّد الاسم بأنه لفظ دالّ ١٥ بالتواطؤ على معنى مجرّد من الزمان ولا يكون واحد من أجزائه دليلاً بانفراده؛ والكلمة بأنها ما يدلّ - مع ما يدلّ عليه - على الزمان ولا يكون واحد من

١٥ والشيخ [الشفاء: العبارة، ص ٧

١ ولما [ي، س، ن: وما ٤ بالمطابقة] ي: فالمطابقة ٦ والمركب [ي: فالمركب ٧ ما لجزئه] ي: ما بجزئه: س: بالجزء ٨ ولكن [س: لكن | به] ي: عنه [اللفظ] ساقط من ت، د، ج ٩ بالجزء] ساقط من د ١٤ المركب والمؤلف [ي، م: ك: المؤلف والمركب ١٥ بأنه... دالّ] س، ن: بأنها لفظة دالة؛ ي: بأنها لفظ دالة. وفي ت، د، م، ج، ط، ك: بأنه لفظة دالة ١٦ واحد [ي، ك: واحداً ١٧ ما^١] ساقط من س، ي، ت. والمثبت من د، م، ج، ن، ط، ك | يدلّ^١... يدلّ [ت، ج: تدل على ما يدل؛ د، ن، ط: تدل على ما تدل؛ س: تدل على ما تدل؛ ي، ك: تدل على ما تدل عليه. والمثبت من م | مع... عليه] ن: عليه مع ما تدل

أجزائه دليلاً بانفراده ويكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره. فـ"اللفظ" يخرج
سائر ما يدلّ مما ليس بلفظ كالإشارات والأفعال والحركات والصوت الذي ليس
بلفظ، وـ"الدال" اللفظ المهمل، وـ"التواطؤ" ما يدلّ لا بالوضع وقد عرفته،
وـ"عدم دلالة الأجزاء مفردة" المركبات، وـ"الدلالة على الزمان" في الكلمة
وـ"التجرّد عنها" في الاسم كلّ واحد منها عن الآخر. والزيادة الأخيرة في الكلمة
ادّعى الشيخ أنّها، وإن لم يحتج إليها للتمييز، فيحتاج إليها للإحاطة بتمام الحقيقة
لأنّها تدلّ على النسبة إلى موضوع، وليست حاجة الكلمة إلى هذه النسبة أقلّ
من حاجتها إلى الزمان لأنّه ما لم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة.

واعلم أنّ الأداة على ما ذكر لا تكون قسماً لها بل قسماً من الاسم، فإذا أريد
خروجها عنه شُرِطَ في الاسم الدلالة على معنى تامّ، أي معنى يصحّ أن يخبر به
وحده عن شيء.

والكلمة إمّا حقيقية وهي التي تدلّ على معنى تامّ، ودلالاتها على حدّث ونسبته هي^٥
إلى موضوع، وزمان تلك النسبة، مثل "ضَرَبَ"؛ وإمّا وجودية وهي التي تدلّ
على معنى غير تامّ، مثل "كَانَ" ودلالاتها على نسبة وزمان فقط. فإذا شرطنا^٧
كون المعنى تامّاً في الكلمة خرجت عنها الكلمات الوجودية وتكون أدوات،^{١٥}
وقول في التقسيم أنّ اللفظ المفرد إمّا دالّ على معنى تامّ، فإن دلّ على زمان
أيضاً كان كلمة وإلا كان اسماً، وإمّا دالّ على معنى غير تامّ وهو الأداة،
واندرجت الكلمات الوجودية تحت الأداة وإن كانت كلمات بحسب لغة العرب.

٦ ادّعى الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ٢٤

٢ والأفعال] ساقط من ن ٣ لا] س: ٥ ٦ عنها] ي: عنها [كلّ واحد] ي: يخرج كل
واحد [منها] د: منها ٦ للتمييز] د، ج: للتمييز [فيحتاج] ن: لكن يحتاج ٧ النسبة^١] ي:
نسبة [موضوع] س: الموضوع ٨ لأنّه] س، ي: لأنها [نسبة^٢] س، ج: نسبته، ي: تلك
النسبة. والمثبت من ت، د، م، ن، ط، ك ٩ قسماً... قسماً] ي: قسمة... قسماً؛ س: قسماً
... قسماً؛ ت: قسماً... قسماً؛ ن: قسماً... قسماً. والمثبت من م، د، ج، ط، ك ١٠ عنه]
س، د: عنها ١٢ ودلالاتها] ي: دلالاته [ونسبته] د: نسبة؛ ن، ط: ونسبتها ١٣ تلك] ن:
لتلك ١٦ وقول] ي: فنقول ١٧ أيضاً] ساقط من س

وإن لم نشترط في الكلمة ذلك قلنا في التقسيم: اللفظ المفرد إن دلّ على معنى وزمان كان كلمة، وإلا فإن كان مدلولها تاماً كان اسماً، وإن كان غير تام كان أداة، وكان حدّ الاسم في التقسيمين واحداً. والكلمة في التقسيم الثاني أعمّ لاندراج الكلمات الوجودية تحتها كما هو في لغة العرب، والأداة أخصّ لأنّه يندرج تحتها في التقسيم الأول الروابط المسماة عند النحويين فصلاً وعماداً، زمانيّة ٥ كانت وهي الكلمات الوجودية، أو غير زمانيّة كلفظة "هو". وسائر المضمرات روابط، وهي أسماء عند بعض أهل العربية.

وقد يُقَصّ حدّ الكلمة بمثل "الصباح" و"الغسق" وأسماء الزمان و"المتقدّم" و"الماضي" وأشباهها، وأجاب عنه بأنّ المعبر الدلالة على زمان ليس هو نفس المعنى ولا هو جزءاً منها، والزمان في تلك الأسامي إمّا نفس مفهومها أو جزء ١٠ منها. وأجاب غيره بأنّ المعبر أن يدلّ على الزمان بصيغته ووزانه، والدلالة في تلك الأسامي بموادها. ولقائل أن يقول على الجواب الأول: إنّ ذلك إنّما يصحّ إن خرج الزمان من مفهوم الكلمات وذلك ممنوع، وعلى الثاني: إنّ ذلك وإن استقام في لغة العرب فلا يطرد في اللغات بأسرها، فليس من الممتنع أن يدلّ لفظاً مفرد بالوضع في بعض اللغات على ما تدلّ عليه لفظة "مشى" في لغة ١٥ العرب بل قد نجد لذلك مثلاً في لغة الفرس والترک، ونظر المنطقيّ في هذه

٩ وأجاب عنه [كاتبي: وأجاب عنه الشيخ (الشفاء: العبارة، ص ١٥-١٦) ١١ وأجاب غيره] كاتبي: وهو الامام المحقق زين الدين الكشي

١ التقسيم] س: تقسيم ٢ وإلا] ي: والا فلا | غير...كان] ساقط من ت ٣ وكان حدّ] ي: وجزء؛ ن: وحد | التقسيمين] س: التقسيم | التقسيم] س: تقسيم ٤ هو] ي: هي ٦ كلفظة] س: لفظ ٩ وأشباهها] ي: وما أشبهها | الدلالة] س: للدلالة | زمان] مكرر في ي ١٠ ولا هو] س: أو هو؛ ن: ط: أو | منها] ي، ت: منه ١١ منها] ي: منه | ووزانه] ي: ووزنه ١٢ الأسامي] ي: الاشياء | إن] ساقط من ي ١٣ من] ن، ك: عن ١٤ الممتنع] د: للممتنع ١٥ لفظة] ساقط من س، ي؛ ن: مثل ١٦ بل...والترک] ساقط من س | لنلك مثلاً] د: مثلاً؛ ج: كذلك؛ ن: مثلاً لذلك

الألفاظ نظر مطلق وفي اللغة العامة لا في لغة مخصوصة. ونحن نصّح كلاً من ٧س
الجوابين بتلخيص القول في القيود التي ذكرها الشيخ في حدّ الكلمة: ٨د

أما الجواب الأوّل فنقول في صحّته: إنّ لفظة "مَشَى" تدلّ على وجود المشي ونسبته إلى موضوع وزمان لتلك النسبة، ولا شكّ أنّ الزمان خارج عن ذلك الحدث ونسبته إلى الموضوع وإن كان داخلاً في مدلول "مَشَى"، وذلك هو المراد بخروج الزمان عن المعنى. ولا كذلك "المتقدّم" فإنّه يدلّ على حدث وهو التقدّم وعلى نسبته إلى موضوع ولا يدلّ على زمان لتلك النسبة خارج عن ذلك الحدث وتلك النسبة. و"الصبح" وأمثاله لا يدلّ على النسبة إلى الموضوع لأنّ ٨م المراد بهذه النسبة نسبةٌ يصدق بها على الموضوع صدق "مَشَى" على زيد، وهذا معنى قول الشيخ: ويكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره. ولا كذلك "الصبح" فإنّه جُعِلَ اسماً للشرب الذي يُشرب وقت الصباح أو لشرب الشراب في ذلك الوقت.

١١٨ط

وأما صحّة الثاني فبأن نقول: لا شكّ أنّ الكلمات العربية تدلّ على الزمان بصيغتها لاختلاف دلالتها عليه عند اختلاف صيغها وإن اتّحدت بالموادّ كما "ضَرَبَ" ١٥ "يَضْرِبُ"، وعدم الاختلاف عند اتّحاد الصيغ وإن اختلفت بالموادّ نحو "ضَرَبَ" و"قَصَرَ".

١٠ الشيخ... غيره [الشفاء: العبارة، ص ١٧]

١ وفي [د: في | العامة] س، ي، ن: المطلقة. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك | كلاً من [ي: كلام ٤ موضوع] ت، ج: الموضوع. والمثبت من ي، د، م، ن، ط، ك | موضوع... إلى [ساقط من س ٥ مدلول] ساقط من ن | مَشَى [ي: حد المشي ٦ عن] ي: عن ذلك ٧ موضوع [س: الموضوع ٨ وأمثاله] ن: وسائر؛ م: وسائر أمثاله | النسبة إلى] ي: نسبة لتلك ٩ يصدق [س، ي، ت، د، م: يصدق؛ ن: تصدق. والمثبت من ج، وهو الموافق لسياق شرح الكاتب: "لأن المراد بهذه النسبة نسبة بها يصدق ذلك الشيء على الموضوع" ١٠ ما يقال [ساقط من ن ١١ فإنّه] ن، م: لأنه، ساقط من س | لشرب [ساقط من س، ط ١٣ فبأن نقول] ي، د، ن: فنقول ١٦ ضَرَبَ وقَصَرَ [ن: نصر وضرب | وقَصَرَ] ي: ويضرب

وإذا ثبت ذلك فنقول: الكلمة هي اللفظ المفرد الدالّ على معنى تامّ مع دلالة على زمان بصيغته ووزانه في العريّة أو ما يرادف مثل هذا اللفظ، فيخرج مثل "الصبح"، ولا تضرّ دلالة بعض الألفاظ بمادّته. ويكون ملخّص قول الشيخ في حدّ الكلمة أنّها ما تدلّ على معنى ونسبته إلى موضوع بها يصدق عليه، وزمان لتلك النسبة خارج عنها.

والكلمة في لغة اليونان تدلّ على الزمان الحاضر من غير ضميّة، وعلى أحد الزمانين الباقيين بضميّة زائدة، ويسمّى الأوّل كلمة قائمة، والثاني كلمة مصروفة. وتسمّى العرب الكلمة فعلاً، وهو غير الفعل الذي هو مستقى المصدر لكون هذا لفظاً وذاك معنى. قال الشيخ: وليس كلّ ما تسمّيه العرب فعلاً كلمة عند المنطقيين، فإنّ لفظة "تمشي" للمخاطب و"أمشي" و"تمشي" للمتكلّم فعل ١٠ عندهم ولا يجوز أن تكون كلمة، لأنّها مركّبة لاحتمالها الصدق والكذب وحدها وامتناع أن يكون شيء من المفردات كذلك، ولأنّ الهمزة تدلّ على معنى الفاعل المتكلّم وما بعدها على باقي المعنى.

٦٦ وشكّك على نفسه بأنّ الهمزة، وإنّ دلّت على معنى، فما بعدها ميم ساكن مع حرفين آخرين ولا يمكن الابتداء بالسّاكن فلا يمكن أن يُلفظ بما بعد الهمزة ١٥

٩ قال الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ١٨ ١٤ وشكّك] الشفاء: العبارة، ص ١٨-١٩

١ اللفظ... الدالّ] ن، ك: اللفظة المفردة الدالة [المفرد] س: المفيد ٢ ووزانه] ي: ووزنه [في العريّة] ساقط من د ٣ الصبح] ي: الصبح والغبوق ٤ ونسبته] ي، ج: ونسبة [بها] س: ما [عليه] ي، د، م: عليها. والمثبت من س، ت، ج، ن، ط ٥ عنها] س، ط: عنها ٦ اليونان] ي: اليونانيين؛ ت، ط، اليانون [الزمان] د: معنى [وعلى] ي: والى ٧ ويسمّى الأوّل] ن: والاول يسى [والثاني] د: الثانية [مصروفة] ي: مصروه ٨ فعلاً] ساقط من ن [هو مستقى] س، ي: يسى (وفي أضيفه لفظة "هو" فوق السطر بعد "يسمى") ٩ وذاك] س، ي، م، ط: ذلك. والمثبت من ت، د، ج، ن [الشيخ] ساقط من د ١٢ ولأنّ] ي: لأن ١٤ ساكن] ي، ن، ك: ساكة ١٥ فلا] د: ولا [يُلفظ] ج: نلفظ؛ ت، د، ن: نلفظ؛ س: تلفظ؛ ط: تلفظ. والمثبت من ي، م

وحدها فلا تكون وحدها لفظاً أو تكون لفظاً غير دالّ. وأجاب عنه بأنّ المعبر في المركّب دلالة بعض أجزائه فيكفي دلالة الهمزة، ولأنّ ما بعدها لا شكّ في دلالتها على معنى حين هو جزء هذا اللفظ والمعتبر دلالته بانفراده حالة التركيب فلا يضرّ عدم دلالته حالة التحليل.

د٩

٥ وشكّك على نفسه بأنّ "يمشي" للغائب أيضاً تكون وحدها كلاماً لاحتمال الصدق والكذب، لأنها تدلّ على أنّ شيئاً ما غير معيّن وجد له المشي، كما دلّت ٩م باقي كلمات المضاربة على أنّ شيئاً معيّن وجد له المشي. وأجاب عنه بأنّه ليس معناه أنّ شيئاً ما مطلقاً وجد له المشي، فإنّ هذه النسبة إن كانت تقيديّة كان مفرداً أو في حكمه ولم يكن كلاماً، وإن كانت خبريّة - حتى يصدق بوجود المشي لأيّ شيء كان ويكذب بعدمه عن كلّ شيء - لما كان يصحّ حمله على زيد. فإذا معناه أنّ شيئاً معيّن في نفسه وعند القائل، مجهولاً عند السامع، وجد له المشي، فيتوقّف في مصيره محتملاً للصدق والكذب إلى أن يُصرّح بذلك المضمر. ولا كذلك باقي كلمات المضاربة حيث تعيّن الموضوع فيها وصرّح به.

١٥ وشكّك أيضاً على نفسه بأنّ لفظة "مَشَى" للماضي والاسم المشتقّ، فاعلاً ومفعولاً، أيضاً يلزم أن تكون مركّبة لتركبها عن المشي مع صيغة خاصّة، ودلالة كلّ واحد منها على بعض المعنى. وأجاب عنه بأنّ المعنى بالتركيب أن تكون

٥ وشكّك [الشفاء: العبارة، ص ٢١-٢٣ ١٤ وشكّك [الشفاء: العبارة، ص ١٩
١٦ وأجاب [الشفاء: العبارة، ص ٢١

١ فلا... وحدها] ساقط من س | دالّ | س: ذلك، ج: ذاك ٢ في المركّب [ساقط من د، ن ٣ دلالتها] د، ط: دلالتها... والمعتبر [ساقط من ي ٤ فلا] د، م: ولا ٥ تكون [ساقط من س | وحدها كلاماً] د: كلاماً وحدها | احتمال] د، ن: لإحتماله ٦ أنّ شيئاً ن: شيئاً | كما دلّت] د: وكما دل ٧ كلمات] ي: الكلمات ٨ ما [ساقط من س هذه النسبة] من هنا ورقة ساقطة من س | كانت] د: كان | تقيديّة] ي: يفيد بها ١١ معيّن] ي، ن: متعيّن ١٢ بذلك] ي: يذكر ١٣ كلمات] ي، ن: الكلمات | به] ي: بذلك ١٥ لتركبها] ج: لتركبها | خاصّة] ج: خاصية؛ ت: خارجية. والمثبت من ي، د، م، ن، ط ١٦ منها] ج: منها | بالتركيب] د: بالتركيب

هناك أجزاء تترتب هي ألفاظ أو حروف أو مقاطع مسموعة تلتئم منها جملة، ولا كذلك الصيغة مع المصدر في الماضي والاسم المشتق.

هذا ملخص ما ذكره. وجزم القضية بأن الماضي والمضارع الغائب في العربية كلمة، وباقي كلمات المضارعة كلام. وحكم أيضاً بكون الاسم المفرد مركباً لكون الضميمة الإعرابية دالة على معنى زائد.

ونحن نقول بأن الأمر ليس كذلك عند العرب، فإن "أمشي" أو أحد الباقيين وحده أيضاً ليس بكلام محتمل للصدق والكذب، بل مع ما يضر فيه من الاسم الذي هو ضمير الفاعل عندهم وهو لفظة "أنا" في "أمشي"، و"أنت" و"نحن" في الباقيين. والمسموع وحده ليس بكلام بل هو جزء كلام هو ذلك المسموع والاسم المضمر، كما أن "يمشي" يكون كلاماً مع اسم ظاهر أو مضمر للغائب ١٠ وذلك لفظة "هو". وإن قال بأن الهمزة وإن لم تكن اسماً أو ضميراً للفاعل المتكلم فهي علامة لذلك الضمير فلها دلالة في الجملة وذلك يوجب التركيب، قلنا: كذلك الياء لها دلالة ما لكونها علامة للضمير الغائب. وقد تمادى بعضهم في هذا حتى ظن أنه لا كلمة في لغة العرب وأن كلمات المضارعة تتركب من اسمين أو من اسم وحرف بمقتضى مذهبهم، متمسكاً بأن ما بعد حروف المضارعة ليس فعلاً ماضياً ١٥ ولا مستقبلاً فهو إسم، وكل واحد من حروف المضارعة إما اسم أو حرف. ولا يحتمل هذا الموضع الإطناب فيه فمن أراد الاستقصاء فعليه بكتب العربية.

١ تترتب: ت: ترتب؛ ي: بترتب؛ ن: درتت؛ ط: ترتب؛ م: مرتبة. والمثبت من د، ج | تلتئم
ي: فليتم ٣ ملخص | د: تلخيص | الغائب | ت، م، ج: للغائب. والمثبت من ي، د، ن، ط،
ك ٤ المضارعة | ي: المضارع ٥ الضميمة | ي، ت، د، ج: الضمة. والمثبت من م، ن، ط،
ك ٦ أمشي | ي: أمشي وحده | أو | م: و ٧ أيضاً | مكرر في ت | محتمل للصدق | د:
محتمل للصدق | للصدق | ن: الصدق ٩ هو^١ | ساقط من د ١١ وذلك... هو | ساقط من
ت | ضميراً للفاعل | د: ضمير الفاعل | المتكلم | ي: المتكلم والمخاطب ١٢ فهي | م: فهو
الضمير | ي، م: المضمر | فلها | ي، ت، م، ج، ن: فله. والمثبت من د. وفي ط "فله" في
الاصل و"فلها" في الهامش | كذلك... لها | ت: كذلك الثلاثة ١٣ لها | ن، ج: له | لكونها
ت، م، ن، ج: لكونه. والمثبت من ي، د، ط ١٤ تتركب | ي، ن: مركبة ١٥ المضارعة...
هذا | ساقط من د ١٦ حروف | ج: الحروف ١٧ فيه | ساقط من ي، ن

ومن خواص الاسم أن يصح الإخبار عن مسماه بمجرد ذكره. واحترزنا بقولنا ١٠
 "عن مسماه" عن جواز الإخبار عن لفظة الكلمة والأداة كقولنا "ضَرَبَ فعلٌ
 ماضٍ" و"في حرف جرّ". وقولنا "بمجرد ذكره" عن جواز الإخبار عن
 مسميها، معبراً عنها باسم أو باسم مع كلمة أو مع أداة، كقولنا "مسمى ضَرَبَ
 ٥ غير مسمى في". وأما إذا قلنا "زيد قائم" كان الإخبار عن مسمى زيد معبراً عنه ١٠
 بلفظة "زيد" وحدها، ولا يتأتى الإخبار عن مسمى "ضَرَبَ" بمجرد ذكر لفظة
 "ضَرَبَ" وحدها أصلاً.

فإن قيل بأن قولنا "الكلمة لا يُخبر عن مسماها بمجرد ذكرها" خبر، فالخبر عنه
 فيه إن كان اسماً - وكل اسم يصح الإخبار عن مسماه بمجرد ذكره - فقد كذبت
 ١٠ القضية، وإن لم يكن اسماً تناقضت؛ قلنا: الخبر عنه كلمة لكن قد أخبر عنه ٨
 باسم وهو لفظة "الكلمة"، وقد قلنا أنه لا يُخبر عن مسمى الكلمة معبراً عنه بها،
 ولا منافاة بينهما. وإن فرض الكلام في قولنا "ضَرَبَ لا يُخبر عن مسماه بمجرد
 ذكره"، قلنا: الإخبار فيه عن اللفظ وإلا انقطع الخبر عن المبتدأ لكون الخبر جملة
 يعود ما فيها من الضمير إلى اللفظ دون المسمى، بخلاف الخبر الأول فإنه جاز ٧
 ١٥ عود الضمير فيها إلى مسمى المبتدأ دون لفظه، لأن المسمى بـ"الكلمة" "ضَرَبَ"
 مثلاً وله مسمى أيضاً لكونه لفظاً، ولا كذلك لفظة "ضَرَبَ" إذ ليس لمساه ٤
 مسمى آخر لكونه معنى. وحينئذ فقد أخبر عن اللفظ في الخبر الثاني وحكم بأنه
 لا يُخبر عن مسماه، ولا تناقض فيه.

٢ لفظة [د، ج، ب: لفظ | والأداة] ج: أو الاداة | كقولنا] ي: كقولك ٣ بمجرد] ساقط
 من د ٤ مسميها] د: مسميها ٦ بلفظة] ي، م: بلفظ ٨ بأن] د: أن، ساقط من ي
 مسماها] ج: مساه ٩ وكل] ج: فكل ١٠ تناقضت] س (هامش): فقد تناقضت
 ١١ وهو] د: هو | لفظة] ي: لفظ | عنه] ي: عنها ١٢ ولا] د: فلا ١٣ فيه] س: عنه
 | اللفظ] س: اللفظة ١٤ فيها] ن: فيه ١٥ فيها] ي: منها ١٦ أيضاً] س: آخر | لفظة]
 ي: لفظ ١٧ فقد] د: قد

وكلّ لفظ مفرد فمدلوله إمّا: ما هو موضوع له ويسمى حقيقة له، أو ما هو مناسب للموضوع لللازمته إياه أو لاشتراكها في أمر ويسمى مجازاً مستعاراً، أو لمناسبة أخرى ويسمى مجازاً غير مستعار.

وأيضاً فكلّ لفظ مفرد إمّا منفرد إن كانت حقيقته واحدة، وإمّا مشترك إن كانت أكثر ويندرج فيه الأسماء المتضادة وهي التي لها حقيقتان متضادتان.

وأيضاً فكلّ لفظ مفرد إن اتّحد موضوعه بالشخص يستقي علماً، وإلا فتواطئاً إن قيل على أفرادها المتوهمّة بالسويّة، ومشككاً إن كان البعض أولى أو أقدم.

وأيضاً فكلّ لفظ باعتبار نسبته إلى لفظ آخر إمّا مرادف له إن وافقه في الحقيقة، وإلا فبإين إياه.

- واللفظ المركّب إمّا كلامٌ إن أفاد المستمع بمعنى أنّه يصحّ السكوت عليه، وإمّا أن لا يكون كذلك. ثمّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب يُستقى خبراً وقضيّة وقولاً جازماً وهو المنتفع به في المطالب التصديقيّة؛ وإن لم يحتملها فإمّا أن يدلّ على طلب الفعل دلالة أوليّة ويسمى مع الاستعلاء أمراً ونهياً ومع الخضوع مسألة ودعاء ومع التساوي التماساً، أو لا يدلّ عليه ويسمى تنبيهاً ويندرج فيه التمتّي والترجّي والتعجب والقسم والنداء.

١٥

١ ما^١ ساقط من س، ي، د. والمثبت من ت، م، ج، ن، ب | له^٢ ساقط من د ٢ أو لاشتراكها | س: ولاشتراكها | مستعاراً | د: ومستعاراً ٤ فكلّ | س، ت: وكل | منفرد | ي: حقيقته | ي، ت، د: حقيقة. والمثبت من س، م، ج، ن | وإمّا | س: فاما | مشترك | ي: مشتركة | كانت^٣ | د: كان ٥ فيه | ي: فيها | متضادتان | س: مضادتان ٦ فكلّ | س: وكل | يستقي | س، د: يسمى ٧ ومشككاً | س: مشككاً | أو أقدم | ت، ن، ك: واقدم ١٠ واللفظ | د: و | أفاد المستمع | د، م، ج: أفاد المستمع في الحقيقة. والمثبت من س، ت، ي، ن، ك | أنّه | س: أن ١١ لا يكون | ساقط من ن ١٢ وهو | س: هو | يحتملها | س، ي، د: يحتملها. والمثبت من ت، م، ج، ن ١٤ ودعاء | ساقط من ي | أو | ي: و ١٥ والترجّي... والنداء | ي: والقسم والنداء والتعجب

وغير الكلام إما حكم تقييدي وهو ما يتركب من إسمين أو من إسم وفعل، يكون الثاني قيداً في الأول يقوم مقامها لفظ مفرد، وهو الذي ينتفع به في اكتساب المطالب التصورية؛ وإما أن لا يكون كذلك مثل المركب من كلمة وأداة أو من اسم وأداة.

- ٥ والكلام يستعمل جملة أيضاً. وزعموا أنه لا يتألف إلا من اسمين أو من اسم وفعل، ويُقَصُّ بالنداء، وأجيب عنه بأن حرف النداء في تقدير الفعل، وقيل عليه بأنه لو كان كذلك لجاز أن يكون خطاباً مع ثالث واحتمل الصدق والكذب. وذكر بعض المحصلين من أهل العربية في الجواب عنه أن ذلك إنما يلزم إن لو لم يكن ٧ ج ١١ ذلك إنشاء، وجاز كون الكلام إنشاء وإن كان بصيغة الإخبار، كقول القائل
- ١٠ قَسَمًا "أقسم بالله" و"أقسمت بالله" فإنه ليس بإخبار وإلا لزم أن يكون سابقاً على مثله في الأول ومسبوقاً به في الثاني وإنه غير لازم. فلذلك ولعدم احتماله الصدق والكذب ليس بإخبار بل هو إنشاء للقسم. ومن نظائره التليكات كقول القائل عاقداً "زوّجت" و"اشتريت" و"وهبت"، ومزبلاً للملك "طلّقت" و"أعتقت" و"أبرأت"، فإن شيئاً منها ليس بإخبار وإلا لزم سبق مثله وإحتمل ٩ س
- ١٥ الصدق والكذب، بل كلّ منها إنشاء والصيغة مشتركة بين الإخبار والإنشاء، فيحتمل الصدق حين هو إخبار ولا يحتمله حين هو إنشاء. وكذلك قول المنادي

١ يتركب [س: تركب؛ ك: رك ٢ مقامها] س: مقامها ٥ جملة [د: ايضاً | يتألف] ي: يتألف ٦ ويُقَصُّ [ن: وقد قص | حرف] د: حروف ٧ واحتمل [ي، م، ن، ك: لإحتمل ٨ عنه] ساقط من ن ٩ بصيغة [د: صيغة ١٠ قَسَمًا] ساقط من ي | إخبار [س: إخبار | لزم] ي: لزم | سابقاً... الثاني [س، د، ج، ب: سابقاً على مثله في الثاني ومسبوقاً به في الأول. والمثبت من ي، ت، م، ن، ك ١١ فلذلك ولعدم] ن: فكذلك وعدم | ولعدم [س: لعدم ١٢ الصدق] س: في الصدق | إخبار [س: إخبار | للقسم] ي: القسم ١٣ زوّجت [ي: تزوجت | طلّقت] ي: كقوله طلّقت ١٤ لزم [ي: لزم | وإحتمل] س: وإحتمل ١٥ والكذب [ساقط من س | بل... إنشاء] ساقط من د | والصيغة [ساقط من س | الإخبار والإنشاء] د: الانشاء والإخبار ١٦ فيحتمل [د: ويحتمل | يحتمله] س: يحتمل وكذلك [س، د، م، ج، ن: فكذلك؛ ك: فلذلك. والمثبت من ي، ت

"أدعوا زيدا" إنشاءً للدعاء ولا يحتمل الصدق حين هو كذلك، وكذلك الكلام في عدم جواز كونه خطاباً مع ثالث. ولنقتصر على هذا القدر من المباحث اللفظية.

الثالث في الكلّي والجزئي:

كلّ مفهوم فإما جزئيّ إذا كان بحيث يمنع نفس تصوّره من اشتراك كثيرين في صدقه عليها؛ وإما كليّ إذا لم يكن كذلك فيمكن صدقه على كثيرين بالنظر إلى مجرّد مفهومه، وهي أفرادها التي يحمل على كلّ منها في التوهم، امتنع وجودها في الخارج، أو أمكن ولم توجد، أو كان الموجود منها واحداً فقط مع إمتناع غيره أو إمكانه، أو كثيراً متناهيّاً أو غير متناهٍ. واللفظ الدالّ عليها كليّ وجزئيّ بالعرض.

قال الشيخ بأنّ المعتبر في حمل الكلّي على جزئياته هو حل المواطنة وهو الذي يحمل الشيء على الشيء بالحقيقة كما يقال "الإنسان حيوان"، لا حمل الإشتقاق ١٠ وفسره بما لا يكون الشيء محمولاً بالحقيقة بل منسوباً إليه المحمول كالبياض بالنسبة إلى الإنسان. فإنه لا يقال "الإنسان بياض" بل "ذو بياض" أو ما في معناه من اللفظ المفرد المشتقّ من البياض، فيقال: "الإنسان أبيض". ولم يصب ٢٠ من ناقضه فيه متوهماً بأنّ "ذو" للنسبة وهي خارجة عن المحمول فكان المحمول بالحقيقة البياض، لأنّ النسبة الخارجة عن المحمول هي ما يرتبط بها المحمول ١٥

٩ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٢٨ ١٤ من ناقضه] كاتب: وهو صاحب المعتبر (أبو البركات البغدادي: المعتبر: المنطق، ص ١٢-١٣)

١ زيدا [د: زيد | الكلام] ساقط من ي ٢ ولنقتصر [ي: ولمسم ٣ الثالث] ت: الباب ٥ [إذا] د: ان [على] س: في ٦ في الخارج [ن: للخارج عن المفهوم ٨ عليها] ي: عليها ٩ هو [ي: وهو ١٠ كما... بالحقيقة] ساقط من ن [الإشتقاق] س: اشتقاق ١٢ ما [ساقط من د، ن ١٤ بأنّ ذو] ي: أن لفظة ذو | للنسبة [س: النسبة | فكان] د: وكان ١٥ بها [ساقط من س؛ ن: به

بالموضوع، وليس كل نسبة كذلك فإنه إذا قيل "الإنسان ذو مال" أو "أبو فلان" أو "فوق" أو "تحت كذا" كانت النسب محمولات.

وقد يُراد بالجزئي كون الشيء مندرجاً تحت الكلّي. وهذا أعمّ من الجزئي بالمعنى الأول لإندراج كلّ شخص تحت ماهيته المعرّة عن المشخصات ووجوب كليتها، ولأنّ كلّ شخص إما واجب أو ممكن أو موجود أو معدوم إلى غير ذلك واندرج ٥ تحت كليّات كثيرة، ولا ينعكس لجواز أن لا يكون المندرج تحت الكلّي شخصاً بل كليّاً. وليس جنساً له لجواز تصوّر كون المفهوم مانعاً من الشركة لنفس تصوّره مع الذهول عن كونه مندرجاً تحت كليّ. والجزئي بالمعنى الأول يسمى حقيقياً، ١٢ وبالثاني إضافياً، وهو والكلّي تما يتضايقان لترادفهما العام والخاص.

والعام يصدق على الخاصّ وغيره، فإن شمل جملة أفراد الخاصّ كان عمومه مطلقاً، وإلا فن وجه. ولا يخرج من ذلك إلا أحد القسمين: المتساويان في العموم والخصوص وهما اللذان يشمل كلّ منهما جميع أفراد الآخر، والمتباينان وهما اللذان لا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر.

وتقيض الخاصّ المطلق شامل لجميع أفراد تقيض العامّ وصادق على غيرها. أمّا ١٥ الأول فلولا أنه لصدق عين الخاصّ على بعض ما صدق عليه تقيض العامّ، وذلك

٧ وليس جنساً [كاتبي: والجزئي الإضافي مع كونه أعم من الجزئي الحقيقي ليس جنساً له

١ [أو] د: و ٢ [أو تحت] ساقط من ي، ن؛ زيادة في هامش س؛ د: تحت | كانت ... النسب [ي: كانت النسبة؛ س: كان النسبة؛ ج: كان النسب. والمثبت من ت، د، م، ن، ك ٣ وهذا] ي، م، ن: وهو ٤ تحت] ساقط من س [كليتها] س: كليتها ٥ واجب] س: واجب لذلك [أو^٢] ي: و [إلى] ي، ن: وإلى [واندرج] ي، ن: فاندرج ٧ تصوّر] ساقط من س [لنفس] ي: لبعض ٨ بالمعنى] ساقط من د ٩ والكلّي] س: مع الكلّي؛ ج: الكلّي ١٠ والعام] ن: + أيضاً ١١ أحد القسمين] ي: أجزاء القسمين؛ ساقط من ت [المتساويان] ي: المتساويين ١٢ يشمل... منها] م: يشمل كل واحد منها؛ س: لا يشمل كل منها؛ ي، ن: يصدق كل واحد منها على . والمثبت من ت، د، ج. | الآخر] ت: الأجزاء ١٣ يصدق^١ د: يصدقان ١٥ فلولا] س (هامش)، ك: فلأنه لولا] | لصدق] ن: + عليه [عين] س: عن [بعض] ساقط من ي، س

ينافي شمول العامّ جميع أفراد الخاصّ. وأمّا الثاني فلصدق العامّ على بعض ما صدق عليه تقيض الخاصّ وانعكاسه إلى المطلوب. وحينئذ تبين أنّ الأعمّ من الشئ تقيضه أخصّ من تقيضه. وأمّا العموم بين الشئين من وجه فلا يستلزم العموم بين تقيضيهما أصلاً لثبوت هذا العموم بين اللون واللاسود مع التباين الكلّي بين تقيضيهما.

وتقيضا المتساويين متساويان، وإلا لكذب أحدهما على بعض ما صدق عليه الآخر.

وتقيضا المتباينين إمّا متباينان وإمّا بينهما عموم من وجه. لأنهما لا يصدقان، فإن لم يكذبا أيضاً تباين تقيضهما تبايناً كلياً، وإلا فقد صدق تقيض كلّ واحد منهما مع عين الآخر وتقيضه، فبين تقيضيهما عموم من وجه. واللازم حينئذ المباينة الجزئية بين تقيضيهما.

واللفظ الكلّي إمّا أن يدلّ على الماهية - أي على حقيقة الشئ وذاته التي بها هو هو - أو على جزء منها وهو الذي تكون الحقيقة هو مع غيره، أو على الخارج عنها.

والدالّ على الماهية مقول في جواب "ما هو"؛ إمّا بحسب الخصوصية المطلقة إن صلح جواباً حالة أفراد الشئ بالسؤال عن حقيقته ولم يصلح إذا جمع بينه وبين غيره في السؤال كأخذ بالنسبة إلى المحدود؛ وإمّا بحسب الشركة المطلقة إذا كان بالعكس تماماً متر كالجنس بالنسبة إلى أنواعه؛ وإمّا بحسب الشركة والخصوصية معاً إذا صلح في الحالين معاً كنوع بالنسبة إلى أشخاصه.

٦ بعض [ساقط من ي، س، ن، ٨ إمّا] ساقط من د ١٠ المباينة] د: لمباينة ١٤ عنها]
ساقط من ت ١٦ بالسؤال] ساقط من ن ١٧ في السؤال] ن: بالسؤال ١٩ صلح]
س (هامش): صلح جواباً | معاً] ن: جميعاً | أشخاصه] ن: أشخاصه

والدالّ على جزء الماهية إمّا جنس أو فصل. لأنّه إن لم يكن مشتركاً بين الماهية وبين شيء ما من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة كان فصلاً لصلاحيّته للتمييز اللاحق. وإن كان مشتركاً، فإن كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما كان جنساً لها لكونه صالحاً لأن يقال عليها وعلى ما يخالفها بالنوع في جواب "ما هو"، إلا أنّه

٥ إذا كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن كلّ ما يشاركها فيه كان جنساً قريباً. وإن لم يكن كذلك، بل الجواب عنها وعن ١٣ بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض، كان جنساً بعيداً. ويكون هناك جوابان إن كان بعيداً بمرتبة واحدة، وثلاثة أجوبة إن كان بعيداً بمرتبتين، وبحسب تعدّد الأجوبة تتعدّد مراتب الجنس في البعد. وأمّا إذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر أصلاً فلا بدّ وأن يكون بعضاً من تمام المشترك ١٠ ومساوياً له، وإلا لصار مشتركاً بين الماهية ونوع آخر لا يشاركها في تمام المشترك المفروض، ولا يجوز أن يكون تمام المشترك أيضاً لأنّ المفروض خلافه بل بعضه، ويعود التقسيم المذكور وينتهي إلى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصل الجنس، وإنّه صالح لأن يميّز الماهية عن شيء ما في ذاته فيكون فصلاً.

١٥ والإمام العلامة فخر الحقّ والدين يثبت أقساماً تتوسّطها، أعني جنس الجنس وفصله وجنس الفصل وفصله، وهي أجناس وفصول بعيدة تدرج تحت الجنس

١٥ يثبت أقساماً الملحق، ص ١٦-١٧

١ إمّا مكرر في د ٢ للتمييز م، ج: للتمييز ٣ بينها ت: بينها ٤ أنّه ساقط من ن ٥ ما ساقط من د | وعن... عنها ساقط من ي ٦ ما يشاركها م: مشاركاها ٧ بعض... البعض د: البعض الآخر | فيه ساقط من ن | غير س: عن، ت: هو | عنها وعن ي، س: عن ٩ تتعدّد مراتب ي: تعددت مراتب؛ س: مرتبة | البعد ن: + مرتبة الجنس في البعد | وأمّا إذا ت، م، ج: وإذا؛ د: وان. والمثبت من س، ي، ن ١١ لصار د: صار ١٢ المشترك ي، ن: + بالنسبة الى ذلك النوع | لأن س: اذ ١٣ ويعود ي: وحينئذ يعود ١٤ فصلاً ت: فصل الجنس ١٥ العلامة ساقط من ي | فخر... والدين ي، د: فخر الدين | والدين د، ج: + رحمه الله؛ ت، ن: + رحمة الله عليه؛ س: + قدّس الله روحه؛ ك: + بَرَدَ الله مضجعه. والمثبت من ي، م | يثبت س: اثبت | تتوسّطها ي، س: تتوسّطها؛ ت: تتوسّطها؛ م، ج: يتوسّطها؛ د: يتوسّطها ١٦ تدرج ت: وتدرج

٨ والفصل المطلقين. فإن فسر الجنس والفصل بالقرابين منهما فله ذلك. ونحن
٩ نسلك مسلك القوم في تفسيرهم الجنس والفصل بالمعنى العام المتناول للقرية
والبعيدة، وتدعي انحصار جزء الماهية فيهما، وجزء الماهية يسمى ذاتياً في هذا
الموضع.

وَالشَّيْخُ تَارَةً يَجْرِي عَلَى هَذَا الاصطلاح وتارة يفسر الناقى بما ليس بعرضي
١١ س حَتَّى يَتَنَاوَلَ المَاهِيَةَ وَجْزَهَا. وَمَنْعَ الإِمَامَ مِنْ تَسْمِيَةِ الدَّالِّ عَلَى المَاهِيَةِ بِالنَّاقِي
لِأَنْتِسَابِ النَّاقِي إِلَى الذَّاتِ وَاسْتِحَالَةِ انْتِسَابِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَكِنْ الشَّيْخُ
ذَكَرَ أَنَّ النَّاقِي لَا يَنْطَلِقُ عَلَى المَاهِيَةِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ اللَّغْوِيِّ بَلْ بِحَسَبِ النِّقْلِ
الاصطلاحِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَنْطِقِ، فَلَا يَضُرُّهُ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ.

٢٢ م وَأَيُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ أُرِيدَ بِالنَّاقِي أَخْطَأَ مَنْ فَسَّرَ الدَّالَّ عَلَى المَاهِيَةِ
بِالنَّاقِي أَوْ بِالنَّاقِي الْأَعْمَ، لِأَنَّ فَصْلَ الْجِنْسِ ذَاتِي أَعْمٍ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى المَاهِيَةِ وَإِلَّا لَصَارَ جِنْسًا وَهَذَا الْقَائِلُ يَمْنَعُ مِنْ جِنْسِيَّتِهِ. بَلْ
لَوْ فَسَّرْنَا النَّاقِيَّ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنِ النَّاقِيَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَاتِي دَالًّا عَلَى
المَاهِيَةِ، وَلَوْ فَسَّرْنَاهُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي كَانَ النَّاقِيَّ أَعْمَ مِنَ الدَّالِّ عَلَى المَاهِيَةِ.

وَلَا يُقَالُ أَنَّ فَصْلَ الْجِنْسِ دَالٌّ عَلَى المَاهِيَةِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْجِنْسِ بِالْإِلْتِزَامِ. لِأَنَّ
١٥ قَوْلَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقُولِ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ" الدَّالُّ عَلَى مَاهِيَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ
بِالْمُطَابَقَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مَقُولٌ فِي طَرِيقِ "مَا هُوَ" إِذَا كَانَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ
بِالْمُطَابَقَةِ، وَدَاخِلٌ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ" إِذَا كَانَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالتَّضَمُّنِ. وَخَرَجَ عَلَى

٦ وَمَنْعَ الإِمَامَ [الْمُلَخَّصَ، ص ٣٨ ٧ الشَّيْخُ ذَكَرَ] الشَّفَاءَ الْمُدْخَلَ، ص ٣٧-٣٨

٢ تَسْطِيرُهُمْ [سَاقَطَ مِنْ ت | لِلْقَرِيبَةِ وَالْبَعِيدَةِ] ي: الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ: د: لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ
٥ يَفْسَرُ [س: فُسِّرَ | بَعْرَضِي] ت، د: بَعْرَضُ ٧ وَاسْتِحَالَةُ] ت: وَاسْتِحَالَةُ ٨ بَأَنَّ ي،
د: أَنْ | يَنْطَلِقُ] ت، د: يَنْطَلِقُ؛ ي: تَطْلُقُ. وَالْمُثَبَّتُ مِنْ س، م، ج، ن ٩ ذَكَرَهُ] ت: ذَكَرَ
١٠ هَذَيْنِ] سَاقَطَ مِنْ ت ١٣ لَوْ فَسَّرْنَا] د: فُسِّرَ [هُوَ] س: أَنَّهُ ١٦ بَأَنَّ] د: أَنْ
عَنْهُ] سَاقَطَ مِنْ س، ت، د: شَطَبَ فِي ن. وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ي، م، ج، ك ١٧ مَقُولٌ] س، م
(تَصْحِيحٌ): فِقَوْلِ ١٨ بِالمُطَابَقَةِ] د: بِطَرِيقِ المُطَابَقَةِ [وَدَاخِلٌ] ي: وَدَاخِلًا

هذا الفصل الأخير وفصل الجنس الدالان على الماهية بالالتزام، وما هو أخص ١٤
من الماهية كالصنف وما يشبهه الدال عليها بالتضمن.

ثم اصطلاحنا أيضاً على أن نريد بالناتي في هذا الموضع جزء الماهية، وبالعرضي
الخارج عنها. ولا ننكر جعل الجنس دالاً على تمام الماهية بالمطابقة تارةً وعلى
٥ جزء الماهية أخرى، لأنه إنما يقال في جواب "ما هو" إذا سُئل عن الماهية
وغيرها، فيدلّ على كمال حقيقتها من حيث وقع السؤال عن جملتها، والمطلوب
كبه الحقيقة التي لها بالشركة وهو ليس بجزء بهذا الاعتبار. فإذا مفهوم كون ٢٢
الشيء جنساً مغايراً لكونه جزءاً وإن كان معروضها ذاتاً واحدة.

وللناتي خواص، أحدها: أن يمتنع رفعه عن الماهية، بمعنى أنه إذا تصوّر مع ما
١٠ هو ذاتي له امتنع متا الحكم بسلبه عنه؛ الثاني: ما يجب إثباته لها، بمعنى أنه لا
يمكن تصوّر الماهية إلا مع تصوّرها موصوفة به، وقد عرفت الفرق بينهما وأن
الثاني أخص، وهاتان ليستا بخاصتين مطلقتين له بل بالإضافة إلى بعض
العرضيات؛ الثالث: أنه يتقدّم على الماهية في الوجود الخارجي والذهني، بمعنى ٩ج٧
أنهما لو وُجدا معاً بأحد الوجودين كان وجود الجزء متقدماً على وجود الكل
١٥ بالذات، وهذا الاعتبار حاصل لهما وإن لم يوجد بشيء من الوجودين، فافهم
هذا التقدّم في طرف العدمين أيضاً بالنسبة إلى أحد الأجزاء.

١ الدالان] س، ج: الدالين (وفي س تم تصحيح العبارة إلى "الدالان") | على الماهية] ن: عليه
٢ الدال] س، ي، ج، ن: الباله، ت: الدالين. والمثبت من م، د ٣ اصطلاحنا] د: اصطلاحنا
| وبالعرضي] س: العرض ٤ تارةً] ساقط من ي ٧ الحقيقة... لها] مكرر في د
٨ معروضها] د: مفروضها ٩ أحدها] د: الاول؛ ط: الاول؛ ن: احدها ١٠ الثاني] د:
ب؛ ط: الثانية ١١ تصوّرها] س (تصحيح)، م: تصوّره ١٢ بخاصتين] ت: بخاصيتين
١٣ الثالث] د: ج | يتقدّم] ن: متقدم | والذهني] ن: + جميعاً ١٤ كان] س: لكان
١٥ لها] ساقط من ي | بشيء] د، ن: الشيء | فافهم] د، ن: وافهم ١٦ أيضاً] ساقط
من ي

وقال الشيخ بأن أجزاء الماهية معلومة عند كونها معلومة لكنها قد لا تكون معلومة على التفصيل فإذا أُخْطِرَت بالبال تمثلت مفصلة. وأورد عليه الإمام بأنها لو كانت معلومة لكانت معلومة على التفصيل، لامتناع العلم بالشيء مع عدم العلم بامتيازته عن غيره. وجوابه أن ذلك غير لازم لأنه يمكننا تصوّر الشيء مع الذهول عن امتيازته عن غيره، ولو لم يكن ذلك لزم العلم بامتياز ذلك الامتياز أيضاً ٥
١٢ سـ لمغايرته الامتياز الأول، وهكذا إلى غير النهاية، فيجب حصول علوم غير متناهية عند العلم بشيء واحد.

١٥ د والناتي يطلق في غير كتاب إيساغوجي على معاني آخر بطريق الاشتراك:

فأربعة منها تتعلق بنفس المحمولات وهي هذه: أن يكون المحمول ممتنع الانفكاك عن الشيء، وممتنع الانفكاك عن ماهيته، وممتنع الرفع عن ماهيته، وواجب ١٠ الإثبات لها. ولا شك أن كلاً منها أخصّ تماماً قبله.

وثمانية تتعلق بنفس الحمل، فيقال للشيء أنه محمول على غيره حملاً ذاتياً إذا كان الموضوع مستحقاً لموضوعيته، أو كان أخصّ، أو كان المحمول حاصلًا له بالحقيقة، أو بمقتضى طبعه، أو من غير واسطة، أو كان دائماً له، أو مقوماً، أو

١ وقال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٣٤-٣٥ ٢ الإمام] الملخص، ص ٤٣

١ وقال [ن: قال ٢ عليه] ن: عليها ٣ لكانت] د: كانت ٤ وجوابه... غيره] ساقط من ن ومن أصل ط، وفي ط زيد في الهامش ٥ بامتياز] س: بامتياز ٦ أيضاً] ساقط من ي، ن ٦ لمغايرته... الامتياز] س، ط: لمغايرة الامتياز؛ ي: لمغايرته للامتياز؛ ن: لمغايرته الامتياز الامتياز الأول. والمثبت من ت، د، م، ج، ك | فيجب] د: ويجب ٨ يطلق... [إيساغوجي] ي: في غير كتاب إيساغوجي يطلق | آخر] ت، ج، م: أخرى؛ د: آخر أخرى؛ ي: اخذ. والمثبت من س، ن، ط ١٠ وممتنع^١] س، ي: أو ممتنع^٢] ي: أو ممتنع ١٢ وثمانية] س: + منها (والزيادة تحت السطر بخط الناسخ) | أنه] د، ط: بانه ١٤ واسطة] في س صححت "واسطة" إلى "واسط" | مقوماً] ي: كان مقوماً

لاحقاً لا بواسطة أمرٍ أعمّ أو أخصّ، وهذا الأخير يستمى في كتاب البرهان ٩
عرضاً ذاتياً. ويقال محمول عليه حملاً عرضياً لمقابلات هذه المعاني.

وواحد ينطلق على الأسباب. فيقال للسبب الذي يترتب عليه المسبب دائماً أو
أكثرية أنه موجب له إيجاباً ذاتياً، والأقلّي انشاقياً. ١٠

٥ ومعنى ينطلق على الشيء من حيث هو موجود. فيقال للشيء أنه موجود بذاته
إذا كان قائماً بذاته، وموجود بالغير إذا كان قيامه بالغير.

والعرضي ينقسم إلى خاصة، وهي التي تختص بطبيعة واحدة - شمل جملة
أفرادها أو لم يشمل، لزم أو لم يلزم - وإلى عرض عام، وهو الذي يوجد فيها
وفي غيرها مع تجويز الشمول واللزوم ومقابلتهما. فالكلّي إذاً إما جنس أو نوع أو
١٠ فصل أو خاصة أو عرض عام، وسنستقصي الكلام في كلّ منها.

والعرضي ينقسم إلى لازم وغير لازم. أمّا اللازم فقد حدّه الشيخ في الإشارات
بأنّه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها. ومراده بذلك الصبغة النائمة
الواجبة لدلالة قوله "وما ليس بمقوم ولا لازم لجميع المحمولات التي تجوز أن
تفارق الموضوع" عليه، فيخرج عنه المفارق والوصف النائم من غير ضرورة.
١٥ وظاهر أن المراد بهذه الصبغة صبغة الحمل، لأنّ الكلام في حال الكلّي بالنسبة

١ البرهان [الشفاء: البرهان، ص ١٢٦-١٢٨ ١١ الإشارات] ص ٨-٩ (فرجة) ١ ص ٤٨
(الزاري) ١٣ قوله [الإشارات، ص ٩ (فرجة) ١ ص ٤٩ (الزاري)]

١ أو أخصّ] ن: ولا بواسطة أمر أخص ٤ إيجاباً ذاتياً] ساقط من ي | والأقلّي] ن:
وللاقلّي ٥ ومعنى] ي: ومعنى [بذاته] ساقط من ي ٦ بالغير^[١] ي: بالعرض | قيامه
بالغير] ي: قائماً بغيره ٨ وهو الذي] س، د، ج، ن، م: وهو التي. والمثبت من ي، ت، ط
| يوجد] س، د، ج، ط: وجد. والمثبت من ي، ت، ن، م ٩ الشمول واللزوم] ي: اللزوم
والشمول | نوع...فصل] ي: فصل أو نوع ١١ أمّا...فقد] ي: فاللازم ١٣ فجميع] ي:
جميع | المحمولات] ن: المقومات ١٥ وظاهر] ي، ن: فظاهر

إلى جزئياته، ولإشعار كلامه في هذه الإشارة وفي التي بعدها بذلك. فلا يرد
١٦ د عليه كون الحمار ناهقاً بالنسبة إلى كون الإنسان ناطقاً وأمثاله.

وشكك الإمام على اللازم الخارجي بأنه لو تحقق لزوم الخارجي بين شيئين
لكان مغايراً لهما لكونه نسبة بينهما واجبة التأخر عنها، فإن لزمها كان لزومه زائداً
عليه ولزم التسلسل، وإن لم يكن لازماً جاز زواله فإذا زال أمكن انفكاك الملزوم
٥ عن اللازم فكان الانفكاك ممكناً.

٢٤ م وجوابه أن التسلسل وإن امتنع في اللوازم المحصلة الوجودية فهو واقع في اللوازم
الاعتبارية على ما صرح الشيخ والإمام بذلك. فإنه يلزم المثلث كون زواياه
مساوية لثلاثتين ونصفاً للأربع وثلاثاً للست وكذلك إلى ما لا يتناهى، والشئ
يغاير أشياء لا تتناهى ومغايرته لكل منها من لوازمه، بل الشئ إذا لزمه لازم
واحد خارجي لزم مغايرته إياه، وهذه المغايرة أيضاً لازم له خارجي ويلزمه مغايرته
٣ ط إياه أيضاً، وهكذا حتى يلزم الشئ من ملازمة لازم واحد خارجي إياه لوازم
١٣ س غير متناهية اعتبارية.

ثم اللازم إما للوجود أو للماهية، وكل لازم إما بوسط وإما بغير وسط. وفتر
الوسط في الإشارات بأنه الذي يقرن بقولنا "لأنه" حين يقال "لأنه كذا". وولاً
١٥

٣ وشكك الإمام [الملخص، ص ٥١ ١٥ الإشارات] ص ٩ (فرجة) ١ ص ٤٨-٤٩
(الزاري)

١ الإشارة] ن: الإشارات | وفي] ي: وفي الإشارة ٣ شيئين] ي، م، ن، ك: الشيئين
٤ كان] س: كان ٥ فإذا] ي، م، ن: وإذا | الملزوم...اللازم] ي، ن، ك: اللازم عن
اللزوم ٦ فكان] ي، ت، ج: وكان ٧ المحصلة] ي: في المحصلة ٩ ونصفاً] س: ونصف؛
ي: والاثنان نصفاً | للأربع] ي، م: للاربعة؛ س: الأربع. والمثبت من ت، د، ج، ن، ط
وثلاثاً] س: ثلاثاً | للست] ساقط من س؛ ي، ت، د، م، ج: للسته. والمثبت من ن، ط، ك
وكذلك] ساقط من ي ١٠ يغاير] س، ي: يغايره | لزمه] ن: لازمه ١١ واحد] ي: له
لزم] ي: ويلزمه | وهذه...أيضاً] ساقط من ي | ويلزمه] س، ن: ويلزم ١٢ الشئ] ن:
لشئ ١٤ اللازم] ي: اللوازم | وإما] د، م، ط، ن، ك: أو

وجود القسم الأول لما نُجملَ حملُ شيء على غيره أصلاً. ولولا وجود القسم الثاني لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ إلى ما لا يتناهى، لأنَّ اللازم الخارجي للماهية بوسط خارج عن الوسط أو الوسط خارج عن الماهية وإلا لزم دخوله في الماهية، وهكذا الكلام في اللزوم الثاني، ولا ينتهي إلى مبدأ.

- ٥ وذكر الإمام في الملخص دليلاً على أنَّ كلَّ لازم قريب يبيِّن: أنه لو لم يلزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب امتنع اكتساب العلم بالقضية المجهولة، ضرورة أنَّ محمولها لا بدَّ وأن يكون خارجاً عن ماهية موضوعها، وذلك يستدعي ١٠ خروجها عن الواسطة أو خروج الواسطة عن الموضوع، ويكون محمول إحدى مقدمتي القياس خارجاً عن موضوعها فتكون مجهولة مفتقرة إلى قياسين إحدى ١٠ مقدمتيه هذا شأنها، ويتسلسل.

٥١٧

وذلك غير لازم لجواز أن لا يلزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب، مع كون كثير من اللوازم القريبة يبيِّنة وينتهي القياس إليها، اللهم إلا إذا كان المدعى بإثبات هذه الحجة كون بعض اللوازم يبيِّنة، وذلك معلوم بالضرورة فلا حاجة فيه إلى هذا التكلف. ونحن نقول بأنَّ كلَّ لازم قريب، أي ما هو بغير وسط، فهو ١٥ يبيِّن الثبوت للملزوم بمعنى أنَّ تصوُّره مع تصوُّر الملزوم يكفي في الجزم بنسبته إلى الملزوم، وإلا لاحتاج إلى وسط بالتفسير المذكور، ويُعلم من ذلك أنه ليس شيء من اللازم بوسط يبيِّنًا.

٥ الملخص [ص ٥٢-٥٤

١ [لما] ي: له | غيره] ت: شيء ٢ طرف] س، ج: طرق ٣ أو الوسط] ي: إذ والوسط ٥ يبيِّن] س: يبيِّن (وزيد في الهامش: بغير وسط | لم] ي: لو ٦ بلازمها] د: بلازمها | بلازمها القريب] ن، ك: بلوازمها القريبة | اكتساب... بالقضية] ن: العلم باكتساب القضية | المجهولة] د: المحمولة ٩ مجهولة] د: محمولة ١١ بلازمها] د: بلوازمها ١٢ [إلا] ساقط من ي ١٤ بغير وسط] ن: بوسط ١٥ الملزوم] ن: ملزومه | في] ساقط من د ١٦ [وإلا] س: احتاج | ويُعلم] ج: نعلم؛ س، ن: يعلم ١٧ اللازم] د: اللوازم؛ ي: اللوازم التي

١٠ قيل إنّ لزوم اللزوم إمّا لذاته أو لمحله أو للحال فيه، وإلا لكان لمباين
نسبته إليهما كنسبته إلى غيرهما وذلك ترجيح من غير مرجح. وذلك غير لازم
لجواز اختصاصه بهما بنسبة أخرى غير هذه الأمور بل الأمر كذلك في اقتضاء
المفارقات معلولاتها.

ويعرف من ذلك ضعف قول من قال بأنّ اللزوم من الجانبيين إمّا لذاتيهما أو
٢٥ لكون أحدهما علّة للآخر أو معلول علّته، وإلا لزم استغناء كلّ منهما عن الآخر
وعمّا يحتاج إليه الآخر، فيمكن انفكاك كلّ واحد منهما عن الآخر. فإنّه لا يلزم من
عدم احتياج الشيء إلى آخر إمكان انفكاكه عنه، كحال العلّة بالنسبة إلى
المعلول. وإن أراد بالافتقار امتناع الانفكاك عاد المنع إلى المقام الأول. بل اللزوم
إمّا لذات اللزوم أو لذات الملزوم أو لأمر منفصل، سواء كان من جانب واحد
١٠ أو من الجانبيين.

من قيل إنّ البسيط لا يلزمه لازمان لامتناع كونه مصدراً لأثرين. وذلك غير لازم؛
أمّا في اللوازم الاعتباريّة فظاهر؛ وأمّا في الوجوديّة فلجواز ترتبها إلى ما لا
١١ يتناهى لأنّ البرهان لم يقم إلا على التناهي من طرف المبدأ، وجاز تكثرها أيضاً
في مرتبة واحدة باستنادها إلى المباين وباستناد واحد إليه والباقي إلى المباين.
١٥ ولزم منه ضعف قول من ينفي اللزوم عن البسيط أصلاً لاستلزامه كون
البسيط قابلاً فاعلاً معاً.

١ قيل [الملخص، ص ٥٦-٥٧ ٥ من قال] الملخص، ص ٥٦

١ [الحال] ي: [المباين] ي: المباين ٢ [إليها] ن: إليه ٥ [ويعرف] ي، د، ن، ك:
ويعرف ٦ [كلّ] م، ج: كل واحد ٧ وعمّا... الآخر^٢ ساقط من ي، ت | فإنّه لا [ن: فلا
١٠ كان] س، ي، ن: كان ذلك ١٢ لامتناع كونه [ن: لأنه لا يجوز أن يكون | مصدراً
لأثرين] د: مصدر الأثرين ١٥ باستنادها [س، د: باستنادها | وباستناد] س: وباستناد؛ د:
وباستناد ١٦ منه [د: عنه ١٧ قابلاً فاعلاً] س: فاعلاً وقابلاً [وقد تمّ زيادة الواو على
الاصل]؛ ت، ج: فاعلاً قابلاً؛ ي، ن، ك: قابلاً وفاعلاً. والمثبت من د، م، ط

وغير اللازم إما مفارق بالقوة أو بالفعل، سهلاً كان زواله أو عسراً، بطيئاً كان ١٤س أو سريعاً.

واعلم أن كون الشيء كلياً مغايراً لنفس مفهومه، لكونه نسبة بينه وبين جزئياته ١٧د وكون النسبة بين الشئين متأخرة عنها مغايرة إياهما. فالكلي من حيث هو هذا ٥ الاعتبار الإضافي يستقى كلياً منطقياً، ومن حيث ذاته التي هي معروض هذا الاعتبار يستقى كلياً طبيعياً، والمركب عنها كلياً عقلياً. ويفهم مثل ذلك في كل واحد من الخمسة. والطبيعي لا شك في وجوده في الأعيان لكونه جزءاً من الأشخاص الموجودة في الخارج ويعطي ما تحته اسمه وحده. والمنطقي وجوده من تفاريع وجود الإضافات ولا يعطي المندرج تحت معروضه اسمه وحده. والعقلي ١٠ قد اختلف في وجوده والنظر فيه خارج عن المباحث المنطقية.

وقيل بأن الكلي إما قبل الكثرة، وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات بالذات، وإما مع الكثرة وفيها، وهو الذي في ضمن الجزئيات حال وجودها في الخارج، وإما بعد الكثرة، وهو الذي يحصل في الذهن منتزعا من الجزئيات.

١٥ والذي يدل على وجود الكلي في ضمن الجزئيات في الخارج أن الحيوان مثلاً لا شك في وجوده في الخارج لكونه جزءاً من هذا الحيوان الخارجي، والحيوان ٤ط الذي هو جزء هذا الحيوان إما نفس الحيوان من حيث هو من غير قيد آخر معه، أو مع قيد آخر. فإن كان الثاني إشتمل على الحيوان وعاد التقسيم وينتهي إلى القسم الأول. فإذا الحيوان بلا شرط شيء موجود في الخارج وهو بحيث لا

١ إما مفارق] ي: مفارق اما | أو^١] ي: واما | سهلاً] د: بهلا | أو^٢] مكرر في ن | عسراً] س: عسراً أو؛ ي: عسراً و؛ ج: عسيراً و | بطيئاً...سريعاً] ي: سريعاً كان أو بطيئاً ٤ متأخرة] د: اما متأخرة | هذا] ي: بهذا؛ ساقط من ن ٥ هي] ساقط من ن ٦ ويفهم] ي، ت: وليفهم ٧ الأعيان] ن: الخارج ٩ وجود] ساقط من ن ١٠ فيه] ي: في ذلك ١١ بأن] د: أن | إما] مكرر في د | وهو] ي، ن: وهي ١٢ حال] ساقط من س ١٣ في الخارج] ساقط من س، ي ١٥ والذي] ي: فالذي ١٧ هو^٢] ي، ن: هو هو ١٩ بلا...شيء] ن، ك: لا بشرط شيء

يمنع نفس تصوّره من الشركة، فقد وُجدَ في الخارج ما لا يكون نفس تصوّره
م ٢٦ مانعاً من الشركة، فقد وجد الكلّي في الخارج.

وكلّ كلّي محمول بالطبع، لأنّه من حيث هو كلّي محمول على ما تحته. وكذلك
فكلّ جزئي إضافي موضوع بالطبع.

الرابع في مباحث الجنس:

- لفظ الجنس في لغة اليونان بحسب الوضع الأول إنّما كان لما يندرج فيه أشخاص
كثيرة من اعتبار نسبيّ إلى شخص أو بلد أو صناعة، فيجعلون العلويّة جنساً
للعلويين والمصريّة جنساً للمصريّين. ويسمّون الواحد المنسوب إليه تلك
الأشخاص أيضاً جنساً لهم، فكانوا يقولون عليّ جنس للعلويّين ومصر للمصريّين.
١٩ وهذا الثاني كان أولى عندهم باسم الجنسيّة من الأول. ثمّ نُقِلَ إلى ما هو جنس
عند المنطقيّين وهو الذي يسمونه بأنّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في
١١ جواب ما هو، و"المقول" كالجنس البعيد لاندراج الشخص والكلّيّات الخمسة
تحته؛ وقولنا "على كثيرين" يُخرج الشخص؛ و"المقول على كثيرين" جنس
للخمسَة لأنّه رسم للكلّيّ؛ وقولنا "مختلفين بالنوع" - أي بالحقيقة والماهيّة -
١١ يخرج النوع لأنّنا جزئياته في الماهيّة؛ وقولنا "في جواب ما هو" الثلاثة الباقية ١٥

١ في... الكلّيّ] ساقط من ت ٤ فكلّ] ي، ط: كل | بالطبع] د: بالطبع وهو أعلم؛ ج:
بالطبع والله أعلم ٦ لفظ] د، م: لفظة | في... يندرج] ي: بحسب الوضع الاول في لغة
اليونانيين لما إشتراك ٨ والمصريّة... للمصريّين] س، د: والمصريّة جنساً للمصريّين | ويسمّون
د: ويسمى ٩ فكانوا] ت: فكان؛ ي، د، ج: وكانوا | عليّ] ي، د، ج، ط: + عليه السلام؛
س: + عليه أفضل السلام؛ ت، ن، ك: + رضي الله عنه. والمثبت من م | ومصر للمصريّين]
س: ومضّر للمصريّين ١٠ أولى] ت: أولاً ١١ المقول] ن: الكلّي المقول ١٢ الخمسة] ي:
الخمس ١٣ كثيرين^١] ي: مختلفين ١٤ رسم] ن، م، ك: حد | وقولنا] س: وقولنا
مختلفين... الماهيّة] ساقط من ن

لوجوب دلالة المقول في جواب ما هو على الماهية بالمطابقة مع أنه ليس شيء من هذه الثلاثة كذلك.

وشككوا على هذا التعريف من وجوه: أحدها أنه إذا كان المقول على كثيرين جنساً للخمسة كان أخص من الجنس المطلق لكونه جنساً خاصاً، وأنه أعم منه ٥ لكونه جنساً له. الثاني: أن النوع يعرف بالجنس فتعريف الجنس به دور. الثالث: ١٥ أن المعنى الجنسي إن كان نفس الماهية اتفق أفرادها بالحقيقة، وإن كان جزءاً - ولا شيء من الجزء بمحمول - لم يكن الجنس محمولاً فلم يكن مقولاً على كثيرين، وإن كان وصفاً لم يكن ذاتياً فلم يدل على الماهية فلا يقال في جواب ما هو. الرابع: المعنى الجنسي إن كان موجوداً في الخارج امتنع الاشتراك فيه لتشخصه، ١٠ وإن كان موجوداً في الذهن امتنع كونه مقوماً للجزئيات الموجودة في الخارج فلم يصلح أن يقال عليها في جواب ما هو، وإن كان معدوماً صرفاً فكذلك.

والجواب عن الأول أن المقول على كثيرين جنس للخمسة باعتبار ذاته، فهو باعتبار ذاته أعم من الجنس المطلق فكل جنس مقول على كثيرين من غير عكس. وليس باعتبار ذاته أخص من الجنس المطلق فليس كل مقول على ١٥ كثيرين بجنس، بل هو أخص من الجنس المطلق باعتبار بعض عوارضه وهو كونه جنساً للخمسة، لأن الشيء إذا كان جنساً للخمسة كان جنساً في الجملة من غير عكس. ولا امتناع في كون الشيء أخص من غيره باعتبار ذاته وأعم أو ١٢ مساوياً باعتبار بعض عوارضه أو على العكس، كحال المضاف الذي هو أحد المقولات بالقياس إلى مفهوم كون الشيء جنس الأجناس، وكحال حدّ الحدّ ٢٠ بالنسبة إلى الحدّ، وأمثالها.

٢٠م ٢٠١١د

١ [لوجوب] ي: لوجود [شيء] ي: شيئاً ٣ من وجوه [ن: بوجوه ٦ بالحقيقة] س: في الحقيقة؛ ساقط من ٨ فلا [س، ت، د: ولا ٩ الرابع] ت: الرابع أن [الاشتراك] ي: الاسطرط [لتشخصه] ي: لشخصه ١١ فكذلك [ي: بذلك] ت: فذلك ١٢ والجواب [ن: الجواب ١٣ فكل] س، د، ط: وكل ١٤ المطلق [ساقط من ١٥ بجنس] ي: جنساً ١٩ إلى [مكرر في ٢٠ وأمثالها] ن، ط: وأمثالها

وعن الثاني أنّ النوع المأخوذ في حدّ الجنس هو النوع الحقيقي، والمعرّف بالجنس هو النوع الإضافي، وأحدهما غير الآخر على ما يُعرف.

وعن الثالث أنّ الجزء قد يحمل على الكلّ على ما يظهر لك إذا عرفت معنى الحمل.

وعن الرابع أنّ الجنس يجوز أن يكون موجوداً في الخارج ويكون المشترك بين الجزئيات شيئاً واحداً بالنوع لا بالشخص، والمتشخص لا يمتنع اشتراكه بهذا المعنى. وجاز أيضاً إن كان المراد بالجنس المعنى المعقول في ذهن المطابق لما يشتمل عليه كلّ واحد واحد من الأنواع ويكون المراد بالاشتراك هذه المطابقة، وجاز مطابقة شيء واحد معين لأشياء متعدّدة.

ومن الناس من زاد في هذا الرسم قيداً آخر وهو كونه مقولاً في جواب ما هو قولاً أولياً. وذلك رسم الجنس القريب المندرج تحت الجنس المطلق المعرّف بالرسم المذكور.

وذكر في الملخص أنّ هذا التعريف ليس برسم بل هو حدّ، لأنّه لا حقيقة للجنس وراء الاعتبار المذكور. وذلك غير لازم لجواز أن يكون له حقيقة مغايرة لهذا الاعتبار مساوية له، فإن عتّى هو بالجنس ذلك لم يمكنه مناقضة كلامهم لجواز أنّهم يريدون به أمراً يساوي هذا الاعتبار، وقد صرح بهذا الاحتمال في شرحه للإشارات.

١٣ الملخص] ص ٦٢-٦٣ ١٧ شرحه للإشارات] شرح الإشارات: المنطق، ص ١٠٥

٢ يُعرف] م: تعرف؛ ي، د: يعرف ٦ شيئاً واحداً] س، ي، ت، م، ج: شيء واحد. والمثبت من د، ط، ن، ك | والمتشخص] س، ن، ب: والمتشخص؛ د، ت: والتشخص؛ ط: والمسح [كذا]. والمثبت من ي، م، ج، ك | يمتنع] ي، ن، ك: يمنع ٧ كان] ي: يكون ٨ يشتمل] س، م: يشمل؛ ن، ط: يشمل؛ د: ستمل. والمثبت من ي، ن، ج، ك | واحد] ساقط من م، ط، ك ١٠ هنا] ساقط من ي ١٣ برسم] ت: رسم ١٤ وراء] ي: وراء هذا ١٥ لهذا] مكرر في ن

والجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة عارضة للجنس الطبيعي ٩
 بالقياس إليه فيتأخر عنه. بل المقوم له الجنس الطبيعي. وكذا الكلام في النوع
 والفصل بالنسبة إلى موضوعاتها، ولأنها جنس وفصل ونوع من حيث إنها
 تصدق على موضوعاتها وتقطعها الحد والاسم وذلك من حيث هي بالاعتبار
 الطبيعي لا من حيث هي بالاعتبار المنطقي، وكذا الخاصة والعرض العام.
 والجنس المنطقي لا يقوم النوع المنطقي. أما الإضافي فلتقابلها لكونها متضايفين،
 وأما النوع الحقيقي فلا يمكن تصوّر كل من الاعتبارين مع الذهول عن الآخر. ١٦ س

ومراتب الأجناس أربع لأن الجنس إما تحت جنس وليس فوقه جنس وهو
 الجنس العالي المستقى بجنس الأجناس، وإما على العكس وهو الجنس السافل، ٢١
 أو فوقه وتحت جنس وهو الجنس المتوسط، أو لا فوقه ولا تحت جنس وهو
 الجنس المفرد.

وذكر في الملخص أنه لا يجوز جعل الجنس المطلق جنساً لهذه الأربعة لكون ١٢ ج
 المميز في الثلاثة عدمياً، واحتياج الجنس إلى أكثر من نوع واحد. وفيه نظر. ثم
 قال بأنه لو جعل جنساً لها كان أحد أنواعه جنس الأجناس وإنه إعتبار إضافي
 ١٥ عارض لطبائع عشرة متخالفة بالماهية، فإن أوجب اختلاف الماهيات تنوع ١٢ ت ١٢
 الإضافات العارضة لها كان هذا الإعتبار الإضافي في كل منها مخالفاً بالماهية لما في

١٢ الملخص] ص ٦٤ ١٤ قال] من هنا إلى آخر الفصل ينقل المصنف بتصريف عن
 الملخص، ص ٦٤-٦٥

٢ وكذا] ي، م: وكذلك ٣ موضوعاتها] ي، ن: موضوعاتها | ولأنها] س (تصحیح): ولأنها
 ٤ والاسم] د: والرسم ٥ من... هي] ساقط من ن | وكذا] ي: وكذلك ٦ فلتقابلها
 لكونها] ن: فلكونها. والظاهر أن "فلكونها" وردت أيضاً في النسخة التي اعتمدها الكتاني
 ٨ أربع] س، ت، د، م، ج، ط: أربعة. والمثبت من ي، ن، ك | إما] د: ما | جنس^١] ت:
 نوع ٩ وإما] ي: أو ١٠ الجنس] ساقط من ي | جنس^٢] ساقط من ي ١٢ المطلق
 ي: مطلقاً ١٣ في] ي: بين | واحتياج] ي: أو احتياج ١٤ أنواع] س، ي، د، م، ن:
 أنواعها. والمثبت من ت، ج، ط ١٥ فإن] ي: بأن | تنوع الإضافات] ي: بنوع الإضافات:
 ط: بنوع الإضافات

الآخر وكان جنس الأجناس جنساً لها، وإلا كان نوعاً أخيراً ونوع الأنواع، وينتهي في التصاعد إلى المضاف ويتوسطها الكلّي، والمقول على كثيرين بالفعل، والمقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، والجنس المطلق.

الخامس في مباحث النوع:

وهو مقول على معنيين بالاشتراك يسمى أحدهما حقيقياً والآخر إضافياً. ورسم ٥ الحقيقي بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو. و"المقول على كثيرين" كالجنس، وبالقيّد الأول يخرج العرض العام والجنس والفصول والخواص العالية، وبالقيّد الأخير الفصول والخواص السافلة.

وأما الإضافي فنقل الشيخ رسمين له: أحدهما أنه المرتب تحت الجنس، وأوله على الكلّي المرتب تحت جنس يتضمّنه وإلا انتقض بالشخص والخاصة والفصل؛ ١٠ الثاني الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو، وأوجب أن يزداد فيه "الكلّي" وإلا فقد أخلّ بذكر الجنس، وأن يزداد فيه "بجال الشركة"، أو يقال بأنه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس من طريق ما هو. وهذه الزيادة الأخيرة غير محتاج إليها فإنّ النوع يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو لا من طريق ما هو، ولا يقال الجنس من طريق ما هو على النوع إلا بحسب الخصوصية لا ١٥ بحسب الشركة، اللهم إلا إذا كان جنساً بعيداً وحينئذ لا يكون ذلك من حيث

٩ فنقل الشيخ | الشفاء: المدخل، ص ٥٤ و ٦٠-٦٢

١ جنساً | س: هو جنساً | كان | ي، ج: كان ٢ ويتوسطها | ي: ويتوسطها | على ...
والمقول | ساقط من | ي | بالفعل...كثيرين | ساقط من ت، ط ٥ أحدها | ساقط من ن
٨ الأخير | س: الآخر | السافلة | ي: الشاملة ٩ رسمين له | ي، د، ك: له رسمين
١٠ الكلّي | ساقط من ن، ك | والفصل | م، س (تصحيح): والرسم. والمثبت من س (أصل)،
ي، ت، د، ج، ن، ط، ك ١١ الذي | ي: أنه الذي | يزداد | ت: يزداد ١٢ يزداد | ت: يزداد
١٣ يقال | ساقط من د | وهذه...هو | ساقط من د

إنه جنس. ويُعلم أن ذلك ينتقض بالصنف وهو النوع المقيد بصفات عرضية، ١٣
وحينئذ يجب أن يزداد فيه أنه الكلّي المقول في جواب ما هو ويقال عليه الجنس ٢٢
من طريق ما هو، أو أنه الكلّي المقول في جواب ما هو الذي يقال عليه وعلى
غيره الجنس في جواب ما هو.

٥ واستحسن الشيخ تحديد مَنْ حدّه بأنه الكلّي الذي هو أخصّ الكلّين المقولين
في جواب ما هو، ورسمه في الإشارات بأنه الكلّي الذي يقال عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً. وقال الإمام إنه إنّا قيده بقيد الأوليّة لأنّ
النوع لا يكون نوعاً إلا بالنسبة إلى الجنس القريب. وذلك على خلاف حكمهم
في النوع فإنهم يجعلون نوع الأنواع نوعاً لكلّ ما فوقه من الأجناس. بل الأولى أن
يكون ذلك احترازاً عن الصنف، فإنه لا يحمل عليه شيء من الأجناس حملاً
١٠ أولياً أصلاً بل بواسطة حمل النوع، على ما يُعرف من مذهبهم أنّ حمل العالي
على الشيء بواسطة حمل السافل عليه. وأمّا النوع فلا بدّ وأن يحمل عليه جنس ١٣
ما حملاً أولياً. ١٧س

ثمّ أحد المعنيين غير الآخر، لإمكان تصوّر كلّ منهما بدون الآخر؛ ولتحقّق مفهوم
١٥ الأول بالمحموليّة على ما تحته والثاني بالموضوعيّة لما فوقه؛ ولكون التركّب - بل

٥ واستحسن الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٦٢ ٦ الإشارات] ص ١٦ (فرجة) ١ ص ٦١
(الزرعي) ٧ وقال... القريب [شرح الإشارات: المنطق، ص ١٠٦ ١٤ مفهوم الأول]
كاتب: أي الحقيقي ١٥ والثاني [كاتب: أي الاضافي

١ ويُعلم [ي، ن: واعلم؛ د، ج: وعلّم | أنّ ذلك] ي: ان ذلك انه؛ س: من ذلك (مع زيادة
"أنه" تحت السطر) | وهو [س: وهذا | المقيد] ي: المغير ٢ يزداد [ت: يراد | أنه] ت: أن
| الكلّي [ساقط من ن | ويقال] ت، م: الذي يقال؛ ن: والذي يقال | الجنس... عليه] ساقط
من ت ٣ الذي يقال [س: ويقال ٥ الكلّين] س، د: الكلّيتين؛ ي: الكلّين. ٧ إنه إنّا
ت، د، ج، ط: أنه؛ ي، ن، ك: انما. والمثبت من س، م | لأنّ [س: بأن ٨ الجنس] ي:
التحقيق | حكمهم] ت، د، ج: قولهم. والمثبت من س، ي، م، ن، ك ١١ حل^١ ساقط
من د ١٤ كلّ منها [س: كلّ منها؛ ي: كلّ واحد منها ١٥ التركّب... التركّب] د، ك:
التركّب بل التركّب | بل التركّب] شطب في ت

التركّب من الجنس والفصل - لازماً يتّنا للثاني دون الأول؛ ولتحقّق وجود الأول بدون الثاني، كإهية من تتره عن التركّب وكجميع المفارقات على ما قيل من ط بساطة ماهيات أشخاصها، وبالعكس كالمتوسّطات من الأجناس والأنواع. وعلم منه أنّه ليس أحدهما أخصّ من الآخر مطلقاً.

ومراتب النوع المضاف أربع على قياس ما مرّ في الجنس، إلا أنّ المسمّى بنوع ٥ الأنواع هو النوع السافل لأنّ النوع إمّا يكون نوعاً للأنواع إذا كان تحت جميعها كما أنّه يكون الجنس جنس الأجناس إذا كان فوق جميعها. والنوع الحقيقي بالقياس إلى النوع الحقيقي ليس له هذه المراتب بل لا يكون إلا مفرداً لإمتناع أن يكون أحد الحقيقيّين فوق الآخر، وبالقياس إلى النوع المضاف فعلى قسمين: إمّا مفرد أو فوقه فقط نوع.

١٠

وكلّ واحد من الجنس العالي والمفرد مباينٌ لجميع مراتب النوع. وكلّ واحد من النوع السافل والمفرد مباينٌ لجميع مراتب الجنس. وكلّ واحد من الجنس المتوسط والسافل بينه وبين كلّ واحد من النوع العالي والمتوسّط عمومٌ وخصوصٌ من وجه.

ونوع الأنواع لا بدّ وأن يكون حقيقياً وإلا لكان فوق غيره، وإضافياً وإلا لم يكن ١٥ تحت غيره. وكونه نوع الأنواع إمّا هو بمجموع المعنيتين.

١ دون [ن: بدون ٢ تتره] ساقط من د | التركّب [د، ج، ط، ن، ك، ب: التركّب. والمثبت من س، ي، ت، م ٥ أربع] س، ت، د، ج، ن: أربعة. والمثبت من ي، م، ط، ك ٧ يكون] ي، ن، ك: إمّا يكون | الجنس] ساقط من د ٩ الحقيقيّين] س، ك: الحقصين؛ ت، ن: الحقصين؛ ي: الحقصين؛ د: الحقصين؛ م: الحقصين؛ ج: الحقيقيّين؛ ط: الحقصين ١٠ مفرد أو] س: مفرداً و | نوع] ساقط من د ١١ وكلّ... الجنس] ساقط من ت ١٢ السافل] ي: الشامل | المتوسط والسافل] ي: السافل والمتوسط ١٥ لكان] د: كان ١٦ بمجموع] س، ب: لمجموع؛ د: مجموع. والمثبت من ي، ت، م، ن، ط، ك

قال الإمام: والنوع الذي هو أحد الخمسة الحقيقي، لا المضاف، لأن الخمسة محمولة
 لكونها أنواعاً للكلي الذي هو محمول، والنوع المحمول هو الحقيقي وأما المضاف فهو ١٣ ج
 موضوع. وذلك غير لازم لأنه إن عني بكون الإضافي موضوعاً أنه ليس بمحمول
 فليس كذلك، لما عرفت أنه يجب إدخال الكلي في حده؛ وإن عني به أنه ١٣ ت
 موضوع مع أنه محمول أيضاً فذلك لا يمنع من نوعيته لما هو محمول. هذا إذا جعلنا
 الكلي جنساً للخمسة، وأما إذا جعلناه كالجنس كان الأمر أظهر.

والشيخ مع ميله إلى أن يكون الأولى كون الحقيقي أحد الخمسة تكلف قسمة
 للكلي يدخل فيه كلاهما بأن قال بأن الثاني الذي لا يصلح أن يقال في جواب
 "ما هو" فصل، والصالح لذلك قد تختلف مراتبه في العموم والخصوص فالأعم
 ١٠ جنس والأخص نوع، ثم إنه إن كان جنساً باعتبار آخر كان نوعاً إضافياً وإلا
 كان حقيقياً.

والذي نقوله أنه إن جعل كل منها داخلاً في القسمة الخمسة فذلك محال ١٤ م
 لصيرورة الأقسام حينئذ ستة، أو يكون أحد الأقسام الخمسة النوع بمعنى ثالث ١٠ ن
 منقسم إليهما - كما هو في القسمة التي نقلناها من الشيخ - فلا يكون واحد منها
 ١٥ من الأقسام الخمسة، والمقدر خلافه. وإن جعل أحد الخمسة المضاف وحده لم
 ينحصر التقسيم الخمس، لجواز أن يكون كلي مقول على متفقين بالحقيقة ولم

١ قال الإمام [الملخص، ص ٦٨ ٨ بأن قال] الشفاء: المدخل، ص ٥٧-٥٨

١ هو أحد] د: أحد [الحقيقي] ي: هو الحقيقي؛ د: النوع الحقيقي [لأن] س: لكن ٢ وأما
 ن: فاما ٣ أنه] س: لذاته ٦ للخمسة] ساقط من ن | وأما] س، م: اما | جعلناه] د:
 جعلناه ٨ للكلي] س: الكلي؛ ن، ك: في الكلي | يدخل] ي: فدخل | فيه] ت: فيها | بأن ...
 نوع] ن: الثاني أن لم يصلح لأن يقال في جواب ما هو كان فصلاً، وإن صلح لذلك وقد تختلف
 مراتب المقول في جواب ما هو في العموم والخصوص كان الأعم جنساً والأخص نوعاً | لا
 ساقط من س ٩ فصل] ساقط من س | العموم والخصوص] د: الخصوص والعموم
 ١٠ باعتبار] ي: فاعساو ١٢ قوله] ي: أقوله [كل] ي: كل واحد ١٣ الأقسام^٢] ت:
 أقسام ١٤ من] س، ي: عن ١٦ المختص] ي: الخمس [كلي] س: كل | على] د، ط،
 ك: + كثيرين | متفقين] د: كثيرين متفقين | بالحقيقة] د، ط، ك: + في جواب ما هو

يندرج تحت جنس وكون ذلك خارجاً من الخمسة حينئذ. وإذا جعلنا أحد الخمسة الحقيقي امتنع خروج كلي ما عن الخمسة. فإذا إن جُعل أحد هذين من أقسام التقسيم الخمس الحاصر فلا يمكن إلا وذلك هو الحقيقي.

السادس في مباحث الفصل:

قال الشيخ: لفظ الفصل عند المنطقيين موضوع لمعنيين: أحدهما أنه الذي ٥
١٨ س ينفصل به الشيء - شخصاً كان أو كلياً - عن غيره؛ الثاني أنه الذي ينفصل به
٢٤ د الشيء عن غيره في جوهره. قال: وإذا كان كذلك فلهم أن يجعلوا لفظة
"الفصل" لثلاثة معاني: عام، وخاص، وخاص الخاص.

فالعام هو الذي يفصل الشيء عن غيره في الجملة وقتاً ما، فيندرج تحته الوصف
المفارق له ولغيره، كالقيام والقعود بالنسبة إلى بعض الأشخاص فيميزه عن الغير ١٠
في وقت ويصير مميّزاً للغير عنه في وقت آخر، ومثله قد يميز الشيء عن نفسه
بحسب وقتين.

والخاص هو الذي يفصله عن الغير ولا يفصل الغير عنه، وذلك يقع على وجهين:
إما فاصل له دائماً إذا ثبت له دائماً وانتفى عن الغير دائماً، أو فاصل له في وقت
وليس بفاصل أصلاً في وقت إذا لم يكن الأمر كذلك. ١٥

٥ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٧٢-٧٤

٢ عن [س: غير | فإذا إن] ن: فإذا | من أقسام] د: القسمين؛ ط: القسمين من أقسام
٣ يمكن [س: يمكن أن يكون (والزيادة في الهامش) ٦ الثاني [س: والثاني ٧ يجعلوا] د:
مضمون ٨ معاني [س: ت: معاني ٩ فالعام] ت، م، ج: والعام ١٠ بالنسبة [س:
وبالنسبة | فيميزه] ج: فيميزه؛ س، م: فيميزه؛ د: فميزه؛ ت: فيميزه ١٤ فاصل^٢] ن: فصل

وخاصّ الخاصّ هو المميّز النائيّ، وهو يحدث الآخريّة والأوّلان لا يحدثان إلاّ الغيريّة، وفُسّر الآخريّة بالاختلاف بالماهية فهو إذاً أخصّ من الغيريّة. والوصف الخارجيّ لا يوجب الاختلاف في الماهية وإن استلزمه، فلذلك يقولون: الفصل إمّا ذاتيّ أو عرضيّ لازم أو مفارق.

- ٥ والمراد مقصور على المعنى الثالث وهو الذي أحد الخمسة وتكلّم فيه. وقد نقل الشيخ له رسوماً أربعة: أحدها أنّه الذي يفصل بين النوع والجنس؛ الثاني أنّه الذي به يُفَضَّلُ النوع على الجنس؛ الثالث أنّه الذي تختلف به الأشياء المتقنة في ط٧ الجنس؛ الرابع أنّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب "أبما هو". واستدرك عليها بأنّ الأربعة يحتاج فيها أن يقيّد بقيد "قولنا بالذات" وإلا انتقض بالخاصّة؛ والثلاثة المتقدمة قد أخلّ فيه بذكر الكلّي الذي هو كالجنس للخمسة ١٠ مع أنّ التحديد لا يتمّ إلا بذكر الجنس وإن تمّ مع إسقاطه الدلالة على الماهية؛ ١٥م والرابع ينتقض بالفصل الأخير.

ثمّ أنّه رسمه الشيخ بأنّه الكلّي المقول على النوع في جواب أيّ شيء هو في ذاته من جنسه. ورسمه في الإشارات بأنّه الكلّي الذي يحمل على الشيء في جواب ١٥ أيّ شيء هو في جوهره. وهذا أعمّ من الأوّل وبه يجب أن يُفسّر، وإلا لم يتمّ الدليل على انحصار النائيّ في الجنس والفصل، ولا يصحّ قوله بأنّ الكلّي الذي

٥ نقل الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٧٦ ١٣ رسمه الشيخ] الشفاء: المدخل، ص ٧٦
١٤ [الإشارات] ص ١٦ (فرجة) ١ ص ٦١ (الزاري) ١٦ قوله... بالفصل [الإشارات ص
١٥ (فرجة) ١ ص ٥٨-٥٩ (الزاري)]

١ وهو] س: وهو الذي (والزيادة في الهامش) | لا] ساقط من ن ٢ الغيريّة^١ د: بالغيريّة
والوصف] م: لأن الوصف ٤ أو^١ س: وأما ٥ الذي] ت: هو الذي ٦ أحدها] ساقط
من ت | بين] ساقط من د | الثاني] س: والثاني ٧ يُفَضَّلُ] س: بعصل؛ ك: بعصل؛ ن:
بعصل؛ ت: يفضل. والمثبت من د، م، ج، ط | على] س: عن ٩ بقيد قولنا] د، ط: بقولنا
| انتقض] د: انتقضت ١٠ قد أخلّ] ن: فداخل | للخمسة] س: الخمسة ١٣ الشيخ] م:
الشيخ في الشفاء ١٦ البليل] س (هامش): البرهان | الدليل على] ساقط من ن | بأنّ]
س، ت: بأنّه | الكلّي] م، ج: + النائي

- لا يصلح لأن يقال في جواب ما هو فلا بد وأن يصلح للتمييز الناقى عما يشاركه
 ٢٥ د في الوجود أو تحت جنس، وتفسير ذلك بالفصل؛ لجواز أن تكون طبيعة مركبة
 من أمرين كلّ واحد منهما يختص بها فلا يكون واحد منهما جنساً ولا فصلاً
 بالتفسير المذكور في الشفاء وكلّ واحد منهما فصل بالتفسير المذكور في
 الإشارات، لكون كلّ واحد منهما مميزاً له بالذات عن المشارك في الوجود وإن لم
 يميّزه عن المشارك تحت جنس. ولم ينحصر التقسيم الخمس عندي إلا والفصل
 ١٤ ت مفسر بهذا المعنى أو بما يساويه. ومن ذلك يُعرف عدم لزوم انحصار التقسيم
 الخمس والفصل مفسر بكمال الجزء المميز، لأنه يحتمل أن يكون الشيء مركباً من
 ١٤ ج جنس وأمرين يختص به كلّ منهما على ما يُعتقد من تركب الحيوان من الجسم
 النامي والحساس والمتحرك بالإرادة، فلا يكون شيء منهما جنساً أو فصلاً.
 ١٠

قيل إن كل فصل مقوم لنوع يجب أن يكون علة لوجود حصة ذلك النوع من
 الجنس، لأنه لا بدّ وأن يكون أحدهما علة للآخر وإلا إستغنى كل منهما عن
 الآخر ولم يلتئم منها حقيقة واحدة، وليس الجنس علة للفصل - وإلا لُوْجِدَ
 الفصل أينما وُجد - فيتعين العكس. وذلك غير لازم لأنه إن عني بكون أحدهما

٥ له... يميّزه] كنا في النسخ، والظاهر أن الضميرين راجعان إلى "الطبيعة" فكان الأصحّ تأنيها
 ١١ قيل] نسب الامام هذا القول الى الشيخ في الملخص (ص ٧٣) ويقول الكاتب: الشيخ ما
 صرح بكون الفصل علة لحصة النوع من الجنس بل قال أن الفصل اذا اقترن بطبيعة الجنس قومه
 نوعاً أي لا يدخل الجنس في الوجود الا بواسطة اقتران الفصل به ولا يقوم الجنس نوعاً الا بذلك
 ... والدليل الذي ذكره الامام وزيقه المصتف ما تعرض الشيخ له البتة.

١ [أن] ت، د، ج، ط: أن | للتمييز] س، د، م: للتمييز. والمثبت من ت، ج، ك ٢ وتفسير
 ك: وفسر؛ ت، ج: ويفسر؛ م: وتفسر؛ س، ن: وفسر. والمثبت من د، ط ٣ منها] ساقط
 من ت | بها] ساقط من س | فلا] د: ولا ٥ واحد] ساقط من ت | يميّزاً] س: يميز
 المشارك] س: المشارك له (والزيادة فوق السطر) ٦ [إلا] د: والا ٧ مفسر] س: مفسراً
 يُعرف] س: نعرف؛ ج: تعرف؛ ن، ك: ففهم. والمثبت من ت، د، م، ط ٨ لأنه] س، ك:
 ولأنه ٩ به... منها] ن: كل واحد منها به؛ في س صححت العبارة الى: كل منها به | ما] ت:
 من | يُعتقد] ن: يعتقد ١٠ منها] س: منها ١٢ [إستغنى] صححت في س الى: لاستغنى؛
 وفي ن صححت "استغنى" الى "لاستغنى" ١٣ للفصل] س: الفصل ١٤ فيتعين] ت:
 فعلى

علة للآخر كونه علة تامة لم يلزم من نفيه الاستغناء. وإن عني به نفس الافتقار لم يلزم من كون الجنس علة وجود الفصل في جميع صور وجوده.

والإمام يذهب إلى بطلان هذا المذهب، لأن المجموع المركب من ذات وصفة لها ١٩س - هي أخص منها - إذا اعتبر من حيث هو هذا المجموع كان الذات جنساً له ٥ والصفة فصلاً مع امتناع عليته. ونحن نقول بأنه إن اعتبر ذلك في أجناس المعاني المعقولة لنا وفصولها ومسميات الألفاظ بحسب وضعنا كان الأمر كما قاله الإمام. وإن اعتبرت الأجناس والفصول بالقياس إلى ماهيات الأشياء المشار إليها بحسب الأمر نفسه فلم يتبين لي ما يمنع ذلك أو يوجبه، ومعلوم أن الذي ١٦د٢٦م يتسكك به الإمام لا يتأتى في المنع عن ذلك.

١٠ ثم إن القائلين بهذه العلية بنوا على ذلك أموراً:

منها أن الفصل الواحد بالنسبة إلى نوع واحد لا يكون جنساً له باعتبار آخر لامتناع انقلاب المعلول علة، وأنه يتمتع اقترانه إلا بجنس واحد ولا تخلف المعلول عن علة، ولزم منه أن لا يكون مقوماً إلا لنوع واحد في مرتبة واحدة. والإمام جوز الثلاثة بتركب الطبيعة عن أمرين كل منهما أعم من الآخر من وجه كالحيوان ١٥ والأبيض. ولهم أن يمنعوا تألف ماهية حقيقية عنها بمعنى أن ما صدق عليه هذا يكون حقيقته في نفس الأمر هو هذا، والكلام في ذلك لا في مفهوم اعتباري.

٣ والإمام يذهب [الملخص ص ٧٣-٧٤ ١٣ والإمام جوز] الملخص ص ٧٥

١ من نفيه [س: في نفيه؛ ج: من بقية؛ د: من نفسه؛ ن: من هه؛ ط: من هه. والمثبت من ت، م، وهو الموافق لسياق شرح الكاشي: "فإنه لا يلزم من عدم كون الشيء علة تامة لشيء آخر أن يكون ذلك الشيء مستغنياً عنه". ٥ امتناع] ن: اعتبار [عليته] د: علة [بأنه] ساقط من ن، ك [إن] ساقط من د [ذلك] ت: ذاك ٧ ماهيات [م: ماهية ٨ نفسه] د: في نفسه [لي] م، ن، ك: عندي؛ د: الي. والمثبت من س، ت، ج، ط ١١ إلى نوع] ساقط من د ١٤ كل [س: كل واحد (والزيادة في الهامش) ١٦ حقيقته] ت، ط، ن، ك: حقيقة

- ومنها أن الفصل القريب لا يكون إلا واحداً لا متناوع توارد العلّتين على معلول واحد بالشخص. والإمام قال بذلك أيضاً بناءً على أن الفصل كمال الجزء المميز وذلك لا يتصور إلا واحداً. ويُشكّلُ عليه بما مرّ من الاحتمال بمثل ما يضرّبون من المثال في الحيوان، فإنّ الحساس والمتحرّك بالإرادة إن كان كلّ منهما فصلاً قريباً فقد انخرمت القاعدة، وإن كان الفصل القريب مجموعهما كان كلّ منهما فصلاً بعيداً ولا يكون فصل الجنس للمساواة بل فصل الفصل، فإذا كل منهما فصل لمجموعهما وعاد الإشكال، ولم يكن الفصل مجموعهما لا متناوع كون الشيء كمال الجزء المميز بالنسبة إلى نفسه بل كل منهما، فقد انخرمت القاعدة. وأمّا القائلون بالعلّية فلهم أن يُخرجوا ذلك لأنّ العلّة القريبة للحصّة الفصل القريب وذلك مجموعهما، ثمّ إنّه إن كان كلّ منهما فصلاً قريباً للمجموع فلا امتناع فيه لأنّه ليس فيه طبيعة جنسيّة حتى يلزم المحذور المذكور أو تنخرم قاعدة العلّية، بل كلّما يتركّب من أمرين يساويه كلّ منهما كان كلّ منهما فصلاً قريباً، وكلّما يتركّب من طبيعة جنسيّة وأمرين مساويين له كان الفصل القريب مجموعهما ويكون كلّ منهما فصلاً بعيداً، ولا تنخرم قاعدة العلّية ولا التقسيم الخمس.

- ٢٧ د وأعلم أنّ فصول الأنواع المحصّلة يجب أن تكون وجوديّة، وفصول الأمور ١٥ الاعتباريّة والعدميّة ببعض أجزائها أو بجمعها جاز أن تكون عدميّة.

وليس لكلّ فصل فصلٌ لوجوب الانتهاء إلى فصل بسيط وامتناع كون البسيط ذا فصل. والذي يقال - بأنّ لكلّ فصل فصلاً لمشاركته لطبيعة النوع في مفهومه

٢ والإمام قال [الملخص ص ٧٨]

- ١ العلّتين [س: العلل ٢ بالشخص] ساقط من س، ن ٣ ويُشكّلُ [د، ن: ك: وشكك؛ م: ويشكك؛ ط: شك. والمثبت من س، ت، ج ٤ إن] ن: وان [كلّ منها] س، ن، ط: كل واحد منها (وفي س زيدت "واحد" في الهامش) ٥ وإن كان [مكرر في س | مجموعها] ن: مجموعها [كلّ]. ن: + واحد ٦ ولا يكون [س، م، ن: ولا يمكن أن يكون (وفي س زيادة "يمكن أن" في الهامش) | منها] ن: + فصل الفصل فإذا كل منها ١٠ للمجموع [ن: لمجموعها ١٣ مساويين] س، م، ج: ن: متساويين | القريب] ن: منها ١٥ الأنواع [ساقط من د ١٦ أو بجمعها] ساقط من ن ١٨ فصلاً [ن: فصل | الطبيعة] ت: طبيعة

وامتيازَه عنه بعدم دخول الجنس في حقيقته - ظاهرُ البطلان، لأنَّ هذا الاعتبار السلبى ليس بداخل في ماهية الفصل، وإلا لدخل في ماهية النوع، بل ١٧م هو من عوارضه السلبية.

وينبغي أن تعلم أنه ليس يجب أيضاً تركب كلِّ ماهية من الجنس والفصل،
 ٥ لتركب العشرة من آحادها والبيت من الحائط والسقف وأمثالها مع أنَّ شيئاً منها ٢٠س
 ليس جنساً أو فصلاً، فليس كلُّ جزء جنساً أو فصلاً بل كلُّ جزء محمول هو ١٥ت
 أحدهما. والذي يقال - بأنَّ كل مركب شارك أحد جزئه في طبيعة ذلك الجزء
 وخالفه في آخر فله جنس وفصل - ضعيفٌ لأنَّه ربَّما لا يحملان على المركب مع
 أنَّ الجنس والفصل للشيء محمولان عليه، ولئن حملا عليه فلا يكفي كون الجزء
 ١٠ محمولاً على نفسه وعلى المركب في جنسيته، بل المعتبر فيه كونه مقولاً على
 ماهيتين يغير كلاً منهما، ولذلك يعتبر في جنسية الشيء اندراج نوعين تحته،
 وفيه أيضاً ما تعرفه ممَّا مرَّ.

والفصل له نسبة إلى النوع بالتقويم كما قد عرفت، ونسبة إلى جنس ذلك النوع ١٥ج
 بالتقسيم. وكلُّ ما قوِّم العالي قوِّم السافل من غير عكس، وكلُّ ما قسِّم السافل
 ١٥ قسِّم العالي من غير عكس. وقيل إنَّ الجنس العالي له فصل مقسِّم وليس له
 مقوِّم، والنوع السافل بالعكس، والمتوسّطات لها فصول تقوِّمها وفصول تقسِّمها
 إلى أنواعها، وقد عرفت ما في الأوّل.

٣ عوارضه [ن: العوارض ٤ أن] ساقط من د [تعلم] د: يعلم؛ ج، ك: علم [أنه] ساقط
 من د [أيضاً] ساقط من ت ٥ لتركب [س: كتركب؛ م، ج: لتركب | العشرة...آحادها]
 ن: الاحاد من العشرة | وأمثالها [س، ت، ج، ن: وأمثالها. والمثبت من د، م، ط، ك | منها]
 د: منها ٦ أو [س: ولا جنساً] د: اما جنساً [هو] ن: فهو ٧ كل [ن: لكل | شارك]
 ت، د، م، ج: يشارك. والمثبت من س، ط، ن، ك ٨ وخالفه [م، ج: ويخالفه؛ ت: ومخالفه.
 والمثبت من س، د، ن، ك ٩ ولئن [س: وليس | فلا] م: ولا؛ ن: لكن لا | يكفي] ن: +
 في ١٠ [في] ساقط من ن [المعتبر فيه] ن: لا بد فيه ١١ ولئلك [ت: وكذلك ١٢ مر]
 ن: تقدم ١٣ [قد] ساقط من س، م | ونسبة [س: ونسبته ١٤ وكل...عكس] ساقط
 من ت ١٦ مقوِّم [ت، ط، ن: فصل مقوِّم]

قال الشيخ بأن فصل الإنسان هو الناطق لا النطق الذي لا يحمل عليه في الحقيقة بل بالاشتقاق، وكذا الكلام في غيرها، لأن أقسام الكلّي بأسرها محمولة. وأكد ذلك بتكريره في الخاصة أن الخاصة للإنسان هو الضاحك لا الضحك، وكذلك العرض العام، وإن كنا نتجاوز أحياناً ونورد الضحك والبيض مثالين ٢٨ للخاصة والعرض العام بالنسبة إلى الإنسان. وإذا عرفت ذلك عرفت أن كل ما ٥ يُورد مثلاً لشيء من الخمسة مما ليس بمحمول فعلى سبيل المجاز.

السابع: في مباحث الخاصة:

قال الشيخ أنه موضوع عند المنطقيين لمعنيين: أحدهما أنه الذي يخص شيئاً بالإضافة إلى بعض ما يغيره، وإن لم يكن خاصة بالإضافة إلى بعض آخر، ويسمى خاصة إضافية؛ والثاني أنه الذي يخص الشيء مطلقاً بالقياس إلى كل ما ١٠ يغيره ويسمى خاصة مطلقة. ورسمه الشيخ بأنه المقول على أشخاص نوع واحد ١٤ أي في جواب "أي شيء هو" قولاً غير ذاتي. وبالقيّد الأول يخرج الجنس والعرض العام والنوع، وبالأخير الفصل. وذلك يتناول ما يكون خاصة للنوع العالي ١٨ والمتوسط والأخير، وربما كان خاصة العالي أو المتوسط عرضاً عاماً للسافل.

قال الشيخ: بل لو غني بها كلّ كلّي عارض يقال على كلّي ما - وإن كان جنساً ١٥ عالياً - كان مستحسنًا جداً لكن التعارف جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة

١ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٨٢ ٣ وأكد ذلك] الشفاء: المدخل، ص ٨٥

٨ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٨٣ ١٥ قال الشيخ] الشفاء: المدخل، ص ٨٣

١ بأن] ت: أن ٤ تتجاوز] د: يجوز؛ ن، ك: محور ٦ لشيء] ت: للشيء | فعلى] س: قيل على ٨ يخص] د: محص | شيئاً] ن: الشيء ١١ ورسمه] ت، د، ج: ويرسمه ١٣ العام] ساقط من د | وبالأخير] ت: وبالأخر ١٤ وربما كان] ي: وربما كانت | أو المتوسط] ساقط من ي، ن ١٥ قال] ي: وقال | كل] ساقط من س | عارض] س، م: عارضي

النوع. ولذلك فسره في الإشارات بهذا المعنى حيث قال بأنها كلّي يقال على ما ط
تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي، فجاز كون الشيء خاصة للجنس العالي
ولما هو أعم منه، ولا يجوز ذلك بالتفسير الأول الأخص. وتبعه الإمام في
التفسير بالمعنى الأعم حيث جوّز كون الشيء خاصة للجنس العالي.

- ٥ ثم الخاصة المطلقة على ثلاثة أقسام: خاصة مطلقة شاملة لجميع أفراد ما هي
خاصة له لازمة لكلّ منها؛ وخاصة مطلقة شاملة مفارقة؛ وخاصة مطلقة
مخصوصة ببعض الأفراد. وقوم يختصون باسم الخاصة المطلقة الشاملة اللازمة.
قال الشيخ بأنّ ذلك يُطلّ التقسيم الخمس بل الأولى أن تكون الخاصة التي
هي أحد الخمسة هي الخاصة المعروفة بالرسم المذكور المنقسم إلى الثلاثة، وإن كان س
الأولى باسم الخاصة هي الشاملة اللازمة، ولا منافاة بين الكلامين. ومن
المختصين باسم الخاصة الشاملة اللازمة من يُجيب عن كون ذلك قادحاً في
القسم الخمسة بأنّنا نستقي المفارقة وغير الشاملة عرضاً عاماً حتّى لا ينخرم
التقسيم الخمس. قال الشيخ إنّ ذلك خارج عن مفهوم اللفظ ولا تدعو إليه د
ضرورة لأنّ المفهوم من خاصة الشيء كونه موجوداً فيه دون غيره، سواء وُجِدَ
في كلّ أفراد أو في بعضها ووجد دائماً أو في بعض الأوقات، وسواء كان ذلك
الشيء جنساً عالياً أو متوسطاً أو نوعاً سافلاً. واصطلاحنا على ما نقلناه من
الشيخ ولا تنازع مع المفسّر بغيره.

١ الإشارات] ص ١٦ (فرجة) ١ ص ٦١ (الزاري) ٣ وتبعه الإمام] الملخص ص
٨٦-٨٥ ٨ قال الشيخ] الشفاء: المدخل، ص ٨٣ ١٣ قال الشيخ] الشفاء: المدخل، ص
٨٤

١ ولذلك] ت، ج: وكذلك [في] ي: في هذه [المعنى] ي، ن: + ٢١م ٢ جاز] ت: لجاز
٣ بالتفسير] س: بالتعبير ٥ مطلقة] ساقط من ن ٦ لازمة] س، ت، م، ج: لازم؛ ك:
اللازمة. والمثبت من ي، د، ن، ط | لكلّ] ي: لكل واحد ٧ يختصون] ت: مخصوصون
٨ بأنّ] ن: أن ٩ هي^١] د، م: هو [المنقسم] ي: المنقسمة ١٠ هي] ت: هو؛ ن: المطلقة
١٢ لا ينخرم] ي: فلا يطل ١٤ لأنّ] س: ولأن ١٥ بعضها] ت: بعضه، ي: بعض
١٦ اصطلاحنا] ت، ن: واصطلاحاً | من] ي: عن ١٧ تنازع] س، ن: تنازع؛ ت، م:
سارع؛ ي، ط: تنازع؛ ج: تنازع؛ ك: تنازع. والمثبت من د | مع] ساقط من ت

وأشرف الخواص الشاملة اللازمة، وخصوصاً إذا كانت بيّنة، لكونها مستعملة في الرسوم. والخاصة قد تكون ملتزمة من أمورٍ كلّ منها أعمّ مما هو خاصة له وتسقى مركبة، كالرسوم المعرفة لطبائع الأجناس العالية، وقد لا تكون كذلك فتسمى بسيطة.

١٦ ت الثامن في مباحث العرض العام:

٥

العرض العامّ هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قولاً غير ذاتي. والمراد بذلك ينبغي أن يكون بحيث يصدق على ما هو عرض له وعلى ما يخالفه بالنوع، وإلا انتقض هذا الرسم ببعض الخواص، كما قال في الإشارات أنّه المقول على ما تحت طبيعة واحدة وعلى غيرها لا بالذات، وحينئذ تخرج الخاصة بالقيّد الأوّل والثلاثة الباقية بالقيّد الأخير.

١٠

وهذا العرض غير العرض القسيم للجوهر لأنّه قد يُحمل على الجوهر حملاً حقيقياً ولا شيء من الأعراض القسمة للجوهر كذلك، ولأنّ العرض القسيم للجوهر قد يكون جنساً - كاللون للسواد - ولا شيء من العرض بهذا المعنى كذلك. بل هذا العرض قد يكون جوهرًا وقد يكون عرضاً قسماً للجوهر، والعرض القسيم للجوهر قد يكون عرضاً بهذا المعنى وقد لا يكون، فليس أحدهما عين الآخر ولا أعمّ منه مطلقاً، بل كلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه.

١٥

٨ الإشارات [ص ١٧ (فرجة) ١ ص ٦١ (الزارعي)

٢ منها [د: منها | ممّا] ي: من ما؛ م: ما ٦ العرض... هو [ي: وهو ١٣ قد] د: لأنه قد
العرض [د: العرض العام؛ ن: الاعراض ١٤ العرض] ساقط من ت ١٥ والعرض... قد
ي: وقد

وقبل الشيخ عمن تقدمه له رسوماً ثلاثة: أحدها أنه الذي يكون ويفسد مع بقاء ١٦ ج
موضوعه؛ الثاني أنه الذي يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لشيء واحد بعينه؛
الثالث أنه الذي ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة وهو أبداً قائم في
موضوع. واستدرك على الثلاثة بالإخلال بذكر الكلّي. والأول والثاني ينتقضان
باللازم الدائم من العرضي، وإن فسر ذلك بإمكان الإثبات والرفع لم يكن مفهوماً
من اللفظ وأنه محذّر عنه في التعريف، ومع ذلك فقد عرفت أن بعض ٣٠
العرضيات ليس كذلك. والثالث ينتقض بالشخص من الأعراض، وإن قيد
بالكلّي انتقض بالعرض العام الذي هو جوهر. ١٢ ن

والعرض العام أيضاً بحسب الشمول واللزوم والمفارقة على الأقسام الثلاثة
المذكورة في الخاصة. وجاز أيضاً أن يكون عرضاً للجنس العالي والمتوسط والنوع
السافل لأن مفهومه لا يمنع شيئاً من ذلك. ١٠

التاسع فيما تشارك به هذه الخمسة وما به تتباين: ١٥ ي

قال الشيخ: لا يتعدّر الوقوف من المحصلين على المشاركات بينها بعد الاختبار
بما مر، لكن لما جرت العادة في الكتب المدخلية بإيرادها احتدينا حذوهم. ثم إنه

١ ونقل الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٨٦ ٧ ليس كذلك] هكنا في ن، م (وفي م زيدت
"ليس" في الهامش). وفي ي، د، ج، ط: كذلك؛ وفي ت: ولئلك. وما في ن، م موافق لسياق
شرح الكلبي فإنه يقول: "وأيضاً فإن من الأمور العرضية ما إذا رفع بالتوهم استحال أن يكون
الشيء قد بقي موجوداً غير فاسد". ١٣ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ٩١

١ عمن [د: عن من | له] ساقط من ي | أحدها [د: احد ٤ الكلّي] ي: الكل
٥ العرضي [ي: العرض ٦ محذّر] د، م: محذور؛ وفي أصل ط "محذّر" وفي الهامش
"محذور" ١٠ أيضاً [ساقط من د ١٢ تشارك] ت: يتشارك؛ ك: يسارك؛ د: تسارك؛ م،
ن: يسارك؛ ي: يتشارك؛ ج: تشارك؛ ط: تشارك ١٣ المشاركات [ج: المشاركات | بينها] ي،
ط: بينها؛ م، ج: منها. والمثبت من ت، د، ن | الاختبار [ت، ج: الاختيار ١٤ مر] ج:

نقل من صاحب كتاب المدخل - الذي هو أول من صنف في الكلّيات الخمسة
١٠ ط - من المشاركات ما لم يستصحّها، ونحن تبعناه في إيرادها واقتصرنا على ما صحّ
منها.

والمشاركة تقع على عشرة أوجه:

- ٥ الأول: مشاركة الجنس مع الفصل في كونه جزءاً لماهيّة النوع وتنبه خواصّ
الجزء؛ وفي كونه جزءاً محمولاً وتنبه خواصّ ذلك وهي أنّه وما يحصل عليه في
جواب ما هو، أو يدخل في هذا الجواب، أو من طريق ما هو، فهو محمول على
النوع المتقوم به من طريق ما هو ويدخل في جواب ما هو بالنسبة إليه؛ وفي
أنّه أحد جزئيّ الحدّ التام. وهذه المشاركات ثنائية. وفي أمور أربعة ثلاثية يشارك
بها النوع أيضاً: وهي كونه ذاتياً إذ المراد به مقابل العرضيّ في هذه المشاركات،
١٠ وفي وجوب دوامه لموضوعاته، وكونه أقدم عليها، وكون رفعه رفعاً لها من حيث
هي كذلك بطريق الوجوب؛ وفيما به تشارك الخاصّة وهي كونه أحد جزئيّ
المعرّف التام؛ وفيما يشارك به العرض أيضاً على رأى وهو أنّه قد يكون أعمّ من
النوع في الجملة، وهاتان ثلاثيتان؛ وفيما يشارك به الخاصّة والعرض أيضاً وهو أنّه
قد يوجد فيها ما يكون جنساً عالياً أو مساوياً، وفي أنّها مقولة على كثيرين
١٥ ٣١ مختلفين بالحقيقة بالإمكان العام، وهاتان رباعيتان، والأخيرة لإخراج النوع
الحقيقي فقط؛ وفيما هو مشترك بين الخمسة في أنّها وما يحمل عليها حملاً كلياً

مر لك | لما | ساقط من ن | جرت | ج: جردت | المدخلية | د: الداخلية | إنّه | ساقط من
ن ١ من^١ | ي: عن | الخمسة | ت، ن: الخمس ٢ يستصحّها | ت: يستصحها
٤ والمشاركة | ي: والمشاركات ٦ وفي | ي، ط: في | وهي | ي: وهو ٧ فهو... هو^٢
ساقط من ن ٨ المتقوم | ت: المتقدم ١١ لموضوعاته | د، ط، ن: لموضوعاتها | رفعه رفعاً
ت: رفعه رفعاً؛ ي: رافعاً ١٢ هي | ي: هو | به | ساقط من ن | وهي | ي: وهو | أحد
ت: إحدى ١٣ يشارك به | ي: به يشارك؛ ن: يشارك | به | ساقط من ن | العرض | ي،
ن: العرض العام | أيضاً | ساقط من د ١٤ يشارك به | ي: به يشارك | والعرض | د: العرض
العام ١٥ مساوياً | ن: + له ١٦ بالحقيقة | د: بالحقاق ١٧ وفيما | ن: وبما | في | ي، ت،
د، ن: من

محمول على ما تحتها؛ وأنها تعطي ما تحتها الاسم والحد؛ ويوجد منها ما يجب دوامه لما تحتها؛ وأنها من باب المضاف.

الثاني: مشاركة الجنس مع النوع في كونه مقولاً في جواب ما هو، وفي الثلاثيات الأربعة التي هي مع الفصل أيضاً، والخماسيات المذكورة.

٥ الثالث: مشاركة الجنس مع الخاصة في كونه أحد جزئي الرسم التام، والثلاثية ٢٢س التي هي مع الفصل أيضاً، والرابعيتين والخماسيات المذكورة.

الرابع: مشاركة الجنس مع العرض العام في وجوب كونه مقولاً على كثيرين ١٧ت مختلفين بالحققة، وفي وجوب كونه أعم من النوع، والثلاثية التي هي مع الفصل، والرابعيتين والخماسيات المذكورة.

١٠ الخامس: مشاركة الفصل مع النوع في كونها ذاتيتين متعاكسين - دائماً على رأى وفي الجملة على رأى - وفي كونه ذاتياً أخص من الجنس مطلقاً أو من وجه؛ وبما تشارك به الخاصة أيضاً وهو أن كلاً منها يجب أن يكون أخص من الجنس مطلقاً أو من وجه، وفي أنه قد يوجد في هذه الثلاثة ما يتعاكس، وبالثلاثيات الأربعة التي هي مع الجنس أيضاً، والخماسيات المذكورة.

٩ والرابعيتين] سقطت "الرابعيتين" من جميع النسخ إلا نسخة ن، وإثباتها موافق لسباق شرح الكاتب فهو يقول: "وأما الرباعية فالمذكورتان". ١٢ أن...وفي] لم تذكر هذه المشاركة إلا في نسخة ن ونسخة ت. ويذكرها الكاتب في شرحه ويقول: "وأما الثلاثية فستة: اثنتان منها يشارك بها الخاصة أيضاً، الأولى في أن كل واحد منها اعني الفصل والنوع والخاصة يجب أن يكون أخص من الجنس أما مطلقاً وأما من وجه، والثانية في أنه قد يوجد في كل واحد من هذه الثلاثة ما ينمكس الى الآخرين". والنص في نسخة ت: "وهو أن كلا منها يجب أن يكون أخص من الجنس في الجملة وأنه".

١ الاسم والحد] د: الحد والاسم؛ ن: الحد والرسم | منها | د، م، ج: منه | يجب | ت: تحت
٤ هي] ساقط من د؛ م: هي أيضاً ٧ الرابع | ي: الرابع | وجوب | ت: جواب ٨ وجوب
ت: جواب | هي] ساقط من ي ٩ والخماسيات | ي: فبالخماسيات ١٠ الخامس | ي:
والخامس | ذاتيتين | ي، م: ذاتين | متعاكسين | س، ج: متعاكستين ١١ أو من | س: ومن
١٣ الثلاثة] د: الثلاثة الأخيرة ١٤ هي] ساقط من ي، ت، ج

السادس: مشاركة الفصل مع الخاصة في أنه يوجد فيه ما يكون وحده معرّفاً ناقصاً، وفي كونه أخصّ جزئى المعرّف التام، وفي كونه مقولاً في جواب أتما هو، وفي أنه يجب أن يكون كلّ منها أخصّ من الجنس في الجملة؛ وفيما يشارك به العرض أيضاً وهو كونه أكثر من واحد في مرتبة واحدة؛ وبالتلايتين اللتين مع النوع أيضاً، وبالرباعيتين والخماسيات المذكورة.

السابع: مشاركة الفصل مع العرض، وذلك قلماً يوجد من الأمور الثبوتية وراء الثلاثية التي مع الخاصة والرباعيتين والخماسيات المذكورة، لبعد ما بينهما حيث كان الفصل ذاتياً ومساوياً والعرض بالعكس.

الثامن: مشاركة النوع مع الخاصة في أنه قد يحمل كل منها على الآخر حملاً كلياً نظرياً وبه يشارك الفصل الخاصة أيضاً، وبالتلايتين اللتين هما مع الفصل أيضاً، ١٠ والخماسيات المذكورة.

٣ الجملة] يزيد الكاتب في شرحه مشاركة ثنائية خامسة: "في أن كل واحد منها قد يحمل على الآخر حملاً كلياً نظرياً" وعزاه الى الخونجي، ولا تذكر هذه المشاركة في النسخ التي بين أيدينا. ٤ وبالتلايتين اللتين] هكذا في نسخة ن. وفي باقي النسخ: "وبالتلاية التي هي". ويقول الكاتب في شرحه: "وأما الثلاثيتان الباقيتان فهما اللتان مع النوع أيضاً". ١٠ نظرياً] يقول الكاتب في شرحه: "وفي بعض النسخ "فطرياً" [وكذا وردت في نسخة د ونسخة ط] وهو أيضاً صحيح لأن من الخواص ما يكون بين الثبوت لموضوعه فكان حمل كل واحد منها على الآخر حملاً كلياً يتناً عند العقل فلا يحتاج في ذلك إلى دليل خارجي، وهذا معنى قوله "فطرياً" إن كان كذلك، وعلى هذا القياس فاعلم قوله "نظرياً" في المشاركة الخامسة بين الفصل والخاصة". وهذا التنبيه الاخير مما يؤكد أن المشاركة الثنائية الخامسة للفصل مع الخاصة - في ان كل واحد منها قد يحمل على الآخر حملاً كلياً نظرياً - كانت مثبتة في النسخة أو النسخ من كشف الاسرار التي اعتمدها الكاتب. | وبالتلايتين...هما] في نسخة ن: "وبالتلايتين هما" والظاهر ان "اللتين" قد سقطت سهواً من الناسخ. وفي باقي النسخ "وبالتلاية التي هي". ويقول الكاتب في شرحه: وأما الثلاثية فالثان هما مع الفصل أيضاً".

٢ أخص...كونه] ساقط من ت ٣ وفي...الجملة] ساقط من ن | كلّ] س: كلاً | منها] س، ت، ج: منها ٤ أيضاً] ساقط من د ٧ التي] ن: + هي ٩ قد] ساقط من ن ١٠ نظرياً] د، ط: فطرياً | أيضاً] ساقط من ي

التاسع: مشاركة النوع مع العرض العام، وذلك قلما يوجد وراء الخماسيات ٣٢ المذكورة لما عرفت.

العاشر: مشاركة الخاصة مع العرض في كونه عرضياً وما يتفرع عليه، ومتأخراً عن ٢٩ م حقيقة ما تحته، وفي صحة المفارقة، وفي إمكان صدق المتقابلين منها على واحد، ٢٣ س ٥ وفي قبوله الاشتداد والضعف؛ وبالتلائية التي هي مع ١٧ ج

أيضاً، وبالرباعيتين والخماسيات المذكورة.

فهذه هي المشاركات من الأمور الثبوتية ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية. ويُعرف منها ما هي من الأمور السلبية، لأنَّ كلَّ ثنائية ثبوتية بين اثنين ثلاثية سلبية بين ما عدها وبالعكس. ويُعرف منه المباينات، لأنَّ ما شارك به بعضاً فقط بائناً به ١٠ ما عده، ومع ذلك فلنذكر لكلَّ من الخمسة خواصاً:

أما الجنس فمن خواصه أنه يجب أن يكون أكثر جزئيات من النوع، وأنه أعم ١١ ط ١٦ اي جزئي المعرف التام، وأنه يزيد على النوع في الجزئيات وينقص عنه في المفهوم.

ومن خواص الفصل أنه يكون مساوياً للنوع - دائماً على رأي وفي الجملة على رأي - مع أنه ينقص عنه في المفهوم دائماً، وأيضاً أنه يصلح أن يكون وحده ١٥ حدّاً، وأنه قد يتركب من فصلين هما في مرتبة واحدة حقيقة نوعية.

ومن خواص النوع أنه يزيد على الجنس في المفهوم وينقص عنه في الجزئيات، ويُعرف منه خاصة أخرى بالقياس إلى الفصل.

١ التاسع... المذكورة] ساقط من ن ٤ وفي^١ ي: في | على واحد] س، ي، ن: على موضوع واحد (وفي س زيادة "موضوع" في الهامش) ٦ أيضاً] ساقط من ي ٨ بين اثنين] ساقط من ي ٩ المباينات] د: مساوات؛ ن: المساوات | شارك] ي، ت: يشارك؛ س، م، ن، ج: يشارك. والمثبت من ط، ك | بائناً] ي: يباين ١٠ خواصاً] ي، ن، ط، م: خواص ١٤ دائماً] ساقط من د | وأيضاً] س: ايضاً ١٥ وأنه] ت، د، ج: فإنه | يتركب] س: تركب | من] د: عن | حقيقة] ت: حقيقة

ومن خواص الخاصة أنه قد يكون منه الرسم وحده، وأنه أخص جزئي الرسم التام.

ومن خواص العرض العام أنه قد يشترك فيه جميع الموجودات، وذلك على ما هو المشهور من تعدد الأجناس العالية.

ولتقتصر على هذا القدر من المشاركات والمباينات بين الخمسة استيثاقاً بتمكّن معرفته الباقي منها.

العاشر في مناسبات هذه الخمسة بعضها مع البعض:

قال الشيخ: الجنس ليس جنساً لكل شيء بل لنوعه، وكذلك الفصل وسائرهما، لأنها أمور إضافية لا يتقرر مفهومها إلا بالقياس إلى ما هي مضافة إليه. والشيء ٣٣ قد يجتمع فيه أكثر هذه الخمسة باعتبارات مختلفة، كالحساس بالنسبة إلى الحيوان ١٠ والمدرك والسميع، بل قد يجتمع الكل في شيء واحد.

والجنس عرض عام بالنسبة إلى الفصل، والفصل خاصة بالقياس إليه. ثم كل واحد من الجنس والفصل والعرضين إذا اعتبر بالنسبة إلى حصصه التي توجد في أفرادها لا بالنسبة إلى أفرادها الحقيقية كان نوعاً حقيقياً، فعلى هذا كل واحد من الخمسة نوع حقيقي باعتبار. وقد قال في هذا الفصل أن كل واحد مقول عند ١٥

٨ قال الشيخ [الشفاء: المدخل، ص ١٠٩]

١ منه [الرسم] ي: الرسم منها؛ م: الرسم منه؛ د، ط: منها الرسم. والمثبت من س، ت، ج، ن ٣ على ساقط من س ٧ العاشر] ي: البحث العاشر [البعض] ي، م: بعض ٩ يتقرر] ي: يتصور [مفهومها] د: مفهوماتها ١٠ هذه] س: من هذه ١٣ بالنسبة] ي: فالنسبة حصصه] س، ج، ط: حصصها؛ د: حصصها. والمثبت من ي، ت، م، ن، ك ١٤ أفرادها^١ س، ي، د، م، ج، ن، ط: أفرادها. والمثبت من ت، ك | أفرادها^٢ ت: افراد؛ س، د، ن، ط: أفرادها؛ ج: ما أفرادها. والمثبت من ي، م، ك | الحقيقة] ت: الحقيقة [كان] ي: كانت

التحصيل على النوع. فإذا كان كذلك لم يكن شيء منها نوعاً حقيقياً، لأنَّ الجنس إذا صدق على الحصاص كان بالحقيقة صادقاً على الأنواع وهي مختلفة، ومعنى ١٨
النوع كَوْنُ أفراده التي صدق عليها متحدة في الحقيقة بحسب الأمر نفسه. ٣٠ م

والإمام لما نفى العموم المطلق بين النوع الحقيقي والمضاف إنَّما نفاه بوجود النوع ١٣
٥ الحقيقي بدون المضاف، وصحَّح ذلك بالأجناس العالية وعكسه بالمتوسّطات. فإنَّ أراد بالنوع الحقيقي ما يكون نوعاً بالقياس إلى أفراد المقول عليها عند التحصيل لم يمكنه أن يقول بأنَّ الجنس العالي نوع حقيقي. وإنَّ أراد به ما يكون نوعاً حقيقياً بالنسبة إلى بعض الحقائق في الجملة - كما مرَّ من الإعتبار - كان المتوسّطات بل كلّ كلّ نوعاً حقيقياً ولم يمكنه وجود النوع المضاف بدون الحقيقي. وهكذا بيانه انفكاك المضاف عن الحقيقي بانتفاء الحقائق إلى البسائط، ١٠ بل الطريق فيه ما ذكرناه.

قال الشيخ: وقد تركّب هذه الخمسة بعضها مع بعض، وفسر ذلك باعتبار أخذ بعضها مضافاً إلى البعض. وقال بأنَّ جنس الفصل لا يجب أن يكون جنساً بل ٢٤
ربّما كان فصل جنس. وجنس العرض يجب أن يكون عرضاً لكنّه قد يكون عرضاً للجنس وقد لا يكون. وجنس الخاصّة قد يكون خاصّة وقد يكون عرضاً. ١٥ وخاصّة الفصل خاصّة النوع إلا إذا جُوِّز كون الفصل أعمّ من النوع فحينئذ قد يكون عرضاً للنوع. وعرض النوع يجب أن يكون عرض الفصل من غير عكس. ٣٤
 وخاصّة النوع خاصّة الجنس من غير عكس. وعرض الجنس عرض النوع من

٤ والإمام [الملخص، ص ٦٧ ١٢ الشيخ] الشفاء: المدخل، ص ١١١

١ [م، س، ت، ج، ن: فلم | شيء] ي: شيئاً ٢ [إذا] ن، لك: لما ٣ [الأمر] س، ي، م: +
في ٤ [المضاف] د: والنوع المضاف (زيادة في الهامش) | فاه] ن: كان فيه ٥ [وصحّح]
ي: وصح ٦ [أفراد] س، ج، ن، لك: أفرادها ٧ [بأن] ي: أن | به] ساقط من ن، ط، م
٨ [الإعتبار] ن: الاعتبارات ١٢ [تركّب] ي، ت، د، ج: يتركّب؛ س، ط: تركّب؛ م: يركّب؛
ن، لك: يدرك | باعتبار أخذ] د، ط: بأخذ | أخذ] ت: أحده ١٥ [قد... يكون] ساقط
من ن ١٦ [إذا] ساقط من ن ١٧ [النوع] ي، ن: الفصل | الفصل] ي، ن: النوع
١٨ [الجنس] ١، ت، ج: للجنس

غير عكس. وهذا الأخير إنَّما يلزم في العرض الشامل. هذا هو الذي ذكره الشيخ ونقلناه عنه مقتصرين عليه للوثوق بمعرفة الباقي منه.

وينبغي أن تعلم أنَّ معرفة هذه الكليات للشيء بحسب الأمر نفسه من حيث أن يُعتبر كونها مقولة عليه عند التحصيل صعب، وذلك هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها، فلا يناقضه قول أبي البركات بسهولة معرفتها بالنسبة إلى المعاني المعقولة ٥ لنا من حيث ما عقلناها ومن حيث هي مسميات ألفاظ بحسب وضعنا، وهكذا الكلام في معرفة الحدود. ومن الطرق المقررة إلى معرفتها القسمة كما يتبين لك في فصل البرهان.

قال الشيخ: وينبغي أن تعلم أنَّ الأجناس قد تُرتَّب متصاعدةً والأنواع متنازلةً ١٨ ج واجبة الانتهاء إلى جنس عالٍ ونوع سافل. وأما إلى ماذا تنتهي الأجناس ١٠ والأنواع، وما المتوسطات بين الطرفين، فليس بيانه على المنطقي، فإن تكلف ١٧ ي بيانه تكلف فضولاً.

٤ الشيخ [استصعب الشيخ الحدود في كتاب الحدود ص ٢ وما يليها ٥ أبي البركات] المعتبر: المنطق، ص ٦٤-٦٩. ونقل الامام الخلاف بين الشيخ وأبي البركات في الملخص ص ١١٨ ٩ قال الشيخ [الاشارات ص ١٤ (فرجة) ١ ص ٥٨ (الزاري)]

٢ ونقلناه [س: ونقلنا | للوثوق] ي: وثوقاً | منه [ي، م، ن، ك: منها؛ ساقط من ط. والمثبت من س، ت، د، ج ٣ تعلم] ي: تعرف ٦ من [ساقط من ن ٨ لك] ن: ذلك ٩ تُرتَّب [ي، ت، د: يترتب؛ م، ط: ترتب؛ ن، ك: تريب. والمثبت من س، ج ١٠ عالي] ت: عالي | سافل [ي: شامل | وأما] س: وأما انه | وأما إلى [ن: وإلى ١١ فليس... المنطقي] ي، م: فليس على المنطقي بيانه ١٢ فضولاً [ي، ت، م، ن: فضولاً؛ ك: فضولاً؛ س: فضولاً. والمثبت من د، ج، ط

الفصل الثاني: في التعريفات

المعرّف للشيء ما تكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء، فتسبق معرفته معرفة الشيء لا محالة، فهو إذاً غيره وإلا سبق الشيء نفسه، وغير معرّف به بمرتبة واحدة أو أكثر وإلا تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين أو أكثر، وإثمه مساوٍ له في العموم، وأجلّ منه، وإلا لم يصلح للتعريف.

٣١م

وحينئذ إما أن يكون تماماً يدخل فيه، أو ما يخرج عنه، أو ما يتركب منها. والأوّل إن ساوى المحدود في المفهوم كان حدّاً تامّاً كمجموع الجنس والفصل، وإن ساواه في العموم فقط كان حدّاً ناقصاً كالتعريف بالفصل أو بالفصل مع الجنس البعيد. والثاني لا بدّ وأن يكون بالخاصّة الشاملة اللازمة البيّنة وهو الرسم الناقص. والثالث إن كان من الجنس والخاصّة يسقى رسماً تامّاً، وإلا كان رسماً وهو غير مخصّص باسم ونحن نسمّيه الرسم الناقص أيضاً ويكون الرسم الناقص مقابل الرسم التام.

والخطأ في التعريف إنّما يتحقّق إذا لم يقع على النحو المذكور، وذلك إمّا بتعريف الشيء بغير المساوي في العموم، أو بالمساوي في المعرفة، أو بالأخفى، أو بنفس الشيء، أو بالمعرّف به بمرتبة واحدة ثمّ بأكثر. وكلّ واحد من هذه أشدّ محذوراً ممّا قبله. وهذه الأمور متنافية لنفس التعريف المطلوب منه نفس تمييز الشيء عن

١ الفصل [ي: العمل ٢ لمعرفة الشيء] س: لمعرفته (تصحیح من "لمعرفة الشيء")؛ د، م، ط: لمعرفة ذلك الشيء (وفي د أضيف لفظه "ذلك" فوق السطر). والمثبت من ي، ت، ج، ن، ك | معرفة الشيء | ن: معرفته ٣ سبق | ن: لسبق | به | ساقط من ي ٤ تقدم | ي: لتقدم ٥ يصلح | ن: يصح ٦ ممّا | ن، ط، ج، بما؛ د: با. والمثبت من س، ي، ت، م، ما^١ | ن، ط، ج، بما؛ ت، د: بما؛ م، ت: بما. والمثبت من س، ي | ما^٢ | ج، ن، بما؛ م، بما؛ ط: لم. والمثبت من س، ي، ت، د | منها | د، ط: عنها ٧ كمجموع | ن: كالتعريف بمجموع ١١ مخصّص | ن: مخصّص | الرسم الناقص^١ | ي، م: رسماً ناقصاً؛ ن: الناقص ١٣ والخطأ | ن: فالخطأ ١٤ أو^١ | ت: و | بالمساوي | ن: المساوي ١٥ تمّ | س، م، ن: أو ١٦ قبله | س: قبل | متنافية | ت: متنافية | لنفس | ساقط من د

كلّ ما عداه في الجملة. وأمّا المحلّ بالتعريف الحدّي المطلوب منه التمييز الناقبي أن لا يكون من الناقبات المساوية؛ وبالحدّ التام الإخلال ببعضها حيث كان المطلوب منه الإحاطة بكنهه حقيقة الشيء.

هذا كلّ من حيث المعنى، وأمّا من حيث اللفظ - وذلك إنّما يتصوّر فيما يحاول الشخص تعريف الماهية لغيره - فهو باستعمال ألفاظ غريبة وحشيّة أو مجازيّة، وفي الجملة بألفاظ غير ظاهرة الدلالة على المقصود بالنسبة إلى السامع. ومما حذّر^{١٩} عنه التكرار من غير حاجة كما في تحديد الأنف الأفطس، أو ضرورة كما في تعريف المتضايقين. ومما حذّر عنه أن لا يقدّم الجنس على الفصل، لكونه أعرف وأولويّة تقديم الأعراف.

وشكك على التعريفات من وجهين:

١٠. أحدهما أنّ الشيء إن كان مشعوراً به امتنع طلبه لحصوله، وإن كان مجهولاً^{٢٥} امتنع توجه الطلب نحوه. والمعلوم من وجه دون وجه امتنع كونه مطلوباً بالاعتبار المعلوم منه لامتناع طلب الحاصل، وبالاختبار المجهول منه لامتناع توجه الطلب إلى ما لم يخطر ببال الطالب.

١٠ وشكك [كاتبني: "واعلم ان الامام شكك في كنبه على التعريفات من وجهين...". والمصنف ينقل الشكوك كما وردت في المحصل، ص ٨١-٨٤

١ أن [ي: بأن؛ د: فإن ٢ وبالحدّ] ي: والمحلّ بالحد ٦ وفي الجملة [ي: وبالجملة | بالألفاظ] ن: الفاظ ٧ عنه [ي: منه؛ ن: به | التكرار] ن، ك: التكرير | كما^١ ن، ك: + هو ٨ تعريف [د: تحديد؛ ط: تعريف التحديد | المتضايقين] س، د: الضايقين؛ ي: الضايقين | عنه [ي: منه؛ ن: به | لا] ساقط من س ٩ تقديم [ن: تقدم ١٠ وشكك] ي، م، ن: وشكك الامام | وجهين [س: جهمتين ١٢ بالاقتبار] ي، ط: باعتبار ١٣ وبالاقتبار [ي: وباعتبار؛ س: وباعتبار طلب. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ك | توجه] س، د، ج، ن: توجيه. والمثبت من ي، ت، م، ط، ك

الثاني أن تعريف الماهية بنفسها محال، وبمجموع أجزائها أيضاً لكونها نفس الماهية. وكذلك بعض الأجزاء لأن تعريف الماهية لا يمكن إلا بتوسط تعريف أجزائها، فإن عُرِفَ بواسطة تعريف نفسها عاد تعريف الشيء بنفسه، وإن عُرِفَ بتوسط تعريف سائر الأجزاء كان ذلك تعريفاً بأمر خارجي. ثم التعريف بالأمر الخارجي محال أيضاً لأنه لا يعرف الماهية إلا إذا اختص بها، فيتوقف تعريفه إياها على ٣٢ م ثبوت الوصف له دون كل ما عداها، فيتوقف التعريف على تصوّر الماهية - وإنه دور - وعلى تصوّر كل ما عداها حتى يتوقف على تصوّر أمور غير متناهية. ٣٦ د وعُرِفَ منه امتناع تعريفها بالمركب من الداخل والخارج.

وقيل على الوجه الأول أنه لو صدق أن "كل ما هو مشعور به يمتنع طلبه" ١٠ انعكس عكس التقيض "كل ما لا يمتنع طلبه فهو غير مشعور به" وينعكس "بعض ما هو غير مشعور به لا يمتنع طلبه"، وقد قلتم أن "كل ما هو غير مشعور به امتنع طلبه" وذلك محال؛ ولأنه ينتظم "كل ما لا يمتنع طلبه غير مشعور به" مع المقدمة الأخرى قياساً منتجاً لقولنا "كل ما لا يمتنع طلبه يمتنع

٦ له... عداها] كنا في جميع النسخ. والظاهر أن الضميرين راجعين للماهية، فكان الاصح تأنيهاً، أي أن قول: "على ثبوت الوصف لها دون كل ما عداها". وهذا موافق لما في شرح الكفاية فإنه يقول: "لأن الأمر الخارجي إنما يعرف الماهية إذا علم اختصاصه بها، لأن الوصف الذي لا يكون مختصاً بالماهية لا يصلح أن يكون معرفاً لها، والعلم باختصاص الوصف بها يتوقف على تصوّر ها وعلى تصور كل ما عداها". ويبدو أن تذكير الضميرين على إعتبار رجوعهما إلى لفظ مقدر يقابل "الوصف" وهو "الموصوف"، ويقوي هذا الإحتال كلام الرازي في المحضل: "فالوصف الخارجي لا يفيد تعريف ماهية الموصوف إلا إذا عُرِفَ أن ذلك الموصوف هو الموصوف به دون كل ما عداها" (ص ٨٣) ٩ وقيل: بكاتب: قال الامام شرف الدين المذكور المراغي معترضاً على الوجه الاول

١ بنفسها] ي: لا بنفسها ٢ تعريف الماهية] ن: تعريفه للماهية | يمكن] د: يمكن ايضاً ٣ نفسها] ي: نفسه ٥ تعريفه...فيتوقف] ساقط من م ٧ كل...تصور] ساقط من ن عداها] ت، د، م، ج، ط: عداها. والمثبت من س، ي، ك ٩ أنه] د، ط: بانه | أن] ي: انه | به] ساقط من س | يمتنع] ن: امتنع ١٠ عكس] ي: بعكس؛ ن: الى عكس | به] ساقط من س، ت، ج، ط ١١ به] ساقط من س، ت، ج | غير^٢] ساقط من ن ١٢ به] ساقط من ت

طلبه". وكذلك عكس عكس شقيض المقدمة الثانية مناقض للمقدمة الأولى، وينتظم من عكس شقيضها والمقدمة الأولى القياس المنتج للمحال. ولو جُعِلَت المقدمتان سالتين - بأن يقال "لا شيء من المشعور به بممكن الطلب" وكذلك ١٣ ط الأخرى - يتأتى الشك بأن يقال: تنعكس السالبة الأولى عكس الاستقامة "لا شيء مما هو ممكن الطلب بمشعور به" وينعكس عكس النقيض على ما ادّعوه ٥ "بعض ما ليس بمشعور به بممكن الطلب"، وقد قلّتم "لا شيء مما ليس بمشعور به بممكن الطلب". هذا إذا كانت المقدمتان حليّتين، ويتأتى ذلك وهما متصلتان ١٨ ي بأن يقال "كلّما كان تصوّر مشعوراً به امتنع طلبه وكلّما كان غير مشعور به امتنع طلبه".

والجواب عن ذلك والمقدمتان حليّتان أنّ المدعى "كلّ ما هو تصوّر مشعور به ١٠ امتنع طلبه" ويلزمه "كلّ ما لا يمتنع طلبه فليس بتصور مشعور به" وهذا أعمّ من التصوّر الغير المشعور به، فلا منافاة بين اللازم عن الأولى وعين الثانية لجواز سلب الشيء عن بعض الأعمّ مع ثبوته لكلّ الأخصّ. ١٩ ج

والشبهة المذكورة عامة الورود على كلّ قياس مقسّم أثبت فيه المحمول الواحد لموضوعين متقابلين، والجواب المذكور يختصّ بما إذا كان الموضوعان ذاتاً واحدة ١٥ موصوفة بوصفين متقابلين.

١٤ والشبهة المذكورة [كاتبى: الشبهة التي ذكرها الامام شرف الدين المذكور عامة الورود ...

١ مناقض [س، ت، ج، ن: مناقضة ٣ به] ساقط من س، ت، ج، ن [بممكن] ي: ممكن [وكذلك] مكرر في ت ٦ بمشعور^٢ ي: مشعور ٧ به] ساقط من س، ت، ج [بممكن] س، ي، م: ممكن ٨ مشعوراً س: مشعور | طلبه] ساقط من ت | مشعور س: مشعوراً ١١ ويلزمه] ت: ويلزم | بتصور مشعور] د، ط: تصوّراً مشعوراً | مشعور به] م: مشعور به وعكسه "بعض مما ليس بتصور مشعور به لا يمتنع طلبه" ١٢ فلا] ت، ط: ولا وعين] ي، م: وبين عين؛ س: وعن. والمثبت من ت، د، ج، ن، ط ١٣ بعض] ن: شقيض ١٤ الواحد] ساقط من ي ١٥ لموضوعين] س: والموضوعين | ذاتاً] د: ذات

والجواب العامّ الكاشف لفساد الشبهة المذكورة هو الجواب الثاني، وذلك بأن
قول بأنّ المقدمتين:

- إن كانتا حليتين فإن كانتا موجبتين بحسب الوجود الخارجي لم يمكن أن تصدق ٣٧
الثانية وموضوعها بحسب السلب في شيء من المواد، لأنه يصير معنى القياس:
٥ "كلّ ما ثبت له أ في الخارج فهو ب في الخارج وكلّ ما لم يثبت له أ في الخارج
فهو ب في الخارج"، وذلك محال لأنّ الممتنع وسائر المعدومات لم يثبت لها
الألف في الخارج ولا يصدق بأنّها ب في الخارج وإلا لوجدت في الخارج. فهي
إذا معدولة الموضوع حتى يكون معناها "كلّ ما ثبت له اللا أ في الخارج فهو ب ٣٢
في الخارج". ثم عكس النقيض الأولى لا يجب أن يكون موجبة معدولة المحمول،
١٠ لجواز أن يكون المحمول أمراً شاملاً لجميع الموجودات الخارجيّة لازماً لها، فلا
يكون شيء من أفراد تقيضه من الموجودات الخارجيّة، فلا يثبت تقيض الموضوع ٢٦
لها في الخارج، وكذلك اذا كان الموضوع ما هذا شأنه. فهو إذا سالب المحمول
بمعنى أنّ "كلّ ما ليس ب في الخارج ليس أ في الخارج" وحينئذ يكون اللازم ٢٠
من الأولى أعمّ موضوعاً من عين الثانية فلا يتنافيان. وتام الإحاطة بذلك هو
١٥ بإحاطتك بعكس تقيض القضايا على التحقيق. ويُعرف من ذلك حلّ الشبهة
والمقدمتان أو إحداها بحسب الحقيقة، أو كانتا سالتين، أو إحداها سالبة.

١ لفساد الشبهة [كاتبي: أي شبهة الامام شرف الدين

١ بأن: ن: أن ٢ قول بأن] ساقط من ي: ن: قول أن ٣ كانتا^١ ن: كانا ٥^١ ن:
الألف | ٢^٢ ن: الألف ٦ يثبت لها] ن: ستها ٧ الألف] ي: أ | فهي] ن: فهو ٨ اللا
أ] م، ك: اللا الف؛ س، ن، ط: الألف؛ ج: أ. والمثبت من ي، ت، د ٩ النقيض الأولى]
س: تقيض الاول؛ د: النقيض الاول | معدولة] ن: معدول ١١ فلا] س: ولا
١٢ المحمول] ساقط من ت ١٤ من الأولى] ساقط من ي | الأولى] س: الاول
١٥ بإحاطتك] ن، ك: احاطتك | القضايا] د، ط: في القضايا | ويُعرف] ي، ن: ويعرف؛
س، د: تعرف. والمثبت من ت، م، ج، ن، ط، ب، ك ١٦ أو^٢ س: اذا؛ ي: وان، ت:
اد. والمثبت من د، م، ج، ن، ط، ك، ب

وإن كانتا متصلتين منعنا المنافاة بين اللازم من الأولى وعين الثانية، لجواز أن يلزم التقيضان معاً لشيء واحد على ما ستعرفه.

وإن قال بأنه يلزم هذا القياس كون الشعور ملزوماً للاستحالة ولتقيضها وذلك من عين الأولى وعكس عكس تقيض الثانية، وكون عدم الشعور ملزوماً لهما أيضاً لصدق الثانية وعكس عكس تقيض الأولى، فيكون كلّ واحد من الشعور ٥ وتقيضه ملزوماً لاجتماع التقيضين، فيلزم الاجتماع لصدق أحد ملزوميه؛

قلنا: كلّ واحد من الشعور وعدم الشعور يستلزم الاستحالة وتقيضها إستلزاماً جزئياً فيكون كلّ منهما يستلزم التقيضين استلزاماً جزئياً. ولا يلزم منه إجماع التقيضين لجواز أن يكون صدق كلّ واحد من الشعور وعدم الشعور في زمان ٣٨ استلزام الآخر ولا يجتمع الاستلزام وصدق المقدم أصلاً، ولأنك تعلم أن ١٠ الاتصال الجزئي لا ينتج في القياس الاستثنائي، فعلى هذا لا يلزم الاجتماع وإن صدق أحد المقدمين دائماً.

والجواب عن السؤال الأول أنه يكفي في توجه الطلب نحو الشيء الشعور ببعض اعتباراته، ولا يستدعي ذلك الشعور به من حيث هو مطلوب. فإنّ الإنسان يطلب حقيقة الملك وإن لم يشعر إلا بكونه مخلوقاً سماوياً أو منزلاً ١٥ للوحي على الرسل، وكذلك يطلب الهندسة وإن لم يشعر إلا بكونه نافعاً أو موجباً للإكرام. بل قد يطلب مستقًى لفظ معين وإن لم يشعر إلا بكونه مستقًى

٢ ستعرفه [ي: يشعر به ٣ ولتقيضها] ن: وتقيضها ٤ الأولى [ت: الأولى | تقيض] س، ت، ن، ط: التقيض | الثانية [ت: للثانية | لهما أيضاً] ساقط من س ٥ تقيض [ن: التقيض | الأولى] ت: للاولى ٦ الاجتماع [ن: اجتماع التقيضين | ملزوميه] ن: ملزومه ٧ الاستحالة وتقيضها [س، ي، ن: تقيض الاستحالة؛ م: الاستحالة وتقيضه؛ ج: الاستحالة وتقيض الاستحالة. والمثبت من ت، د، ط، ب ٨ فيكون... جزئياً] ساقط من ت | منها يستلزم [د، ط: واحد منها مستلزم | التقيضين] ي: التقيض [إجماع] س: الاجتماع ١٠ ولأنك تعلم [ن: وتعلم ١٢ صدق... المقدمين] ي، ت: صدق أحد المقدمتين؛ س: صدق إحدى المقدمتين؛ د، ط: صدقت إحدى المقدمتين. والمثبت من م، ج، ن، وهو الموافق لشرح الكتابي ١٣ السؤال [ساقط من ن ١٤ به] ساقط من د، ط

لذلك اللفظ. وقوله - بأن الاعتبار المعلوم غير مطلوب لحصوله ولا المجهول لإمتناع توجه الطلب نحوه - ممنوع، لأنه إذا جمل بالشئ وشعر ببعض ما يصدق عليه من الإعتبارات أمكن توجه الطلب نحوه كما مر، بل الذي يُمتنع ١٤ ط
توجه الطلب نحوه هو الذي لا يُشعر به ولا بشئ مما يصدق عليه من الاعتبارات وذلك لا يضرنا. ٥

والجواب عن السؤال الثاني: لا نسلم أن تعريف الشئ ببعض أجزائه محال. ٣٤ م
وممنوع أن تعريف الكل بدون تعريف الجزء محال، بل الممتنع معرفة الكل بدون معرفة الجزء، لا تعريف الكل بدون تعريف الجزء. فربما كان الجزء غنياً عن التعريف والكل مفتقراً إلى المعرف، وربما كان الجزء أيضاً مفتقراً إلى التعريف ١٠
لكن تعريفه بغير ما به تعريف الكل. والذي يُقال - بأن الموجد للكل موجد للجزء - غير لازم لأنه إن عني بالموجد للكل ما يتوقف عليه وجود الكل كان فساد ظاهره وإلا افتقر كل جزء إلى نفسه. وإن عني به الموجد التام المستقل بالإيجاد لم يلزم أيضاً، لأن الشئ ربما يتركب من شيئين يسبق أحدهما الآخر بالزمان كالسير المركب من المادّة الخشبيّة والصورة المتأخّرة عنها. فلو كان الموجد للكل ١٥
يلزم أن يوجد الجزء لزم إمّا تراخي الأثر عن السبب التام أو تقدّم السبب على ١٩ ي
السبب. لأن الموجد للكل إن وجد مع الجزء السابق لزم الأمر الأول، وإلا فقد لزم الثاني لكون هذا السبب سبباً للجزء السابق أيضاً.

٢ بالشئ] ي: الشئ ٦ أن] س: بأن ٨ تعريف^٢ ساقط من د، ط | فربما] س، ي، م: وربما. والمثبت من ت، د، ج، ن، ط، ك | غنياً...الجزء] ساقط من ن ٩ مفتقراً^٢ ي، ت، د، م، ط: مفتقر. والمثبت من س، ج، ك ١٠ الموجد للكل] د: موجد الكل ١١ غير] ت: وغير ١٢ به الموجد] د: بالموجود ١٣ يلزم] ت: يجد | يتركب] ي: ركب | يسبق] س، ت، د، م، ج، ك: سبق؛ ي: فسبق؛ ن: سبق. والمثبت من ط | الآخر] س، ن: على الآخر؛ د: الآخر بالموجود ١٤ المركب] د: المتركب | عنها] د: عنها ١٥ لزم] ن: يلزم تراخي] ي، ك: تأخر | على] د: عن ١٦ فقد] ساقط من ي

٢٠ ج قوله - بأن تعريف الشيء بالوصف الخارجي عنه يتوقف على العلم بكونه مختصاً
٢٧ س به - ممنوع، لأنه إذا كان بين الشيء ووصفه المساوي ملازمة بينة كان الشعور
٣٩ د بالوصف مستلزماً للشعور به وإن لم يخطر بالبال كونه مختصاً به، فأمكن أن
يكون نفس مفهومه معرفاً للموصوف من غير أن يخطر بالبال الاختصاص.

وقوله - بأن الوصف إذا لم يكن مختصاً لم يصلح للتعريف - يقتضي توقف ٥
التعريف على الاختصاص، لا على العلم بالاختصاص، ولم يكن في ذلك دور.
وبتقدير توقفه على العلم بالاختصاص فالحذور الذي ذكرتموه غير لازم لأن العلم
باختصاص الوصف بالماهية لا يتوقف على تصور الماهية من حيث هي بل على
٢١ ت تصورها ببعض اعتباراتها في الجملة. وكذلك يكفي في العلم بنفيه عن كل ما
عدها تصور كل ما عدها باعتبار شامل لجميعها، كما يعلم اختصاص الجسم ١٠
المعين المجهول ماهيته بكونه شاغلاً لمكان معين معلوم، وإن لم يتصور ماهية
الجسم الشاغل ولا كل ما عدها على التفصيل. فجاز أن يتوقف تصور الماهية من
حيث هي على الاختصاص المتوقف على تصورها باعتبار ما وتصور اعتبار
شامل لكل ما عدها، ولا يكون في ذلك دور ولا توقف على تصورات غير
متناهية.

١٥

والحدّ التام لا بدّ فيه من ذكر جميع الأجزاء، كانت أجناساً وفصولاً أو غيرها.
والشيخ لما قال في كتاب الإشارات أنّ الحدّ لا محالة يتركب من الأجناس

١٧ الإشارات ص ١٧ (فرجة) ١ ص ٦١-٦٢ (الزاري)

١ بأن ت، ج، ن: أن | عنه | ساقط من ن ٢ ممنوع | ي: قلنا ممنوع | ملازمة بينة | ن:
لزوم بين ٣ به ٢ | ساقط من ي، ن | فأمكن | د، ط: وأمكن ٥ بأن | ن: أن
٦ بالاختصاص | ن: به ٧ توقفه | ن: وقوعه | ذكرتم ٨ باختصاص الوصف |
ن: بالاختصاص | هي | ن: + هي ٩ وكذلك | ي: ولذلك ١٠ عدها ١ | ن: عدها | عدها ٢ |
ن: عدها ١١ بكونه شاغلاً | ت: يكون ساعلاً | معلوم | ساقط من ن ١٣ وتصور | د: أو
تصور ١٤ توقف | س، ج: يتوقف ١٦ والحدّ | ي: والجزء | كانت أجناساً | د، ط، ب:
أجناساً كانت | وفصولاً | س، ب: أو فصولاً ١٧ أن | ساقط من د | الحدّ | ي: الجزء

والفصول وإذا كان للشيء فصلان قريان فلا بدّ من إيرادها معاً، أراد بها الماهيات المركّبة من الأجناس والفصول لأنّه صرّح في كتاب الشفاء والحكمة المشرقية أنّ الماهيات قد تتركّب لا من الجنس والفصل، وحينئذ تحديدها لا محالة بأجزائها مع أنّها ليست أجناساً وفصولاً.

٥ وكلّ محدود مركّب، وكلّ ما يدخل في التحديد فهو جزء لغيره. فعلى هذا الماهية إن كانت مركّبة أمكن تحديدها، فإن تركّب عنها غيرها يُحدّ بها غيرها وإلا فلا، وإن كانت بسيطة لم تُحدّ بشيء، فإن كانت جزءاً لغيرها حدّ بها الغير وإلا فلا.

وأما الرسم فيمكن أن تُعرّف به كلّ ماهية لها وصف مساوٍ وهو أجلى منها ١٠ وليست أوليّة التصوّر.

والحدّ التامّ يجب أن يكون قولاً لا محالة، وأما الناقص فقد يكون قولاً، كالمركّب من الجنس البعيد والفصل، وقد يكون لفظاً مفرداً كالتحديد بالفصل وحده. ٤٠ وكذلك الرسم التامّ لا يكون لفظاً مفرداً، والناقص قد يكون لفظاً مفرداً. والشيخ لما عزّف الحدّ في الإشارات بأنّه قول دالّ على ماهية الشيء، وجب ١٥ حمل كلامه على الحدّ التامّ، وحينئذ يجب أن يُفهم منه الدالّ عليها بالمطابقة وإلا يُنتقض بالمركّب من الجنس البعيد والفصل.

٢ الشفاء [الشفاء: الالهيات، ص ٢٤٣-٢٤٥ | والحكمة المشرقية] منطق المشرقيين، ص ٤٠-٤٢ ١٤ الإشارات [ص ١٧ (فرجة) ١ ص ٦١ (الزاعري)]

١ وإذا [ت: فاذا | بدّ] من هنا عدة ورقات ساقطة من م ٣ تركّب [ي: يتركّب؛ س، ت: يتركّب؛ ن، ك: يتركّب؛ د، ط: يتركّب. والمثبت من ج | الجنس والفصل] ي: الأجناس والفصول ٥ مركّب [ن: + في المعنى ٦ فإن] ي: وإن | يُحدّ بها [ي: يحدّها ٧ بسيطة] ي: فإن | بسيطة [س: بسيطاً | فإن] س: وإن | حدّ [ن: يحدّ | الغير] ي: ذلك الغير ١٤ الشيء [ن: النوع ١٥ الحدّ] ي: الجز | يفهم [س، ن: يفهم؛ د: يفهم. والمثبت من ي، ت، ج، ط

١٥ ط والحدّ التامّ لا يحتمل الزيادة والنقصان في معناه، ويحتملها في اللفظ بأن يُورد بدل الجنس والفصل القريين حدّاهما. ولا ينكر ذلك التطويل فإنّه يصير العلم بالجنس والفصل حينئذ أجلى ويكون ذلك أبلغ في تعريف الماهيّة. وأمّا الحدّ الناقص فيحتملها لكونه بالفصل تارةً وبالفصل مع الجنس البعيد بمرتبة تارةً ومرتّب أخرى. وكذلك الرسم مطلقاً - تامّاً كان أو ناقصاً - لأنّ الشيء إذا كان له خواص كثيرة صالحة للتعريف كان التعريف بكلّ واحدة وبأكثر ومجموعها رسماً، ناقصاً إن لم يذكر معها الجنس، وتامّاً إن ذكر.

ومن التعريفات المثال وهو مندرج في الرسم لأنّه تعريف الشيء بكونه مشابهاً لآخر في بعض الأحوال، وذلك لا يمكن إلا إذا كانت تلك المشابهة خاصّة مساويةً بيّنةً له فكان رسماً.

١٠

ولنقتصر على هذا القدر من الكلام في التعريفات ونؤخّر البحث في أنّ الحدّ هل يحاول البرهان أو يُنازع فيه، ومباحث أخرى تتعلّق بالتعريفات، إلى الكلام في البرهان اقتداءً بالشيخ.

١ والحدّ [ي: الجزر | ويحتملها] س: ويحتملها؛ ت: ويحتملها. والمثبت من ي، د، ج، ن، ط
٢ حدّاهما [ي: جزاهما | ينكر] س: ينكر؛ ي، ت: سكر. والمثبت من د، ج ٣ بالجنس
والفصل [س، ي: بالجنس أو الفصل؛ د، ط: بالفصل والجنس. والمثبت من ت، ج، ن، ك
حينئذ] ت: وحينئذ ٤ فيحتملها [س: فيحتملها | تارةً^٢] ساقط من ن ٥ إذا كان] ساقط
من س ٦ واحدة [س، ت، ج، ن، ط، ك: واحد. والمثبت من ي، د | ومجموعها] ي:
ومجموعها ٨ الشيء [ن: للشيء ١١ ولنقتصر] ي: وليقتصر؛ س، ت: ولمقتصر؛ ك:
ولمقتصر. والمثبت من د، ج ١٢ أو] في س صحت "أو" إلى "لو" | يُنازع [ي: تنازع؛ د،
ن: تنازع؛ س: تنازع؛ ك: تنازع؛ ط: تنازع. والمثبت من ت، ج | أخرى] ن: آخر

الفصل الثالث: في القضايا وفيه مباحث

٢٨س

فالأول في تقسيم القضية:

قد عرفت معنى القضية وأنه يرادفها الخبر والقول الجازم والتصديق، وأنه قد حُكم فيها بنسبة أمر إلى أمر إيجاباً أو سلباً. فذائك الأمران إن لم يكونا قضيتين عند التحليل بل حُكم على أحدهما بأنه هو الآخر أو ليس هو الآخر سُميت حمليّة، كقولنا "زيد هو عالم" "زيد ليس بعالم"، ويُسمى الأول منهما موضوعاً والآخر محمولاً. وإن كانا قضيتين عند التحليل سُميت شرطية، وهي إمّا متصلة إن حُكم على أحدهما بأنه يستصحب الآخر أو يستلزمه أو بنفي هذا ٢٠ الاستصحاب والاستلزام، كقولنا "كلّما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً" و"ليس كلّما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً"، والمستصحب ١٠ يُسمى مقدّماً والآخر تالياً؛ وإمّا منفصلة إذا حُكم بينهما بالتكافؤ والمعادنة في ٤١ الصدق أو الكذب أو فيها، أو بنفي هذا التكافؤ، كقولنا "إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً" و"ليس إمّا أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين". ٢١ ج

أو نقول بأنّ الطرفين إن كانا قضيتين لم يمكن أن تكون النسبة الحكمية بينهما ١٥ على أنّ أحدهما هو الآخر، بل بتوافقهما في الصدق أو الكذب، أو باقتسامهما ٢٢

٢ فالأول [ي، د: الأول ٣ يرادفها] ي: يراد بها ٤ إلى أمر [س (هامش): إلى آخر فذائك] ي: فذائك ٥ بل [ساقط من س، ي، ت، ج. والمثبت من د، ن، ط، ك ٧ وإن] ن: فإن [كانا] في جميع النسخ ما عدا نسخة ط: "كانتا" ٩ كان النهار] س: فالتنهار [كان... طالعة] ساقط من ت ١٠ والمستصحب [ي: للمستصحب ١١ والمعادنة... التكافؤ] مكرر في ت ١٢ الصدق... الكذب [ن: الكذب أو الصدق | هنا] ساقط من ت [يكون العدد] ت: يكون هذا العدد ١٣ وليس [ت، ج: أو ليس ١٤ كانا] س، ي، ت، ج: كانتا. والمثبت من د، ط، ن | الحكمية] ساقط من ن ١٥ الكذب [ن: في الكذب

إياها أو أحدها، أو بنفي هذا التوافق والاقتراس. والتي حُكم فيها بالتوافق أو بسلبه تُسَمَّى متصلة؛ وإذا استصحب أحدها الآخر في الكذب صاحبه في الصدق، فإذا أحدهما بحيث يستصحب الآخر في الصدق في الموجبة وبحيث لا يستصحبه في السالبة يُسَمَّى مقدماً، والآخر تالياً. والتي حُكم فيها بالإقتراس أو بنفيه سُمِّيت منفصلة؛ ثم مقاسمة أحدهما الآخر في قوّة مقاسمة الآخر إياه فلا ترتب بين جزئي المنفصلة في الطبع، والمتقدّم في الترتيب الوضعي يُسَمَّى مقدماً والمتأخّر تالياً.

واعترض الإمام في شرحه عيون الحكمة على قول الشيخ فيه أنّ المتصلة ما حكم فيها بثلّو قضية لأخرى أو لا تلّوها، والمنفصلة ما حكم فيها بالتكافؤ بينهما أو بنفي التكافؤ، من وجوه: الأول أنّ ذلك يستدعي كونها قضيتين حالة الحكم وليس كذلك؛ الثاني أنّ قولنا "طلوع الشمس يلزمه وجود النهار" أو "يعانده وجود الليل" أو "قضية كذا تلزمها قضية كذا" أو "نعاندها" حكم بين القضيتين بالتلو

٤ تالياً] كاتبي: كون الشيء مستصحباً لشيء آخر استصحباً كلياً أو مستلزماً له استلزماً كلياً لا يستلزم استصحاب الآخر إياه واستلزامه له كذلك لجواز أن يكون المصاحب واللازم اعم في المتصلة وامتناع استصحاب العام واستلزامه للخاص كلياً، نعم اذا استصحب احد الشئين الآخر في الصدق استصحباً كلياً او استلزمه كذلك لزم استصحاب الآخر لذلك الشيء في الكذب استصحباً كلياً او استلزام الآخر إياه كذلك، واذا كان كذلك كان احدى القضيتين اللتين هما جزئا المتصلة الكلية اذا استصحبت الاخرى او استلزمتهما في الصدق كانت الاخرى مستصحبة او مستلزومة للاولى في الكذب استصحباً او استلزماً كلياً، فاذا احد جزئي المتصلة بحالة يستصحب الآخر في الصدق ولا يستصحبه في الكذب والآخر بحيث يستصحب الاول في الكذب ولا يستصحبه في الصدق، والاول يسمى مقدماً والثاني تالياً. هكذا قرره المصنف ٨ عيون الحكمة] شرح عيون الحكمة: المنطق، ص ١٢١-١٢٢

١ حكم] ي: يحكم ٢ بسلبه] ن: سلبه ٣ فإذا...الصدق] ساقط من ي | وبحيث] س: بحيث ٤ يستصحبه] س: يستصحب | يُسَمَّى] ت، ن: فيسمى؛ د: ويسمى؛ ج: فتسمى ٥ سُمِّيت] ن: سَمِي ٦ ترتب] ت، د، ج: ترتب؛ ي: يترتب. والمثبت من س، ك | بين] س: من؛ ن: في ٩ لأخرى] س: أخرى | تلّوها] ي، د، ط: بتلّوها؛ ج، ن: تلّوها لها. والمثبت من س، ت، ك ١٠ الأول] ن: احدها | حالة] ي: حال ١١ الثاني] س: والثاني ١٢ قضية^٢] ساقط من ن | القضيتين] ي: القضيتين | بالتلو] س: باللرر

والتكافؤ مع أنه ليس بمتصلة ولا منفصلة بل حليّة؛ الثالث: إذا قلنا "ليس كلّما طلعت الشمس وجد الليل" أو "كلّما طلعت الشمس لم يوجد الليل" ليستا منفصلتين مع الحكم بالتكافؤ، ولأنّه لا معنى للمنفصلة إلا الحكم على القضيتين بأنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وأنه قضية حليّة فلا فرق إلا في العبارة.

٥ والجواب عن الأول أنّ مراده تلوّ ما هو قضية عند التحليل.

وعن الثاني أنّ ذلك الحكم ليس بين القضيتين، لأنّه يتحلّل التركيب إلى "طلوع الشمس" وإلى قولنا "قضية كذا" وليس شيء منهما قضية. قال الشيخ في الشفاء أنّه كلّما كان الحكم بين المفردين أو ما هو في حكم المفرد كانت القضية حليّة، كما يقال "قول زيد أنّ عمرًا فاضل صادق" أو "سمعت أنّ زيداً رأى عمرًا" ١٦ ط يكتب "فإنّ الطرفين في كلّ واحد منهما في حكم المفرد. فإن قيل بأنّ قولنا "أنّ زيداً عالمٌ يوجب أنّ زيداً مكرم" حليّة مع أنّها إذا حذفنا الأداة اللاحقة على الأول من الطرفين تبقى قضية كما في المثال الذي أوردتموه من الشرطيّات؛ قلنا: المعتبر كون كلّ واحد من الأمرين اللذين كان الحكم بنسبة أحدهما إلى الآخر قضيةً عند حذف ما يدلّ على العلاقة بينهما من النسبة التي بها الحكم، كما فيما ١٥ ذكرنا من المثال، وليس كذلك فيما ذكرتم من المثال.

وعن الثالث: أنّ المثال الأول لا يدلّ على التكافؤ بالصرح بل لو دلّ كان ٢٩ س بالالتزام، والمعتبر هو الدلالة بالصرح. وأمّا المثال الثاني فإنّ الحكم فيها بالنسبة بين الموجبة الأولى والسالبة الثانية، وليس بينهما تكافؤ بل تلازم.

٨ الشفاء [العبارة، ص ٣٢-٣٣]

١ أنّه ليس [ي، ت، ج: انها ليست؛ ن: انه ليست | منفصلة] س: بمنفصلة ٢ طلعت²
س: طلع | ليستا منفصلتين] س: ليسا منفصلين ٤ بأنهما] ت، ج: أنهما؛ ي: فانهما | يرتفعان]
د: يرتفعان | فلا] ت، د: ولا | في العبارة] د: بالعبارة ٥ تلوّ] س: هو ٧ قولنا] ساقط
من ن ١٠ بأنّ] ي، ج: أنّ ١١ اللاحقة] ي: الباقية. والمثبت من س، ت، د، ج، ك
١٥ ذكرنا] ي: ذكرناه | ذكرتم] س: ذكرتموه ١٦ دلّ كان] ي: دال لكان ١٨ بين] س:
من

ويعرف من ذلك ضعف قوله "لا فرق بين الحملية والشرطية إلا في اللفظ".

وظهر مما ذكرنا أن الشرطية تنتهي إلى الحملية بالتحليل، إمّا بمرتبة واحدة أو بمراتب. ولذلك تُسَمَّى الحملية قولاً جازماً بسيطاً، وأبسطها الحملية الموجبة لما قيل أن الموجبة من كلّ واحدة من القضايا أبسط من السالبة بمعنى أن سلب كلّ شيء يُعقل ويُذكر مضافاً إلى ما يقابله من الإيجاب فهو مسبوق بالإيجاب ٥ تعقلاً وذكرًا. وتسمية الموجبات بالحملية والمتصل والمنفصل بطريق الحقيقة لاشتغالها على معاني هذه الألفاظ، والسوالب كذلك بالمجاز لكونها مقابلات ما هذا شأنه. وتسمية المتصلة بالشرطية موافقة لوضع العرب لكون أدوات الشرط، وتسمية المنفصلة بها مجاز لما بينها وبين المتصلة من المناسبة من كونها مركبة من قضيتين، ومن حيث إنه يلزم منها وضع أو رفع بشرط وضع أو رفع. ١٠ ولما تقدّمت الحملية الشرطية طبعاً لبساطتها استحققت التقديم عليها وضعاً فلتتكلّم فيها أولاً.

١ ويعرف [س، ن: ويعرف. والمثبت من ي، ت، د، ج، ط | ذلك] ي: هذا ٢ تما] ت، د، ج، ط: بما. والمثبت من س، ي، ن ٣ ولتلك [س، ج: وكذلك | الحملية الموجبة] د: الموجبة الحملية ٤ قيل [ن: + من | من كلّ] د: أبسط من كلّ | واحدة] س، ت، ج: واحد. والمثبت من ي، د، ن، ط، ك | أبسط من] ساقط من د ٦ تعقلاً] ت: فعقلاً تعقلاً وذكرًا] ساقط من ن | الموجبات] د: بالموجبات ٧ لاشتغالها] ت: لا سيما لها ٩ الشرط] س: الشرط فيها | مجاز] س، ي، ط: مجازاً | بينها] س: بينها ١٠ ومن] ساقط من ن | بشرط...رفع] ساقط من ي ١١ الشرطية] د، ط: على الشرطية | عليها] ساقط من ي ١٢ فلتتكلّم] ن: فسكلم | فيها] س: عليها | أولاً] ساقط من ن

الثاني في الروابط:

القضية المحلية تتم بأمر ثلاثة: معنى الموضوع، ومعنى المحمول، ونسبة بينهما بها يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً به يكون هو أو ليس هو، حتى لو تصوّرناهما من غير أن تصوّر النسبة المذكورة لم يكن المعقول قضية محلية. فإذا ههنا معنى زائد على معنى الموضوع ومعنى المحمول من حقه أن يدلّ عليه بلفظ ثالث^٥ ويُسمى ذلك اللفظ رابطة. فإن حُذفت في بعض اللغات فقد اقتصر عن الواجب ذكراً وكان مضمراً في النفس، وحذفها في اللفظ اتكالاً على شعور الذهن بمدلولها بمقتضى التعارف في تلك اللغة، وتسمى القضية حينئذ ثنائية، وإن تُلَفِّظَ بها سُمِّيت ثلاثية.

١٠. والرابطة لا محالة من قبيل الأدوات، فتارة تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات^{٢٢ج} الوجودية التي عرفتها وتُسمى رابطة زمانية، وتارة تكون في قالب الاسم ككل واحد من المضمرات حالة كونه رابطة - المسماة عند أهل العربية فصلاً وعماداً - وهي الروابط الغير الزمانية.

واللغات مختلفة في استعمال الروابط، فالواجب في لغة اليونان أن تذكر كلّ قضية - محلية كانت أو شرطية - برابطة زمانية. وذلك إنّما يجب في لغة العرب في الشرطيات المتصلة فقط، وأمّا المحليات فيها فقد ترد ثنائية وثلاثية برابطة زمانية وغير زمانية. وفي لغة الفرس لا تكون إلا ثلاثية برابطة، إمّا بلفظة زائدة

٢ بينهما] ساقط من ن ٤ ههنا] ي: هنا ٥ معنى] ساقط من س | بلفظ] ن: مفرد ثالث] ي: واحد ٦ عن] ي: على ٧ وكان] س: أو كان | اللفظ] س: الذهن: ن: الذكر ٨ في] س: ما | تُلَفِّظُ] ي: لفظ: ن، ط: تُلَفِّظْتُ ١٢ حالة] ي، د: حال | كونه] ت، د، ج، ط، ل: كونه. والمثبت من س، ي، ن ١٤ اليونان] ي: اليونانيين ١٦ فيها] س، ي، د: منها | ترد] س، ي: تكون ١٧ زمانية^١.... برابطة] ساقط من ت

زمانيّة كقولهم "بود" و"باشد"، أو غير زمانيّة كقولهم "هست" و"هني"، وإمّا بمجرّة في آخر المحمول.

- قال الشيخ في الشفاء: إذا كان المحمول كلمة أو اسماً مشتقاً لم يبعد أن يرتبط وحده بالموضوع بما يتضمّنه من النسبة إلى موضوع، فليس حاجة المحمولات الكلميّة والمشتقّة إلى الرابطة حاجة الجوامد من الأسماء. ثم قال أن الكلمة ٥ والاسم المشتق، وإن دلّا على نسبة إلى موضوع فلا يدلّان على موضوع معيّن، والحاجة إنّما هي إلى ما يربط بموضوع معيّن. وزعم أنّ الروابط الزمانيّة في لغة العرب أيضاً هذا شأنها وأنّ الدالّ على موضوع معيّن فيها ليس إلا الروابط الغير الزمانيّة فإنّها تدلّ على معيّن مشار إليه. وجعل مراتب القضايا في ذلك
- ٤٤د ثلاثة: ثلاثيّة تامة وهي التي دلّ فيها على نسبة إلى معيّن كالمذكورة بالرابطة الغير ١٠
٣٠س الزمانيّة في العربيّة؛ وثلاثيّة غير تامة وهي التي دلّ فيها على نسبة إلى موضوع غير معيّن كالتي ذكرت في العربيّة برابطة زمانيّة أو محمولها كلمة أو اسم مشتق.
- ١٧ط ويظهر من ذلك مراده من قوله في الإشارات أنّا إذا قلنا "زيد كاتب" كان الواجب أن يقال "زيد هو كاتب" فإنّه يتعيّن بذلك النسبة، وقد قال بأنّ الحاجة إنّما هي إلى تعيين النسبة ولكن ليست حاجة الكلمات والمشتقّات حاجة ١٥ الجوامد لعدم النسبة فيها أصلاً. وزال ما ذكره الإمام في الشرح من التوهّم

٣ الشفاء] العبارة، ص ٧٦-٧٧ ١٣ الإشارات] ص ٢٧ (فرجة) ١ ص ٧٩ (الزاري)

١٦ الشرح] شرح الاشارات: المنطق، ص ١٥٤-١٥٥

١ كقولهم^١] ت: لقولهم | بود^٢: ج: بود؛ ن: بود | وباشد^٣: ي، ت: باشد؛ س: باشد؛ ن: ناسد | أو^٤: س: و | هست^٥: س: هست | وهني^٦: س، ي: وهيج ٤ فليس^٧: د، ط: فليست ٥ والمشتقّة^٨: ي: المشتقّة | من الأسماء^٩: ساقط من ن ٦ على^{١٠}: مكرر في ن | موضوع^{١١}] ي، ن: الموضوع ٧ معيّن^{١٢}: ساقط من س | يرتبط^{١٣}: ن: يرتبط | بموضوع^{١٤}: س: موضوع ١٠ دلّ^{١٥}: ي، ن: تدلّ | إلى معيّن^{١٦}: د: إلى موضوع معيّن | كالمذكورة^{١٧}: س، كالمذكورة ١١ نسبة^{١٨}: س: نسبته ١٢ ذكرت^{١٩}: س، ي: ذكر | اسم مشتق^{٢٠}: د، ط: اسماً مشتقاً ١٤ بأنّ^{٢١}: س، ي، ن: أن ١٥ ولكن ليست^{٢٢}: ن: وليست | الكلمات^{٢٣}: س: للكلمات

بمخالفة هذا الكلام لقوله في الحكمة المشرقية أنّ الكلمة قد تتضمن النسبة إلى موضوع.

ويذهب الإمام في كتبه إلى أنّ محمول القضية إذا كان كلمة أو اسماً مشتقاً كان من حقّها أن تكون ثنائية لكون النسبة مدلولاً عليها تضمنناً فلم يجوز إفرادها بالذكر احترازاً عن التكرار، وإذا كان اسماً جامداً كان من حقّها أن تكون ثلاثية. ويرد عليه ما قلناه من الشيخ، فكيف وقد اعترف في شرح الإشارات أنّ الكلمة إنّما تدلّ على نسبة إلى موضوع غير معيّن. والذي يقال - آناً إذا قلنا "زيد يكتب" كانت لفظة "هو" مقدّرة في آخر الكلمة مستكنة فيها عند أهل العربية فلو وسطناها أيضاً لكُنّا قد قلنا "زيد هو يكتب هو" وإنّه تكرار - فليس ١٠ بل لازم، لأنّ لفظة "هو" التي في آخر الكلمة ليست برابطة عندهم بل هي اسم الفاعل، والمتوسطة رابطة، وإحدهما غير الأخرى، فلذلك لم يشكّوا في كون المتأخّرة اسماً وذهب بعضهم إلى أنّ الأخرى أداة. وقد جاء في القرآن التصريح بالرابطة مع كون المحمول متضمناً للنسبة مثل قوله تعالى ﴿كَتَبْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾ مقروءاً بالنصب. إلا أنّه يحتمل أن يُقال بأنّ الكلمة وحدها ليست محمولاً عندهم، بل الجملة الحاصلة منها ومن اسم الفاعل المقدّر بعدها، والكلمة وحدها وإن لم تدلّ على موضوع معيّن فهي مع ما يستكن بعدها من الضمير العائد إلى المبتدأ السابق تدلّ على موضوع معيّن. وبالجملة النزاع في ذلك راجع إلى بحث لغوي ١٤٥ خارج عن نظر المنطقي. وليس على المنطقي إلا أن يوجب ذكر ما يدلّ على

١ الحكمة المشرقية] منطق المشرقيين، ص ٦٧ ٣ الإمام] منطق الملخص، ص ١٣٠
٦ شرح الإشارات] ص ١٥٢-١٥٣ ١٣ الرقيب] المائدة (٥): ١١٧

١ بمخالفة] ن: مخالفة ٣ ويذهب] س: ومذهب؛ ن: وذهب [إلى] ساقط من ن ٦ من] س، ي: عن ٧ إذا] ساقط من د | قلنا] س: قلنا أن ٨ كتبت] س، ت: كاتب؛ ن: كان | مقدّرة] س: تقدّرا؛ ت، ج، ن: مقدراً | مستكنة] س، ي، ت، ج، ن: مستكنة. والمثبت من د، ط، ك ٩ قد] ساقط من ي، ن، ط | فليس بل لازم] ت: غير لازم ١٠ التي] د: التي هي؛ ط: الذي ١١ فلذلك] ت: فكذلك؛ د، ج، ط: ولذلك ١٢ القرآن] س: القرآن العزيز | التصريح] د: الصريح ١٣ كتبت] ت، ج: وكنت | الرقيب] ت: الرقيب عليهم ١٤ بأن] ي: أن | وحدها ليست] د، ط: ليست وحدها ١٥ الجملة] س: الجملة

٢٤ موضوع معين، فإن كانت الكلمة العربية كذلك بحسب وضعهم لم يجب ذكر الرابطة معها، وإن كانت دلالتها على غير معين وجب.

واعلم أن الرابطة الزمانية قد تُستعمل فيما لا يكون زمانياً كقوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾، وفيما لا يختص بزمان كقولنا "كلّ ثلاثة تكون فرداً".

٢٢ واعلم أن نسبة أحد الطرفين إلى الآخر بكونه موضوعاً له غير نسبته إليه بكونه محمولاً عليه، وإلا لم يتغير مفهوم القضية وعكسها، بل ولا يتلازمان لأنهما قد يختلفان بالإيجاب والسلب وبالجهة في القضايا الغير المنعكسة والمنعكسة لا إلى ما هو من نوعها. وكذلك نسبة أحدهما إلى الآخر بالموضوعية غير نسبة الآخر إليه بالمحمولية، لكن إحدى هاتين النسبتين في قوة الأخرى ويستحيل اختلافهما بالكيفية أو بالجهة، لأنه إذا كان الألف بحيث ثبت له الباء ثبوتاً ضرورياً كان ١٠ الباء بحيث ثبت للألف ثبوتاً ضرورياً.

الثالث في الخصوص والإهمال والخصر:

٢٣ ج موضوع المحلية إن كان جزئياً سميت مخصوصة وشخصية، وهي إما موجبة إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع نسبة بها هو هو، وإما سالبة إذا كانت بحيث

٤ (رحمًا) النساء (٤): ٩٩، ١٥٢؛ الفرقان (٢٥) ٧٠؛ الاحزاب (٣٣): ٥٠، ٥٩، ٧٣؛ الفصح (٤٨): ١٤

١ ذكر] ساقط من ن ٢ دلالتها] ساقط من ي | وجب] ساقط من ي ٦ بل] ساقط من س ٩ الأخرى] ن: الآخر ١٠ بالكيفية] د: بالكيف ١١ بحيث] ساقط من س للألف] س، ج: له الألف (وفي س زيدت "له" في الهامش، وفي ج زيدت تحت السطر). وفي ي صحّحت "له الألف" إلى "للألف". ١٤ وإما] س: فاما

يصحّ بها أنّه ليس هو هو. وإن كان كلياً فإن يبيّن أنّ الحكم على كلّ الأفراد أو على بعضها سميت مسوّرة ومحصورة، وإلاّ سميت محملة، موجبة كانت أو سالبة.

والمحصورات أربع لأنّه إمّا أن يُبيّن أنّ الحكم على كلّ الأفراد بالإيجاب وهي ٣١ س الموجبة الكلّية، أو بالسلب وهي السالبة الكلّية، أو على البعض بالإيجاب وهي الموجبة الجزئية، أو بالسلب وهي السالبة الجزئية. ٥

واللفظ الدالّ على كميّة الأفراد يسمّى سوراً وهو في الموجبة الكلّية "كلّ"؛ وفي السالبة الكلّية "لا شيء" و"لا واحد"؛ وفي الموجبة الجزئية "بعض" و"واحد"؛ وفي السالبة الجزئية "ليس كلّ" و"ليس بعض" و"بعض ليس" - والأوّل يدلّ على سلب الحكم عن كلّ الأفراد بالمطابقة وعن البعض بالالتزام، والأخيران ١٠ بالعكس، والثاني قد يُستعمل للسلب الكلّي ولا يستعمل للإيجاب أصلاً، ١٨ ط ٤٦ د والثالث بالعكس. وهذه هي أسوار اللغة العربيّة، وكلّ لغة أسوار مختصّة بها ١٧ ن كلفظة "همّه" للإيجاب الكلّي و"هيج" للسلب الكلّي في الفارسيّة.

وصرّح الشيخ بأنّه إمّا يُراد بالسور ما يدلّ على الكميّة بحسب الجزئيات دون الأجزاء. ومن حقّه أن يرد على الموضوع دون المحمول لأنّ الصادق عليه الشيء ١٥ قد يُشكّ في كونه كلّ الأفراد أو بعضها، وقلّمّا يعرض ذلك الشك في الصادق

١٣ [الشيخ] الشفاء: العبارة، ص ٥٢-٥٥

٢ [محصورة] س: أو محصورة ٣ [والمحصورات] ت، د، ج، ط: فالحصورات [يُبيّن] س، ج: بيّن؛ ي: يتبيّن. والمثبت من ت، د، ن، ط ٤ الكلّية... [الموجبة] ساقط من ن ٦ [الأفراد] د، ط: افراد الموضوع [وهو] س، ي، د، ج، ن، ط: وهي. والمثبت من ت، ك، وهو موافق لتذكير لفظ "سور" في الموجز والجلل للمصنّف. واضطربت نسخ كشف الاسرار في شأن "سور" فتارة يعتبر اللفظ مؤنثاً ("من حقّها"، "باعتبارها") وتارة مذكراً ("السور المذكور"، "بتقديم حرف السلب على السور وتأخير عنه") ٧ وفي الموجبة [س: والموجبة ٨ وفي السالبة] س، ي: والسالبة ٩ والأخيران [س: والآخريان ١٠ ولا] ت: فلا ١١ هي [ساقط من ي ١٢ للإيجاب] ن: في الايجاب ١٣ بالسور [ساقط من س ١٤ حقّه] في جميع النسخ ما عدا نسخة د "حقّها"

على الشيء. فإذا قرن السور بالمحمول فقد انحرفت القضية عن الواجب ولذلك تسقى منحرفة.

وتفصيل القول في القضايا المنحرفة أنّ المحمول الذي قرن به السور إما أن يكون شخصاً أو كلياً، وعلى التقديرين فإما أن يكون محمولاً على الشخص، أو على الكلّي، فهذه أربعة أقسام من القضايا:

القسم الأول إن قرن به سور الإيجاب الكلّي أو الجزئيّ كذبت القضية، لأنّ المحمول لما لم يكن له أفراد امتنع ثبوت كلّها أو بعضها للموضوع. وإن قرن به سور السالبتين صدقت وإلاّ لصدقت الموجبة التي مرّت وعاد المحذور، لكنّها توهم الكذب لإيهام كون المحمول ذا أفراد. هذا إذا لم يقرن بالموضوع شيء أو قرن به سور إيجابيّ، وأمّا إذا قرن به حرف السلب أو سور سلبيّ كان الأمر بالعكس.

والقسم الثاني حكمه مثل الأول.

وكذلك الثالث إن كان الموضوع مسوّراً. وإذا لم يكن كذلك كذبت مع المحمول الموجب الكلّي في جميع المواد لامتناع ثبوت كلّ أفراد الشيء للشيء المعين، ولذلك تصدق دائماً والمحمول سالب جزئيّ. ومع المحمول الموجب الجزئيّ تصدق في مادة الواجب وما يوافقه من الممكن في الكيفيّة، وتكذب في الممتنع والممكن

١ فقد ساقط من د ٤ شخصاً ي، ت، د، ج، ط: شخصياً. والمثبت من س، ن، ك الشخص [ي، س، د، ج، ط: الشخصي. والمثبت من س، ن، ك ٥ فهذه] ي، ت، ج: وهذه ٧ له أفراد [ي: للأفراد ٨ لصدقت] ي، ت، ن: صدقت | مرّت] س: من لكنّها] س، د، ط: ولكنها ٩ لإيهام كون] ي، ت، ن، ك: لإيهامه كون؛ س: لأنها يكون. والمثبت من د، ج، ط | ذا] س، ط: اذا | أفراد] ن: فرد ١٢ والقسم] س: القسم | مثل الأول] ي: كالاول ١٤ للشيء المعين] ن: لشيء معين ١٥ ولذلك] د، ط: فلذلك تصدق^٢ ي: فصدق

الموافق له كَيْفِيَّةً. والحمول السالب الكَلِّي بالعكس. وإذا قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم كان الأمر بالعكس.

- وأما القسم الرابع فإن لم يكن الموضوع فيه مسوّراً كان حكمه أنّه يكذب مع المحمول الموجب الكَلِّي، سواء أريد بالموضوع الطبيعة العامة لامتناع اتصافها من ٥ حيث هي عامّة بشيء من الأفراد فضلاً عن كلّ واحد واحد، أو أريد به الإهمال ٢٥٤٧د لتوقف صدقه على صدق الجزئية مع أنّه يمتنع أن يتصف شيء من أفراد الموضوع بكلّ واحد واحد من أفراد المحمول. ولذلك تصدق مع السالب الجزئي. وتصدق مع الموجب الجزئي في الواجب والممكن الموافق له دون الباقي، ومع السالب الكَلِّي بالعكس. وإن قرن بالموضوع حرف سلب كان الأمر بالعكس. وإن كان ١٠ الموضوع مسوّراً فالموجب الكَلِّي يكذب مع الموجب الكَلِّي دائماً لما عرفت، إلّا أن نريد بالكلّ لا كلّ واحد بل الكلّ من حيث هو جملة، أو أريد توزّع الكلّ على الكلّ، فحينئذ تصدق في الواجب المساوي، لكن صرح الشيخ في هذا الموضع بكون ذلك خارجاً عن المراد ههنا. ولذلك تصدق مع السلب الجزئي ٢٣ي دائماً، ومع الموجب الجزئي تصدق في الواجب والممكن الموافق له دون الباقي، ومع السالب الكَلِّي بالعكس. وهكذا إذا كان الموضوع موجباً جزئياً، وإن كان ١٥ سالباً كلياً كان حكمه بالعكس من الحكم والموضوع موجب جزئي، وإذا كان سالباً جزئياً كان حكمه بعكس حكم الموجب الكَلِّي.

والضابط فيه أنّه كلّما كان أحد الطرفين شخصاً مسوّراً، أو كان المحمول موجباً كلياً، أو سالباً جزئياً، وجب اختلاف الطرفين في مقارنة حرف السلب. وإلّا

١ كَيْفِيَّةً] ت: كَيْفِيَّةً، د: ن: في الكيفية؛ ج: ط: في كَيْفِيَّتِهِ. والمثبت من س، ي | بالموضوع
س: الموضوع ٢ سلب] س: السلب ٣ وأما] ساقط من س ٥ بشيء] ي: فشيء
٦ شيء] ي: ط: بشيء ٧ ولذلك] ن: وكذلك ١١ تُريد] س: يريد؛ د: تُريد؛ ت: يريد؛
ي: ج: يريد ١٢ الكلّ] ي: الكلي | لكن صرح] س: وصرح ١٣ ههنا] ن: هنا
ولذلك] س: ن: وكذلك ١٤ تصدق] س، ت، ج: ن: فيصدق ١٥ وإن] س: ان
١٦ بالعكس... حكمه] ساقط من ي ١٧ حكم] ساقط من د، ط

وجب اختلافها عند كون المادّة ممتنعة أو ما يوافقها من الامكان، وتوافقها عند كونها واجبة أو موافقة إياها. وبه ينضبط جميع ما مرّ من الأحكام في المنحرفات. ٢٤ج وليس فيها كثير نفع، وإدعى الشيخ أنّه لم يذكرها إلاّ للجريان العادة بذكرها.

فلنعد إلى المحصورات الأربع المعتبرة بحسب الموضوع التي ذكرناها ونحقّق مفهوم كلّ منها، ولنبدأ بالموجبة الكلّية: فاعلم أنّا إذا قلنا "كلّ ج ب" مريدين بقولنا ٥ "كلّ ج" السور المذكور لا نعني به الجيم الكلّي ولا الكلّ من حيث هو كلّ، بل كلّ واحد. والفرق أنّ الجيم الكلّي جزء لكلّ واحد باعتبار ما، وكلّ واحد جزء ١٩ط لمفهوم الكلّ من حيث هو كلّ؛ ولأنّه قد يصدق الحكم على الأوّل فقط كقولنا ٤٨د للكلّي أنّه نوع أو جنس أو فصل، وعلى الثاني فقط كقولنا "كلّ عضو بدن" مريداً به كلّ الأعضاء من حيث هو كلّ، وعلى الثالث فقط كقولنا "كلّ إنسان ١٠ شخص موجود في زمان ما". ولو عنيّا به أحد المفهومين الأوّلين لم يتعدّ الحكم من الأوسط إلى الأصغر، فإذا نريد به الثالث على معنى أنّ كلّ ما يصدق عليه الجيم، سواء كان الجيم حقيقةً ما صدق عليه أو كان اعتباراً مغايراً لحقيقته وكان حقيقته هو الباء أو ثالثاً، لأنّ ما صدق عليه الشيء أعمّ ممّا حقيقته ذلك الشيء ١٥ وتما هو موصوف به. واعتبار الأوّل من الأخصّين في موضوع جميع القضايا يمنع

٣ وإدعى الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ٥٣

١ أو ما] س: وما؛ ت: وإما | وتوافقها] ن: وتوافقها ٢ وبه ينضبط] ن: وينضبط
٤ فلنعد] ي: فلنعد | ونحقّق] ت: د، ج: تحقيق؛ ي: محقق ٥ منها] ي: واحد منها
ولنبداً] ي: ولنبدأ | الكلّية] ساقط من س، ي، ج ٦ ج] ي: ج ب | السور] ن: +
الكلّي] لا] س: ولا؛ د، ط: فلا | هو] ن: + انه ٧ كلّ واحد] د، ط: كل واحد واحد
٩ للكلّي] س، ط: لكل | جنس] د، ط: جنس من حيث هو كلّي | فصل] د: فصلاً
١٠ مريداً به] ت: مريداً أنه؛ د: مراداً، ط: مريدين ١١ ما] ساقط من ت، ج | ولو] د:
فلو | يتعدّ] د: تبعّد ١٢ به] ساقط من ي ١٣ وكان] ت: فكان ١٤ هو] ت: هي
ثالثاً] ي، ت: بالباء؛ د، ط: أمراً ثالثاً. والمثبت من س، ج، ن | حقيقته^٢] ت: حقيقة؛ ط: هو
حقيقة ١٥ القضايا] س: القضايا المعنى المذكور

اندرج الأصغر تحت الأوسط، واعتبار الثاني يقتضي أن يكون لكل موضوع موضوع، فإذا استمر في جميع القضايا المعنى الأعم المذكور.

ثم الحكم بالبلاء في الحقيقة على الذات التي صدق عليها الجيم وهو الموضوع في الحقيقة ويُسمى ذات الموضوع، وما عبّر به عن الموضوع - وهو الموضوع في الذكر كالجيم في مثالنا - يسمى وصف الموضوع وعنوان الموضوع. فقد يكون العنوان عين الذات إذا كان ج حقيقة ما صدق عليه، وقد يكون مغايراً إيّاها إذا لم يكن كذلك. وحينئذ قد يكون دائماً بدوام الذات، وقد يكون من المفارقات. وبما ذكرناه سقط ما يقال من الشبهة بأن مفهوم أحد الطرفين إن كان هو مفهوم الآخر لم يقدّ الحبل شيئاً، وإن كان غيره لم يمكن الحكم على أحدهما بأنه هو الآخر، لأنه جاز أن يتغيرا فيصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر، لجواز صدق المفهومات المتغيرة على ذات واحدة.

والشيخ الفاضل أبو نصر الفارابي لا يعتبر الثبوت بالفعل بل اصطلاحه على أن قولنا "كل ج" يتناول كل ما يمكن أن يثبت له الجيم. والشيخ يعتبر الثبوت بالفعل ولا يعتبر قيداً زائداً على نفس الثبوت بالفعل، بل المراد به ما هوج بالفعل وقتاً ما، وذلك أعمّ مما هوج دائماً وبالضرورة ومما هوج وقت الحكم ٢٦

١٢ الفارابي [شرح كتاب العبارة، ص ٧٥-٧٦ ١٣ والشيخ [الشفاء: القياس، ص ٢٠-٢١]

٢ موضوع [ساقط من ن | الأعم] د: العام ٣ عليها [ت: عليه ٥ فقد] ن: وقد ٦ ج [الجيم ٨ ذكرناه] ن: ذكرنا ٩ وإن [س، ي، ج: ولو | يمكن] د: يكن | الحكم] ت: الحبل ١٠ يتغيرا [ن: يتغيران | فيصدق] ن: يصدق؛ ط: ويصدق ١١ المتغيرة [ن: المتغيرات | ذات] ساقط من ن ١٢ أبو نصر [ساقط من ت ١٣ الجيم] س: الجيم فيه يعتبر [ي: يعتبر له ١٤ نفس] ي: نقي | بالفعل^٢ ساقط من ي | به [ساقط من د ١٥ دائماً... وبالضرورة] ن: بالضرورة أو دائماً | ج^٢ ساقط من س، ي؛ د، م، ط، ج: موجود. والثبت من ت، ن، ك

ومقابلات هذه، فإن عَيْنَ أحد هذه كان الموضوع هو ذلك المجموع ويعود الكلام في إرادة الإطلاق به.

٤٩د واعلم أن مسقَى الجيم يصدق عليه أنه ج ويندرج تحت قولنا "كل ج"، ويخرج عنه إذا أُريدَ بـ "كل ج" كل ما يصدق عليه ج من الأفراد الشخصية إن كان نوعاً أو ما يمثله، ومن الأفراد النوعية والشخصية معاً إن كان جنساً أو في مرتبته. والفرق بين الاعتبارين أنه يصدق بالاعتبار الثاني "كل إنسان فهو غير نوع" و"كل حيوان فهو غير جنس". ولكل أحد الإصطلاح على أي واحد شاء منها وعلى مفهوم ثالث، لكن الشيخ صرح بالإصطلاح على الاعتبار الثاني في ١٨ المقالة الأولى من الفن الرابع من منطق الشفاء، واصطلاحنا في تحقيق مفهومات الأسوار الأربعة على حسب ما نقلناه من الشيخ.

١٠ واعلم أن قولنا "كل ج" بعد رعاية الأمور المذكورة قد يُعتبر بحسب الوجود الخارجي وقد يُعتبر بحسب الحقيقة. ونريد بالأول أن كل ما صدق عليه الجيم في الخارج صدق عليه الباء، ويستدعي ذلك صدق الطرفين على الموجود الخارجي ويقتصر الحكم فيه على ما وُجد أو يوجد من آحاد ج. ونريد بالثاني لا كل ما له دخول في الوجود، بل كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث إذا وجد كان ب. وقد ١٥ يتوهم بعضهم كون ذلك شرطية متصلة لا حملية، وكذب هذا الوهم ظاهر لمن يفهم معنى الحملية والمتصلة، لكون كل واحد من الطرفين في حكم المفرد عند التحليل، وكون الثاني محمولاً على الأول لأنه حكم فيه بالحقيقة الثانية على ما له الحبيثة الأولى. بل ذلك غير مشتبّه على أهل العريّة أيضاً، فإنهم لا يسمّون

٩ الشفاء القياس، ص ٢٠

١ فلان ن: وان | هذه^٢ س: بهذه^٢ به | ساقط من ي ٣ واعلم^٣ ت، م: اعلم | أنه ج | ي، ج: انه جيم ٤ عليه | د، ط، ن: + انه ٥ ومن | ي، م: من | والشخصية | ي: الشخصية ٧ أحد | د، ن: واحد ٨ منها | ي: منها ١٠ من | ي: عن. وفي س صحّت "من" الى "عن" ١٣ الموجود | ي: الوجود ١٤ لا | س: لا أن ١٥ كان^١ | ي: لكان ١٦ كون | ي: أن كون ١٧ لكون | س: يكون؛ ي: يكون ١٨ على الأول | ساقط من ي | لأنه | ي: لا انه ١٩ مشتبّه | س: مخفية

هذه القضية جملة شرطية بل جملة خبرية، ويقولون لفظة "ما" في كل واحد من الطرفين إما موصولة أو نكرة موصوفة، وإنها مع ما بعدها من الجملة في حكم المفرد أحدهما مبتدأ والآخر خبر.

والاعتبار الثاني لا يتوقف على وجود أحد الطرفين في الخارج بل قد يصدق ٢٥ ج وإن عُدِمَا، وعند الوجود لا يقتصر الحكم فيه على الموجودات الخارجيّة، فلو لم ٢٠ ط يوجد في الخارج من الألوان إلا السواد يصدق كلّ يياض لون ويكذب كلّ لون ٥٠ سواد، وبالعكس على التقدير الأول. وإذا عرفت معنى الموجبة الكلّية عُلِمَ معنى ٣٦ م الثلاثة الباقية من المحصورات، إذ الموجبة الجزئية تحكم على بعض ما تحكم الموجبة الكلّية عليه، والسالبة ترفع ما أثبتته الموجبة عمّا أثبتته.

١٠ وأما المهملة، قال الشيخ فيها أنّ مفهوم الإنسان مثلاً من حيث هو إنسان لا يقتضي العموم - أي الكلّية - وإلا لما صحّ أن يقال "زيد إنسان"، ولا الخصوص وإلا لما صحّ اشتراك كثيرين فيه، بل مفهوم الإنسان في نفسه معنى، وآته مأخوذ كلياً معنى، ومأخوذ جزئياً معنى، ومأخوذ معنى عاماً - أي مستقى الإنسان الذي يطابق بحده أشياء كثيرة - معنى، وهو في نفسه صالح لاعتبار كلّ ذلك ١٥ ولا يلزم شيء منها مفهومه. فالمهملة ما جعل موضوعها مفهوم الشيء من حيث

١٠ قال الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ٤٨-٤٩]

١ جملة^١ في س، ت، ج صححت "حلية" إلى "جملة" | جملة^٢ ي: حلية ٢ موصولة... موصوفة [س: موصوفة أو موصولة | أو] د، ط، ن: وأما. والمثبت من س، ي، ت، ج، م، ك | مع ما] م: مع؛ س: وما ٣ أحدهما [ن، ك: واحدهما ٤ قد] ساقط من ن ٦ يصدق [ي، د: لصدق ٧ عرفت] ي: علمت؛ ط: عرف | عُلِمَ [س: عرفت؛ م: علمت ٨ الثلاثة] ن: الثالث ٩ الموجبة^١... عليه [ن، ط: عليه الموجبة الكلّية؛ س، ي: الموجبة الكلّية. والمثبت من ت، د، م، ج | أثبتته^١ ي، ج: أثبتته | عمّا أثبتته] ساقط من ت، د؛ س: وعما تثبته؛ ي، ج: عا أثبتته. والمثبت من م، ن، ط ١٠ وأما [س: دائماً | قال] ت، د: فقال [فيها] يساقط من ن ١١ أي [س: فهي | لما] ت: لم ١٢ اشتراك كثيرين [س: الاشتراك بين كثيرين | وآته] ن: وهو ١٣ ومأخوذ^٢... عاماً [ت: ومأخوذ عاماً؛ د، ط: ومأخوذ عاماً معنى؛ وفي س اضيفة "ومأخوذ" و "معنى" في الهامش. والمثبت من ي، م، ج | أي مستقى] س: فهي مسمى؛ ت: أي معنى ١٥ فالمهملة [ي: والمهملة

هو لا مأخوذاً كلياً ولا جزئياً ولا عاماً ولا معيّنًا. ونصّ الشيخ في المقالة الأولى من الفنّ الثالث على ذلك وقال بأنّه إذا أخذت الطبيعة من حيث هي عامة - يشترك فيها كثيرون - كان واحداً معيّنًا ولم يكن صالحاً لجميع الإعتبارات المذكورة، فعلى هذا قولنا "الإنسان نوع" ليست محملة.

إذا عرفت ذلك فنقول: الذي يلزم المهملة من جملة هذه الاعتبارات كونها جزئية، ٥ لأنّ ما يلحق الشيء كلياً يلحقه جزئياً فاللاحق به من حيث هو لاحق به مأخوذ جزئياً؛ وأيضاً فكلمة صدق المحمول على إنسان معيّن فقد صدق على ما صدق عليه الإنسان من حيث هو، ولا معنى للحمل على الإنسان من حيث هو إلا ذلك على ما عرفت من معنى الحمل؛ وبالعكس لأنّه إذا صدق المحمول على ما صدق عليه الإنسان من حيث هو صدق على بعض ما يصدق عليه ١٠ الإنسان. فإذا المهملة والجزئية المتوافقتان في الكيف متلازمتان متعاكستان، وهذا هو المعنى من قولنا: المهملة في قوّة الجزئية.

س٣٤

ت٢٧

الرابع في العدول والتحصيل:

محمول القضية إن كان وجودياً سُميت محضلة، موجبة إن كانت النسبة إيجابية، وسالبة إن كانت سلبية. وإن كان عدمياً سُميت معدولة ومتغيرة وغير محضلة، ١٥ ٥٠ وهي أيضاً إمّا موجبة أو سالبة. فهذه أربعة أنواع من القضايا. والاعتبار في

١ ونصّ الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ٥١-٥٢]

١ هو [د، ط: هو هو | كلياً] ي: لا كلياً ٢ وقال بأنّه [ت: فقال أنه | هي] ساقط من ٣ يشترك [د، ط: يشارك | واحداً معيّنًا] ي: معنى واحداً ٤ قولنا [س: قلنا ٦ لأنّ ما] س: لازماً | فاللاحق [س، ي: واللاحق ٧ مأخوذ] س، ي، ت، ج، ن: مأخوذاً. والمثبت من د، م، ط | جزئياً [س: ضرورياً | فكلياً] س: كلياً؛ م: وكلما ١١ متلازمتان [ت، ن: متلازمان | متعاكستان] ت، ج، ن: متعاكسان ١٥ محضلة [ي: محملة ١٦ أربعة] ن: أربع

العدل والتحصيل بالمحمول، فكلمًا كان المحمول وجوديًا كانت القضية محصلة، سواء كان حمله على الموضوع إيجابيًا أو سلبياً، وكلمًا كان عدميًا كانت معدولة، كيف ما حمل على الموضوع. والاعتبار في الإيجاب والسلب بنسبة المحمول إلى الموضوع وكيفية حمله عليه، فكلمًا حُمل عليه بأنه هو كانت موجبة، عدميًا كان المحمول أو وجودياً، وكلمًا حُمل عليه أنه ليس هو كانت سالبة، كيف ما كان ٣٧م المحمول. ولننظر في مغايرة مفهومات هذه الأربعة ومناسبة بعضها إلى بعض:

- أما الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فيتناقضان عند استجاع ما تعلمه من الشرائط، وكذلك المعدولتان. والموجبتان يستحيل صدقهما والآن لصدق النقيضان على شيء واحد، ويمكن كذبها لأنها يكذبان عند عدم الموضوع لتوقف الإيجاب ١٠ على وجود الموضوع، إما محققاً كما في خارجيّة الموضوع أو مقدراً كما في حقيقة الموضوع، لأنّ اتصاف الشيء بمعنى عدمي أو ثبوتي فرع على ثبوته في نفسه، كذلك ذكره الشيخ في الفن الثالث من منطق الشفاء. وأما السالبتان فلا تكذبان والآن لصدق الموجبتان، وتصدقان عند عدم الموضوع لكذب الموجبتين بذلك. فالموجبة المعدولة مستلزمة للسالبة المحصلة لاستلزامها كذب الموجبة ١٥ المحصلة، ولا ينعكس لأنه يصح سلب المحصل عن المعدوم - لكذب الإيجاب ٢٥ي على ما عرفت - مع أنه لا يصدق الإيجاب المعدول. فإذا الموجبة المعدولة أخض من السالبة المحصلة على الإطلاق، وهما تتلازمان بشرط وجود الموضوع،

١٢ الشفاء [العبارة، ص ٧٩-٨١

١ فكلمًا] د، م: وكلمًا ٢ إيجابيًا...سلبياً] س، د، م: إيجاباً أو سلباً [كان عدمياً] ساقط من ي ٣ حمل] ن: حمل ٤ فكلمًا] س، ي: وكلمًا؛ ج: كلما ٥ عليه] س: على؛ ساقط من د [أنه] ن: بانه ٦ ولننظر] ن: واسطة [ومناسبة] ن: ومقاسة ٧ أمّا] ساقط من س تعلمه] ت: يعلم ٨ يستحيل] ي: ويستحيل ٩ لأنها] ساقط من د ١٠ مقدراً] ن: مقدوراً [حقيقة] د: حقيقه ١١ بمعنى] د: معنى ١٣ لصدقت] د: لصدق ١٤ فالموجبة] ت: والموجبة ١٥ لكذب] ساقط من س ١٦ المعدول] ن: + وكذلك حال الموجبة المحصلة بالنسبة الى السالبة المعدولة (ووردت هذه الجملة في النسخ الأخرى بعد هذا الموضع بضع أسطر) ١٧ تتلازمان] س: ملازمان؛ ج: متلازمان

وكذلك حال الموجبة المحصلة بالنسبة إلى السالبة المدولة. والضابط في ذلك أن كل موجبة تعاند الأخرى في الصدق فقط، وتناقض السالبة من نوعها، وهي أخص من السالبة الأخرى؛ وكل سالبة تعاند الأخرى في الكذب فقط. أو نقول أن القضييتين إن اختلفتا في الكيفية وتوافقتا في العدول والتحصيل تناقضتا، وإن كانتا بالعكس تعاندتا صدقاً حالة الإيجاب وكذباً حالة السلب، وإن اختلفتا فيها ٥ كانت الموجبة أخص من السالبة.

٥٢ وأما تمييز بعضها عن بعض في اللفظ، فلا التباس بين المتحدتين بالعدول
٢١ ط والتحصيل لاختصاص السالبة بحرف سلب هو لرفع الحكم؛ وكذلك بين
٢٦ ج المتحدتين بالكيف لإختصاص المدولة بحرف سلب داخل على المحمول؛ وكذلك
بين الموجبة المحصلة والسالبة المدولة لإختصاص هذه السالبة بحرفي سلب. بل ١٠
الالتباس بين الموجبة المدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف سلب في كل منهما
وتردده في كونه رافعاً للحكم أو وارداً على المحمول. فإن كانت القضية ثلاثية، فإن
تأخر حرف السلب عن الرابطة كانت موجبة لربط الرابطة ما بعدها بالموضوع؛
إن تقدمها كانت سالبة لرفع حرف السلب ما أثبتته الرابطة. وإن كانت ثنائية لم
يتميز العدول فيها عن التحصيل إلا بالنية أو الاصطلاح على تخصيص بعض ١٥

١ وكذلك... المدولة] وردت هذه الجملة قبل هذا الموضع في نسخة ن ٢ فقط] ساقط من ن
٥ اختلفتا] ت: اختلفا ٧ تميز؛ م: تميز؛ س: لير | بعض] د، ط، ن: البعض | المتحدتين
س، ي: المتحدتين ٩ المدولة... لإختصاص] ساقط من ن ١٠ بحرفي] ن: بحرف
١١ سلب] ي: سلب واحد؛ د، ط، ن: السلب. والمثبت من س، ت، م، ج | كل] ي، ط:
كل واحد | منها] ت: منها ١٢ وتردده] س: فتردده ١٣ تأخر] ن: أخر ١٤ إن] س:
فإن؛ ط: وإن | أثبتته] ي، ج: أثبتته ١٥ بالنية... الاصطلاح] س، ي، ت، ج:
بالاصطلاح والنية؛ م: بالاصطلاح أو النية؛ ن، ط: بالنية والاصطلاح. والمثبت من د، وهو
الموافق لسياق شرح الكاتب فإنه يقول: وإن كانت ثنائية لم يميز الموجبة المدولة عن السالبة
المحصلة إلا بأحد الأمرين: أما بالنية وذلك بأن يستفسر من المتكلم أنه يريد الإيجاب المدول أو
السلب المحصل، وأما بالاصطلاح على تخصيص بعض اللفاظ بالإيجاب المدول والبعض
بالسلب المحصل. | تخصيص] ت: تخصص

الألفاظ بالعدول وبعضها بالسلب، كما يقال: لفظة "غير" للإيجاب و"ليس" للسلب.

وتسمى السالبة المحصلة سالبة بسيطة. وقد ذكر في الفرق بينها وبين الموجبة ٣٥٣٨ س المعدولة أن يشترط في الإيجاب المعدول أن يكون عدم شيء عن شيء في وقت شأن الموضوع الاتصاف بذلك الشيء في ذلك الوقت، حتى يكون عدم اللحية ١٩ ن عن الأنثى إيجاباً وعن الطفل والمرأة سلباً. ومنهم من فسره بأعم منه وهو سلب الشيء عما يكون ممكناً فيه في الجملة أو في نوعه أو في جنسه القريب، حتى يكون سلب اللحية عن الصبي والمرأة والحمار إيجاباً وعن الشجر والحجر سلباً. ومنهم من اعتبر الإمكان فيه أو في جنس قريب أو بعيد، فيكون عدم قبول الاشتداد والضعف عن الكيفيات الغير القابلة لها إيجاباً وعن الجواهر سلباً. ١٠

والشيخ أبطل كل ذلك بأن قولنا "الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض ٢٨ ت فهو غني عن الموضوع" ينتج "كل جوهر غني عن الموضوع"، ولا ينتج إلا والصغرى موجبة، مع أن محمولها ليس بممكن للجوهر بحسبه ولا بحسب جنسه حيث لم يكن له جنس. وإن منع ذلك على احتمال اندراج الجوهر تحت جنس يمكن له العرض كان معلوماً أن أي جنس عالٍ كان يتأتى فيه مثل هذا القياس، وإنه يوجب عدم اشتراط ما ذكرتم في الموجبة. ١٥

١١ والشيخ أبطل [الشفاء: العبارة، ص ٨١-٨٢

١ غير [س: عن | للإيجاب] س، د: الإيجاب ٣ بينها [س: بينها ٤ أن^١] ت: وانه ٦ الأنثى [س، ي: الابط | وعن] ت: فعن | منه] ساقط من س، ي، ن ٧ فيه [س: منه | أو^١] ت: ولو ٨ وعن... القابلة] ساقط من د | الشجر والحجر [س: الحجر والشجر ١١ كل] ساقط من ت | بأن^١ ي: فإن ١٣ بممكن للجوهر [س: يمكن الجوهر | جنسه] ت: حسب ١٤ تحت] د: بحسب ١٥ كان^١ ت: كان محمولاً | عالٍ [س، د، ج: عالي كان^٢] ساقط من ي ١٦ يوجب [س: موجب

٥٣ ونحن نقول بأن ذلك يقتضي عدم اشتراط وجود الموضوع في الموجبة، لأننا إذا قلنا "الخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس" ينتج أن "الخلاء ليس بمحسوس". والحق أن الموجبة التي تُشترط في إنتاج القياس ليس يجب أن تكون موجودة الموضوع، بل إذا صدق نسبة اعتبار إلى مفهوم وجودي أو عدي وتكرر ذلك الاعتبار في الكبرى أنتج القياس. مثلاً إذا صدق ٥ سلب المحمول عن موضوع، وصدق حكم على كل ما يصدق عليه ذلك السلب، أنتج بالبدية. والذي يكون عقياً حيث لا يتكرر حرف السلب مع ما بعده مثل قولنا "أ ليس ب وكل ب ج" فلا ينتج شيئاً، لأنه إن جعل المحمول السلب مع ما بعده فلم يتكرر، وإن جعل ما بعد حرف السلب كانت سالبة ولزم ما ذكره من المحذور في كون الصغرى في الشكل الأول سالبة. ١٠

ثم إن الموجبة الخارجية الموضوع وحقيقتها الموضوع بالتفسير المذكور تستدعي وجود الموضوع بالتفصيل المذكور، لأننا إذا فسرنا الموجبة بأن المحمول يثبت لجميع أفراد الموضوع الموجود في الخارج لزم منها كون الموضوع موجوداً في الخارج. ومن فسرهما بالأمر الآخر فليس لأحد منعه إذ لا منازعة في الألفاظ، لكنه لا يمكنه دعوى اشتراط الموجبة في صغرى القياس من الأول والثالث، ولا تستمر أيضاً ١٥ أحكام العكس في الموجبات والسوالب المقابلة لها، على ما ذكر من القانون: "بعض ما ليس بعرض جوهر، ولا تنعكس" وأمثاله.

١٦ على ما [كاتب: وفي لفظ المصنف حيث قال: "على ما ذكر من القانون بعض ما ليس بعرض جوهر ولا تنعكس" خط، بل الصحيح أن يقرأ هكذا: لأن "بعض ما ليس بعرض جوهر" موجبة وإنها لا تنعكس.

١ اشتراط [ت: اشتراط | لأننا] ي: لأننا نقول ٢ أن [ساقط من س، ي، ن ٥ ذلك] ساقط من س ٩ ذكره [ي: ذكرتم؛ م، ك: ذكره ١١ وحقيقة] ن: والحقيقة ١٣ في الخارج [٢ ساقط من س، ي، ن، ت، ج. والمثبت من د، ط، م (وفي م زيدت "في الخارج" في الهامش) ١٤ فسرهما] س، ي، د، ج، ن: يفسره؛ م: فسرته؛ ت: تفسيره؛ ط: يفسرها. والمثبت من ك ١٦ القانون] ن، ط: + لصدق قولنا. والمثبت من س، ي، ت، د، م، ج، ك ١٧ تنعكس [ط: + بعض ما ليس بعرض جوهر | وأمثاله] ي: أمثاله؛ ساقط من ت. والمثبت س، د، م، ج، ك

وقد ذكر الإمام في الملخص في بيان عدم اشتراط وجود الموضوع في الموجبة المعدولة أنَّ عدم البصر إما أن يصدق على الموضوع المعدوم وحينئذ يلزم عدم ٣٩م
الاشتراط؛ أو لا يصدق فيصدق عليه وجود البصر ولا يُشترط وجود الموضوع
للإيجاب المحصل فأولى أن لا يُشترط للإيجاب المعدول. وإته ضعيف لأنَّ ٢٦ي
٥ السلب المعدول أعم من الإيجاب المحصل، فلا يلزم من عدم اتصاف الإنسان
باللابصر اتصافه بالبصر. وذكر في شرح الإشارات أنَّ ثبوت الشيء لغيره فرع
على ثبوته في نفسه، فالإيجاب يستدعي وجود المحمول أيضاً استدعاء وجود ٥٤د
الموضوع. والجواب أنَّ على الإصطلاح المذكور - وهو صدق المحمول على
الجماليات الموجودة في الخارج أو على تقدير وجودها في الخارج - يلزم اشتراط ٣٦س ٢٢ط
١٠ وجود الموضوع بالتفصيل المذكور دون المحمول، لأنه قد يكون عديمياً ويصدق
على الموجود وعلى تقدير وجود الشيء، فإذا اصطالحنا على تحقيق الموجبة على
ذلك لم يرد هذا.

وقد يُعتبر العدول من جانب الموضوع وتحصل أقسام أربعة مثل ما مر، لكن
ليس فيها كثير نفع. ومع ذلك فسيعود عليك الكلام فيها وفي الأربعة المذكورة في ٢٧ج
١٥ عكس النقيض. إلاَّ أنه ينبغي أن تعلم أنه يُفَرَّق بتقديم حرف السلب على السور
وتأخيرها عنه كما في الرابطة في جانب المحمول، وإذا دخل لفظة "ما"، أو الألف
واللام، أو ما في معناها، على حرف السلب خصصه بالإيجاب. ولا يقال بأنَّ
الموجبة المعدولة الطرفين - ولا بحسب الموضوع فقط - غير صادقة أصلاً لما

١ الملخص [منطق الملخص، ص ١٣٦-١٣٧ ٦ شرح الإشارات] ص ١٥٨-١٥٩

٢ البصر [ن، ك: البصر ٣ أو... يصدق] ساقط من ن ٤ للإيجاب^١ س: بالإيجاب
٦ باللابصر [س: باللابصر | بالبصر] س: بالبصر ٧ استدعاءه ي: استدعاء
٩ وجودها [س: وجوده ١٠ يكون] ي: يكون المفهوم ١١ وعلى ي: على
١٣ وتحصل [ت: تحصيل | مثل... مر] ن، ك: على ما مر ١٤ فسيعود [س: سيعود؛
ج: فيعود | عليك الكلام] ي: الكلام عليك ١٥ على السور [ت: عن السور؛ ساقط من
ي ١٦ وتأخيرها س: وتأخر؛ ي: وتأخره؛ ن، ك: وتأخيرها | المحمول] ن: الموضوع (وتحت
السطر بخط أحمر: "لعله المحمول") [دخل] ي: دخلت، ك: أدخل ١٧ ما [ساقط من ن
معناها] ن: معناها ١٨ ولا ي: أو لا؛ ت: أو

زعمتم من توقّف الإيجاب على وجود الموضوع، لأنّ المعدولة الموضوع ما كان العنوان منها أمراً عديمياً وإن كانت الذات موجودة، والإيجاب لا يقتضي إلا وجود ما صدق عليه المحمول من الذات.

قال الشيخ: الموضع الطبيعي للسور أن يجاور الموضوع، وللرابطة أن تجاور المحمول لأنها تربط المحمول، وللجهة أن تجاور الرابطة لأنها كَيْفِيَّةٌ للرابطة على ما ستعلمه. وقد تُعَيَّرُ أجزاء القضية عن أماكنها الطبيعية فيؤخّر السور كما يقال "الناس أحياء كلّهم وطُرّاً"، وتقدّم الرابطة أو تؤخّر كما يقال "يوجد زيد عادلاً" و"زيد عادلاً يوجد" بل قد يغيّر الموضوع والمحمول عن وضعيهما كما يقال "عدلاً يوجد الإنسان"، فإذا قلنا "زيد يمكن أن يوجد عادلاً" كانت الأجزاء محفوظة الوضع. وقد يغلب بعض اللغات شيء من الأوضاع الغير الطبيعية كتأخّر ١٠ الرابطة في العجميّة.

٤٠ م ووضع حرف السلب في القضية الثنائية أن يجاور المحمول فيتقدّم عليه، وفي الثلاثيّة أن يجاور الرابطة كما علمت؛ وفي الرابعة أن يجاور الجهة فيتقدّمها وإلا لم يكن السلب متوجّهاً نحو ما أثبتته الإيجاب. فأوّل مراتب القضية أن تكون ثنائية لم يتلقظ إلا بالمحمول والموضوع، ثم تُذكر الرابطة فتصير ثلاثيّة، ثم تُذكر ١٥ الجهة فتصير رابعة. وتأخّر الجهة عن الرابطة لكونها صفة لها ولعدم دخولها في القضية من حيث هي قضية، لأنّه إن اعتبر العقل نسبةً معنى إلى معنى بإيجاب

٤ قال الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ١١٢-١١٣

٢ العنوان [ن: الموضوع | منها] م، ج: فيها؛ ط: فيه ٣ صدق [ن: فتص ٤ الموضع] ي: الوضع | للسور س: السور | وللرابطة أن س: والرابطة أو ٥ وللجهة] ي، ج: والجهة. وفي س صحت "والجهة" الى "والجهة". ٦ ستعلمه [ن: ستعلمه | أجزاء] ت: اخر ٧ أحياء] ساقط من ن | أو] ت: و | عادلاً] ن: عدلاً ٨ وضعيهما] د، ج، ن: وضعيهما عدلاً] م: عادلاً ٩ فإذا] ساقط من ي ١٠ يغلب] ي: علت في؛ م: غلب في؛ ك: غلب في؛ د: غلب على؛ ج: تغلب؛ ط: غلب؛ س، ت، ن: غلب ١١ العجميّة] س: للحمية ١٣ وفي] د: في | الجهة] ساقط من س | فيتقدّمها] س: فتقدّمها ١٤ متوجّهاً] د: مفهومها ١٦ لكونها] س، ن: لكونه

أو سلب كان ذلك قضية وإن لم يتصور كون تلك النسبة ضرورية أو لا ضرورية، لكن النسبة تستلزم الجهة ولا تنفك عنها بحسب الأمر نفسه. وأما السور فلا يلزم القضية وشيئاً من أجزائها كما في الخصوصات والمهملات، فلذلك لم يجعلوا القضية باعتباره خماسية، على أن ذلك أمور وضعية فلا مانع من ٢٠
٥ تسمية المسورة خماسية إن حاول أحد تسميتها بها.

الخامس في الجهات:

لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع بحسب الأمر نفسه من كيفية هي الضرورة أو اللا ضرورة أو البوام أو اللادوام، وتسقى هذه الكيفية مادةً وعنصراً، ويسمى اللفظُ الدالّ على المادة أو حكمُ العقل بها جهةً ونوعاً. فالقضية التي ذكرت جهتها - ١٠ لفظاً في القضية المسموعة وتصوراً في القضية المعقولة - تسقى موجّهة ورباعية ومنوعة، والتي لم تذكر فيها مطلقة. والفرق بين الجهة والمادة ظاهر، لكون الجهة بحسب القول والذهن فقد لا يكون مطابقاً للأمر نفسه لجواز كذب القول وعدم مطابقة حكم العقل للحق، ولا يمكن ذلك في المادة. وقد تخالف مادة القضية الموجّهة جهتها لأنّا إذا قلنا "كل إنسان كاتب بالضرورة" كانت المادة ممكنة والجهة ١٥ ضرورية.

وكلام الشيخ في أكثر المواضع مُشعرٌ بأنّ الضروريّ هو الدائم، وظاهر أنّ ٣٧ مراده الدائم الواجب أي الذي لا بدّ للشيء منه ويستحيل انفكاكه عنه، لما

٣ الخصوصات [س، ي: الخصوصات | فلذلك] ت: فذلك ٤ باعتباره [ي، س، ت، ج، م، ن: باعتباره]. والمثبت من د، ط | ذلك [ي: تلك | فلا] د: ولا ٦ الخامس [د: الفصل (والرقم غير واضح)؛ ن: الرابع ٧ الضرورة] س: الضرورت ١٢ نفسه [س: في نفسه ١٣ حكم العقل] س: الحكم العقلي ١٦ أكثر] ت: كثير ١٧ الدائم [ي: بالدائم

صرّح في المقالة الأولى من الفن الرابع من منطق الشفاء عند تفسيره الممكن أن الممكن ما ليس بضروري وجوده وعدمه وجاز أن لا يوجد أصلاً ويجوز أن يصاحبه دائماً. وكلامه في الإشارات موافق لذلك، وكذلك ذكر بهمنيار في التحصيل. فينبغي أن تعلم أنّ الدائم أعم من الضروري، لأنّ كلّ ما يستحيل ٥٦ انفكاكه عن الشيء كان دائماً له من غير عكس، لجواز أن يصحبه دائماً من غير ٥٣٢٧٢٣٤١ م ضرورة، كسلب الكتابة عن كثير من الناس دائماً.

والقضية التي جمعتها ضرورية تقع على أقسام:

أحدها: أنّ المحمول يستحيل انفكاكه عن ذات الموضوع أزلاً وأبداً كما يقال "الله عالم بالضرورة".

الثاني: أن يستحيل انفكاكه عنه ما دامت ذاته موجودة. وهذه يمكن أن تطلق ١٠ فتكون أعم من الأولى لاستلزام الأولى إياها من غير عكس، لجواز أن لا تكون الذات أزلية مع امتناع انفكاك المحمول عنها ما دامت ذاته موجودة كقولنا "كلّ فرس جسم بالضرورة". ويمكن أن تقيّد بنفي الضرورة الأزلية حتى تكون مباينة للأولى، ومشاركة إياها في مفهوم الضرورة بحسب الذات مطلقاً، وفي الاندراج تحتها اندراج الخاص تحت العام. ويمكن أن تقيّد بنفي الدوام الأزلي فتكون أخص ١٥ مما قبلها لاستلزام نفي الدوام نفي الضرورة من غير عكس على ما مرّ.

١ الشفاء] القياس، ص ٣٣ ٣ الإشارات] ص ٣٣-٣٤ و ٣٦ (فرجة) ١ ص ٨٩-٩٠ و ٩٢-٩٣ (الزاري) ٤ التحصيل] ص ٦٤-٦٥ ٧ أقسام] في ت، د، م، ج: أربعة أقسام. وفي نسخة س زيدت "أربعة" في الهامش بخط الناسخ. وفي نسخة ط شطبت "أربعة" من الاصل. والمثبت من ي، ن، ك. ويذكر المصنف خمسة أقسام - لا أربعة أقسام - للقضية الموجهة بالضرورة.

٣ بهمنيار] س: هم يار ٤ فينبغي] ي: سسمى | الضروري] ن: الضرورة ٥ كان] ساقط من ي ٧ ضرورية] ن، ط: ضرورة ٨ المحمول] ي: الشيء قد | الله] ت، د، ج: الله تعالى ١٢ امتناع] ساقط من ن ١٥ الأزلي] س: بالدوام الاولي؛ ط: بالدوام الازلي

- الثالث: أن يستحيل انفكاك المحمول عن ذات الموضوع بشرط اتصافه بالوصف ٢٨ ج
الذي عُبر عن الموضوع به وهو العنوان الذي عرفته. وهذه يمكن اعتبارها على
أقسام خمسة: أحدها أن توجّه بالضرورة ما دام الذات موصوفاً بالعنوان من غير
قيد آخر؛ الثاني أن تقتيد بنفي الضرورة الأزلية؛ الثالث أن تقتيد بنفي الضرورة
٥ بحسب الذات؛ الرابع أن تقتيد بنفي الدوام الأزلي؛ الخامس أن تقتيد بنفي الدوام
بحسب الذات. والأول أعمّ الاعتبارات لاندراج الأربعة الباقية تحتها والضرورية ٣٠
بحسب الذات، لاستلزام كلّ واحدة من هذه القضايا مفهوماً، من غير عكس.
لأنّ الضروري بحسب العنوان ربّما كان ضرورياً بحسب الذات، إمّا لأنّ العنوان
نفس الذات كقولنا "كلّ إنسان حيوان ما دام إنساناً بالضرورة"، أو هو لازم
١٠ للذات كما إذا بدلنا موضوع المثال المذكور بـ "الناطق"، أو هو وصف مفارق لكن
ذات الموضوع يستحيل انفكاكه عن المحمول عند عدم الوصف أيضاً كما إذا
جعل الموضوع "الكاظم بالفعل"؛ وربّما لم يكن ضرورياً بحسب الذات وذلك ٥٧
بأنّ العنوان غير لازم للذات مع جواز انفكاك المحمول على تقدير عدمه أو من
غير اشتراطه. والثاني من هذه الخمسة أعمّ من الثالث لاستلزام نفي الضرورة
١٥ بحسب الذات نفيها أولاً من غير عكس. وكذلك الرابع من الخامس، والثاني من
الرابع، والثالث من الخامس، لما عرفت أن نفي الدوام أخصّ من نفي الضرورة. ٤٢ م
- الرابع: أن يستحيل انفكاك المحمول عن ذات الموضوع في وقت. وهذه يمكن أن
تعتبر من وجوه: لأنّه قد يكون الوقت معيّناً وقد يكون غير معيّناً، وعلى
التقديرين فقد تُطلق وقد تقتيد إمّا بنفي الضرورة الأزلية أو بحسب الذات أو ٣٨
٢٠ بحسب الوصف أو بنفي أحد الدوامات الثلاثة، وعلى التقادير كلّها فوقت

١ أن: س: بأن ٣ أقسام خمسة] ن، ط: خمسة أقسام | دام] ن، ط: دامت | موصوفاً
ط: موصوفة ٥ الرابع...الذات] ساقط من ن | الخامس] ساقط من ت ٦ والضرورية
س: الضرورة ٧ واحدة] س، ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت من د، ط، ن، ك (وفي ك
صححت "واحد" الى "واحدة") ٨ الضروري] س: الضرورة؛ د: الضرورية | كان ضرورياً
د: كانت ضرورية ١٠ هو] ساقط من د ١٣ بأن] د: بأن يكون | تقدير] س: بعد
١٤ اشتراطه] س: اشتراط ١٩ التقديرين] س: كلي التقديرين

الضرورة إما من بعض أوقات الذات أو الوصف العنوائي، فهذه ثمانية وعشرون قضية بحسب اعتبار الضرورة بحسب الوقت.

الخامس: أن تُعتبر الضرورة بشرط المحمول، وهذه لا فائدة فيها لكون كلّ محمول ضرورياً بهذا المعنى أي بحيث يستحيل انفكاك المحمول عنه بشرط اتصافه به.

- وذكر الشيخ في الإشارات أن القضية التي تُرسل الضرورة في جمعتها - أي التي ٥
توجه بالضرورة من غير قيد وشرط - هي ما كانت ضرورية أزلاً وأبداً. وفي
سائر كتبه أنها هي الضرورية بحسب الذات، وقال أنه لا يصدق إطلاق
الضرورة فيما عداها إذ ليست ضرورتها مطلقاً بل بشرط وصف أو وقت،
وآدعى أن الزيادة التي فيها من شرط الوصف وتعيين الوقت كالجزء لمحمولها، لأنه
لا يصدق أن يقال: يستحيل انفكاك حركة الأصابع عن ذات الكاتب والخسوف ١٠
عن القمر، بل المستحيل انفكاك حركة الأصابع عن ذات الكاتب بشرط اتصافه
بالكتابة، والخسوف عن القمر وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس. وأما
الجسم مثلاً فيصدق فيه أن يقال: يمتنع انفكاكه عن الحجر مطلقاً، فلذلك كانت
الضرورة المطلقة هي المعطية لأحد المفهومين الأولين.

٥ الإشارات [ص ٣٢-٣٣ (فرجة) ١ ص ٨٨-٨٩ (الزاري) ٧ كنه] الشفاء: القياس، ص ٣٢-٣٣

- ١ [من: ن: في ٢ بحسب^١ ت، د، ج، ط: تحت. والمثبت من س، ي، م، ن، ك | اعتبار]
د، ط: اعتبارات | الوقت] س: وقت ٣ الضرورة] ت: بالضرورة | فيها] س، ي: فيه
٤ بحيث] ساقط من ت، د، ج: زيدت في هامش ط. والمثبت من س، ي، م، ن ٦ هي]
ساقط من س، ي، ن. والمثبت من ت، د، ج، م، ط | وأبدأ] ساقط من س، ي
٧ الضرورية] س، د: الضرورة. وفي ي صححت "الضرورة" الى "الضرورة" ٨ عداها] ي:
عداها | مطلقاً] في س صححت "مطلقاً" الى "مطلقاً" | بشرط وصف] س: بشرط أو وصف
(والزيادة بين السطرين)؛ وفي م شطب "أو" من الاصل | وصف...وقت] د: وقت أو
وصف؛ س: وصف أو وصف ٩ وتعين] س: تعين ١١ بل...القمر] ساقط من ت
المستحيل] س: المتخيل | اتصافه] د: اتصافها ١٣ مثلاً] ساقط من ت، د، ج: زيدت في
هامش ط. والمثبت من س، ي، م، ن | انفكاكه...الحجر] ن: انفكاك الحجر عنه
١٤ الضرورية] ت، ج: الضرورة

والقضية الموجّهة بالدوام يمكن اعتبارها على الوجوه الثلاثة الأول من الخمسة المذكورة في الضروريات: فأحد الثلاثة أن يكون المحمول دائماً للموضوع أزلاً وأبداً. الثاني أن يكون دائماً بحسب الذات، إما مطلقاً أو مقيداً بنفي الضرورة ٥ الأزلية أو بحسب الذات أو بحسب الوصف أو بنفي الدوام الأزلي. الثالث أن يعتبر الدوام بدوام الوصف إما مطلقاً أو مقيداً بنفي الضرورة الأزلية أو بحسب الذات أو بحسب الوصف أو بنفي الدوام الأزلي أو بحسب الذات. وهذه إثنتا عشرة قضية وتُحتم بالدوام.

ولنتكلم في الموجّهة باللاضرورة وهو الإمكان فنقول: إن لفظة الإمكان كانت ٢٨س٣٩
منطلقة عند الجمهور على سلب الضرورة المطلقة عن أحد طرفي الوجود والعدم
١٠ وهو الطرف المخالف للحكم، أو ما يلزم هذا السلب. فلا تخلو النسبة الخارجية ٤٣م
على هذا من مادتين: مادة الضرورة ومادة الإمكان. ثم الضرورة إما في طرف
الوجود وتُسَمَّى مادة الوجوب، أو في طرف العدم وتُسَمَّى مادة الامتناع. ثم ٢١ن
الحكام قد وجدوا أشياء يجتمع فيها إمكانان: إمكان أن يكون وإمكان أن لا
يكون، لسلب الضرورة المطلقة عن طرفيه معاً، فخصصوا ذلك بالممكن وصارت
١٥ المواد عندهم ثلاثة: ما هو ضروري الوجود ممتنع العدم وهو مادة الوجوب؛ وما
هو على العكس وهو مادة الإمتناع؛ وما ليس شيء من طرفيه ضرورياً ولا
ممتنعاً وهو مادة الإمكان. فسُمِّي الأول إمكاناً عامياً لكونه مستعملاً عند ٢٩ج

١ الموجّهة [ي: الموجبة | يمكن] ت: عكس | الأول [س، ن، ط: الأولى ٢ فأحد] ت،
د، م، ج: واحد؛ ي، ن، ط: أحد. والمثبت من س ٣ [إما] ساقط من ن | الضرورة [ي،
م: الضرورية ٤ بنفي] ت: على ٥ بدوام] ت: بحسب ٦ أو ١... الذات] ساقط من ت
الدوام] مكرر في ي | اثنتا عشرة [س: اثني عشرة؛ ج، ن: اثنا عشر ٨ ولنتكلم] س، ي،
م، ن: فلنتكلم ٩ منطلقة] ي: مطلقة | والعدم] ساقط من ي ١٠ أو ما [ن: وما | تخلو]
ي: يخلوا ١١ مادتين... الضرورة] ساقط من س | مادة] ت: فمادة | ومادة] س: مادة
١٢ [ثم] د، ط: ثم أن ١٤ لسلب] س، ج: كسلب؛ د: بسلب. والمثبت من ي، ت، م
بالممكن] ساقط من س | وصارت] س: صارت؛ د، ط: فصارت ١٥ ثلاثة] ن: ثلثا
ممتنع] س، ي، ن: ويمتنع؛ وفي م شطب الواء ١٧ فسُمِّي [ي، م، ج، ن: فيسمى

الجمهور، ولا شك أن العوام يطلقون الممكن ويتصورون منه أنه ليس بمتنع؛
والثاني إمكاناً خاصياً لكون هذا الوضع عند الحكماء. ولا مانع من أن يُسمي أحد
الأول إمكاناً عاماً والثاني خاصاً للعموم المطلق بينهما إذ الأول يندرج فيه الثاني
والضروري الموافق، والثاني يخرج عنه الضرورتان معاً.

- والحكماء قد أطلقوا الإمكان على معنيين آخرين كل منها أخص من الثاني: ٥
والأول يسمى إمكاناً أخص وهو الذي تسلب الضرورات الثلاث عنه، أعني
بحسب الذات والوصف والوقت عن طرفيه معاً؛ الثاني أن يُعتبر الإمكان في
الزمان المستقبل. قال الشيخ: مَنْ يشترط في ممكن الوجود بالنسبة إلى
المستقبل العدم في الحال - بناءً على أن الوجود يخرج به إلى الوجوب - فيشترط ٥٩
ما لا ينبغي، لأنه لو كان كذلك لخرج بالعدم إلى الامتناع، والعدم في الحال لا ١٠
ينافي الوجود في المستقبل وإمكانه في الحال، فأولى أن لا ينافي إمكانه في
المستقبل.

والإمكان الخاص أعم من كل واحد من الآخرين لإندراج كل واحد منها تحته
وبعض الضرورات بحسب الوصف والوقت. والإمكان الاستقبالي أعم من

٨ قال الشيخ [الإشارات، ص ٣٥-٣٦ (فرجة) ١ ص ٩٢ (الزاري)]

١ بمتنع [ت: بمتنعاً ٢ خاصياً ن: خاصاً | من] ساقط من ي ٣ خاصاً ساقط من س
(وفي الهامش بخط جديد "إمكاناً خاصاً")؛ د، م، ج: إمكاناً خاصاً. والمثبت من ي، ت، ن، ط
| يندرج [س: مندرج ٤ الضرورتان] س: الضرورتان (مصتححة من "الضروريات")؛ ط:
الضروريات؛ ج: الضروريات؛ ن: الضروريات ٥ أطلقوا [د: أطلق | منها] س: منها
٦ والأول [س، ن: الأول؛ ي: فالأول | يسمى] ساقط من س | تسلب... عنه [س: تسلب
الضروريات الثلاثة عنه؛ ي: تسلبت الضرورات الثلاث عنه؛ م: تسلبت الضرورات الثلاثة عنه؛
ن: تسلبت الضرورات الثلاث عنه؛ ت، ج: تسلبت عنه الضرورات الثلاثة؛ د، ط: تسلبت عنه
الضرورات الثلاث ٧ معاً] ساقط من ي | الثاني [ي، م: الثاني ٩ الحال] ن: الحالي
١٢ المستقبل [ن، ك: الاستقبالي ١٣ الإمكان] ي: فالإمكان | الآخرين [ي، د، ج:
الآخرين | واحد^٢] ساقط من ن ١٤ الضرورات [س، ت، ط: الضروريات. وفي د
صححت "الضروريات" إلى "الضرورات". والمثبت من ي، م، ج، ن، ك | الوصف والوقت
س: الوقت والوصف؛ ن: الوصف أو الوقت | والإمكان] س: الإمكان

الإمكان الأخص لاستلزام سلب الضرورة بحسب جميع الأوقات سلبها في الزمان المستقبل من غير عكس.

وَمَنْ يشترط في ممكن الوجود في المستقبل العدم في الحال فليس له أن يفسره بسلب الضرورة عن الطرفين في المستقبل، وبما ينعكس إلى ممكن العدم في المستقبل الذي يشترط فيه الوجود الحالي، وإلا لزم الوجود والعدم معاً في الحال. بل يجب عليه أن لا يقول بانعكاس ممكن الوجود إلى ممكن العدم.

وَمِن الناس من قدح في الإمكان بأنه إن صدق على الواجب كان الواجب ممكن العدم وإلا كان الواجب ممتنعاً لأن ما ليس بممكن ممتنع. وهو ظاهر الفساد لأنه إن أُريد به الممكن العام فلا يلزم انعكاسه من طرف الوجود إلى طرف العدم، وإن أُريد به الخاص أو الأخص لم يلزم من نفيه الامتناع بل إحدى الضرورتين. ٤٤م

ومنه من قدح في الإمكان الخاص بأن الشيء إذا كان موجوداً امتنع عدمه، وإن كان معدوماً امتنع وجوده، وهو دائماً لا يخلو عن الوجود والعدم فلا يخلو عن الوجوب والامتناع. وأجاب عنه الشيخ بأنه إذا كان موجوداً لا يلزم وجوبه - لأن الواجب يجب أن يكون موجوداً دائماً - فجاز أن لا يكون وجوده دائماً ولا عدمه دائماً فلا يكون واجباً ولا ممتنعاً. وهذا يصلح أن يكون بعض الأجوبة عن القدح في الممكن الخاص دون الأخص، بل الجواب مطلقاً هو أن الشيء حال وجوده لم يلزم أن يكون ممتنع العدم، بل جاز أن يكون موجوداً وهو ممكن

١٣ الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ١١٩]

١ الإمكان [ت، د، ج، ط: الممكن. والمثبت من س، ي، م، ن، ك | سلبها | س، ي، ت، ج، م، ن: سلبه. والمثبت من د، ط، ك ٣ له أن] ساقط من ن ٤ بسلب... [المستقبل] ساقط من ن | وبما | ن: بما ٥ لزم] د، ج، ط: يلزم ٦ ممكن^١ ساقط من ن | ممكن^٢ ساقط من د ٧ الناس] ي: القياس | الواجب^٢ ساقط من ت، د، ج، ط. والمثبت من س، ي، م، ن ١٠ أو الأخص] س: والاخص | إحدى] ي: احد ١١ قدح] ن: يقدح | بأن] ي: لأن ١٢ يخلو^١ ي: يخلو | الوجود... عن] ساقط من ن | يخلو^٢ ي: يخلو ١٣ بأنه] س، ي، م: أنه | لا... موجوداً] ساقط من ن ١٤ أن لا] ي: لا ١٦ مطلقاً] ت، د، ج: المطلق

٤٠س٦٠ العدم في ذلك الزمان. قوله - لو كان معدوماً في ذلك الزمان لكان موجوداً ومعدوماً معاً - ممنوع لأنّ عدمه ليس بممكن بشرط الوجود، بل الممكن عدمه ٢٥ ط بدلاً عن الوجود، حتّى لو أخذ بشرط الوجود كانت هي الضرورة بشرط المحمول وهي ثابتة أبداً وليس الإمكان في مقابلتها.

وإطلاق لفظ الممكن على الخاصّ باعتبار معنيين بطريق الاشتراك: أحدهما ٥ باعتبار ذاته؛ والآخر لصدق الممكن العامّ عليه لكونه من جزئياته؛ وعلى الأخصّ باعتبارات أربعة؛ وعلى الإستقباليّ باعتبارات ثلاثة على الوجه المذكور أيضاً. وإطلاق الممكن العامّ على الواجب والممكن الخاصّ بالتواطؤ.

وفُرق بين الممكن والمحتمل - الواردين في كلام المعلم الأوّل - أنّ الممكن بحسب الأمر نفسه والمحتمل بحسب الذهن أي ما يقابل الضرورة الذهنيّة. وقيل أنّ ١٠ الممكن هو العامّ والمحتمل هو الخاصّ؛ وقيل أنّ المحتمل هو الاستقباليّ. وفُرق بين الإمكان والقوّة القسمة للفعل بأنّ المحمول على الشيء بالقوّة لا يكون ثابتاً ٢٩ ط بالفعل أصلاً ولا ينعكس إلى الطرف الآخر، والمحمول عليه بالإمكان جاز ثبوته بالفعل وانعكاسه إلى الطرف الآخر. وقيل أنّ الممكن قد لا يقع بالفعل وقد يقع ١٥ وحينئذ قد يكون وقوعه دائماً وقد يكون أكثرياً وقد يكون أقلّياً.

وقال الإمام أنّ قولنا "كلّ ج ب بالإمكان" إن كان المحمول فيه نفس الباء وجب حصوله بالفعل للجهيم، لأنّ الحملية الموجبة لا تصدق إلا إذا ثبت محمولها لموضوعها. وعلى هذا يمتنع انعكاس نوع ما من الممكن إلى الطرف الآخر إذا اتّحد

١٦ وقال...لموضوعها] منطق المخلص، ص ١٦٦-١٦٧

١ قوله] ت: وقوله ٢ ومعدوماً معاً] ن: أيضاً | معاً] ساقط من ت ٣ [الضرورة] ت، د، ج: الضرورية. والثبت من س، ي، م، ن، ك ٦ [لصدق] ن: صدق ٧ [الإستقباليّ] ي: الاستقبال ٨ [إطلاق] ي: وإنطلاق ٩ والمحتمل] ت: المستحل ١١ هو العامّ] س، ي: العام (وفي س زيدت "هو" في الهامش)؛ ن: للعام | هو الخاصّ] س، ي: الخاص؛ ن: الخاص ١٢ والقوّة] ت، ج: وبين | بأنّ] د، ط، ن: فإن ١٦ وقال] ن، ط: قال | وقال الإمام] ت، ج: قال الامام رحمه الله ١٨ نوع] ساقط من د | الممكن] د: الممكنات

الوقت، ولا تكون الضرورية مناقضة للممكنة العامة، وأيضاً فقد صرحوا بأنه لا يتوقف صدق الممكنة على الوقوع بالفعل. وإن كان المحمول إمكان الباء كانت ٣٠ ج القضية مطلقة لا موجهة وتكون مادتها ضرورية.

وجوابه أن الموجبة إما تصدق بثبوت المحمول للموضوع، لا ثبوتاً بالفعل بل ما ٣٢م ٤٥ ت
 ٥ هو أعم من الثبوت بالفعل ومن الثبوت بالقوة وينقسم إليهما. وهذا إن صلح أن يكون مفهوماً من النسبة بحسب الوضع فلا كلام، وإلا جاز بطريق النقل من أهل هذا الفن فلا يرد عليهم الإشكال بعد تصريحهم بالاصطلاح على ذلك. ولا ٦١ د
 يقال بأن القضية إذا كانت مطلقة وجب أن يكون مفهوماً المفهوم المشترك بين الموجهات بأسرها، مع أنهم يقولون أن القضية المطلقة لا تصدق أيضاً إلا إذا ١٠
 كانت النسبة فعلية؛ لأننا نقول: إذا أُطلقت تنصرف إلى الثبوت بالفعل الذي هو أحد أخصيه، لأن الغالب من الحكم بالنسبة هو الحكم بالنسبة الفعلية فيتبادر الفهم إليه، وكثيراً ما يكون المفهوم من المطلق بعض مقيداته إذا كان غالباً فيه ذلك المقيّد. ثم إن المناقشة في تحقيق كون هذا مفهوماً أو ليس لا يليق بالمباحث الحقيقية، واصطلاحنا على أن نريد بالموجبة ما لمحمولها نسبة هي أعم ١٥
 من الفعل والقوة بالثبوت، وبالسالبة ما لها مثل هذه النسبة بالنفي، فكان المحمول هو الباء مع أنه لا يجب أن يثبت بالفعل؛ وأن نريد بالقضية التي نطلقها ولا نذكر جهتها أن تكون نسبتها فعلية، ولا يضر شيء من الذي مر.

٢ وإن... ضرورية [إستثناف النقل (بصرف) عن ملخص الرازي

١ تكون [ت: يلون | العامة] ت، ج، ط: العامية | فقد] ت، د، م: قد. والمثبت من س، ي، ج، ن، ط ٣ موجهة [ي: موجبة ٤ بل] ساقط من ت ٦ وإلا [س: وإن ٧ الإشكال] س، ي، ن: اشكال ٨ مطلقة [د: مطقة | المفهوم] ي: المفهوم بحسب الوضع ٩ ...إلا [ت، د، ج، ن، ط: لا تصدق إلا؛ س، ي: إنما تصدق أيضاً (وفي س فراغ بعد "أيضاً" بقدر "إلا"). والمثبت من م ١١ أخصيه] ت: حصته | من] د، ج، ط: أن ١٢ فيتبادر الفهم [ساقط من د | غالباً] د: غالباً ١٣ المقيّد [ي: القيد | تحقيق] ساقط من د | أو ليس [س، م: وليس | ليس] ن: + بمفهوم ١٥ فكان] د، ج، ط: وكان؛ س: لكان ١٦ نطلقها... نذكر [ي، ن، ط: نطلقها ولا نذكر؛ ت: نطلقها ولا يذكر؛ م: نطلقها ولا نذكر؛ ج: نطلقها ولا يذكر. والمثبت من س، د

ولنتكلم في المطلقات فنقول: القضية المطلقة هي ما كان المتصور أو المقول ليس
إلا نسبة المحمول إلى الموضوع من غير اعتبار أنه كيف تلك النسبة ومتى هي. ثم
الموجهة بالضرورة إذا لم يُلْتَفَت فيها إلى نسبة محمولها إلى موضوعها مكيفةً
بالضرورة - بل إلى ما تشارك هذه القضية به غيرها وهو نفس تلك النسبة فقط

- ٢٢ ن - كانت مطلقة، وإذا التفت فيها إلى النسبة المكيفة كانت ضرورية. وكذلك
٤١ س المقيدة بالدوام أو بالتوقيت إذا لم يُلْتَفَت فيها إلى زمان النسبة بل إليها فقط
كانت مطلقة، وإذا اعتبرت النسبة وزمانها كانت موجهة بما وُجّهت بها.

هذا هو محصل كلام الشيخ في المطلقة، ومع ذلك فليس اصطلاحه على أن
القضية إذا حُذِفَتْ جهتها أريد بها المفهوم المشترك بين جميع الموجهات بأسرها بل

- ما هو أخص من ذلك وهو أن تكون تلك النسبة فعلية، إتما مطلقاً كما فهم
٦٢ د ثامسطيوس من إرادة المعلم الأول بها وذلك هو أن كل ما صدق عليه ج في
الجملة صدق عليه ب في الجملة، محتملاً لكونه دائماً أو في وقت، وسواء كان ذلك
الوقت حال الحكم أو قبله أو بعده أو حال الوصف العنوائي أو قبله أو بعده،
٢٦ ط ٤٦ م وسواء كان بالضرورة أو بالإمكان، بل على ما يعتم الضروري والممكن الفعلي
والناثم والموقت؛ وإتما مقيداً بقيد اللادوام كما فهم الإسكندر من إرادة المعلم بها،
١٥ وهو أن يكون مفهومه المفهوم المذكور - أعنى نفس الثبوت أو السلب بالفعل مع

١ المتصور [س: التصور | أو المقول] ن: والمقول ٢ متى [س: وهي ٣ محمولها] ن:
محمولاتها | مكيفة بالضرورة [ت: د، م، ج، ط: بكيفية الضرورة؛ ك: متكيفة بالضرورة. والمثبت
من س، ي، ن ٤ هذه... به] د، م، ن، ط: به هذه القضية ٥ وإذا [ي: وان
٦ المقيدة] ن: المقيد ٨ هذا هو [ت: د، ج، ط: هذا] محصل ساقط من ن | اصطلاحه
ي: اصطلاحنا؛ ت: اصطلاحية ٩ جميع [ساقط من ن ١٠ ما هو] س، د: هو [وفي س
زيدت "ما" فوق السطر] | تلك [ساقط من ي ١١ ثامسطيوس] س: ثامسطيوس؛ ي:
بامسطيوس، ط: بامسطيوس | بها] د: منها | أن [ي: أن يكون] | في الجملة [ساقط من ت
١٢ عليه] ساقط من ن | ب [ت: ج: الباء] لكونه [د: لكونه ب] أو في [س، ي، م، ن:
وفي. والمثبت من ت، د، ج، ط، ك | وسواء] س: سوى؛ ي، ن، ك: سواء ١٣ أو حال
س، ي، ن: وحال ١٤ على [ساقط من د | الفعلي] د: الفعل ١٥ المعلم [ي، د، ن،
ط، ك: + الأول ١٦ وهو... إسكندرية] ساقط من ن | المفهوم [ت: المفهومه

قيد اللادوام - وتسعى مطلقة وجودية ومطلقة إسكندرية. وقيل: لعل ذلك كان لإيراد المعلم مثال المطلقة في مادة اللادوام دفعاً لتوهم الدوام منها فاعتقد قوم دخول قيد اللادوام في مفهومها. وهذه على قسمين: لأنها قد تقتيد بنفي الدوام المطلق فتسعى وجودية لادائمة، وقد تقتيد بنفي الدوام الواجب - أعني نفي الضرورة المطلقة - فتسعى وجودية لاضروية.

قال الشيخ: واللغات التي نعرفها لا يفهم من السلب الكلي المطلق فيها - وهو قولنا "لا شيء من ج ب" - المفهوم المذكور، بل المفهوم من ذلك وما يرادفه من الصيغة الفارسية أن يكون الباء مسلوباً بدوام وصف الجيم. فإن أردنا صيغة تعطي المفهوم الأول قلنا "لا شيء من ج إلا ويقتى عنه ب" أو "كل ج فليس هو ب" وهذه أشبه بالإيجاب منها بالسلب. وقال في موضع آخر أن قولنا "كل" ١٠ ج ليس هو ب" سلب كلي لكون حرف السلب متقدماً على الرابطة، ولقطة "الكل" ليست للإيجاب بل للسور المعتم، فإن جاء الحمل بعدها إيجابياً محصلاً أو معدولاً كانت موجبة، وإن جاء سلبياً كانت سالبة. وقوم فهموا من الإيجاب أيضاً هذا المعنى. وإذا استعملت المطلقة بهذا المعنى سُميت مطلقة عرفية ١٥ ومطلقة منعكسة لانعكاس السالبة من هذه المطلقة دون ما عداها. فإن أريد بها المفهوم المذكور مطلقاً سُميت عرفية عامة، وإن قُيدت بقيد اللادوام بحسب ٣١ ج

٦ قال الشيخ [الاشارات، ص ٣٩ (فرجة) ١ ص ٩٦ (الزاري) ١٠ موضع آخر] الشفاء: القياس، ص ٣٧

١ كان [ساقط من ت، ج ٢ دفعاً] ت: رفعاً | فاعتقد [ن: فاعتقه ٣ بنفي] ي: فبقي ٥ المطلقة [ساقط من س، ي، ن ٦ نعرفها] س، ت، د، ن: نعرفها؛ ي: يعرفها؛ ط: نعرفها. والمثبت من م، ج | يفهم [ت، د، ن، ط: يفهم؛ م: يفهم. والمثبت من ي، ج، ك ٧ يرادفه] ي: يراد به ١١ لكون [ساقط من د | حرف] ساقط من س، ي، ت، ج | متقدماً [س: مقدماً ١٢ للسور] س: السور [إيجابياً] ي، م: إيجاباً ١٣ سلبياً] م: سلباً [كانت^٢ س: كان | من... أيضاً] د، ط: أيضاً من الإيجاب؛ ن، م، ك: من الإيجاب. والمثبت من س، ي، ت، ج ١٤ المعنى^١ ساقط من ن، ك | وإذا] ي، م: فإذا ١٦ بقيد] ي: يعبر

٣٣ الذات سميت مطلقة عرفية وجودية ومطلقة منعكسة وجودية وعرفية خاصة، وهاتان القضيتان هما اللتان ذكرناهما في الدوايم.

وقوم يريدون بالطلق ما كان الحكم على الأفراد الموجودة في الحال من الموضوع سواء كان الحكم مطلقاً أو ضرورياً، وهؤلاء يريدون بالمكنة ما حكم على الموجودات في المستقبل، وبالضرورة ما كان الحكم على جميعها. وتسمى هذه ٥ مطلقة وممكنة وضرورة بحسب الموضوع.

فهذه أقسام المطلقات، وإذا عرفت هذا القدر من تنوع القضايا بحسب جهاتها ٤٧م يمكنك اعتبار الجهة كيف ما شئت وتركيب القضايا منها كم شئت. والتي تتكلم فيها من القضايا المذكورة في عكوسها ونقائضها وتركب القياس منها بسيطاً ومختلطاً هي ثلاث عشرة قضية، وتعرف منها أحكام الباقي من المذكورات ومن ١٠ غيرها تماماً يمكن تركيبها.

وأما الثلاث عشرة فخمس منها من الضروريات: إحداها الضرورية المطلقة؛ ٤٢س والثانية الضرورية بحسب الوصف مطلقاً وهي التي تسمى مشروطة عامة؛ والثالثة الضرورية بحسب الوصف مع قيد اللاضرورة المطلقة وتسمى مشروطة خاصة، وأمثلة هذه الثلاث قد مرّت؛ والرابعة الضرورية بحسب وقت معين مع ١٥ قيد اللادوام المطلق وهي المسماة بالوقتيّة كقولنا "القمر منخفض بالضرورة

١ ومطلقة...وجودية] ساقط من ن ٣ بالمطلق] س: المطلق | الحال] ن: الخارج
٤ سواء] س: سوى | وهؤلاء يريدون] س: وهو لا يريد | بالمكنة] في س صححت
"بالممكنة" الى "بالممكن" ٥ وبالضرورة] س: وبالضرورة؛ د: وبالضرورة | الحكم] ن، ط:
+ فيها ٧ تنوع] س: نوع ٨ كم] س: كيف ٩ وتركب] ي: ويتركب؛ د، ن: وتركب
١٠ ثلاث عشرة] س، ت، د، ج، ن، ط: ثلاثة عشر؛ م: ثلاث عشر. والمثبت من ي
الباقي] س: البواقي | ومن] ت: وما ١١ ممّا] ي: معاً ١٢ الثلاث عشرة] س، د، ج،
ن، ط: الثلاثة عشر؛ م: الثلاث عشر. والمثبت من ي، ت، ك | خمس] س، د، ج، ن،
ط: خمسة ١٣ مطلقاً...الوصف] ساقط من ن ١٤ اللاضرورة] س: اللادوام
١٥ الثلاث] ي، ت، د، م، ج، ن، ط: الثلاثة. والمثبت من س ١٦ بالوقتيّة] ي: الوقية
| بالضرورة] ساقط من ت

وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس؛ والخامسة الضرورية بحسب وقت غير معين مع قيد اللادوام وتُسَمَّى منتشرة. والمشروطة العامة أعم من الخاصة ومن الضرورية المطلقة؛ والضرورية المطلقة مباينة للمشروطة الخاصة والوقتيتين؛ والوقتية أخص من المنتشرة؛ وبين كلّ واحدة من المشروطتين وبين كلّ واحدة من الوقتيتين عموم وخصوص من وجه.

- ٥ وثلاثة من الدوائم: البائنة المطلقة، والتي بحسب الوصف إما مطلقاً وتسمى ٥٦٤ عرفية عامة، أو مع قيد اللادوام المطلق وتسمى عرفية خاصة. وقد عرفت أن هذين الأخيرين قد عدّهما قوم من المطلقات. والعرفية العامة أعم من البائنتين الباقيتين وبينهما مباينة. والبائنة المطلقة أعم من الضرورية المطلقة والعرفية العامة ١٠ من المشروطة العامة. وبين الخاصتين عموم من وجه لأنهما قد يصدقان إذا كان المحمول ضرورياً بحسب الوصف غير دائم بحسب الذات، وقد تنفك العرفية الخاصة عن المشروطة الخاصة إذا كان المحمول دائماً للوصف من غير ضرورة غير دائم بحسب الذات، وبالعكس إذا كان ضرورياً بحسب الوصف ودائماً للذات من غير ضرورة، فإذا أُريد بالمشروطة الخاصة ما اعتبر فيها قيد اللادوام المطلق ١٥ كانت أخص من العرفية الخاصة.

١ والخامسة] ت: وخامسها؛ ج، ط: والخامس ٣ والوقتيتين] ي: والوقتيتين ٤ وبين^١] س: ومن | واحدة^١] س، ت، د، ج: واحد. والمثبت من ي، م، ن، ط | المشروطتين] س: المشروطتين | واحدة^٢] س، ت، د، ج: واحد. والمثبت من ي، م، ن، ط ٥ وخصوص] ساقط من س، ي، ن. والمثبت من ت، د، ج، م، ط ٦ والتي] ن: + هي | وتسعى] س: تسمى ٧ المطلق] ساقط من ن ٨ الآخرين] س، ج: الآخرين | البائنتين الباقيتين] س: البائنتين الباقيتين ١٠ من^١] د، ط: أعم من | الخاصتين] س: الخاصتين ١١ غير] ت، م، ج، ط: وغير؛ د: وغيره. والمثبت من س، ي، ك ١٢ المحمول] ساقطة من ت | المحمول... كان] ساقط من ن ١٤ فإذا] ن: وإذا | فيها] د: فيه ١٥ كانت] ن: كان | الخاصة] ي: الخاصة

ومن الممكنات قضيتان: الممكنة العامة التي سُلِبَ فيها الضرورة المطلقة عن
ط^{٢٧} طرفها المخالف للحكم، والخاصة التي سُلِيت هذه الضرورة فيها عن طرفيها معاً.

ومن المطلقات ثلاث قضايا: إحداها التي تعطي المفهوم الأول، أي التي تعطي
م^{٤٨} أصل الثبوت أو السلب من غير قيد آخر، ونحن نسمي هذه بالمطلقة العامة
وهي التي نريد بها من القضية الغير الموجهة أو الموجهة بالإطلاق العام؛
والوجودية اللا ضرورية التي اعتُبر فيها أصل الثبوت أو السلب بالفعل مع قيد
اللا ضرورة المطلقة كقولنا "الإنسان ليس بكتاب لا بالضرورة"، وهذه أخص من
المطلقة العامة لأنه يزيد مفهومها على مفهوم المطلقة العامة بقيد اللا ضرورة؛
والوجودية اللادائمة التي يُعتَبَر فيها أصل الإثبات أو السلب بالفعل مع قيد
اللا دوام المطلق كقولنا "كل إنسان نائم لاداماً"، وهذه أخص من الوجودية
اللا ضرورية لما عرفت من إستلزام نفي الدوام نفي الضرورة من غير عكس.

والممكنة العامة أعم القضايا لاستلزام كل حكم سلب الضرورة عن طرفه المخالف
مع عدم استلزامها شيئاً من المفهومات الباقية على التعيين. والوقتيّة أخص من
المنتشرة، وهي من الوجودية اللادائمة، وهي من الوجودية اللا ضرورية، وهي
م^{٢٣} من المطلقة العامة والممكنة الخاصة، وكل واحد منها من الممكنة العامة. والممكنة
الخاصة بينها وبين المطلقة العامة عموم من وجه، وكذلك بينها وبين العامتين،

١ الممكنة [ت: القضية | سُلِبَ] ي، ط: سلبت ٢ طرفها [ت، م، ج، ن: طرفه؛ س: طرفه. والمثبت من ي، د، ط | سُلِيت [ن: سلب | فيها] س: منها | طرفيها] س، ن: طرفها، د: طرفها ٣ ثلاث [س، د، م، ج، ن: ثلاثة | الأول] ساقط من ن ٥ نريد س، ي، م: نريد؛ ن: نريد؛ ط: نريد؛ ت، ج: نريد؛ د: نريد | بها] س، ي، ت، د، م، ج، ط: به. والمثبت من ن، ك | بالإطلاق [س: لا إطلاق؛ د: بالإطلاق ٦ التي] مكرر في ن اعتُبر [ت: يعتبر ٩ والوجودية] س: الوجود (مع زيادة "يه" فوق السطر) | يُعتَبَر [ت، د: اعتبر | فيها] ساقط من ن [الإثبات] ن: الثبوت ١٣ التعيين [س: التعيين ١٤ وهي] ١ وهي س: وهي أخص ١٦ وجه [س: كل وجه

وهي أعم من الخاصتين ومباينة للضرورة المطلقة. والمطلقة العامة أعم الفعليات - أعني ما عدا الممكنتين - لدخول مفهومها في كلٍّ منها. ٣٤

والمراد بالضرورة والدوام المطلقين في هذه القضايا الثلاث عشرة إيجاباً أو سلباً ٣٢
الضرورة بحسب الذات والدائمة بحسب الذات. ونقل الشيخ في الشفاء أن ٤٣
القضية التي يُعْتَبَر فيها اللادوام قد يكون تقييدها بنفي الدوام عن كلٍّ واحد
واحد، وقد تُقَيَّد بنفي الدوام عن الكلٍّ من حيث هو كلٌّ وذلك بثبوت اللادوام
في البعض، فاعلم ذلك فقد يُنتفع به في العكس وسائر المباحث.

وينبغي أن تعلم أنه قد يكون تقيض شيء من القضايا الثلاث عشرة - التي تتكلم
فيها أو عكسها أو نتيجة القياس منها - قضيةً خارجة عن هذه الثلاث عشرة،
١٠ ولا بدّ من معرفة تلك القضايا وذلك تسع عشرة قضية:

سَتْ جينيّات، أي يكون الحكم بالمحمول في بعض أوقات الوصف؛ إمّا بالفعل:
مطلقاً وتسمّى حينيّة مطلقة، أو مقيداً باللاودام وتسمّى حينيّة لادائمة، أو
باللاضرورة وتسمّى حينيّة لضرورة، كقولنا "كلّ إنسان نائم حين هو إنسان"
أو "حين هو إنسان لا دائماً" أو "لا بالضرورة"؛ وإمّا بالإمكان: إمّا مطلقاً ٤٩

٤ الشفاء [القياس، ص ٨٩-٩٠]

١ للضرورة] ت: للضرورة ٢ الممكنتين] س: الممكنين | منها] ي: واحد منها ٣ في] د:
من | الثلاث عشرة] ن، ط: الثلاثة عشر | أو سلباً] س، ي، ج، ن: سلباً. والمثبت من
ت، د، م، ط، ك ٤ الضرورة] س: الضرورة ٥ تقيدها] س، د، م، ط: تقيدها.
والمثبت من ي، ت، ج، ن، ك ٦ بثبوت] ن: ثبوت ٧ في^٢] ن: + كثير من ٨ تعلم]
م، ج: يعلم، د: نعلم، س، ط: علم. والمثبت من ي، ت، ن | الثلاث عشرة] س، ج، ن، ط:
الثلاثة عشر | التي... فيها] ساقط من ن | تتكلم] د: تتكلم؛ م: بيكلم؛ ج: يتكلم. والمثبت من
س، ي، ت ٩ أو نتيجة] د: ونتيجة | الثلاث عشرة] س، د، م، ج، ن: الثلاثة عشر
١٠ تسع عشرة] س، ي، د، ج، ن، ط: تسعة عشر. والمثبت من ت، م ١١ سَتْ] س،
ي، م، ج: ستة | أي] ن: + التي ١٤ حين... إنسان] ساقط من د، م، ج، ط | وإمّا]
س: أو

وتسمى حينية ممكنة، أو مقيداً باللاادوام أو باللاضرورة وتسمى حينية ممكنة لادائمة وحينية ممكنة لاضورية، كقولنا "كلّ إنسان نجار بالإمكان حين هو إنسان" أو "حين هو إنسان لادائماً" أو "لا بالضرورة".

ووقتيتان عشر، وهي أن تُعتبر الضرورة في وقت معين: مطلقاً وهي الوقتية المطلقة، أو مقيداً باللاضرورة وهي الوقتية اللاضرورية؛ وفي وقت غير معين إمّا ٥ مطلقاً وهي المنتشرة المطلقة، أو مقيداً باللاضرورة وهي المنتشرة اللاضرورية؛ وأن يُعتبر أصل الحكم في وقت معين من غير اعتبار الضرورة: إمّا بالفعل ٥٦ وتسمى وقتية عامة، مطلقة إن لم تُقيد بقيد آخر، ووقتية عامة لادائمة أو وقتية عامة لاضورية إن قيدت باللاادوام أو باللاضرورة؛ وإمّا بالإمكان على الوجوه الثلاثة فتكون وقتية ممكنة مطلقة، ووقتية ممكنة لادائمة، ووقتية ممكنة ١٠ لاضورية. وأمّا التي تعتبر فيها الضرورة في وقت معين أو غير معين مع قيد اللاادوام فهي الوقتية المنتشرة التي من الثلاث عشرة، ويُطلق فيها القول بكونها وقتية ومنتشرة أو يُعبر عنها بالوقتية اللادائمة والمنتشرة اللادائمة.

وقضية من الممكنات، وهي التي تسلب فيها الضرورة عن جميع الأوقات في الطرف المخالف للحكم وتسمى ممكنة دائمة. ١٥

والتي يُعتبر فيها الضرورة بحسب الوصف مع اللاادوام بحسب الذات، وتسمى مشروطة لادائمة.

١ مقيداً | ت، د، ج: مقيدة | باللاضرورة | ت، ج: باللاضرورة | وتسمى^٢ في س، ت، ج، م: + حينية ممكنة و. والمثبت من ي، د، ن، ط ٢ نجار | ت، م، ج، ط: كاتب؛ وفي د صحّت "نجار" الى "كاتب" والمثبت من س، ي، ن، ك ٣ لا بالضرورة | س، ي: باللاضرورة ٤ ووقتيتان | س: وقتيتان | عشر | س، ي، م، ج: عشرة. والمثبت من ت، د، ك | مطلقاً | ت: اما مطلقاً ٥ وفي | د، ط: أو في ٩ أو باللاضرورة | ي: واللاضرورة؛ ن: أو باللاضرورة | وإمّا | ي: فاما | الوجوه | ساقط من س ١١ مع... اللاادوام | ساقط من ن ١٢ التي | س: التين | الثلاث عشرة | س، ت، د، م، ج، ط: الثلاثة عشر؛ ن: القضايا الثلاثة | فيها القول | ن: فيها القول | بكونها | ت: بكونها ١٣ أو يُعبر | ن: ويعبر ١٤ تسلب | ي: سلب ١٦ وتسمى | د، ط: تسمى

والتي يعتبر فيها الدوام بحسب الوصف مع اللازمورة بحسب الذات سميت عرقيّة لازمورية.

فهذه تسع عشرة قضية خارجة عن الثلاث عشرة يُنتفع بمعرفتها في المباحث. وإن احتجّت إلى خارج عن ذلك أيضاً يمكنك أن تعبر عنها باسم مركّب.

- ٥ واعلم أنّ قوماً يفسرون الضروريّ بما يمتنع إنفكاك المحمول عن الموضوع لذاته، وبما يكون الموضوع مقتضياً للمحمول. واصطلاحاً على أنّ الضروريّ أعمّ من ذلك وهو ما يستحيل انفكاك المحمول عن الموضوع، سواء كان لذاته أو لأمر منفصل. ولا منازعة مع من يفسره بالمعنى الأخصّ إذ لا منازعة في الألفاظ، لكنّه لا يستمرّ قولهم في أحكام القضايا لأنّهم فسروا الممكن بنقيض الضروريّ،
- ١٠ ويستعملون في الخلف أنّ الممكن لا يلزم من فرضه محال، والممكن على التفسير الذي ذكره لا يمتنع أن يلزم من فرضه محالات، لجواز أن لا يكون ذات ٢٨ ط الموضوع مقتضياً للمحمول ولا يستحيل الانفكاك عنه لذاته ويمتنع انفكاكه عنه ٥٠ م الخارج.

- وقال الإمام في شرح الإشارات: إنّما اعتبرت الرابطة بنسبة المحمول إلى الموضوع
- ١٥ لا بنسبة الموضوع إلى المحمول، لأنّ القضية إنّما تكون ضروريةً وبممكنة بأن تكون ٢٧

١٤ شرح الإشارات] ص ١٧٨-١٧٩

٣ تسع عشرة] س، م، ج، ن: تسعة عشر؛ ط: هي تسعة عشر؛ وفي د صححت "تسع عشر" إلى "تسعة عشر". والمثبت من م، ت | خارجة] ن: خارج | الثلاث عشرة] س، م، ن، ط: الثلاثة عشر؛ ج: الثلاثة عشرة. والمثبت من م، ت، د ٤ أن] ن: + تركيباً و ٥ واعلم] ن: فان قيل | يمتنع] ن: سفع ٦ واصطلاحاً] ت: واصطلاحاً ٧ لأمر] س: لا من ٨ يفسره] س: فسره | لكنّه] ت: للثبوت؛ م، ج: لكنهم؛ س: لاكه؛ ي: لكن. والمثبت من د، ن، ط ٩ لأنّهم] ن: إذا ١٠ فرضه] م، ط: فرض وقوعه؛ وفي س صححت "فرضه" إلى "فرض وقوعه" ١١ ذكره] ت: ذكره | محالات] د، ط، ن: محال ١٢ عنه] ٢ ساقط من ن ١٣ لخارج] ت، ج: بخارج ١٤ وقال] ت، م، ط: قال | اعتبرت] س، ي، ت، ج، ن: اعتبر. والمثبت من د، م، ط

نسبة المحمول إلى الموضوع كذلك، لا بأن تكون نسبة الموضوع إلى المحمول س (٤٤) كذلك. وذلك بخلاف ما ذكر في الملخص أن المعتبر نسبة الموضوع إلى المحمول.

وينبغي أن تعلم أن الجهة قد تكون جهة للحمل بأن تكون كيفية النسبة والحمل على ما عرفت، وقد تكون جهة للسور أي جهة للتعميم والتخصيص. والفرق بينهما ظاهر فإننا إذا قلنا "كل إنسان كاتب بالإمكان" بمعنى أن نسبة الكتابة إلى كل واحد واحد ممكنة غير ما ندعي أن اجتماع الكل على الكتابة أمر ممكن. قال الشيخ أن الأول لم يُشكَّ فيه وقد يُشكَّ في الثاني ويقول بأنه ربما كانت نسبة المحمول إلى كل واحد ممكناً بدلاً عن الآخر. والثاني من الكليتين الممكنتين أخص ج^{٣٢} من الأول لأنه إذا أمكن اجتماع الكل على محمول واحد فقد أمكن نسبته إلى كل واحد واحد، دون العكس لجواز أن يكون صدقه في كل منها إنمّا يمكن بدلاً عن ١٠ الآخر، فيصدق أن يقال "هذا الرغبة يمكن أن يكون مشعباً لكل واحد واحد" ولا يصدق أنه يمكن اجتماع الكل على إشباعه إياهم. وأما الجزئيتان

٢ الملخص [ص ١٣٠ ٦ قال الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ١١٥؛ الشفاء: القياس، ص ٣٠-٣١؛ الاشارات، ص ٤٠-٤١ (فرجة) ١ ص ٩٨ (الزراعي)

١ كذلك] ت: لذلك [كذلك... الموضوع] ساقط من ن | لا] ساقط من د | نسبة الموضوع
ي: نسبة والموضوع ٢ كذلك] ساقط من ي | وذلك... الملخص] ي: وقال في الملخص
خلاف ذلك [المعتبر] س: المعتبر في القضية ٣ تعلم] س، ي: يعلم؛ م: يعلم [النسبة] ت،
ج، ن: للنسبة؛ ي: بنسبته ٤ على] ساقط من س | للسور أي] ت: للسوري | للتعميم
س: التعميم ٦ واحد^٢] ساقط من ي ٧ يُشكَّ] س، د، ط: شك؛ م، ج: شك. والمثبت
من ي، ت | وقول] ساقط من ن | كانت] س، ي، م، د: كان ٨ ممكناً] س: ممكناً
الكليتين] ي: الكليتين ٩ الأول] ي، م: الأولى ١٠ واحد^٢] ساقط من ت | كل] ي:
واحد منها | يمكن] د، ط: يكون؛ ن: كان ١١ أن يقال] ساقط من ن | يقال] ي: يقول
يمكن] ن: يمكن ١٢ واحد] ساقط من ن | ولا] د: وأن لا | أنه] د، م، ن، ط: أن
الجزئيتان] س: الجزئيتان

الممكنتان والضروريّتان فتتلازمان ولكن يتغاير مفهومهما، ويُعرّف ذلك بالاستعانة بالكليّتين الممكنتين.

وإذا كان الحكم في الموضوع على الموجودات الحاضرة يظهر الفرق بين اعتباري الجهة في الضرورة والإمكان. فإنّنا إذا فرضنا زماناً لا حيوان فيه إلّا الإنسان مع أنّه يمكن غير الإنسان أيضاً فقد تصدق الضرورية بحسب الحمل دون السور، لأنّه لا يجب أن يكون الكلّ إنساناً حيث أمكن وجود غيره وخلوّه من الإنسانية، وتصدق الممكنة بحسب السور دون الحمل. ومع غير هذا الفرض يجري الأمر على العكس. وكذلك الحال في القضية التي موضوعها بحسب الوجود الخارجي التي عرفتها أي التي يكون الحكم على الأفراد الموجودة في الخارج في الجملة. والقضية الموجّهة التي تتكلّم فيها هي ما كانت الجهة فيها بحسب الحمل لا بحسب السور.

قال الشيخ: الموضع الطبيعي للجهة إذا كانت للحمل أن يشرّن بالرابطة، وإذا كانت للسور أن يقرن بالسور. فإن قرن بالسور على أنّها جهة للحمل وبالرابطة على أنّها جهة للسور كان ذلك لا على أنّه موضعه الطبيعي بل على إزالته عن موضعه الطبيعي وعلى سبيل المجاز. وإذا قلنا في السلب الكلّي "يمكن أن لا يكون شيء من الناس كاتباً" كان ذلك بالحقيقة دالاً على إمكان عموم السلب لا على عموم الإمكان، وكانت الجهة جهةً للسور لا للرابطة وإطلاقه في عموم إمكان السلب مجاز. فإن أردنا لفظة تدلّ على ذلك بالحقيقة قلنا "لا واحد من الناس

١٢ قال... بالسلب [الشفاء: العبارة، ص ١١٤-١١٦]

١ الممكنتان والضروريّتان [ت، د، م، ج، ط: الضروريّتان والممكنتان؛ س: الممكنات والضروريّات. والمثبت من ي، ن، ك | فتتلازمان] ن: متلازمان؛ س: قيّلا زمان [كذا] مفهومهما] ت: مفهومهما؛ س، ي، د، ج: مفهومهما. والمثبت من م، ن، ط، ك ٣ وإذا] د، ط: وإن | الموجودات] ت: الموجودات | يظهر] ي: ظهر؛ ط: بطريق ٧ الحمل] س، ي، ت، د، ج، ن، ط: الجهة. والمثبت من م، ك ٨ الأمر] ن: + فيه ١٢ للحمل] د: بحسب الحمل ١٤ جهة] ساقط من ي | على^٣ ساقط من د، ن ١٦ إمكان] ساقط من ي ١٧ إمكان] ساقط من س، ي، ت، د، ج، ط. والمثبت من م، ن، ك ١٨ مجاز] ت: مجازاً

إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً" و"كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً" ومثل ذلك أشبه بالإيجاب منه بالسلب. وقد عرفت ما فيه من تأخر الرابطة عن السلب. وأما في الموجبتين الكلتين فلكل من إعتباري الجهة صيغة ظاهرة فيه كهولنا "كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً" على أنها جهة للحمل و"يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً" على أنها جهة للسور، وكذلك في الجزئيتين إيجاباً وسلباً. ٥

- وقد جعلوا طبقات موادّ القضايا ستاً: طبقة الوجوب وقيضه، والامتناع وقيضه، والإمكان الخاصّ وقيضه. ثم وجوب أحد الطرفين يلزمه امتناع الآخر وبالعكس، وأحدهما غير الآخر لكون أحدهما نسبة للوجود والآخر للعدم؛ ويلزمه أيضاً سلب الإمكان العامّ عن الطرف المخالف وإنه غير الوجوب والامتناع إذا فسرناه بما يلزم سلب الضرورة. فيكون في طبقة الوجوب ثلاثة ١٠
- ٤٤س مفهومات متلازمة متعاكسة: وجوب الوجود، وامتناع العدم، ونفي الإمكان العامّ عن العدم؛ وفي طبقة نقيضه ثلاثة مفهومات مقابلة للثلاثة المذكورة متلازمة متعاكسة أيضاً لأنّ نقيضي المتلازمين المتعاكسين متلازمان متعاكسان. وفي طبقة الامتناع ثلاثة مفهومات متلازمة متعاكسة: وجوب العدم، وامتناع الوجود، ٦٩
- ٥٦ سلب الإمكان العامّ عن الوجود؛ وفي طبقة نقيضه مقابلات هذه الثلاثة ١٥
- ٢٩ط متلازمة متعاكسة. وفي طبقة الإمكان الخاصّ مفهومان يتلازمان ويتعاكسان لما

٢ وقد...السلب] هنا اعتراض المصنف على قول الشيخ أن مثل هذا القول أشبه بالإيجاب. ويقول الكاتب: وقد عرفت فيما قبل من تأخير الرابطة في هذه الصيغة عن السلب واقتضاء ذلك السلب.

١ لا] ساقط من س، ي، م، ج، ن. والمثبت من ت، د، ط، ك | ومثل] ن، ك: وقيل ٤ أنها] ن، ك: انه ٥ أنها] ن، ك: انه | الجزئيتين] س: جزئيتين ٦ ستاً] س، د، م، ج، ط: ستة ٩ ويلزمه] ي: ويلزم ١٠ فسرناه] ن: فسرنا | طبقة] ن: طبيعة | ثلاثة] ي، ت: ثلاث ١١ متلازمة] ن: متلازمات ١٢ ثلاثة...للثلاثة] ي، ت: ثلاث ... للثلاث المذكورة] م، ج، ن، ط: + أيضاً ١٣ أيضاً] ساقط من ت | المتلازمين] ي، ن: المتساويين | متعاكسان] ي: المتساويين؛ ن: متساويان ١٤ ثلاثة] ي، ت، ج: ثلاث ١٦ يتلازمان ويتعاكسان] س، ن: متلازمان متعاكسان؛ ي: متلازمان ويتعاكسان | ويتعاكسان] ن: + وامكان الوجود وامكان العدم

عرفت من انقلاب الممكن الخاص من أحد الطرفين إلى الآخر. وفي طبقة
 تقيضه مفهومان متلازمان متعاكسان يقابلانها. وكل مفهوم من عين كل واحدة
 من هذه الطبقات مع كل مفهوم هو من عين أخرى أمران يستحيل صدقهما
 ويمكن كذبهما، وإن كانا من تقيضي طبقتين كان الأمر بالعكس. وعين كل طبقة
 ٥ أخص من تقيض أخرى، وذلك ظاهر ولكن ذكرناه لجريان العادة بذلك، وقد
 عملنا أيضاً لوحاً لذلك:

٢ عين [ساقط من س ٣ هو] ساقط من ن | أخرى [د، ط، ن: الأخرى ٤ تقيضي]
 ن: تقيض ٥ أخرى [س، د، ط: الأخرى ٦ عملنا] ن: عملنا | أيضاً لوحاً [ت، د، ج:
 لوحاً؛ ط: له لوحاً؛ س، ن: لوحاً أيضاً. والمثبت من ي، ك | لذلك] ي: ذلك؛ د: كذلك

٣٦ ت طبقة الوجوب متلازمة متعاكسة وقائضها متلازمة متعاكسة

واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
ليس بممكن العائني أن لا يوجد	ممكن العائني أن لا يوجد

٥ طبقة الامتناع متلازمة متعاكسة وقائضها متلازمة متعاكسة

واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
ليس بممكن العائني أن يوجد	ممكن العائني أن يوجد

٣٤ ج ٣٣ ي

طبقة الإمكان الخاص متلازمة متعاكسة وقائضها متلازمة متعاكسة

يمكن الخاصي أن يوجد	ليس بممكن الخاصي أن يوجد
ممكن الخاصي أن لا يوجد	ليس بممكن الخاصي أن لا يوجد

١ متلازمة متعاكسة^١ ساقط من س، ي | وقائضها [س، ي، ج: قائضها. والمثبت من ت، د، م، ك | متلازمة متعاكسة^٢ ساقط من س، ي ٢ بواجب [س: واجب ٤ بممكن [د: بالممكن | العائني^١ ن: عائني؛ في س صححت "العائني" الى "عائني" | العائني^٢ س، ي، ن: عائني ٥ متلازمة متعاكسة^١ ساقط من س، ي | وقائضها [س، ي، ج: قائضها | متلازمة متعاكسة^٢ ساقط من س، ي ٨ بممكن [د: بالممكن | العائني^١ ن: عائني؛ في س صححت "العائني" الى "عائني" | العائني^٢ ن: عائني؛ في س صححت "العائني" الى "عائني" ٩ متلازمة متعاكسة^١ ساقط من س، ي | وقائضها [س، ي، ج: قائضها | متلازمة متعاكسة^٢ ساقط من س، ي ١٠ الخاصي^١ ن: خاصي؛ وفي س صححت "الخاصي" الى "خاصي" | بممكن [د: بالممكن | الخاصي^٢ ن: خاصي؛ وفي س صححت "الخاصي" الى "خاصي" ١١ الخاصي^١ ن: خاصي؛ وفي س صححت "الخاصي" الى "خاصي" | الخاصي^٢ ن: خاصي؛ وفي س صححت "الخاصي" الى "خاصي"

قال الشيخ: إذا أردنا أن نجعل الإمكان والإطلاق والضرورة طبقات لا تجتمع جعلنا الضرورة مطلقة، والإمكان الأخص المذكور، والإطلاق بالوجود أي الوقتية الوجودية.

وقد يراد بالضرورة القضية التي يكون الجزم بنسبة محمولها إلى موضوعها بالإيجاب والسلب حاصلًا بمجرد تصوّر طرفيها وتسمى ضرورية ذهنية، وبالممكنة ما يقابلها وتسمى الممكنة الذهنية. وليس المعتبر في الجهات ذلك، بل الضرورة والإمكان لنسبة المحمول إلى الموضوع بحسب الأمر نفسه، لكون ذلك غير مطلوب ولا مشكوك فيه. والضرورة الذهنية أخص من الخارجية لأنّ كلّ ما هو معلوم بالضرورة فهو كذلك في نفسه، من غير عكس كالنظريات التي تنسب محمولاتها إلى موضوعاتها بالضرورة بحسب الأمر نفسه. وتكون الممكنة ٧٠ بحسب الذهن أعم من الممكنة بحسب الأمر نفسه.

وقيل أنّ القضية الكلية لا تصدق إلّا ضرورية، وقيل أنّ الدائمة الكلية يجب كونها ضرورية، والكلام فيه منقطع عن نظر المنطقي.

١ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٥]

١ [إذا] ت، ج: وإذا ٢ المذكور] ساقط من ي، ط | بالوجود] د: الوجودي ٤ [وقد] ي: فقد | بالضرورة] د، ن: بالضرورة ٦ الممكنة] ي، ن: بالممكنة ٧ الضرورة] ن: بالضرورة | لنسبة] د: بنسبه؛ ط: نفسه سسه [كنا] ٨ والضرورة] ن: والضرورة ٩ كذلك] ت: لذلك | كالنظريات] ي: كالفطريات ١٠ وتكون] د: فكون | وتكون... نفسه] ساقط من ت ١٢ أن^١] ي: بأن | الكلية^١] ن: الممكنة

السادس في وحدة القضية وتعديدها:

- القضية الحملية إن اتحد معنى موضوعها ومعنى محمولها اتحدت، سواء كانا مفردين أو كان كل واحد منهما أو أحدهما مركباً عبّر عنه بلفظ مفرد أو مركّب. لكن إذا كان التركيب من أجزاء تُحمل على ما يتركّب منها فإنه وإن كانت القضية واحدة ٥٤س - لكون المحمول أو الموضوع مجموع تلك الأمور لا شيئاً منها - لكنها تستلزم تعدّد القضية: بحسب تعدّد ما في المحمول من الأجزاء المحمولة مع حفظ الكيفية والجهة والخصوص والإهمال وما لها من السور، وبحسب تعدّد ما في جانب الموضوع من الأجزاء المحمولة مع حفظ الكيفية والجهة والإهمال والسور الجزئيّ دون الكلّي. وإن كان التركيب من أمور لا تُحمل على ما يتركّب منها لا تتعدّد القضية ٥٣م بتعديدها، سواء كانت الأجزاء في طرف الموضوع أو المحمول، فإنه يصدق قولنا ١٠ "البيت جدار وسقف" و"الجدار والسقف بيت" ولا يصدق ذلك بالنسبة إلى الجدار أو السقف وحده، موضوعاً أو محمولاً.

- وإذا تعدّد معنى كلّ من الطرفين أو أحدهما تعدّدت القضية، سواء عبّر عن كلّ واحد من تلك المعاني بلفظ مفرد أو عبّر عن الجميع بلفظ واحد مشترك بينهما، ٢٥ن لأنّ الحكم على أحد المتغايرين وبأحدهما غير الحكم على الآخر وبه. ١٥

قيل أنّ من الأشياء ما يصدق حملها على الشيء جملةً وفرداً، ومنها ما يصدق حملها فرداً ولا يصدق حملها جملةً، ومنها ما هي بالعكس. أمّا الأول فمثل "الحيوان الناطق" مثلاً حيث صدق حمله جملةً على زيد وصدق حمل كلّ واحد

١ السادس] ساقط من د | القضية [ن: القضايا ٢ ومعنى محمولها] ن: ومحمولها ٣ مفرد... مركّب] س: مركّب أو مفرد ٤ يتركّب منها] س: تركّب منه: ن: يتركّب منه ٥ شيئاً] س، ج، ن: شيء ٨ من] ن: ومن | المحمولة [ي: الموضوع | حفظ] س: حفظه ١٠ كانت] د: كان ١٣ كلّ^١] ن: + واحد ١٤ مشترك] ت، د، ج، ط: يشترك. والمثبت من س، ي، م، ن، ك ١٥ المتغايرين] ن: المتعاندتين | الحكم^٢] ن: الآخر | الحكم على^٢] ساقط من ت، د، ج، ط ١٦ قيل] د، ن: وقيل | على... حملها] ساقط من ت ١٧ بالعكس] د، ط، ن: على العكس ١٨ حمل] ساقط من د، م

- منها وحده أيضاً عليه. وأمّا الثاني فمثل ما إذا كان زيد خياطاً ماهراً يصدق عليه أنه ماهر، ويصدق عليه أنه بصير إذا كان ذا بصر، ويصدق عليه أنه طبيب إذا كان طبيباً غير ماهر، ولا يصدق عليه أنه طبيب ماهر وطبيب بصير لأنّ ذلك يفيد كونه بصيراً و ماهراً في الطب، ولأنّه لو كان كلّ ما يصدق فرادى يصدق جملة لزم الهذيان، فإنّه يصدق على الشيء أنّه حيوان وأبيض، ويصدق عليه الأبيض وحده فيصدق عليه الحيوان الأبيض الأبيض، ويصدق عليه الحيوان فيصدق عليه الحيوان الأبيض الحيوان الأبيض، وكذلك إلى ما لا يتناهى وإنّه هذر وهذيان. وأمّا الثالث فمثل ما يقال "الخصي رجل لا رجل" و"القاضي سلطان لا سلطان" و"الحقّاش طير لا طير" ولا يصدق شيء منها فرادى، ويصدق أنّ العنقاء موجود في التوهم ولا يصدق عليه أنّه موجود، ويصدق على الحجر المشكّل بشكل السفينة أنّه سفينة متخذة من الحجر ولا يصدق عليه أنّه سفينة لأنّه لا يطفو.
- ٥
- ١٠
- ٣٧

وزيّف الشيخ ذلك بأنّ الصادق حالة الانفراد في مثل هذه الأمثلة صادق حالة الجمع وبالعكس، فإنّ الشخص المذكور يصدق عليه أنّه طبيب ماهر - في الجملة ١٥ أو في الخياطة - وهو الذي صدق حالة الانفراد، والذي لا يصدق حالة الجمع - وهو الماهر في شيء مخصوص وهو الطب - لا يصدق حالة الانفراد أيضاً. وكذلك إن أريد بالسفينة ما يطفو فلا يصدق على الحجر المذكور أنّه سفينة

١٣ وزيّف الشيخ [الشفاء: العبارة، ص ١٠١-١١١]

١ أيضاً عليه [س: عليه؛ ي: عليه أيضاً | يصدق] ي: فصدق ٢ إذا... [بصر] ساقط من ن ٤ بصيراً و ماهراً [ن: ماهراً وبصيراً | يصدق^٢] د، ط: يصدق عليه ٨ هذر [س، ي، ج، ط: هذر | وأمّا] ن: أما ١٠ أن [ساقط من ن ١١ المشكّل] ي، ن: المشكّل [عليه] ساقط من س ١٣ الانفراد [س، ي، ت، ج: الانفراد؛ ساقط من ط. والمثبت من د، م، ن، ك ١٥ الانفراد] س، ي، ت، ج: الانفراد. والمثبت من د، م، ن، ط، ك | يصدق ي: يصح ١٦ الطب [س، ي، ج: الطبيب. والمثبت من ت، د، م، ن، ط، ك | لا] ساقط من س؛ وفي ت زيدت فوق السطر | الانفراد [س، ي، ت، ج: الانفراد. والمثبت من د، م، ن، ط، ك ١٧ فلا] ي: لم

- متَّخذة من الحجر، وإن أُريد به المتشكّل على هيئة السفينة فيصدق على ذلك
 ٣٥ ج الحجر أنّه سفينة، وكذلك سائر الأمثلة. وفي الجملة معاني الألفاظ الصادقة في
 ٣٤ ي إحدى حالتَي الجمع والتفريق والكاذبة في الأخرى متغيرة، وإذا حُصِّلَت معانيها
 وأُخذت في الاعتبارين بمعنى واحد كذبت في الحالتين جميعاً أو صدقت فيهما.
 ٥٤ ه وقصد المعلم الأول بذلك أنّ من الأشياء ما إذا حُمِلَت جملةً أو هم تقييد بعضها
 ببعض لجريان العادة باستعمالها كذلك، فربّما أوهم الكذب بالجمع، وربّما كان جمعه
 ٧٢ د مع غيره قرينة صادقة له عن المعنى الذي يتبادر إلى الفهم من استعماله وحده
 فيوهم الصدق بالجمع والكذب بالتفريق، كحال السفينة والخصي مثلاً. وأمّا
 ٥٦ س الانقلاب من الصدق إلى الكذب وبالعكس مع اتحاد المعنى فذلك غير ممكن.
 وأمّا مثال الهذيان فصادق وعدم إفادته لمعنى زائد يوجب كونه هذراً وذلك لا
 ١٠ ينافي الصدق. وأمّا الذي يقال - بأنّ قولنا "حيوان أبيض هو أبيض" يقتضي
 إمكان خلوّ الحيوان الأبيض عن الأبيض - فظاهر الفساد، لأنّ تقييد الشيء
 بصفة لا يقتضي إمكان خلّوه عنها.

- ونحن نقول في هذا الموضع أنّه إن أُريد بذلك أنّ ههنا شيئاً يصحّ حمله وحده ولا
 يصحّ حمله مع حمل غيره أو بالعكس فالأمر كما قاله الشيخ لحكم البدئية
 ١٥ بطلانه. وإن أُريد به أنّ الشيء وحده قد لا يصحّ حمله على الشيء وإذا اجتمع

١ وإن... الحجر] ساقط من ن | به] ساقط من د | المتشكّل] ي: الشكّل؛ ج: المشكّل
 ٢ سفينة] ن: + مسجّه ٣ معانيها] س، ي، د، ن، ط، ك: معناها. والمثبت من ت، م، ج
 ٤ الحالتين] ت: الحالين ٥ ما] ساقط من د | حُمِلَت] ي: حصلت ٦ ببعض] د: لبعض
 | بالجمع] ي، ط: بالجميع ٧ ه] ساقط من ت ٨ فيوهم] ت، ن، ط: فيتوهم | بالجمع] ي:
 في الجميع | كحال] س، ي: كحال؛ د: كما في. والمثبت من ت، م، ج، ن، ط، ك ٩ فذلك
 ي: بذلك؛ م: فذلك ١٠ وأمّا مثال] ن: وأمثال | هذراً] س، ي، ج: هذراً ١٢ تقييد
 الشيء] د: تقييدك ١٣ عنها] س، ي، د، م، ج، ن، ط: عنه. والمثبت من ت، وهو
 الموافق لما في شرح الكافي فإنه يقول: "عن تلك الصفة" ١٤ هنا] ي: هذه | الموضع] ن:
 الموضع | أنّه إن] ي، د، ن، ط، ك: إن؛ م: أنّه. والمثبت من س، ت، ج | أنّ] ساقط من
 د | ههنا] ن: هنا | حمله] ي، ن: حمله على الشيء؛ ك: حمله على شيء آخر. والمثبت من
 ت، د، م، ج | وحده... حمله] ساقط من س ١٦ به] ساقط من ت | قد] ساقط من د،
 ن | وإذا] د، ط: فإذا

مع غيره صح حملها جملة - بمعنى أن يكون المحمول جملتها وبالعكس - فذلك ممكن، فإنه يصدق "ثلث الثلاثين سبعة وثلاثة" بمعنى حمل جملتها عليه، ولا يصدق حمل أحدهما وحده. وأيضاً فقد صدق حمل جملتها وحمل العشرة أيضاً ولا يصدق حمل المجموع من جملتها والعشرة، فلا يصدق أن ثلث الثلاثين عشرة ٥ وسبعة وثلاثة على سبيل حمل المجموع من حيث هو مجموع.

١ حملها [د، ج: حملها. وفي س صححت "حملها" الى "حملها" | جملة [ي: عليه | جملتها [ي، د، م، ج: جملتها. والمثبت من س، ت، ك | فذلك [ت: وذلك ٢ فإنه [د: وأنه | سبعة وثلاثة [ت، ط: ثلاثة وسبعة | جملتها [ي، د، ج، ط: جملتها. والمثبت من س، ت، م، ن، ك ٣ وأيضاً [د: أيضاً | صدق [ن: يصدق | جملتها [ي، د، ج: جملتها؛ ساقط من ط؛ وفي س صححت "جملتها" الى "جملتها". والمثبت من ت، م، ن، ك ٤ جملتها [ي، د، ج، ط: جملتها [فلا [س، ط: ولا ٥ حمل [ساقط من ي

الفصل الرابع: في التناقض

رسموه بأنه اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداها وكذب الأخرى. والاختلاف كالجنس البعيد في هذا الرسم لأن الاختلاف قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين أشياء أخر. وقلنا "بالسلب والإيجاب" يخرج اختلاف القضايا بكونها شرطية وحملية ومخصوصة ومحصورة ومهملة وباختلاف طرفيها. وقلنا "يقتضي صدق إحداها وكذب الأخرى" يخرج القضيتين المختلفتين بالسلب والإيجاب إذا لم يتنافيا صدقاً وكذباً. وقلنا "لذاته" يخرج منافاة القضية لسلب لازمها المساوي حيث يلزم صدق كل واحد منهما كذب الآخر وبالعكس ولكن لا لذاته.

- ١٠ وقد قيل بأنه يشترط في التناقض أمور ثمانية: وحدة الموضوع والمحمول - أو ما ٧٣ يناسبها - لإمكان الصدق والكذب مع اختلافهما كقولنا "زيد كاتب" و"ليس بنجار" أو "زيد كاتب" و"عمرو ليس بكاتب"؛ ووحدة الزمان لصدق الإيجاب مع السلب في زمانين مختلفين وكذبهما معاً؛ ووحدة الإضافة، والقوة والفعل، والمكان، والكل والجزء، والشرط، لإمكان الصدق والكذب عند اختلافها. ٥٥

١٤ اختلافها] كذا في نسخة ط. وفي س، ي، ت، د، م، ج، ن: "اختلافها". وثنية الضمير هنا مشكل جداً. وعلى ما في نسخة ط يكون الضمير راجعاً إلى الأمور الخمسة المذكورة: الإضافة، والقوة والفعل، والمكان، والكل والجزء، والشرط.

٣ إحداها] د: أحدها | وكذب] ن: كذب | والاختلاف] ي: فالاختلاف؛ د: بالاختلاف الرسم] ي: الرسوم ٤ وقد... بين] س: وبين | أخر] ت، م، ج، ط: أخرى. والمثبت من س، ي، د، ن، ك ٦ ومهملة... طرفيها] ساقط من ن | طرفيها] ت: طرفيها | إحداها] د: أحدها | وكذب] ن: كذب ٨ حيث] د: بحيث | واحد] ك، ب، م: واحدة (وفي م صححت "واحد" إلى "واحدة"). والمثبت من س، ي، ت، د، ج، ن، ط ٩ الآخر] ت، د، م، ج، ن، ط، ب: الأخرى. والمثبت من س، ي ١٠ بأنه] س: بأن | ما] ساقط من د ١٢ بنجار] د: سحارا | بنجار... ليس] ساقط من ن | زيد... وعمرو] ت، د، م، ج، ط: عمرو كاتب وزيد. والمثبت من س، ي، ك ١٣ ووحدة الإضافة] س، ي، ن: والإضافة

- وآدعى الفارابي الاكتفاء بأمور ثلاثة: وحدة الموضوع، والمحمول، والزمان؛ لما نعلم بالضرورة أن ثبوت الشيء الواحد المعين للشيء الواحد المعين في زمان معين وانتفاؤه عنه في عين ذلك الزمان مما لا يصدقان ولا يكذبان معاً. وأما وحدة الإضافة فنندرجة تحت وحدة المحمول لاختلاف المحمول باختلاف الإضافة، لأننا إذا قلنا "زيد أب" - أي لعمرو - و"زيد ليس بأب" - أي لخالد - كان المحمول ٥
- ط ٣١ في الأولى أبوة عمرو وفي الثانية أبوة خالد وإحداها غير الأخرى، فإن أخذ في ٣٨ إحداها مستوى الأبوة تباير المحمولان أيضاً، وإن أخذ المستوى في كليهما تناقضتا. وكذلك المكان لاختلاف المحمول في مثل قولنا "زيد جالس" "زيد ليس بجالس" إذا أخذنا بحيث يمكن اجتماعها صدقاً أو كذباً. وكذلك القوة والفعل. وأما وحدة الجزء والكل فتندرج في وحدة الموضوع لاختلاف الموضوع في مثل قولنا "الزنجي أسود" "الزنجي ليس بأسود" حيث كان الموضوع في إحداها كل الأجزاء وفي الأخرى بعضها. والفرق بينه وبين السور ظاهر لأن المحمول في الكلّية المحصورة محمول على كل الأفراد فلا يكون الموضوع جميع الأفراد من حيث هو مجموع أو بعض بل ما يحتملها، ولا كذلك لفظاً "الكل" و"الجزء" والمراد بهما كتيبة الأجزاء. ٧
- ٢٦ وكذلك الشرط لأنه إذا حكم على زيد مقتيداً بوصف الكتابة أنه متحرك، وعليه ١٥

١ وآدعى الفارابي] هذا قول الامام الرازي في الملخص (منطق الملخص، ص ١٧٧-١٧٩)، وأورد الامام الأمثلة نفسها التي أوردها المصنف في هذا الموضوع. أما الفارابي فلم أر من نسب هذا القول إليه قبل المصنف، ومن المستبعد أنه قال به، فإنه يقول في شرحه لكتاب العبارة (ص ٧٨): "فإن ههنا أشياء ثلاثة ينبغي أن يحتفظ بها في كل متقابلين وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بعينه وكذلك محمولها، ثم أن يكون السلب الواحد مقابلاً لإيجاب، ثم أن يكون الإيجاب واحداً والسلب واحداً". فالأغلب على الظن أن النسبة إلى الفارابي هنا سهو من المصنف.

١ نعلم] س، د، م، ن، ط: يعلم؛ ي: تعلم. والمثبت من ت ٣ يصدقان] د: يصدق ٥ وزيد] ن: زيد ٦ الأولى] س، ي، م: الأولى | عمرو] ن: زيد ٧ إحداها] د: إحداها كليهما] س: كل واحد منها ٨ مثل] ساقط من ي ٩ أخذنا] د: أخذ | أو كذباً] ساقط من ي | وحدة] ساقط من ن ١٠ مثل] ساقط من ي ١١ إحداها] د: إحداها ١٢ الأخرى] ي، ن: الآخر ١٤ بعض] د، ط: بعض الأفراد | لفظاً] س، ي، ت، م، ج: لفظ؛ د، ط: لفظة؛ ك: لفظنا. والمثبت من ن | والمراد] ت: المراد ١٥ وكذلك] س: ولنلك وكذلك | بوصف] س: وبوصف

مقيّداً بالخلو عن جميع الأشغال أنّه ليس بمتحرك، كان الموضوع في إحداها غير ٣٦ ج
الموضوع في الأخرى وحصل الاكتفاء بالثلاثة المذكورة.

واعتبار الجهة زائد على الثلاثة، فلا بدّ من اعتبارها لصدق الممكنتين وكذب
الضروريّتين المستجمعتين للشرائط الثلاثة فلا بدّ من اختلافهما بالجهة على ٧٤ د
الوجه الذي نذكره. هذا في المحصورات، وأمّا في المحصورات فيحتاج فيها إلى ٣٥ ي
شرط زائد وهو الاختلاف بالكميّة لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين فيما يكون
الموضوع أعمّ من المحمول.

وذكر الفارابي أنّه يمكن أن تُردّ الشرائط كلّها إلى أمر واحد، فيمكن أن يكون
مراده بذلك الاتحاد في النسبة الحكيمية. فإنّ باختلاف الثلاثة المذكورة تختلف
النسبة، لأنّ نسبة الشيء إلى أحد المتغيّرين غير نسبته إلى الآخر، ونسبة أحد
المتغيّرين إلى الشيء غير نسبة الآخر إليه. وكذلك النسبة في أحد الزمانين غير
النسبة في الآخر بالشخص. وإذا كان كذلك فنقول: المعبر في صحّة التناقض
اتّحاد النسبة في القضيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب بمعنى أن يكون السلب
وارداً على عين النسبة التي بها الحكم في الموجبة، وبه كفاية في المحصورات
١٥ والمحصورات والمهملات. وأمّا إذا أردنا أن نعتبر التفصيل المفيد لزيادة الوضوح ٥٦ م

٨ وذكر الفارابي [شرح كتاب العبارة، ص ٦٢-٦٣

١ مقيّداً س: مقيداً صح | الأشغال | س: الاسعال؛ ج: الاشتغال؛ ي، ط: الاسعال.
والمثبت من ت، د، م، ن، ك | إحداها | د: أحدها ٢ وحصل | س، ي: ويحصل؛ د، ط:
فصل. والمثبت من ت، م، ج، ن، ب ٣ فلا | د: ولا | لصدق...الضروريّتين | د: لكذب
الضروريّتين وصدق الممكنتين | الممكنتين | س: الممكنين ٤ الضروريّتين | س، ي، د، ب:
الضروريّتين؛ ط: الصروس. والمثبت من ت، م، ج، ن، ك ٥ نذكره...زائد | ساقط من ي
٩ الحكيمية | ي، ت: الحليمية | باختلاف | ت: اختلاف | باختلاف...النسبة | د، ط: النسبة
تختلف باختلاف الشروط المذكورة ١٢ وإذا | ت: فاذا ١٣ في...والسلب | ساقط من ن
| المختلفتين | ساقط من ي ١٤ عين | ساقط من د ١٥ نعتبر | س، ي، ت، د، م، ط:
معبر. والمثبت من ج، ن | المفيد | ي: المفيد | الوضوح | ي: الموضوع؛ د: الوضوح

جعلنا الشرائط في المخصوصات ثلاثة: اتحاد الطرفين، والزمان، والاختلاف بالضرورة واللاضرورة؛ وفي المحصورات هذه الثلاثة مع الاختلاف بالكمية.

واعلم أنّ العموم والمخصوص بحسب الأزمنة في حكم العموم والمخصوص بحسب الأفراد، فنقيض الثبوت في جميع الأوقات هو السلب في بعض الأوقات وبالعكس. والزمان إذا كان معيّناً كان الاعتبار من الجهة الزمانية هو ذلك المعين في القضيتين وإلا اعتبر الاختلاف بالكمية. وحكم المطلق العام حكم بعض الأزمنة، كما عرفت في الموضوع أنّه إذا كان معيّناً إشتراط فيه إعتباره بعينه وإلا اعتبر الاختلاف بالكمية. والمسكوت عنه البعض أو الكلّ في حكم البعض، فلذلك نقيض المطلقة العامة هو الدائمة المخالفة بالكيف وبالعكس.

- قال الشيخ أنّه ليس للمطلقة نقيض من جنسها. فإنّه إذا قيل "كلّ ج ب" ١٠ بالإطلاق العام، فإن كان الحكم بالسلب مطلقاً - أي في زمان ما - جاز صدقها باختلاف زماني الإيجاب والسلب، وإن كان في الزمان الذي اعتبر الإيجاب فيه، فإنّما أن يؤخذ من حيث أنّه زمان ثبوت الباء للجيم، أو من حيث أنّه ذلك الزمان المعين. فالأول يوجب أن تكون السالبة بينة الكذب مثل قولنا "بعض ج ليس ب في زمان أنّه ب". وأمّا الثاني فيتوقف على تعيين زمان ثبوت المحمول ١٥ لكل واحد واحد، وجاز أن يكون زمان كلّ واحد غير زمان الآخر. ويصعب الإشارة إلى زمان كلّ واحد من الأفراد وتعيينه، كما إذا أردنا أن نعين زمان كلّ

١٠ قال الشيخ [الإشارات، ص ٤٦-٤٧ (فرجة) ١ ص ١٠٧-١١٠ (الزاري)]

١ ثلاثة: ي: ثلاثاً ٢ واللاضرورة: ي: وباللاضرورة ٥ والزمان...كان] د: وأما إذا كان الزمان [الجهة] ساقط من ٦ القضيتين] ي: النقيضين [الاختلاف] ساقط من د وحكم...الأزمنة] ساقط من س ٨ والمسكوت] ت، د، ط: والمسلوب. والمثبت من س، ي، م، ج، ن. والملاحظ أن في شرح الكافي ورد "والمسلوب" ولكن "والمسكوت" هو الموافق لسياق الشرح، فإنه يقول: "أي الذي لم يتعرض لثبوت الحكم لكل الأفراد أو لبعضها". ١٠ ب] ساقط من س ١٣ يؤخذ] ت: يوجد؛ س، ي، د، ج: يوجد؛ ط، ك: يوجد؛ ن: يوجد فيه؛ م: يؤخذ ١٤ فالأول] س، ي: والاول ١٥ تعيين] ي، د، م: تعين. والمثبت من س، ت، ج، ن، ط، ك [المحمول] ت: الحمل ١٦ زمان^١] ساقط من د

واحد من الأفراد في قولنا "كلّ إنسان متنقّس" تعذّر علينا ذلك. بل الواجب أن تؤخذ الدائمة في نقيضها حتّى يتناول الزمان الذي فيه الحكم المقابل، أيّ زمان كان.

- قال: وإذا أردنا أن نأخذ للمطلقة نقيضاً من جنسها جعلنا المطلقة هي المطلقة
 ٥ بحسب العرف، أي الدائمة بحسب الوصف، حتّى نجعل نقيض قولنا "كلّ ج ب
 ما دام ج" "بعض ج ليس ب"، ويجب أن يكون مراده بذلك السلب في بعض
 ٣٩٨س أوقات الوصف، أي الحينيّ المطلق الذي عرفته، لجواز إجتماعها مع العرفيّة ٣٢ط
 العامة السالبة على الكذب، ومع المطلقة العامّة على الصدق. أو جعلنا المطلقة
 ما كان موضوعها موقّناً، أي التي حكم فيها على الأفراد الموجودة في زمان معيّن
 ١٠ بثبوت المحمول لها في ذلك الزمان، فإنّه يناقضها سلب الحكم عن بعض تلك
 الأفراد في ذلك الزمان، فكان نقيضها من جنسها.
 ٥٧م

ونحن نقول: لا حاجة إلى هذا التكلّف، للعلم الضروريّ بالتناقض بين الحكم العامّ
 والخاصّ المتخالفين. فبيّن أنّ الثبوت في بعض أوقات الذات والسلب في جميعها
 ممّا يتناقضان فإذا المطلقة العامة والدائمة ممّا يتناقضان. وكذلك الممكنة العامة
 ١٥ والضروريّة المطلقة، لأنّ الإمكان هو سلب الضرورة ولا شكّ في التناقض بين
 الضرورة وسلبها. والعرفيّة العامة تناقضها الحيثيّة المطلقة. والمشرّطة العامة
 نقيضها الحيثيّة الممكنة. والوقتيّة المطلقة نقيضها الوقتيّة الممكنة. والمنشّرة المطلقة ٧٦د
 نقيضها الممكنة الدائمة. إذا عرفت ذلك فنقول: ليس نقيض شيء من القضايا

٤ قال [الاشارات، ص ٤٧-٤٨ (فرجة) ١ ص ١١٠ (الزراعي)

٢ تؤخذ [ي، م: بوخذ؛ ن: بوخذ؛ ط، ك: بوحد؛ ت، ج: يوجد؛ س، د: يوجد | نقيضها] ن:
 بعضها ٤ قال [ي: فقال | قيضاً] ي: قيضها ٩ الموجودة [س: الموجود ١٠ تلك] ن:
 كل ١٢ الحكم [د، ن: حكم ١٣ المتخالفين] د: المخالفين؛ ط: متخالفين | فيقنّ [ت، م:
 فيين؛ ي: افبين؛ ج: فتبين؛ ك: فس؛ س: فبين؛ ن، ط: فس؛ والمثبت من د ١٤ وكذلك]
 س: وكنا ١٥ ولا [س: فلا ١٦ وسلبها] ن: وسلبها ١٧ الوقتيّة الممكنة [س: المطلقة
 الوقتيّة الممكنة؛ ك: الممكنة الوقتيّة ١٨ إذا] س: وإذا [ذلك] ت: هذا | نقيض [ساقط من
 ن | القضايا] ساقط من ي

الثلث عشرة من جنسها لاجتماع ست منها على الكذب، وهي العرفيتان^{٣٧} ج والمشروطتان والضرورة والدائمة؛ وقضيتين على الصدق، وهما المطلقة العامة والممكنة العامة، وذلك في مادة اللادوام؛ والخمس الباقية على الصدق في مادة اللادوام، وعلى الكذب في مادة اللادوام أو الضرورة من أحد الطرفين. بل نقيض كل منها مخالف لها في الجنس.

وقد عرفت نقيض القضايا البسيطة من جملتها، وهي الضرورية والممكنة العامة^{٣٦} ي والدائمة والمطلقة العامة والعامتان. وأما الباقي فنقيضها هو المفهوم المردد بين نقيضي جزئها الذي يحتمل كل واحد منها وينقسم إليهما. فنقيض العرفية الخاصة المفهوم المردد بين الحينية المطلقة المخالفة والدائمة الموافقة. ونقيض المشروطة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة أو الضرورية الموافقة. ونقيض الوقتية الوقتية^{١٠} الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة. ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة. ونقيض اللادائمة هي إحدى الدائمتين، أعني الموافق أو المخالف. ونقيض اللاضرورية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة. ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية الموافقة أو المخالفة. وذلك بعد أن يُعتبر اتحاد الطرفين والاختلاف بالكمية.

لكن القضية المركبة إذا كانت جزئية لم يكن نقيضها المفهوم المردد بين شمول^{١٥} م نقيض أحد الجزئين لجميع الأفراد وبين شمول الآخر لجميعها، لأنه إذا لم يثبت

١ الثلاث عشرة [س، ت، د، م، ج، ن، ط: الثلاثة عشر. والمثبت من ي، ك | ست] س، ت، د، م، ج، ط: ستة ٣ [والخمس] س، ي، ت، د، ط، ج، م، ب: والخمسة. والمثبت من ن، ك ٤ وعلى... اللوام] ساقط من ي | أو] س: و ٥ [كل] ي: كل واحد: ن: كل واحدة ٦ الضرورية] د: الضرورة ٧ المردد] س، ي، ت، ج، ن، ك: المتردد. والمثبت من د، م، ط، والموجز للمصنف والمطالع للارموي ٨ نقيضي] س، ت، م، ج: نقيض. والمثبت من ي، د، ط، ن، ك | منها] س: منها | إليهما] س: إليها ٩ المردد] س، ي، ت، ج، ن، ك: المتردد. والمثبت من د، م، ط | والدائمة] ي، م: أو الدائمة | الموافقة] ساقط من س ١٠ الضرورية] س: الضرورة | الوقتية الممكنة] د: الممكنة الوقتية؛ ط: الممكنة الوقتية الممكنة (وفي الهامش زيادة "الممكنة الوقتية")؛ م: الممكنة في ذلك الوقت؛ س: الممكنة (وفي الهامش زيادة "الوقتية الوقتية الممكنة") ١٣ الدائمة] ساقط من ن ١٥ المردد] س، ي، ت، ج، ن، ك: المتردد ١٦ وبين] س: ي

الألف مع الباء في بعض الأفراد جاز أن يكون ذلك لخلوّ جميع الأفراد عن
 الألف وخلوّ جميعها عن الباء، وخلوّ بعضها عن الألف والباقي عن الباء. فإذا ٢٧
 كذب "بعض الجسم ليس بحيوان لادائماً" جاز أن يكون الكلّ حيواناً دائماً، وأن
 لا يكون شيء منها حيواناً دائماً، وأن يكون البعض حيواناً دائماً والباقي مسلوباً ٥٧
 عنه الحيوانية دائماً. بل نقيضه أن يتردّد بين نقيضي الجزئين لكلّ واحد واحد، أي
 كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضيهما، فيقال "كلّ جسم إمّا حيوان دائماً أو
 ليس بحيوان دائماً". وإذا طُلِبَ ما يلزم نقيض هذه القضية لزوماً مساوياً ممّا
 يتردّد بين قضيتين كليتين قُيِّدَ موضوع أحد جزئي انفصال النقيض بقيد المحمول،
 وجعل اللازم المساوي لنقيض قولنا "بعض ج ب لادائماً" "كلّ ج ب فهو ب
 دائماً أو لا شيء من ج ب دائماً"، لأنّ إحدى هاتين الكليتين الدائمتين لا تجمع
 القضية المذكورة في الصدق والكذب. أمّا في الصدق فلاّته لو صدق أصل ٥٨
 القضية لَصَدَقَ "بعض ج هو ب ليس ب لادائماً" وذلك ينافي "كلّ ج ب فهو
 ب دائماً أو لا شيء من ج ب دائماً". وكذلك في الكذب لأنّه إذا كذب "بعض
 ج ب لادائماً" فإن لم يكن شيء من ج ب دائماً فقد صدقت السالبة الكلية

١ خلوّ [ت، د، ج، ط: يخلو ٢ وخلوّ^١ ت، ط: وسلو؛ د: ويخلو؛ ج: ويخلو | وخلوّ^٢
 ت، ط: وسلو؛ د: ويخلو؛ ج: ويخلو ٣ وأن لا] ي: والا ٤ شيء؛ س: شيئاً | وأن...
 دائماً مكرر في ن | مسلوباً] ي، د، م، ج، ن: مسلوب؛ ساقط من ط. والمثبت من س، ت
 ٥ يتردّد] ت، د، م، ن، ط، ك: تردد؛ ي: تردد؛ س: تردد. والمثبت من ج | الجزئين] ساقط
 من ن | أي] د، ج، ط: إذ | أي...واحد^٢ ساقط من م ٦ يخلو] س، ي، ج: يخلو
 نقيضيهما] ي، م، ج، ط، ك: نقيضيهما؛ ت: نقيضها. والمثبت من س، د، ن ٨ يتردّد] س:
 تردد. والمثبت من ي، ت، د، م، ج، ن، ط، ك | أحد] ت: إحدى | انفصال] د: الانفصال
 | النقيض] ت: النقيضين | بقيد المحمول] ن: مقيدا بالمحمول ٩ ج ب^١ ي: ج ب ليس؛ د:
 ج ليس ب. والمثبت من س، ت، م، ج، ك | كلّ...ب] د، ط: اما كلّ ج هو ب؛ م:
 قولنا كلّ ج هو ب؛ ن، ك: كلّ ج هو ب. والمثبت من س، ي، ت، ج ١٠ أو] ي، ن: و
 | دائماً^٢ س: لادائماً ١٢ ليس...لادائماً] ي: ليس ب لادائماً؛ س، ن: ليس ب دائماً؛ ج:
 ليس ب دائماً؛ ت: ليس ب؛ ك: ليس هو ب لادائماً. والمثبت من د، م، ط | ج ب] د، ط،
 ن، ك: ج هو ب ١٣ أو] ي، م: و (وفي م صححت "أو" الى "و"). والمثبت من س، ت،
 د، ج، ك | دائماً^٢ س: لادائماً ١٤ فقد...لادائماً] مكرر في ن

الباقية، وإن كان شيء منها ب فكل ما هو ب يجب أن يكون ب دائماً، لكذب
 ٤٠. الإيجاب اللادائم حينئذ، وحينئذ تصدق الموجبة الكلّية الباقية منها. فهذا أمر لا
 بدّ من اعتباره في الوجوديتين وفي كلّ ما يقيّد باللا دوام أو يتركّب من أمرين لا
 يشتركون فيقيضاهما في مفهوم واحد محقق. وقد أهمل ذلك وبَيَّنّه بعض المحصلين من
 أهل هذا الزمان.

٣٣ ط وينبغي أن تعلم أنّه إذا كانت القضية المركّبة المذكورة موجبة كان لها تقيض من
 السالبة وهو سلب ذلك المجموع. وإذا كانت سالبة فلا يمكن أن يكون لها تقيض
 موجبٌ بعينه بل المفهوم من الانفصال بين موجبٍ وسالب. ولا يُستبعد أنّه
 ليس للسالبة تقيض موجب لأنّ مثل هذه القضية ليست سالبة صرفة بل
 مفهوماً مركّباً من مفهوم إيجابيّ ومفهوم سلبيّ، فنقيض الإيجابيّ سلبيّ وبالعكس ١٠
 ٧٨ د حتّى يكون تقيض القضية هو المردّد بين مفهوم موجبٍ وسالبٍ.

٤ بعض المحصلين [كاتبني: يشير الى الإمام زين الدين الكشي رحمه الله فإنّه الذي بيّن أنّ تقيض
 الجزئية المركّبة ليس هو المفهوم المردّد بين تقيضي جزئها بل ما ذكرناه

٢ منها [ي، ت، ج، ط: منها. والمثبت من س، د، م، ن ٣ يقيّد] ي: يقيّد ٦ تعلم
 ي، ت، م، ط، ك: علم؛ د، ج: يعلم. والمثبت من س، ن | القضية] ساقط من ن
 ٧ سالبة [ن: موجبة ١٠ مفهوماً مركّباً] ي: مفهوماً مركّب ١١ المردّد] س، ي، ت، ج،
 ن: المزدود. والمثبت من د، م، ط، ك

الفصل الخامس: في العكس المستوي

وهو تبديل كل واحد من طرفي القضية بالآخر مع بقاء الكيفية والصدق بحالهما. ولنتكلم أولاً في السوالب ثم نردفها بالموجبات.

٥٩م

فالسالبة الكلّية من القضايا السبع، أعني الوقتيتين والممكنتين والوجوديتين
 ٥ والمطلقة العامة، إذا كانت حقيقية الموضوع لا تنعكس كنفسها في الكم وتنعكس
 كل واحدة منها سالبة جزئية دائمة، لأنه إذا صدق "لا شيء من ج ب" على
 أحد الأنحاء السبعة صدق "بعض ب ليس ج دائماً" لأنه حينئذ يصدق "كل ما
 هو ب دائماً ب في الجملة ولا شيء من ب دائماً ج دائماً" وأنتج من الشكل
 الثالث "بعض ب ليس ج دائماً"، والصغرى بيّنة، وأما الكبرى فلأنها لو لم
 ١٠ تصدق لصدق تقيضها وهو "بعض ب دائماً ج بالإطلاق" وتصير صغرى قياس
 - كبراه أصل القضية - منتج لقولنا "بعض ما هو ب دائماً ليس بب" على أحد
 الأنحاء المذكورة، هذا خلف. وفي الممكنتين يجب أن يكون أوسط القياس مقيداً
 بالضرورة، ضرورة عدم إتمام الخلف بمجرد تقييده بالدوام.

واحتجوا على عدم انعكاس هذه القضايا بأنه يصدق "لا شيء من القمر ٣٧ ي
 ١٥ بمنخسف بالضرورة الوقتية" و "لا شيء من الحيوان بمتنفّس بالانتشار" ولا

٢ وهو ي: في حد العكس وهو | بحالها | ي: بحالها ٣ ثم د، ط: و | نردفها | ي: نردفها
 ٤ فالسالبة ي، م: والسالبة | السبع | س، م، ج: السبعة | الوقتيتين... والوجوديتين | س:
 الممكنتين والوقتيتين والوجوديتين؛ ي: الممكنتين والوجوديتين ٥ حقيقية ت: حقيقة
 ٦ واحدة س، ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ي، ن، ط ٧ يصدق | ساقط من م، ج.
 وفي س زيدت "يصدق" في الهامش وثم شطبت ٨ دائماً^١ ي، د، ط: دائماً فهو | ب^٢ |
 ساقط من ن | وأنتج | ي: ينتج؛ ن: أنتج ٩ ج: ت، ن، ط: ج ١٠ بعض | د: بعض ما
 هو | بالإطلاق | د، ن: بالإطلاق العام ١١ كبراه | ي، ت، د، م، ج، ن: كبراه؛ ط:
 صغراها. والمثبت من س | لقولنا | ت: كقولنا ١٢ الأنحاء | س، ي: الأنحاء السبعة
 الممكنتين | س: الممكنين | يجب | ي: وجب ١٣ إتمام | ي: تمام | تقييده | س، ت، م، ط:
 تقييده. والمثبت من ي، د، ج، ن، ك ١٤ بأنه | س: انه | يصدق | س: يصدق انه

يصدق في عكسيهما "بعض المنخسف ليس بقمر" و "بعض المتففس ليس بجيوان"، والوقتية أخص القضايا السبع فتمت لم تنعكس لم ينعكس شيء منها. وجوابه أننا نمنع كذب قولنا "بعض المنخسف ليس بقمر" وأمثاله إذا كان الموضوع بحسب الحقيقة لأنه حينئذ يكون معناها: بعض ما لو دخل في الوجود كان منخسفاً ليس بحيث لو دخل في الوجود كان قرأ، وذلك ممنوع، غاية ما في ٥ الباب أن كل منخسف داخل في الوجود قر وليس يلزم من ذلك صدق كل ما لو دخل في الوجود كان منخسفاً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان قرأ، لأن ٥٧٩ ذلك يتناول الأفراد الواقعة والممكنة والممتنعة، حتى لو شرطنا إمكانها مع ذلك كان حكمها حكم الخارجيات. فالمنخسف الذي ليس بقمر - وإن كان ممتنعاً - فهو من الأفراد التي لو دخلت في الوجود كانت منخسفة، مع أنه لم يجب أنه إذا ١٠ دخل في الوجود كان قرأ. وبالجملة إذا كانت هذه القضايا حقيقية تم ما ذكرنا من البرهان على انعكاسها، والنقض غير لازمة فوجب القول بصحة العكس. ٦٠

وأما إذا كانت هذه القضايا خارجية الموضوع لم ينعكس شيء منها للنقض المذكورة، وحينئذ لا يتم ما ذكرنا من البرهان على انعكاسها، لأنه حينئذ تكون الصغرى ممنوعة غير لازمة لأنه يصير معناها أن كل ما هو ب داخل في الوجود ١٥ دائماً فهو ب في الجملة، وعلى هذا تكذب القضية لو لم يكن لشيء منها وجود في

١ عكسيهما [س، ت، م، ج، ط: عكسيهما. والمثبت من ي، د، ن ٢ السبع] س، م، ج: السبعة ٣ ليس... [لو] ساقط من م ٤ بحسب [س: تحت | معناها] ن: معناه | دخل... الوجود [ن: وجد ٥ كان^٢ ساقط من ت؛ س: لكان ٦ أن] ساقط من ت ٩ حكم [ن: الحكم | الخارجيات] س: الخارجيات ١٠ دخلت [س، ت، م، ج، ن: دخل. والمثبت من ي، د، ط | كانت منخسفة] س، ت، د، ج، ن، م، ط: كان منخسفاً. والمثبت من ي ١١ القضايا [د: القضايا السبع | تم] س، ت، ثم: م، م ١٣ وأما [س: أما؛ ي: فاما | منها] د، ط: منها اصلاً ١٥ داخل... [الوجود] س: داخل في الوجود؛ ي: داخل في الوجود [وزيدت "دائماً" بعدها في الهامش] ؛ ن: دائماً داخل الوجود؛ ت: دائماً داخل في الوجود. والمثبت من د، م، ج، ط ١٦ فهو [ي: هو؛ ساقط من س | تكذب] ن: كذبت

الخارج، فيكون المنع ظاهراً. وأمّا على التقدير الأوّل فمعناها أنّ كلّ ما لو دخل في الوجود كان ب دائماً فلو دخل في الوجود كان ب في الجملة، وهذه أوليّة. ٦٠م

والسالبة الدائمة والعامتان تنعكس كأنفسها في الكمّ والجهة، وإلا لصدق نقاضها ولزم المحال من وجهين: أحدهما - وهو طريقة الفارابي التي ارتضاها الشيخ - أن يُضمّ نقيض العكس مع أصل القضية حتّى ينتج المحال، وهو سلب الشيء عن نفسه، دائماً في الدائمة، وحين تحقّقه في العامتين. الثاني الطريقة المسماة ٤١ت بالافتراض وهو أنّه إذا صدق بعض "ب ج بالإطلاق" لا بدّ من وجود شيء معيّن هو ب وج وليكن د، فد ج وإنّه ب فبعض ج ب بالإطلاق، وقد كان لا شيء من ج ب دائماً، هذا خلف. والحكم في هذه القضايا لا يختلف إذا كانت ١٠. حقيقة الموضوع أو خارجية الموضوع لتأم البرهان على كلا التقديرين.

وذكر الإمام في الملخص أنّ الدائمة إذا كانت حقيقة الموضوع لم تنعكس كنفسها، واستدلّ عليها من وجوه ثلاثة:

أحدها أنّ الكتابة غير ضرورية للإنسان في شيء من الأوقات فيكون سلبها عنه ٣٤٨٠ط دائماً ممكناً، فلو صدق مجموع المقدمتين - أعني "لا شيء من الإنسان بكتب دائماً" ٢٨ن وأنّ السالبة الدائمة واجبة الانعكاس - لصدق "لا شيء من الكاتب بإنسان دائماً" وذلك محال فيلزم استحالة المجموع، ولما كانت القضية الأولى ممكنة كان امتناع المجموع بامتناع الثانية فامتنع انعكاس السالبة الدائمة. الثاني: أنّه ربّما

٤ ارتضاها الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٨١ ١١ الملخص] ص ١٨٨-١٩٠

١ التقدير [ت، ط: تقدير ٢ كان^١] ي: لكان ٣ الكمّ والجهة [د: الجهة والكم ٤ المحال] س: المحال بينهما [وهو] ساقط من ن ٥ يضمّ [س، ي، ت، م، ن، ط، ك: ضم. والمتبّت من د، ج ٧ ب ج] ن: ج ب [لا] ي، د: فلا ٨ ب وج] ي: ب وج معاً؛ ن: ج و ب معاً [وليكن] ي، ت: ولكن [فد ج] ن: فهو ب [وإنّه ب] ن: وإنّه ج [ج ب] ن: ب ج [وقد كان] ن: وكان ٩ ج ب [ن: ب ج] إذا [ن: سواء ١٠ لتأم] ي: لانه يتم [إكلاً] ساقط من ي ١١ الإمام [ساقط من س، ي، ن ١٢ عليها] ي، ن، ط، ك: عليه ١٣ شيء] د، م، ن، ط: وقت ١٦ بإنسان] ت، ج: إنسان؛ ن: بكتب [وذلك] ن، ك: وإنّه ١٧ الدائمة [ساقط من ن

كان سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً ولم يكن سلب ذلك الآخر عنه ممكناً فلم يجب صحة العكس في الحقيقة الموضوع، وهو قريب من الأول إلا أنه إجمالي والأول تفصيلي. الثالث: أنه لو انعكست السالبة الدائمة كنفسها لانعكست الموجبة الضرورية مطلقة عامة لتام البرهان.

والجواب عن الأول أنه لا يلزم من امتناع مجموع قضيتين امتناع إحداها بعينها ٥ لجواز أن ينشأ الحال من اجتماعهما. ألا ترى أنه قد يكون كل واحد من طرفي النقيض ممكناً ولم يستلزم محالاً مع امتناع المجموع واستلزامه للمحال، كقولنا "زيد كاتب في هذه الحالة" "زيد ليس بكاتب في عين هذه الحالة"؟ وكذلك لو أخذت إحداها دائمة والأخرى مطلقة، وكذلك في جميع المواد الممكنة. وإن ادعى لزوم الحال لقولنا "لا شيء من الإنسان بكاتب دائماً" من غير ضمه إلى ٦١ القضية الأخرى فقد ناقض، ولو ادعى لزومه لمجرد القضية الأخرى منعنا الشرطية. وأما على الوجه الذي ذكره فالمنع على مقدماته ظاهر جداً. وهو الجواب عن الثاني. والثالث لا يرد علينا حيث نقول بانعكاس الموجبات الفعلية فعلية على ما سيأتي.

ثم ادعى أن الخلف لا يتم إذا كانت القضية حقيقية. وتامه ظاهر لأنه إذا صدق ١٥ "لا شيء مما لو دخل في الوجود كان ج بحيث لو دخل في الوجود كان ب دائماً" لصدق "لا شيء مما لو دخل في الوجود كان ب بحيث لو دخل في ٣٩ ج

١ ولم يكن [ي: ولا يكون | ذلك] ساقط من ي ٣ السالبة [ساقط من س، ي لانعكست] ن: لانعكست ٧ للمحال] ن: الحال ٨ عين] س: غير؛ ي، م: غير؛ ك: غير. والمثبت من ت، د، ج، ن، ط | الحالة^٢] ت، ج: الحال؛ س: الحالة عينها (والزيادة في الهامش) ٩ في [ساقط من ن ١٠ ادعى] ن: + الامام | لقولنا] ت، ن، ط: كقولنا من غير] م، ج، ن، ط: بغير [ضمه] ن: + الى القياس ١١ لمجرد] س، ج: بمجرد؛ ي، ن، ط: بمجرد. والمثبت من ت، م، د، ك ١٢ ذكره] س، ك: ذكرناه. والمثبت من ي، ت، د، م، ج، ن، ط، ب | فالمنع] ي، م: بالمنع ١٣ الفعلية] ي: الفعليات ١٥ الخلف] ن، ك: + والاقتراض [حقيقية] ت: حقيقة الموضوع ١٦ لا... لصدق] ساقط من م | بحيث] د، ط، ك: فهو بحيث [لو^٢] س، ي، د، ط، ك: اذا | دخل... الوجود] د: وجد ١٧ بحيث] د، ط، ك: فهو بحيث

الوجود كان ج دائماً" وإلا فبعض ما لو دخل في الوجود كان ب بحيث إذا دخل ٣٨
في الوجود كان ج بالإطلاق، وحينئذ ينتظم قياس هكذا: "بعض ما لو دخل ٨١
في الوجود كان ب بحيث لو دخل في الوجود كان ج بالإطلاق ولا شيء مما لو ٦١
دخل في الوجود كان ج بحيث إذا دخل في الوجود كان ب دائماً" وأنتج "بعض
٥ ما لو دخل في الوجود كان ب ليس بحيث لو دخل في الوجود كان ب دائماً"
وذلك محال. وما ذكر من الدليل يتم في الخارجية لتمامها أيضاً.

وأما الخاصتان فتعكسان على كلا التقديرين إلى عامتيهما كليتين في الكم للدلالة
المذكورة فيها، ولاستلزامهما ما تستلزمه عامتاها؛ وإلى نفسها جزئيتين لأنه لولا
قيد اللادوام في البعض لثبت الدوام في الجميع وانعكست دائمة منافية لأصل
١٠ القضية، أو انتظمت مع الموجبة المطلقة التي يتضمنها أصل القضية قياساً منتجاً
للمحال من غير حاجة إلى العكس. وبه يعرف فساد قول من قدح في عكس

٦ وما... أيضاً] هذه الجملة وردت فقط في نسخ د، م، ن. والظاهر أنها وردت أيضاً في النسخة
التي اعتمدها الكتاني، فإنه يقول في شرحه: "فلا أدري أي شيء أوجب حكم الامام بإتمام
الافتراض والخلف في الخارجية دون الحقيقة، فإن كان الموجب لذلك ما أورده من الشكوك
فتلك الشكوك تامة أيضاً والموضوع مأخوذ بحسب الخارج". وفي العبارة غموض، ويبدو من
الشرح أن المعنى هو: وما ذكر الامام من الدليل على عدم تمام الخلف اذا كانت القضية حقيقية
يتم في الخارجية لتمام الشكوك التي ذكرها في هذه الحالة أيضاً. ١١ من قدح] وهو الامام في
الملخص، ص ١٩١-١٩٢

١ فبعض] ي: ببعض ٢ وحينئذ... بالإطلاق] ساقط من ن ٣ بحيث] ي: هو بحيث؛ م:
فهو بحيث | لو^١ ي، د، م: اذا ٤ وأنتج] ي: ينتج؛ د: مسح | وأنتج... ليس] ن: فليس
بعض ما لو دخل في الوجود كان ب بحيث اذا دخل في الوجود كان ب ٥ لو^٢ ي، د: اذا
دائماً] ساقط من ن ٦ ذكر] م: ذكرناه. والمثبت من د، ن | لتمامها أيضاً] د: ايضاً لتمامها.
والمثبت من ن، م ٧ عامتيها] ي: عامتها؛ ن: عامتين ٨ ولاستلزامها] س: لاستلزامها؛
ي، د: ولاستلزامها | تستلزمه] ي: يستلزم | عامتاها] س: عامتها؛ ي: عاملاها | نفسها
س، م، ن، ط: نفسها؛ ي: نفسها؛ ت: انفسها. والمثبت من د، ج، ك | جزئيتين] د: + في
اللاودام ٩ لأصل] ي: لأجل ١١ للمحال] ي: للحال | يعرف] ي: يعرف، ن، ط؛ س:
نفر | قول] ساقط من ي

هذه القضية بمنع انعكاس السالبة الدائمة. ولا تنعكسان إلى نفسيهما كليتين لصدق "لاشيء من الكاتب بساكن ما دام كاتباً لادائماً" وكذب عكسه بهذه الجهة، ضرورة سلب الكتابة عن كثير من أفراد الساكن دائماً. وهذا المثال يقدح في كَلِيَّة العكس دون جزئته. والتحقيق أن هذه القضية مركبة من العرفية الموافقة والمطلقة المخالفة، فكانت بالحقيقة: سالبة كَلِيَّة عرفية عامة وأنها تنعكس كفسها ٥ كَلِيَّة، وموجبة كَلِيَّة مطلقة عامة وأنها تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة، فلهذا ٤٢ ت حفظ القيد الأول الكمية في العكس دون الثاني. وقد بان أن عكس هاتين ٦٢ م القضيتين حافظ لكل واحد من الجهة والكمية وحده، ولا يحفظهما معاً. وذكر الشيخ في الشفاء وصاحب بيان الحق أنه قد يراد بهذه القضية قيد اللادوام في الكل لا في كل واحد واحد، وحينئذ يجب انعكاسها كفسها لما ذكرنا من الدلالة، ١٠ والمثال المذكور لا ينافيه. وذلك يمكن أن يكون هو المراد بقول المتقدمين أن هذه ٨٢ د القضية تنعكس كفسها فلم يرد عليهم ما ذكره من النقض.

وآدعى بعض الفضلاء أنه لا يصح انعكاسها إلى عامتيها، ضرورة أن العامتين تحتملان الدوام، وعكس هاتين القضيتين لا يحتمل الدوام وإلا استلزم المحال المذكور، فلم يكن عكسهما عامتين. وذلك ظاهر الفساد لأن العام إتما يحتمل ١٥ القيود المختصة بالنظر إلى مفهومه، فلم يمتنع عدم إحتماله لها للأمر الخارجية، بل ذلك حال الجنس بالنسبة إلى فصوله المقسمة. وأنت تعرف أن العرفيتين والمشروطتين إذا كانت حقيقتية تلزمها من العكس - مع ما ذكرنا - السالبة الجزئية

٩ الشفاء [القياس، ص ٨٩-٩٠ ١٣ الفضلاء] ك: وهو الامام الحق زين الدين الكشي رحمه الله

١ نفسيهما [س، م، ج، ن: نفسيهما. والمثبت من ي، ت، د، ط، ك ٦ وموجبة] س، د، م: موجبة. والمثبت من ي، ت، ج، ن، ك ٧ الكمية [ن: الممكنة ٨ واحد] د: واحدة يحفظها [ت، ط: يحفظها ٩ الشيخ] س: الشيخ الرئيس ١٠ واحد^٢ ساقط من ت، ومن أصل ج (وتم زيادتها في الهامش) | كفسها... كفسها [مكرر في د ١١ هو] ساقط من ن ١٣ الفضلاء [ي: الفضلاء من المتأخرين ١٦ لها] ساقط من ت ١٨ تلزمها] ت: يلزمها

المذكورة في عكس القضايا السبع، لكونها أخص من بعض تلك القضايا، ولتمام ٣٥ ط
البرهان المذكور ثم.

- وأما السالبة الكلية الضرورية فاتفقوا على انعكاسها كنفسها، سواء كانت حقيقية
أو خارجية. وعندي إذا كانت خارجية لم تنعكس كنفسها، لأنه لا امتناع في
وجود صفة ممكنة لنوعين متباينين وتكون ثابتة بالفعل لأحدهما دون الثاني.
فيصدق: "لاشيء مما ثبتت له تلك الصفة بالفعل في الخارج بالنوع الثاني
بالضرورة"، ضرورة أن كل ما هو موصوف بالفعل بتلك الصفة في الخارج ليس
إلا أفراد النوع الأول، والنوع الثاني واجب السلب عن جميع أفراد النوع الأول،
ولا يصدق في عكسه "لاشيء مما له النوع الثاني في الخارج له تلك الصفة
بالضرورة"، ضرورة إمكان اتصاف النوع الثاني بتلك الصفة، كما أنه يصدق
"لاشيء من الداخل في الوقت المعين في البيت المعين بإنسان بالضرورة" إذا
فرضنا انحصار الداخل فيه في ذلك الوقت في غير الإنسان، مع أنه لا يصح في
عكسه "لاشيء من الإنسان بداخل في ذلك البيت في ذلك الوقت بالضرورة"،
وهذا كثير النظائر. وأما إذا كانت حقيقية قلنا: في انعكاسها كنفسها نظر ٦٢ س
وتوقف، لكنها تنعكس على كل حال دائمة لانعكاس الدائمة كنفسها واستلزام ٨٣
الضرورية إياها ووجوب كون المستلزم للمستلزم للشيء مستلزماً لذلك الشيء. ٦٣ م

١ السبع [س، ي، ت، م، ج: السبعة. والمثبت من د، ن، ط | بعض] ساقط من ن
٢ المذكور [ساقط من ي ٥ وتكون ثابتة] س، م، ج، ن، ك: ويكون ثابتاً | بالفعل
لأحدهما [ي، د: لأحدهما بالفعل؛ ن: لأحدهما ٦ ثبتت] س: بت؛ ت: بت؛ ج: يثبت؛
ن: ثبت؛ ط: سب؛ د: ثبت؛ م: ثبت. والمثبت من ي | بالفعل...الخارج] ي: في الخارج
بالفعل هو ٧ بالضرورة [د: لضرورة؛ م: الضرورة؛ ساقط من ن | كل] ساقط من ن
٩ في... الثاني [ساقط من م ١٠ الصفة] د: الصفة بالامكان ١٢ في غير [ي: من غير
١٣ البيت... الوقت] ي، د: الوقت في ذلك البيت؛ ن: الوقت في ذلك البيت المعين؛ ك:
الوقت المعين في ذلك البيت المعين ١٤ قلنا في [د: فتنافي ١٥ لكنها] ت: لكنها هي
١٦ الضرورية [ي، د، ن: الضرورة. وفي س صححت "الضرورة" الى "الضرورة"]

واحتجوا على أنها تنعكس كنفسها بوجوه، أحدها: لو لم يصدق في عكسها
 "لشيء من ج بالضرورة" لصدق "بعض ب ج بالإمكان" وانعكس "بعض
 ج ب بالإمكان" وقد قلنا "لشيء من ج ب بالضرورة" هذا خلف. الثاني: أن
 نضمّ نقيض العكس إلى أصل القضية حتى يكون اختلاطاً من الصغرى الممكنة
 والكبرى الضرورية وينتج سلب الشيء عن نفسه بالضرورة. الثالث: لو وقع ٥
 نقيض العكس بالفعل انضمّ إلى أصل القضية واستلزم المحال فكان محالاً. الرابع: ٤٠ ن ٢٩ ج
 أن المنافاة إنّما تتحقّق من الجانبين فلما استحال اجتماع الجيم مع الباء استحال
 اجتماع الباء مع الجيم فوجب صحّة العكس. الخامس: أن الدائمة واجبة للزوم
 والدائم في الكلّيات ضروريّ فكانت الضرورية واجبة للزوم. ٣٩ ي

والجواب عن الأول أنّنا نمنع انعكاس الموجبة الممكنة على ما سيأتي. وعن الثاني ١٠
 منع إنتاج الاختلاط المذكور على ما سنحقّقه في موضعه. وعن الثالث أنّنا نمنع
 لزوم المحال لوقوع النقيض بالفعل، لأنّنا نمنع صدق أصل القضية على ذلك
 التقدير لجواز إزدياد أفراد موضوعها حينئذ، وإن ادّعى لزوم المحال لمجموع
 القضيتين لم يلزم منه امتناع نقيض العكس لما ذكرناه في عكس السالبة الدائمة.
 وعن الرابع أن المعلوم في أصل القضية المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ولم ١٥
 يلزم منه إلا المنافاة بين وصف الباء وذات الجيم، والمدّعى في العكس هو المنافاة ٤٣ ت
 بين ذات الباء ووصف الجيم، ومعلوم أن أحدهما غير الآخر وغير مستلزم له.
 وبهذا يظهر الفرق بينها وبين المشروطة حيث كانت المنافاة فيها بين الوصفين.
 وعن الخامس أن المقدّمة القائلة بوجوب الضرورة في الدائم الكلّي ممنوعة،

١ أحدها [ي، ت، ن، ك: أحدها ته؛ ط: الاول | في عكسها] ساقط من م ٢ ب ج ١
 ي: ج ب | بالإمكان [ي، ن، ك: بالامكان العام | وانعكس] س: فانعكس؛ ي، ن: وينعكس
 ٣ ج ب ١ م: + بالضرورة لصدق بعض ج ب | بالإمكان [ي، ن، ك: بالامكان العام
 ٤ من] ن: عن [الصغرى] ساقط من ن ٥ والكبرى [ساقط من ن ٦ فكان] س: وكان
 ٧ من] ن: بين ٩ فكانت [س: وكانت ١١ منع] ي: انا نمنع ١٣ موضوعها [ن، ب:
 الموضوع ١٤ ذكرناه] ن، ك: ذكرنا ١٨ بينها [ي، ط: بينها | المشروطة] س: الشرطية
 ١٩ القائلة بوجوب [ي: القائلة لوجوب | الدائم] د، ط، ن: الدوام

وبتقدير القول بها يكون لازماً عن برهان خارج ولا يكون لازماً من نفس الصيغة وليس كلامنا فيه.

- وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس شيء منها إلا الخاصتان، فإنهما تنعكسان
كفسيهما في الكم والجهة لأنه إذا صدق "بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائماً"
صدق "بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائماً" لأنه لا بد حينئذ من اجتماع
الوصفين في ذات واحدة، ضرورة لادوام سلب الباء لبعض أفراد الجيم، ومن
حصول المناقاة بينهما في تلك الذات، وذلك مستلزم لصدق المدعى في العكس.
وبيانه بالمناهج المنطقية أن يفرض بعض الجيم الذي ليس ب ما دام ج لا دائماً د،
وحينئذ يصدق "بعض ب د بالإطلاق ولا شيء من د ج ما دام ب لا دائماً"
وينتج "بعض ب ليس ب ج ما دام ب لا دائماً". أما الصغرى فلأنها لو لم تصدق
لصدق "لا شيء من ب د دائماً" وينعكس "لا شيء من د ب دائماً" وقد كان
"كل د ب بالإطلاق"، ضرورة لادوام سلب ب لجملة أفراد د لأننا عينا بد ما
هذا شأنه؛ ولأن هذه الموجبة مع نقيض القضية المذكورة ينتج "لا شيء من د د
دائماً" وذلك محال. وأما الكبرى فلأنه لولا صدقها صدق "بعض د ليس ج دائماً"
أو "بعض د ج حين هو ب"، وكل واحد منهما كاذب. أما الأول فظاهر،
ضرورة كون د من أفراد ج. وأما كذب الثاني فلأنه لو صدق "بعض د ج حين
هو ب" مع أن "كل ما هو ج حين هو ب فهو ب حين هو ج" ينتج "بعض د
ب حين هو ج"، وقد كان "لا شيء من د ب ما دام ج"، هذا خلف.

١ وبتقدير...فيه] وردت هذه الجملة في نسختي د، ط، وفي شرح النكابي فقط. وفي نسختي
د، ط وردت هذه الزيادة بعدها: "فهذه عكوس [وفي نسخة د "عكس"] السوالب الكلية".

١ لازماً] ك: لزوماً. والمثبت من د، ط ٣ الخاصتان] د: الخاصتين ٤ كفسيهما] ت:
كفسيهما؛ ي: كفسيهما ٥ اجتماع] ي: امتناع اجتماع ٨ بالمناهج] س: في المناهج | بعض]
ساقط من ي: ت: بعض ج | د] ساقط من ي، ت، ج، ن ٩ بالإطلاق] س: وبالإطلاق
١٠ وينتج] ن: ينتج | ب ج] ت، د، ج، م، ن، ط، ك: ج. والمثبت من س، ي | أما] ن:
وأما ١٢ ب^٢] ن: الباء | جملة] د: جملة ١٤ وذلك] ن، ك: وانه | وأما] ي: أما بيان
فلأنه] س: فانه؛ ت: فانها | صدق] ي: لصدق ١٦ د^١] ي: المال

٦٣س وإذا ظهر هذا في العرفية الخاصة فكذا في المشروطة الخاصة، لقيام البرهان بعينه، ولوجوب انعكاس الأخص إلى ما ينعكس إليه الأعم، لكن ذلك بشرط أن يُغنى بالمشروطة الخاصة نفي الدوام ليتم فيها البرهان وتكون أخص من العرفية الخاصة. وأما إذا اعتُبر فيها نفي الضرورة لم يلزم فيها العكس المذكور إلا إذا كفى في الموضوع مجرد الإمكان ولا يُعتَبَر الحصول بالفعل. ولو اعتُبر الحصول بالفعل في الموضوع واعتُبر في المشروطة الخاصة نفي الضرورة لم تكن أخص من العرفية الخاصة ولم يتم البرهان المذكور فيها، اللهم إلا أن يكون المعتبر في الموضوع هو الإمكان فقط حتى يلزم فيها ذلك مطلقاً.

وأما عدم انعكاس ما عداها من القضايا فلأن احتمال كون الموضوع في السالبة الجزئية الضرورية والوقتيّة أعم من المحمول، وامتناع سلب العام عن شيء من ١٠ أفراد الخاص، يدلّ على عدم انعكاس السالبة الجزئية الضرورية والوقتيّة. لكن الوقتيّة أخصّ القضايا الخمس - أعني الوقتيّتين والوجوديتين والممكنة الخاصة - والضرورية أخصّ من باقيها، فمتى لم ينعكس شيء منها، إذ لو انعكس الأعم دون الأخص لكان الشيء ملزوماً لما لا يلزم ملزومه وذلك ممتنع.

٧ اللهم...مطلقاً] هذا الاستثناء ساقط من ن، ولا أثر له في شرح الكاتبي، والظاهر أنه تكرر لا فائدة منه لما سبق.

١ هذا] ساقط من س | فكذا] ي: فكذلك الكلام؛ ن: فهكذا ٢ بعينه] ت: لعينه ولوجوب] ي: لوجوب | لكن] ن: ولكن ٤ فيها^٢] ن: منها ٥ كفى] س: نفي؛ ج: لفي؛ ن: ك: اكفي | مجرد] ن، ك: مجرد | بالفعل] س (هامش): + في الموضوع ٧ يتم] ت، د، م، ج، ط: + فيها. والمثبت من ي، س، ن، ك | فيها] ساقط من ن | اللهم...مطلقاً] ساقط من ن ٨ فيها] س، ي، د، ط: فيها. والمثبت من ت، م، ج ٩ وأما] ت: أما | من...في] ساقط من ن | القضايا] ي: القضايا الجزئية؛ د: السالبة الجزئية | السالبة] ن: السوالب ١٠ والوقتيّة] س، م: الوقتيّة ١٢ القضايا] ي: من القضايا | الخمس] س، ت، د، م، ج، ط: الخمسة. والمثبت من ي، ن ١٤ ممتنع] ي: محال

وأنت تعرف أنّ الحال في السوالب الجزئية الحقيقية والخارجية لا يختلف لعدم اختلاف ما ذكرنا من البرهان على الانعكاس بكون الموضوع حقيقياً أو خارجياً. ٦٥م

وأما الموجبات الخمس منها - أعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة، كلية كانت أو جزئية - انعكست جزئية مطلقة عامة ولم تحفظ العموم في الكمّ والجهة الزائدة على الإطلاق. أما انعكاسها إلى هذا القدر فبالافتراض، ولأنه لولا صدقها لصدقت السالبة الدائمة المنعكسة إلى نقيض أصل القضية أو إلى الأخص من نقيضه، ويصير أيضاً مع أصل القضية قياساً منتجاً لسلب الشيء عن نفسه دائماً. ٤١ج
أما عدم حفظها الكلية فلاحتال كون الموضوع أخص من المحمول وامتناع ثبوت الخاص لجملة أفراد العام. وأما عدم حفظها الجهة الزائدة على الإطلاق فلايتها قد تصدق مع الضروري تارة في العكس كقولنا "كل قمر منخفض" مع ضرورية ٤٠ي
العكس، ومع الثبوت الخالي عن جميع الضرورات والدوامين أخرى كقولنا "كل كاتب متنفس" مع خلو العكس عن جميع الضرورات والدوامين، فلم يكن مستلزماً لشيء منها.

وأما الضرورية والدائمة والعامتان - كلية كانت أو جزئية - تنعكس حينية موجبة ١٥
جزئية، لأنه إذا صدق "كل ج أو بعضه ب ما دام ج" يصدق "بعض ب ج

١ أن: ساقط من م، ج | السوالب | ي: انعكاس السوالب | والخارجية | ي: + أي ما ذكرنا من العكس ٢ من... خارجياً | ساقط من ن | يكون | ي: من كون | خارجياً | ي: + هو حكم السوالب الجزئية؛ د، ط: + فهذا تمام الكلام في عكس السوالب ٣ خمس | س، م، ج: خمسة ٤ انعكست | ي: ينعكس | العموم في | د: في العموم ٦ المنعكسة | ي: التي تنعكس | أصل القضية | د، ك: الاصل | أو إلى | د، ن: وإلى ٧ نقيضه | في س صححت "نقيضه" إلى "نقيضها" | أصل... القضية | ن، ط، ك: الاصل ٨ أما | ت: واما | عدم | ن: مع عدم | الكلية | ي: للكلية ٩ الجهة | ي: للجهة ١٠ الضروري | س، ي: الضرورة كقولنا | ت: لقولنا ١١ الضرورات | ي، ط: الضرورات | أخرى... والدوامين | ساقط من ت ١٢ الضرورات | ي، ط: الضرورات ١٤ والدائمة والعامتان | د: والعامتان والدائمة | ي: والدائمة والعامّة | كلية | ي: ان كلية ١٥ يصدق | س: لصدق؛ م: صدق؛ ط: فيصدق؛ والكلمة غير واضحة في د، ي. والمثبت من ت، ج، ن

٨٥ حين هو ب" وإلا فلا شيء من ب ج ما دام ب" وصارت مع أصل القضية كبرى قياس منتج "لا شيء من ج ج ما دام ج" وإتته خلف؛ ولانعكست "لا شيء من ج ب ما دام ج" وذلك ينافي أصل القضية؛ وبالإفتراض وهو أنه لا بد من معين اجتماع فيه الوصفان، فهو ب وإتته ج في بعض أوقات كونه ب. وإذا لزم هذا العكس للعرفية العامة فكذا لسائرهما للزوم العرفية العامة إياها ولقيام ٥ الوجوه الثلاثة المذكورة فيها. وأما عدم لزوم الزائد على ما ذكرنا فلصدق القضايا المذكورة مع كل واحد من القيود الزائدة عليه تارة وبدونه أخرى.

واحتج من زعم أن عكسها ممكن بأن عكسها في بعض المواد ضروري وفي بعضها ممكن خاص، والثبوت بالفعل غير شامل للممكن الخاص والضروري مع وجوب شمول العكس لجملة صور صدق القضية. وجوابه أن الممكن الصادق في ١٠ عكس هذه القضية فغلي فكان الثبوت بالفعل شاملاً لهذا الممكن والضروري. ٦٦ م وإن ادعى صدق الإمكان الخالي عن الفعل في عكس هذه القضية في شيء من الصور فذلك ممنوع.

٦٤ س ومن زعم انعكاسها مطلقة عامة لم يبرهن إلا على لزوم مفهوم المطلق في العكس من غير نفي لزوم الزائد عليه، وذلك لا ينافي ما ذكرنا. ١٥

٣٠ وأما الخاصتان فتعكسان - كليتتين كانتا أو جزئيتين - حينية جزئية لادائمة، لبراهين ثلاثة:

٨ من زعم] وهو الامام في الملخص، ص ١٩٥؛ وفي شرح الاشارات، ص ٢٤٩ ١٤ ومن زعم] في شرح الكتاتي: والامام زين الدين الكشي ذهب الى ان جميع القضايا الموجبة الفعلية تنعكس مطلقة عامة

١ أصل القضية] س: الاصل ٢ ج^٢ ي: ب | وإتته ت، ج: وهذا؛ م، ط: هذا ٣ وبالإفتراض] س: والافتراض ٥ فكنا] ن: فلنا | فكنا لسائرهما] ي: لزم القضايا الاخر ٦ فيها... المذكورة] ساقط من ت | الزائد] ي: الزوائد ٨ واحتج] ت: واحتجوا. وفي ي صححت "احتجوا" الى "احتج" | بأن] ي، ن: أن ١٠ العكس] س: المنعكس ١١ فكان] س، ت: وكان ١٤ عامة] ساقط من ي، د، ط | العكس] ن: عكس هذه القضية ١٥ نفي لزوم] س: لزوم نفي | ذكرنا] س، م: ذكرناه

أحدها أنه إذا صدق "كل ج ب ما دام ج لادائماً" صدق "بعض ب ج حين ٣٧ ط هو ب لادائماً" وإلا لصدق "لاشيء من ب ج ما دام ب" أو "كل ب ج فهو ج دائماً" وكل واحد منها كاذب. أما الأول فالتركيب مع أصل القضية أو العكس يبين كذبه. وأما الثاني فلأنه لو صدق ذلك لصدق "بعض ج ج دائماً" لوجوه: ٥ أحدها أن نضم نقيضها إلى هذه الدائمة حتى ينتج مطلقة مستلزمة لنقيضها؛ الثاني عكس هذه الدائمة وجعلها مع عكسها كبرى حتى ينتج هذا المطلوب؛ الثالث بالافتراض، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة صدق قولنا "بعض ج ج دائماً" حينئذ، ونضمها إلى العرفية العامة التي تتضمنها أصل القضية حتى ينتج دائمة منافية لها.

١٠ البرهان الثاني: أنه صدق في العكس موجبة حينية جزئية وسالبة كلية مطلقة عامة، ويلزم من صدقها معاً صدق ما ندعيه من العكس. وصدق الحينية ظاهر على ما مر في عكس العرفية العامة. وأما السالبة الكلية المطلقة فلأنه يصدق "لاشيء من ج ج" - لتضمن أصل القضية اختلاطاً منتجاً له وهو "لاشيء من ج ب بالإطلاق وكل ج ب ما دام ج" وأنه ينتج من الشكل الثاني "لاشيء من ج ج بالإطلاق" - ولا شك أنه صدق أيضاً "لا شيء من لا ج ج ١٥

٨ العرفية...تتضمنها] وردت هذه الزيادة في نسخة ن فقط، وإثباتها موافق لسياق شرح الكتبي فإنه يقول: "وكلما صدق قولنا "بعض ج ج دائماً كذب أصل القضية وهو قولنا "كل ج ب ما دام ج لادائماً" لأنه لو صدق لصارت العرفية العامة التي تتضمنها أصل القضية كبرى لهذه الجزئية الباتمة هكذا: "بعض ج ج دائماً وكل ج ب ما دام ج" واتبع "بعض ج ب دائماً".

١ صدق^٢] س: يصدق ٣ أصل القضية] ن: الاصل | أو العكس] س، ي، ن: والعكس. والمثبت من ت، د، ج، م، ط، وهو الموافق لما في شرح الكتبي ٧ بالافتراض] ن: الافتراض | قولنا] ساقط من د ٨ حينئذ] ساقط من ي ٩ لها] ي: لها؛ م: لهذا ١٠ صدق] ي: يصدق | حينية جزئية] ي، ن، ط: جزئية حينية ١٢ على] في س صححت "على ما" إلى "لما" | العامة] ساقط من د، ن | المطلقة] ن: + العامة | يصدق] س، ي، ن: صدق ١٣ ج ج] د، ط، ك: + بالاطلاق ١٤ ينتج] ن: منتج ١٥ شك] ن: شك | أيضاً] ي: أيضاً انه | لا ج] د: ج

بالإطلاق" نضمتها مع المنفصلة القائلة بأن "كلّ ب إمّا ج أو ليس ج" حتّى ينتظم من هذه المقدمات الثلاث قياس مقسّم ينتج "لا شيء من ب ج بالإطلاق".

- البرهان الثالث: لو لم يصدق هذا العكس لصدق "لا شيء من ب ج ما دام ب
 ٨٦ أو بعض ب ج دائماً"، لأنّه إن لم يكن شيء من ب ج في شيء من أوقات
 وصف الباء صدق "لا شيء من ب ج ما دام ب"، وإن كان شيء من ب ج
 في بعض أوقات وصف الباء كان ذلك البعض ج دائماً - ضرورة كذب الحينيّة
 مع قيد اللادوام - فيصدق "بعض ب ج دائماً". وكلّ واحد منهما كاذب، أمّا
 الأول فظاهر، وكذا الثاني: إمّا لاستلزامه "بعض ج ج دائماً" وكون ذلك محالاً
 ٦٧ على ما مرّ في البرهان الأول؛ وإمّا لصيرورته مع أصل القضية إختلاطاً من
 الصغرى الدائمة والكبرى العرفيّة الخاصة في الشكل الأول وامتناع صدق هذا
 الاختلاط؛ وإمّا بأن نقول: "لا شيء من ج ج بالإطلاق" صادق لتضمّن أصل
 ٤٥ القضية قياساً منتجاً له، فلو صدق "بعض ب ج دائماً" ففرض ذلك البعض د
 ٤٢ ج فينند يصدق قولنا "كلّ د ج دائماً ولا شيء من ج ج بالإطلاق" ينتج "لا
 شيء من د ج"، بالإطلاق من الأول، ودائماً من الشكل الثاني، وقد كان "كلّ
 ١٥ د ج دائماً" هذا خلف.

١ نضمتها [ي، د: ونضمها؛ م: فنضمها. والمثبت من س، ت، ج، ن، ط | أو] د، ن، ك: وإمّا
 ٢ من^١... مقسّم] د: قياس مقسّم من هذه المقدمات الثلاثة | الثلاث [س، ت، م، ج: ثلاثة؛
 ساقط من ن. والمثبت من ي، ط | ينتج] ن: منتج ٦ وصف الباء] ن: الوصف؛ ط: الباء
 ٧ ج] ساقط من ت ٨ اللادوام] ط: + وصدق المطلقة الحينية حينئذ؛ في هامش د: +
 وصدق الحينية المطلقة ٩ فظاهر] س: فطاهر | وكذا [ي، د: وكذلك؛ م، ن: وكذب.
 والمثبت من س، ت، ج، ط ١٠ لصيرورته] ت، ج: الضرورية ١٢ قول [ي، م، ن،
 ط: قول؛ ج: يقول. والمثبت من س، ت ١٣ ففرض] ت، م، ن: فرض؛ ي: مفروض؛ ج:
 يفترض. والمثبت من س، ط ١٤ ج^٢] ي: د ١٥ الأول] ي: الشكل الاول | الشكل
 ساقط من ن

وأنت تعرف أنَّ الموجبة إذا كانت جزئية لم تتم فيها هذه البراهين بل نحتاج إلى الافتراض وهو أن نقول: إذا كان "بعض ج ب ما دام ج لا دائماً" نفرض ذلك البعض د، فكل د ب في جميع أوقات ج فهو ج في بعض أوقات ب، ولا يجوز أن يكون شيء منها ج دائماً - وإلا لكان ب دائماً لدوام الباء بدوام وصف الجيم والمفروض خلافاً - فحينئذ يصدق "كل د ج في بعض أوقات وصف الباء لا دائماً" مع أنَّ "بعض ب د" ويلزم "بعض ب ج في بعض أوقات وصف الباء لا دائماً" وهو المطلوب.

٤١

هذا كله إذا كانت الفعليات خارجية. وأمّا إذا كانت حقيقية لا يختلف حكم موجباتها الجزئية لكن الموجبة الكلية تنعكس في جميعها جزئية ضرورية، وإلا لصدقت السالبة الكلية الممكنة الحقيقية المنعكسة إلى السالبة الجزئية الدائمة على ما عرفت ولزم المحال؛ ولأنه لو صدق "لا شيء من ب ج بالإمكان" مع أنَّ "كل ما هوج بالضرورة ب" - ضرورة صدق قولنا "كل ج ب" - وحينئذ يلزم ٦٥س أنَّ "كل ما هوج بالضرورة ليس ج بالإمكان"، هذا خلف.

١٢ وحينئذ يلزم [كنا في جميع النسخ، وهذا لا يستقيم من حيث اللغة إذ لا يصلح أن يكون جواب "لو". ويقول الكاتب في شرحه: إذا صدق "كل ج ب بالاطلاق العام" صدق "كل ج بالضرورة فهو ب بالاطلاق العام" لانتظامه مع قولنا "كل ج بالضرورة فهو ج بالاطلاق العام" قياساً منتجاً لما ذكرناه من القضية، وإذا كانت هذه القضية صادقة حينئذ فلو صدق أيضاً قولنا "لا شيء من ب ج بالامكان العام" لانتظم منها قياس من الشكل الأول هكذا: "كل ج بالضرورة فهو ب بالفعل ولا شيء من ب بالفعل ج بالامكان العام" انتج "لا شيء مما هوج بالضرورة ب بالامكان العام" وأنه محال.

١ لم ي: لا | فيها | ساقط من ت، د، م، ج، ن، ط. والمثبت من س، ي | نحتاج | ي، ت، م، ن، ط: نحتاج. والمثبت من س، ج ٢ قول | ي، ت، م، ن: قول؛ ج: يقول. والمثبت من س، ط ٦ مع... دائماً | ساقط من ن | ويلزم | ي: وينج ٩ موجباتها | ن: موجباته | تنعكس... جميعها | س، ي: في جميعها تنعكس. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط ١٠ لصدقت | ن: لصدق | الممكنة | في هامش س: + الكلية ١٢ ضرورة | ن: بالضرورة قولنا | ساقط من ن | كل | ساقط من ي

ولا يقال بأن قولنا "بعض ب ج بالضرورة" لازم الثبوت في الواقع إذا كانت القضية حقيقية، ضرورة أن الموصوف بهما بالضرورة بحيث إذا دخل في الوجود كان ب وهو بحيث إذا دخل في الوجود كان ج بالضرورة، فإذا هذه القضية واجبة الصدق بتقدير صدق أصل القضية وكذبها، فلم يجب أن يكون عكساً لها. لأننا نقول: لا نغني بالعكس إلا ملازمة العكس للأصل ولا امتناع في كون التالي في المتصلة الصادقة واجب الصدق وأعم من المقدم حتى يصدق على تقدير صدقه وكذبه.

والخاصتان يلزمهما مع هذه الضرورية الجزئية المذكورة في الخارجيتين. والبالئة ٣٨ ط والضرورية والعامتان يلزمهما مع هذه الضرورية الجزئية الحينية المذكورة ثم.

- وأما الممكنتان فعندي لا ينعكس شيء منها إذا كانتا خارجيتين لعين ما ذكرنا في ١٠ عكس السالبة الضرورية. لأنه يجوز أن يكون وصف واحد ممكناً لنوعين متباينين بالإمكانين ويثبت لأحدهما بالفعل دون الثاني، فيصدق أن "كل ما له النوع الثاني بالفعل فله تلك الصفة بالإمكانين" ولا يصدق في عكسه "بعض ما له تلك الصفة بالفعل فله النوع الثاني بجهة ما"، ضرورة انحصار ما له تلك الصفة بالفعل في أفراد النوع الأول ووجوب سلب النوع الثاني عن جميع أفراد النوع الأول. واعلم أن القول بانعكاس الموجبة الممكنة مع القول بانعكاس السالبة الضرورية ضرورية تماماً يتلازمان لأن أحدهما يتم البرهان على الآخر، فكل ما هو

٨ الجزئية المذكورة] يقول الكاتبي شارحاً: كل واحدة من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانت موجبة كلية موضوعها بحسب الحقيقة يلزمها أيضاً مع ما ذكرناه من الموجبة الجزئية الضرورية الحينية اللادائمة التي يتنازروها لكل واحدة منها إذا كانت خارجية

١ [بأن] ت، م، ج، ط: أن ٢ [بها] س: بها ٣ [وهو] ن: فهو ٤ [واجبة] ن: لازمة ٦ [حتى] ت، م، ج، ن، ط: حيث. والمثبت من س، ي، ك ٨ [يلزمها] ي: يلزمها | والبالئة والضرورية] ي: والضرورية والبالئة ٩ [والعامتان] ي: العامتان | ثمه] ساقط من ي ١٠ [منها] ي، ن: منها | لعين] س، ج: بعين ١٤ [بالفعل] ساقط من ن ١٥ [بالفعل] ساقط من ن ١٦ [أن] ي، ط: بأن ١٧ [ضرورية] ساقط من م، ج، ط

دليل على العكس أو القدح فيه في أحدهما فهو بعينه دليل في الآخر. وأما إذا كانتا حقيقتين ففيهما التوقف المذكور في عكس السالبة الضرورية.

واعلم أنّ هذه الأحكام التي ذكرناها في العكس وإن كانت تخالف قول المتأخرين من المنطقيين فلعلّها لا تخالف قول القدماء منهم مخالفة كثيرة، حتّى لو اكتفينا في كون الشيء موضوعاً كونه هو بالإمكان ولم نعتبر الثبوت بالفعل، كما ذهب إليه الفارابي، لزم انعكاس السالبة الضرورية ضرورية، والموجبات الممكنة ممكنة، ولم يزد عكس الفعليات على الإمكان، وكان القياس من الممكنة الصغرى في الشكل الأول منتجاً، على ما لا يخفى عليك بعد اختبارك بما سلف واعتبارك القضايا على هذا الاصطلاح. والمتأخرون حيث غيروا الاصطلاح ولم يغيروا الأحكام عمّا قالوه - مع اختلاف الحكم بحسب اختلاف الاصطلاح - لزمهم الخبط. ولعلّ تردّد الشيخ في كون عكس الفعليات ممكنة أو مطلقة إنّما هو لتردّده في الاصطلاح، فحيث قال أنّها تنعكس ممكنة لم يعتبر الثبوت بالفعل في الموضوع،^{٣١} وحيث قال أنّها تنعكس مطلقة اعتبر ذلك، لأن لزوم المطلقة على هذا الاصطلاح ممّا سيكاد أن يكون جليّاً بيّناً فلا يليق بالشيخ إنكاره.

٤٦٤

١١ تردّد الشيخ [ذكر هذا التردد الامام في شرح الاشارات، ص ٢٤٤ و ص ٢٤٩

٣ واعلم [س: فاعلم | العكس] س: + هي | تخالف [س: بخلاف ٥ كونه هو] ي: بكونه هو؛ س، ن، ط: كونه | هو [ساقط من س، ن، ط ٧ يزد] ت، م، ك: رد؛ ي، ج: يرد؛ ط: ترد؛ س: بذل؛ ن: يزد. والمثبت من د | من [ساقط من س، ن ٨ اختبارك] ي، ت: اختبارك؛ ن: اعتبارك ١٠ قالوه [ت، ج: قالوا | لزمهم] ت، م، ج، ن، ط: لزم. والمثبت من س، ي ١٢ فحيث [ي: بحيث | أنّها] ساقط من ت ١٤ سيكاد [ي، ط: يكاد؛ ج: سيكاد | جليّاً بيّناً] ي: فيها حلياً

الفصل السادس: في عكس التقيض

قال الشيخ: هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعاً، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً. وذلك لا يتم - ولا على مذهبه في عكس التقيض - لأنه جعل في عكس تقيض السالبة الكلّية عين الموضوع محمولاً حيث قال: قولنا "لا شيء من الإنسان بحجر" يلزمه "بعض ما ليس بحجر إنسان"، ومعلوم أن الإنسان عين الموضوع في الأصل. ولأنه قال في عكس تقيض الموجبة الكلّية: إذا قلنا "كل ج ب" يلزمه "كل ما ليس ب ليس ج"؛ فإن كان المحمول في هذه القضية سلب الجيم كانت موجبة معدولة الطرفين وتقيضها سالبة معدولة الطرفين ٦٦س٤٣ج ولم يلزم تقيضه ما ذكر من الموجبة المحصلة المحمول - وهو قوله "بعض ما ليس ب ج" - لأن الموجبة المحصلة المحمول أخص من السالبة المعدولة المحمول، والموجبة المحصلة المحمول لا يجوز أن تكون لازمة لتقيض الموجبة المعدولة المحمول وإلا لجاز كذب التقيضين لجواز كذبهما عند عدم الموضوع.

وذكر صاحب المعبر أنه سلب الموضوع عن تقيض المحمول. وهذا وإن لم يشكل بما ذكرناه ثانياً انتقض بما ذكرناه أولاً.

١٥ وقال بعضهم أنه جعل تقيض المحمول موضوعاً وعين الموضوع محمولاً مخالفاً لكيفية الأصل. وذلك لا يتم لأنهم جعلوا عكس تقيض السالبة الجزئية سالبة جزئية إذ

٢ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٩٣-٩٤ ١٣ المعبر] أبو البركات البغدادي، المعبر: المنطق، ص ١٢٢ ١٥ وقال بعضهم [كاتبي: وهو الامام أفضل الدين البامباني

٤ قولنا] ساقط من ي، ن؛ وفي د زيدت "قولنا" في الهامش ٥ يلزمه] س: يلزم ٦ عين] س، ي: هو عين ٧ يلزمه] س: يلزم ٨ الجيم] ي، م: ج | كانت... سالبة] ساقط من ن موجبة] ساقط من س ٩ تقيضه] ت: تقيضها | ذكر] س، ن: ذكره | قوله] ن: قولنا ١١ لازمة] س، ت، د، ج، م، ن: لازماً. والمثبت من ي، ط، ك ١٢ عند] ي: عن ١٣ أنه] س: أن ١٤ ذكرناه^١] ن: ذكرنا | ذكرناه^٢] م: ذكرنا ١٦ وذلك... يتم] ن: وهو منقوض أيضاً | إذ قالوا] س: وقالوا

قالوا: إذا صدق "ليس كل ج ب" يلزمه من عكس النقيض "ليس كل ما ليس ب ليس ج"، فقد جعلوا نقيض الموضوع محمولاً.

بل الصواب في حده أن يقال: هو جعل نقيض المحمول موضوعاً، وعين الموضوع محمولاً مع مخالفته في الكيفية للأصل أو نقيضه محمولاً مع موافقته في الكيف إياه. والمراد بالموضوع والمحمول: هما أو ما يناسبهما. وعلى هذا لا يرد شيء من النقوض على رأيهم في عكس نقيض القضايا، لكن يخرج عنه بعض ما اعتبرناه من القضايا في عكس النقيض حيث قصدنا استيعاب جميع ما يلزم القضايا من هذا الباب. وحينئذ يجب تحديد عكس النقيض بقولنا: حمل الموضوع أو نقيضه على نقيض المحمول. وعلى هذا يتناول جميع الأقسام المعتبرة في عكس النقيض.

- وهنا مقدّمة إذا بحثناها سهل معرفة ما يلزم من القضايا في عكس النقيض، وهو تفصيل القول في القضايا الحقيقية والخارجية، إذ أكثر الخطب في مباحث العكس ينشأ من التباس بعض هذه القضايا ببعض. فنقول: الذي اصطلاحاً عليه - وتبعناهم - في القضية التي موضوعها بحسب الحقيقة هو ما يكون المحمول مع ذلك بحسب الحقيقة، لأنهم فسروا "كل ج ب" بحسب هذا الاصطلاح بقولهم: كل ما لو دخل في الوجود كان ج فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ب، وكان معناه: كل ما هو ملزوم للجيم ملزوم للباء. وظاهر أنه ليس ذلك متصلة كما ظن بعضهم لأننا حملنا كل ما له الحقيقة الثانية على كل ما له الحقيقة

١ يلزمه] س: يلزم [من] ن: في؛ ساقط من س، ط ٢ الموضوع محمولاً] س، ن: المحمول موضوعاً؛ ي: المحمول موضوعاً و نقيض الموضوع محمولاً. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك ٣ في حده] ساقط من د ٤ الكيف] ن، ك: الكيفية ٦ في...القضايا] ساقط من ن ٩ يتناول] ي: يستوعب ١٠ بحثناها] ي: بحثنا عنها [سهل] ت: سهلت ١٢ ينشأ] ي: انما ينشأ [التباس] م: القياس ١٣ وتبعناهم] س: اتبعناهم؛ م: ومعناهم [التي] س: الى ١٥ كان^١...الوجود] ساقط من ن ١٦ للجيم] ن، ك: + فهو [ملزوم^٢] ي: هو ملزوم ١٧ متصلة] ي: بمتصلة [له^١] ي: ليس [الحقيقة^١] س، ي، ت، ج: الحينية؛ ك: الحسه. والمثبت من د، م، ن [الحقيقة^٢] س، ي، ت، ج: الحينية؛ ك: الحسه. والمثبت من د، م، ن، ط

الأولى فكانت حملية. والذي اصطالحوا عليه في القضية التي موضوعها بحسب ٧٠م الوجود الخارجي هو ما يكون المحمول مع ذلك بحسب الوجود الخارجي، حتى يكون معنى قولنا "كل ج ب" على هذا الاصطلاح هو أن كل ج موجود في الخارج فهو ب في الخارج. والاصطلاح ليس إلا على هاتين القضيتين، ونحن نسقي الأولى منها بالحقيقتة المطلقة والثانية بالخارجية المطلقة. ٥

وسنذكر قسمة تستوعب جميع ما يمكن من القضايا بحسب ذلك مع اعتبار العدول والتحصيل والسلب في الطرفين، لاختلاف الحكم بحسب اختلاف هذه الإعتبارات في العكوس، وكون أكثر القضايا اللازمة في عكس النقيض كذلك. فنقول: موضوع القضية الموجبة الكلية إما أن يكون محصلاً أو معدولاً أو سلباً، وعلى التقادير كلها فالمحمول على أحد الأنحاء الثلاثة، وتحصل تسعة أنواع من القضايا. وكل واحد منها على أربعة أقسام، لأن الطرفين إما أن يكونا بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي، أو الموضوع بحسب الحقيقة والمحمول بحسب الوجود الخارجي، أو بالعكس، ويحصل ستة وثلاثون نوعاً من القضايا متغايرة المفهوم وإن كان يتلازم بعضها ويتخالف بعضها بالعموم والخصوص ٦٧س ١٥ والمباينة.

فأربعة منها هي أقسام محصلة الطرفين كقولنا "كل ج ب": ٢٤٧ت

٨ وكون... كذلك] هذه الجملة وردت فقط في نسختي ي، ن وفي شرح الكاتب

١ فكانت] س: وكانت ٥ منها] ساقط من ن، ك | بالحقيقتة] س: الحقيقة ٦ وسنذكر س، ن، د، ط، ك: ونذكر ي: وذكر. والمثبت من ت، م، ج ٧ بحسب...العكوس] ي: باختلاف ذلك ٨ اللازمة] ن: لازمة ١٠ أنواع من] ن: من أنواع ١١ واحداً] م، ك: واحدة ١٣ الخارجي] ساقط من س، ي ١٤ كان] ي: كانت | يتلازم] ي: يتلازم؛ ت، م، ن، ط: يتلازم. والمثبت من س، ج | بعضها^١] ن: + بعضاً | ويتخالف] س، ي، ت، م، ن، ط: يتخالف. والمثبت من ج

أحدها: أن يكون الموضوع والمحمول خارجيتين وهو الذي سبق ذكره وسميها بالخارجية المطلقة.

الثاني: أن يكون الموضوع خارجياً والمحمول حقيقياً حتى يكون معناها "كل ج موجود في الخارج فهو ملزوم للباء" ونسميها بالخارجية الموضوع. وهذا يفاير المفهوم الأول لأن المحمول في الأول نفس الباء والمحمول ههنا الحينية وهي كونه ٥ بحيث لو دخل في الوجود كان ب، ومعلوم أن أحدهما غير الآخر لكنهما يتلازمان، لأنه إذا صدق أن كل ج موجود في الخارج ملزوم للباء صدق أن كلها ب في الخارج، وبالعكس لأنه إذا كان كل ج موجود في الخارج ب صدق أن كل واحد منها بحيث لو دخل في الوجود كان ب.

الثالث: أن يكون موضوعها حقيقياً ومحمولها خارجياً أي "كل ما هو ملزوم للجيم ١٠ فهو ب في الخارج" ونسميها حقيقية الموضوع. وهذا المفهوم أخص من الأول والثاني، لأنه إذا صدق هذا لزم أن كل ما هو ملزوم للجيم موجود في الخارج ٤٤ج والآن لم يكن ب في الخارج، وحينئذ يكون كلها ج في الخارج ويصدق أن كل ما هوج في الخارج ب في الخارج. ولا ينعكس لأنه ربما صدق "كل ج موجود في الخارج ب في الخارج" ولا يصدق ذلك على كل ملزومات الجيم بأن لا يكون ٧١م لبعض ملزومات الجيم وجود في الخارج. وإذا كان أخص من الأول فكذا من الثاني لما عرفت من تلازمهما.

١ أحدها [س، ن: أحدها | الموضوع والمحمول] س: المحمول والموضوع؛ ي: الموضوع خارجياً والمحمول كذلك | خارجيتين] ت، م، ط: خارجيتين [الثاني] ي، ت: والثاني ٤ موجود ساقط من س، ي | فهو] ن: فهي | فهو ملزوم] ي: ملزوماً | ونسبتها] ت: وتسميتها؛ ي، م: وسميها. والمثبت من س، ج، د ٥ الحينية] ي، ت: الحينية؛ ج: الحقيقة. والمثبت من س، د، م، ن، ط | وهي] ي: وهو ٦ لكنها] ت: لكنها ٧ يتلازمان] س: متلازمان لأنه] ت: لانها | أن^١] ساقط من ن | موجود] ساقط من س، ي ٨ كلها] د، ط: كل واحد منها | موجود] س: موجوداً ٩ منها] ي: منها | كان] ساقط من ت ١١ في الخارج] ت: للخارج ١٢ أن] ي، ن: + يكون | موجود] ي، ن: موجوداً ١٣ ج] ي، ج: ب ١٤ في الخارج^٢] ساقط من س

الرابع: أن يكون كلا الطرفين حقيقتين وهي التي ستيناها بالحقيقة المطلقة. وهذا أعم من الثالث لأنه إذا صدق أن كل ما هو ملزوم للجيم ب في الخارج صدق أن كل ما هو ملزوم للجيم ملزوم للباء. ولا ينعكس لجواز أن لا يكون لشيء من ملزومات الجيم أو لكلاهما وجود في الخارج. وليس بينه وبين المفهومين الأولين عموم وخصوص لأنه ربما صدق ولم يصدق شيء من المفهومين الأولين لعدم الموضوع في الخارج، وربما صدقا ولم يصدق هذا، ضرورة أن أفراد الحقيقة^{٤٣} أكثر من أفراد الوجود الخارجي فلا تنافي بين أن يثبت الباء لجميع الجيمات الموجودة في الخارج ولم يثبت لكل ما هو ملزوم للجيم. وتبين أن الثالث أخص من الثلاثة الباقية.

١٠ وأربعة منها هي أقسام معدولة الموضوع وهي قولنا "كل لاج ب":^{٣٢} ن

أحدها: الخارجية المطلقة أي "كل لاج موجود في الخارج فهو ب في الخارج".

الثاني: خارجية الموضوع أي "كل لاج موجود في الخارج ملزوم للباء".

الثالث: حقيقة الموضوع أي "كل ما هو ملزوم لسلب الجيم ب في الخارج".

الرابع: الحقيقة المطلقة أي "كل ما هو ملزوم لسلب الجيم ملزوم للباء".^{٤٠} ط

١ حقيقتين [ي: حقيقتين؛ ت، ك: حقيقتين؛ م: حقيقيين؛ د، ن، ط: حقيقيين. والمثبت من س، ج | بالحقيقة [ت: الحقيقة؛ ن: بالحقيقة ٣ لا... لشيء] س: يكون الشيء ٤ لكلاهما [ن، ط، ك: لبعضها؛ وفي د صححت "لبعضها" إلى "لكلاهما"؛ س: كلها؛ ج: لكليهما ٥ شيء... الأولين] ن: من المفهومين الأولين شيء | الأولين^٢ ساقط من ت ٦ صدقا [ن، ط، ج: صدق | الحقيقة] ي، م، ط: الحقيقة. والمثبت من س، ت، ج، ك ٧ فلا [د: ولا | بين أن] س، م، ج، ن، ط: بأن. والمثبت من ي، ت، د ٨ ولم [ت: وبين أن لا | وتبين] ي، د، ن، ط: وس؛ س، ت: وس؛ د، م: وبين؛ ك: فظهر ١١ أي... الموضوع [مكرر في ن ١٢ الثاني] س: والثاني

وحكم هذه الأربعة في نسبة بعضها إلى بعض حكم الأربعة الأولى. وهذه الأربعة مع تلك الأربعة تما يتباين، ونعني بالمباينة عدم استلزام أحدهما للآخر وعدم المنافاة بينهما.

وأربعة هي أقسام سالبة الموضوع كقولنا "كل ما ليس ج ب":

٩٠. أحدها: خارجيّة مطلقة كقولنا "كل ما ليس ج في الخارج ب في الخارج". وهذه
أخص من نظيرتها من معدولة الموضوع لأنه إذا صدقت هذه صدق أن "كل
لاج موجود في الخارج ب في الخارج"، ضرورة أن كل ما هو لاج في الخارج
ليس ج في الخارج وثبت الباء في الخارج لكل ما ليس ج في الخارج حينئذ.
ولا ينعكس لأن أفراد ما ليس ج في الخارج أكثر من أفراد ما هو لاج في
الخارج لاندراج المعدومات في الأول دون الثاني، فلم يلزم من ثبوت الباء لكل
أفراد الثاني ثبوته لكل أفراد الأول. وهذه القضية كاذبة أبداً لأن الممتنع وسائر
المعدومات ليس ج في الخارج مع أنه يمتنع أن يكون ب في الخارج. فيصدق
٧٢ نقضها أبداً وهو قولنا "ليس كل ما ليس ج في الخارج ب في الخارج".

- الثاني: خارجيّة الموضوع كقولنا "كل ما ليس ج في الخارج ملزوم للباء". وهذه
يمكن صدقها لعدم توقف الحيثية على الوجود الخارجي. وهذه أعم من الأولى،
لأنه إذا صدق أن كل ما ليس ج في الخارج ب في الخارج صدق أن كل واحد
٤٨ منها بحيث إذا وُجد كان ب. ولا ينعكس لثبوت الحيثية بدون الاتصاف بالباء

٥ أحدها [ي: أحدها؛ ط: الأول | خارجيّة مطلقة] د، ك: الخارجيّة المطلقة | ب...الخارج [ساقط من ت ٦ نظيرتها من] ي: نظيرها في | صدقت هذه [س، م، ن: صدق هذه؛ ت، ج: صدق هذا. والمثبت من ي، د، ط ٧ ب] ي: فهو ب | لاج^٢] ي: لاج موجود ٨ الخارج^١] في هامش د: + ولا لكان ج في الخارج فيكون في الخارج موصوفاً بالنقيضين وأنه محال [ج^٢] ي: ب ٩ أفراد^١] ت: أفراد [ج] ساقط من ي [لاج] ي، ن: لاج موجود ١١ القضية] د، ط، ك: + تكون ١٢ ليس] ي: ليست | مع أنه] ن: وانها؛ د، ط: وانها ١٤ الثاني [ت: الثاني ان ١٥ الحيثية] س، ي، ت، ج: الحيثية؛ ك: الحسنة. والمثبت من د، م، ن، ط | وهذه] ن، ك: وهي ١٦ واحد منها] ي: ما ليس ج فهو ١٧ الحيثية] ت، ج: الحيثية؛ ي: الحسية. والمثبت من س، د، م، ن، ط | بدون] ي: دون

في الخارج والموضوع بحسب السلب، فلم يلزم أن يكون لشيء من أفراد الموضوع وجود في الخارج واتصاف بالباء. وبهذا تقارق نظيرتها في معدولة الموضوع ومحصلته حيث كان الموضوع موجوداً، فلزم تلازمها للخارجية المطلقة. وهذه أخص أيضاً من نظيرتها في معدولة الموضوع لما عرفت.

٥ الثالث: حقيقة الموضوع كقولنا "كل ما ليس بملزوم للجيم ب في الخارج". وهذه أعم من الأولى لأن ما لم يكن ملزوماً للجيم لم يكن ج في الخارج، وإلا لكان بحيث إذا وجد كان ج بمطلق الاتصال ولا معنى للحيثية سوى ذلك. ولا ينعكس لجواز أن لا يكون ج في الخارج مع الحيثية المذكورة، فكان أفراد موضوع هذه القضية بعض أفراد موضوع الأولى فكانت أعم صدقاً منها. لكنها تبين الثانية ١٠ لكونها أعم منها باعتبار الموضوع وأخص باعتبار المحمول، فتصدق كل واحدة منها بدون الأخرى فتبيناً. وتبين أيضاً نظيرتها من معدولة الموضوع لتغاير الموضوعين.

الرابع: الحقيقة المطلقة أي "كل ما ليس بملزوم للجيم ملزوم للباء". وهذه أعم من الثالثة بحسب المحمول، لأن الباء إذا ثبت بالفعل لكل ما ليس بملزوم للجيم كان ١٥ كلها ملزوماً للباء، من غير عكس لجواز أن يكون كلها ملزوماً للباء مع عدم ثبوت البائية لشيء منها؛ وأعم من الأولى باعتبار كلا الطرفين؛ ومن الثانية ٤٥ ج

٢ معدولة... ومحصلته] ي: محصلة الموضوع ومعدولته ٣ ومحصلته... الموضوع^٢] مكرر في ن حيث كان] س: كان حيث | فلزم] ي: يلزم؛ س: يلزم. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ك | تلازمها] ي: تلازمها؛ س: ملازمتها؛ ط: ملازمتها ٤ أخص أيضاً] ي: أيضا اخص ٥ كقولنا] س: ي: أي ٦ الأولى] س: الأول | ج] س: ي: جياً ٧ معنى] س: معني للحيثية] ي: للحقيقة؛ ت، ج: للحينية؛ س: ك: للحسة. والمثبت من د، م، ن، ط ٨ الحيثية] س، ت، ج: الحينية؛ ي: الحسة. والمثبت من د، م، ن، ط ٩ الأولى] ي: الأول ١٠ وأخص] ي: وأخص منها | واحدة] في جميع النسخ "واحد" ١١ منها] س: منها | الأخرى] س، ي، ت، ج، ن، م: الآخر. والمثبت من د، ط | فتبينان] ن: فتبينان من] ت: في ١٣ ملزوم] ي: فهو ملزوم | وهذه] ي: وهذا ١٤ الثالثة] ي: الثلاث ملزوم] ي: ملزوماً ١٥ ملزوماً] س: محمولا ملزوما

لكون موضوعها أخص وأتحد الحكم والمحمول. فكانت أعم هذه الأربعة. وتباين نظيرتها في معدولة الموضوع لما عرفت.

وهذه الثمانية مع كل ما يكون الموضوع فيه محصلاً كما يتبين.

وأربعة هي أقسام معدولة المحمول وهي: "كل ج موجود في الخارج لاب في الخارج"، و"كل ج موجود في الخارج ملزوم لسلب الباء"، و"كل ما هو ملزوم للجيم فهو لاب في الخارج"، و"كل ما هو ملزوم للجيم ملزوم لسلب الباء".

وأربعة هي أقسام سالبة المحمول وهي: "كل ج موجود في الخارج فهو ليس ب في الخارج"، و"كل ج موجود في الخارج فليس بملزوم للباء"، و"كل ما هو ملزوم للجيم فهو ليس ب في الخارج"، و"كل ما هو ملزوم للجيم فهو ليس بملزوم للباء". وهذه الأربعة تتلازم كل واحدة منها مع نظيرتها من معدولات المحمول، إلا الحقيقية الموضوع من سالبة المحمول فإنها أعم من نظيرتها من معدولة المحمول، والحقيقة المطلقة فإنها تبين الحقيقة المطلقة المعدولة المحمول، لأنه لم يلزم من كون ملزومات الجيم ملزومة لسلب الباء عدم كونها ملزومة للباء، ولا بالعكس حيث لم يكن في القضية اعتبار بوجود الذات. وبهذا تفارق القسمين الباقيين من هذا القسم في تلازمهما للقسمين الباقيين من ذلك القسم،

١٥ القسمين... الباقيين² وردت هذه الفقرة في س، ي، ن هكذا: الثلاثة [في ي: ثلاث] الباقية من هذا القسم في تلازمها [في س: ملازمها] للثلاثة [في ي: الثلاث] الباقية. والمثبت هو الموافق لما في شرح الكاتبي فإنه يقول: وبهذا المعنى حصل الفرق بين هذه - أعني الحقيقة المطلقة من سالبة المحمول - وبين القسمين الأولين منها في تلازمهما للقسمين الأولين من معدولات

١ الأربعة [ي: الأربع ٣ الثمانية] س: المباشرة؛ ت: الممه؛ م، ط: المانية؛ ج: الثنية. والمثبت من ي، د، ن، ك | يتباين [ت: تتباين؛ ج: يتباين؛ م: يتباين. والمثبت من س، ي، ن، ط ٥ ج] ي: جيم | وكل²... الباء] ساقط من س ومن أصل ي، وزيد في هامش ي ٧ ج] ساقط من ن | فهو [س، م، ن: فهي. والمثبت من ي، ت، ج، ط، ك ٨ وكل²... للباء] ساقط من ن ٩ فهو¹ ساقط من س، ي، ك. والمثبت من ت، د، م، ج، ط ١٠ الأربعة [ي: الأربع | تتلازم] ي: متلازمة | واحدة [س، ي، ت، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ن، ك ١٤ وجود] س: وجوب

حيث كان فيها اعتبار أوجب وجود الذات. وحكم هذه الأربعة في نسبة بعضها ٦٩س إلى بعض وحكم معدولات المحمول هو حكم المحصلات ومعدولات الموضوع، إلا ٤١ط الحقيقة المطلقة السالبة المحمول فإنها أخض من الثلاثة الباقية. وهذه الثانية تتضاد مع كل ما يكون المحمول فيه محصلاً عند اتحاد سائر الاعتبارات إلا ٤٤ي ٥ الحقيقة المطلقة، وتباين عند الاختلاف في بعضها.

وأربعة هي أقسام معدولة الطرفين وهي: "كل لاج موجود في الخارج فهو لاب في الخارج"، و"كل لاج موجود في الخارج ملزوم لسلب الباء"، و"كل ما هو ملزوم لسلب الجيم لاب في الخارج"، و"كل ما هو ملزوم لسلب الجيم ملزوم لسلب الباء".

١٠ وأربعة هي أقسام سالبة الطرفين وهي قولنا "كل ما ليس ج ليس ب" الخارجية المطلقة، وخارجية الموضوع، وحقيقية الموضوع، والحقيقية المطلقة، على نحو ما عرفت. ولا يتوقف صدق موجبها على الوجود في الخارج.

وأربعة هي أقسام معدولة الموضوع سالبة المحمول.

وأربعة هي أقسام سالبة الموضوع معدولة المحمول بالتفصيل الذي عرفته.

١٥ فكان الكل ستاً وثلاثين قضية ويُعرف نسبة بعضها إلى بعض مما تقدم.

المحمول - كل منها لنظيرتها - حيث كان في كل واحدة من هذه الأربع اعتبار يوجب وجود الذات.

٢ إلا... الباقية [ورد هذا الاستثناء فقط في نسختي د، ط وفي شرح الكاتبي

١ أوجب [ي، ن: يوجب | الأربعة] ي: الأربع ٢ وحكم معدولات [ن: ومعدولات ٤ ما] د، ط: واحد ما | فيه [ساقط من ن | إلا... المطلقة] ساقط من س، ي، ن. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك ٨ الجيم ^١ ن، ك: + فهو ١٥ فكان الكل [ي: فصار الجميع ستاً] س، ت، م، ج: ستة. والمثبت من ي، د، ن، ط | وثلاثين [س: وثلاثون | ويُعرف س، ي، د، ج، ن، ط: ويعرف. والمثبت من ت، م

والحاصل أنه كلما كان الموضوع في بعضها أعم منه في البعض - بمعنى أن أفراد العام هي أفراد الخاص وغيرها - كانت القضية أخص صدقاً إذا كانتا كليتين، وأعم ٤٩٢٤م٢٤ إن كانتا جزئيتين، وإن اختلفتا بالكم كانت الكليّة أخص، وذلك بعد الاتحاد في الكيف واعتبار المحمول بحسب الحقيقة والوجود والعدول والتحصيل والسلب، فإن اختلف شيء من ذلك تباينتا أو تضادتا. وكلما كان المحمول أخص في إحدى القضيتين من الأخرى - بمعنى المستلزم من غير عكس - فإن اتحدتا بالكم أو كان محمول الكليّة أخص كانت أخص، وإلا تباينتا، وفي السالبة على العكس من ذلك، وذلك بعد الاتحاد في سائر الاعتبارات فإن اختلف شيء منها تباينتا. وكلما اختلفت القضيتان بالتحصيل والعدول أو بالتحصيل والسلب في الموضوع تباينتا، وفي المحمول تضادتا إلا الحقيقية المطلقة المحصلة المحمول مع ٩٢ الحقيقية المطلقة المعدولة المحمول فإنهما يتباينان، وذلك إن لم يجب في الحقيقة

٥ المحمول...أخص^٢] وردت هذه الفقرة في ت، ب هكذا: محمول إحدى القضيتين أخص من الأخرى فإن كانت موافقة لها في الكم أو كانت كلية كانت أخص صدقاً | في...الأخرى [الزيادة في نسختي د، ط فقط ١١ وذلك...وجب] وردت هذه الزيادة فقط في نسختي د، ط (وفي نسخة د ما بعد "وجود الذات" غير واضح). وفي شرح الكتبي وردت الزيادة هكذا: "إن لم يجب في الحقيقة المحمول وجود الذات ومتلازمتان إن وجب". والملاحظ أن جملة "ومتلازمتان إذا وجب" مخالفة لما في نسخة ط وهو "وتضادان إذا وجب". ويقول الكتبي عن هذه الزيادة: "والترديد الذي ذكره بعد استثناء الحقيقة المطلقة المحصلة المحمول مع الحقيقة المطلقة المحمول، وهو قوله: فإنها يتباينان إن لم يجب في حقيقة المحمول وجود الذات ومتلازمتان إن يجب، فيه نظر لأن هاتين القضيتين - أعني الحقيقة المطلقة المحصلة المحمول والحقيقة المطلقة المعدولة المحمول

٢ كانت القضية] ن: فكانت | إذا] ي: أن؛ س: وإذا | وأعم] س: فاعم ٣ إن] ن: إذا اختلفتا] ي، ت: اختلفا ٤ واعتبار المحمول] ن، ط: والمحمول | بحسب...والعدول] ن: مع اعتبار العدول ٥ فإن] ط، ج، ك: وأن | تباينتا] ي: ساسا؛ ت: ساسا؛ ك: ساسا؛ م: تباينتا؛ س: تباينتا؛ د: تاسا. والمثبت من ج | تضادتا] س: اتصلا ٦ بمعنى...عكس] ساقط من ت، ب | فإن...أخص] ت، ب: فإن كانت موافقة لها في الكم أو كانت كلية. والمثبت من س، ي، د، م، ج، ك | بالكم] ك: في الكم ٧ أخص^٢] ت، ب، د: أخص صدقاً | تباينتا] س: تباينتا | وفي السالبة] ك: والسالبة | على العكس] ي: يكون بالعكس ٨ فإن] ن، ك: وأن ٩ اختلفت] ي: اختلف | بالتحصيل والعدول] ي: بالعدول والتحصيل ١٠ تضادتا] س: ايضاً ١١ يتباينان] ي: فإنها | وذلك] ي: + فيه

المحمول وجود الذات وتضادان إذا وجب، وذلك بعد الاتحاد في غيره من الاعتبارات. والموضوع الخارجي بحسب العدول أخص منه بحسب السلب، والحقيقتان تباينان. والعدول في المحمول مع السلب فيه تما يتلازمان إذا كان في القضيتين ما يوجب اشتراط الوجود في الخارج وإلا يتباينان. واعتبار الوجود في ٣٣ المحمول أخص من اعتبار الحقيقة إن لم يجب في الحقيقة المحمول وجود الذات، ويتلازمان إذا وجب ذلك. والموضوع بحسب الحقيقة أعم منه بحسب الوجود الخارجي إذا وجب في القضيتين وجود الذات وإلا فيبينها تباين. وإذا كانت إحدى القضيتين أعم من الأخرى بالنظر إلى موضوعها وأخص بالنظر إلى المحمول تباينتا. وإذا عرفت ذلك عرفت نسبة أية قضية اعتبرتها من القضايا المذكورة إلى الأخرى أنها بالتباين أو بالتلازم أو بالتضاد أو بالعموم والخصوص، ولا بد من إحدى هذه النسب الأربع بين كل قضيتين كانتا. وإذا عرفت هذه الأقسام في الموجبة الكلية عرفتها في سائر المحصورات في كل واحد من أنواع ج٤٦ القضايا، لأن السالبة ترفع ما أثبتته الموجبة، والجزئية تحكم على بعض ما تحكم عليه الكلية. وتعرف أيضاً نسبة بعضها إلى بعض، لأن أخص الموجبتين أعم

- لا يجب فيها وجود الذات وكان يجب ان يحكم بينهما بالتباين جزماً، ولأن قوله "ومتلازمان ان وجب" غلط بل يجب ان تكونا متضادتين حينئذ لامتناع استلزام الذات الموجودة في الخارج للنقيضين والا لزم وجود النقيضين في الخارج وانه محال. والنسخ مختلفة في وجود هذا التردد والأولى إسقاطه من الكتاب". وظاهر أن اعتراض الكاتب هو بناء على ما في النسخة التي اعتمدها.

٧ إذا... تباين] زيادة هذا الشرط ورد فقط في نسختي د، ط وإثباتها موافق لسياق شرح الكاتب

١ وذلك... تباينان] ساقط من ن ٢ والموضوع] ي، م: الموضوع ٥ الحقيقة] س: الحقيقة ٧ كانت إحدى] ي: كان أحد؛ س: كان إحدى ٨ موضوعها] ي: الموضوع ٩ تباينتا] ت: تباينتا؛ س: تباينان | القضايا] ي: هذه القضايا ١٠ أنها] س: أنها؛ ي: أيها | والخصوص] س: أو بالخصوص ١١ الأربع] س، ت، م، ج، ط: الأربعة. والمثبت من ي، د، ن | بين] ي: من ١٤ عليه] ن: به؛ ساقط من س، ي | أعم] س: أعم من

السالبين اللتين تناقضانهما. وإذا تباينت الموجبتان تباينت سالبتهما، وإذا تلازمتا تلازمتا.

ولنرجع إلى المقصود ونذكر الموجبات الكلية أولاً فنقول:

- أما القضايا السبع - أعني الوجوديتين والوقيتين والممكنين والمطلقة العامة -
٧٠س فإما أن تكون خارجية أو حقيقية، وأعني بذلك الخارجية والحقيقية المطلقتين إذ
الاصطلاح في الأصل ليس إلا عليهما. فإن كان الأول يلزمها من عكس النقيض
٧٥م - إذا قيد الموضوع بما يناقض جهة القضية - من السوالب:

أما من أقسام سالبة الموضوع:

- خارجية مطلقة كلية دائمة، لأنه لو لم يصدق "لا شيء مما ليس ب دائماً في
الخارج بج دائماً في الخارج" صدق أن "بعض ما ليس ب دائماً في الخارج ج في
١٠الخارج بالإطلاق"، وقد كان "كل ج في الخارج ب في الخارج"، أنتج "بعض ما
ليس ب دائماً في الخارج ب بالإطلاق"، هذا خلف. هذا في المطلقة العامة ولا
يختلف البرهان في سائرهما، إلا في قيد الموضوع فإنه يجب أن يقتيد في كل قضية
٤٢ط بما يناقض جهتها كالضرورة في الممكنة العامة.

- وكلية دائمة حقيقية الموضوع؛ لكونها أعم من الأولى؛ ولتمام البرهان فإن نقيضها مع
١٥الأصل ينتج أن "بعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ب في الخارج" وذلك محال لأنه

١ اللتين [س: الكليتين | تناقضانهما] تناقضتا بهما ٣ ونذكر [ت: ج: ولنذكر ٤ السبع]
س، م، ج: السبعة | والوقيتين] ساقط من ي ٥ الخارجية [ن: + المطلقة | المطلقتين] ن:
المطلقة ٦ عليهما [س، ي: عليهما | الأول] د: الأولى | يلزمها [ي: لزوما ٩ دائماً...الخارج]
ت: في الخارج دائماً ١٠ بج [ت، م: ج | صدق] ي: لصدق ١١ بالإطلاق [ن: + العام
١٢ هنا خلف] وردت هذه الزيادة فقط في ت، د، ط ١٣ الموضوع [ن: الموضوعية
١٥ الأولى] س، ن: الأولى ١٦ وذلك [د، ط: هذا

إذا كان ب في الخارج كان موجوداً في الخارج موصوفاً به فيكون ملزوماً للباء ٩٣
بالإطلاق وإته ليس بملزوم له دائماً هذا خلف؛ ولأنه إذا صدق الأصل صدق
أن "كل ج ملزوم للباء" وتلزمه هذه القضية من غير التكلف المذكور.

ولا تلزمها كَلِّية خارجية الموضوع من هذا القسم لأنه جاز وجود طبيعة تنقسم
٥ إلى أخصين لأحدهما وجود في الخارج دون الثاني، وحينئذ يصح أن كل ما له
تلك الطبيعة من الموجودات الخارجية فله الأخص الأول في الخارج ولا يصدق ٤٥
أن كل ما ليس له الأخص الأول في الخارج ليس بملزوم للطبيعة، لأن الأخص
الثاني ليس بالأخص الأول ولا بملزوم له مع أنه ملزوم لتلك الطبيعة، ونظائره
كثيرة.

١٠ ولا جزئية أيضاً لأن الموضوع إذا كان لازماً للوجود كالإمكان العام والشيئية
فيحمل عليه ما يعم الموجودات الخارجية من المحمولات بالمعنى المذكور، ولا
يمكن سلب ملزومية الموضوع عن شيء مما ليس بمحمول في الخارج لأن الموضوع
لما كان لازماً لنفس الوجود كان جميع المفهومات ملزومة له بمعنى أنها لو وجدت ٥٠
لثبت الموضوع لها - ثبت المحمول بالمعنى المذكور لها أو لم يثبت - كما أنه يصدق
١٥ قولنا "كل ما هو شيء من الموجودات الخارجية فهو موجود في الخارج" ولا
يصدق "ليس كل ما ليس بموجود في الخارج بملزوم للشيئية"، ضرورة أن كل

١ كان موجوداً مكرر في ن ٣ ج ت، ك: ج في الخارج | للباء ت، ك: للباء بالاطلاق
وتلزمه هذه س: ويلزم بهذه | التكلف س: التكليف ٦ الخارجية ساقط من ن | ولا ...
الخارج ساقط من ت ٧ أن د، ن، ج، ط: بأن ٨ أنه ملزوم ي: كونه ملزوماً
١٠ لازماً ي، ن، ك: شيئاً لازماً ١١ عليه س: على ١٢ يمكن ن: يلزم ١٣ وجدت
د، ن، ط، ك: في الخارج ١٤ الموضوع د: ذلك الموضوع | بالمعنى المذكور ساقط من س،
ي، ن ١٥ قولنا ساقط من ن | ما ساقط من ت ١٦ ملزوم س: ملزوم | للشيئية
ي: للشيئية س، د: للشيء ك: للشيء م: للشيء ت: للسبب ط: للسبب ن: للشيء.
والمثبت من ج

مفهوم فهو ملزوم للشئئية بمعنى أنه لو وجد في الخارج كان شيئاً، سواء كان موجوداً في الخارج أو لم يكن.

ويُعلم عدم لزوم الحقيقة المطلقة الكلية للنقض الأول. ولنا في الجزئية توقف ولا يتم فيها البرهان المذكور في القضيتين الأولتين لإتّحاد الوسط في قياس الخلف ثمه ٧٦ وعدم اتّحاده ههنا.

وأما من أقسام معدولة الموضوع فتلزمها كلية دائمة خارجية مطلقة، وكلية دائمة حقيقية الموضوع، لكونها أعمّين مما لزمنا من نظيرتيهما في سالبة الموضوع؛ ولاستلزام الأصل مع نقيض الأول صدق أن "بعض ما هو لاب دائماً مما وجد في الخارج ب بالإطلاق"، ومع نقيض الثاني أن "بعض ما هو ملزوم لسلب الباء دائماً ب في الخارج" وكون ذلك محالاً لأنه يجب وجوده في الخارج حتى ١٠ يثبت له الباء وينتهي عنه دائماً، هذا خلف.

وتلزمها أيضاً خارجية الموضوع، لأنه لولا صدق قولنا "لا شيء مما هو لاب دائماً مما وجد في الخارج بملزوم للجيم" لصدق أن "بعض ما هو لاب دائماً مما وجد في الخارج ملزوم للجيم" و"كل ما هو ملزوم للجيم مما وجد في الخارج فهو ج في الخارج" ويلزم "بعض لاب دائماً مما وجد في الخارج ج في الخارج" و"كل ج في ١٥

١ للشئئية [ي: للشئئية؛ س، د: للشئيه؛ ك: للشئيه؛ م: للشئيه؛ ت: للنسبة؛ ط: للسئيه؛ ن: للشئيه. والمثبت من ج | كان^١ | ي: لكان | سواء...الأول] ي: ثبت له الوجود في الخارج أولم يثبت، وتعلم من النقض الاول عدم لزوم الحقيقة المطلقة الكلية أيضاً ٣ ويعلم [س، ج: وتعلم؛ د، ط: وتعلم؛ ن: وتعلم. والمثبت من ت، م | عدم] س: علة؛ ساقط من د | للنقض س: للبعض؛ د: للنقيض | ولنا؛ ن: وأما ٤ فيها] ت، ج: فيها | الأولين] ي، ج: الاولين؛ س، ت، م: الاولين؛ ن: الاولين. والمثبت من ك ٦ من] ساقط من ن ٧ أعمّين] س، ت، د، ط، ج: اعم. المثبت من ي، م، ن | لزمنا] س: لزمنا | نظيرتيهما] س، ت، ط: نظيرتيهما؛ م: نظيرتيهما؛ ن: نظيرتيهما. والمثبت من ي، ج، ب ٨ الأول] ن: الاصل ١٠ وكون...الخارج] ساقط من ت ١١ يثبت] ي: ثبت | وينتهي] ت، م، ج: وينتهي. والمثبت من س، ي، د، ن، ط ١٤ ملزوم^١ | ن: بملزوم | ما هو] ساقط من ن، ك ١٥ ويلزم...الخارج^٢ | مكرر في ت | بعض] ي، ن، ك: + ما هو

الخارج ب بالإطلاق" ينتج "بعض ما هو لاب دائماً مما وجد في الخارج ب ٧١ س
بالإطلاق"، هذا خلف.

ولا تلزمها حقيقة مطلقة كـثية لانتقاضه بالنقض المذكور في القسم الأول، ولا
جزئية لجواز كون الموضوع لازماً لنفس الوجود. ٩٤ د

٥ هذا كله إذا قُيد الموضوع بما يناقض جهة القضية في الأصل. ولقائل أن يقول أن ٤٧ ج
ذلك ليس بعكس النقيض لأنّ المعتر في عكس النقيض على اختلاف تعريفاته
أن يجعل نقيض المحمول موضوعاً، والتناقض في المفردات إنّما يكون بأخذ المفهوم
العدمي في مقابلة المفهوم الوجودي كما ذكره الشيخ في الشفاء والإمام في
المباحث المشرقية. وعلى هذا نقيض الباء هو اللاباء بمعنى السلب أو بمعنى
١٠ العدول من غير قيد زائد عليه، فلا يكون ما ذكرناه عكس النقيض بل لازماً
آخر سواه. لكننا لما رأينا أنّ بعضهم يجعل مثل هذا اللازم عكس النقيض ذكرناه
لأنّ ذكر جميع ما يلزم القضية يتضمّن الفائدة في هذا الفنّ. فالحّد الذي ذكره
الشيخ ومن بعده يقتضي أن لا يكون ذلك عكس النقيض، فنحن إذا ذكرنا
مثل هذا اللازم نذكره على أنّه عكس النقيض ونفسّر نقيض المحمول لا بما يقابل
١٥ مفهومه بل بما هو أعمّ منه وهو الذي يقابله في مفهومه أو في جهة نسبته إلى
الموضوع؛ أو نجري تعريف عكس النقيض على حقيقته ونذكر ذلك على أنّه لازم
آخر سواه.

٣ ولا... الوجود] هذه الزيادة وردت فقط في ت، د، ط. وإثباتها موافق لسياق شرح الكافي
فإنه يقول: وأما الجزئية فلجواز أن يكون محمول القضية الكلية التي موضوعها نفس الوجود أو أمر
لزم لها أمراً يشترك فيه جميع أفراد الموضوع ٨ الشفاء] المقولات، ص ٢٤١-٢٤٢
٩ المباحث المشرقية] طبعة حيدرآباد الدكن ٩٩١١ ١١ بعضهم] كاتبي: وهو الامام

٣ كـثية ن: + ولا جزئية | بالنقض] ت، م: بالبعض ٦ النقيض^١ س، ي: نقيض
٨ مقابلة] ت: مقام | في الشفاء] ساقط من ن ٩ اللاباء] ي: ب ١٠ عليه] ساقط من
ن | لازماً] ت: هو لازماً ١١ رأينا] ي: رويّا ١٢ ذكر] ساقط من ي، ن ١٤ لا] س:
لا ١٥ بما] د، ط: ما | نسبته] ت: نسبية ١٦ نجري] ي، ت، م: مجري؛ ج: مجري؛
ن، ط، ك: محري. والمثبت من س، د | ونذكر] ي: وذكر

٤٣ ط وإن جعلنا الموضوع مطلقاً كما هو الواجب لا تلزم القضية المذكورة من السوالب السالبة الموضوع إلا سالبة جزئية بالاعتبار الأول، وهو قولنا "ليس كل ما ليس ب في الخارج ج في الخارج"، وإلا صدق نقيضه وهو قولنا "كل ما ليس ب في الخارج ج في الخارج"، ويلزم أن تكون المعدومات بأسرها ج في الخارج لأنها ليست ب في الخارج وذلك محال.

٣٤ ن لا يقال: هذه السالبة صدقت مع الأصل بطريق الاتفاق، لا أن صدقها ينشأ من صدق الأصل، ضرورة وجوب صدقها أبداً لا امتناع صدق نقيضها أبداً. لأننا نقول: لا نسلم أن صدقها لا ينشأ من صدق الأصل، بل لنا أن نقول: إذا صدق الأصل صدق "لا شيء مما هو ملزوم لسلب الباء دائماً ج دائماً في الخارج" ونضعها إلى قولنا "كل ما هو ملزوم لسلب الباء دائماً ملزوم لسلب الباء في الجملة" وينتج "بعض ما هو ملزوم لسلب الباء في الجملة ليس ج دائماً في الخارج"، ويلزم منه صدق القضية المذكورة؛ لأن ما هو ملزوم لسلب الباء في الجملة إن لم يوجد في الخارج لم يكن ب، وإنه ليس ج، فيصدق "ليس كل ما ليس ب في الخارج ج في الخارج"؛ وإن وجد ذلك الملزوم في الخارج كان ليس ب في الخارج، وإنه ليس بج دائماً، فتصدق القضية المذكورة جزماً فنثبت لزومها للأصل. وصدقها دائماً لا ينافي لزومها للأصل، لجواز أن يكون التالي واجب الصدق وأعم في المتصلة اللزومية. والشيخ جعل هذه القضية عكس نقيض الموجبة الجزئية وإن لم ينشأ منها، لأنه قال: إذا صدق "بعض ج ب" صدق أن

١٨ قال [الشفاء: القياس، ص ٩٤]

٢ ليس ب [س: ليس هو ب ٣ صدق] ت، د، ط: لصدق. والمثبت من س، ي، م، ج، ن ٤ ج...الخارج] ساقط من ن [في^١ س: وفي | ويلزم] س: يلزم | لأنها...الخارج] ساقط من د ٦ لا^٢ ت، ج: ولا ٨ لا^٢ ساقط من س [لنا] س: أما ٩ ج [س: بج دائماً] ساقط من د ١١ وينتج [ن: ينتج ١٢ ويلزم] ت: ويلزمه ١٣ الجملة [د: دائماً | ج] د: دائماً؛ م، ن: + أيضاً | كل...ما] ي: + هو ليس كل ما ١٤ وجد [س، ي: يوجد ١٥ جزماً] س: عرفاً ١٦ أن يكون [س، ي: كون ١٧ اللزومية] د: الصادقة؛ ط: اللزومية الصادقة ١٨ منها] س، ي، ت، ج، م: منه. والمثبت من د، ن، ط

"بعض ما ليس ب ليس ج" لأنه لا بدّ وأن توجد موجودات أو معدومات ٩٥
خارجة عن ج وب، فبعض ما ليس ب ليس ج؛ ومعلوم أنّ ذلك لا يتعلق
بالقضية المذكورة. ويمكن أن يقال إنّنا لم نشترط في العكسين إلا صدقهما مع
الأصل حيث قلنا في حديثهما "مع بقاء الصدق بحاله"، فإذا صدقت قضية مع
صدق الأصل وتحققت بقية القيود كان ذلك عكساً، سواء صدقت معه بالاتفاق
أو لزم صدقها منه.

ولا تلزمها هذه القضية بهذا الاعتبار كَلَيْتَة، لأنّ الشيء إذا كان له خاصّة مفارقة
صدق الأصل مع كذب كَلَيْتَة هذه القضية. ولا تلزمها سالبة جزئية أيضاً بشيء
من الاعتبارات الثلاثة الأخيرة. أمّا الثاني فلجواز كون الموضوع لازماً لنفس
الوجود. ١٠. وأمّا الثالث فلجواز كون المحمول مفارقاً فلا يكون لازماً للموضوع، مع
إنحصار ما ليس بملزوم له في الموضوع حتّى تكون المعدومات بأسرها ملزومة له ٧٢س
والموجودات التي تغاير الموضوع إن خرج عنه شيء منها، حتّى يصدق أنّ كلّ
ما ليس بملزوم للمحمول فقد وجد له الموضوع في الخارج. هذا وإن كان حقّاً
صواباً فحيث لم يتبين لنا مثال صادق ليس بذلك الجلي عندنا بل هو يُعدّ في

٧ هذه...كَلَيْتَة] في نسختي د، ط: "سالبة كلية سالبة [وفي ط سقطت "كلية سالبة"] الموضوع
بهذه الاعتبارات المذكورة لجواز كون الشيء المحمول خاصّة مفارقة للموضوع حتّى يصدق الأصل
مع امتناع هذه السالبة في العكس مع كل واحد من الاعتبارات الأربعة". والمثبت من النسخ
الباقية وشرح الكتّابي ٨ سالبة...أيضاً] ت: أيضاً سالبة جزئية. والمثبت من نسختي د، ط.
ولا أثر للزيادة في النسخ الباقية فإنّ نصّها: "ولا يلزمها شيء من الاعتبارات الثلاثة الأخيرة".
والمال واحد، فإن الكلام في ما يلزم من السوالب، فإن لم تلزم السالبة الجزئية لم يلزم شيء من
السوالب. ١١ حتّى...الخارج] الزيادة في نسختي د، ط دون النسخ الباقية. وفي شرح
الكتّابي: "حتّى تكون المعدومات بأسرها ملزومة للمحمول والموجودات التي تغاير الموضوع إن
خرج عنه شيء منها تكون أيضاً ملزومة للمحمول حتّى تصدق الموجبة الكلية بهذا الاعتبار وهي
قولنا: كل ما ليس بملزوم للمحمول فقد وجد له الموضوع في الخارج".

١ ج] س: ب ج ٢ خارجة] س: خارجية ٣ العكسين] ي، ت، ط، ك: العكس. والمثبت
من س، د، م، ج، ن ٨ كَلَيْتَة] ساقط من د | بشيء] س، ي، م، ج، ن: شيء
٩ الثلاثة] ي: الثلاث ١١ له] ساقط من س | المعدومات] ط: المقدمات. والمثبت من
د، ك ١٣ هذا] ن، ك: وهذا

٧٨ بقعة التوقف. وأما الرابع فلجواز لزوم الموضوع لنفس الوجود ومفارقة المحمول إليها.

وأما من السوالب المعدولة الموضوع فالخارجية المطلقة غير لازمة أصلاً، لجواز أن يكون الموضوع شاملاً لجميع الموجودات الخارجية لازماً لها، والمحمول شاملاً لجميعها مفارقاً لجميعها أو عن البعض، وحينئذ يصح ثبوت المحمول بالاطلاق لجميع أفراد الموضوع ولا يصح سلب الموضوع عن شيء من الموجودات التي لها عدم المحمول - ضرورة ثبوت الموضوع لكلها بالضرورة - كما تقول: "كل ما له الإمكان العام من الموجودات الخارجية ثبت له أحد الأمرين وهو إما التقدم أو الحدوث"، ولا يمكننا أن نقول: "ليس كل ما وجد في الخارج وانتفى عنه الأمران في وقت ممكن"، ضرورة صدق قولنا "كل ما انتفى عنه الأمران من الموجودات الخارجية ممكن"، لأنّ الحوادث الباقية انتفى عنها الأمران زمان البقاء، لأنّ المعنى بالحدث الموجود في الزمان الأول وبالقديم ما لم يسبقه العدم، وكلها ممكن بالضرورة.

وكذلك خارجية الموضوع لتلازم سالبتها الجزئية مع السالبة الجزئية الخارجية المطلقة، لما عرفت من تلازم تقيضها، ولعين ما ذكرنا من النقض.

١٥

١ التوقف] د: الامكان والتوقف. والمثبت من ك، ط | الوجود] د: الموجود ٥ جميعها^٢] ن: عن جميعها ١٠ يمكن] س، ي، ج: ليس بممكن؛ ت: يمكن؛ ن: فهو ممكن؛ وفي شرح الكاشي: فهو غير ممكن. والمثبت من د، ط | قولنا] د: + أن ١١ الخارجية] ن، ك: + فهو عنها] ت، د، م، ج، ن، ط: عنه؛ وفي س صححت "عنه" الى "عنها". والمثبت من ي، ك المعنى] ي: نفي ١٢ وبالقديم] س: والقديم؛ د، ط: والمعنى بالقديم. والمثبت من ي، ت، م، ج، ن، ك ١٤ وكذلك] ت: ولذلك ١٥ تلازم] س: ملزوم | تقيضها] ي، م، د: تقيضها؛ ت: تقيضها. وفي س صححت "تقيضها" الى "تقيضها"؛ ن، ط: مضىها. والمثبت من ج ولعين] ن: وعن | النقض] د، ج: التقيض

وكذلك الحقيقة المطلقة: أما كلية فلما عرفت من عدم لزومها كلياً عند تنقيد ٩٦ الموضوع وكونها حينئذ أعم منه عند الإطلاق، وأما جزئية فلجواز كون الموضوع لازماً لنفس الوجود.

ط ٥٨

ولا تلزمها أيضاً حقيقة الموضوع كلية، لانتقاضه بالخاصة المفارقة. وتلزمها جزئية ٥ وهي قولنا "ليس كل ما هو ملزوم لسلب الباء ج في الخارج" للزومها لمقتدة الموضوع الكلية ولزوم تلك الأصل، وقد مرّ ذلك فلا نطوّل بالإعادة.

وأما الموجبات: فلم يلزم شيء من القضايا المذكورة في عكس نقيض هذه القضايا - إلا جزئية معدولة الموضوع بالاعتبار الرابع وسالبتة بالاعتبار الثاني - لا كلية ولا جزئية، سواء كانت معدولات الموضوع، أو سوالبه، أو محصلاته بتقدير كون الأصل معدولة المحمول، فُتد الموضوع أو أطلق، لجواز أن يكون الطرفان بحيث ١٠ ليس لنقيضيهما أو لنقيض أحدهما موضوعات موجودة في الخارج، وتوقف صدق كلّ واحدة من هذه القضايا المذكورة - سوى ما استثنيناه - على صدقها معاً على شيء من الموجودات الخارجية، ونظائره كثيرة مستغنية عن الذكر. هذا لو ٧٩ جعل نقيض الموضوع محمولاً في الموجبة. ولو جوّز مجوّز جفّل عين الموضوع محمولاً كان عدم لزوم هذه القضايا مع ذلك ظاهراً أيضاً لجواز مساواة الطرفين. ١٥

وأما الحقيقة المطلقة فتلزمها جزئية بطريق الاتّفاق، لأنّه يصدق حينئذ أن "بعض ما هو ملزوم لسلب الباء ملزوم لسلب الجيم"، لكون المفهوم المتصور من سلب كليهما - أو مفهوم آخر محصل مقيد بقيد سلب كليهما - كذلك. ولا

١ تنقيد [ي، ط: تنقيد ٣ الوجود] د: الموجود ٥ لمقتدة [ي، ن، م، ط، ك: المقيدة. والمثبت من س، ت، د، ج ٦ الأصل] ي: للأصل ٧ شيء [س، ي: شيئاً ٨ كلية... جزئية] د، ط: جزئية ولا كلية ٩ جزئية [س: ضرورية | الموضوع] س: الموضوع ١١ وتوقف [د: فتوقف ١٢ واحدة] س، ت، ج، ط: واحد. والمثبت من ي، د، م، ن، ك | المذكورة] د: المذكور | استثنيناه [د، ط: استثنينا؛ ج: استثناء | على] ساقط من د، ط ١٤ الموضوع محمولاً^١ [ن: المحمول موضوعاً ١٥ أيضاً] ساقط من ن ١٦ وأما [ت: فاما يصدق حينئذ] س: حينئذ يصدق ١٨ مقيد بقيد [ي، ن: يتقيد بقيد؛ س: بتقيد | كليهما]^٢ ن: كلاهما

تلتزمها كَلِيَّة، أما مع تقييد الموضوع فلا تتقاضاها بالجنس الذي انحصر وجوده في أحد
٥٢ نوعيه، وأما مع إطلاقه فلا تتقاضى بمثل هذه النظائر والخاصة بالمقاربة.

وكذلك تلتزمها جزئية خارجية الموضوع سالبته، لأن المفهوم المركب من تقيض
٤٧ الموضوع وأمر عدي ليس بمحمول في الخارج وإثمه ملزوم لتقيض الموضوع.

ويعرف مما ذكرنا أن حكم محصلات الموضوع في عكس التقيض بتقدير كون
الأصل معدول المحمول حكم معدولات الموضوع بتقدير كون الأصل محصل
٧٣ المحمول من غير فرق، ويكون سلبها في الموضوع سلب العدول وحكمه حكم
سلب التحصيل عند كون الأصل محصل المحمول من غير فرق، سواء كانت
القضايا سؤالب أو موجبات. وهذا يظهر فساد قول من فرق في عكس التقيض
بين القضية المعدولة الموضوع ومحصلته. وحكم ما يكون المحمول سالباً قريباً من
٩٧ ذلك فيعرف بما ذكرناه فلا نطوّل بإفراده.

وتلخص أنه يلزم القضية المذكورة من السؤالب المقيّدة الموضوع دائماً كَلِيَّة سالبة
الموضوع بالاعتبار الأول والثالث، ومعدولته بالاعتبارات الثلاثة الأولى؛ ومن
مطلقة الموضوع جزئية دائماً سالبة الموضوع بالاعتبار الأول ومعدولته بالاعتبار

٩ من فرق] كاتبي: وهو الامام زين الدين الكشي رحمه الله

١ تقيّد [ي: تقييد | فلا تتقاضاها] ي: فلا يناقضها | وجوده] د، ط: وجود موضوعاته
٢ فلا تتقاضى [س: فلا تتقاضى؛ د، ط: فلا تتقاضى | والخاصة] د، ط: وهو الخاصة ٣ تلتزمها
س، ي: لا تلتزمها. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط وهو الموافق لسياق شرح الكاتبي
سالبته] د: سالبه ٤ وأمر [س: أو أمر | عدي] س، ي: معدوم. والمثبت من ت، د، م،
ج، ن، ط، ك | ليس] د، ط: هو ليس ٥ ويعرف [ي، ت: ويعرف؛ س، د، ن، ط:
ويعرف. والمثبت من م، ج | التقيض] ساقط من ن | كون... بتقدير] ساقط من ن
٧ العدول [س: المعدول ١١ فيعرف] س، ن، ك: فعرف؛ ي، د: فعرف؛ ت: سعرف؛
ج: يتعرف، م: متعرف؛ ط: فعرف سعرف | فلا] س، ت، د، م، ولا. والمثبت من ي، ج،
ن، ط، ك | بإفراده] د، ط: بإفراده ١٢ وتلخص [ي: ويلخص؛ س: ويلخص؛ ت، ن:
ويلخص؛ د، ك: ويلخص؛ ط: وملخص. والمثبت من م، ج | القضية] ت: القضايا
١٣ الأول [س: الأولى | ومعدولته] ت، ج: معدولته | الأولى] ي، ط: الأولى؛ ت: للأولى

- الثالث؛ ومن الموجبات جزئية دائمة أو ضرورية معدولة الموضوع بالاعتبار الرابع وسالته بالثاني بطريق الاتحاق. وما عدا ذلك من القضايا لا تلزم، إلا السالبة الجزئية المقتدة الموضوع سالته بالاعتبار الرابع فإنما ما جزمنا بعدم لزومها للقضية المذكورة - وإن كان ذلك غالب الظن - فإنه لم يتبين لنا بعد ما يمنع لزومها. ولا يستدرك علينا هذا التوقف مع الجزم بعدم لزومها عند إطلاق الموضوع وعدوله ٥
- وعدم لزوم هذه القضية بالاعتبار الثاني، لكون الاحتمال المانع من اللزوم في تلك القضايا متحققاً ههنا. لأننا نقول: لا نسلم تحقق الاحتمال المذكور، لأن الموضوع وإن كان لازماً لنفس الوجود لماذا يلزم أن يكون كل ما ليس بملزوم ٤٩ ج
- للمحمول دائماً ملزوماً للموضوع؟ وإثماً يكون كذلك إن لو تَصَوَّرَ مفهوم ليس بملزوم للمحمول دائماً وذلك ممنوع لجواز كون المحمول أيضاً لازماً لنفس الوجود؛ ١٠
- ولا يمكن منع مفهومات ملزومة لسلب المحمول دائماً، أو ليست محمولة في الخارج دائماً، أو ملزومة لسلب المحمول مطلقاً، عند كون المحمول خاصة مفارقة، وحينئذ فقد لآخ الفرق.

وأما إذا كانت هذه القضايا في الأصل حقيقية فيلزمها من السوالب:

- ١٥ المقتدة الموضوع كلبية دائمة سالبة الموضوع بجميع الاعتبارات إلا الثاني. أما الأول فلائه لولا صدقه لصدق "بعض ما ليس ب دائماً في الخارج ج بالإطلاق في

٢ بالثاني [د، ط: بالاعتبار الثاني | عدا ذلك] ي: عده ٣ سالته [د: ساله | فإنما ... جزمنا] ت: فانا جزمنا، وفي ي زيدت "لا" في الهامش؛ س: فاما ما صرحنا. والمثبت من د، م، ج، ن، ط، ك ٤ ذلك [ن: + هو | يتبين] س: يتيقن ٥ وعدوله [س، ي، د، ن، ط: عدله. والمثبت من ت، م، ج ٨ وإن] د، م، ن، ط، ك: اذا. والمثبت من س، ي، ت، ج | بملزوم] ت: ملزوم ١٠ كون [ي: أن يكون ١١ أو ليست] ت: وليست | ليست محمولة [ي، ت، ن: ليست محمولا، وفي س صححت "ليست محمولا" الى "ليست محمولات"؛ م، ج: ليس محمولا؛ ط: لسلب محمولا. والمثبت من د ١٣ فقد] د، ط: قد ١٦ ب دائماً [س، ي: دائماً ب

- ٥٩ ط الخارج " ونفرض ذلك البعض معيّناً هو د، فد يكون ملزوماً للجيم لاتصافه به في الخارج، وإته ليس بملزوم للباء دائماً لدوام سلب الباء عنه مع وجوده في الخارج، فبعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ملزوم للجيم، وينتج مع الأصل: "بعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ملزوم له بالإطلاق"، هذا خلف. وأما الثالث فلأته لو صدق "بعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ج في الخارج بالإطلاق" لزم "بعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ملزوم للجيم" ولزم المحال من تركّبه مع الأصل. وأما الرابع فلزوم المحال من نقيضه مع الأصل يتن. والاعتبار الثاني لا يلزم، لا كليتة ولا جزئية، لجواز أن يكون الموضوع ما يلزم نفس الوجود حتى لا يصحّ سلب ملزوميته
- ٩٨ د عما ليس بمحمول في الخارج، مثل ما يصدق قولنا "كلّ ملزوم للشئيتية ملزوم للوجود" ولا يصدق "بعض ما ليس بموجود في الخارج ليس بملزوم للشئيتية"، ١٠ ضرورة أن كلّ ما ليس بموجود في الخارج ملزوم للشئيتية.

- ودائمة كليتة معدولة الموضوع بالاعتبارات الثلاثة الأولى. أما الأول فلأته لولاه لصدق "بعض ما هو لاب دائماً في الخارج ج في الخارج بالإطلاق" ويلزم "بعض ما هو لاب دائماً في الخارج ملزوم للجيم" ويلزم منه "بعض ما ليس بملزوم للباء دائماً ملزوم للجيم في الجملة" لامتناع ملازمة المعدوم للموجود، ١٥
- ٧٤ س ويتركّب ذلك مع الأصل منتجاً للمحال. وأما الثاني فالأمر فيه أظهر. وأما الثالث فيلزم نقيضه أيضاً صغرى قياس الخلف لامتناع ملازمة الطرفين للموجودات الخارجية واستلزام الاتصاف بالفعل للحيتية. ولا يلزمها بالاعتبار الرابع أصلاً لما عرفت.

١ [فد] س: وقد؛ ي: فد قد ٢ لدوام... دائماً] ساقط من ن ٤ بملزوم] د، ط: ملزوماً | له]
ن: للباء ٦ ملزوم] س: ملزوماً | تركّبه] ن: ركه ٧ والاعتبار] ي: وبالاعتبار | لا
كليتة] ي: كليتة؛ ن: لا الكليتة | جزئية] ن: الجزئية ٩ بمحمول] د، ط: بموجود | كلّ] ن،
ك: + ما هو ١٠ ليس...^٢ الخارج] ساقط من ت ١١ ضرورة... للشئيتية] ساقط من ن
١٢ الأول] ت، م، ن، ج: الأولى. والمثبت من س، ي، د، ط، ك | الأول] ي: الأولى
١٣ ويلزم] ن: ويلزمه ١٤ منه] ساقط من س، ي ١٨ للحيتية] ت، م، ج: للحيتية؛
س: الحيتية. والمثبت من ي، د، ن، ط | بالاعتبار] ت: الاعتبار

ولا يلزمها من مطلقات الموضوع إلا سالبة جزئية معدولة الموضوع بالاعتبار الثالث وسالته بالاعتبار الأول.

ومن الموجبات: الجزئتان المذكورتان بطريق الإتفاق بالبيان المذكور ثمّه. ٥٣

وحينئذ ظهر أن كل ما لزم القضايا السبع من عكس النقيض عندما تكون خارجية يلزمها إذا كانت حقيقية مع مزيد لزوم قضية أخرى وهي السالبة الكلية الدائمة المقيّدة الموضوع سالته بالاعتبار الرابع. ٤٨ ي

وأما الدائمة والعامتان فإنها تنعكس كأنفسها في الجهة والكم إلى:

السوالب المعدولة الموضوع بالاعتبارات الثلاثة الأول، والسالبة الموضوع بالاعتبار الأول والثالث، لانتظام نقاضها مع الأصل صغرى قياس منتج للمحال ١٠ أو استلزام ما ينتظم صغرى قياس الخلف؛ وإلى جزئية ضرورية موجبة سالبة الموضوع بالاعتبار الثاني، ومعدولته بالاعتبار الرابع. فتلزمها إذا خمسة من السوالب الكلية الموافقة للأصل في الجهة. وفي السالبة الكلية السالبة الموضوع بالاعتبار الرابع - وإن كان الظاهر عدم اللزوم - التوقّف المذكور في جزئتها في القضايا المتقدمة.

١٥ والسالبتان الباقيتان - أعني سالبة الموضوع بالاعتبار الثاني ومعدولته بالاعتبار الرابع - فلا تلزمان أصلاً للعلّة المذكورة في القضايا السبع.

٢ وسالته [ي، م: وسالبة ٤ ظهر] ت: يظهر [السبع] س، ت، ج: السبعة ٦ سالته [س: سالته ٧ فإنها تنعكس] ي: فينعكس ٨ الثلاثة الأول [س، ت، ن، م، ج: الثلاثة الأولى؛ ي: الثلاث الأولى. والمثبت من د، ط، ك ١٠ أو] ن: و ١١ ومعدولته [ي: ومعدوله؛ ت: ومعدولته؛ د: ومعدولتها | بالاعتبار^٢ د: لاعتبار | فتلزمها] ي: فلزمها ١٢ للأصل [ت، ج: الأصل ١٣ التوقّف] س، ي، ت، ج، ن: للتوقّف. والمثبت من د، م، ط، ك ١٥ ومعدولته [ت: ومعدولته ١٦ تلزمان] د: تلزمها | أصلاً [ساقط من ت السبع] س، ج: السبعة

ولا يلزم من الموجبات شيء سوى الجزئيتين المذكورتين بطريق الصحة من غير لزوم.

هذا إذا كانت خارجية.

وتلزم الحقيقتان ثمانية: هذه السبع، وسالبة كلّية سالبة الموضوع بالاعتبار الرابع، وهي التي توقّفنا في عدم لزومها للخارجيات. ٩٩ د

وتعلم أنّه لا يحتاج في هذه القضايا - وفي كلّ ما هو غير السبع المذكورة - إلى تقييد الموضوع بما يناقض جهة القضية، بل توضع على الاصطلاح مطلقاً، إلا أنّ مقيدات الموضوع لو اعتبرتها كانت أولوية اللزوم لكونها أعمّ من مطلقاته.

وأما الضرورية فإن كانت خارجية انعكست دائمة وفي الكمّ كنفسها إلى:

- ٨٢ م السؤال الخامس للبيان المذكور، ولا تنعكس كنفسها في الجهة إلى هذه القضايا، ١٠ هـ لأنّ الوصف الذي اشترك في إمكانه طبيعتان ثبت لإحداها بالفعل دون الثانية يصحّ حمل الطبيعة عليه حملاً خارجياً بالضرورة، ولا يصحّ سلب ذلك الوصف بالضرورة عمّا ليس له تلك الطبيعة في الخارج لسلبها عن الطبيعة الثانية مع إمكان الوصف لها؛ وإلى الجزئيتين الموجبتين المذكورتين بطريق الاتفاق.

١ سوى [ن: من ٤ ثمانية] م، ك: ثمان [السبع] س، ي، ج، م، ن: السبعة؛ ك: التسع؛ والمثبت من ت، د، ط ٥ توقّفنا [ي: توقّفها؛ م: توقفت ٦ وتعلم] ت: ويعلم؛ ج: ونعلم؛ س، ي: وعلم. والمثبت من د، م [السبع] س، ج، ن، م، ط: السبعة. والمثبت من ي، ت، د، ك ٧ تقييد [س، ك: تقييد ٨ اعتبرتها] ت: اعتبر بها؛ ك: اعتبرها [كانت أولوية] س: كان أولوى؛ ت: كان أولوى؛ ي، ن: كانت أولوى؛ ط: كانت أولوه. والمثبت من د، م، ج، ك ٩ دائمة [ساقط من ن ١٠ الخمس] س، ج: الخمسة؛ ي: السبع ١١ لإحداها [ن: لأحدها | الثانية] ي: الثاني ١٢ يصحّ^١ ي: فصح | الطبيعة [ي: الطبيعية | عليه] ساقط من ن، ط؛ د: والأولى عليه ١٣ ليس] د: ليست

وإن كانت حقيقة إنعكست إلى الثمان المذكورة. وفي حفظ الجهة في القضايا الست توقّف، والدوام يقيني لزوم. والكلام في هذه الموجبة وحفظها للجهة مثل الكلام في سالبها في العكس المستوي، والشبه المذكورة ثم آتية ههنا ومندفة بالأجوبة المذكورة.

- ٥ وأما الخاصتان فتعكسان إلى السوالب الخمس إن كانتا خارجيتين، وإلى الست ٤٤ ط
 إن كانتا حقيقتين، حافظتين للكّية دون الجهة - والجهة إذا جهة عامّتها - والجهة
 دون الكّية. أمّا الأول فلاّن لزوم كّية عامّتها ظاهر، للزوم ذلك في العامتين
 وامتناع استلزام الأعمّ لما لم يستلزمه الأخصّ، وللبيان المذكور فيها بعينه. وأمّا
 عدم لزوم الكّية بجهة الأصل فلاّنه يصدق "كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة ٧٥ س
 ١٠ ما دام كاتباً لادائماً" خارجيّة وحقيقيّة مع امتناع عكس النقيض كلياً بهذه الجهة.
 وأمّا الثاني فلاّنه لولا صدق قولنا "لا شيء ممّا ليس بـ ج ما دام ليس بـ
 لادائماً في البعض" لصدق "لا شيء ممّا ليس بـ ج دائماً"، ضرورة دوام السلب
 بدوام الوصف في الكلّ، وحينئذ نجعلها كبرى ونضمّ إليه صغرى يتضمّنها أصل
 القضية وهي قولنا "كلّ ج ليس بـ" إن كان العكس سالب الموضوع، أو "كلّ ٣٦

١ الثمان المذكورة] كاتبي: معناه انها اذا كانت حقيقية تنعكس الى السوالب الست اللازمة للموجبة النائمة الحقيقية موجهة بالدوام بحسب الذات ... والى الموجبتين الجزئيتين بطريق الاتفاق.

١ الثمان] س، ي، م، ج، ن: الثانية. والمثبت من ت، د، ك ٢ الست] ي: السبع المذكورة؛
 س: السبعة؛ م: الستة، ج: الستة المذكورة؛ د، ط، ن: الست المذكورة. والمثبت من ت، ك
 ٣ العكس] د: عكس | والشبه] ت: والسته | المذكورة ثمّ ٤ المذكورة]
 س، ي: + ثمّ ٥ الخمس] س، ج: الخمسة | الست] س، ج: الستة ٦ عامّتها] ج:
 عامّتها؛ وفي س صحّت "عامّتها" الى "عامّتها" | والجهة^٢... الكّية] شطبت العبارة في س
 وزيد في الهامش "ان كانتا خارجيتين" بخط مغاير لحظ الناصح ٧ العامتين] ي: العامة ٨ لم]
 ساقط من د | والبيان] س: والبيان؛ ي: ولسان ٩ لزوم] ت: للزوم | بجهة] ج: لجهة.
 والمثبت من ي، ت، د، ن، ك. وفي س، م الكلمة غير واضحة ما بين "لجهة" أو "جهة"
 كلّ... كاتباً] س، ي، ج: كلّ متحرّك الاصابع كاتب بالضرورة ما دام متحرّك الاصابع لادائماً.
 والمثبت من ت، د، م، ن، ك. ١١ فلاّنه لولا] د: فلولا ١٢ لا شيء] ساقط من د
 ١٣ صغرى] ي: الصغرى | يتضمّنها] د: قيضها ١٤ سالب] س: سالبة

ج لاب" لو كان معدوله - ضرورة لادوام الباء لجميع أفراد الجيم - حتى يكون ذلك قياساً منتجاً لقولنا "لا شيء من ج ج دائماً"، هذا خلف.

وإلى الجزئيتين الموجبتين المذكورتين، وهاتان الموجبتان لما لزمنا بطريق الاتفاق لم يتفاوت فيها شيء من القضايا أصلاً، بل كان لزوماً للبعض كلزومها للكل من غير تفاوت.

واحتج من زعم أن الموجبات تنعكس كنفسها أنه لولا صدق قولنا "كل ما ليس ب ليس ج دائماً" لصدق "بعض ما ليس ب ج بالإطلاق" فبعض ج ليس ب بالإطلاق وقد كان كل ج ب دائماً، هذا خلف، وكذلك في سائر القضايا بما يليق بها. وقد عرفت أن قضيض "كل ما ليس ب ليس ج" الموجب هو "ليس كل ما ليس ب ليس ج" السالب المعدول، وأنه أعم من الموجب المحصل فيمتنع ١٠ استلزامه إياه.

وزعم الكشّي في كتابه الموسوم بالحدائق أن القضايا السبع تنعكس موجباتها - كلية كانت أو جزئية - موجبة جزئية بالكم ومطلقاً عاماً في الجهة. واحتج عليه بوجوه ثلاثة:

٦ من زعم كاتب: الشيخ ومن تابعه

١ معدوله] ي، ت: معدولة؛ د: معدوليته؛ ن، ط: معدولته؛ وفي س صححت "معدوله" إلى "معدوله". والمثبت من م، ج | لادوام | س: لادوام | لجميع | ت: لجميع ٣ وهاتان | ت: وهاتنا ٤ فيها | س: فيها ٥ تفاوت | في س زاد النسخ في الهامش "اصلاً" ٦ واحتج | س، ي: احتج ٧ دائماً | ساقط من ت | ما | ساقط من د | بالإطلاق | ن: + العام ٨ بالإطلاق | ن: + العام | بما | د: لما؛ س: بما؛ م، ط: ما. والمثبت من ي، ت، ج، ن، ك ١٠ ج | ساقط من د ١٢ الموسوم | ي: المرسوم | السبع | س، ت، م، ج: السبعة ١٣ كلية كانت | ي: كانت كلية | موجبة | ساقط من ن | بالكم | ن: في الكم | ومطلقاً عاماً | ي: ومطلقة عامة؛ م: مطلقاً عاماً

الأول أنه لولا صدق الموجبة الجزئية المدعولة الطرفين صدقت السالبة الكلية البائنة المدعولة الطرفين المستلزومة للموجبة الكلية البائنة المحصلة المحمول، فيلزم حمل الأخص على كل الأعم، وصح ذلك بحمل المتنفس على الإنسان، فإنه يلزم كذب عكس نقيضه حمل الإنسان على جميع أفراد اللامتنفس الأعم منه، وذلك محال.

والثاني أن كل موضوع فهو إما أخص من نقيض محموله أو مباين له مباينة كلية أو جزئية، فيمتنع ثبوته لكل أفراد، ويلزم من ذلك ثبوت نقيض الموضوع لبعض ٤٩ أفراد نقيض المحمول. أما الأول فلأن المحمول إن كان أعم أو مساوياً لزم مباينة الكلية، وإن كان أخص لزم المباينة الجزئية، ضرورة أن نقيض الخاص أعم من عين العام، وإن كان أعم من وجه وأخص من وجه لزم المباينة الجزئية، لأن كونه أعم يقتضي المباينة الكلية، وكونه أخص يقتضي المباينة الجزئية، فلا جرم كانت المباينة الجزئية حاصلة جزماً. وأما الثاني فظاهر.

والثالث أنه لا بد وأن يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج وب، فبعض ما ليس ب ليس ج.

والجواب عن الأول منع لزوم الموجبة المحصلة كذب المدعولة المذكورة على ما مر. وإن جعل العكس سالبة حتى يلزم كذبه الموجبة المحصلة فلا نسلم امتناع حمل الموضوع على جميع أفراد نقيض المحمول ولا نسلم أعميته. وتصحيحه بمثال المتنفس مع الإنسان مما لا يُعد من البراهين، بل من الأمثلة ما ليس كذلك وهو ما يكون الطرفان شاملين للموجودات مع مفارقة المحمول لكلاهما أو لبعضها، حينئذ يكون

١ الأول [س، ي: أحدها | أنه] ساقط من ي | صدقت [ن: لصدقت ٢ الكلية] ت: الكلية ٣ الأعم [س، ي: ن، + دائماً | المتنفس] س، ن: التنفس ٦ والثاني [ت، ج، ن، ط، ك: الثاني؛ ساقط من ي. والمثبت من س، م | أن] س: انه ٩ كان [ن: كانت ١٠ وأخص] س: أخص ١٣ والثالث [د، ن، ط، ك: الثالث ١٥ المدعولة المذكورة] س، ج: المدعولة المذكورتين؛ ت: المدعولة المذكورة بين؛ م: المدعولتين المذكورتين. والمثبت من ي، د، ن، ط ١٧ المتنفس [س: التنفس ١٨ يُعد] د: بعده ١٩ أو لبعضها [س: وبعضها يكون] في ي زيد "لا" فوق السطر قبل "يكون"

٥١ ج الموضوع أعم من تقيض المحمول ويثبت لكل أفراد - جعلت القضية معدولة
 ٨٤ م الموضوع أو سالبته - بجميع الاعتبارات إلا بالاعتبارين اللذين عرفت وجوب
 صدقها أبداً لكذب تقيضها أبداً، وهي سالبة الموضوع بالاعتبار الأول ومعدولته
 ٧٦ س بالثالث، فيجب صدقها أبداً مع كل قضية صادقة، وهما اللتان حكمنا بلزوم
 صدقها للقضايا المذكورة.

- وبهذا يظهر فساد الثاني، لأننا نقول أن كون المحمول أعم أو مساوياً إنما يستلزم
 المبانية الكلية إذا كان دائم الثبوت لأفراد الخاص أو المساوي وليس كلامنا فيه،
 وأما إذا كان مفارقاً أو محتملاً كما في هذه القضايا فلم يلزم ذلك وكذبه المثال
 المذكور في الوجه الأول. قوله - المحمول إن كان أخص من الموضوع مطلقاً كان
 ٤٥ ط تقيضه أعم من الموضوع أو مبايناً له مباينة جزئية - غير لازم لأن الموضوع إذا كان
 اعتباراً شاملاً لجميع المفهومات الموجودة والمعدومة لم يكن تقيض المحمول مبايناً له
 مباينة جزئية وأعم منه، كالممكن العام الأعم من الخاص مع استلزام سلب الخاص
 ١٠١ د إياه. وبذلك يُعرف فساد ما ذكر من الدليل على ذلك. قوله في الأعم من وجه
 والأخص من وجه - أن كونه أعم يقتضي المبانية الكلية وكونه أخص يقتضي
 ١٥ المبانية الجزئية - كلام غير محقق، لأن مقتضي للمبانية الكلية العموم المطلق لا
 مطلق العموم المحتمل للعموم المطلق والذي من وجه دون وجه، وإلا كان مع
 بطلانه مصادرة على المطلوب، وكذلك الخصوص المقتضي للمبانية الجزئية. وهذا
 الفاضل اعترف ببطلان ذلك في المعدولة الموضوع، كما في حمل الحيوان على

١ ويثبت [س: وسب | جعلت] ي: وإن جعلت ٢ سالبته [ي، ط: سالبة | بالاعتبارين]
 س، د، ج: باعتبارين ٣ تقيضها [س، ي، ت، د، م، ط: تقيضها؛ ن: نقضها. والمثبت من
 ج ٤ صدقها] ن: صدق تقيضها ٩ في [س: وفي ١٠ أو مبايناً] ن: ومباينا
 ١١ والمعدومة [د، ط: أو المعدومة ١٢ من الخاص] ن: من الممكن الخاص [الخاص^١] س:
 الأخص ١٣ يُعرف [س، ي، ن، ط: يعرف؛ د: يُعرف. والمثبت من ت، م، ج | قوله]
 ساقط من ي | من وجه [ساقط من د ١٤ أخص] ساقط من د ١٨ الفاضل [ي:
 القائل

- بعض اللاإنسان، فإنّ نقيض المحمول - وهو اللاحيوان - لا يباين الموضوع - وهو اللاإنسان - لموافقته إياه موافقة كلية، ضرورةً صدق قولنا "كلّ لا حيوان لا إنسان"، ولذلك خصّص وجوب الانعكاس في هذا الموضع بالجزئية المحصلة. ونحن نبين في المحصلة أيضاً أنّ الموضوع إذا كان بحيث يثبت لبعض أفراد المحمول
- ٥ ولجميع أفراد نقيضه كان بين الطرفين عموم من وجه وخصوص من وجه، مع استلزام نقيض المحمول لعين الموضوع، مثل الجوهر مع المفهوم من أحد الأمرين - أعني الحيوان والعرض - فإنّ مستوى أحدهما أعمّ من الجوهر من وجه وأخصّ من وجه، مع استلزام نقيض الجوهر لأحد الأمرين، فإنه يصدق قولنا "كلّ لا جوهر فله أحد الأمرين" إذا أخذنا الموضوع معدولاً. وإن سلّمنا امتناع حمل
- ١٠ الموضوع على نقيض المحمول بالإيجاب، لماذا يلزم حمل نقيضه عليه بالإيجاب؟ بل يجوز كذبها معاً على ما عرفت. ولا يندفع ذلك بجعل العكس سالباً لأنّ هذا الإمام جعل بقاء الكيف معتبراً في عكس النقيض ولذلك اعتبر فيه جعل نقيض

١ بعض اللاإنسان] الكاتبي: واعلم أن الامام زين الدين الكشي رحمه الله لما بين - على تقدير كون المحمول أعمّ من الموضوع من وجه دون وجه - وجوب صدق قولنا "بعض اللاحيوان لايبض" و"بعض اللاايض لاحيوان" قال: لكن هذا القسم الأخير وهو أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع من وجه دون وجه ينتقض بقولنا "بعض اللاإنسان حيوان" فإن المحمول هاهنا أعمّ من الموضوع من وجه دون وجه مع أن مقابل المحمول وهو "اللاحيوان" بما لا يباين الموضوع وهو "اللاإنسان" - لا مباينة كلية ولا جزئية - بل يوافقه موافقة كلية لأنه يصدق أن يقال "كلّ لاحيوان لاإنسان".

١ بعض اللاإنسان] س، ن، ك: نقيض الإنسان؛ م، ج، ط: بعض الإنسان؛ د: بعض الإنسان. والمثبت من ي، ت ٢ اللاإنسان] د، م: اللاإنسان ٣ ولذلك] ي: ولهذا ٤ أنّ] س، ي، ن: لأن؛ ساقط من م. والمثبت من ت، د، ج، ط ٥ ولجميع] ن: لجميع ٧ والعرض] د، ج، ن، ط: أو العرض؛ م: إذ العرض. ونسخة ي غير واضحة هنا. والمثبت من س، ت، ك | الجوهر] ن: الآخر ٩ وإن] د، ط: ولئن ١٠ لماذا] ت: لماذا؛ س: لما ذا ١١ العكس] د، ط: عكس النقيض ١٢ الكيف] ن، ك: الكيفية | ولذلك] ن، ك: وكذلك | نقيض... محمولاً] ي: الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعاً

المحمول موضوعاً وتقيض الموضوع محمولاً، وأيضاً صرح بانعكاس هذه الموجبات إلى الموجبة الجزئية.

وأما الثالث فهو الدليل الذي ذكره الشيخ في عكس تقيض الموجبة الجزئية وسيأتي الكلام عليه.

- وَأَمَّا الموجبات الجزئية فما عدا الخاصتين من القضايا لا تنعكس إلى شيء من ٥
السوالب، غير الجزئيتين الواجبتي الصدق - أعني سالبة الموضوع بالاعتبار الأول
ومعدولته بالاعتبار الثالث - ولزومهما إياها بطريق الاتحاق للدليل العام المشترك.
وما سواهما فلم يلزم شيء منها، لأن الموضوع اللازم لنفس الوجود إذا حُمِلَ على
بعض أفرادها ما هو أخص منه صدقت الجزئيات الأربع الدائمة إن كان الأخص ٣٧
لزاماً لأفرادها، والسبع إن كان مفارقاً، خارجية وحقيقية، مع كذب السالبة ١٠
معدولة الموضوع بالاعتبارات الثلاثة التي هي غير الثالث، وسالبتة بالاعتبار
الثاني والرابع. واختبارك بما سلف يُغني عن تفصيل القول في هذه القضايا.

وأما سالبة الموضوع بالاعتبار الثالث فغير لازمة أيضاً لجواز كون المحمول لازماً
للمعدومات بأسرها ولبعض الموجودات دون البعض، وكون الموضوع نفس

١ المحمول... وتقيض [ساقط من ت | موضوعاً] د: + في تعريفه لعكس التقيض ٦ سالبة
ت، د: السالبة ٧ إياها [ن: إياها؛ ط: إياه ٩ ما] ن: وما [الأربع] س، م، ج، ن:
الأربعة ١٠ والسبع [س، ج، ن: السبعة] كان [د: كانت | خارجية وحقيقية] ي: حقيقية
وخارجية ١١ معدولة [ي: المعدولة | الثلاثة] د: الثلاث | وسالبتة [ت، ي: وسالبة
الموضوع ١٢ يُغني] س: اغني

الوجود أو ما يساويه ويلزمه، حتى يصدق الأصل مع كذب عكس النقيض بهذا ٧٧س
٥٠هـ الاعتبار.

ولا إلى الموجبات سوى الجزئيتين اللتين عرفت عموم لزومها، لعدم انعكاس ١٠٢د
الكليات إليها وامتناع انعكاس الجزئية إلى ما لم تنعكس إليه الكلية. فعلى هذا لو
٥ اعتبرنا في عكس النقيض مجرد الاجتماع والموافقة في الصدق لزم الجزئيات هذه
القضايا الأربع، وإن اعتبرنا اللزوم بحيث ينشأ صدق العكس من صدق الأصل
لم ينعكس شيء من الجزئيات الموجبة الإحدى عشرة عكس النقيض.

واحتج الشيخ في عكس نقيضها بأنه لا بد وأن يوجد موجودات أو معدومات ٥٢ج
خارجة عن ج وب فبعض ما ليس ب ليس ج. فإن كان المراد به إحدى ما
١٠ ذكرنا من السالبتين أو الموجبتين صح لما عرفت لزومها، وإلا كان كاذباً. وإن كان
المراد به الموجبة السالبة الطرفين لم يلزم أيضاً، لأنه ليس كل موضوع ومحمول
بحيث يوجد موجودات أو معدومات خارجة عنها بل منها ما يشمل الموجودات
والمعدومات كالممكن العام، فإذا قلنا "بعض ما هو ممكن عام ضروري الوجود" ٤٦ط
لم يصدق معه "بعض ما ليس بضروري الوجود ليس بممكن عام"، ضرورة أن

٢ الاعتبار [ي: + كما تقول "بعض الموجودات حادث" ولا يمكننا ان نقول "ليس كل ما ليس
بملزوم للحدوث بموجود في الخارج" لان كل ما ليس بموجود في الخارج ملزوم للحدوث، لاثا نغني
بالحادث المعدوم زماناً ما في الواقع، وكل مفهوم معدوم في الخارج فهو بحيث إذا دخل في الوجود
كان موجوداً هذا شأنه، وإذا صح ذلك صح أن كل ما ليس بملزوم الحدوث موجود في الخارج.
٨ واحتج الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٩٤

١ الوجود [س، ي، م: الموجود. والمثبت من ت، د، ج، ن، ط ٣ لزومها] س، ي: لزومها
٤ إليها] ساقط من س ٦ الأربع [س، ج، ن: الأربعة؛ ساقط من ط ٧ الجزئيات الموجبة]
د، ط، ك: الموجبات الجزئية؛ ن: الجزئيات | عشرة [عشر" في جميع النسخ الا نسخة ط
٨ وأن] د، ط: أن ٩ خارجة [س: خارج؛ م: خارجية | ما^١ س: بما ١٠ لا] س، ي،
ن: كذا. والمثبت من ت، د، م، ج، ك | لزومها] ن: لزومها | وإن] د: فان ١٣ والمعدومات
ي: أو المعدومات ١٤ لم... الوجود^٢ ساقط من د | ضرورة... عام] ساقط من ت

كلّ ما ليس بضروريّ الوجود فهو ممكن عامّ، لاستلزام سلب ضرورة الوجود الإمكان العام.

والكشّي فصل القول في عكس تقيض الموجبة الجزئية، فتارةً ذكر أنّ الجزئية المحصلة تنعكس والمعدولة لا تنعكس لانتقاضه بحمل الحيوان على اللاإنسان، وتارةً ذكر أنّ الموضوع إذا كان مساوياً أو أعمّ أو أخصّ مطلقاً انعكس، وإن كان أعمّ من وجه وأخصّ من وجه لم ينعكس لانتقاضه بالنقض المذكور. وذكر الدليل على الانعكاس بأنّ لزوم المباينة الجزئية بين الموضوع وتقيض المحمول بالتقسيم المذكور، والزام حمل الخاصّ على كلّ أفراد العامّ بتصحيحه بمثال واحد، وخروج موضوعاتٍ ما عن الطرفين؛ وهي الوجوه الثلاثة المذكورة في عكس المطلقات وقد أحطت بفسادها على التفصيل. ثمّ إنّها على تقدير صحتها تقتضي ١٠ الانعكاس مطلقاً لأنّ شيئاً من هذه الوجوه الثلاثة لا تختلف بكون القضية محصلة ومعدولة ويكون الموضوع أعمّ مطلقاً أو من وجه دون وجه. وأيضاً فقوله - أنّ المحمول إن كان أعمّ من الموضوع أو مساوياً لزمّت المباينة الكليّة - وإن كان صحيحاً فلم يكن ذلك دليلاً على لزوم المباينة من صدق الجزئية، بل من العموم والمساواة التي يعتبر فيها الحمل الكليّ، فيكون معناه أنّ الجزئية لو صدقت معها ١٥ الكليّة لزم العكس. وعلى هذا يلزم تفصيل القول في السالبة الجزئية في العكس المستوي والسالبة الكليّة المطلقة لأنّها إن صدقت مع الدوام انعكست، وعُثم الجزئيتين مطلقاً والمطلقتين في الشكل الثاني وسائر الأقيسة العقيمة، وذلك ظاهر الفساد.

٣ والكشّي [ت: + ذكر في بعض كلامه أنّها لا تنعكس، وفي كتابه المسمى بالحدائق

١ الوجود^١ ساقط من ي | عامّ | شطب في س ٣ أنّ ساقط من د ٤ لا ساقط من ن ٥ أنّ...كان | ي: انه اذا كان الموضوع ٨ والزام | س: والباطم ١٠ تقدير | د: تقرير ١٢ ويكون | س: وكون ١٣ أو مساوياً | ت، ك: مطلقاً أو مساوياً. ساقط من س، ي. والمثبت من د، م، ج | الكليّة | س، ي: الجزئية. والمثبت من ت، د، م، ج، ك ١٤ ذلك | ساقط من ن ١٥ التي | ت، ن، ك: اللذين | فيها | ت، ن: فيها ١٦ يلزم تفصيل | ن: فصل

بل الحق أنّ ما عدا الأربع من القضايا غير لازمة للجزئيات المذكورة، سواء كانت محصلات الطرفين أو معدولاتها، كان موضوعها أعمّ أو لم يكن، على ما عرفت. وهذه الأربع لازمة للجميع بأسرها لعموم لزومها على ما عرفت، بل تصدق في المعدولة وأعمية الموضوع لأنه يصدق "ليس كلّ ما ليس بحيوان في الخارج لا ٨٧ إنسان في الخارج" بما ذكرنا من الاعتبارات الأربعة المذكورة.

والخاصتان مع انعكاسهما إلى هذه الأربع تنعكس خارجيّتهما كنفسيهما في الكمّ ١٠٣ والجهة جميعاً، حافظتين للكيف إلى الجزئية المقابلة المحمول لموضوع الأصل، ومختلفتين فيه إلى الجزئية الموافقة المحمول لموضوع الأصل، معدولتي الموضوع وسالبيته بالاعتبارات الأربعة. لأنّنا نفرض ذلك المعين من الجيمات الموجودة في الخارج الذي ثبت له الباء بدوام وصف الجيم لادائماً د، فد لا ب في الخارج لوجوده في الخارج مع سلب دوام الباء عنه، وإثته لا ج أيضاً - والآ للام الباء بدوام ذاته ما دام لا ب وإلا لم يدم الباء بدوام الوصف لا دائماً لثبوت الجيم في ٧٨ س الجملة - فصدقت الموجبة المعدولة الطرفين بالاعتبار الأول. وإثته مستلزم

٩ الأربعة [س، ي، م، ج: + حافظتين للكيف ومختلفتين فيه [وفي م سقط "فيه"]. والظاهر أن الزيادة حشو وتكرار لا فائدة منه. والمثبت من ت، د، ن، ط

١ الأربع [س، ج، م، ن: الأربعة | لازمة] س: لازم ٢ موضوعها [ت، د، ط: موضوعها. والمثبت من س، ي، م، ن، ك ٣ الأربع] س، ج، م، ن: الأربعة | لزومها [ن: لزومها عرفت] ي: علمت ٤ وأعمية [ت، ج، م: والأعم | ليس^١] ساقط من س، م ٥ بما [ن: وكذا سائر ما؛ ك: وكذلك سائر ما | الأربعة] ت: الأربع؛ ساقط من س، ي، م. والمثبت من د، ج، ن، ط، ك ٦ الأربع [س، م، ج، ن: الأربعة | خارجيّتهما] س: خارجية؛ ي: خارجيّتهما | كفسهما [س، ت، ج، ب: كفسهما. والمثبت من ي، د، م، ك ٧ حافظتين] س، د، ج، ن: حافظتين؛ ت: وحافظتين. والمثبت من ي، م | المحمول] ساقط من ت ٨ ومختلفتين [ت: مختلفتين؛ ج: ومختلفتين؛ م: مختلفتين. والمثبت من س، ي، د، ن، ط ٩ وسالبيته] ت، م: سالبيته | الأربعة] ت: الأربع | الأربعة] ساقط من م | نفرض [ي: إذا فرضنا ١٠ ثبت] س: يثبت [قد؛ ي: بد ١١ لوجوده... سلب] شطب في س وبثلت بـ "لسلب" | الباء^١ ي: البائية | وإثته] س: ولأنه ١٢ يدم] س، ن: يلزم ١٣ مستلزم للاعتبار [س: يستلزم الاعتبار

للاعتبار الثاني لأنّ اتّصافه في الخارج بسلب الحيّة يستلزم ملزوميته له، وكذلك الثالث والرابع. والموجة السالبة الموضوع بكلّ اعتبار أمّ من معدولته بذلك الاعتبار فكان لزومها ظاهراً. والسالبة المعدولة الموضوع وسالبتها بجميع الاعتبار أمّ من موجباتها - كلّ اعتبار من نظيره - فكان الأمر فيها أظهر.

- وإذا كانتا حقيقتين لم تنعكسا إلى ما يتوقّف صدقه على وجود الذات في الخارج ٥
من الموجبات، لعدم توقّف الصدق في الأصل على ذلك، وهي معدولة الموضوع
بالاعتبارات الثلاثة الأوّل وسالبتها بالاعتبار الأوّل والثالث. وانعكستا إلى ما لم
يتوقّف على ذلك بطريق الاتّفاق، وهي معدولة الموضوع بالاعتبار الرابع وسالبتها
بالثاني. ٥١ وانعكستا من السوالب إلى سالبة الموضوع بالاعتبار الأوّل والثالث عامة
الأصل، وإلى الثاني وجوديّة، وإلى الرابع كفسهيهما؛ وإلى معدولة الموضوع ١٠

٩ وانعكستا... كفسهيهما] وردت هذه الفقرة هكنا في س وفي هامش ي: وانعكستا من
السوالب الى سالبة محضّة الموضوع عامة الأصل بالاول والثاني، وكفسهيهما بالربع بطريق اللزوم
إلا الثاني فإنه يصدق بطريق الاتّفاق ضروريّة. والمثبت من أصل ي، ت، د، م، ج، ن، ط،
ك، ب ١٠ وإلى ٣... الباقية] وردت هذه الفقرة هكنا في د، م، ج، ن: "وإلى معدولة
الموضوع بالاعتبار الأوّل عامة الأصل، وإلى الثاني كفسهيهما [في م، ج: كفسهيهما]، وإلى الثالث
بطريق الاتّفاق ضروريّة [في م: ضرورة]". وفي نسخة ط: "وإلى الثالث بطريق الاتّفاق
ضروريّة". في نسخة س: "وإلى معدولة الموضوع بالاعتبار الثالث دون الثلاثة الباقية". وفي
نسخة ي: "وإلى الثالث بطريق الاتّفاق بالاعتبار الاول ضروريّة دون الثلاثة الباقية"، وفي
الهامش بخط مغاير لخط الناسخ: "معدولة الموضوع بالاعتبار الثالث بالاتّفاق". والمثبت من نسخة
ت. ذكر هذا الاضطراب في النسخ ابن البدیع وقال: قد وُجد في بعض النسخ "وإلى معدولة
الموضوع بالاعتبار الثالث دون الثلاثة الباقية" [وكذا في نسخة س] وفي بعضها "وإلى معدولة

٢ وكذلك] س، م: ولذلك | والموجة] س: الموجبة | معدولته] د: المعدولة ٣ فكان] س:
وكان | ظاهراً] م، ك: ظاهر ٤ كلّ... نظيره] ي: كلّ اعتبار أمّ من نظيره؛ س: كلّ اعتبار
أمّ من نظيرتها؛ ن، ك: كلّ اعتبار هو من نظيره. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ب | فكان]
د، ط، ب: وكان ٥ على] ي، د: إلى ٧ الثلاثة الأوّل] ي: الثلاث الاول؛ م، ن: الثلاثة
الاولى. والمثبت من س، ت، د، ج، ط، ب | وانعكستا] ت، م: وانعكسا | لم] د: له
٨ بالاعتبار... من] ساقط من ي | الرابع] زيد في هامش س: "الاول" ٩ وانعكستا] ت:
وانعكسا | إلى] ساقط من ن ١٠ كفسهيهما] ي، ت، م، ج، ط: كفسهيهما. والمثبت من د،
ن، ك، ب

بالاعتبار الثالث بطريق الاتفاق ضرورية دون الثلاثة الباقية. وليّة جميع ذلك معلومة تما سلف. وعند ذلك نختم الكلام في الموجبات.

- وأما السؤال فقد ذكر الشيخ في عكس نقيضها قضيتين ونقلها الإمام عنه في ٥٣ ج الملخص، إحداها الموجبة التي ذكرها في عكس نقيض السالبة الكلّية وهي قولنا
 ٥ "بعض ما ليس ب ج"، والأخرى السالبة الجزئية التي ذكرت في عكس نقيض السالبة الجزئية وهي قولنا "ليس كل ما ليس ب ليس ج". ولا يختلف حال السالبة في عكس النقيض باختلاف الكم إلا في أشياء تختص بالكليات سننبّه عليها في موضعه. واحتجوا على الأول: إن لم يصدق "بعض ما ليس ب ج" ٣٨ ن لصدق "لا شيء مما ليس ب ج" وانعكس "لا شيء من ج ليس ب" ولزمه ١٠ "كل ج ب" وذلك يناقض أصل القضية، وأنت تعرف أنّ جهة العكس يجب أن تكون بالإطلاق إن كانت القضية فعلية وإلا بالإمكان العام حتى يتم البرهان؛ وعلى الثاني أنه لولا صدقها لصدق "كل ما ليس ب ليس ج دائماً أو بالضرورة" ويلزمه "كل ج ب" كذلك، هذا خلف.

الموضوع بالاعتبار الأول عامة الاصل وإلى الثاني كففسها وإلى الثالث بطريق الاتفاق ضرورية [كذا في نسخ د، م، ج، ن]. ثم قال ابن البدع: وأما النسخة الثانية فلا أراها صحيحة. وقال الكتبي: ثم قال [أي الخونجي] "وإلى معدولة الموضوع بالاعتبار الأول عامة الاصل وإلى الثاني كففسها وإلى الثالث بطريق الاتفاق ضرورية" ... وقد وجد في بعض النسخ "وإلى معدولة الموضوع بالاعتبار الثالث دون الثلاثة الباقية" وهو أقرب إلى الصواب.
 ٤ الملخص [منطق الملخص، ص ٢٠٢]

٢ الكلام في] ساقط من د؛ في أصل س "كلام" وشطبت ثم زيد في الهامش بخط الناسخ "الكلام بي"؛ وفي م: الكتاب في. والمثبت من ي، ت، ج، ن، ط، ك ٣ ونقلها] د: ونقلها؛ وفي س صححت "ونقلها" إلى "ونقلها" ٤ إحداها] ساقط من د ٥ والأخرى] ساقط من د [ذكرت] ي، ن، ك: ذكرها ٦ ليس ١] ساقط من ي ٨ إن] س، د، ط: بأنه إن؛ ج، ن: أنه إن. والمثبت من ي، ت، م ٩ وانعكس] س: والعكس؛ د: وانعكست ج ٢] ن، ك: + فهو [ولزمه] د: ولزم؛ ن: ويلزمه

وأما نحن فنفضل القول على حسب ما ظهر عندنا من القول المفضل في عكس
تقيض السوالب فنقول:

- أما القضايا الإحدى عشرة - أعني ما عدا الخاصتين - بأية كمية كانت، لم
٥٧ تتعكس إذا كانت خارجية إلى الموجبة المذكورة - سالبة الموضوع أخذت الموجبة
أو معدولته - بشيء من الإعتبارات، إلا بالاعتبارين اللذين عرفت عموم صدقهما
وصحبتهما بطريق الاتفاق، وهي سالبة الموضوع بالثاني أو معدولته بالرباع. لأن
الطرفين إذا كانا أمرين ليس لهما وجود في الخارج، أو كان الموضوع منهما كذلك
فقط، صدق الأصل مع كذب الموجبة السالبة الموضوع: بالاعتبار الأول
والثالث؛ وبالرباع إذا كان الطرفان مع امتناع وجودهما في الخارج متلازمين أو
كان المحمول لازماً للموضوع مطلقاً؛ والمعدولة الموضوع بالاعتبارات الثلاثة الأول
١٠ مطلقاً. مثل ما يصدق قولنا "لا شيء من الخلاء يتبع في الخارج" مع كذب
قولنا "بعض ما ليس يتبع خلاء في الخارج"، وكذلك "بعض ما ليس ملزوم
للبعد خلاء في الخارج"، وكذلك "بعض ما ليس ملزوم للبعد ملزوم للخلاء"،
لأننا نعني بالخلاء البعد المجرد حتى يكون كل ملزوم للخلاء ملزوماً للبعد. ويمتنع
١٠٥ أن يصدق "بعض ما ليس ملزوم للبعد ملزوم للخلاء"، وكذلك قولنا "بعض ما
هو لا يتبع في الخارج خلاء في الخارج أو ملزوم للخلاء" أو "بعض ما هو
٨٩ ملزوم للا يتبع خلاء في الخارج".

٣ أما [ساقط من ن | عشرة] س، ت، م، ج، ن: عشر ٤ الموجبة^٢ ساقط من ن
٥ بشيء [ي: بكل شيء ٦ وصحتها] ي: وصحتها | بالثاني [ي، ن، ك: بالاعتبار الثاني؛
ساقط من س | أو معدولته] ت، د، ن، ك: ومعدولته ٧ كانا أمرين [ن: كان | لهما] د: لهما
٩ وبالرباع [ي: بالرباع ١٠ الثلاثة] ي: الثلاث | الأول [ت، د، ج، م، ن، ط: الأولى.
والمتبعت من س، ي ١١ يتبع] ت، د: بعد؛ ج: يبعد. والمتبعت من س، ي، م ١٢ يتبع
د، ن، ك: + في الخارج | وكذلك] ساقط من س، ي، ن ١٣ وكذلك [ي: + قولنا
ملزوم] س: ملزوم ١٥ ملزوم [ن: ملزوم ١٦ خلاء...الخارج] ساقط من د، ط
ملزوم] ت: ملزوماً ١٧ للا يتبع [د، م، ج، ن، ط: للا بعدية. والمتبعت من س، ي، ت

والجواب عما تمسكوا به أننا لا نسلم أنه يلزم من صدق "لا شيء من ج ليس ب ٧٩س في الخارج" صدق قولنا "كل ج ب في الخارج"، وسلب سلب الحكم في الخارج يستلزم الإيجاب الخارجي، لا سلب الإيجاب الخارجي السالب المحمول، لأنه يكون معناه "ليس شيء من الجيات موجودة في الخارج مع سلب الباء عنه" ٥ ولا يلزم منه وجود جيات في الخارج ثابتة لها الباء، لجواز أن لا يكون للجيم وجود أصلاً، كما إذا قلنا "بعض ما ليس يُغد خلاء في الخارج" يلزم كذبه "لا شيء مما ليس ببعد خلاء في الخارج" ويلزم "لا شيء من الخلاء ليس ببعد"، مع أنه لم يلزم ذلك "كل خلاء يُغد في الخارج" حيث لم يكن للخلاء وجود في الخارج.

١٠ وأنت تعلم أن السالبة المقابلة لهذه الموجبة لو جوّزنا كونها عكس النقيض لم يجب صدق شيء من الاعتبارات فيها إلا الاتفاقيتان الدائمتان الصدق، وهما سالبة الموضوع بالاعتبار الأول ومعدولته بالثالث، لما عرفت من عدم لزومها في الموجبات مع إطلاق الموضوع في العكس، بل عدم اللزوم ههنا أظهر منه ثمه.

وأما إذا جعلنا نقيض الموضوع محمولاً وجوّزنا جفَلَ موجبة عكساً ههنا فلم يجب ١٥ بالاعتبار الأول إذا جعلنا القضية معدولة الطرفين، أو معدولة الموضوع سالبة المحمول، أو على العكس، لجواز أن يكون الموضوع لازماً للوجود والمحمول ممتنعاً حتى يصدق الأصل مع كذب العكس بما ذكرنا من الاعتبارات، كقولنا "لا

١ صدق [ي: + قولنا ٢ قولنا] ساقط من ن ٣ لا... الإيجاب [ساقط من د | الخارجي] ٢ ساقط من ت ٥ يلزم [د: ملزوم | لا] ساقط من د ٦ يلزم... الخارج [ساقط من ت ٧ مما ليس] ساقط من د ١١ الاعتبارات فيها [ي: اعتباراتها | الدائمتان] د: الدائمتان ١٢ بالثالث [س، ن: بالرابع؛ م: بالاعتبار الرابع؛ ي: بالاعتبار الثالث. والمتبى من ت، د، ج، ط، ك ١٣ ثمه] ساقط من د ١٤ الموضوع محمولاً [س، ي: المحمول موضوعاً معدولة] زيد في هامش س بخط الناصح: "بعض الموضوع محمول" ولعله تصحيح "نقيض المحمول موضوعاً" في السطر فوقه ولم يتفطن الناصح لموضعه الصحيح ١٦ والمحمول [ي: ويكون المحمول ١٧ يصدق] ساقط من د

شيء من الموجود بخلاء" مع كذب قولنا "بعض ما هو لا خلاء تما وجد في الخارج لا موجود في الخارج أو ليس بموجود في الخارج" أو "بعض ما ليس بخلاء في الخارج لا موجود". ويصدق إذا كانت سالبة الطرفين بطريق الاتفاق وهي القضية النائمة الصدق.

- ويجب بالاعتبار الثاني سالبة الموضوع معدولة المحمول بطريق الاتفاق ضرورة ٥
استلزام بعض ما ليس بمحمول في الخارج - ولو من الممتنع والمعدومات -
لنقيض الموضوع على ما عرفت من أخذ مفهوم مركب منها. ولا يجب معدولة هـ
الطرفين، وسالبتها، ومعدولة الموضوع سالبة المحمول، لقيام الاحتمال المذكور
ومنه صدق ذلك، ضرورة كذب قولنا "بعض ما ليس بخلاء ليس بملزوم
للوجود" أو "بعض ما هو لا خلاء في الخارج ملزوم لسلب الوجود" أو "بعض ١٠
ما هو لا خلاء في الخارج ليس بملزوم للوجود".

والاعتبار الثالث لم يجب إلا معدولة الموضوع سالبة المحمول، لوجوب صدق
هذا الاعتبار ومنع قيام الاحتمال المذكور من الثلاثة الباقية.

- والاعتبار الرابع يجب معدولة الطرفين، وهي القضية التي عرفت عموم لزومها
مراراً، دون سالبتها لاحتمال كون أحد الطرفين في الأصل لازماً للوجود؛ ولا ١٥
سالبة الموضوع معدولة المحمول لاحتمال كون المحمول لازماً لنفس الوجود كما في
الموجود مع الخلاء، أو لازماً للموضوع كالبعد مع الخلاء؛ ولا على العكس
لاحتمال كون الموضوع كذلك. والمثالان المذكوران يوضحان كل ذلك.

١ الموجود [س: الموجودات | في الخارج] ساقط من د ٧ لنقيض الموضوع [س، ي: للموضوع؛ د: لبعض الموضوع. والمثبت من ت، م، ج، ن، ط، وهو الموافق لسياق شرح الكتابي | منها] س: منها؛ ي: منه ومنها؛ ساقط من د | معدولة] ج: + "المحمول بطريق الاتفاق على ما عرفت من أخذ مفهوم مركب منها ولا يجب معدولة". والظاهر انه تكرر لبعض ما سبق ٩ كذب] في أصل س "صدق" والظاهر أنها صححت الى "كذب" ١٥ سالبتها ي: سالبتها ١٧ الموجود] ي، ن، ط: الوجود | أو لازماً] د: ولازماً | ولا] ن: أو ١٨ كل] ساقط من ي

تم الضابط في القضية التي أدخل حرف السلب على طرفيها أنه تصدق الموجبة الجزئية منها دائماً. وتكذب السالبة الكلية إذا كان الطرفان مع كونها بحسب ٥٨٥ الحقيقة معدولين أو بحسب الخارج سالبين، أو الطرف الخارجي بحسب السلب والحقيقي بحسب العدول. وعلى هذا يجب صدق معدولة الطرفين بالاعتبار الرابع، وسالبتها بالأول، وسالبة الموضوع معدولة المحمول بالثاني، والتي على العكس بالثالث. وهذه القضايا الأربع كما يجب صدقها مع السوالب فهي واجبة الصدق مع الموجبات، لوجوب صدقها مطلقاً فيجب صدقها مع جميع القضايا الصادقة بطريق الاتفاق.

وأما السالبة المقابلة لهذه الموجبة، وهي القضية الثانية من القضيتين اللتين ادعى ٨٠٠ الشيخ لزومهما في عكس السوالب، فلا تلزم شيئاً من السوالب أصلاً بشيء من الاعتبارات، لكنها تصدق معها بطريق الاتفاق على بعض الاعتبارات دون البعض.

فإنها إن أخذت سالبة الطرفين صدقت بالاعتبار الثاني، ضرورة وجوب ملزومية بعض ما ليس بمحمول في الخارج للموضوع، دون: الأول لجواز امتناع الطرفين، والثالث لجواز كون الموضوع ممتنعاً مع عدم لازمية المحمول لبعض النوات، والرابع لجواز ملزومية الموضوع الممتنع للمحمول. ٣٩٠

٢ الطرفان... سالبين] هذه الفقرة لا توجد إلا في نسخة ت، وهي مطابقة لسياق شرح الكتابي فإنه يقول: والضابط في صدق الموجبة الجزئية إذا دخل حرف السلب على طرفي القضية هو أنه كلما كان الطرفان المعتبران بحسب الخارج مأخوذين بحسب السلب والطرفان المعتبران بحسب الحقيقة مأخوذين بحسب العدول، أو الطرف الخارجي الاعتبار مأخوذاً بحسب السلب والحقيقي الاعتبار بحسب العدول، صدقت الموجبة الجزئية.

٢ منها] د: منها؛ ن: فيها ٣ الخارجي] س، ي، ن، ك: + الاعتبار ٥ وسالبتها] ي، م، ج، ن: سالبتها ٦ الأربع] س، م، ج، ن: الأربعة | صدقها... صدقها] ساقط من ت | فهي] ي: في ٧ لوجوب صدقها] ي: لأنها واجبة الصدق ١٠ أصلاً] ساقط من ن ١٣ فإنها] د، ط، ك: فلأنها ١٥ لازمية] س، ي، ت، م، ج: ملزومية. والمثبت من د، ن، ط، وهو الموافق لما في شرح الكتابي فإنه يقول: "مع كون المحمول غير لازم لبعض النوات".

١٠٧ د وإن أُخِذَتْ معدولتهما صدقت بالثالث، وإلاّ انحصرت ملزومات سلب المحمول
٩١ م في الموجودات الخارجيّة وقد عرفت بطلانه. ولم تلزم بالاعتبار الأوّل والثاني
لجواز شمول كلّ واحد من تقيضي الطرفين للموجودات الخارجيّة، وبالرابع لجواز
ثبوت الملازمة بين تقيضيها.

وإن أخذت معدولة الموضوع سالبة المحمول صدقت بالاعتبار الرابع لوجوب
ملزوميّة بعض ملزومات تقيض المحمول لعين الموضوع، دون: الأوّل والثاني لجواز
عدم الطرفين في الخارج أصلاً، والثالث لجواز امتناع الموضوع.

وإن أخذت سالبة الموضوع معدولة المحمول صدقت بالاعتبار الأوّل، وإلاّ
انحصر ما ليس بمحمول في الخارج في الموجودات الخارجيّة هذا خلف؛ وكذبت
بالثاني لجواز كون الموضوع بحيث يلزم تقيضه نفس الوجود؛ وبالثالث لجواز
١٠ امتناع الموضوع مع كون المحمول أمراً يلزم جميع المعدومات وبعض الموجودات
دون البعض حتى يصدق الأصل مع كذب العكس، كما نقول "لا شيء من
الخلاء مجادث" مع صدق قولنا "كل ما ليس بملزوم للحدوث فهو لا خلاء في
الخارج"، ضرورة انحصار ما ليس بملزوم في الموجودات القديمة، لاستلزام بعض
الموجودات وجميع المعدومات إياه إذا فسرناه بالموجود الذي هو معدوم زماناً ما
١٥ في نفس الأمر في الجملة، مع اتصاف جميع الموجودات القديمة باللاخلاء في

١٢ كما...الخارج] هذه الفقرة ساقطة من ت، د، م، ج، ن. وهي في أصل ي، ط، وفي
هامش س بخط الناسخ

٢ تلزم] ن، م: تصدق ٣ شمول...لجواز] ساقط من أصل د وزيد في الهامش ٤ الملازمة]
ي: اللازمة | تقيضيها] س، ت، ط: تقيضيها ٥ لوجوب] زيد هنا في هامش نسخة س:
تعرفه ٨ وإن] ي: بأن ١٢ قول] ط: يقال ١٤ بملزوم] ط: + للحدوث | بعض] ط:
س ١٥ بالموجود] ي: بالوجود | ما] ساقط من ط

الخارج. وكذبت بالاعتبار الرابع أيضاً لجواز كون تقيض الموضوع لازماً لنفس الوجود مع عدم المحمول في الخارج مطلقاً أو في الجملة.

وتعرف عموم صدق هذه السوالب الأربع الجزئية مع جميع القضايا.

والجواب عما تمسكوا به في لزوم السالبة المذكورة صدق الأصل أننا لا نسلم أنه لو صدق "كل ما ليس ب ليس ج" صدق "كل ج ب"، فإننا نبتأ أن الموجبة المحصلة الطرفين لا تنعكس كنفسها في الكيف إلى معدولة الطرفين فضلاً عن انعكاس الموجبة المعدولة إلى المحصلة. ومما يوضح فساد أنه يصدق "لا شيء من الخلاء بجزء لا يتجزأ" مع كذب قولنا "ليس كل ما ليس بجزء ليس بخلاء" و"ليس كل ما هو لا جزء لا خلاء"، إصدق قولنا "كل ما ليس بجزء ليس بخلاء" و"كل ما هو لا جزء لا خلاء". ولا يمكن أن يقال: لو صدق "كل ما ليس بجزء ليس بخلاء" لزم "كل خلاء جزء في الخارج"، فعرفنا فساد هذا ط٤٩ المذهب وفساد المقدمة المستعملة في برهانه.

وإن قال: لو صدق "كل ما ليس ب ليس ج"، ضمّمناه إلى أصل القضية وهي "كل ج ليس ب" حتى ينتج "كل ج ليس ج دائماً" وأنه محال. ولا يقال أن الصغرى على أنها موجبة ممنوعة، وعلى أنها سالبة لا ينتظم منها قياس، لأننا ج٥٥

١ الموضوع] في جميع النسخ "المحمول" ١٦ نسخة ن. وصححت في هامش م إلى "الموضوع". وما في أصل ن و هامش م هو الموافق لما في شرح الكاظمي فإنه يقول: "وأما عدم لزومها بالاعتبار الرابع فلجواز أن يكون الموضوع في الأصل بحيث يلزم تقيضه نفس الوجود مع كون المحمول معدوماً في الخارج مطلقاً أي دائماً أو في الجملة حتى يصدق الأصل مع كذب هذه السالبة بهذا الاعتبار".

١ بالاعتبار الرابع] ساقط من ن | تقيض | س: بعض ٣ وتعرف | ي، ت، م: ويعرف؛ د: ويعرف. والمثبت من س، ج. | الأربع | س، م، ج، ن: الأربعة ٤ المذكورة | د: من؛ ساقط من ي ٥ ب^١...ج | س: ج ليس ب ٧ ومما | د: وما ٨ ليس^١ | ساقط من ن ١٠ ولا | ي: وليس؛ ط: فلا | صدق | ي، م، ن: صدقت؛ وفي س، ج صححت "صدقت" إلى "صدق" ١٣ | وإن | ن، ك: ولئن | ضمّمناه | ن، ط: ضمّمنا | ضمّمناه...ج^٣ | ساقط من ي | وهي | في هامش س: + قولنا ١٤ أن | ي: بأن ١٥ منها | ي: معها

قول: هب أن الصغرى سالبة لكننا ندعي لزوم "لا شيء من ج ج دائماً" من
٩٢م صدق القضيتين المذكورتين، وإلا فبعض ج ج في الخارج بالإطلاق، وحينئذ
١٠٨د يجب سلب الباء عن ذلك الجيم وسلب الجيم عنه دائماً للاندراج ضرورة وهو
محال.

قلنا: مُسَلَّم أنه يلزم "لا شيء من ج ج دائماً" في الخارج ولكن لا نسلم امتناعه، ه
بل إذا لم يكن للجيم وجود في الخارج أصلاً صحَّ "لا شيء من ج ج دائماً في
٥٣هـ الخارج" وإلا فبعض ج ج في الخارج ويلزم وجوده في بعض الموجودات في
الخارج والفروض خلافه. وإن جعلوا هذه القضية سلباً للسالبة المحصلة المحمول
كان معناها الموجبة التي ذكروها في الأول وقد مرَّ الكلام عليها.

هذا إذا كانت السوالب المذكورة خارجية، وهكذا الكلام فيها إذا كانت حقيقية ١٠
في وجوب صدق الاتفاقيات المذكورة معها. ولكن يجب أن يصدق معها بطريق
٨٩س٥٩ الزوم قضايًا لا تلزم الخارجيات، لأنها تنعكس بالإطلاق إذا كانت فعلية إلى:

الموجبة الجزئية الموافقة المحمول لموضوع الأصل سالبة الموضوع: بالاعتبار الثاني
لأنه حينئذ لا بد من مفهوم هو ملزوم للجيم دون الباء؛ فإن كان له وجود في
الخارج يلزم أن لا يكون ب بالإطلاق وإلا لزم ملزوميته للباء دائماً والمقدَّر ١٥
خلافه، فبعض ما ليس ب في الخارج ملزوم للجيم؛ وإن لم يكن له وجود في
الخارج فكذلك لسلب الباء حينئذ عنه مع ملزوميته للجيم. وبالرابع لأنه لو
صدق نقيضها إنضمَّ إلى الأصل واستلزم "لا شيء مما هو ملزوم للجيم بملزوم له
دائماً" على ما مرَّ في الخارجيات، إلا أن هذا اللازم لم يكن محالاً ثمَّ وكان محالاً

١ هب أن [ت: هار، د، ط: هب | لكننا] د: لكن ٥ مُسَلَّم [ت: نسلم؛ ن: لا نسلم
٦ للجيم] ساقط من د ٨ وإن] د: فإن | جعلوا] ي: جعلنا ٩ عليها] س، ت، م، ج،
ن، ط: عليه؛ د: على هذا. والتثبت من ي، ك ١١ ولكن] ي: ولكنها | ولكن...معه] مكرر
في ن ١٥ دائماً] د: مكرر في د ١٧ فكذلك] ي: وكذلك | لسلب] ي: تسلب | حينئذ
عنه] ي: عنه حينئذ | للجيم] س: الجيم ١٨ واستلزم] د، ن: واستلزم | للجيم] ساقط
من ن ١٩ ثمَّ وكان] د: ثمَّ إن كان

- ههنا، لأن سلب الشيء عن نفسه في الخارج دائماً ليس بمحال لإمكانه إذا لم يوجد ذلك الشيء في الخارج، أما سلب ملزومية الشيء دائماً عن المفهومات الملزومة له دائماً غير ممكن ضرورة تحقق مفهومات ملزومة لأي شيء كان، فيجتمع النقيضان. ولأنه حينئذ لا بد من مفهوم ملزوم للجيم وليس بملزوم للباء ٥ فبعض ما ليس بملزوم للباء ملزوم للجيم، ولا يتم هذا الافتراض ثمه. ولأنه أيضاً يلزم الأصل ههنا الموجبة التي هي صغرى قياس الخلف لهذا المعنى ولا يحتاج إلى التكلف المذكور ثمه. فلهاذا المعنى تمت هذه الحجة ههنا ولم تتم ثمه، فافترق القسمان في انعكاسهما إلى هذا العكس. ولا يلزم من اعتبارات معدولة الموضوع ١٠٩ شيء سوى الرابع بطريق الاتحاق كما في الخارجيات. وربما تؤم لزوم شيء منها ٩٣ بناءً على أنه يلزم من سلب ملزومية الشيء لشيء ملزوميته لنقيضه، وذلك ممنوع عندنا.

وإلى السالبة المقابلة لهذه الموجبة السالبة الموضوع: بالاعتبار الأول، لأن ما يلزم الأصل من القضية القائلة بأن كل ملزوم للجيم ليس ب ينتج مع نقيضه "كل

١٠ من... لنقيضه] هكنا في ت، د، ط. وفي باقي النسخ: "من ملزومية الشيء لشيء سلب ملزوميته لنقيضه". وما في ت، د، ط هو الموافق لما في شرح الكتبي فإنه يقول: "وربما توهم لزوم شيء منها - وهو الموجبة الجزئية المعدولة الموضوع موافقة المحمول لموضوع الاصل بالاعتبار الرابع بالاطلاق - ولا صدق نقيضها وهو قولنا "لا شيء مما هو ملزوم لسلب الباء ملزوم للجيم دائماً" والأصل يستلزم قولنا "كل ما هو ملزوم للجيم ملزوم لسلب الباء" لأنه يلزم من سلب ملزومية الشيء لشيء ملزوميته لنقيضه فإذا جعلنا هذا اللازم صغرى ونقيض العكس كبرى انتج "لا شيء مما هو ملزوم للجيم ملزوم للجيم دائماً، وأنه محال. واستلزام الاصل لما ذكر من الموجبة ممنوع لجواز عدم استلزام الشيء الواحد لشيء من النقيضين".

١ بمحال] س، ي: محالاً ٢ أما] ن: واما | المفهومات... له] د: الملزومات المفهومة له؛ س: المفهومات الملزومية؛ ج: المفهومات الملزومية له. والمثبت من ي، ت، م، ن، ط ٣ ملزومة] ي: ملزوميته؛ ج: ملزومية | لأي] ت: لا ٦ ههنا] ت، د، م، ج: هنا. والمثبت من س، ي، ن، ط، ك | ولا] ي: فلا؛ ن: لا ٧ التكلف] ي: التكليف | ثمه^١] د، ط: ثم | هذه... ههنا] ي: هنا الحجة | ههنا] ت، ج: هنا ٩ تؤم] ي: توهم متوهم ١٠ من] ساقط من ن ١٢ وإلى] د: إلى | لهذه] د: هذه | السالبة^٢] س، ي: سالبة ١٣ بأن] ي: فان كل^١] ت: كان

ملزوم للجيم ج في الخارج" وذلك غير ثابت لعدم انحصار أفراد الحقيقة في الوجود الخارجي، ولأنه لو صدق قولنا "كل ما ليس ب في الخارج ج" ولزومه "كل ما ليس ب في الخارج ملزوم للجيم" وأنتج مع الأصل "لا شيء مما ليس ب في الخارج ملزوم للباء" مع أنه يجب ملزومية بعض ما ليس ب في الخارج للباء. وبالتالي لهذا المعنى. وبالثالث والآ فكل ما ليس ملزوم للباء ج في الخارج، ٥ ونجعلها كبرى الأصل حتى ينتج "كل ملزوم للجيم ج في الخارج"، مع أنه يجب أن تكون أفراد الحقيقة زائدة على أفراد الوجود الخارجي ووجوب استلزام ما ليس ج في الخارج للجيم، ولأنه لو صدق تقيض هذا العكس لصارت كبرى القضية الحقّة القائلة بأنه ليس كل ملزوم للجيم ج في الخارج حتّى ينتج من الشكل الثاني "ليس بعض ما هو ملزوم للجيم ليس ملزوم للباء" ويلزومه "بعض ١٠ ما هو ملزوم للجيم ملزوم للباء"، هذه خلف.

ومعدولة الموضوع بالثالث والرابع، لاستلزام تقيضها مع الأصل "لا شيء مما هو ملزوم لسلب الباء ملزوم للباء"، مع أنه يجب أن يكون بعض ملزومات سلب الباء ملزوماً للباء، لاقتصاص المفهوم المتصور الموصوف بالطرفين بذلك. وأنت تعرف اختصاص لزوم السالبة بهذه الاعتبارات الخمسة وما يشبهها بالكليات ١٥ من السوالب وما يشبهها، ولزوم الآخرين في الممكنتين أيضاً.

١ ج [س: جيم | الحقيقة] د، م، ج: الحقيقة ٢ لو [في س زيد "لا" بعد "لو" بين السطرين | كل] س: فكل ٣ للجيم] ساقط من ن ٤ في الخارج^١] ساقط من ن ٥ ملزوم] د: ملزوم | ج [س، ي: جيم ٦ الأصل] س: للأصل؛ م: لازم الأصل ٧ الحقيقة] د، ط، ن: الحقيقة | زائدة] س، م، ج: زائداً. والمثبت من ي، ت، د، ك الوجود] س: الوجوب | ووجوب] ي، م، ن: ولو وجوب ٨ ج [س: جيم ٩ ج [س: جيم ١٠ ليس^٢] ساقط من س، د، ك | ملزوم] د: ملزوم | ويلزومه... للباء] ساقط من س ١٢ والرابع] س: والرابع ١٤ ملزوماً] ي، ج، ن: ملزومة | ملزوماً للباء] ساقط من د ١٥ تعرف] س: تعرف أن؛ د: تعرض | الخمسة] ي: الخمس | الخمسة... الاعتبارات] ساقط من د ١٦ وما يشبهها] ساقط من س، ن | الآخرين] س: الآخرين؛ ن، ط، ك: الآخرين | الممكنتين] س: الممكنين

وإلى الموجبة الجزئية المقابلة المحمول لموضوع الأصل سالبة الطرفين بالاعتبارات الثلاثة الأولى لما مرّ في هذه الاعتبارات من السالبة السالبة الموضوع الموافقة المحمول لموضوع الأصل، وللازمتهما إياها.

ومعدولة الموضوع سالبة المحمول بالاعتبار الثالث والرابع لما مرّ في هذين القسمين من السالبة المعدولة الموضوع الموافقة المحمول المذكورة للازمتهما إياها. ٥٦ج ٩٤م وتعرف عدم اختصاصهما بالفعليّات أيضاً.

وسالبة الموضوع معدولة المحمول بالثاني والرابع، لاستلزام الأصل مع نقيضيهما ١١٠ ا صدق قولنا "لا شيء مما هو ملزوم لج بملزوم لسلب ج". أمّا مع نقيض الثاني ١٢س فبواسطة استلزامه "كل ملزوم ج ليس ب في الخارج"، وأمّا مع نقيض الرابع ١٠ فبالثالث. ولا يلزم من اعتبارات معدولة الطرفين شيء سوى الرابع بطريق الاتّفاق كما في الخارجيات؛

وإلى السالبة المقابلة لتلك الموجبة سالبة الطرفين بالاعتبار الثاني، لإنتاج ما يلزم ٦٠ ا أصل القضية من المقدّمة القائلة بأنّ "كلّ ملزوم للجيم ليس ب" مع نقيضه "كلّ ما هو ملزوم للجيم ليس بملزوم له"؛ وبالرابع لإنتاج الأصل مع نقيضه هذا الحال ١٥ من غير توسّط؛

وسالبة الموضوع معدولة المحمول بالاعتبار الأول، لاستلزام نقيضه مع لازم ٤٥ ا الأصل "كلّ ملزوم للجيم لا ج في الخارج"، واستلزام ذلك تخلف اللازم عن الملزوم وانحصار أفراد الحقيقة في الوجود الخارجي؛ والثالث للزوم هذا الحال

٢ الثلاثة] ي: الثلاث | الأول] س، ت، ج، ن، م، ط: الأول | السالبة^١] ي: السوالب
٣ ولللازمتهما] س، م، ن: ولللازمهما؛ ي: ولللازمهما ٤ سالبة] س: سلب ٥ ولللازمتهما
س، ي، م: ولللازمهما ٦ وتعرف] ت، م، ج: ويعرف؛ س، ي، د، ط: ويعرف؛ ن: وقرر؛
ك: وأنت تعرف ٨ لج] د، ج: للجيم [ج] د: للجيم ٩ مع] ساقط من ن ١٣ القائلة
س، ي، د: القائلة؛ ت، م: القائلة. والمثبت من ج | للجيم] د: ج | كلّ^٢... نقيضه] ساقط من
د ١٤ بملزوم] ي: ملزوماً | الحال] ي: + المذكور ١٨ الحقيقة] د، م، ن: الحصة
والثالث] ن: وبالثالث

بالذات لتقيضه مع الأصل. ولا يلزم من معدولة الطرفين سوى الثالث، ومن معدولة الموضوع سالبة المحمول سوى الرابع - كما في الخارجيات - لوجوب عموم صدقهما. والبيان في عدم لزوم كل ما سوى القضايا التي حكمنا بلزومها يُعرَف من الذي ذكرناه في الخارجيات.

وتعلم اختصاص لزوم هذه القضايا بهذه الاعتبارات كلها بالكليات من السوالب ٥ دون الجزئيات منها، سوى الموجبة الجزئية الموافقة للمحمول لموضوع الأصل المذكورة أولاً بالاعتبارين المذكورين، والسالبة الجزئية المقابلة للمحمول لموضوع الأصل بالاعتبارات الأربعة المذكورة.

ويجب أن تعلم أن الوجوديات من هذه القضايا - أعني ما يُعتبر فيه نفي الضرورة أو اللوام، خارجية وحقيقية - يلزمها، مع ما ذكرنا، ما يلزم موجباتها من عكس ١٠ النقيض، لاقلاها إياها، وللمنافاة فيها بين تقيض المحمول بجهة ما وعين الموضوع في الوجوديات؛ دون سائرهما فإنَّ المنافاة فيها بين الموضوع والمحمول لا بين تقيض المحمول والموضوع فلا يمكن أن يقال ذلك في سائرهما إلا بأن يجعل عين المحمول موضوعاً، وذلك لم يقل به أحد إذ الاختلاف ليس إلا في المحمول من كونه عين الموضوع أو مقابله، وأما الموضوع في هذا العكس فليس إلا تقيض المحمول فإنَّ ١٥ ذلك أشبه بالعكس المستوي. وفساد قول مَنْ جَعَلَ عكس تقيض السالبة الكلّية المطلقة "لا شيء من ب دائماً ج دائماً" ظاهر.

١٦ مَنْ جَعَلَ كاتبي: وهو الامام أفضل الدين الباماني

١ الطرفين [ت: + شيء ٣ صدقهما] ن، ط، ك: صدقها. وفي س صححت "صدقها" الى "صدقها" ٥ وتعلم [ت: ويعلم؛ س، د: ويعلم؛ ي: ويعرف؛ م: ويعرف. والمثبت من ج، ن، ط ٧ بالاعتبارين المذكورين] ن: بالاعتبارات المذكورة [موضوع] د: الموضوع ٨ الأصل [ن: الاول ٩ تعلم] س، ي، ت، د، م، ط، ك: يعلم؛ ج: يعلم. والمثبت من ن ١٠ اللوام [ن: نفي اللوام ١٢ الموضوع... تقيض] ساقط من د ١٣ يجعل [ت: نجعل؛ ج: تجعل؛ س، ي، د، م، ن، ط: جعل ١٤ إذ] س: أو [إلا] ساقط من س، ي. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ك [من] د، ن: بين ١٥ فلن [ي: بل ١٦ وفساد] س، ي: فساد ١٧ ج [س: ج | دائماً] ساقط من ن | ظاهر [د: هو ظاهر

وأما الخاصتان، فع اشتراكهما لسائر القضايا في لزوم ما يلزمها على التفصيل ٥٠. المذكور، تنعكسان إذا كانتا خارجيتين - على أية كمية كانتا - إلى:

الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة الموافقة المحمول لموضوع الأصل معدولة الموضوع بجميع الاعتبارات، ضرورة لزومها بالاعتبار الأول الذي هو أخص من الثلاثة ٥. الباقية. لأنه لولا صدقها بهذا الاعتبار لَصَدَقَ "لا شيء من لاج ج ما دام لاج" أو "كل لاج ج فهو ج دائماً" وكل واحد منها محال على ما مر في الموجبتين الخاصتين في العكس المستوي؛ ولأنه لا بد في العكس من صدق قولنا "لا شيء من لاج ج بالإطلاق" و "بعض لاج ج حين هو لاج" ويلزم من صدقها معاً صدق العكس. وقد مر تقرير ذلك في عكس موجبتها ١٠. المستوي فلا نطول بالإعادة، إذ حكم هاتين السالبتين في الانعكاس إلى هذه القضية حكم موجبتها إلى القضية اللازمة لهما في العكس المستوي بالوجوه الثلاثة المذكورة ثم من غير فرق. ويحتاج في الجزئيتين إلى مزيد تكلف ذكرناه في الجزئيتين الموجبتين في العكس المستوي.

وإلى الجزئية الموجبة سالبة الموضوع لكونها أعم من معدولته بجميع الإعتبارات.

١٥ وإلى الموجبة الجزئية الوجودية اللادائمة المناقضة المحمول لموضوع الأصل بجميع ٨٣ اعتبارات، ضرورة كونها بالاعتبار الأول أخص الإعتبارات وصدقها بالاعتبار الأول والآ "لا شيء من لاج لاج دائماً" أو "كل لاج لاج فهو لاج دائماً"،

١ اشتراكها [ن: اشتراكها ٢ أية] ت، د: أنه؛ س، م: أنه؛ ن، ط: أنه. والمثبت من ي، ج ٣ معدولة [س: ومعدولة ٤ هو] ساقط من ن | الثلاثة [ي: الثلاث ٦ أو] س: أم؛ م: و | واحد [ساقط من د ٩ موجبتها] س: موجبا؛ د، ج، ك: موجبا. والمثبت من ت، ي، م، ن، ط ١٠ [إذ] ت، م، ج: و. والمثبت من س، ي، د، ك | هذه [ساقط من س ١١ موجبتها] س: موجبا؛ ج، ك: موجبتها | القضية^٢ ن: + السالبة | بالوجوه [ي: بالوجود ١٣ الجزئيتين الموجبتين] ي، ن، ط: الموجبتين الجزئيتين ١٤ وإلى [س: إلى وإلى... سالبة] ن: وسالبة | سالبة [س: وسالبة ١٥ الموجبة الجزئية] ي: الجزئية الموجبة ١٦ الإعتبارات [ي: الاعتبار ١٧ والآ] ساقط من د | لاج^١ س: ج | لاج^٣ ت: ب

والأصل - لاستلزامه "كلّ ج لاج ما دام ج"، ضرورة وجود الذات لاشتراط
 ١١٢ الإيجاب مع دوام السلب بحسب الوصف - ينتج مع الثاني "كلّ ج لاج دائماً"،
 ٤٨ ومع الأول "لا شيء من ج لاج دائماً" مع أنّ "كلّ ج لاج بالإطلاق" وإلّا لدام
 السلب بدوام الذات.

٩٦ وهذه الموجبة الجزئية أخص من التي هي سالبة الطرفين وأحد طرفيها سالب
 والآخر معدول، ومن السالبة المقابلة للموجبة الأولى المعدولة الموضوع الموافقة
 المحمول لموضوع الأصل. والموجبة الجزئية الأولى أخص من السالبة الجزئية المقابلة
 المحمول لموضوع الأصل، سواء كانت معدولة الطرفين أو سالبتهما أو سالبة
 ٥٧ أحدهما معدولة الآخر، كيف كانت. فنتين إذاً أنّه يجب صدق جميع هذه القضايا
 ٦١ في عكس تقيض هاتين القضيتين.

وتبين أنّ ما وافق منها محمولها موضوع الأصل كانت جهة إيجابها حينية لا دائمة
 وجهة سلبها وجودية لا دائمة، وما قابل محمولها موضوع الأصل فحكم جمعتها على
 العكس من ذلك.

وإن كنا حقيقتين انعكستا إلى ما لم يتوقف صدقها على وجود الذات من
 القضايا المذكورة. وبعض هذه التفاصيل تركاها في الموجبات ثمّة بمعرفتها من
 ١٥ الأقسام المذكورة ثمّة ومن ذكر هذا التفصيل هنا.

١ ما...ج] ساقط من ي ٢ ج] ن: لاج ٣ أنّ] ساقط من د ٥ الموجبة الجزئية] ي:
 الجزئية الموجبة | سالب] د: سالبة ٦ والآخر معدول] د: والآخر معدولة | المقابلة] س:
 القابلة | للموجبة] ي: الموجبة | المعدولة...الأولى] ساقط من ي ٧ أخص] د: وأخص
 ٨ لموضوع] د: الموضوع | كانت] س: جعلت | سالبتهما] ت: سالبتهما ٩ الآخر] ي:
 الآخرى | كيف] س، ي: كيف ما | فتبين] د: + أنه ١١ موضوع...محمولها] ساقط من د
~~دائماً...دائماً لا...لا ساقط من ت: فكم...ي: محمولها] ي: ن: جميعها~~
 ١٤ وإن] ي: ن | انعكستا] ت: انعكسا ١٥ تركاها] ي: تركاه؛ ن: تركا ١٦ ثمّة] د:
 ثم | هنا] س، ط، ك: ههنا؛ ساقط من ن؛ ي: + والله اعلم

الفصل السابع: في القضايا الشرطية

وفيه مباحث:

فالأول في تقسيم القضايا الشرطية:

الشرطية إما متصلة وهي التي حكم فيها بحصول قضية على تقدير أخرى وهو المعنى المصحح لقولنا "لو ثبت هذا لثبت ذلك" أو "لُسلب ذلك"، وإما منفصلة وهي التي حكم فيها بالمنافاة بين قضيتين، إما في كلا طَرَفَيِ الشبوت والانتفاء وهي الحقيقية، أو في أحدهما وتسعى مانعة الجمع إن تنافيا ثبوتاً، ومانعة الخلو إن تنافيا انتفاءً.

والمحكوم عليه في الشرطية يسقى مقدماً والمحكوم به تالياً. وهما إما أن يتشاركا: ٥٥٥

١٠ بطرفيهما معاً كاستلزام كل واحدة من الكليتين لجزئتها في المتصلة وتحقق العناد بين النقيضين في المنفصلة:

١ السابع] ن: السادس ٣ فالأول] ن: الأول | في... الشرطية] ساقط من س، ي
٥ لو... ذلك] ك: لو ثبت ذلك لثبت هنا | لثبت] د: ثبت | ذلك^١] ت، د، ج: ذلك
لُسلب] ي، ت، ن، ط: سلب؛ ساقط من ج؛ غير واضحة في د. والمثبت من س، م
٦ كلا] د: كلي | طَرَفَيِ] ن: الطرفين أعني ٧ ومانعة] ي: أو مانعة ٩ به] ساقط من د
إما] ساقط من ت، م، ن، ط | أن] ساقط من د ١٠ بطرفيهما] س: بطرفهما؛ ت: نظر
فيها | واحدة] س، ت، د، ج، م، ن: واحد. والمثبت من ي، ط، ك | لجزئتها] ي، ت، د،
ج: لجزئتهما. والمثبت من س، م، ن، ط، ك ١١ المنفصلة] ن، ط: المتصلة

أو في الموضوع فقط كلزوم حمل الأعم على الشيء لحمل الأخص عليه بالإيجاب وعكسه بالسلب في المتصلة، وعند حمل أحد المتساويين على الشيء بالإيجاب لحمل الآخر عليه بالسلب في المنفصلة؛

أو في المحمول فقط كاستلزام حمل الشيء على كل الأعم لحمله على كل الأخص،
١١٣ د وحمله على بعض الأخص لحمله على بعض الأعم، مع الاتحاد في الكيف في
المتصلة ومع الاختلاف فيه في المنفصلة؛

أو يشارك موضوع المقدم محمول التالي ومحموله موضوعه كاستلزام القضية لعكسها
٥٢ ط ومنافاتها لتقيض عكسها؛

٩٧ م أو موضوع المقدم محمول التالي فقط كاستلزام الموجبة حمل موضوعها على ما هو
أعم من محمولها بالإيجاب الجزئي، ومنافاتها إياه بالسلب، لاستلزامها العكس
المستلزم للأول المنافي للثاني؛

أو على العكس من ذلك كاستلزام الموجبة حمل ما هو أعم من موضوعها على
عين محمولها بالإيجاب في المتصلة للزومها العكس اللازم إياه، ولنافاتها ذلك الحمل
بالسلب في المنفصلة؛

أو لا يتشاركان أصلاً كاستلزام العلة للمعلول والقضية لعكس نقيضها ومنافاتها
١٥ لتقيضها.

١ | حمل [س، ت، ج، ن: حمل؛ ط: حمل. والمثبت من ي، د، م، ك ٢ بالسلب] س: في
السلب | بالإيجاب] ساقط من ن ٣ | حمل [س، ج: بحمل؛ ي: كحمل. والمثبت من ت،
د، م، ن، ط، ك | في المنفصلة] شطب في س ٥ وحمله [ن: أو حمله ٦ فيه] ساقط من
د ٧ | لعكسها] ت: بعكسها؛ د: بعكسها ٩ حمل [س، ي: حمل ١١ المنافي] ن: والمنافي
١٢ كاستلزام] ساقط من د ١٣ للزومها [س، ي، ت، ج: للزوم. والمثبت من د، م، ن،
ط ١٤ في المنفصلة] ساقط من ن ١٥ يتشاركان [س: يشاركا؛ ط: ساركان | ومنافاتها]
س، م: ومنافاتها ١٦ لتقيضها [س، ت، م: لتقيضها

والشرطية إما أن تتركب من حليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو حلي ومتصل، أو حلي ومنفصل، أو متصل ومنفصل.

والأول والثاني والثالث من المتصلات كاستلزام الحلية والمتصلة والمنفصلة لما يلزمها من العكسين وسائر اللوازم؛ ومن المنفصلات كتحقق العناد بين كل واحدة من هذه القضايا ونقيضها.

١٤س

والرابع من المتصلة والحلي مقدم كاستلزام الحلية الكلية ملازمة حمل محمولها على الشيء لحمل الموضوع عليه، وعلى العكس كاستلزام الملازمة بين الشئين حمل الملزومية على المقدم واللازمية على التالي؛ ومن المنفصلات هذان المثالان إذا بُدّل التالي - حلياً كان أو متصلاً - بنقيضه.

- ١٠ والخامس من المتصلات والحلي مقدم، كاستلزام الحلية الكلية الموجبة تحقق الانفصال المانع من الجمع بين ثبوت الموضوع للشيء ونفي المحمول عنه، والمانع من الخلو بين نفي الموضوع عن الشيء وثبوت المحمول له، وكاستلزام حمل طبيعة مستلزومة للقسمه بين أمرين على الشيء تحقق الانفصال بين حمل كل واحد من ذينك الأمرين عليه؛ وعلى العكس كاستلزام المنفصلة المشتركة الجزئين في
- ١٥ الموضوع لحمل كل واحد من المحمولين على ذلك الموضوع بالإيجاب عند تقييد ١١٤د

١ أن] ساقط من د ٣ والأول] ي: فالأول؛ ساقط من د [كاستلزام] ن: + كل واحدة من ٤ العكسين] س، د، ج: العكس [كتحقق] ي، ج، ن: لتحقق؛ س: حتحقق ٥ واحدة] س، ت، ج: واحد. والمثبت من ي، د، ن، ط، ك ٦ كاستلزام] س، ي، ت، ج: استلزام. والمثبت من د، م، ن، ك [الحلية... كاستلزام] ساقط من ن ٨ المنفصلات] س: المنفصلة ١٠ المتصلات] ن: المتصلة؛ ت، د، ج، ط: المنفصلة؛ م: الشرطية المنفصلة. والمثبت من س، ي [الكليّة الموجبة] ن: الموجبة الكلية [تحقق] س، ي: لتحقق ١١ عنه] س: عليه ١٣ تحقق] س: لتحقق (صححت من "تحقق") [بين حمل] س: من؛ ي، ن: بين [واحد] د، ط: واحدة ١٤ المشتركة] ي، ن: المشترك ١٥ تقييد] ي: تقييد... عند] ساقط من ت، م

الموضوع بسلب الآخر عنه وبالسلب عند تقيّد الموضوع بإيجاب الآخر له؛ وإذا بُدّل التالي في هذين المثالين بنقيضه كان مثلاً للخامس من المنفصلات.

والسادس من المتصلات والمتصل مقدّم هو مثل استلزام المتصلة انفصلاً مانعاً من الجمع بين المقدّم ونقيض التالي، ومن الخلوّ بين نقيض المقدّم وعين التالي، وعلى العكس كاستلزام المنفصلة ملازمة كلّ واحد من نقيضي جزءيها لعين الآخر وعين كلّ واحد منهما نقيض الآخر؛ وفي المنفصلات ك انفصال المتصلة ٥
٦٢ والمنفصلة المشتركة في الأجزاء الموجبتين.

٩٨ والمتصلة إما لزومية إذا كان بين الطرفين علاقة بها يقتضي المقدّم لزوم التالي له
٥٨ كالعلّية والتضايّف وغيرهما؛ وإما إتشاقية إن لم يكن كذلك بل يجامع صدق التالي صدق المقدّم على طريق الاتّفاق، ولْيَتَصَوَّر مثله في المنفصلة. والمقدّم في ١٠
اللزومية يسمى ملزوماً والتالي لازماً. وكلمة "إن" شديدة الدلالة على اللزوم، ثمّ "إذا"، وأما باقي حروف الاتّصال نحو "إذا" و"متى" و"كلّما" و"هما" و"لأنّ" لا تدلّ على واحد منها.

واللزومية الموجبة الصادقة تتركّب عن صادقين، وكاذبين، وتالي صادق ومقدّم كاذب لإمكان كون التالي أعمّ من المقدّم، وعكسه محال لاستحالة لزوم الكاذب ١٥
الصادق. والاتّفاقية لاستحالة تركّبها عن كاذبين تعين فيها القسمان الباقيان.

١ تقيّد ي: تقيّد | بإيجاب | س، ي: بالإيجاب ٢ بُدّل د: بدلنا | في | ن: من | للخامس |
ساقط من ن | من | س، ي، د، م، ج، ن، ط: في. والمثبت من ت، ك ٣ من | س، ي: |
في ٦ منها | ت، م، ج: منها | نقيض | س: لنقيض | المتصلة والمنفصلة | ي: المنفصلة
والمتصلة ٨ بها | ساقط من ن ٩ إن... كذلك | ساقط من ي ١١ ثمّ إذا | ساقط من د؛
م، ج: ثمّ إذا. وفي ي صحّت "ثمّ إذا" الى "ثمّ إذ"؛ ط: ثمّ إذ ولو. والمثبت من س، ت، ن،
ك ١٢ إذا | د، م، ج: متى | س: ومن ١٤ تتركّب د: تركّب | صادقين وكاذبين | ت،
ن: صادقين وكاذبتين | وتالي | س، م: تالي؛ ت: بال؛ ي: قال. والمثبت من د، ج
١٥ لاستحالة | د: لاحتمال استحالة | الكاذب الصادق | ت، ج، ط: الكاذب للصادق؛ س:
الصادق للكاذب. والمثبت من ي، م، ن، ك ١٦ كاذبين | ت، ج: كاذبتين؛ س: كادس
تعين | ن: مصدر

واللزومية الكاذبة تقع على جميع الأنحاء الأربعة، والاشفاقية لاستحالة تركبها عن صادقين على الثلاثة الباقية. وأما سالباتها فحكم صادقتهما حكم كاذبتهما من الموجبتين وبالعكس. والمنفصلة لا تتركب موجبها الصادقة إلا عن صادق وكاذب إن كانت حقيقية، وعن صادقين وصادق وكاذب إن كانت مانعة الخلق، وعن ٤٢ ن كاذبين وكاذب وصادق إن كانت مانعة الجمع. وتتركب كاذبتها الحقيقية عن صادقين وكاذبين، ومانعة الجمع عن صادقين، ومانعة الخلق عن كاذبين. ولو كانت عنادية - وهي نظيرة اللزومية في المتصلات - تتركب كاذبتها في الأقسام الثلاثة ١١٥ من صادقين، وكاذبين، وصادق وكاذب. وحكم السوالب الصادقة في المنفصلات ٥٦ هي حكم الموجبات الكاذبة في صدق أجزائها وكذبها وبالعكس. ٥٣ ط

١٠ وخرج مما ذكرنا تركب كل من الشرطيتين من موجبتين وسالبتين وخلط منها، وأنه ليس صدقها وكذبها بصدق أجزائها وكذبها، ولا سلبها وإيجابها بحسب سلب الأجزاء وإيجابها، بل الموجبة من المتصلة ما حكم فيها بمصاحبة صدق قضية لأخرى، والسالبة ما يرفع الاتصال بينهما، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو إحداها موجبة والأخرى سالبة. وكذلك الإيجاب في المنفصلة بالانفصال ١٥ والعناد، والسلب يرفع ذلك - موجبتى الأجزاء كانتا أو سالبتيهما.

٢ صادق [ت، ج: صادق ٣ تركب] ي، ت: يتركب؛ س: ركب؛ د: مركب؛ ن، ط: تركب؛ ساقط من م. والمثبت من ج ٥ وتتركب [س، م: وتركب؛ ت، ج: وتركب؛ د: مركب؛ ط: ومركب؛ ي، ن: وتركب ٧ وهي] ت: هي [نظيرة] ي، ت، د، ج، ط: نظير. والمثبت من س، م، ن، ك [المتصلات] د: المتصلة ٨ من [س، ن، ك: عن [المنفصلات] س، ي: المتصلات ١٠ تركب] ن: مركب [كل] ي، ك: + واحدة [الشرطيتين] ت، م، ج: الطرفين. والمثبت من س، ي، د، ن، ط، ك ١١ وأنه د: فانه [بحسب سلب] ن: بسلب ١٢ بمصاحبة [س: لصاحبها ١٣ يرفع] ن: حكم فيها يرفع ١٤ إحداها [د: أحدها [والأخرى] س: والآخر [بالانفصال] ي: فالانفصال ١٥ يرفع] ي، م، ج، ن: يرفع؛ ت، د: يرفع؛ س: يرفع؛ ط: يرفع [موجبتى] م، ج: من موجبتى [سالبتيهما] ت: سالبتيهما؛ م: سالبتيهما

الثاني: في المنفصلة:

فالحقيقية منها تركب من النقيضين أو من القضية والمساوي لنقيضها، بمعنى أن
 ٨٥س كلّ قضيتين تناقضتا أو ساوت إحداها نقيض الأخرى صحّ الانفصال الحقيقي
 بينها وكلّما صحّ الانفصال الحقيقي بين قضيتين كان شأنهما ما ذكرنا. أمّا الأول
 ٩٩م فظاهر لاستحالة الجمع بين النقيضين والخلو عنها، وكذلك بين القضية وما
 يساوي نقيضها لاستلزام جميعها والخلو عنها الجمع بين النقيضين والخلو عنها. وأمّا
 الثاني فلأنّ أحد جزئي المنفصلة إن كان نقيض الآخر فهو المراد، وإلا كان كلّ
 منها لازماً مساوياً لنقيض الآخر، لاستلزام عين كل واحدٍ منهما نقيض الآخر
 لاستحالة الجمع، وبالعكس لاستحالة الخلو.

والحقيقية لا تكون إلا ذات جزعين لأنّه اشترط استحالة الجمع والخلو بين كل
 جزعين من أجزائها، فلو تركبت من ثلاثة أجزاء كان الأول مستلزماً لنقيض
 الثاني، فإن لم يكن نقيض الثاني مستلزماً لعين الثالث اختلّ الشرط المذكور بين
 الثاني والثالث فارتفع الانفصال الحقيقي بين الأجزاء الثلاثة، وإن كان مستلزماً
 له كان عين الأول مستلزماً لعين الثالث فارتفع الانفصال الحقيقي بينهما. نعم قد
 ١٥ تكون مركبة من حليّة ومنفصلة فينظر تركيبها من ثلاثة أجزاء.

٢ فالحقيقية [ي: والحقيقية | النقيضين] ي: القضيتين ٣ الانفصال... صحّ] ساقط من د
 ٥ عنها] د: عنها | وكذلك... عنها^٢] ساقط من ن | وما... نقيضها] س: والمساوي لنقيضها؛ م:
 وما يساوي لنقيضها ٦ الجمع] س: كالجمع ٧ أحد] د، ج: احدى | كان^١] د: كانت | كلّ
 س، ن: + واحد ٨ عين] ساقط من ت ١٠ والحقيقية] س: وهي في الحقيقة؛ ن: وهي في
 الحقيقية ١١ لنقيض] د: نقيض ١٣ الثاني والثالث] ي: الثالث والثاني | فارتفع] ن: وارتفع
 | فارتفع... الثلاثة] ساقط من ت، د، م، ج، ط. وهو مثبت في س، ي، ن، وهو الموافق
 لسياق شرح الكاظمي فإنه يقول: "ولو كان كذلك لارتفع الانفصال الحقيقي بين الأجزاء الثلاثة".
 الأجزاء] س: أجزاء ١٤ له] ساقط من د ١٥ تركيبها] ك: ركسها

وأما مانعة الجمع فتركب من القضية وأخص من نقيضها على ما ذكرنا في الحقيقة.
 أما أن كل قضيتين كذلك صح الانفصال المانع من الجمع بينهما، فلأن جمع الشيء ١١٦
 مع ما هو أخص من نقيضه يوجب جمعه مع نقيضه. ولا بد من كذبها معاً وإلا
 فكلاً كذب أحدهما صدق الآخر، فيضم إلى ذلك المقدمة القائلة بأنه كلما صدق
 ٥ نقيض أحدهما كذب عينه حتى ينتج كلما صدق نقيض أحدهما صدق الآخر،
 فكان العام مستلزماً للخاص لكون أحدهما أخص من نقيض الآخر. فإذا امتنع
 الجمع بين القضية والأخص من نقيضها وأمكن الخلو عنها، فصح تركب المنفصلة ٦٣
 المانعة من الجمع عنها. وأما أن هذه المنفصلة لا تتركب إلا من قضيتين كل واحدة
 منها أخص من نقيض الأخرى، فلأن عين كل واحد منها يستلزم نقيض
 ١٠ الآخر، وليس نقيض أحدهما يستلزم عين الآخر إذ لو كان أحدهما لازماً لنقيض
 الآخر كان كذبها مستلزماً لكذب النقيضين فكان ممتنعاً، هذا خلف.

ومانعة الخلو تتركب من القضية وأعم من نقيضها على نحو ما ذكرنا، لأنه
 يستحيل الخلو عن الشيء وأعم من نقيضه لاستلزامه الخلو عن النقيضين.
 ويجب اجتماعهما في الصدق وإلا لكان صدق كل واحد منها مستلزماً لكذب
 ١٥ الآخر المستلزم لصدق نقيضه، فيكون كل واحد منها مستلزماً لنقيض الآخر ٥٩ ج

١ [فتركب] ت، م: فيتركب؛ ج: فتركت؛ د: فركب؛ ن، ط: فركب. والمثبت من س، ي
 الحقيقة] س: الحقيقة ٢ فلأن] ن: فان ٤ كذب أحدها] س، د: كذبت أحدها؛ ت،
 ج: كذبت أحدهما؛ م: كذب أحدهما. والمثبت من ي، ن، ب | صدق الآخر] ت، د، ط، ك:
 صدقت الاخرى؛ ج: صدق الاخرى. والمثبت من س، ي، م، ن، ب | فيضم] س: فينتظم؛
 ج: فضم؛ د، ن، ط: فضم. والمثبت من ي، ت، م ٥ عينه] س: عينها | حتى] ساقط
 من ن ٦ الآخر] ي، ن، ط: + هذا خلف ٧ وأمكن] شطب كلمة في أصل س وزيد في
 الهامش "امكان" ٨ من ١] ساقط من د | عنها] ساقط من د | واحدة] ت، د، م، ج:
 واحد. والمثبت من س، ي، ن، ط (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") ٩ الأخرى]
 ت، د، ج، م، ط: الاخر. والمثبت من س، ي، ن (وفي س صححت "الاخر" الى
 "الاخرى") | منها^٢] س: منه ما ١٠ يستلزم] ي: مستلزماً | إذ] ي: فإن أحدهما
 أحدها^٢] ساقط من ي ١١ فكان] ت: وكان ١٢ وأعم] ي: والاعم | نقيضها...من]
 ساقط من ن ١٣ وأعم] ي: وعن الاعم | النقيضين] ي: النقيض ١٤ لكان] ي، م، ط:
 كان ١٥ فيكون] د، ط: ويكون | لنقيض] د: نقيض

ولم يكن أحدهما أعم من تقيض الآخر، فثبت امتناع الخلو عن مثل تينك ١٠٠م
القضيتين وإمكان الجمع بينهما، فصَحَّ تركب المنفصلة المذكورة عنهما.

- وأما أنَّ كلَّ منفصلة مانعة من الخلو لا بدَّ وأن يكون كلَّ واحدٍ من جزئها أعمَّ من تقيض الآخر، فلأنَّه لا بدَّ وأن يكون تقيض كلَّ واحدٍ منها مستلزماً لعين الآخر لاستحالة كذب الجزئين، ولا يجوز أن يكون أحدهما ملزوماً لتقيض ٥
ط الآخر وإلاَّ لامتنع جمعها لاستلزامهما حينئذ جمع التقيضين. وذكر في الملخص أنَّه لا يمكن تركبها من أكثر من جزئين لأنَّه يجب ذكر لازم الشيء الأعمَّ في مقابلة تقيضه، وإذا كانت لوازم لم يمكن إدخال حرف الانفصال عليها لا للمنع من الجمع ولا للمنع من الخلو؛ ويمكن تركب مانعة الجمع من أجزاء كثيرة لأنَّه إذا ذكر في مقابلة الشيء الجزئيات المندرجة تحت تقيضه امتنع الجمع بين أيِّ جزئين فرضنا ١٠
١١٧م من الأجزاء المذكورة، كقولنا "هذا الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو ثوراً أو عُقاباً". ولقائل أن يقول: يمكن ذلك في مانعة الخلو أيضاً بأن نقول "إما أن لا يكون هذا الشيء إنساناً أو لا يكون فرساً أو لا يكون ثوراً أو لا يكون عُقاباً" ٨٦س
٥٧م فإنَّ أيَّ جزئين فرضنا من هذه الأجزاء امتنع الخلو عنهما دون الجمع. ويمكن أن يُفترق بأنَّه يمتنع الجمع في مانعة الجمع بين أيِّ جزء فرض والجزء الآخر، وبينه وبين ١٥
أحد الأجزاء الباقية، مثل امتناع الجمع بين الإنسان وبين أحد الأقسام الباقية دون الخلو، ولا كذلك في مانعة الخلو لأنَّ أحد الأجزاء الباقية أعمَّ من الجزء

٦ الملخص] منطق الملخص، ص ٢١٢

٣ من^١ ساقط من د، ط | لا ي: فلا ٥ يكون أحدهما | د: يكونانها | ملزوماً ي: مستلزماً | لتقيض [د: تقيض ٦ لامتنع] د، ط: امتنع ٧ من^١ ساقط من ن ١٠ فرضنا] ن، ط: فرضا ١٢ ولقائل ي: فلقال | أيضاً ساقط من ن ١٣ فرساً ي: فرضا | عُقاباً ت: عقا ١٤ فرضنا] ن، ط، ك: فرضا ١٥ يُفترق ي: يعرف؛ د: قول. والمثبت من س، ت، م، ج، ن، ط، ب، ك | والجزء] ن، ك: مع الجزء؛ س: جزئين؛ ب: وبين الجزء | وبينه] ساقط من ت

المأخوذ - أي جزء كان - لعدم خروج شيء ما من الأجزاء الباقية، فلم يكن بينهما انفصال، لاستحالة الانفصال بين العام والخاص للمنع من الجمع أو الخلق.

ومن الأحكام العامة لجميع المنفصلات أنّ المقدم لا يتميز عن التالي فيها إلا بالوضع، فإنه لا فرق بين معاندة الأول للتالي وعكسه، وإن كان يتغير مفهومهما، بخلاف المتصلة فإنه ربّما كان أحد الشئيين ملزوماً للآخر ولم يكن الآخر ملزوماً له.

وقد يتأخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم وكانت الشرطية شبيهة بالحملية؛ لكنّ المتصلة يتلزم ما قدّم فيها حرف الاتصال وما أخر عنه؛ وفي المنفصلة ربّما لم يتلزم، فإنّ المنفصلة الحقيقية من الكلّيتين المشتركين في الموضوع إذا قدّم عليه حرف الانفصال صارت مانعة الجمع دون الخلق، فلم يجب ١٠١ ملزمهما.

وتكثر القضايا في التالي يتضمّن تعدّد المتصلة، لاستحالة استلزام الشيء لمجموع ٤٣ القضايا مع عدم استلزامه لبعضها. ولم يجب ذلك في جانب المقدم لأنه ليس كلّ ما لزم قضايا كثيرة لزم كلّ واحدة منها، كما في النتيجة بالنسبة إلى القياس.

١٥ وأما في المنفصلة فمانعة الخلق يتضمّن تكثر أي جزء كان منها تعدّد المنفصلة، لأنه إذا استحال الخلق عن الشيء وغيره استحال الخلق عن كلّ واحد من أجزائه وذلك الغير وكلّ واحد من أجزاء ذلك الغير، ضرورة أنّ الخلق عن كلّ واحد

١ فلم | د: ولم ٢ بينهما | ت: منها | العام والخاص | س: الخاص والعالم | أ: الخلق | د، م، ن، ط، ج: الخلق. والمثبت من س، ي، ت، ك ٣ عن... فيها | ي: فيها عن التالي ٤ بالوضع | ي: لوضع | وعكسه | س: وعكسها؛ ي: وبين عكسه | يتغير | ي: مغاير؛ ط: معر ٧ حرف | ي: حروف | الاتصال والانفصال | ي: الانفصال والاتصال | وكانت | ي، م، ن: فكانت ٨ الاتصال | ن: السلب ٩ لم | ساقط من ن | المشتركين | ي: المشتركين الجزئين ١٠ الجمع | س، ي: للجمع ١٣ استلزامه | ن: استلزامها ١٤ واحدة | س، ي، ت، ج، م، ك: واحد. والمثبت من د، ن، ط ١٥ في | ساقط من د | تكثر | ن: تكرر ١٦ عن ١ | س، ت، د، م، ج، ط: من؛ ن: بين. والمثبت من ي، ك

من أجزائه يوجب الخلوّ عنه. ولم يجب ذلك في مانعة الجمع لأنّه لم يلزم من امتناع اجتماع الشيء مع مجموع الشيئين امتناع اجتماعه مع كلّ واحد منها. وأمّا الحقيقة فيتضمّن تكثّر كلّ واحد من جزءها مانعة الخلوّ بين كلّ واحد من أجزاء كلّ واحد من الطرفين وعين الآخر وكلّ واحد من أجزاء ذلك الآخر، ولم يتضمّن حقيقة أو مانعة الجمع. هذا في الموجبات، وفي السوالب على العكس ٥ من ذلك.

الثالث: في حصر الشرطيات وخصوصها وإهمالها:

٦٤٤ والاعتبار في هذه الأحوال في الشرطيات إنّما هو بعموم الفروض والأزمّة للزوم والعناد، فكلّيّة اللزوم والعناد بعمومها بحسب جميع الأزمنة والفروض، وخصوصها بتخصيص ذلك، لا بعموم المقدّم وكلّيته وخصوصه، ولا بتعميم المرات ١٠ فإنّه ربّما كان المقدّم أمراً ثابتاً. فالمتصلة للزومية الموجبة إنّما تكون كلّيّة إذا كان التالي يتبع كلّ وضع للمقدّم لا في المرات بل في الأحوال. فأما أنّه أيّ الأحوال تلك: فهي الأحوال التي تلزم فرض المقدّم أو يمكن أن تُفرض معه وتنبّعه وتكون معه، إمّا بحسب محمولات على موضوع المقدّم إن كان حليّاً، أو بسبب مقارنات

١ لم ت: لا؛ ساقط من ي، م ٣ تكثّر ن: تكرر | جزءها ن: جزئها منفصلة | مانعة الخلوّ في س زيدت "تكثّر" في الهامش قبل "مانعة" ٤ وعين الآخر شطبت من س ذلك ساقط من ن ٥ وفي س: واما؛ ي: واما في. والمثبت من ت، د، م، ج، ك ٧ وخصوصها ي: في خصوصها ٨ بعموم س، ي: لعموم | الفروض ن: العروض ٩ فكلّيّة ي، د: وكلية؛ م: بكلية؛ ت: بكلية، ن، ط، ك: فكلية. والمثبت من س، ج (وفي س صحّت "كلية" الى "فكلية") | بعمومها ي: لعمومها؛ د: بعمومها | جميع ساقط من ن ١٠ وخصوصها س، ي، ط: وخصوصها | لا بعموم ي: لا لعموم؛ م: العموم | بتعميم ي، ن: لتعميم | المرات س: المراد؛ ي: المدار؛ ت: المرات. والمثبت من د، م، ج، ن، ط، ك ١١ ثابتاً ي: ذاتياً | فالمتصلة ي، ت: والمتصلة | للزومية ساقط من ن ١٢ المرات س: المرات ١٣ فرض س: من فرض ١٤ بحسب ن، ك: بسبب | بسبب س: بسلب

مقدمات أخرى له إن لم يكن حلياً - أعني المقدمات التي قد يُمكن أن تصدق مع صدقه ولا تكون محالاً معه وإن كان محالاً في نفسه. هكذا ذكره الشيخ وادّعى أنه لو لم يكن كذلك لم تصدق كَلِيَّة لأن ههنا أوضاعاً للمقَدَّم لا يلزمه التالي، كما إذا فُرض المقَدَّم مع عدم التالي لا يكون التالي لازماً له - وهذا ٥ الاعتبار صادق وإن كذب مقدمه - وذلك يمنع صدق لزوم التالي للمقَدَّم على ج٦٠ كل وضع فُرض. هذا ما ذكره الشيخ في كتاب الشفاء ونقلنا عنه، وعندي في ذلك تطويل لا يحتمله هذا المختصر فتركنا الاستقصاء إلى الرسالة التي نكتبها في ١٧٢س١٠٢م الشرطيات.

وأما الاتفاقية فإنما يعلم صدقها كَلِيَّة لو أخذ مقدماتها وتاليها بحسب الحقيقة، وأما ١٠ إذا أخذ بحسب الوجود الخارجي لم يجب صدقها لجواز أن يكذب أحدهما لعدم الموضوع في الخارج في بعض الأزمنة فلم يجب توافقهما. والجزئيتان يُعرف حكمهما من الكلّيتين.

والسالبة الكَلِيَّة هي التي ترفع اللزوم على كل وضع من الأوضاع المذكورة، والجزئية على بعضها.

د١١٩

١٥ والموجبة اللزومية تقابلها سلب اللزوم، لا لزوم نقيض التالي للمقَدَّم، فإنها جائزا الصدق والكذب معاً إلا للدليل منفصل. وكذلك المنفصلة الموجبة الحاكمة بعناد ٥٨ي الشيء لغيره لا يناقضه العناد بين سلبه وذلك الشيء، بل سلب العناد بينهما.

٦ الشفاء [القياس، ص ٢٧٢-٢٧٥]

١ المقدمات [د: المقدم ٣ يلزمه] ت: يلزمها ٦ ونقلنا [ي، ت: نقلنا. والمثبت من س، د، م، ج، ن، ط، ك ٧ فتركنا] س: تركنا [الاستقصاء] ت، د، م، ج: الاستقصاء فيه. والمثبت من س، ي، ن، ك [في] س، ي: في فن؛ ساقط من د. والمثبت من ت، م، ج، ن، ك ٩ الاتفاقية] ج: + المركبة من حليتين [فإنما يُعلم] س، ت: فإننا نعلم؛ د: فإننا نعلم؛ م، ن: فإننا نعلم. والمثبت من ي، ج [وأما^٢] ت، د، ج، ن: فاما ١٠ صدقها [ي: صدقها ١١ توافقهما] س، ي: موافقهما. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ك [يُعرف] س، ت، د، ن: عرف. والمثبت من ي، م، ج ١٣ هي] ت، ن: وهي ١٥ فإنها جائزا] ت: فإنها جائز

وبالجملة الحكم في هاتين القضيتين هو باللزوم والعناد، فكان الإيجاب بإثبات اللزوم والعناد، والسلب برفعهما، والكليّة والجزئية بعمومها وخصوصهما، وكونها موجهة ومطلقة هو بذكر جهة اللزوم والعناد وتركها، كما كان الاعتبار في جميع هذه الأحوال في الحملات بالحكم. والشخصية من الشرطية هي التي يكون الحكم فيها مخصوصاً عند وضع معين وزمان معين.

فسور الإيجاب الكلّي في المتصلة "كلّما" و"متى" و"دائماً"، وسور المنفصلة "دائماً"، وسور السلب الكلّي "ليس البتّة" في كليّتهما، وسور الإيجاب الجزئي "قد يكون" فيها، وسور السلب الجزئي "ليس كلّما" في المتصلة و"ليس دائماً" في المنفصلة. وباقي الكلمات نحو "إن" و"إذا" في المتصلة و"إمّا" وحده في المنفصلة للإهمال، إلّا إذا قرن به الوضع المعين والحال والزمان المعينان فتكون القضية شخصية نحو قولنا "إن جئتني اليوم أكرمتك".

الرابع: في تعديد أقسام المتصلات والمنفصلات:

وطريقه كما قال الشيخ هو أن تؤخذ أصناف المتصلة والمنفصلة التي من الشرطيات والحملات ومن خلط، ويُعتبر حالها من كونها من جزءين أو أجزاء، ثمّ حالها باشتراك الطرفين في جزءيهما أو أحدهما أو تباينهما فيها، ثمّ يُعتبر حال

١٣ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٦١]

٢ بعمومها | س: لعمومها؛ ي: بعمومها | وخصوصها | ي: وخصوصها ٣ موجهة | د: موجبة اللزوم والعناد | ي: العناد واللزوم؛ د: اللزوم | وتركها | د، ن: وتركها؛ ج: وتركها. والمثبت من س، ي، ت، م ٥ مخصوصاً | ساقط من ن ٦ فسور | ي: وسور؛ م: بسور | وسور | ن: في ٧ كليّتهما | ن: كليهما ٨ فيها | ي: فيها معاً ٩ إن وإذا | ن: إذا وإن واذ؛ ك: إن وإذا واذ ١١ أكرمتك | د: أكرمتك ١٣ قال | ي: قاله ١٤ خلط | ت: خلط منها ١٥ جزءيهما | د: جزئيهما؛ ي: الجزئين | أحدهما | ي: في أحدهما | أو تباينهما | د: وساهما؛ ت: أو ساهما

المقدم والتالي أن كل واحد منها لا يخلو من أحد الثمانية، وكل واحد من الثمانية من أن يكون معدولة الطرفين أو محصلتها أو معدولة الموضوع أو المحمول، وعلى ١٠٣م كل تقدير إما ثنائية أو ثلاثية، وعلى كل تقدير فإما مطلقة أو من أحد أنواع الموجهة، ثم يعتبر حال العدول والتحصيل والإطلاق والتوجيه وسائر ٥ الاعتبارات التي ذكرناها في الأجزاء بحسب حال الشرطية نفسها، ثم يجمع جميع ذلك ويُستقى كل واحد منها باسم حتى يبلغ مبلغاً كثيراً. ولما رأيت أن هذا ١٢٠ التعديد لما لا يجدي تفصيله كثير نفع لعدم اختلاف الحكم الذي قصدنا في كتابنا بحسب اختلاف هذه الاعتبارات تبعنا الشيخ في الإشارة إليها على سبيل الإجمال.

١٠ والشيخ اعتبر من ذلك ما نشير إليه، وهو أن المتصلة الموجبة الكلية المتألفة من حليتين على ستة عشر ضرباً لكون كل واحد من المقدم والتالي إحدى المحصورات الأربع وبلوغ تركبها هذا المبلغ. وهكذا سائر الثلاثة الباقية من ٦٥ المحصورات، حتى تكون أقسام المتصلة أربعة وستين ضرباً، وكذا المنفصلة. والشيخ ذكر أمثلة ذلك كله ونحن لوضوحها تركناها. والواجب أن يجعل أقسام ١٥ المحصورات الأربع من المتصلة المتألفة من حليتين مائتين وستة وخمسين ضرباً، لأنه حيث قال: المتصلة المتألفة من حليتين، تناول ما تتألف من مئتين

١٤ والشيخ ذكر الشفاء: القياس، ص ٣٦٣-٣٦٤

١ [أن] ن: اذا كان [وكل...الثانية] ساقط من ت ٢ من أن] س: لا يخلو أن [محصلتها] د: محصلتها؛ ن: محصلتها ٣ أحد] ساقط من د ٤ [التوجيه] ت، ي: والتوجه ٥ نفسها] ساقط من ن ٦ منها] ي: منها [أن] ساقط من د، ن ٧ [ما] ي: ما [تفصيله] ساقط من د [الحكم الذي] س، ن، ك: الاحكام التي (وفي س صحت "الحكم" الى "الاحكام")؛ ت، م: الحكم التي. والمثبت من ي، د، ج ١٠ [من] ساقط من س [ما] س: بما ١١ لكون] د: يكون ١٢ الأربع...المحصورات] ساقط من ن [وهكذا] ي: وكذا [الثلاثة] د: الثلاث ١٤ لوضوحها] ن: وضوحها [تركها] س: تركها (وزيد في الهامش بخط مغاير "ذلك الامثلة") ١٥ من المتصلة] ساقط من س [حليتين] س: الحليتين ١٦ تناول] ي، م، ن: يتناول؛ د، ك: ساول. والمثبت من ت، ج

ومخصوصتين وكانت المتصلة الموجبة الكلية أربعة وستين ضرباً، وكذا كل واحد من الثلاثة الباقية حتى يكون مجموع المحصورات الأربع في كل واحدة من الشرطيتين ما ذكرنا من المبلغ، اللهم إلا إذا كان مراده بالمتألفة من حليتين تألفها من حليتين محصورتين.

الخامس في تلازم المتصلات والمنفصلات وتعاندهما:

- ٥
- ٨٨س٤٤ن أما المتصلات فقد ذكر الشيخ في الشفاء أن كل متصلتين توافقتا في الكم والمقدّم
٥٥ط وتخالفتا بالكيف وتناقضتا في التوالي تلازمتا وتعاكستا، وصرّح بأن ذلك لازم في
المتصلتين اللزوميتين والمتصلتين بمطلق الاتصال. وعندي أن ذلك غير لازم في
شيء منها. أما في اللزوميتين فلائته لا يلزم من ملازمة الشيء للشيء سلب
٦١ج ملازمة نقيضه لذلك الشيء فإنّ النقيضين ربّما لزما مقدّماً واحداً محالاً، وهل
قياس الخلف إلّا لزوم النقيضين معاً لنقيض المطلوب؟ وأكثر الدعاوى في
الهندسيّات بل في المنطق نفسه يستلزم تقاضها الشيء ونقيضه، بل الكتب
١٢١د١٠٤م العلميّة مشحونة بإثبات الدعاوى بملازمة النقيضين تقاضها، وذلك لا يخفى حتّى
يحتاج إلى الإطناب فيه. ولا بالعكس فإنّ الشيء إذا لم يكن له تعلق بالشيء
ولا بنقيضه لم يكن واحداً منها لازماً له، فصخّ سلب كلّ واحدة من الملازمتين
١٥

٦ الشفاء [القياس، ص ٣٦٦-٣٦٨

١ ومخصوصتين] د: + ومحصورتين | وكانت] س: فكانت | المتصلة...الكليّة] ي: الكلية
المتصلة الموجبة | واحد] ن: واحدة | واحد...كلّ] مكرر في ن ٢ الثلاثة] د: الثلاث
٣ تألفها] ي: هو المتألفة ٤ حليتين] ساقط من ن ٥ المتصلات] ي: الشرطيات
المتصلات ٨ أن] ساقط من ت، م، ج، ن، ومن أصل س (وزيد في هامش س بخط
الناسخ). والمثبت من ي، د، ط، ك، ب ٩ فلائته] س: فانه ١٥ بنقيضه] س: نقيضه
لازماً] س: ملزوماً | فصخّ] د: صحّ | واحدة] س، ي، م، ج: واحد. والمثبت من ت، د، ن،
ط

ولم يستلزم سلب إحداها ثبوت الأخرى. فلا يصح أن يقال "لو كان الاثنان زوجاً يلزم أن يكون زيد في الدار" فيصح على سبيل سلب اللزوم "ليس البتة إذا كان الاثنان زوجاً يلزم أن يكون زيد في الدار" مع أنه لم يجب أن يصدق "كلما كان الاثنان زوجاً فزيد ليس في الدار" على سبيل اللزوم.

٥ وأما في المتصلتين بمطلق الاتصال فلا أنه لا يلزم من صدق الموجبة صدق السالبة لجواز اجتماع الموجبتين على الصدق - لما عرفت من جواز اجتماع الموجبتين اللزوميتين ووجوب اجتماع الأعمين عند اجتماع الأخصين على الصدق ٥٩ - فلم يلزم من اتصال الشيء للشيء سلب اتصال نقيضه إياه لجواز اتصال النقيضين معاً إياه حيث جاز لزومهما الأخص من الاتصال المطلق.

١٠ فإذا هاتان المتصلتان لم يجب كونهما متلازمتين متعاكستين - كانتا مطلقتين أو لزوميتين.

وأما لوازم المتصلة فاستلزامها لعكس الاستقامة وعكس النقيض على قانون الحمليات عندهم، وعندنا فيه تفصيل نذكره في الرسالة التي وعدناها في الشرطيات.

١٥ والذي يلزمها بعد العكسين هو أن كل متصلتين توافقتا في المقدم والكم والكيف وتلازمتا تالياهما: تلازمتا. وكذلك إذا اتحدتا في التالي والكم والكيف وتلازمتا في المقدم، لوجوب استلزام الشيء ما لزم لازمه وملازمته لما يلزم ملزومه. لكن إذا

١ إحداها [س، ي، ت، د، ج: أحدها. والمثبت من م، ن، ط | الأخرى] س، د: الآخر. والمثبت من ي، ت، م، ج، ن، ط ٢ في... زيد] ساقط من ت، د | فيصح [ن، ك: ويصح ٥ فلا أنه لا] د: فلا ٨ للشيء [س، ي: بالشيء | سلب] ساقط من ن ٩ لزومها [ي: لزومها ١٢ وأما] ن: أما ١٣ فيه] ساقط من د، ن، ط | تفصيل [ي: كلام وتفصيل | نذكره] ن: نذكر | التي وعدناها] س: التي؛ ي: المعمولة | وعدناها] ساقط من ن ١٥ والذي [س، ن: والتي | توافقتا] وافقتا | والكم والكيف [ي: والكيف والكم ١٦ تالياهما] ت: تالياهما ١٧ يلزم [ت، ج: يستلزم؛ ن، ط: يلزمه. والمثبت من س، ي، د،

كان التلازم بين المقدّمين أو التاليين متعاكساً تلازمت المتصلتان وتعاكستا، وإلا لزمّت المتصلة اللازمة الجزء ملزومته في الأوّل وملزومة الجزء لازمته في الثاني من غير عكس في شيء منهما في الموجبتين، وعلى العكس من ذلك في السالبتين في الأوّل فقط.

- وذلك كلّ متصلتين توافقتا في الكمّ والكيف وتلازم مقدّمهما وتاليهما: تلازمتا ٥
 ١٢٢ د وتعاكستا أو تلازمتا من أحد الجانبين بالتفصيل الذي مرّ، لوجوب استلزام المقدّم في كلّ ما هو مطلوب الصدق منها مقدّم ما هو مفروض الصدق منها ١٠٥ م المستلزم لتاليه المستلزم لتالي نفسه، ووجوب كون المستلزم للمستلزم للشيء مستلزماً له.

- وكلّ متصلتين متوافقتين في الكيف متناقضتين في مقدّميهما وتالييهما، اختلفتا بالكمّ ١٠
 أو كانت إحداها موجبة جزئية: لزمّت الجزئية منها على أية كفيّة كانت الأخرى على أية كفيّة كانت. ويُعرف من ذلك وجوبُ التعاكس عند الاتحاد في الكمّ، وعدمه عند الاختلاف فيه. وبيان هذا اللزوم: أمّا في الموجبتين فلكون الجزئية عكساً لعكس نقيض الأخرى بأية كفيّة كانت؛ وأمّا في السالبتين فلائنه لو كذبت ٦٦ ت السالبة الجزئية عند صدق الكليّة لزمّت الموجبة الكليّة المستلزومة لنقيض السالبة ١٥
 ٨٩ س الكليّة فيجتمع النقيضان. وظاهر أنّ هذه اللوازم ما عدا العكسين.

٧ مطلوب...الصدق^٢] كاتبي: ونريد بمطلوب الصدق المتصلة التي ندعي انها لازمة، وبمفروض الصدق المتصلة الاخرى.

١ أو التاليين] ت، ج: والتاليين | وتعاكستا] ي: أو تعاكستا ٢ ملزومته] ت: ملزومه؛ د: ملزومه؛ م: ملزومية؛ ج: ملزومته. والمثبت من س، ي | لازمته] د: الاول منه | الثاني] س: البالي ٣ عكس] ي: العكس | وعلى...السالبتين] ي: واما في السالبتين فعلى العكس من ذلك] ساقط من ن ٥ وكذلك كلّ] س: وكل ٨ لتاليه] د: تاليه ١٠ متوافقتين] س، ي: متفتتين | مقدّمهما] ي: مقدّمها | بالكمّ] ي: في الكم ١١ أو كانت] د: وكانت إحداها] د: احدها | أية] ت، د، م: انه ١٢ أية] ت، د، م: انه؛ ي: انه. والمثبت من س، ج، ن، ط | الاتحاد] د: الايجاب ١٣ هذا] د: هذه ١٦ فظاهر] ن: فظاهر

وكذلك كل متصلتين متفقتين في الكيف متناقضتي المقدم يلزم عن تالي
إحداها نقيض تالي الأخرى، وإحداها موجبة جزئية أو كانتا مختلفتين بالكم:
لزم الجزئية الأخرى. أما في الموجبتين فلاستلزام المتصلة الكلية متصلة جزئية
موجبة مناقضتي المقدم والتالي لتناقضهما في كلا الطرفين واتفاقهما في الكيف
وكون اللازم جزئية واستلزام هذه الجزئية تلك الجزئية لتوافقهما في المقدم والكم
والكيف وتلازمهما في التالي. وأما في السالبتين فلاستلزام السالبة الكلية المقابلة^{٥٦ ط}
للموجبة الجزئية اللازمة للموجبة الكلية السالبة الجزئية المقابلة لتلك الموجبة
الكلية، لاستلزام نقيض اللازم نقيض الملزوم. وبالحلف وهو أنه لو صدقت
الموجبة الكلية لصدقت موجبة جزئية مناقضة المقدم والتالي إياها واستلزامت
١٠ موجبة جزئية مقابلة للسالبة الكلية المفروض صدقها، هذا خلف.

وكذلك كل متصلتين متفقتين بالكيف تناقضتا في التالي ويلزم عن مقدم
إحداها نقيض مقدم الأخرى، تلازمنا على النسق المذكور - أي عندما تكون
إحداها موجبة جزئية - أو كانتا متخالفتين بالكم: لزم الجزئية الأخرى بأية كمية
كانت، وبيانه معلوم من الذي مر.

٨ وبالحلف... خلف] هذه الجملة وردت فقط في نسخة ط وفي النسخة التي اعتمدها الكاتب
فإنه يقول قبل إيراد الجملة: "واليه أشار في الكتاب: لو صدقت الموجبة الكلية..."

١ تالي] د: التالي ٢ إحداها] د، م، ج، ط: أحدها؛ وفي ي صححت "أحدها" إلى
"أحدها". والمثبت من س، ت، ن، ك، ب | وإحداها] س، ي، ن: إحداها. والمثبت من
ت، د، ج، ط، م، ب ٣ الأخرى] ي: للآخرى | في] ساقط من د | فلاستلزام] س:
فلاستلزام | المتصلة] س: المنفصلة ٤ موجبة] ساقط من د | مناقضتي] س، ي: مناقضة
لتناقضهما] ي: لمناقضتهما؛ س: مناقضهما ٥ وكون] ي: ويكون | وكون... والكيف] مكرر في
ن | اللازم] س: اللزوم؛ ي: اللازم ٦ للموجبة الجزئية] ي: للجزئية الموجبة | للموجبة^٢
س: الموجبة | لتلك] س: لذلك ٨ وهو أنه] ساقط من ك. والمثبت من ط | صدقت] ط:
صدق. والمثبت من ك ٩ لصدقت] ط: صدق. والمثبت من ك | والتالي] ساقط من ك.
والمثبت من ط ١٢ إحداها] د: أحدها ١٣ كانتا متخالفتين] ي: تخالفنا؛ س: كانتا
متخالفتين | الأخرى] ساقط من ن | بأية] ت، م: بانه

١٢٣ د وأنت تعلم أن الموجبة الجزئية إنما تلزم صاحبها في مناقضة المقدم إن لو كان
ج٢ ج٢ نقيض تاليها لازم عين تالي الأخرى لا على العكس، وفي مناقضة التالي إذا كان
نقيض مقدّمها ملزوماً لعين مقدم الأخرى لا على العكس. وتعرف أيضاً أن
الجزئيتين إنما تتلازمان متعاكستين إذا كان التلازم بين نقيض تالي كل واحدة منها
وعين تالي الأخرى في مناقضتي المقدم، وبين نقيض مقدم كل واحدة منها وعين
مقدم الأخرى في مناقضتي التالي، متعاكساً.

وأيضاً فكل متصلتين متفتحتين في الكم والكيف يناقض عين مقدم الأولى عين تالي
الـ ١٠٦ الثانية ويلزم نقيض مقدم الثانية عين تالي الأولى: لزمت الثانية الأولى في
الموجبتين، والأولى الثانية في السالبتين، تلازماً متعاكساً إن انعكس نقيض مقدم
الثانية على عين تالي الأولى، وغير متعاكس إن لم ينعكس عليه. أمّا في الموجبتين
١٠ فلاستلزام عين مقدم الثانية نقيض تالي الأولى المستلزم لنقيض مقدّمها الذي هو

٢ نقيض... عين] هكنا في س، ي، ت، د، م، ج. وفي ط: "نقيض تاليها ملزوم عين". وفي ن:
"عين تاليها لازم نقيض". والظاهر أن نسخة ن موافقة لما في النسخة المعتمدة عند الكاظمي فإنه
يقول في هذا الموضع: "عين تاليها يلزم نقيض تالي الأخرى". والذي يظهر لي هو أنه لحق نسخة
ن والكاظمي تصحيح وأن الصواب هو ما في النسخ الست، فإن قولنا "قد يكون إذا كان أ ب
فـ د" لازم لقولنا "قد يكون إذا كان ليس أ ب فـ ز" عند صدق قولنا "كلما كان هـ ز فـ د ليس
د" وبانه من الشكل الاول والجزئية التي ندعي أنها ملزومة صغرى والكلية كبرى لينتج "قد
يكون إذا كان ليس أ ب فـ د ليس د"، ثم بعكس نقيض هذه النتيجة، ثم بالعكس المستوي،
لينتج الجزئية الاولى.

١ الموجبة] ن: المتصلة | تلزم] د: يلزمها | مناقضة] د، ط، ك: مناقضتي؛ ي: المناقضة.
والمثبت من س، ت، م، ج، ن، ب ٢ لازم] ي: لازماً | الأخرى] د: الآخر | على العكس]
ي: على سبيل العكس | مناقضة] د، ك: مناقضتي. ٣ نقيض... لعين] ن: عين مقدّمها ملزوماً
لنقيض | وتعرف] ت، م: يعرف؛ ي، د، ن: يعرف. والمثبت من س، ج، ط ٤ تتلازمان]
س، ي، ن: تكونان | واحدة] ت، د، م، ج، ن، ط: واحد ٥ نقيض] ن: عين ٦ فكل]
س: وكل؛ ن: كل | عين] س، ي، ن: وعين؛ م: نقيض. والمثبت من ت، د، ج، ب، ك
٨ لزمت... الأولى] مكرر في ي ٩ تلازماً] ن: لزوماً | متعاكساً إن] د: متعاكسان
١٠ الأولى] د: + لزمت الثانية الاولى؛ ن: الأخرى ١١ فلاستلزام] س: فلا يستلزم
الأولى] ن: الأخرى | لنقيض] د: نقيض

عين تالي الثانية. وأما في السالبتين فلا تله لولا صدق السالبة الأولى عند صدق السالبة الثانية لزم صدق موجبتها المخالفة بالكم المستلزم لصدق الموجبة الثانية ٦٠. الموافقة لها في الكم، فتجتمع السالبة الثانية وموجبتها متخالفتين بالكم فيجتمع النقيضان.

٥ وأيضاً فكل متصلتين متفتقتين في الكم والكيف يناقض عين تالي الأولى عين مقدّم الثانية ويلزم عين مقدّمها نقيض تاليها: لزمت الثانية الأولى عند إيجابها، والأولى الثانية عند سلبيها، لزوماً متعاكساً أو غير متعاكس بحسب تعاكس عين مقدّم الأولى ونقيض تالي الثانية وعدمه. أما في الموجبتين فلاستلزام عين مقدّم الثانية نقيض مقدّم الأولى بالذات لكونه نقيض تاليها، لكنّ نقيض مقدّم الأولى يستلزم عين تالي الثانية لكون عين مقدّمها لازماً لنقيض تالي الثانية، ويلزم من ذلك استلزام عين مقدّم الثانية لعين تاليها على تقدير صدق الأولى. وأما في السالبتين فلأن لزوم الموجبة الثانية للموجبة الأولى يستلزم لزوم السالبة الأولى للسالبة الثانية على ما عرفت.

١٥ وأيضاً فكل متصلتين متفتقتين في الكم والكيف ناقض عين مقدّم الثانية لازم تالي الأولى ولازم عين مقدّم الأولى نقيض تالي الثانية: لزمت الثانية الأولى حالة إيجابها واستلزامها حالة سلبيها، على التعاكس إن انعكس نقيض مقدّم الثانية على تالي الأولى ومقدّم الأولى على نقيض تالي الثانية، ولا على التعاكس إن لم ينعكسا عليها أو لم ينعكس أحدهما على أحدهما. وبرهانه: إذا صدقت الأولى

٢ السالبة] ساقط من د | المستلزم] ت: المستلزومة ٣ لها] ي: لها | فتجتمع...الكم] ساقط من د | السالبة] ي: سالبة ٥ يناقض] س، ي: كان. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ب | عين] س، ي: نقيض. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ك، ب ٧ أو غير] س، ي، م: غير ١١ وأما] ت: فاما؛ د: اما ١٢ للموجبة الأولى] ن: للأولى | لزوم^٢] ن: ملازمة | للسالبة الثانية] ن: للسالبة ١٤ الكم والكيف] س، ي: الكيف والكم. والمثبت من ت، د، م، ج، ن، ط، ب ١٦ إيجابها] ن: إيجابها | واستلزامها] س: واستلزامها؛ د: واستلزامها؛ ب: واستلزامها ١٧ الأولى^٢] ت: الأولى | نقيض] ساقط من د ١٨ وبرهانه] ن، ط: + انه | إذا] س، ي: انه كلما؛ ج: انه اذا

موجبة صدق أنه كلما تحقق عين مقدم الثانية تحقق نقيض تالي الأولى للزومه
٩٠س إياه، وكلما تحقق نقيض تالي الأولى تحقق نقيض مقدّمها لصدق المتصلة الأولى،
٦٧ت وكلما تحقق نقيض مقدم الأولى تحقق عين تالي الثانية لكون مقدم الأولى لازماً
لنقيض تالي الثانية، وهذا قياس مركّب اقتراني من المتصلات ينتج: كلما تحقق
١٠٧م عين مقدم الثانية تحقق تاليها. وإذا لزم في الموجبتين ظهر في السالبتين على ما
مر.

وهذا الطريق يمتدّ إلى كلّ ما يلزم المتصلة من جنسها من القضايا. واعلم أنا
٥٧ط يتنا ذكر كثير من هذه اللوازم على مذهبي في عكوس المتصلات.

وأما المنفصلات فالنظر في تلازمها بعضها مع بعض إمّا كلّ واحدة مع جنسها أو
مع الأخرتين:

أما الحقيقيّتان منها إذا توافقتا في الكمّ والكيف وتناقضتا في طرفيهما: تلازمتا
وتعاكستا، لأنّه يلزم من الجمع بين جزئيّ مطلوب الصدق الخلوّ عن جزئيّ
مفروض الصدق، ومن الخلوّ عن جزءها الجمع بين جزئيّ مفروض الصدق
لكونها نقيضين لها، فيلزم الجمع أو الخلوّ في جزئيّ مفروض الصدق، هذا خلف.

١ عين] ساقط من س ٢ تحقق نقيض^٢ س: صدق؛ د: نقيض. والمثبت من ي، ت، م، ج،
ن، ط، ك ٤ وهذا] ن: فهذا | مركّب... المتصلات] س: اقتراني مركّب؛ ي: مركّب اقتراني
(وزيد في الهامش: "من المتصلات")؛ ت، ج: اقتراني من المتصلات. والمثبت من د، م، ن، ط
٥ مقدّم] د: المقدم | تحقق] ساقط من س (وزيد في الهامش بخط مغاير) | تحقق تاليها] س،
ي، م، ن: تحقق عين تاليها. والمثبت من ت، د، ج، ط، ك ٧ ما يلزم] ن: ملزوم | جنسها]
ي: جنسها ٨ يتنا] س: اذا يتنا | ذكر] ت: ذكره | هذه] ساقط من ن ٩ في تلازمها]
ساقط من د | تلازمها] ن، ك: تلازم | إمّا كلّ] د، ط: اما مع كلّ ١٠ الأخرتين] ي:
الاخرين؛ س: الاخرى؛ د: الاخر ١١ منها] ت: منها ١٢ الجمع] س: الجميع ١٤ فيلزم]
ي: يلزم | مفروض الصدق] ي: ما فرض صدقه منها؛ د: مفروض الصدق منها.

وأنت تعلم أنه لا يختلف الحال بأن كان التناقض بين مقدميها وتالييها أو بين مقدم كل واحدة منها وتالي الأخرى لعدم تميز المقدم عن التالي في المنفصلات.

وأيضاً فكل حقيقتين متفتحتين في الكم والكيف يلزم أحد جزئي إحدهما أحد جزئي الأخرى تلازماً منعكساً عليه وتوافقاً في الجزء الآخر: تلازمتا وتعاكستا، لأنه إذا امتنع الخلق عن الشيء وغيره امتنع الخلق عن لازمه وذلك الغير، وكذلك إذا امتنع الجمع بين الشيئين امتنع الجمع بين أحدهما واللازم المساوي للآخر، ١٢٥ د
ولذلك شرطنا مساواة اللزوم حتى لو كان مجرد اللزوم لم يمتنع ذلك، لجواز أن يكون اللازم أعم واجتماع الأعم مع ما يمتنع اجتماع الأخص معه.

٨ واجتماع...معه] قد اضطربت النسخ في هذا الموضع. والمثبت من د، والظاهر أن نسخة ن موافقة لنسخة د هنا فإن نصها: "واجتماع العام مع [...] واضح...] الاخص معه". والنص في النسخ الباقية: في ت، ج وأصل س، ي: "وامتناع اجتماع الاخص مع ما يجمع مع الاعم". وفي س صححت "وامتناع" الى "وعدم امتناع"، وفي ي شطبت "امتناع". وفي م: "وامتناع الاخص مع ما يجمع مع الاعم". وفي ط سقط ما بعد "وامتناع اجتماع". ولعل اضطراب النسخ يرجع الى اضطراب في فهم كلام الخونجي، فإنه قال في الاصل "لجواز أن يكون اللازم أعم وامتناع اجتماع الاخص مع ما يجمع مع الاعم" ويبدو أن بعضهم قد استشكل هذا الكلام لأنه من البين أنه لا امتناع في أن يجمع الاخص مع ما يجمع مع الاعم. لكن هذا الاستشكال يسقط اذا قدرنا المعنى هكذا: "لجواز أن يكون اللازم أعم وجواز امتناع اجتماع الاخص مع ما يجمع مع الاعم". ويبدو أن ما في نسختي د، ن هو تغيير للعبارة من المصنف ليفيد زيادة وضوح.

١ وأنت] د: وإن | بأن] ي: إذا | التناقض] ي: المناقضة | وتالييها] م، ج: تالييها؛ د: تاليها؛ ك: تاليها. والمثبت من س، ي، ت ٢ تميز] س، م: تمييز | المنفصلات] ن: المتصلات
٣ يلزم] في س زيادة "و" فوق الخط ٤ تلازماً] ي: تلازمتا | منعكساً] ت: متعاكساً
الجزء] ساقط من ي ٥ وغيره] ي: وغيره؛ د: أو غيره | لازمه وذلك] س: لازم ذلك
وكذلك إذا] س: وإذا؛ د: وكذلك ٦ أحدهما] د: احد احدهما ٧ ولذلك] س: وكذلك

وكذلك كلّ حقيقتين متوافقتين في الكمّ والكيف متلازمتين في جزءيهما: تلازمتا متعاكساً، لاستحالة اجتماع الملزومين عند امتناع اجتماع لازميهما، والخلو عنها ج٢٣ عند امتناع الخلو عن لازميهما، إذا ساوى كلّ من اللازمين ملزومه.

وكلّ حقيقتين متفقتين في الكمّ مختلفتين في الكيف تناقضتا في أحد جزئيهما وتوافقتا في الجزء الآخر: لزمت السالبة الموجبة، لأنّ الشيء الذي لا يجمع ٥ الآخر في الصدق ولا في الكذب: إن صدق كان صادقاً مع نقيضه، وإن كذب كان كاذباً مع كذب نقيضه، فإذا العناد الحقيقي بين الشيء وغيره يستلزم سلب العناد الحقيقي بينه وبين نقيض ذلك الغير. ولم ينعكس لجواز كذب الشيء مع أحد النقيضين وصدقه مع الآخر حتّى لم يعاند أحدهما في الصدق والكذب معاً، كحال الأخصّ بالنسبة إلى الأعمّ ونقيضه. ١٠

وأيضاً فكلّ حقيقتين متفقتين في الكمّ مختلفتين في الكيف تناقضتا في أحد جزءيهما وتلازمتا في الجزء الآخر: لزمت السالبة الموجبة من غير عكس، سواء ١٠٨ لم أحد جزئي السالبة أحد جزئي الموجبة أو بالعكس، لاستلزام صدق نقيض كل واحد من جزئي الحقيقة صدق جميع لوازم الجزء الآخر، وكذب نقيض كلّ واحد من جزءيهما كذب جميع ملزومات الآخر، حتّى يمتنع العناد الحقيقي بين ١٥

١ تلازمتا] س، د، م: تلازما؛ وفي ي تم تصحيح "تلازما" إلى "فتلازمان". والمثبت من ت، ج، ن، ب ٢ متعاكساً] في ي تم تصحيح "متعاكساً" إلى "متعاكسان" | اجتماع^١] ي: الجمع بين | امتناع اجتماع] ي: استحالة الجمع بين | اجتماع^٢] ساقط من ن | لازميهما] س، ج: لازمهما؛ ت: لازمتهما؛ د: لازمهما. والمثبت من ي، م، ن ٣ لازميهما] س: ملزوميهما؛ ي: ملزومهما؛ ت: لازمتهما؛ ن: لازمهما؛ د: لازمهما. والمثبت من ج، ط | كلّ] ي: كل واحد ملزومه] س: ملزوميه ٤ تناقضتا] ي: توافقتا | جزئيهما] س، ي، ت: جزئيهما ٥ وتوافقتا] ي: تناقضتا ٦ ولا في] س: وفي؛ ي: ففي | صدق] ساقط من ي | صادقاً] ي: + فقد صدق | وإن...نقيضه] د: وإن كان كاذباً فقد كذب مع نقيضه ٨ وبين نقيض] س، م، ج: ونقيض ١١ وأيضاً] س: أيضاً | فكلّ] س، د: وكل ١٢ جزءيهما] ت، ب: اجزائهما؛ س، ي، د، ج، ن: جزئيهما؛ وفي ط صحّحت "جزئيهما" إلى "جزئيهما". والمثبت من م، ك | الموجبة... السالبة] ساقط من ت ١٣ أو] س، د: و | بالعكس] ي: على العكس ١٤ وكذب] ي: وكذبا

نقيض أحد جزئيهما وشيء من لوازم الجزء الآخر أو شيء من ملزوماته. وأما عدم الانعكاس فلما مرّ في القسم المتقدم.

وأما مانعة الجمع فكّل منفصلتين منها متفقتين في الكم والكيف يلزم كلّ واحد من جزئي الثانية كلّ واحد من جزئي الأولى: لزمت الأولى الثانية عند الإيجاب وبالانعكاس عند السلب، تلازماً متعكساً إن انعكس الجزآن على الجزئين، وغير متعكس إن لم ينعكسا عليهما، لامتناع الجمع بين الشيئين مع امتناع الجمع بين لازميها وإمكان اجتماعهما عند إمكان اجتماع ملزوميها. وكذلك إذا تلازمتا في أحد الجزئين وتوافقتا في الجزء الآخر.

٩١س

وكّل منفصلتين منها متفقتين في الكم مختلفتين في الكيف تناقضتا في جزئيهما: ١٢٦د
لزمت السالبة الموجبة ولا امتنع ارتضاع جزئي الموجبة هذا خلف؛ من غير عكس لجواز صدق شيئين أمكن صدق نقيضيهما. ولم يجب ذلك إذا توافقتا في أحد جزئيهما وتناقضتا في الجزء الآخر، سواء اتفقتا في الكيف أو اختلفتا فيه، لأنّه ربّما امتنع صدق الشيء مع كلّ واحد من طرفي النقيض إذا كان كاذباً وذلك يمنع لزوم السالبة الموجبة، وربّما جاز مع كلّ واحد منها وذلك يمنع عكسه، وربّما ٦٨ت
امتنع اجتماعه مع أحد النقيضين وأمکن مع الآخر إذا كان ذلك الشيء صادقاً ١٥

١ أحد جزئيهما [ن: احدها | وشيء] ي: أو شيء | أو شيء] م، ج: شيء | وأما... فلما [ي: ولا ينعكس لما ٢ الانعكاس] د: انعكاس | القسم المتقدم: ن: الأقسام المتقدمة ٣ منفصلتين [ن: متصلتين | منها] س، ت، ب: منها؛ ساقط من ج ٥ وبالعكس] ي: وعلى العكس [إن] مكرر في ن ٦ متعكس] ي: معاكس؛ ت: متعاكسين ٧ لازميها] ت: لازمتها؛ د: لازمها [إمكان] ساقط من ي | ملزوميها] ت: ملزومتها؛ د: ملزومها | تلازمتا] ي: توافقتا ٨ وتوافقتا] ي: وتلازمتا؛ د: توافقتا ٩ منها] س، ت: منها (وفي س صححت "منها" إلى "منها") | متفقتين... الكيف] ي: مختلفتين في الكيف متفقتين في الكم | جزئيهما] س، ن، ط: جزئيهما ١٠ امتنع] د: لامتنع ١١ شقيضيهما] س، ي، م، ج: شقيضيهما. والمثبت من ت، د، ن، ط | توافقتا] ت: توافقا ١٢ جزءيهما] ي، ط: الجزئين؛ ت، ب: جزئيهما. والمثبت من س، د، م، ج، ن ١٣ وذلك] د: وكذلك ١٤ الموجبة] ت: للموجبة ١٥ وأمکن] ي: وجاز

وذلك يمنع التلازم عند الاتحاد في الكيف مطلقاً. وكذلك الحال إذا تناقضتا في أحد الجزئين وتلازمتا في الآخر.

وأما مانعة الخلوّ فكلّ منفصلتين منها متّقتين في الكمّ والكيف يلزم كلّ واحد ٦٠ ط من جزئيّ الثانية كلّ واحد من جزئيّ الأولى: لزمت الثانية الأولى عند الإيجاب، وبالعكس عند السلب، تلازماً متعاكساً إن كان لزوم الجزئين للجزئين ٥
٤٦ بالمساواة، وغير متعاكس إن كان في أحدهما أو في كليهما على أنّه أعمّ أو كان مطلقاً، لامتناع الخلوّ عن الشينين مع امتناع الخلوّ عن ملزوميهما وجواز الخلوّ عنها إذا جاز الخلوّ عن لازميهما. وكذلك إذا توافقتا في أحد الجزئين وتلازمتا في الآخر.

وإذا إتّقت هاتان المنفصلتان في الكمّ وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في جزءيهما: ١٠
لزمت السالبة الموجبة والآمتنع اجتماع جزئيّ الموجبة، هذا خلف؛ من غير عكس لجواز اجتماع شينين على الكذب مع إمكان اجتماع تقيضيها عليه.

ولم يجب التلازم بينهما إذا تناقضتا في أحد جزءيهما وتوافقتا أو تلازمتا في الجزء الآخر كما في مانعة الجمع، وبيانه قريب من المذكور ثمّه. فهذه حال تلازم كلّ واحدة من المنفصلات مع ما يلزمها من المنفصلة من جنسها.

١٥

١ [يمنع] ت: يمتنع ٢ [الآخر] ن: الجزء الآخر ٣ [منها] ت، د، ج، ط، ب: منها. والمثبت من س، ي، ن | يلزم] د: ويلزم ٥ [وبالعكس] ي: + الأولى الثانية | تلازماً] ي، ن، لك: لزوماً | للجزئين] ساقط من د ٦ [أحدهما] ت، ج، ن: أحدهما | في^٢] ساقط من د ٨ [وكذلك] ن: ولذلك ١٠ [المنفصلتان] د: المتصلتان ١١ [اجتماع] ي: الجمع بين ١٢ [إجتماع] س: امتناع | شينين] د، م: الشينين | إمكان] ساقط من ن ١٣ [جزءيهما] ي: الجزئين ١٤ [تلازم] س: ملازم ١٥ [واحدة] س، ت، د، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ي، ن

وأما من غير جنسها:

- فالحقيقية إذا وافقت غير الحقيقية في أحد الجزئين، ولزم الجزء الآخر منها الجزء الآخر من غير الحقيقية إن كانت مانعة الجمع، وبالعكس إن كانت مانعة الخلو، لزوماً غير متعكس، وتوافقنا في الكم والكيف: لزمت غير الحقيقية الحقيقية في الموجبتين، وبالعكس إن كانتا سالبتين، لزوماً غير متعكس. أما اللزوم في الموجبتين فلا متناع اجتماع الشيء مع ما يمتنع اجتماعه مع لازمه وارتفاعه مع ما ١٢٧
يمتنع ارتفاعه مع ارتفاع ملزومه. وأما في السالبتين فلا مكان اجتماع الشيء مع ما يجامع ملزومه وارتفاعه مع ما يرتفع مع ارتفاع لازمه. وأما عدم العكس فلجواز اجتماع الشيء مع لازم ما لم يجامعه في الصدق على الصدق، وملزوم ما لم يكذب معه على الكذب. وكذلك إذا تلازمتا في جزءيهما على النسق المذكور ١٠٩ م
تلازمتا على الوجه المذكور.

وغير الحقيقيتين إذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضتا في جزءيهما تلازمتا ج٦٤
وتعاكستا، لأن منع الجمع بين الشئيين يستلزم منع الخلو بين قضييهما وبالعكس.

٢ في...الحقيقية] ساقط من ت | الجزئين] ي: جزئها ٣ وبالعكس...الموجبتين] ساقط من
د ٤ الحقيقية في] ي، ن: الحقيقة؛ ت، ج: الحقيقيتين. والمثبت من س، د، م، ط
٥ وبالعكس...سالبتين] س: وبالعكس في السالبتين؛ ي: والحقيقة غير الحقيقية سالبتين
٧ ارتفاع] ساقط من س، ط | السالبتين] ي: السالبة ٨ مع ما] س: مع ارتفاع ما | لازمه]
ن: ملزومه ٩ على الصدق] ساقط من ي | وملزوم] د: ملزوم ١٠ إذا] ساقط من د
جزئيهما] ن: جزئها ١٢ تلازمتا] د: إذا تلازمتا ١٣ بين^٢] د: مع | قضييهما] س، ي، د،
م: قضييهما

وإذا توافقتا في الكمّ وتخالفتا في الكيف وتوافقتا في جزءيهما: لزمت السالبة الموجبة، وإلا انقلبت الموجبة حقيقية، من غير عكس لجواز اجتماع شيئين وجواز ارتفاعهما معاً.

وكذلك إذا توافقتا في أحد جزءيهما ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة إن كانت مانعة الجمع، وبالعكس إن كانت مانعة الخلط، سواء كان منعكساً أو غير منعكس: لزمت السالبة الموجبة من غير عكس.

وكذلك لو تلازمتا في جزءيهما على النسق المذكور، وإلا انقلبت الموجبة حقيقية، هذا خلف.

٩٢س وأما تلازم المتصلات مع المنفصلات فالمتصلة والحقيقية إذا توافقتا في الكمّ ٦٢ي والكيف وتناقضتا في أحد جزءيهما - أي جزء كان - وتوافقتا في الآخر: لزمت ١٠ المتصلة المنفصلة عند الإيجاب، وبالعكس عند السلب، لاستلزام عين كل واحد من جزئي المنفصلة نقيض الآخر وبالعكس، من غير عكس لجواز كون التالي في المتصلة أعم. قال الشيخ: وإلا لانعكس كلّ لازم على ملزومه. وذلك صحيح لاستلزام المتصلة حينئذ المنفصلة الحقيقية المستلزومة لهذا العكس.

١ وإذا... جزءيهما] كذا في س، ي، ت، د، م، ج، ط، ب. وفي نسخة ن وفي شرح الكاتبي ورد النص هنا هكذا: "وإذا توافقتا في جزئيها وتخالفتا في الكيف والكم [في شرح الكاتبي: الكم والكيف]". ١٣ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٧٧

٢ شيئين وجواز] ي، ن: الشيئين مع جواز ٣ معاً] ساقط من ي، ن ٤ إذا] ي: لو من... الآخر] ساقط من س ٩ فالمتصلة] ي: اما المتصلة | إذا] ي: فإذا ١٠ لزمت] ن: لزم ١١ كل... جزئي] ي: أي جزء كان من ١٢ الآخر] ي، ت، د، م، ج، ط: الاخرى. وفي س صححت "الاخرى" الى "الاخر". والمثبت من ن، ك | كون] د: أن يكون ١٣ المتصلة] ن: المتصلات | أعم] في هامش س زيادة بخط الناسخ: "من المقدم | لانعكس] د، ط: انعكس؛ ي: لزم انعكاس

وكذلك إذا تناقضتا في أحد جزئيهما - أي جزء كان - وتلازمتا في الآخر لزوماً متعاكساً.

وكذلك إذا ناقض مقدم المتصلة أحد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر منها، أو ناقض تاليها أحد جزئي المنفصلة ولزم الجزء الآخر من المنفصلة مقدمها، لزوماً متعاكساً أو غير متعاكس، لاستلزام تقيض كل جزء من المنفصلة جميع لوازم الآخر، وجميع ملزومات أحدهما تقيض الآخر.

١٢٨ د

وكذلك إذا وافق مقدمها أحد جزئي المنفصلة ولزم تاليها تقيض الجزء الآخر منها، أو وافق تاليها أحد جزئيهما ولزم تقيض الجزء الآخر من المنفصلة مقدمها، لزوماً متعاكساً أو غير متعاكس لما عرفت.

٦١ ط

١٠ وكذلك إذا توافقتا في أحد جزئيهما - أي جزء كان - وتلازمتا في الجزء الآخر من ٦٩ ت إحداهما وتقيض الآخر من الأخرى، تلازماً متعاكساً.

وكذلك إذا لزم تالي المتصلة تقيض أحد جزئيهما ولزم الجزء الآخر منها مقدمها، أو لزم تاليها أحد جزئي المنفصلة وتقيض الجزء الآخر منها عين مقدمها، أو لزم تقيض مقدمها أحد جزئيهما ولزم عين تاليها الجزء الآخر منها، أو لزم أحد جزئي ١١٠ م المنفصلة عين مقدمها والجزء الآخر تقيض تاليها: لزم المتصلة الموجبة المنفصلة الموجبة في هذه الأقسام بأسرها من غير عكس، سواء كان اللزوم المشروط منعكساً أو غير منعكس. ويُعرف منه أنها إذا تلازمتا في أحد جزئيهما وتقيض

١٧ إذا تلازمتا] يقول الكاتب: وكذلك الحكم إذا كان التلازم ثابتاً بين أحد جزئي المنفصلة وبين أحد جزئي المتصلة - مقدماً كان أو تالياً - وثابتاً بين عين الجزء الآخر من إحداهما - منفصلة كانت أو متصلة - وتقيض الجزء الآخر من الأخرى

٥ متعاكساً] س: متعاكس ٦ وجميع] ت: وكل ٨ من المنفصلة] ساقط من ن ١٠ جزئيهما] ي، ت، م، ج، ن، ط: جزئيهما. والمثبت من س، د ١٢ ولزم] س: يلزم مقدمها] ي: عين مقدمها ١٣ لزم تاليها] س: لزوم تالي | جزئي...أحد] مكرر في د المنفصلة] ي: المتصلة ١٥ المنفصلة الموجبة] ساقط من ن ١٧ ويُعرف] س، ج: وتعرف؛

أحدهما من إحداها وعين الآخر من الأخرى تلازماً متعكساً، كيف ما كان الجزءان: لزمت المتصلة المنفصلة، وبيان كل ذلك يظهر مما ذكرنا.

وإذا اختلفتا بالكيف وافقتا بالكم، أو كانت الجزئية سالبة وتوافقتا في جزءيهما: لزمت السالبة الموجبة، لاستحالة اللزوم والعناد بين الشئيين معاً، من غير عكس لجواز عدم تلازم غير المتعاندین وعدم تعاند غير المتلازمين. ٥

وكذلك إذا تناقضتا في جزءيهما، لاستلزام المنفصلة الموجبة المناقضة الجزعين المنفصلة الموجبة الموافقة الجزعين المستلزمة لتلك المتصلة السالبة.

وكذلك إذا وافق مقدّم المتصلة أحد جزئي المنفصلة ولزم الجزء الآخر منها تاليها، أو وافق تاليها أحد جزءيهما ولزم مقدّمها الجزء الآخر منها، أو لزم مقدّمها أحد جزءيهما والجزء الآخر منها تاليها - كيف ما كان اللزوم في هذه الأقسام، أو توافقتا ١٠ في أحد جزءيهما - أي جزء كان - وتلازمتا في الآخر تلازماً متعكساً.

١٢٩ د والمتصلة ومانعة الجمع إذا توافقتا في الكم والكيف وتوافق مقدّم المتصلة أحد جزئي المنفصلة وناقض تاليها الجزء الآخر منها: تلازمتا وتعاكستا، لاستلزام كل واحد من جزئي المنفصلة تقيض الآخر واستحالة الجمع بين عين مقدّم المتصلة وتقيض تاليها.

١٥

د، ن، ط: وعرف. والمثبت من ي، ت، م | أتيها | ن، م: انه؛ ج: انها | جزءيهما | س، ت، م، ج، ن، ط: جزئيهما. والمثبت من ي، د (وفي صححت "جزئيهما" الى "جزئيهما") ١ | إحداها | ت، د: أحدها | الآخر | ي، م، ن: الأخرى | كيف...كان | مكرر في د ٢ | ذكرنا | س، م: ذكرناه ٣ | اختلفتا...بالكم | ي: اتفقتا بالكم واختلفتا بالكيف | أو | ت: و ٧ | المنفصلة | س، ي، ج: المتصلة. والمثبت من ت، د، م، ن، ط، وهو الموافق لشرح الكاظمي ٨ | ي: المنفصلة | تاليها | ت، ج: تاليا ٩ | أو وافق | د: ووافق | ولزم...جزءيهما | مكرر في ت، ج | أو لزم | د: ولزم ١١ | جزءيهما | س، م، ج، ن، ط: جزئيهما؛ ي، ك: الجزئين. والمثبت من ت، د | وتلازمتا | ت: وتلازما | في الآخر | ي: في الجزء الآخر

وإذا اتفقتا في الكم والكيف ووافق مقدّهما أحد جزءيها ولزم تاليها تقيض الجزء الآخر منها، أو ناقض تاليها أحد جزءيها ولزم الجزء الآخر منها مقدّهما، أو لزم تاليها تقيض أحد جزءيها ولزم الجزء الآخر منها مقدّهما: لزمّت المتصلة المنفصلة عند الإيجاب في هذه الأقسام بأسرها، والمنفصلة المتصلة عند السلب. وبالعكس إن كان اللزوم المشروط في هذه الأقسام عكسه، وتلازمًا وتعاكسًا إذا كان اللزوم كذلك.

وإذا اختلفتا في الكيف واتفقتا في الكم، أو كانت الجزئية سالبة وتوافقتا في ٩٣س٤٧ن جزءيها: لزمّت السالبة الموجبة من غير عكس. وكذلك لو تناقضتا في جزءيها لاستلزام الملازمة بين تقيضي جزئي المنفصلة الملازمة بين عينيها المنافية للعناد ٦٥ج بينهما. ١٠

وكذلك إذا وافق مقدّهما في أحد جزئيها ولزم الجزء الآخر منها تاليها، أو وافق ١١١م تاليها أحد جزءيها ولزم مقدّهما الجزء الآخر منها، أو لزم مقدّهما أحد جزءيها ولزم الجزء الآخر منها تاليها، لزومًا متعاكسًا إن كان اللزوم المشروط كذلك، وغير

١ اتفقتا | ت، ط: توافقتا | ولزم تاليها | ن: وتاليها لزم | الجزء | ساقط من ي ٢ ناقض... أو | مكرر في د | أو... مقدّهما | ساقط من ي ٤ بأسرها... الأقسام | ساقط من د ٥ هذه الأقسام | ساقط من س: ي: كل واحد من هذه الأقسام. والمثبت من ت، م، ج، ن ٦ كان اللزوم | ي، ت، ج، ن: كان ذلك اللزوم. والمثبت من س، د، م ٧ وإذا | ت: فإذا | في ١... الكيف | ي: بالكيف | في الكم | ي: بالكم ٨ جزءيها | س، ي: جزئيها | لزمّت | ن: لزم عكس | ي: + لما مر | جزءيها | ي: جزئيها. وفي س صححت "جزئيها" إلى "جزئيها" ٩ عينيها | ي: عنتها؛ ت: عنتها؛ م، ج: عينيها؛ د: عنتها؛ ط: عنتها؛ س: عنتها؛ ن: عنتها؛ ل: عينيها ١١ إذا | ي: إن | في | ساقط من د ١٢ أو لزم | د: ولزم

متعكس إن لم يكن متعاكساً، لاستلزام كل واحدة من هذه الملازمات الثلاث ملازمة الجزئين، لاتنظام قياس منتج إياها حينئذ، وقد منعنا من ذلك.

وكذلك إذا ناقض مقدّمها أحد جزءيها ولزم نقيض الجزء الآخر منها تاليها، أو ناقض تاليها أحد جزءيها ولزم مقدّمها نقيض الجزء الآخر منها، أو لزم مقدّمها نقيض أحد جزءيها ولزم نقيض الجزء الآخر تاليها، وإلا انتظم قياس منتج ٥ للملازمة بين نقيضي الجزئين، هذا خلف.

والمتصلة ومانعة الخلوّ إذا توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدّمها أحد جزءيها ووافق تاليها الجزء الآخر منها: تلازمتا وتعاكستا، لاستلزام نقيض كل واحد من جزئي المنفصلة عين الآخر، ولاستحالة الخلوّ عن نقيض مقدّم المتصلة الصادقة ١٠ وعين التالي.

وإذا توافقتا في الكم والكيف وناقض مقدّمها أحد جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر منها، أو وافق تاليها أحد جزءيها ولزم نقيض الجزء الآخر منها مقدّمها، أو لزم تاليها أحد جزءيها ولزم نقيض الجزء الآخر منها مقدّمها: لزمت المتصلة ٧٠ المنفصلة عند الإيجاب، والمنفصلة المتصلة عند السلب. وعلى العكس في كل واحد من الأقسام الثلاثة إن كان اللزوم المشروط عكسه، ويتلازمان ١٥ ويتعاكسان لو كان الصادق اللزوم المذكور وعكسه.

٢ وقد منعنا [يقول الكاظمي: كل ذلك بناء على أن المتصلتين المتوافقتين في المقدم المتناقضتين في التالي المتخالفتين في الكيف متلازمتان متعاكستان وهذه القاعدة عند المصنف باطلة

١ متعاكساً ي: كذلك | لاستلزام | د: ولا استلزم | واحدة | س، ي، ت، م، ج: واحد. والمثبت من د، ن، ط، ك | الملازمات | ي: الملازمات | الثلاث | ت، د، م، ج، ن: الثلاثة ٢ حينئذ | ساقط من ن، ك | وقد منعنا | د: ومنعنا ٣ مقدّمها | ن: تاليها | أو... تاليها | ساقط من د ٤ منها | ساقط من ي ٥ الآخر | ن: + منها ٧ ومانعة الخلوّ | ي: مع مانعة الخلوّ ٩ الآخر | س، ي، ت، ج: الأخرى. والمثبت من د، م | ولاستحالة... عن | د: ولاستحالتها خلوّ ١١ ولزم | س: لزم ١٢ أو لزم | د: ولزم ١٣ أحد... الآخر | د: اجزائها ونقيض الآخر الآخر | ولزم... نقيض | ن: ونقيض | مقدّمها | ساقط من ن ١٥ الأقسام | س: هذه الأقسام | المشروط | ن، ك: + فيه

وإذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في الكم، أو كانت الجزئية سالبة وتوافقتا في جزءيهما أو تناقضتا فيهما: لزمَت السالبة الموجبة. أما عند تناقض الجزءين فلاستلزام منع الخلو عن قضي المتصلة منع الجمع بين جزءيهما، وقد عرفت أن العناد المانع من الجمع بين الشئين يمنع اللزوم بينهما. أما عند توافقهما فلاستلزام المتصلة الموجبة الموافقة الجزءين متصلة موجبة مناقضة الجزءين، وقد عرفت أنها تمنع منع الخلو؛ من غير عكس لجواز كذب أمرين لم يتلازما.

وكذا إن كانتا مع اختلافهما بالكيف واتفاقهما بالكم على الوجه المذكور على الأنحاء الستة الأخيرة المذكورة في مانعة الجمع، لَتَفَرَّعُ الثلاثة الأولى على تلازم موافقتي الجزءين، والثلاثة الأخيرة على مناقضتهما. وهذه الأقسام الثمانية - التي اختلف الكيف فيها واتحد الكم بالتفسير المذكور - سواء في تلازم المتصلة مع مانعة الجمع ١١٢ م ومانعة الخلو.

وفي هذا القدر من ذكر لوازم المتصلات والمنفصلات بعضها مع بعض بسيطاً ومختلطاً كفاية، إذ الإحاطة بذلك يفيد الملكية على جميع ما يلزم من هذه القضايا بعضها بعضاً. وأما الاستقصاء في ذلك فمما لا يحتمله هذا المختصر فتركاه إلى الرسالة المعمولة في فن الشرطيات. وكثير من لوازم الشرطيات قد ذكرناه على مذهب الجمهور وإن كان لنا فيه نظر نذكره في الرسالة المخصوصة بهذا الباب.

١ في الكيف [س: بالكيف ٢ السالبة الموجبة] ي: الموجبة السالبة ٣ قضي [د: قضي جزئي | جزءيهما] س، ط: جزئها ٤ أما ي، د: واما | فلاستلزام [ن: فلا استلزام ٥ متصلة موجبة] س، ي: المتصلة الموجبة | مناقضة [س: المناقضة؛ ي: المناقضة ٧ وكذا] د: وكذلك ٨ الأخيرة المذكورة] ي: المذكورة الأخيرة | الثلاثة [ي: الثلاث | الأولى] ت، ج، ن، م، ط: الأولى. والمثبت من س، ي، د ١٠ الكيف [د: الكيفية | مع] ساقط من ي ١١ ومانعة [في س صححت "و曼عة" الى "أو مانعة" ١٢ وفي] س: في ١٤ بعضاً وفي س صححت "بعضاً" الى "مع بعض" ١٥ فن] ساقط من ي | وكثير [س، ي، ت، م، ج، ن، ط: وكثيراً. والمثبت من د، ط ١٦ نظر] د: نظرة

وأما تعاندها صدقاً وكذباً فالضابط فيه أن كلّ قضيتين تلازمنا وتعاكستا مما ذكرناه
 ط ١٣١ كان تقيض كلّ واحدةٍ منهما مع الأخرى مما يتعاندان صدقاً وكذباً. وكلّ قضيتين
 لزمت الأولى الثانية من غير عكس كانت الثانية مع تقيض الأولى مما يتعاندان
 صدقاً فقط، وتقيض الثانية مع الأولى يتعاندان كذباً فقط. وذلك يُغني عن
 ٩٤ س تفصيل القول في تعاند المتصلات والمنفصلات.

السادس في المحرّفات:

وهي الشرطيات المغيرة عن الصيغ الدالة عليها بالتصرّح، مثل ما تُتقى قضيةٌ
 وتُردف بإيجاب أخرى فيكون ذلك في قوّة ملازمة تقيض الثانية لتقيض الأولى
 والعناد المانع من الجمع بين عين الثانية وتقيض الأولى، مثل قولنا "لا يكون أ ب
 وج د" فإنه يدلّ على ما ذكرنا من المتصلة والمنفصلة. ولو بُدّل الواو بلفظة ١٠

٨ لتقيض الأولى] كذا في جميع النسخ، والظاهر أن المقصود هو تقيض نقي القضية الأولى، أي
 "عين القضية المنفية" كما في شرح الكتّابي. ٩ والعناد... الأولى] وردت هذه الفقرة هكنا في
 س، ي، ت، م، ج، ط: "وعناده [وفي س: "وعناد"] المانع من الجمع لعين الأولى". والظاهر
 أن هذا سبق قلم من المصنف، إذ لا منع من الجمع بين عين الأولى وتقيض الثانية بل بين عين
 الثانية وتقيض الأولى. ويبدو أن المصنف قد صحّح الفقرة في بعض النسخ إلى ما في د، ن.
 والملاحظ أن أثر التصحيح ظاهر في نسخة ن فإن نصّها "وعناده المانع من الجمع بين عين الثانية
 وتقيض الأولى" وهذا لا يستقيم لغة، فالتصحيح المذكور يقتضي تصحيح "وعناده" في الأصل
 إلى "والعناد" كما في نسخة د وشرح الكتّابي. ويقول الكتّابي شارحاً لمثال المصنف: كما يقال "لا
 يكون أ ب وج د" فإنه يدلّ على ملازمة تقيض ج د لأب حتى يكون معناه "إن كان أ ب لا
 يكون ج د"، وعلى العناد المانع من الجمع بين أ ب وج د حتى يكون معناه "إما أن يكون أ ب
 وإما أن يكون ج د" مانعاً من الجمع.

١ وكذباً] ت: أو كذباً | ذكرناه] ي: ذكرنا ٢ واحدة] ت، د، م، ج، ن: واحد | مع] د: مع
 عين | الأخرى] ن: الآخر ٣ ممّا] ساقط من س، ي ٤ يتعاندان] ن: ممّا يتعاندان
 ٦ السادس] س: البحث السادس ١٠ بلفظة] س، ن: بلفظ

"أو" دلّ على العناد المانع من الخلوّ بين المذكورين وملازمة عين الثانية لتقيض الأولى، وذلك قليل التحريف عن صيغة الانفصال. وكذلك لو بُدِّل بلفظة "حتّى" و"إلاّ" دلاً أيضاً على السور الكلّي، ولو لم يبدّل الواو بشيء وقُدّمت الموجبة دلّ على الاتصال الجزئي بين المذكورين.

- ٥ وقد تلحق الحملات والشرطيات هيئات ولواحق تقيدها زيادة أحكام، كدخول الألف واللام على الموضوع فإنّه يفيد العموم في اللغة العربية تارةً، والانصراف إلى المعهود السابق أخرى. وكذلك دخوله على المحمول يفيد الحصر لكن لا بدّ حينئذ من ذكر الرابطة وإلاّ أشعر بالتركيب التقيدي. وكذلك تقديم الخبر على المبتدأ كقولنا "العالم زيد". وكذلك دخول لفظة "إنّما" في الحملية والمتصلة معاً.
- ١٠ وذكر في الملخص أنّها في المتصلة تدلّ على تخصيص التالي بالمقدّم، وليس كذلك لأنّه يصحّ أن يقال "إنّما يكون الشيء إنساناً إذا كان حيواناً"، بل لا يدلّ إلاّ على كلفة الاتصال من غير دلالة على تخصيص التالي بالمقدّم.
- ١١٣ م

- والتصرّح بالربط مع تكرير النسبة يدلّ على الحصر في الفارسيّة كقولهم ج٦٦ "زيداست كي ديراست". واقتران حرف السلب بموضوع القضية وحرف الاستثناء بمحمولها يدلّ على مساواة الطرفين في الماهية أو في العموم ١٥ والخصوص. والسلب في كلّ واحد من هذه يقابل إيجابه ويرفعه.

١٠ وذكر... بالمقدّم] وردت هذه الزيادة في نسختي د، م فقط. ولا أثر لها في باقي النسخ ولا في شرح الكاتب. [الملخص] منطق الملخص، ص ٢٣٥

٢ عن] د: على ٣ دلاً] ي: ودلاً؛ س: وكنا | أيضاً] ساقط من د، ن | يبدّل] د: يعدل
٦ [والانصراف] د: أو الانصراف ٧ إلى] د: على | دخوله] ي: دخولها ٩ [دخول]
ساقط من د ١١ [لأنّه] د: وإنه. والمثبت من م | يدلّ] م: بد. والمثبت من د ١٤ [كي]
ت، ج، ن: كه. والمثبت من د، م، ط، ك، ومن المطالع للأرموي وشرحا للقطب الرازي | كي
ديراست] مصحّفة في س، ي | بموضوع] س: لموضوع ١٥ [بمحمولها] س: لمحمولها

١٣٢ د وكلمة "لما" في المتصلة يدلّ - مع دلالته على الاتصال - على حقيقة المقدّم، لكن سلبه لا يدلّ إلا على سلب اللزوم، وحينئذ سلبه وإيجابه لا يتقابلان بحسب ما يعطي اللفظ من مفهومه.

٧١ وقد يُغلط في القضايا إذا كان أحد طرفيها نسبةً بوجه ما إلى شيء محصل، فيُظنّ بذلك المحصل كونه موضوعاً أو محمولاً فقط، كقولنا "كلّ ملك على السرير" و"كلّ وتد في الحائط" و"كلّ شيخ كان شاباً" فيُظنّ في العكس "بعض الحائط في وتد" و"بعض الشاب كان شيخاً"، فإذا حقّق أنّ المحمول في هذه القضايا هو النسبة إلى الأمور المذكورة وجعلوا تلك النسب موضوعات، زالت الشبهة وصدقت "بعض ما في الحائط وتد" و"بعض من كان شاباً شيخاً". وهذا إذا كان الغلط في المحمول، وكذلك حكمه إذا كان في الموضوع ١٠ كقولهم "في الحائط وتد" وأمثاله.

وذكر الكشّي في هذا الفصل أنّه يقال "لا شيء من الجسم بمتدّ في الجهات إلى غير النهاية" مع كذب عكسه، ضرورة أنّ كلّ ممتدّ في الجهات إلى غير النهاية جسم. وذكر في حله أن المسلوب في الأصل ليس إلا اللانهاية، لأنّ الممتدّ في الجهات لا يمكن سلبه عن الجسم، وعلى هذا صدّق عكسه لصِدْق قولنا "لا شيء مما لا نهاية له بجسم". وذلك ليس بشيء، لأنّ الممتدّ في الجهات إلى غير النهاية مفهوم لا بدّ من نسبته إلى الجسم بالنفي أو بالإثبات، ولم يصدق بالثبوت فتعيّن بالنفي. غاية ما في الباب أنّ جزأه الذي هو اللانهاية مسلوب عنه أيضاً

١ دلالته [ي، د، ط: دلالتها | حقيقة] ي، ج: حقيقة ٦ شاباً [د: شاباً | فيظنّ] ي: فبطلت؛ ن: مطلب ٨ هو [ي: هي | وجعلوا] ي: وجعلت | النسب موضوعات [ي: النسبة موضوعة ٩ وصدقت] ي، د: وصدق؛ ن: فصدقت ١٠ وكذلك] س: وكذا ١٥ سلبه [ي: أن يكون سالباً | الجسم] ي: جسم | عكسه...قولنا] ساقط من ن ١٧ نسبته [د: نسبه | بالنفي...بالإثبات] ي: بالثبوت أو بالنفي ١٨ فتعيّن [س: فتعيّن جزأه] ن: جزء

ولكن ذلك لا ينافي سلب المجموع عنه بل يستلزمه، وكلامنا في سلب المجموع فإنه صدق سلبه عن الجسم على طريق العموم ولم يصدق سلب الجسم عنه.

وحلّ ذلك هو أن نقول: القضية إن أخذت بحسب الحقيقة منعنا صدقها في الأصل إذ البرهان قام على تنافي الأجسام الموجودة في الخارج، لا على جميع أفراد الحقيقة أي الأشياء التي لو دخل كلّ منها في الوجود كان جسماً؛ بل يجب كذبتها لأنّ بعض ما لو دخل في الوجود كان جسماً فهو بحيث لو دخل في الوجود كان غير متناهٍ وكان ممتدّاً في الجهات إلى غير النهاية. وإن أخذت بحسب الوجود الخارجي صدق العكس أيضاً لصدق قولنا "لا شيء من الممتدّ في الجهات إلى غير النهاية بجسم في الخارج" لعدم هذا الموضوع في الخارج.

١ ولكن [ي: لكن ٢ صدق] ي، ت، د: يصدق. والمثبت من س، م، ج، ك | الجسم^١
س: الجيم ٣ قول [س، ت، د، م، ن: قول؛ ج: قول؛ ي: يقال | القضية إن] ي: إن
القضية إذا ٤ قام [د: قائم؛ ساقط من ي | تنافي | س: تناء | على^٢] ساقط من د
٥ الحقيقة [س، د، ن: الحقيقة. والمثبت من ي، ت، م، ج، ط، ك ٨ في الجهات] ساقط

الفصل الثامن: في القياس

رسمه الشيخ في الشفاء بأنه قول إذا وُضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عن تلك الأشياء الموضوعة لئانها - لا بالعرض - قولٌ ما آخر هو غيرها بالاضطرار.

وَجَعَلَ القول كالجنس. وأراد بقوله "إذا وضعت" أي إذا سَلِمَتْ، فيتناول ٥ القياس الصادق المقدمات وكاذبها، لأنها وإن لم تكن مسلمة فهي بحيث إذا سَلِمَتْ لزم عنها المطلوب. ولزم منه أن تكون تلك الأشياء قضايا لكون الوضع والتسليم من خواصها.

والاحتراز بقوله "أشياء أكثر من واحد" عن المقدمة الواحدة حيث يلزمها عكسها وعكس نقيضها. وَمَنْ ذَكَرَ "المقدمات" مكان "الأشياء" لزمه الدور ١٠ لتعريف المقدمة بأنها قضية هي جزء القياس.

واحترز بقوله "الموضوعة" حتى لا يخرج عن القياس هيئة التأليف، إذ المطلوب لا يحصل إلا من تلك القضايا مع الوصف المخصوص.

واحترز بقوله "لئانها" عما يحتاج في استلزامه للمطلوب إلى اقتران مقدمة أخرى به أجنبية، وإلا لكان لقائل أن يقول: إذا قلنا "أ مساوٍ لب وب مساوٍ لج" لزم ١٥ أن "أ مساوٍ لج"، فهذا إن كان قياساً - وليس باستثنائي - كان اقترائياً على مقتضى تقسيمكم وقد بطل ما قلتم أن كل قياس اقترائي يتركب من مقدمتين

٤ وضعت [ي: + له ٥ الصادق] د: الصادقة | وكاذبها [س: وكذبها ٦ عنها] ي: منها ٨ والاحتراز [ي، م: واحترز ١٠ لتعريف] د: ولتعريف ١٤ به] ساقط من س أجنبية [ن: خارجة | لكان] س، د، ج، ن: كان. والمثبت من ي، ت، م | لزم] ت: ولزم ١٥ [إن] ي: اذا | كان^١ مكرر في ت ١٦ تقسيمكم] ت، د، م، ج: تقسيمهم؛ والكلمة غير واضحة في ي والظاهر أن "تقسيمكم" صحّت الى "تقسيمكم". والمثبت من س، ن، ك | وقد] ن: فقد | أن] س، ي، ن: بأن

- تشتركان في حدّ لعدم الاشتراك ههنا، وإن لم يكن قياساً مع أنّه يستلزم قولاً آخر مع بقية القيود فقد بطل الحدّ. فإذا قلنا "لناتها" لم يتوجّه ذلك لأنّه لا يستلزم القول المذكور إلّا لمقدمة خارجيّة، لأنّه لا يلزم المقدمتين المذكورتين إلّا قولنا "أ مساو لمساوي ج" فإذا ضمنناه إلى قولنا "كلّ ما هو مساو للمساوي فهو مساو" أنتج المطلوب. ولقائل أن يقول: ألنّتم سلّمتم لزوم أنّ أ مساو لمساوي ج للمقدمتين المذكورتين؟ فكان السؤال بعينه قائماً. بل طريق تخرج ١٣٤ هذا النقض هو أن لا يتوسّل إلى المطلوب بالطريق المذكور، بل بما نذكر من الطريق وهو أن يقال: إذا قلنا "أ مساو لب" انضمّ ذلك إلى قولنا "كلّ ما هو مساو لب فهو مساو لكلّ ما يساويه ب" حتى ينتج أنّ "أ مساو لكلّ ما يساويه ب" ولزم أنّ "كلّ ما يساويه ب فأ مساو له"، فإذا ضمننا إليه أنّ "ب مساو لج" لزم المطلوب وكان الأوسط متكرراً في القياسين وإنّه لم يكن مذكوراً ٢٣٢ ت ١١٥ م في أحد ما ذكره من القياسين.

وقال أيضاً بأنّ هذا القيد يقع احترازاً عن قولنا "فلان يطوف بالليل فهو متلصص" و"لما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً" وأمثالها، حيث كان استلزامها للآوازم التي تلزمها لمقدمة أخرى نحو قولنا "وكلّ من يطوف بالليل فهو ١٥

١٣ وقال أيضاً الشفاء: القياس، ص ٥٩-٦٠

١ حدّ] د: أحد ٢ لناتها] ن: لناته | لا] ي: لم ٣ يلزم] ن: يستلزم | المقدمتين المذكورتين] ن: المقدمتان المذكورتان ٤ للمساوي] س، د: لمساو (وفي س صحّحت "لمساوي" إلى "لمساو") ٥ أنتج] س، د: وينتج. والمثبت من ي، ت، م، ج، ن، ك ٦ لمساوي] ساقط من د | السؤال] مكرر في ي؛ د: السؤال | قائماً] ن: + للسائل | طريق تخرج] ت: طريق حرج؛ ج: طريق يخرج؛ ن: طريق يخرج؛ م: الطريق لخروج؛ د: طريق حرج؛ ي: طريق حرج. والمثبت من س، ك ٧ يتوسّل] د: يتوصل ٨ قلنا] س، ي، ج: + أن. والمثبت من ت، د، م، ن، ك ٩ يساويه] س، ن، ك: يساوي ١٠ يساويه^١] ن، ك: يساوي | يساويه^٢] ت، د، م، ج، ن، ط، ك: يساوي. والمثبت من س، ي، والمطالع للأرموي ١١ متكرراً] د: مكرراً | وإنّه] س: وانه ان؛ ي: وان. والمثبت من ت، د، م، ج، ك | وإنّه... القياسين] ساقط من ن ١٥ لمقدمة أخرى] ي: مقدمة أخرى؛ وفي س صحّحت "لمقدمة اخري" إلى "للمقدمة الاخرى" | وكلّ] ي، د: كل

متلخص " في المثال الأول، وكذا في كلّ مثال بما يليق به. ولا يُستدرك عليه أنّ أمثال هذه خرجت عن القياسية بقوله "أشياء" ضرورة كون كلّ منها قضية واحدة، لجواز أن يخرج بكلا القيدَين، فلا تنافي في ذلك. ولم يضع ذكر القيد الأخير حيث تضمن ذكره خروج قياس المساواة وأمثالها عن القياسية. ٦٥ ي

٥ واحترز بقوله "لا بالعرض" عما يكون إنتاجها بواسطة مقدّمة أخرى هي في قوّة بعض المذكورات. وذكر في مثاله أنّ قولنا "جزء الجواهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر وكلّ ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر" يستلزم "جزء ٩٦ س الجواهر جوهر"، وليس بقياس لكن إنتاجه بواسطة عكس تقيض المقدّمة المذكورة مقام الكبرى وهو قولنا "كلّ ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فهو جوهر". ١٠ فإن قيل: فعلى هذا يخرج عن القياسية بعض القياسات الغير الكاملة التي يكون لزوم ما يلزم عنها بعكوس مقدّماتها، قلنا: إنّه فسرّ ذلك بأن يكون التوسط على وجه يتغيّر حدود القياس، ومعلوم أنّ الحدود تتغيّر في عكس التقيض دون العكس المستقيم. ولا يقال بأنّ ذلك قياس في الشكل الثاني بعينه، لأنّنا نقول: نعم ولكن لا بالنسبة إلى النتيجة المذكورة بل بالنسبة إلى قولنا ١٥ "ليس جزء الجواهر ليس بجوهر" وأحدهما غير الآخر وإن كانا متلازمين. ١٣٥ د

وقولنا "قول ما" أي قول له نسبة مخصوصة إلى القياس جعل أجزاء القياس بالنسبة إليه هذه الأجزاء. واحترز به عن إنتاج قولنا "لا شيء من ج ب

٢ القياسية] د: الفارسية | بقوله [س، ن: بقولنا | كلّ] ن: + واحد ٣ في] ساقط من س، م ٤ الأخير] د: الآخر؛ ساقط من ط ٥ واحترز] س: فاحترز | أخرى] ساقط من س، ي | في] ي: من ٧ يستلزم] ي، ن: + أن ٨ جوهر] د: بجوهر | لكن] ت: لكون؛ م، ن: لأن. والمثبت من س، ي، د، ج، ط ٩ كلّ] ن: وكل ١٠ الغير] د: غير ١١ لزوم] د: اللزوم | عنها] س: منها | بعكوس] ت: عكوس؛ م: العكوس | مقدّماتها] د: مقدمتها | إنّه] س: لأنه | بأن يكون] ن: يكون ١٢ يتغيّر] ي: لا يتغيّر معه؛ ن: لا يتغيّر ١٣ المستقيم] س، ن: المستوي | قياس] ساقط من ي ١٥ ليس^١... بجوهر] س، د: جزء الجواهر ليس بجوهر؛ ي: جزء الجواهر ليس ما ليس بجوهر؛ ج، ط: جزء الجواهر ليس ليس بجوهر. والمثبت من ت، م، ن، ك ١٦ وقولنا] ي: وقوله | مخصوصة] د: بخصوصه ١٧ به] ساقط من ت

وبعض ب "أ" قولنا "بعض أ ليس ج" في الشكل الأول مع الحكم بعقم ذلك، إذ المطلوب نسبة الألف إلى الجيم حتى لو جعلنا المطلوب نسبة الجيم إلى الألف كان منتجاً مع أن المقدمتين في صورتين واحد. فإذا إتينا يسقى القول قياساً إذا استلزم قولاً ما يوضع أولاً ثم يقاس به أجزاء القول المنتج إياه حتى يتعين ٤٩
 الأصغر والأوسط والأكبر والصغرى والكبرى - وهذه لا تتعين إلا وقد تعين المطلوب. ثم قال: إن كان قولٌ ينتج شيئاً غير ما جعل أجزاءه بالنسبة إليه هذه ١١٦
 الأجزاء فلم أسمه قياساً. ولا مانع من أن يسقى ذلك قياساً حتى يكون القياس مفسراً بالمعنى الأعم ويكون الاستقصاء أكثر لكن اصطلاح الشيخ على ما ذكرنا، ومن أراد الاصطلاح على المعنى الأعم فله ذلك. ولا يقال على مذهب الشيخ أنه يلزم أن يكون كثير من الأقيسة يصير غير قياس بالنسبة إلى ١٠
 مطالب أخرى، لأنه لا تنافي بين أن يكون قياساً بالنسبة إلى ما ينتج وغير قياس بالنسبة إلى ما لا ينتج. وكيف وقياسيته أمرٌ نسبي؟ فجاز اختلافه بحسب اختلاف ما ينسب إليه كسائر الإضافيات.

وقوله "آخر هو غيرها" أي تكون النتيجة مغايرة لكل واحدة من المقدمتين، وإلا لكان كل مجموع قضيتين متباينتين قياساً لاستلزامه كل واحدة منهما. ١٥

٦ ثم قال [الشفاء: القياس، ص ٦٣-٦٤]

١ مع [مكرر في ن ٢ الألف^١ ي: أ | الجيم^١ ي: ج | حتى] ساقط من د | الجيم^٢ ي: ج | الألف^٢ ي: أ ٣ واحد [ي، ن: واحدة ٤ ما] ساقط من د، ط | أجزاء [د: اجزائها | حتى] س: حتى ٧ أسمته [في س صححت "أسمته" إلى "أسمته" ٩ ولا ن، ك: لا ١٠ كثير] د، م، ن، ك: كثيراً ١١ أخرى [د، ط، ك: آخر | وغير... ينتج] مكرر في ن ١٣ الإضافات [ي، ج، ط، ك: الإضافات ١٤ آخر] ت: أجزاء | هو [ي: هي مغايرة] س: متغايرة | واحدة] م، ج: واحد (وفي س صححت "واحد" إلى "واحدة") ١٥ لكان [د، ط: كان | كل^١] ساقط من ن | واحدة] م، ج: واحد (وفي س صححت "واحد" إلى "واحدة") [منها] ي: منها

وقوله "اضطراباً" - أي دائماً - احترازاً عن إنتاج قولنا "لا شيء من ج ب وكل ب أ" قولنا "لا شيء من ج أ" عند مساواة المحمول والموضوع كما في قولنا "لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال" يلزمه "لا شيء من الإنسان بصهال" في هذه الصورة وفي جميع صور المساواة، لكن ليس يلزم إذا كان أعم
 ٥ فلم يلزم دائماً فلم يكن قياساً. والمراد باللزم اللزوم الأعم من البين وغير البين ١٣٦
 ليندرج فيه الكامل، وهو ما يتبين عنه المطلوب بصورته مثل الشكل الأول، وغير الكامل وهو الذي يظهر لزوم النتيجة عنه بتوسط تغيير يلحقه في نفسه وحدوده لا في شيء آخر - أي بتغير صورته وتأليفه دون مادته - ويكون ذلك ج ٦٨
 التغيير يلزم صدقه صدق القياس، كالشكل الثاني والثالث. ويكون المراد باللزم ٧٣
 ١٠ اللزوم عن مجموعها لا عن بعضها، احترازاً عن القياس مع قضايا أجنبية. ط ٦٤

وأورد على الرسم المذكور شكوكاً:

أحدها: قد يكون اللازم غير اضطراري مثل ما تكون النتيجة ممكنة ومطلقة، ومثل اللازم من الخطائيات والجدليات.

١١ وأورد الشفاء: القياس، ص ٦٦-٧١

١ اضطراباً] س، د: اضطراب؛ ي: اضطراري. والمثبت من ت، م، ج، ن، ط، ك | احترازاً
 د: احتراز | لا: ن: مو [كذا] | ج ب] د: ب ج ٢ والموضوع] س: المحمول؛ ي: للمحمول
 ٣ صهال] ت: صاهل | يلزمه] س: يلزم ٤ بصهال] ت: بصاهل ٦ الكامل] ي: الكل
 يتبين] ي، ت، د، ط: مس؛ س: بين؛ ن: تن. والمثبت من م، ج | عنه المطلوب] ي، م:
 المطلوب عنه ٧ تغيير] س، د، م: تغير ٨ شيء آخر] س: أجزائه | بتغير] ي، ت، م،
 د: سغير؛ ن: سغير؛ ط: تنعير؛ س: سغير. والمثبت من ج ٩ التغير] ي، ط، ن، ك: التغير
 ١٠ عن^١] س: على | مجموعها] ن: مجموعها | عن^٢] س: على ١١ شكوكاً] ي: شكوك
 ١٢ أحدها] د: قأ؛ ط: فالاول

الثاني: أن اللازم قد يكون بعض ما وضع في القياس كالقياس الاستثنائي إذا طلب عنه تحقق التالي وأنه موجود في المقدمة الشرطية من القياس.

الثالث: لو قلنا "إما أن تكون الحركة موجودة أو لم تكن، لكنها موجودة" أنتج ٩٧س أن "الحركة موجودة" وهي عين إحدى المقدمتين، وكذلك لو قلنا "لو كانت الحركة موجودة لكانت الحركة موجودة لكن الحركة موجودة" أنتج أن "الحركة موجودة". ولذلك أمثلة في الاقترايات أيضاً مثل ما نقول "كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب" أو "كل ج ج وكل ج ب فكل ج ب" وكذلك في سائر الأشكال. ١١٧م ويتصور مثله في الاقترايات الشرطية، وبالجملة إذا اتحد الأوسط مع أحد الطرفين.

الرابع: أن ههنا قضايا مفردة تنتج مطالب فيلزم قياسيتها مثل قولنا "فلان يقول ٦٦ي أن الشمس طالعة فهو إذا صادق" و"لما كان عبد الله يكتب فهو يحرك يده" وأمثال ذلك.

والجواب عن الأول أن الاضطرار كيفية اللزوم لا كيفية اللازم، والفرق بينهما بين فجاز أن يكون اللازم والملزوم غير اضطراريين واللزوم بينهما اضطراري وبالعكس.

١٥

١ الثاني [د: ٢ | ما] ي: آ ٣ الثالث [د: ٣ | الحركة] ن: حركة | أنتج] ن: فأنتج ٤ عين] ساقط من ت ٥ لكانت...موجودة^٣] ساقط من م؛ ي: لكانت الحركة (صححت إلى "فالحركة" بخط الناسخ) موجودة لكن الحركة موجودة أنتج أن الحركة موجودة أنتج أن الحركة موجودة | أنتج...موجودة] ساقط من س؛ ط: فالحركة موجودة؛ وفي ي يظهر أن الناسخ صحح "أنتج أن الحركة موجودة" إلى "فالحركة موجودة". ٦ ولذلك أمثلة ي، س، ن: وكذلك مثله (وفي س صححت "ولذلك مثله" إلى "وكذلك مثله")؛ د: وكذلك أسلمته. والمثبت من ت، م، ج، ط | وكل] س: فكل؛ د: كل ٧ فكل^١] ت: وكل | فكل^٢] د: وكل | ج ب^٣] س: ب ج ٨ الأوسط] ت: الوسط ١٠ الرابع [د: ٤ | فيلزم] ساقط من ن ١١ ولما] د: ما ١٣ لا] د: ولا | لا...اللازم] ساقط من ي ١٤ اضطراري] ت: اضطرارياً

وعن الثاني أن المذكور في القياس إتياع التالي للمقدم وذلك غير وضعه الذي هو النتيجة وغير مستلزم له.

وأجاب عن الثالث بمنع قياسية أمثالها تارة، لأن القول إتيما يكون قياساً إذا استُفيد به شيء والمذكور في النقض ليس كذلك، ومنع اتحاد المطلوب لإحدى المقدمتين أخرى، لأن لفظة "لكن" وحرف الفاء توجب المغايرة فإنه لولاها أو ١٣٧ لولا الاقتران الدال على العطف واتصال إحدى المقدمتين بالأخرى لم ينتج شيئاً. وفي المنفصلة مزيد حل وهو أن اللازم عنه قولنا "ليس الحركة ليست بموجودة" وذلك غير قولنا "الحركة موجودة" الذي هو إحدى المقدمتين.

ولقائل أن يقدح في الجواب الأول بأن الرسم المذكور للقياس لم يقتض كونه مفيداً. ١٠

وفي الثاني بأن قولنا "الحركة موجودة" مع معنى العطفية وأمثاله لا بد وأن يشتمل على نفس قولنا "الحركة موجودة" فعاد السؤال، اللهم إلا إذا فُسر القياس بما يقع مفيداً للتصديق بقول آخر مستفاد منه، ويُفسر مغايرة اللازم لما وُضع في القياس لا بمغايرته لكل ما وُضع فيه بل للمقدمات من حيث هي مقدمات. ١٥ وعلى هذا يلزم المغايرة في المثال المذكور، لأن المقدمة هي تلك القضية مع معنى العطفية والاقتران أو مع الوضع المعين بالقياس إلى المطلوب، وهذه القضية بهذا الاعتبار تغاير المطلوب. ولا يقال بأن ذلك آتٍ في مجموع قضيتين

١ إتياع [س: اسراج | للمقدم] د: المقدم ٢ له [ساقط من د ٣ يمنع] ن: منع
٤ لإحدى [د: مع إحدى ٥ فإنه] ي: وانه ٦ ينتج [ن: يكن منتجا ٧ مزيد حل] ي،
م: مزيد حل؛ ت: من يدخل؛ ج: مزيد حل؛ ن: ك: مزيد حل. والمثبت من س، د، ط | عنه [ي: منه | ليس] س، ط: ليست. والمثبت من ي، ت، د، م، ج، ن، ك | ليست [د: ليس
بموجودة] س: موجودة ٨ وذلك [د: وكذلك ٩ بأن] ي، ت، م، ج، ن، ك | ليس [د: ليس
س، ط، ك | للقياس] ي: في القياس ١١ بأن [ت: أن؛ ساقط من م | وأن] د، ط، ك: [أن ١٢ يشتمل] ي، ت: يشتمل | إلا ساقط من ت | فُسر [ي: فسرنا ١٣ لا] س:
بما ١٤ بمغايرته [ي: مغايرته | لكل] س: بكل | للمقدمات [س: بالمقدمات؛ ي: المقدمات
١٥ هنا] ساقط من د ١٦ العطفية [س، ك: العطف | أو] ت: و

متباينتين بالنسبة إلى أحدهما، لأنّ المقدمتين لم يوجد لهما ما ذكّر من الوضع المعين بالقياس إلى المطلوب، وتعيينه جزءاً معيّناً للقياس بحسب تعيين المطلوب.

والسؤال الرابع فخله ظاهر لأنّ القضايا المذكورة لم تنتج ما لزم منها من الأقوال إلا بمقدّمات أخرى محذوفة لفظاً معقولة الثبوت عقلاً.

- ١١٨ م ومن الناس من استدرك عليه بعض القيود المذكورة في الحدّ، مثل أنّ قولنا ٥
"بالذات" يعني عن قولنا "لا بالعرض". لكنّه لما فسر لفظة "بالذات" بما لا
يحتاج في إنتاجه إلى مقدّمة خارجيّة أي ليست بمذكورة ولا في قوّة شيء من
المذكورات، وفسر قوله "بالعرض" بأن ينتج بمقدّمة هي ليست بمذكورة لكنّها في
قوّة المذكورة، جاز اللزوم بالذات والعرض معاً، ولم يكن اللزوم بالذات مستلزماً
للزوم لا بالعرض. فمعلوم أنّه بعد تفسير القيود المذكورة بما ذكر يحتاج إلى ذكر كلّها ١٠
فلم يرد عليه الاستدراك.

- ١٣٨ د نعم لو فسرنا بعض القيود بمعنى أعمّ يُستغنى به عن بعض آخر - نطلب بذلك
وجازة الحدّ - كان لنا ذلك. فنقول في حدّ القياس أنّه قول مؤلّف من قضايا متى
٧٤ ت سلّمت لزم عنه لذاته قول ما آخر. فقولنا "لزم عنه" - أي عن القول المؤلّف
٦٩ ج عن القضايا على تقدير تسليمها - قول آخر "دلّ على أنّ اللزوم من التأليف ١٥

١ متباينتين [ج: متباينين؛ س: متبايلتين | أحدهما] ي: أحدهما؛ ج، ن، ط: أحدهما | لأنّ
المقدمتين [مكرر في ي ٢ بحسب] س: هو بحسب [تعيين] س، ن: تعين ٣ والسؤال
م: وأما؛ وفي س زيدت "أما" تحت السطر بخط الناسخ | فخله | د، ط: حلّه | لزم منها | س:
لزمتهما؛ ي: لزمها ٤ أخرى | د، ط: آخر ٥ عليه | س، ي: على | الحدّ | ساقط من ي
٦ عن | ت: من | قولنا | ي: قوله ٧ خارجيّة | ن: خارجة ٨ بالعرض | في س زيدت "لا"
فوق السطر قبل "بالعرض" | بأن | س، ي، ت، ج، ن: أن. والمثبت من د، ط، م | هي |
ساقط من ن ٩ المذكورة | ت، ن: المذكور | جاز | س، ي: + أن يكون ١١ الاستدراك |
د: الاستدلال ١٢ لو | ساقط من د | نطلب | ي، ت، د: طلب؛ ج: يطلب؛ م: ويطلب.
والمثبت من س، ط ١٣ وجازة | د: وجازت؛ ت: حاره | أنّه | ساقط من د ١٤ عن | ي:
لزم عن ١٥ قول آخر | ساقط من ي | دلّ | س: بل

والقضايا فاستغنيانا عن ذكر "الموضوعة". وقلنا "قضايا" يُغني عن ذكر قولنا ٩٨س
 "أكثر من واحد". ونريد بقولنا "لذاته" أي لا يكون الإنتاج بمقدمة أخرى أصلاً، ٥٠ن٦٥ط
 كانت في قوة بعض المقدمات المذكورة على التفسير المذكور أو لم تكن، فكان
 ذكره مُغنياً عن ذكر قولنا "لا بالعرض". وظاهر أن لفظة "آخر" تُغني عن قولنا
 ٥ "هو غيرها". وأما القيد الأخير فمما لا حاجة إليه لأن المطلوب إذا صدق مع
 المقدمتين في بعض المواد لا دائماً لم يلزم التأليف، وليس إذا صدق الشيء مع
 الشيء فقد لزمه، والذي يلزم التأليف لا يتخلف صدقه عن صدق التأليف
 أبداً. وأما الذي يلزم بشرط مساواة محمول الكبرى لموضوعها فلم يلزم بمجرد ذلك
 التأليف بل التأليف وشرطاً آخر، بل إذا حُقق كان ذلك بتوسط قياس صحيح
 ١٠. منجى يتضمن المساواة المشروطة صدق كبراه.

واعلم أن القياس: منه معقول وهو الأفكار المؤلفة في النفس تأليفاً يؤدي في
 النفس إلى التصديق بشيء آخر، ومنه مسموع وهو القول الملفوظ المؤلف من
 القضايا بالقيود المذكورة. وإته قياس لا من حيث كونه مسموعاً، إذ التلقظ
 بالقياس لا يوجب التلقظ بالمطلوب ولا يستتبعه، بل من حيث كونه دالاً على
 ١٥ معنى معقول هو قياس بالمعنى الأول، وباعتبار دلالة عليه يوجب الدلالة على
 المعنى الآخر ونجعله بحيث يجب الإقرار بمقتضاه. هكذا قاله الشيخ، ونحن نقول:

١٦ الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٥٤-٥٥]

١ والقضايا فاستغنيانا [س: فاستغنى ٢ أي: ي: أن | بمقدمة [س، د، ن، ط: لمقدمة؛ ط:
 معده. والمثبت من ي، ت، م، ج | أخرى] ساقط من ن ٣ كانت [د: كان ٤ وظاهر
 س: فظاهر ٥ المطلوب...لزمه] مكرر في د مع سقوط "في بعض المواد لا" في المكرر
 ٦ المواد [في س زيدت "بالاضطرار" فوق السطر بخط مغاير لحظ الناسخ ٨ أبداً] ساقط
 من ي، ن | بشرط [س: شرط | محمول] س: المحمول | مجرد [د، ن: مجرد ٩ التأليف]
 د، ن، ك: للتأليف. والمثبت من س، ي، ت، ج، ط | وشرطاً [ي، ت، د، ط، ن:
 وشرط. والمثبت من س، م، ج ١٠ يتضمن] ت: متضمن؛ ن، ك: تتضمن | المشروطة
 ي: المشروطة؛ ن: المشروط ١١ واعلم] ي: فاعلم ١٢ الملفوظ [ساقط من ن ١٣ من
 حيث] ت: وجبت | التلقظ [ي: اللفظ]

المعنى به: قول مسموع مؤلف من قضايا مسموعة، وأخبار على تقدير صدقها
 ١٢٩ د وتسليم مدلولاتها يلزم صدق خبر آخر وحقيّة مدلوله. فالقول المعقول جنس
 للقياس المعقول، والمسموع للمسموع، وكذلك يُفسّر كلّ واحد من القيود في
 القياس المسموع بالمسموع وفي المعقول بالمعقول. وإطلاق اسم القياس عليهما
 بالتشابه.

وذكر الإمام في الملخص شكّين ينفيان القياس أصلاً:

أحدهما: المقضي للنتيجة إمّا: مجموع العلوم، أو كلّ واحد منها، أو بعضها. والأوّل
 باطل لاستحالة وجود المجموع في الذهن دفعةً، ضرورة أنّنا نعلم أنّنا إذا وتجنّنا
 الذهن نحو معلوم استحال منّا توجيه الذهن نحو معلوم آخر في عين ذلك
 الزمان، ومتى لم يوجد المجموع أصلاً لم يكن علّة لوجود النتيجة؛ ولأنّ مجموع
 العلوم المترتبة ليس إلاّ الفكر والفكر في الشيء ينافي العلم به فلا يجتمع معه والعلّة
 يجب وجودها مع المعلول بالزمان؛ ولأنّ كلّ واحد منها لمّا لم يكن موجباً فعند

١ به] كاتبي: أي بالقياس المسموع ٦ الملخص] منطق الملخص، ص ٢٤٥-٢٤٨

١ به] ت، د، ط، ج: به من. والمثبت من س، ي، ن، ك | وأخبار] ت، ن: واختار
 ٢ خبر آخر] ي: قضية أخرى | فالقول] س، د، م، ن، ك: والقول. والمثبت من ي، ت، ج،
 ط ٣ للقياس] س، م: القياس | للمسموع... المسموع] ساقط من ت | وكذلك] ي: وكنا
 يُفسّر] ج، ك: تفسير؛ د، م: بفسر؛ س: بفسر؛ ط: بفسر؛ ي: يفسر؛ ن: بفسر
 ٤ المسموع... بالمعقول] ي: المعقول بالمعقول وفي القياس المسموع بالمسموع ٥ بالتشابه] د:
 باكتسابه ٦ الإمام] س: + قدس الله روحه ٧ أحدهما] د: + أن | مجموع] في س زيدت
 "تلك" في الهامش بعد "مجموع" بخط الناسخ | منها] ت: منها ٨ باطل] ن: محال | دفعةً] ن:
 + واحدة | أنّا] ساقط من ت، م ٩ معلوم] في هامش س: + في زمان | توجيه الذهن]
 س: توجهه؛ ي: توجه الذهن؛ ن، ك: بوجهه | نحو^٢] ي: الى ١١ المترتبة] ي، ت، ط:
 المرتبة. والمثبت من س، د، ج، م، ن، ك | به] ساقط من ت

اجتماعها إن لم يحصل أمرٌ زائدٌ استحالت الموجبية عند الاجتماع، وإن حصل عاد الكلام في المقتضي له وتسلسل. والثاني باطل وإلا لاجتمع على المعلول الواحد علتان مستقلتان، ولأن العلم الضروري حاصل بعدم استقلال إحدى المقدمات بالإنتاج. والثالث باطل لذلك، ولصيرورة غير الموجب حشواً.

٥ الثاني: العلم بالنتيجة إذا لزم العلم بالمقدمتين ضرورةً وكان العلم بالمقدمتين ضرورياً وجب أن يحصل للكل، لأن اللازم بالضرورة عن الضروري ضروري فيشترك فيه الكل، وإن كان العلم باللزوم أو العلم بالمقدمتين نظريتين أو أحدهما نظرياً عاد الكلام فيه حتى يتسلسل أو ينتهي إلى الضروري وحينئذ يعود الإلزام.

١٠ وأجاب عن الأول بأن الموجب مجموع العلوم وأنها تجتمع لما نجد من أنفسنا كوننا عالمين بأشياء دفعةً؛ قوله: الفكر ينافي العلم، قلنا: تلك العلوم إنما هي فكر لحصولها على الترتيب المخصوص وهي بهذا الاعتبار لا توجب النتيجة بل باعتبار حقائقها.

وفيه نظر لأن نفس تلك العلوم بحقائقها لا توجب العلم بالنتيجة إلا إذا كانت ١٤٠
١٥ مرتبة ترتيباً يخصها على ما مر، وقد فسر الفكر بهذه العلوم المترتبة، فلم يصح ١٢٠
قوله إنها لا توجب العلم بهذا الاعتبار. والحق أن يقال أن الفكر إنما هو قصد ٩٩س

١ أمرٌ] ساقط من س، ي، ج؛ ت: أمراً. والمثبت من د، م، ط | زائدٌ] ت: زائداً
استحالت] ي، د، م، ن: إستحال ٣ بعدم] د: بعد؛ ن: بعدم إحدى ٤ المقدمات] ن:
المقدمتين ٥ ضرورةً وكان] س: ضرورياً لكون ٧ فيشترك] ي: فيشترط | وإن] ي: وإذا
| أو العلم] س: والعلم | نظريتين] د: نظريتين؛ ط: نظري ١٠ بأن] س: أن | لما] ن: + أنا
١١ دفعةً] في هامش س: + واحدة | العلوم] ت: العلم | فكر] ساقط من د ١٢ لحصولها
ي: فحصلها | وهي بهذا] س: وبهذا ١٤ وفيه نظر] د: فليُنظر ١٥ مرتبة] ت، د، ط:
مرتبة. والمثبت من س، ي، م، ج، ك | يخصها] ي، م، ج: مخصوصاً؛ ن: يخصه؛ ك: خاصاً.
والمثبت من س، ت، د، ط | المترتبة] ي، ت، د، ج، ط: المرتبة. والمثبت من س، م، ن، ك
| فلم] د: ولم ١٦ قصد الانتقال] س، ي، ج: قصد للانتقال؛ م: قصد إلى الانتقال.
والمثبت من ت، د، ط، ك

الانتقال من تلك العلوم والتوسل بها إلى المطلوب، أو ما يلزم هذا القصد، أو نفس ترتيب تلك العلوم لهذا التوسل، والموجب هو العلوم المرتبة ولا شك في مغايرته للفكر على التفسير الثلاثة.

قوله: إما أن يحصل حالة الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد أو لم يحصل، قلنا: لا شك في حصول الهيئة الاجتماعية بالطريق الذي عقل ذلك يُعقل المنتجية. ٥

وهذا نقض إجمالي، والتحقيق إنما هو بالمنع وكشف المقدمة الفاسدة، وذلك بأن نقول: حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد وبالضرورة هو كذلك، فلا حاجة إلى التردد ضرورة أن المجموع حصل عند الاجتماع وهو مغاير لكل واحد من الأجزاء وغير موجود حالة الانفراد. قوله: والموجب لذلك إما كل واحد من الأجزاء أو بعضها أو مجموعها، قلنا: لم ينحصر في ذلك بل وأسباب من خارج، ١٠ لأن المجموع المركب من شيئين علته الكاملة إنما هو ذانك الجزآن الذي هو السبب المادّي والسبب الفاعلي الذي من خارج، غاية ما يلزم أن لا يستقل واحد من الأجزاء بالموجبية، ونحن نقول بذلك لأن المستقل ليس إلا المجموع إذ اقتضى سبب من خارج اجتماع أجزائه.

وأجاب عن الثاني أن النظر ليس إلا مجموع تلك العلوم المرتبة ترتيباً زمانياً فإن اقتضت الأسباب المفارقة حصولها في الذهن حصل العلم النظري وإلا فلا. ١٥

٤ قلنا...المنتجية] هنا جواب الامام في الملخص (ص ٢٤٨) ٦ وهذا نقض] كاتبي: قال المصنف: ما ذكره الامام في جواب هذا الوجه نقض إجمالي والتحقيق...

١ يلزم هنا] ي: يلزم من هنا ٢ لهذا] ت، م: بهذا | المرتبة] م، ن: المرتبة. والمثبت من س، ي، ت، د، ج، ط، ك ٤ الانفراد] د: الافراد ٥ المنتجية] ي، ت، م، ج: النتيجة. والمثبت من س، د، ط، ك ٦ وكشف] س: أو كشف ٧ الافراد] د: الافراد | هو] ساقط من س، ن ٨ حصل] ي: جعل ٩ وغير] ي: وهو غير | قوله] ي: وقوله | لذلك] ت: كذلك؛ ساقط من ي ١٠ أو بعضها] د: وبعضها ١١ من شيئين] ساقط من ي علته] ت: عليه | ذانك] د، م، ط: ذلك | الجزآن] د: الجزئين؛ م: الجزء | الذي هو] ي: اللذان هما ١٢ الذي] ن: + هو | أن] ي: انا ١٣ إذ] ت: اذا ١٥ أن] ن: بأن المرتبة] م، ن: المرتبة؛ س: المرتبة. والمثبت من ي، ت، د، ج، ط، ك

وتحقيق الجواب آتاً لا نسلم أنّ العلم بالمقدّمين لو كان ضرورياً ولزوم المطلوب منها كذلك يحصل العلم النظري لكلّ أحد، لأنّ المعنى من كون كلّ واحدة من المقدّمين ضرورياً هو أنّه لو تصوّرنا طرفيهما ونسبة المحمول فيهما إلى الموضوع علمنا تلك النسبة ضرورة، والمعنى من كون اللزوم ضرورياً هو أنّ لو تصوّرنا ١٤١ د المقدّمين والمطلوب ونسبة المطلوب إليهما عرّف لزومه عنهما، ولعلّ كلّ أحد لا يتصوّر كلّ واحد من طرفيّ كلّ واحد من المقدّمين وطرفيّ المطلوب ولا يتصوّر المقدّمين والمطلوب، لأنّ حصول ذلك بأسباب خارجيّة فقد تحصل وقد لا تحصل. وقوله - اللازم من الضروريّ لزوماً ضرورياً ضروريّ - باطل، لأنّ جميع النظريّات كذلك فالضروريّ ما يكفي في التصديق به تصوّر طرفيه، وما يلزم عن الضروريّ لزوماً ضرورياً لا يكفي في التصديق به ذلك، بل يحتاج إلى ١٢١ م ٦٨ ي ٥١ ن توسط الضروريّ الذي يلزم منه فلم يكن ضرورياً بل نظرياً.

والقياس ينقسم إلى: استثنائي، وهو ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل مثل قولنا "لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة"

١٢ يكون النتيجة] في ي، ت، د، م، ج، ط: يكون أحد طرفي النتيجة. وفي س: يكون أحد طرفي النتيجة. وفي ن لم ترد عبارة "أحد طرفي"، والظاهر أنها سبق قلم من المصنّف إذ في القياس الاستثنائي يكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً في المقدمة الشرطية، وأما طرفا النتيجة فإنها مذكوران في القياس الاقتراني أيضاً. والظاهر أن زيادة "أحد طرفي" لم ترد في النسخة التي

١ وتحقيق] د: تحقق | ولزوم] ت: ولزم ٢ منها] ي: منها | يحصل] س: حصل | أحد] ن: واحد | كون] ساقط من ي، ت؛ وفي س زيدت بالهامش بخط الناسخ. والمثبت من د، م، ج، ط، ن ٣ ضرورياً] ن: ضرورية | طرفيها] س، م: طرفيها (وفي س صححت "طرفها" إلى "طرفها")؛ ط: أحد طرفيها | ونسبة] س، ي: ونسبنا | فيها] س، ي: منها ٤ علمنا] ن: علمت ٥ ونسبة] س: ونسب؛ ي: ونسبنا | عرّف] ي: عرفنا | عنها] س، ن: منها؛ ي: سها ٦ واحد] د، ن، ط، ك: واحدة. والمثبت من س، ي، ت، م، ج ٧ فقد] د: وقد؛ ط: قد ٨ وقوله] د: وقولنا | اللازم] ي: للآزم ٩ جميع] ت: بجميع | فالضروريّ] ت، ط، ن، ط: والضروري | يكفي... لا] ساقط من ي | في] ساقط من س، د ١٠ ضرورياً] ساقط من د | في] ساقط من ن ١٣ كانت] ت: كان

أنتج "النهار موجود" وهو مذكور في القياس بالفعل، أو تقول "فالنهار ليس موجود" أنتج "الشمس ليست بطالعة" ونقيضه مذكور في القياس بالفعل؛ وإلى اقترائي وهو الذي ليس كذلك، مثل قولنا "كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم" أنتج "كل إنسان جسم" ولم يكن ذلك أو نقيضه مذكوراً في القياس بالفعل. وقد نقل الشيخ أن الجمهور يُسمون الاقترائي حملياً والاستثنائي ٥ شرطياً، وقد منع هو من ذلك لما أنه وجد اقترائياً غير حملي وشرطياً غير استثنائي.

وينقسم الاقترائي بالقسمة الأولى، أما باعتبار ما يتركب عنه: إلى حملي، وهو ما يتركب من الحمليات الساذجة، وإلى شرطي وهو ما يتركب من شرطيتين أو شرطي وحمل. وهذه خمسة أقسام لأنه إما أن يتركب من المتصلات، أو من ١٠ المنفصلات، أو حملي ومتصل، أو حملي ومنفصل، أو متصل ومنفصل.

وينقسم بوجوه أخرى من القسمة أيضاً إلى أقسام آخر انقساماً أولياً ونذكرها في الموضع اللائق به.

ولنبداً الآن بالاقترائي الحملي. قال الشيخ: كل قياس اقترائي حملي بسيط يتركب من مقدمتين مشتركين في حدّ هو موضوع أو محمول، اشتراك المثل المورد في ١٥

اعتمدها الكاتب، فإنه يقول في شرحه: أما الاستثنائي فهو الذي يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً في القياس بالفعل.

٥ نقل الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١٠٦ ١٤ قال الشيخ] الشفاء: القياس، ص ١٠٦

١ أنتج [س: + أن | في... بالفعل] ي: بالقياس في الفعل | ليس بموجود] ي: موجود
٢ ليست [س، د: ليس | بالفعل] ساقط من ن ٤ ولم [د: فلم | ذلك] ي: كذلك | في...
بالفعل [د: بالفعل في القياس ٦ هو] ساقط من س [لما] ت: + وجد | اقترائياً] ت: أنه
إقترائي ٨ يتركب [س، ت، د، م: تركب. والمثبت من ي، ج، ن، ط، ك | إلى] ي: فإلى
٩ يتركب [د: تركب | شرطيتين] ي: بلرطبس [كذا] ١٠ شرطي وحمل ي: حملي
وشرطي ١٢ بوجوه [س: بوجوه | أخرى] ط: آخر | ونذكرها] ي: ونحن نذكرها
١٥ مشتركين [س: مشتركين

"الحيوان"، ويُستقى ذلك حدّاً أوسط لتوسطه بين طرفيّ المطلوب. وحدّ القياس ١٠٠س
هو ما ينحلّ إليه المقدّمة، كال موضوع والمحمول في المقدّمة الحملية، والمقدّم والتالي ١٤٢د
في الشرطية، وخرج على هذا الرابطة لأنّها لا تنحلّ إليها القضية. فلا بدّ للقياس
الاقتراضي الحملّي البسيط من حدود ثلاثة: الأوسط وآخران هما طرفا المطلوب
٥ ويُسمّيان بالطرفين والرأسين، ويُستقى الموضوع أو ما هو في مقامه منها
بالأصغر، والمقدّمة التي فيها الأصغر بالصغرى، والمحمول أو ما قام مقامه بالأكبر
والأعظم، والمقدّمة التي فيها الأكبر بالكبرى.

والحدّ الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ويُستقى
بالشكل الأول، أو على العكس وهو الشكل الرابع، أو محمولاً في كليتهما وهو
الشكل الثاني، أو موضوعاً في كليتهما وهو الشكل الثالث. ١٠
٧٦ط ٧٦ص

قال الإمام: الدليل على أنّه لا بدّ للاقتراضي من حدود ثلاثة أنّه لما كانت نسبة
محمول المطلوب إلى موضوعه مجهولة فلا بدّ من ثالث يتوسطهما، له إلى كلا
الطرفين نسبة معلومة، ويسبب ذلك تحصل مقدّمتان وحدود ثلاثة.

وذلك غير لازم. لأنّه إن عَنَى بقوله "لا بدّ من ثالث يتوسطهما" ثالثاً له إلى كلا ٧١ج
١٥ الطرفين نسبة بالحمل والوضع، حتى يصلح أن يكون حدّاً بالتفسير المذكور،
فذلك غير لازم كما في القياس الاستثنائي المنتج لنسبة المحمول إلى الموضوع مع

١١ قال الإمام [منطق الملخص، ص ٢٤٩

١ أوسط] س: أوسطاً ٢ المقدّمة ٣... كال موضوع] د: لمقدّمة كل الموضوع ٣ فلا] ت: ولا
٥ بالطرفين] س: الطرفين | والرأسين] س: والذاتين؛ ج: والراتين | ويُستقى] س: يسمى؛ م،
ن: فيسمى | هو] ساقط من د ٦ قام] س، ي، ج: هو في. والمثبت من ت، د، م، ط، ك
٧ فيها] ت، د: فيها | بالكبرى] ت: كبرى ٩ في كليتها] ن: فيها | كليتها] ي، ت، ج:
كليتها ١٠ الشكل^١] ساقط من ي | في كليتها] ن: فيها | كليتها] ي، ت، ج: كليتها
الشكل^٢] ساقط من ي ١١ كانت] س، ي، د، ك: كان. والمثبت من ت، ج، ن، ط
١٢ مجهولة] د: مجهولاً | فلا] س، د، ن، ك: لا. والمثبت من ي، ت، ج، ط | كلا] س،
ي: كلي ١٣ ذلك] ي: تلك ١٤ كلا] س، د: كلي؛ ي: الكلي ١٥ بالحمل والوضع] د:
بالوضع والحمل ١٦ الاستثنائي] ت: + في

انتفاء ما ذكر. وإن أراد به توسط مقدّمة أو مقدّمات لها نسبة إلى المطلوب بالدلالة والاستلزام، فذلك صحيح في جميع المطالب ولكن لم يلزم من ذلك اشتمال القياس على الحدود الثلاثة المذكورة.

وتُسمّى هيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين شكلاً ونظماً؛ واجتماع الصغرى والكبرى بالاقتران قرينة وضرباً؛ والقول اللازم مطلوباً ما دام يُساق منه إلى القياس، ونتيجة إذا سيق من القياس إليه؛ والقرينة المنتجة لهذا القول قياساً.

فالشكل الأول يشارك الثاني في صفراء ويخالفه في كبراه، لا في حديهما بل في الترتيب، حتّى يكون كبرى كلّ واحد منها عكس كبرى الآخر، ويرتدّ كلّ واحد من الشكلين إلى الآخر إمّا بعكس الكبرى أو بتغيير ترتيب المقدّمتين وعكس الصغرى. ويأين الثالث في صفراء المبينة المذكورة، فيرتدّ أحدهما إلى الآخر ١٠ بعكس الصغرى أو الكبرى مع تغيير ترتيب المقدّمتين. ويأين الرابع في مقدّمتيه، فيرتدّ أحدهما إلى الآخر إمّا بعكس كليهما أو بتغيير ترتيبهما.

والشكل الأول لما كان الأوسط فيه ثابتاً للأصغر كان الحكم على كلّ ما ثبت له الأوسط بالأكبر هو بعينه حكماً على الأصغر، فكان إنتاجه يتيّناً وقياساته كاملة فيُستقى شكلاً أولاً لذلك، وغيره لا يتيّنين إنتاجه إلا بتغيير هيئة يرتدّ به إلى هذه ١٥ الهيئة؛ ولاختصاصه أيضاً بإنتاج المطالب بأسرها وإنتاج أشرف المطالب وهو

١ به [ساقط من س، ن | توسط] د: بتوسط ٢ والاستلزام] ي: أو الاستلزام
٣ المذكورة] ساقط من ي ٨ الترتيب] س: التركيب؛ ي: التركيب | الآخر] ت، ج:
الآخرى؛ د: للآخرى. والمثبت من س، ي، ط | ويرتدّ: ت: ويريد ٩ إلى الآخر] شطب
في س | ترتيب] ساقط من س، ي | وعكس] د: أو عكس ١٠ الصغرى] د: + وتغيير
ترتيب المقدّمتين | ويأين] س: ويأين ١١ بعكس... الآخر] مكرر في د | أو الكبرى] د:
والكبرى | ترتيب] ي: + طرفي الصغرى أو الكبرى مع ترتيب | ويأين] س: ويأين؛ د: ويأين
مقدّمتيه] ت، د، ط: مقدّمتيه؛ س: مقدّمتيه. والمثبت من ي، ج، ن ١٢ كليهما] ي، د،
ج: كليهما ١٤ الأصغر] س: + به (زيدت فوق السطر بخط الناصح) ١٥ يتيّنين إنتاجه] س:
يتنبه لانتاجه | يرتدّ به] ي، ط: يوديه؛ ت: يوديه؛ د: يردّه؛ ج: تردّه؛ ن: يردّه؛ ك: يردّد
به؛ س: يردّد به

الموجب الكلّي، فإنّ الثاني لا ينتج إلّا السالب، والثالث لا ينتج إلّا الجزئيّ، والرابع لا ينتج الإيجاب الكلّي.

فكان الثاني تالياً له ومقدّماً على الثالث لأنّ ما ينتجه - وهو السلب الكلّي - أشرف ممّا ينتجه الثالث، لأنّ الكلّي وإن كان سلباً أشرف من الجزئيّ وإن كان إيجاباً لكونه أنفع في العلوم، ولأنّه يشارك الشكل الطبيعيّ في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى.

وإنّما كان الثالث تالياً له ومقدّماً على الرابع لموافقته الشكل الطبيعيّ في إحدى مقدّمتيه، ومباينة الشكل الرابع إياه في كليّتهما ولذلك كان بعيداً عن الطبع لا ١٢٢م يُنتبه لإنتاجه إلا بتغيير كثير.

١٠ وهذه أمور اختياريّة وضعيّة أخذوها بالأولى والأخلق، وليس يمكن محاولة البرهان على أمثالها وليس فيها إلّا خطابة دالّة على الأخذ بالأولى والأخلق.

ومنهم من أهملوا هذا الشكل في القسمة وجعلوا الأشكال ثلاثة لأنّهم قالوا: ١٠١س الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في المقدّمتين أو موضوعاً فيها أو محمولاً في إحداها موضوعاً في الأخرى وهو الشكل الأول. ثمّ إنهم إذا ذكروا الشكل الأول ذكروه على ما هو أخصّ من ذلك وهو أن يكون الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ولذلك ادّعوا كاملتيه واشتراط إيجاب الصغرى وكليّة الكبرى، ولو كان الشكل الأول مفسّراً بالمعنى الأعمّ لم يصحّ فيه شيء من هذه الأحكام، فيلزّم إمّا الإخلال في القسمة أو بطلان تفسير الشكل الأول بما ذكروه. وأمّا ١٤٤س

١٢ هذا الشكل [كاتب: أعني الرابع

٣ فكان [س، د، ن: وكان ٤] ي: ما ٦ وهي... مقدّمتيه [ساقط من د ٨ ومباينة] ي، ج: ومباينته [كليّتها] د، ج: كليّتها ٩ يُنتبه [د، ط: ينتبه: ت: ننس: ن: تنس: ج: ينس: م: يسه. والمثبت من س، ي، ك | كثير] د: كثيرة ١٢ أهملوا [س، ي، ج: أهل ١٣ إحداها] ي: أحدها ١٤ الأخرى ي: الآخر ١٥ الأوسط ي: + فيه ١٦ ولذلك] س: وكذلك [واشتراط] ت، ط: واشتراط ١٧ الأول [ساقط من ي | شيء من] ساقط من د ١٨ فيلزّم [ت: فيلزّمه | الإخلال] ي: الإخلال [ذكروه] ي: ذكروا

الفاضل الفارابي والشيخ فقد أُلغيا بعد إيجابها إياه في القسمة لبعده عن الطبع، ولعدم رده إلى الأول إلا بتغيير يلحق جميع مقدماته، ولعدم ملائمة لعادة النظر والروية، والاستغناء عنه بسائر الأشكال. قال الشيخ: فإذا الأولى به وبما هو في مذهبه أن يُلغى. ونحن نتبع المتأخرين في ذكره، إذ المنطقي ينظر في جميع ما يمكن أن يتأدى بواسطته من المعلوم إلى المجهول وفي كيفية ترتيب ما يتأدى بها - ٥ ط ٦٨ سواء كان ترتيباً مؤدياً بوسط ترتيب آخر أو بغير وسط - كيف كان. ولو كان الاستغناء عن نظم بغيره يُوجب الإلغاء لأُلغى الشكل الثاني والثالث. والفائدة التي ذكر في ذكر القياس على هذين الشكلين موجودة في الرابع أيضاً على ما ٧٧ سيأتي.

وتشترك الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن جزئيتين ولا سالبتين، واستثنوا ١٠ عن ذلك سالبتين ممكنتين ولا حاجة إلى ذلك لأن إنتاج أمثاله ليس إلا بتوسط موجبة يلزم انقلاب السالبة إليها؛ ولا عن صغرى سالبة كبرائها جزئية. والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية دون الجهة. وهذه أحكام كلية دل عليها استقراء ثبوتها في كل واحد من الأشكال الأربعة لعلّة تخصه ولذلك قال الشيخ:

٣ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١١١ ٥ من... المجهول] في س، ت، د، م: من المجهول إلى المعلوم. وفي ج: المجهول من المعلوم. والمثبت من ي، ن، ط، ك ١١ سالبين ممكنين [كاتبي: أعني سالبين موجبتين بالامكان الخاص | بتوسط موجبة] كاتبي: يريد أنه متى كان الموضوع مكان قضية موجبة قضية سالبة مركبة فإن إنتاج تلك السالبة ليس لأنها سالبة بل لأنها تتضمن قضية موجبة ... فإنتاج السالبة إذا بواسطة موجبة تتضمنها ١٤ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١٠٨

٢ [إلا] ساقط من ت | بتغيير [س، ج: بتغيير | مقدماته] ن: المقدمات ٣ والاستغناء [س: وللإستغناء | وبما] س: ربما ٤ في ١^٢ ن: من | ينظر [س، ي، ج: ناظر ٥ بواسطته] ت، ج: بواسطة ي، م، ن: بواسطتها. والمثبت من س، د، ط، ك | ترتيب [ساقط من ت | بها] ي: به ٦ [أو] ن: أم | بغير [س، ت، د، م، ج: غير. والمثبت من ي، ن، ط، ك كان ٢^٢ ساقط من س، ن، ك ٧ الاستغناء] ت: + بنظم | يُوجب] د: لا يوجب ٨ في [ذكر] ت: بذكر | موجودة] س: موجود ١٠ ولا [س، ن، ك: + عن ١٢ موجبة] ي: الموجبة التي ١٣ [دل] ي: دلنا؛ ن، ك: دلت ١٤ لعلّة] ي، د، ط: بعلّة؛ ت، ج، ن، ك: بعلّة. والمثبت من س، م

وهذه جملٌ تعلمها بعدُ باعتبار الجزئيات. وأنت تعلم أنه أخطأ مَنْ يستدل بكليّة ٧٢ ج شيءٍ من هذه الأحكام على ثبوته في شكلٍ معيّن.

الشكل الأول:

وشرط إنتاجه: إيجاب صفراء وإلا لم يندرج الأصفر تحت الأوسط بل تباينا ولم
 ٥ يتعدّ الحكم على الأوسط بالأكبر - إيجاباً كان أو سلباً - إليه لجواز أن يكون
 الثابت لأحد المتباينين ثابتاً للآخر ومنفياً عنه وكذلك المسلوب عن أحدهما؛
 وكليّة كبراه وإلا لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير
 الأصفر فلم يتعدّ الحكم إليه. وأما إذا كانت الصغرى موجبة والكبرى كليّة، حتّى
 يكون الأوسط ثابتاً لكلّ الأصفر أو لبعضه والأكبر ثابتاً أو منفياً عن جميع
 ١٠ الأوسط، لزم ثبوت الأكبر أو سلبه عن كلّ الأصفر أو عن بعضه. فهذان شرطا
 إنتاجه بحسب كفيّة المقدمات وكثيّا، وله شرط ثالث بحسب تنوع المقدمات
 نحققه في المختلطات.

والضروب الممكنة الاعتقاد بحسب القسمة من المحصورات ستّة عشر ضرباً،
 لأنّ الصغرى إحدى الأربعة وعلى كلّ تقدير فكبرياتها إحدى الأربعة حتّى يصير

١ جملٌ [ي، ت، م، ج، ط: جملة؛ د: حملي. والمثبت من س، ن، ك (وهكذا وردت في
 الشفاء على ما في النسخة المحققة) | بعدُ باعتبار | د: بعد اعتبار | س: استدلل
 ٣ الشكل [ي: والشكل. وفي س زيدت "أما" تحت السطر بخط الناسخ ٤ وشرط] ت،
 ط: شرط؛ ي: ويشترط؛ س: فشرط. والمثبت من د، م، ج، ن | إنتاجه [ي: في إنتاجه
 تحت] س، م، ن: في ٥ يتعدّ | يتعدى | إيجاباً كان | ت: كان إيجاباً ٦ ومنفياً | س:
 ومنفياً ٧ لجاز | س: جاز ٨ يتعدّ | ت: يتعدى ٩ منفياً | س، ي: منفياً ١٢ نحققه
 ن: سها ١٣ الاعتقاد | د: للإنقاد ١٤ لأنّ | ساقط من ن | الأربعة^١ | ن: الأربع
 فكبرياتها | ت، م: فكبرياتها؛ د: فكبراهها؛ ط: فكبرياتها. والمثبت من س، ي، ج، ن، ط
 الأربعة^٢ | ي: الأربعة أيضاً؛ س: الأربع أيضاً؛ ن: الأربع

المجموع ستة عشر. لكن المنتجة من هذه القرائن أربعة فقط لأن الصغرى الموجبة إما كلية أو جزئية، والكبرى الكلية إما موجبة أو سالبة، فهذه الأربعة منتجة وما عداها عقيم لانتفاء الشرطين في بعضها وأحدهما في بعض. الضرب الأول من موجبتين كلّيتين ينتج موجبة كلية: كل ج ب وكل ب أ فكل ج أ؛ الضرب الثاني من كلّيتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية: كل ج ب ولا شيء ٥ من ب أ فلا شيء من ج أ؛ الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية: بعض ج ب وكل ب أ فبعض ج أ؛ الرابع من موجبة جزئية صغرى ١٠٢س وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية: بعض ج ب ولا شيء من ب أ فبعض ج ليس أ.

وقد يلزم الضروب المنتجة في جميع الأشكال لوازم هي عكوس نتائجها، ويظهر ١٠ لزومها عنها بعكس النتيجة، لكنّها ليست قياسات كاملة بالقياس إليها. هكذا قاله الشيخ وفيه تفصيل، لأن الأمر كذلك في الشكل الأول لأنه إذا قيس الشكل الأول بعينه إلى إنتاجه عكس نتيجته صار القياس من الشكل الرابع. وأما الشكل الرابع فحين ما يلزم عكس نتيجته فإذا جعل قياساً بالنسبة إليه صار كاملاً ومن الشكل الأول. وأما الشكلان الآخران فحين ما يلزم القياس منها ١٥ عكس نتيجته وجعل القياس باعتبار إنتاجه قياساً لم يتغير عن نظمه وشكله ولم يحتاج إلى عكس النتيجة أيضاً، لأن الصغرى والكبرى إنّما تتعيّن بتعين المطلوب ٧٠.

١١ قاله الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١١٠]

١ عشر [ي، د: + ضرباً | المنتجة] د: المنتج | القرائن [ي: الفرائق ٢ أو ١] ي: واما ٣ عقيم [ي: + لا ينتج ٤ ينتج] ساقط من ت ٥ الضرب [ساقط من س، ي | كلّيتين] س: الكلّيتين ٦ فلا [ي: أنتج لا | الثالث] ن: الضرب الثالث ٧ الرابع [ن: الضرب الرابع | جزئية^٢] ساقط من ن ١١ لزومها [ت: لزومه | عنها] س: عكسها | كاملة [ي: كاملات | قاله] د: ذكره ١٢ إذا... من [ساقط من ي. ١٣ إنتاجه] د: انتاج؛ ن: اسامه | نتيجته [س: نتحو ١٤ يلزم] م، ج، ن، ك: يلزومه. والمثبت من س، ي، ت، د، ط ١٥ ومن [ن: من | الآخران] ي، ت: الاخيران | منها] س: منها؛ ن: فيها ١٦ نتيجته [د: نتيجة

الذي أنتجه، فإذا جُعل القياس قياساً بالنسبة إلى عكس نتيجته لزم ضرورةً تبدل كل واحدة من الصغرى والكبرى بالأخرى.

١٢٤١٤٦م

وأورد الشيخ على اشتراط الأمرين وانحصار القرائن المنتجة في الاربعة المذكورة شكاً، وهو إنتاج السالبة الكلّية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى سلب الأصغر عن بعض الأكبر، وقد أخطت بحله.

وأما المهملات فحكمها حكم الجزئيات فلم يحتاج إلى إفرادها بالذكر. والمخصوصات حكمها حكم الكلّيات ولهذا ينعقد القياس عن مخصّصتين ومخصوصة وجزئية، وتصلح أن تكون كبرى الشكل الأول والثاني، لكنّها قليلة النفع في العلوم فحذفوها، وأفع ما تُستعمل أن تُستعمل صغريات. ونحن تبعناهم لعلمنا بمعرفتها من معرفة المخصوصات.

والإمام اعتبر قسمة هذه الضروب بحسب اعتبار حال الحدود في نسبة بعضها إلى بعض بالعموم والمخصوص والمباينة وبحسب اعتبار المقدمات، فلنتبعه: ٦٩ط

أما الأول: فالضرب الأول إما أن يكون الأوسط فيه أعم من الأصغر أو مساوياً له، وعلى التقديرين فالأكبر إما مساوياً للأوسط أو أعم منه، فهذه أقسام أربعة بحسب اعتبار نسبة الأوسط إلى كل واحد من الطرفين. ولا تزداد الأقسام ١٥

٣ وأورد الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١١٠ ١١ والإمام اعتبر] منطق الملخص، ص ٢٥٦-٢٥٥

١ أنتجه [ي: ينتجه؛ س: نتجته؛ ن: للسخه ٢ واحدة] س، م: واحد ٣ الأمرين [ن: أمرين | القرائن] ي: الفراق | في... المذكورة] ساقط من د ٥ أخطت [ت: احطو؛ ي: أخطت علماً ٦ والمخصوصات] ن، ك: واما ٧ حكمها [ن، ك: حكمها | ينعقد] د: لم ينعقد وجزئية [ت: جزئية ٨ وتصلح] ت: تصلح | تكون [س، م، ن: تصير | لكنّها] ن: لكنه قليلة [س، ن: قليل ٩ فحذفوها] د: فحذفوها [كنا] | بمعرفتها [ت: لمعرفتها ١٠ معرفة] ي: معرفته ١١ والإمام [ت: واما الامام ١٢ اعتبار] د، م، ن: + حال | فلنتبعه [ن: فنتبعه ١٤ فهذه] ي، ن: وهذه ١٥ الأوسط...نسبة] ساقط من ن

بحسب اعتبار نسبة أحد الطرفين إلى الآخر لتعين أحد قسمي العموم المطلق أو المساواة بينها على كل واحد من هذه التقادير الأربعة فلم يحتمل قسمة توجب تحقق أقسام أخرى، فإنه لو كان الأصغر مساوياً للأوسط وكان الأكبر مساوياً للأوسط لزم كون الأكبر مساوياً للأصغر على التعيين، وعلى كل واحد من التقادير الثلاثة الباقية تعين كونه أعم منه مطلقاً.

وأمّا الضرب الثاني فالأوسط فيه إما أعم من الأصغر أو مساو له، وأمّا نسبة الأكبر إلى الأوسط ليس إلا بالمباينة، وكذلك النسبة بين الطرفين، فلم يحتمل قسمة أخرى فكان الضرب الثاني بحسب هذا الاعتبار على قسمين.

- وأمّا الضرب الثالث فالأوسط فيه يحتمل أن يكون أعم من الأصغر مطلقاً، أو أخص منه مطلقاً، أو مساوياً له، أو أعم من وجه وأخص من وجه. وعلى ١٠
- التقادير الأربعة فالأكبر إما مساو للأوسط أو أعم منه مطلقاً، فهذه ثمانية أقسام بحسب اعتبار نسبة الأوسط الى الطرفين. وأمّا اعتبار نسبة أحد الطرفين إلى الآخر: فالأقسام الأربعة المذكورة في الضرب الأول لم تحتمل قسمة بحسبها على ما عرفت. وأمّا الأربعة الباقية: فإذا كان الأصغر أعم من الأوسط وكان الأكبر مساوياً له لم تحتمل قسمة أيضاً لوجوب كون الأصغر حينئذ أعم من الأكبر. وإن ١٢٥
- كان الأكبر أعم من الأوسط فجاز أن يكون الأصغر مساوياً للأكبر بأن يكون الأوسط نوعاً للأصغر والأكبر فصله، وأن يكون أعم منه بأن يكون الأصغر ١٠٣ س

١ قسمي] س: مستقي ٢ يحتمل] ت، د، م، ج، ط: تحصل. والمثبت من س، ي، ن، ك قسمة] ت، ط: قسم ٣ أقسام] ت، ج، ط: قسمة؛ د: قسمة أقسام. والمثبت من س، ي، م، ن، ك | وكان] ت: كان ٥ تعين] س: لزم؛ ن: معس؛ ط: معس ٦ إما] ي: + ان يكون | مساو] ي، ت، ط، ن: مساوياً ٧ ليس] ي: فليس. وفي س صححت "ليس" إلى "فليس" | النسبة بين] ن: نسبة ما بين ٨ فكان] ي، ن: وكان | على] ساقط من د ٩ أو أخص] ن، ك: واخص ١٠ أو مساوياً] د: ومساو؛ ن، ك: ومساوياً | أو... أعم] ن، ك: وأعم ١١ فهذه] ن: وهذه ١٢ اعتبار^١] ساقط من ن، ك | اعتبار^٢] د، م، ن: باعتبار | نسبة^٢] ساقط من د ١٣ لم] ساقط من ت ١٥ له] س: + فكان الأكبر ١٦ فجاز] ن: جاز ١٧ نوعاً] ت، ج: يوجد | فصله] د: فضلاً | يكون^١] د: كان | بأن يكون] ي: اذا كان

جنساً عالياً للأوسط والأكبر جنساً سافلاً له، وأن يكون أخص منه إذا كان الأصغر جنساً سافلاً للأوسط والأكبر جنساً عالياً، وأن يكون أعم من وجه مثل أن يحمل المجموع المركب من أمرين كل واحدٍ منها أعم من الآخر من وجه على بعض أحدهما ويحمل الآخر على كل المجموع، فانقسم هذا القسم إلى أربعة أقسام. ٥ وأما إذا كان الأصغر أعم من الأوسط من وجه وكان الأكبر مساوياً للأوسط تعين حينئذ كون الأصغر أعم من الأكبر من وجه ولم يحتمل قسمة. وإن كان الأوسط أخص من الأكبر جاز أن يكون الأصغر أخص من الأكبر لجواز اندراج كل واحدٍ من الأصغر والأوسط تحت جنس واحدٍ مع كون كل واحدٍ منهما أعم من الآخر كالحیوان والأبيض بالنسبة إلى الموجود إذ المراد بالجنس العام المطلق؛ وجاز أن يكون أعم من وجه لجواز أن يكون كل واحدٍ من الشيء وجنسه أعم من مفهوم آخر من وجه حتى يصدق حمله على بعض ذلك الآخر وحمل جنسه على كله كالأبيض والملون بالنسبة إلى الحار؛ ولا يجوز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر أو مساوياً له وإلا لصار الأوسط مستلزماً للأصغر لاستلزامه الأكبر المستلزم إياه، هذا خلف. فظهر أن ستة من الأقسام المذكورة ١٥ لم تحتمل قسمة باعتبار حال نسبة الطرفين، وانقسم قسم إلى قسمين وآخر إلى أربعة أقسام. فإذا جمعت الأقسام الواقعة باعتبار حال الحدود في هذا الضرب ١٤٨ كانت إثني عشر قسماً.

وأما الضرب الرابع فالأوسط فيه إما أعم من الأصغر أو أخص أو مساوٍ أو أعم من وجه فتحصل أربعة أقسام باعتبار نسبة الأوسط إلى الأصغر، ولم تقع قسمة باعتبار نسبته إلى الأكبر للمباينة بينهما. وأما باعتبار حال نسبة الطرفين ٢٠

١ سافلاً ي: سافلاً ٢ عالياً ي، م، ن: + له ٣ يحمل ت: يجهل | المجموع د: الموضوع ٤ الآخر ساقط من ن | إلى ساقط من ي، م ٥ وكان ي: كان ١٠ أن يكون^٢ س، م، ن: كون ١٢ كله ت: كلمه | والملون س: الملون؛ ساقط من د ١٣ الأوسط ن: + حينئذ ١٤ الأكبر ن: للأكبر ١٥ لم ي: لا | قسم ن: قسمه ١٧ كانت إثني ت: كان اثنا ١٨ مساوٍ ي، ج، ن، ط: مساوياً ١٩ نسبة... باعتبار^٢ ساقط من د ٢٠ نسبته إلى ن: نسبه

فإن كان الأصغر أخص أو مساوياً للأوسط لم يحتمل فيه قسمة لوجوب المباينة بينهما حينئذ. وإن كان أعم احتمل فيه كون الأصغر مبايناً للأكبر وأعم منه وأعم من وجهه، وامتنع أن يكون أخص أو مساوياً. وكذلك إذا كان الأصغر أعم من الأوسط من وجهه. وتصير الأقسام في هذا الضرب ثمانية. ٧١ ط

- ٧٠ ط
١٢٦ م وأما اعتبار حال المقدمات، فأمّا في عدولها وتحصيلها فيقع في كلّ ضرب ثمانية ٥ أقسام، لأنّ الصغرى إمّا أن تكون معدولة الطرفين أو محصلتهما أو معدولة الموضوع أو معدولة المحمول، والكبرى على تقدير كلّ واحد من هذه الأقسام أحد هذه الأربعة، فصارت الأقسام ستة عشر لكن لم يتحد الأوسط في ثمانية منها فبقى ثمانية. وبيان ذلك أنّ الأوسط إن كان إيجابياً كانت الصغرى محصلة بمحمولها والكبرى بموضوعها، فإمّا أن يكون الطرفان وجوديين حتى تكون ١٠ المقدمتان محصّلتيّ الطرفين، أو عدميين حتى تكون الصغرى معدولة الموضوع والكبرى معدولة المحمول، أو يكون الأصغر عدمياً والأكبر وجودياً حتى تكون الصغرى معدولة الموضوع والكبرى محصلة الطرفين، أو بالعكس حتى تكون الصغرى محصلة الطرفين والكبرى معدولة المحمول، فهذه أربعة أقسام. وبهذا الطريق تحصل أربعة أخرى إن كان الأوسط سلبياً. ثم تضرب هذه الثمانية في ١٥ كلّ ضرب من الأقسام الحاصلة بالاعتبار الأول فيه ثم تجمع وتضرب في الأقسام الأربعة الحاصلة باعتبار كون المقدمتين ثابتيّتين أو ثلاثيّتين أو الصغرى

١ فيه] ساقط من س، ي | المباينة] د: المناسبة ٢ منه] ن: + مطلقاً ٣ وكذلك] ت: ولأنك ٥ اعتبار] د: باعتبار | المقدمات] د: المقدمتان | فأمّا] ساقط من ن | فيقع] س، ن: يقع ٦ أن تكون] ساقط من س | محصلتهما] د: محصلها ٧ تقدير] ن: كل تقدير | كلّ واحد] ساقط من ن ٨ أحد] م، ط: إحدى | الأربعة] ن: + أيضاً | لكن] ي: لكن لما ٩ فبقى] س: فبقى؛ ط، ك: فبقيت. والمثبت من س، ي، ت، د، ج، م ١٠ بمحمولها] س: لمحمولها | بموضوعها] س: لموضوعها ١١ محصّلتيّ] س، ي، ن: محصلة | عدميين] س: عدميتين ١٣ الموضوع] ي: المحمول. وفي س صححت "المحمول" الى "الموضوع" ١٥ تضرب] س، ت، د، م، ن: تضرب. والمثبت من ي، ج، ط ١٦ بالاعتبار] س، م: باعتبار | فيه] ساقط من د | تجمع وتضرب] س، د، ن: تجمع وتضرب؛ ي، ت، م: جمع وتضرب. والمثبت من ج، ط ١٧ الأربعة الحاصلة] ي: الحاصلة الأربعة

ثانيتها والكبرى ثلاثية أو بالعكس، وإذا جُمع بلغ في كلّ ضربٍ عدداً معيّناً. وهذه
الاعتبارات الثلاثة من القسمة هي التي إعتبرها الإمام وأخلّ ببعض أقسامه في ٧٤ ج
الاعتبار الأول من القسمة ونحن إستوعبنا أقسامها بأسرها. ١٠٤ س

ثم يمكن أن تعتبر حالَ المقدّمتين بوقوع كلّ واحدة منهما على الأقسام الخمسة
٥ عشر الحاصلة باعتبار الجهة، وتضرب العدد الحاصل من الاعتبارات المذكورة
فيما يحصل من ضرب خمسة عشر في نفسها حتّى يبلغ عدداً آخر، ثمّ تضرب في
الأقسام الحاصلة بحسب وحدة الحدود وتعدّها. وإذا عرفت ذلك في ضروب
الشكل الأول فأعرف مثله في ضروب سائر الأشكال. وفي الجملة فمثل ما ١٤٩ د
عرفناك من الطريق في اعتبار أجزاء الشرطيات لكن لما لم يكن التفصيل
١٠ والإطناب في ذلك يجدي كثير نفع تركنا الاستقصاء فيها، وإنّما ذكرنا
الاعتبارات الأولى لاشتغالها على نفع ما واقتداءً بالإمام وقصداً لاستيعاب ما
أخلّ به من الأقسام.

وقد يُذكر على ضروب هذا الشكل شكوك لكن الأولى تأخير ذكرها إلى
القياسات المشاغبية والمغالطية.

١ وهذه [س، ي، ج: فهذه. والمثبت من ت، د، م، ط ٢ ببعض] د: بعض ٣ [إستوعبنا]
س، ن: استوفينا ٤ [تعتبر] ي: يعتبر؛ س، ت، د، م، ط: يعتبر. والمثبت من ج | بوقوع
ت، د، م، ن، ط: لوقوع؛ ي: بوقوع. والمثبت من س، ج | واحدة] د: واحد؛ ساقط من ي
٥ [وتضرب] س، م، ج: ويضرب؛ ي، ت، د، ط: وضرب ٦ خمسة] ت: الخمسة
تضرب] ت، م: يضرب؛ س، د، ط: ضرب. والمثبت من ي، ج ٧ الحدود] س: المحمول
وإذا] ي: إذا؛ ط: فإذا | ضروب] د: ضرب ٨ وفي الجملة] ي: بالجملة؛ د: في الجملة؛ ك:
وبالجملة؛ ط: وفي الخلية ٩ عرفناك] س، ي: عرفنا ١٠ [يجدي] ي: يجري؛ د: يجد | وإنّا]
د: ها [كنا] ١١ الأولى] ي، ط: الاول | واقتداء] د: اقتداء وقصداً لاستيعاب] س، ن،
ك: وقصد استيعاب؛ ي: وقصد الاستيعاب | ما^٢] ي: لما ١٣ على] د: في | تأخير] س:
تأخر ١٤ [المشاغبية] س: الشاغبية

الشكل الثاني:

١٢٧م وشرط إنتاجه: أما باعتبار كَيْفِيَّةِ المُقَدِّمَتَيْنِ فاختلافهما فيها. لأنَّ الأوسط إذا ثبت للطرفين جاز توافقهما وتباينهما، كما يُحْمَلُ الجنس على نوعه وفصل نوعه، ويُحْمَلُ على نوعيه. وإذا سُلِبَ عن كليهما جاز توافقهما وتباينهما فامتنع الإنتاج أيضاً، إذ يُسَلَّبُ ما يباين الجنس عن نوعيه، وعن أحدِ نوعيه وفصل ذلك النوع. فلم يكن ٥ إيجابه لهما ولا سلبه عنها مستلزماً لتوافقهما أو تباينهما فامتنع الإنتاج. وذلك هو المراد بقول المنطقيين: الاختلاف دليل العقم، أي إذا صدق القياس مع إيجاب المطلوب تارةً وسلبه أخرى لم يكن منتجاً، لأنَّ المعنى بالإنتاج استلزامه لنسبة الأكبر إلى الأصغر إما بالإيجاب بعينه أو بالسلب كذلك، وأما إذا ثبت لأحدهما وسُلِبَ عن الآخر استلزم التباين إذا رُوِيَ ما يجب لها من الشرط بحسب ١٠ جهة المُقَدِّمَتَيْنِ، ونذكره في المختلطات.

٥٤ن وأما باعتبار الكَمِّيَّةِ فكلِّيَّةُ الكبرى، إذ لو كانت جزئية موجبة: احتمل توافق الطرفين بأن يُسَلَّبَ أحد النوعين عن الآخر ويُوجَّبَ على بعض جنسهما، وتباينهما أيضاً بأن يُسَلَّبَ أحد النوعين عن الآخر ويُوجَّبَ لبعض فصله؛ وإن كانت سالبة: أما توافقهما بأن يُوجَّبَ الشيء على نوعه ويُسَلَّبَ عن بعض ١٥ جنسه، وتباينهما أيضاً بأن يُوجَّبَ الشيء على نوعه ويُسَلَّبَ عن بعض قسميه. وتقتصر ههنا على ذكر الشرطين اللذين هما بحسب الكَمِّيَّةِ والكَيْفِيَّةِ، واشتراطهما بوجوب أن يكون المنتج من القرائن الستة عشر أربعة فقط، لأنَّ كلَّ واحدة من

٢ وشرط] د: وشرط | فيها] ي: فيها ٤ فامتنع الإنتاج] ساقط من س، ي، ن
٥ يُسَلَّبَ] س، د، م، ن: سلب. والمثبت من ي، ت، م ٦ ولا سلبه] ن: وسلبه | عنها]
د: + فلم يكن ٧ بقول] د: عند المراد ٨ وسلبه] ن: ومع سلبه ١٠ استلزم] ي:
استلزام | التباين] س: القياس | يجب] ن: يوجب | لها] د: لها | الشرط] ت: الشروط
١٢ موجبة] ساقط من ن ١٣ ويُوجَّبَ] ن: ووجب | على بعض] س: على اخص؛ د:
لبعض | على...وَيُوجَّبَ] ساقط من ت | جنسهما] د: جنسها ١٦ قسمه] س، ي: قسميه
١٨ واحدة] ي، د، م، ج: واحد. وفي س صحَّحت "واحد" إلى "واحدة". والمثبت من ت،
ن، ط، ك

المحصورات إذا صارت صغرى وافقتها محصورتان في الكيف وخالفتهما الباقيتان، ١٥٠
لكن إحدهما جزئية فلم ينتج إلا مع الواحدة وهي المخالفة الكلية.

الضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية، مثاله: كل ج ب ولا شيء من أ ب فلا شيء من ج أ، بيانه إما بعكس الكبرى إن انعكست حتى يرتد إلى الأول واستلزم المطلوب لذاته، أو بالخلف وهو أنه لو لم يصدق ذلك لصدق بعض ج أ فيضم إلى الكبرى وهو قولنا "لا شيء من أ ب" ينتج "بعض ج ليس ب" وذلك يناقض الصغرى، وإذا راعينا الشرط الذي هو بحسب ٧١ ط الجهة تم التناقض في الخلف.

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية: لا شيء من ج ب ٨٠
وكل أ ب فلا شيء من ج أ، وتبين بعكس الصغرى إن انعكست وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة. وسمعت بعض المحصلين يستدرك هذا البيان وعكس ١٢٨ م الكبرى في الثالث بأنه يتبين حينئذ المطلوب بواسطة الشكل الرابع فكان بياناً ٧٢ ي للشيء بما هو أخفى.

١١ بعض المحصلين] في هامش ط: وهو الافضل البامباني

١ إذا] د: اذ | وافقتها] س، ت، د، ج، ن: وافقتها؛ م: وافقتها. والمثبت من ي، ط، ك محصورتان] س: المحصورتان | الكيف] د: الكيفية | وخالفتهما] س، ي، ت، ج: خالفها؛ د: خالفها. والمثبت من م، ط، ك | الباقيتان] س، ي: الباقيان ٢ إحدهما] د، ج: احدهما المخالفة] د: + في ٥ لو] ن: ان ٦ فيضم] ي: فيضمه؛ س، ت، د: فضم. والمثبت من م، ج، ط | أ ب] ساقط من ت ٧ ج... ب] د: ج ليس أ؛ ساقط من ت ٨ تم] ت، ج، ط: ثم؛ د، ن: م. والمثبت من س، ي، م، وهو الموافق لسياق شرح الكاتبي ٩ ينتج... كلية] ساقط من س، ي، م ١٠ ويتبين] ي: وس؛ س، ت: وسين؛ ط: وسيس؛ م: وتبين؛ د: ونس. والمثبت من ج ١١ يستدرك] د: + على ١٢ بأنه] ي: فانه | يتبين حينئذ] ي: حينئذ س ١٣ أخفى] ن: + منه

الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، مثاله: بعض ج ب ولا شيء من أ ب فبعض ج ليس أ، بيانه أيضاً بعكس الكبرى والخلف والافتراض.

١٠٥ س الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، مثاله: بعض ج ليس ب وكلّ أ ب فبعض ج ليس أ. ولم يمكن بيانه بالعكس ٥ لعدم قبول الصغرى للعكس، وصيرورة القياس عن جزئيتين بعكس الكبرى؛ بل بالخلف والافتراض بأن نجعل البعض من الجيم الذي ليس ب د ونقول "لا شيء من د ب وكلّ أ ب فلا شيء من د أ" ثم نقول "بعض ج د ولا شيء من د أ" فيرجع الى الأول.

١٠ فقد ظهر أنّ هذا الشكل لا يُنتج المطلوب إلا سالباً.

٧٥ ج وذكر الشيخ أنّ قوماً قالوا أنّه لا حاجة إلى هذه البيانات لأنّ الأوسط لما ثبت لأحد الطرفين وسُلب عن الطرف الآخر يلزم حصول المباشنة بينهما، فإنّ أ لما كان مبايناً لب، وج غير مباين له، لم يكن ج أ. وزيقه بأنّه لو جعلوا ذلك حجة على الإنتاج فلم تزد الحجة على الدعوى لأنّ المباينين والمسلوب أحدهما عن الآخر واحد؛ ولو جعلوا ذلك بيناً بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين القريب ١٥ من البين بنفسه، فإنّ الذهن يلتفت ضرورة عند الإنتاج إلى أن يقول أنّ ج لما كانت ب المباينة لم تكن أ، إذ الشيء لا يُوصف بأنّه أ وليس أ، فقد ردّه ١٥١

١١ وذكر الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١١٥]

١ جزئية موجبة [ي: موجبة جزئية | وسالبة كلية] ت، د، م، ن: وكلية سالبة ٢ مثاله [ساقط من ن ٣ والافتراض] ي: الافتراض ٥ يمكن [س، ط: يكن؛ ساقط من ي ٦ عن: س: من ٧ نجعل] س، ن: نفرض ١١ وذكر [د: + قول | قوماً] س: ربما ١٢ لأحد [ي: احد | يلزم] ي: لزوم؛ م: فلزم ١٣ وزيقه [س: فزيقه | جعلوا] د: جعل ١٤ المباينين [س، ي، ت: المباين؛ في د صححت "المباين" الى المماسس؛ م: المسانين؛ ج: المباينتين؛ ط: الماسس؛ ك: المايس؛ ن: الماناس ١٦ يلتفت ضرورة] ي: ضرورة يلتفت ج [ي: ب ١٧ كانت] ت، د، م، ن، ط: كان. والمثبت من س، ي، ج [أ] د: لا آ

إلى البين في نفسه لكنه لما ارتد إلى البين بفكر لطيف وروية قليلة اعتقد كونه
 بيتاً بنفسه لقربه منه. والإمام يستعمل مثل هذا في جميع الأقيسة على أنه برهان
 ويسميه اللتية ولا يُوسطُ المباينة أيضاً، بل يقول بأنَّ الأوسط إذا ثبت للأصغر
 وسُلبَ عن الأكبر لزم مباينتهما، وذلك هو الشكل الثاني بعينه إذ لا معنى له
 سوى حمل الأوسط على أحد الطرفين بالإيجاب وعلى الآخر بالسلب، وهكذا
 يبين كل شكل بعين ذلك الشكل، وفساد ذلك ظاهر.

الشكل الثالث

وشرط إنتاجه: أن تكون صغراه موجبة، لأنه لم يجب إذا سلب أمر عن شيء
 أنه يوجد له ما يوجد لذلك الشيء أو يسلب عنه، هكذا قاله الشيخ.
 ١٠ والاختلاف يفيد مزيد الظهور فإنه لو كانت الكبرى مع ذلك سالبة أيضاً لكان
 حاصله أن الأوسط مبين لكلا الطرفين وجاز توافقه وتباينها لجواز مباينة ١٢٩م
 الشيء الواحد للمتباينين معاً وللمتوافقين معاً؛ ولو كانت موجبة احتمل توافقه

٢ والإمام يستعمل [منطق المخلص، ص ٢٦٣ ٩ قاله الشيخ] الشفاء: القياس، ص
 ١١٦-١١٧

١ في نفسه [د، ن: بنفسه | لكنه] ت: لكن | ارتد [ت: اريد | بفكر] س: بذكر ٢ منه
 س، م، ن: عنه؛ ساقط من ي. والمثبت من ت، د، ج، م، ط ٣ اللتية [ي، ت، ج:
 الكمية. والمثبت من س، د، م، ط، ك | يُوسط] ي، ت: توسط؛ ط: توسط؛ د: توسط؛ م،
 ج: توسط. والمثبت من س، وهو الموافق لسياق شرح الكافي الذي يقول "ولا يجعل المباينة
 وسطاً" | المباينة [ت: للمباينة | إذا] ي: لما ٥ بالإيجاب [س: + على | وهكذا] س:
 وهنا ٦ يبين [ي، د: س؛ ت، م، ك: س؛ س: س؛ ط: س؛ ن: س؛ ج: يبين
 ٨ لأنه] س: + لو ٩ يسلب [س، ي: سلب | هكذا] ت: كذا | قاله [د: ذكره
 ١١ وتباينها... توافقه] ساقطة من ت ١٢ للمتباينين [س، م، ن: للمباينين | معاً] ساقط
 من د، ط | وللمتوافقين معاً] ساقط من ي

بأن يكون الأصغر والأوسط نوعين للأكبر، وتباينهما بأن يكون الأصغر والأوسط نوعين متباينين والأكبر فصل الأوسط.

وإحدى مقدّمتيه كَلَيَّةٌ وإلا جاز أن يكون البعض من الأوسط الذي هو أصغر غير البعض الذي حُمِلَ عليه الأكبر بالإيجاب أو بالسلب فلم يجب التعدية؛ وأيضاً فجاز تباينهما بأن يكون الأوسط جنساً لهما، وتوافقهما بأن حُمِلَ النوع وفصله ٥ على الجنس.

فشرط الإنتاج باعتبار الكَلَيَّة والكيفيّة هذان الأمران، وأما الذي يُعتبر فيه بحسب الجهة فمؤخر الذكر إلى المختلطات. والشرطان المذكوران يُوجب اعتبارهما كون المنتج في هذا الشكل ستة ضروب، لأنّ الصغرى إن كانت موجبة كَلَيَّة أنتجت مع الأربعة لوجود الشرطين، وإن كانت موجبة جزئية أنتجت مع ١٠ الكَلَيَّتين دون الجزئيتين.

الضرب الاول: كلّ ب ج وكلّ ب أ فبعض ج أ.

٥ حمل...الجنس] في س، م، ج، ن، ط: "حمل الجنس على النوع وفصل ذلك النوع". وهو ظاهر الفساد إذ مقدّمتي الشكل الثالث لا يتحدان في المحمول بل في الموضوع. وهكذا ورد النص أيضاً في د وزيد في الهامش: "صوابه أن يقال: بأن حمل النوع وفصله على الجنس". وهذا التصويب هو الذي ورد في نسخة ت. وفي ي ورد في الاصل: "صوابه أن يقال: بأن حمل النوع وفصله على الجنس على النوع وفصل ذلك النوع" والظاهر أن الناسخ أورد التصحيح من هامش النسخة التي نقل عنها وأبقى المضروب. وفي شرح الكتابي: "أما توافقهما فبأن حمل على الجنس نوعه وفصل ذلك النوع". والظاهر أن ما في النسخ الخمس سبق قلم من المصنف حيث قصد أن يكتب: "حمل على الجنس النوع وفصل ذلك النوع" كما ورد تقرير العبارة في شرح الكتابي، وقد صحح سبق القلم في بعض النسخ كما في هامش د وفي ي، ت.

١ يكون^١] ساقط من د | نوعين للأكبر] د: وعين الأكبر ٢ نوعين متباينين] د: نوعان متباينان ٣ مقدّمته] د: عدمته | جاز] ت، ج: لجاز؛ د: فجاز ٤ بالسلب] ت: السلب ٥ فجاز] ي: لجاز؛ م، ط: جاز | الأوسط] ساقط من س، م، ن | وتوافقهما] س: موافقتها ٧ فشرط] ي: وشرط؛ ي: شرط؛ ت: فيشترط | باعتبار...والكيفية] د: اعتبار الكيفية والكمية | الأمران] ن: الشرطان ٨ فمؤخر] ي: فهو مؤخر | الذكر] ساقط من س ١٠ موجبة] ساقط من ن ١٢ ب ج] د: ب ج

الثاني: كلّ ب ج ولا شيء من ب أ فليس كل ج أ. والبيان بالخلف وعكس الصغرى حتّى يرتدّ إلى الكامل. ولا يلزم المطلوب كليّاً في هذين الضريين لجواز أن يكون الأصغر أعمّ من الأوسط ويكون الأوسط في الأوّل مساوياً للأكبر ١٥٢ و٧٢ ط وفي الثاني مشاركاً إيّاه في الاندراج تحت جنسه، حتّى يجب كون الأصغر أعمّ ١٠٦ س من الأكبر في كلا الضريين فيمتنع حمل الأكبر بالإيجاب أو بالسلب على كلّهما. ومتى لم ينتج هذان الضريان كليّة المطلوب لم ينتجها شيء من ضروب هذا ٨١ ت الشكل لكون كل واحد من الأربعة الباقية أعمّ من أحد هذين الضريين.

الثالث: بعض ب ج وكلّ ب أ فبعض ج أ، بيانه بالخلف والافتراض وعكس الصغرى.

الرابع: كلّ ب ج وبعض ب أ فبعض ج أ، بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ١٠ ثم عكس النتيجة، وبالخلف والافتراض.

الخامس: بعض ب ج ولا شيء من ب أ فليس كلّ ج أ، وبيانه بما مرّ من الوجوه الثلاثة. ٥٥ ن

السادس: كل ب ج وليس بعض ب أ فليس كلّ ج أ، بيانه لم يمكن بالعكس ١٥ لعدم انعكاس الكبرى وصيرورة القياس عن جزئيتين في الأوّل بعكس الصغرى، بل بالخلف والافتراض.

ويجب أن تعلم أنّ الخلف في هذا الشكل هو بأن يؤخذ تقيض النتيجة ويجعل ١٣٠ م كبرى وصغرى القياس صغرى حتّى يصير قياساً منتجاً لبطلان الكبرى في ٧٣ هـ

١ بالخلف] د: بالعكس ٢ الكامل] ن، ك: الأول ٣ الأوسط^٢] ت، ط: الوسط ٤ وفي] ي: في ٥ الضريين] ن: الطرفين | بالسلب] ت، ط: السلب | كلّ] ت: كلّ ٧ أعمّ...أحد] ت: أحد من | أحد] ساقط من ن؛ ط: واحد ١١ والخلف] د: بالخلف ١٢ وبيانه] س، م: بيانه | بما] د: ما ١٣ الثلاثة] ساقط من ت ١٧ تعلم] ت، د، م، ج، ن، ط: تعلم. والمثبت من س، ي | يؤخذ] ي، م: يوجد؛ ت، د، ن: يوجد. والمثبت من س، ج، ط ١٨ القياس صغرى] ساقط من ت | قياساً] د: قياس

الشكل الأول. ويوجد فيه شرائط الإنتاج دائماً لأنّ الصغرى لما كانت صغرى الشكل بعينه كانت موجبة، وكبرها لكونها تقيض مطلوب هذا الشكل تكون دائماً كليّة، كما كان قياس الخلف في الثاني قياساً في الشكل الأول صغراه تقيض النتيجة - وذلك موجب أبداً في الشكل الثاني - وكبراه كبرى الشكل بعينها فتكون دائماً كليّة، وينتج القياس بطلان الصغرى.

٧٦ قال الشيخ بأنّ هذين الشكلين وإن كانا يرجعان إلى الأول فلها خاصيّة وهي أنّ بعض القضايا كان الحمل الطبيعيّ فيها والسابق إلى الذهن أن يكون أحد الأمرين موضوعاً والآخر محمولاً حتى لو عكس كان غير طبيعيّ وغير سابق إلى الذهن. أمّا في السوالب فمثل قولنا "لا شيء من النفس بماتت" و "لا شيء من النار بثقيلة". وأمّا في الإيجاب فإذا كان المحمول عامّاً والموضوع خاصّاً، أو صفةً ١٠ وكان الموضوع ذاتاً، وبالجملة كان المحمول مستحقّاً للمحموليّة بالطبع. فلو ١٥٣ عكست هذه القضايا كان الحمل فيها غير طبيعيّ وإن كانت صادقة، فيجوز في كثير من المواضع إنّما يصحّ تأليف القياس على وجه يراعي الحمل في مقدّماتها الموجبة والسالبة على أنّه طبيعيّ وأوّل بأن يكون القياس على هيئة الشكل

٢ وكبرها] كذا في جميع النسخ. وفي شرح الكاتبي "وكبراه" وهو الصحيح إذ الضمير راجع إلى "الشكل" ٦ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١١٩-١٢٠ ١٠ أو صفة] أي: أو كان المحمول صفة. وفي شرح الكاتبي: "أو كان الموضوع أمراً ذاتياً والمحمول أمراً عارضياً"

١ ويوجد] س، ت: يؤخذ ٢ وكبرها] د: والموجبة كبرها | مطلوب] ن: المطلوب في تكون...الشكل] ساقط من ي ٣ كليّة] س، ت، ج، م، ط: كلياً؛ ساقط من د. والمثبت من ن، ك | الثاني] د: البيان | صغراه] ي، ت، د، ج، م، ط: صغراها. والمثبت من س، ن ٤ النتيجة] ي: للنتيجة | وكبراه] ي، ت، د، ج، م، ط: كبرها. والمثبت من س، ن ٧ فيها] ي: فيها ٩ بماتت] ي: ماتت ١٠ بثقيلة] د، ط: بثقل | المحمول...ذاتاً] في س شطب هذه الفقرة وصحّت في الهامش بخط التاسع إلى: "الموضوع خاصّاً والمحمول عامّاً أو ذاتاً والمحمول صفة". ١١ وكان] ي، ط: أو كان، وكنا في أصل س المضروب. والمثبت من ت، د، ج، م، ن ١٣ مقدّماتها] ن: مقدّماته ١٤ أنّه طبيعيّ] ي: الوجه الطبيعي

الثاني أو على هيئة الشكل الثالث، فلو أُورد على هيئة الشكل الأول صار الحمل في المقدمة غير طبيعي، فإذا اشتمل ذكرهما على فائدة.

وقد عرفنا بذلك أن الرابع مما يجب ذكره، لأنه قد يكون الأمر في كثير من المواضع بحيث لا يمكن مراعاة هذا الاعتبار في مقدمات القياس إلا بأن يكون هـ على هيئة الشكل الرابع.

الشكل الرابع:

ويجب أن تعلم أن السالبة الجزئية غير مستعملة فيه أصلاً. فإنها لو كانت صغرى لم تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية، لجواز تباینها بأن يكون الأصغر والأكبر نوعين للأوسط مثلاً، وتوافقهما أيضاً بأن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر فصله؛ ١٠ ولا مع السالبة الكلية لما عرفت من مباينة الشيء الواحد للمتوافقين معاً تارةً وللمتباينين أخرى. وإذا لم تنتج مع الكبيرين الكلّيتين لم تنتج مع الجزئيتين. ولو كانت كبرى لم تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية، لأنه احتمال توافقهما بأن يكون الأكبر مثلاً فصلاً للأصغر والأصغر جنساً للأوسط، وتباينهما أيضاً بأن يكون ١٣ م الأوسط فصلاً للأصغر والأكبر والأصغر نوعين مندرجين تحت جنس؛ ولا مع

١ هيئة^١ ساقط من ي | الشكل^٢ ساقط من س ٣ ما | الأمر | ن: + كذلك
٤ بأن | ت، د، ط: أن ٧ ويجب | د: + به | ويجب... تعلم | ساقط من ن | تعلم | ت، م: يعلم؛ س، د، ط: علم؛ ج: تعلم | فإنها | ي: لأنها ٨ نوعين للأوسط | ي: نوعي الأوسط
٩ مثلاً | ساقط من ي | فصله | ي، ج: فصله مثلاً؛ م: فصلاً مثلاً؛ ك: فصلاً له
١٠ الواحد | د: والواحد | للمتوافقين | ي، م: للمتوافقين ١١ وللمتباينين | ي: وللمتباينتين؛ س: وللمتباينين معاً (والزيادة في الهامش بخط الناسخ) | الكبيرين | د: الكبيرس؛ ط: الكبرس ولو | ي: وإن ١٣ يكون | ن: + الأصغر فصلاً للأوسط والأكبر جنساً له مثل قولنا "كل إنسان ناطق وليس كل حيوان إنسان يكون". ولا أثر لهذه الزيادة في باقي النسخ ولا في شرح الكتابي ١٤ ولا | د: ولا

السالبة الكلّية لما عرفت من العلة. وإذا لم تنتج مع الصغريين الكلّيتين امتنع الإنتاج مع الجزئيتين، فامتنع استعمال السالبة الجزئية أصلاً وسقط لذلك سبعة أضرب.

وأما المحصورات الثلاث الباقية فالسالبة الكلّية لا تنتج مع السالبة الكلّية لما عرفت من العلة؛ ولا مع الموجبة الجزئية لجواز توافق الطرفين حينئذ بأن يكون الأكبر جنساً للأصغر والأوسط، والتباين أيضاً بأن يكون الأكبر فصلاً للأوسط والأصغر مشاركاً إياه في الاندراج تحت جنسه، فسقط ضربان آخران.

وأما الموجبة الجزئية فلم تنتج مع الكبرى الموجبة الكلّية لاحتمال توافقها حينئذ بأن يكون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر فصلاً له، وتباينها أيضاً بأن يكون الأوسط جنساً للطرفين. ولزم من ذلك عدم إنتاجه مع الكبرى الجزئية أيضاً، ١٠
١٥٤
٨٢ فسقط ضربان آخران وبقيت المنتجة خمسة: الصغرى الموجبة الكلّية مع المحصورات الثلاث، والموجبة الجزئية مع السالبة الكلّية، والسالبة الكلّية مع الموجبة الكلّية.

وعرفت من ذلك مخالفته للأشكال الثلاثة في اشتراط ما شرط فيها، لجواز كون صفراه سالبة، وجواز كون كبراه جزئية، واتفاق مقدمتيه، إلّا الشكل الثالث في ١٥
اشتراط كلّية إحدى المقدمتين. بل شرط إنتاجه بحسب اعتبار الكمية والكيفية أمران: أحدهما أن لا تجتمع فيه الخستان إلّا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية،

٩ الأوسط... للأصغر] في ن، ك: الأصغر جنساً للأوسط. ويقول الكاتب: "قولنا "بعض الانسان حيوان وكل ناطق إنسان" والحق "بعض الحيوان ناطق" (انتهى). وعلى ما في باقي النسخ يكون المثال: "بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان" والحق "كل انسان ناطق".

١ الصغريين] س: الصغريتين ٢ استعمال] ساقط من د | لذلك] ي: بذلك ٤ وأما] ي: فاما؛ ن: وأما في | الثلاث] س، ت، د، م، ج، ن: الثلاثة. والمثبت من ي، ط، ك ٦ أيضاً] ساقط من ي ٧ فسقط] ن: + بذلك | آخران] د: آخر ١١ وبقيت] ي: فبق ١٢ الثلاث] س، ي، ت، د، م، ج: الثلاثة. والمثبت من ط، ك ١٤ وعرفت] د: وقد عرفت | شرط] ت: اشترط | فيها] ي: فيها | كون] ي: ان يكون ١٥ كبراه] س: كبرى | مقدمتيه] س: مقدمته ١٧ الخستان] ساقط من د | كانت] ت: كان

والثاني: كلما كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى سالبة كلية. ومجموع هذين الأمرين شرط مساوٍ لإنتاج هذا الشكل بمعنى أنهما يُوجدان في جميع الخمسة المنتجة ويُعدمان أو يُعدم أحدهما في الباقية. وإذا استقرأت الضروب وجدت الأمر كذلك، فصار مجموع هذين الأمرين ضابطاً في إنتاج هذا الشكل، كما كان في كل شكلٍ من الثلاثة أمان هذا شأنهما. لكن يجب أن تعلم أن المراد بعدم اجتماع الحسنتين أن لا تجتمعان في القياس أصلاً، سواء كان في مقدمة واحدة أو في القياس، وسواء كانتا من جنس واحد أو مختلفتين. وهذان شرطان بحسب كتيبة المقدمتين وكيفيةهما، وما يُعتبر من الشرط باعتبار الجهة فنذكره في الاختلاطات.

١٠ ومن الناس من جعل الضابطات أموراً خمسة: عدم استعمال السالبة الجزئية، وأن لا يكون القياس من سالتين، ولا من جزئيتين، ولا من صغرى سالبة كبراهها ١٣٢ جزئية، ولا من صغرى موجبة جزئية كبراهها موجبة كلية. وما ذكرنا من الأمرين متناول لهذه الخمسة. ٧٤ ي

ولنعدّ الضروب المنتجة. الأول: "كل ب ج وكل أ ب" ينتج "بعض ج أ"، ولم ينتج "كل ج أ" لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط وكون الأوسط مساوياً ١٥ للأكبر حتى يكون الأكبر أخص من الأصغر فيمتنع أن يثبت لكل أفرادها. ٧٧ ج

٢ الأمرين [د: الأمر ٣ المنتجة] ساقط من ن ٤ وجدت [ي: وجد | ضابطاً] ن، ك: شرطاً ٥ [في] ي: مع | تعلم [ن، م، د، ط: تعلم؛ ج: يعلم. والمثبت من س، ي، ن ٦ تجتمعان] ت، ج، ن، ط: تجتمعان؛ والظاهر أن في س صححت "تجتمعان" الى "تجتمعا". والمثبت من ي، د، م، ك [في القياس] ن: في المقدمتين؛ ساقط من د ٧ وسواء [د: سواء أ أو ٢] ن: + من جنسين | مختلفتين [س: من مختلفتين | شرطان] د: الشرطان ٨ الشرط [ي: الشرط؛ د: الشرائط ٩ الاختلاطات] ن، ك: المختلطات ١١ سالتين [س: السالتين | من ٢] ساقط من د | جزئيتين [س: الجزئيتين ١٢ موجبة ١] ساقط من ن الأمرين [د: الأول ١٣ متناول] ت، د: مساو؛ س: مشارك. والمثبت من ي، م، ج، ن، ط، ك ١٤ المنتجة [ن: الخمسة | الأول] س، ي: فالاول | ولم... أ ساقط من ن ١٥ كون [ي: ان يكون | وكون] ي: ويكون ١٦ لكل [د: الكل | أفراد] في س زيادة "المساوي" في الهامش بخط الناسخ

الثاني: "كلّ ب ج وبعض أ ب فبعض ج أ".

الثالث: "لا شيء من ب ج وكلّ أ ب فلا شيء من ج أ".

الرابع: "كلّ ب ج ولا شيء من أ ب فليس كلّ ج أ"، ولا يلزم "لا شيء من ج أ" لجواز أن يكون الأصغر أعمّ من الأوسط وأن يكون الأوسط والأكبر يندرجان تحته اندراج الأخصين تحت أعمّ، كما يكون الأصغر جنساً للأوسط والأكبر، وحينئذ يمتنع سلب الأكبر عن كلّ أفراده.

الخامس: "بعض ب ج ولا شيء من أ ب فبعض ج ليس أ".

والبيان في هذه الضروب:

إمّا بالردّ إلى الأوّل يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة إذا كانت الكبرى موجبة والصغرى كلّية، أو بعكس كلتا مقدّمتيه إن كانت الصغرى موجبة والكبرى كلّية العكس؛ أو إلى الثاني بعكس الصغرى إذا اختلفت المقدّمتان في الكيف وكانت الكبرى كلّية؛ أو إلى الثالث بعكس الكبرى إذا كانت الصغرى موجبة وكلّية أو الكبرى كلّية العكس، ضرورة ارتداده إلى الأشكال المذكورة لما ذكرنا من التغير ومصادفته شرائط إنتاجها عند اعتبار ما ذكرنا من الشرائط.

٣ الرابع [د: + من [ج أ] ت: ب أ ٥ يندرجان] ي، م: مندرجان؛ ن، ك: مندرجين | أعمّ [ي: الاعمّ ٧ ج ٢... أ] ساقط من ت ٩ الأوّل يجعل] د: جعل؛ ي: الاول أو جعل ١٠ الكبرى] ت: الصغرى | والصغرى] ت: والكبرى | كلتا] ي: كلتي ١١ اختلفت] د: اختلف ١٢ في الكيف] ي: بالكيف ١٣ وكلّية] د، م، ن، ط: كلية ١٤ لا] ن، ك: بما | التغير] ي: التفسير؛ م: العلة؛ س: التغير؛ ج: التغير؛ ت: السعير؛ ط، ك: العسر؛ ن: العسر؛ ساقط من د (وترك الناسخ فراغ مقدار لفظ واحد) | ومصادفته] د: مصادفة | اعتبار] ساقط من ن ١٥ الشرائط] ن، ك: الشروط

أو بالافتراض إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، إذ الافتراض في كل شكل يعود إلى البيان في ذلك الشكل بعينه إلا أنه يصير ضرباً أجلى والمقدمة الجزئية ٥٧٤ ط كلتية.

- وبالخلف: أما في الضروب المنتجة للسالبة فتكون صغرى قياس الخلف نقيض ١٠٨ س
 ٥ النتيجة وكبرها كبرى القياس، وعكس نتيجه يناقض الصغرى أو يضادها،
 وعين نتيجه يناقض عكس الصغرى أو يضادها. وأما في القرينتين المنتجتين ٨٣ ت
 للموجبتين فالصغرى هي صغرى القياس والكبرى نقيض النتيجة ويكون كل
 واحد من نتيجه وكبرى القياس يناقض عكس الأخرى أو يضادها. وبالجملة
 قياس الخلف في هذا الشكل على النسق الذي كان في الشكل الثاني إن كانت
 ١٠ نتيجة القياس سالبة، وعلى النسق الذي كان في الثالث إن كانت موجبة، لكنه ١٣٣ م
 يحتاج ههنا على التقديرين إلى عكس آخر لم يحتاج إليه في ذينك الشكلين لمزيد
 بعده عن النظم الطبيعي. وظهر مما ذكرنا عدم إنتاج هذا الشكل الموجبة الكلتية
 وإنتاجه الثلاثة الباقية.

١ أو] س: و؛ د: أو بالقوة أو | إذا] س: ان ٢ | إلا أنه] ي، ت، د، م، ن، ج: لأنه.
 والمثبت من س، ط، وهو الموافق لسياق شرح الكاتبي ٥ نتيجه] د: نتيجه ٦ وعين] س:
 عن | أو يضادها] د: ويضادها؛ ط، ك: أو يضاده | المنتجتين] د: المنتجتين ٧ للموجبتين]
 س، ك: للموجبة؛ ت: للإيجاب ٨ واحد] ن: واحدة | الأخرى] ت: الآخر | يضادها] ن:
 يضاده ٩ النسق] ي: النحو | كان] ساقط من ت | كانت] د: كان ١٠ النسق] ي:
 النحو ١١ ههنا] ساقط من ن ١٢ عن] ت، م: على | وظهر] س، م: فظهر
 ١٣ الثلاثة] د: النتيجة؛ ط: الثلاث

الفصل التاسع: في المختلطات

وفيه مباحث أربعة:

الأول في الشكل الأول:

واعلم أن شرط إنتاجه بحسب جهة المقدمات أن تكون الصغرى فعلية، فإذا كانت إحدى الممكنتين لم ينتج. والدليل عليه أن الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية ومع المشروطة الخاصة غير منتج. وهذان الاختلاطان أخص من الباقية من الستة والعشرين التي تتعقد من الصغريين الممكنتين، لكون الأول أخص من بعضها، والثاني أخص من الباقي، فكان عقهما مستلزماً عقم الجميع. ١٥٦ د

وبيان عقم الأول أن وصفاً واحداً يجوز أن يكون ممكناً بالإمكان الخاص لنوعين متباينين أحدهما ج مثلاً والآخر د، ويثبت لكل ج ولا يثبت لشيء من د، فيصدق أن كل د يصدق عليه الألف - وهو ذلك الوصف - بالإمكان الخاص، وكل ما صدق عليه الألف بالفعل فهو ج بالضرورة، مع امتناع أن يكون شيء من د ج. وظاهر أنه يصدق مع الإيجاب، فقد حصل الاختلاف. وكذلك لو كان هذا الاختلاط على هيئة الضرب الثاني بأن نقول "كل د أ بالإمكان الخاص ولا شيء من أ د بالضرورة" مع امتناع السلب في النتيجة، وصدقه مع ١٥

٢ أربعة] ساقط من ي ٤ واعلم] ت، د: اعلم [أن] س، ي، م، ج: + من ٥ عليه] ساقط من ي ٧ الصغريين] س: الصغرى ٨ عقهما] د، م: عقهما ٩ وصفاً] ت: وصفاً ١٠ ويثبت] ي، د، م: وثبت [يثبت] د: سب ١١ الألف] ي: أ ١٢ صدق] س، د: يصدق [الألف] ي: أ ١٣ د ج] د: ج د ١٤ الضرب...هيئة] ساقط من ن [قول] ي، د: هول؛ ت، م، ط: قول؛ ج: يقول. والمثبت من س

امتناع إيجابها ظاهر. ومتى لم ينتج هذا الاختلاط على هيئة الضربين الأولين، مع كونها أخص من الباقيين، لزم عقم هذا الاختلاط مطلقاً.

- وبهذا يُعرف عقم الثاني لأنه قد يصدق "كلّ د أ بالإمكان الخاص وكلّ أ فهو ج هو أ بالضرورة ما دام أ لا دائماً" مع امتناع ما يتوهم نتيجة، ونظائر ذلك من المواد كثيرة ذكرنا بعضها في عكس السالبة الضرورية. ولأنه إذا كان زيد ركب ٥ الحمار ولم يكن ركب قطّ الفرس صدّق أنّ "كلّ فرس فهو مركوب زيد بالإمكان الخاص وكلّ ما هو مركوب زيد حمار بالضرورة" أو "لا شيء مما هو مركوب زيد بفرس أصلاً" مع امتناع الإيجاب في الأول والسلب في الثاني من ضربي الاختلاط الأول، و"كلّ ما هو مركوب زيد فهو حمار هو مركوب زيد بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً" في الضرب الأول من الاختلاط الثاني مع امتناع ١٠ الإيجاب فيه. وأما صدق الأول والثالث مع امتناع السلب، والثاني مع امتناع الإيجاب، ظاهر. فقد حصل الاختلاف في كلّ واحد من هذه الأقسام.

وإذا أردت عقم الاختلاط الثاني على هيئة الضرب الثاني استخرجته من المثال المذكور في الضرب الأول بتبديل الأكبر بنقيضه.

- لا يقال: بأنّ هذا الاختلاط على هيئة الضرب الثاني ينتج سائبة ممكنة، فإنّ ١٥ الأصغر لو ثبت له الأكبر بالضرورة مع دوام سلب الأوسط بالضرورة بحسب

٣ فهو ج] في س، ت، م، ج: ورد "ج" فقط؛ وفي ي: "جيم"؛ وفي د: "هو أخص جيم". والمثبت من ن، ط، ك، وهو أوفق للمثال الذي أوردته المصنف فيما بعد: "كلّ ما هو مركوب زيد فهو حمار هو مركوب زيد بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً".

٢ مطلقاً] ساقط من ن ٣ يُعرف] س: تعرف؛ ي، د، ج، ن: عرف. والمثبت من ت، م، ط ٢] د: ما | فهو] ساقط من س، ي، ت، م، ج: د: هو. والمثبت من ن، ط، ك | ج] ي، د: جيم ٤ نتيجة] د، م، ن: نتيجته | ونظائر ذلك] ن: ونظائره ٦ يكن ركب] ت: يركب ٨ والسلب] د: والثاني ٩ هو ٢] ساقط من ت ١١ فيه...الإيجاب] ساقط من ن ١٢ ظاهر] س: فظاهر | الأقسام] د: الاختلاف ١٤ في...الأول] ساقط من ت الضرب] ساقط من س ١٥ بأن] ساقط من ت

دوام الأكبر - لانعكاس هذه المشروطة - يلزم سلب الأوسط عن الأصغر ٧٥
بالضرورة على ما تبين من إنتاج هذا الاختلاط، وذلك خلف.

- قلنا: لا نسلم انعكاس المشروطة، لأن المشروطة إما أن تجعل الضرورة فيها
بحسب الوصف أي للذات بشرط الاتصاف بالوصف، أو للذات من حيث هي
٥ هي في جميع أوقات الوصف. والثاني لا ينعكس لأنه يصدق "لا شيء مما هو
مركوب زيد بفرس بالضرورة ما دام مركوب زيد" في فرضنا المذكور مع كذب ١٥٧
العكس مشروطة. وكذلك الأول لجواز أن يكون وصفان - وهما الألف والباء - ١٠٩
فلا يتنافيان في بعض الذوات دون البعض ويكون أثباتاً للذات التي تنافيا فيه ٧٥
والباء للذات الأخرى، فيصدق "لا شيء مما له الألف ب بالضرورة ما دام أ"
١٠ ولا يصدق قولنا "لا شيء مما له ب أ بالضرورة ما دام ب" لإمكان اجتماعهما في
الذات الموصوفة بالباء وامتناع اجتماعهما في الذات الموصوفة بالألف، مثل أن
المنجمد مع السخونة متنافيان في بعض الذوات مثل الشمع والماء والسمن دون
البعض مثل العسل والسكر، فإذا كان الموجود في زمانٍ ما أو في موضع معين
من الأول ما يكون منجمداً فقط، ومن الثاني ما يكون حاراً وليس بمنجمد،
١٥ صدق "لا شيء من المنجمد وقت كذا أو في موضع كذا بخار بالضرورة ما دام
منجمداً"، ولا يصدق عكسه لسخونة العسل وإمكان اجتماعهما للحرارة.

ومن ذلك تبين عقم الضرب الثاني من الاختلاط الثاني إذا كانت المشروطة
بالاعتبار المذكور.

١ يلزم [ي: لز ٢ ما] ساقط من ت ٣ المشروطة^٢ د: الضرورة ٤ للذات^١ س، د،
ج: الذات | للذات^٢ س، ج: الذات ٥ هي [ن: ذات | والثاني] س، ن: والاول. وفي ي:
والاول وصوابه أن يدل الاول بالثاني وبالعكس | يصدق [ي: + قولنا | مما هو] ي: من
٧ الأول [س، ن: الثاني؛ ي: الثاني فلذلك | والباء] س: والباي ٨ في [ت: فيه | تنافيا]
ي: تنافيا | فيه] ت: فيها ٩ ب [ي: باء ١٠ ب أ] س: أب؛ ي: أبب
١١ الموصوفة^١ ت: الموصوف | الموصوفة^٢ س، ت، د، ج: الموصوف ١٣ ما] ساقط من
ن ١٤ منجمداً [ي: منجمداً فقط] ساقط من ت | بمنجمد [ي: ج: بمنجمد؛ ن: منجمداً
١٥ أ] د: و ١٦ العسل [ن: + والسكر | للحرارة] ت: بالمنجمد

وبما ذكرنا تقوى على إيراد أمثلة لنقوض هاذين الاختلاطين من مواد لا تُعدّ ولا تُخصى، فثبت عقم أخص الاختلاطات المنعقدة من الصغريين الممكنتين، فثبت عقم جميعها.

٥٧١٣٥م وزعم الشيخ إنتاج جميعها، وجعل النتيجة في ضروريات الكبرى ضرورية، وفي لاضرورياتها ممكنة خاصة، وفي محتملاتها للقسمين ممكنة عامة. وقال بأن القياس إذا كان في الشكل الأول واحتاج إلى البيان، لم يمكن بيانه بعكس الصغرى أو الكبرى حتى يرتد إلى ما هو أبعد، بل بوجوه أخر.

واستدل على الأول بوجوه، أحدها: لو صدق نقيض النتيجة - وهو "بعض ج ليس أ بالإمكان" - ولنفرض هذا الممكن موجوداً ونجعله صغرى حتى ينتج مع الكبرى ضرورية من الشكل الثاني مناقضة للصغرى، ولم يلزم من فرضنا بعض "ج ليس أ بالفعل" محال إذا كان ذلك ممكناً لأن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال، بل إذا كان محالاً ولم يلزم من المقدمة الصادقة فإذا قولنا "بعض ج ليس أ بالإمكان العام" كاذب.

٤ وزعم الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١٩٥ و ٢٠٢؛ الاشارات ص ٦٨-٧٠ (فرجة) ١ ص ١١٣-١١٥ (الزارعي) ٨ واستدل [الشفاء: القياس، ص ٢٠٢. والوجه الثاني لم يذكره الشيخ في هذا الموضع، بل الظاهر أن المصنف نقل هذا الوجه من الدليل الذي ذكره الشيخ على استنتاج الممكنة من اختلاط الصغرى الممكنة والكبرى المطلقة (ص ١٩٢)

١ أمثلة لنقوض [ي، ن، ك: أمثلة نقوض؛ س: مثله نقوض | هاذين الاختلاطين] صححت في س إلى "هاذان الاختلاطان" ٢ الممكنتين | س: الممكنين | فثبت^٢ ي: فثبت ٤ ضرورية] ساقط من س | وفي لاضرورياتها] ت، د: ولا في ضرورياتها؛ ج: وفي لاضرورياتها ٥ للقسمين... عامة] ي: ممكنة عامة للقسمين ٦ يمكن] ي: يكن | الصغرى... الكبرى] ت، ج: الكبرى أو الصغرى ٧ أخر] ت، د، ج، ن، م، ط: أخرى. والمثبت من س، ي ٨ صدق] ي: لم يصدق؛ ت، ج: لم يصدق لصدق [ج] ساقط من د ١٠ الثاني] ن: الثالث ١١ بالفعل محال] ساقط من ت، ط؛ م، ج، ن: محال. والمثبت من س، ي بالفعل...] ساقط من د ١٢ ولم] ت: ولا

الثاني: أن نضمّ نقيض النتيجة بعد فرض وقوعه إلى الصغرى حتّى ينتج نقيض الكبرى من الشكل الثالث بالعمل المذكور بعينه.

الثالث: أنّا نفرض الصغرى موجودة فيلزم ما يناقض نقيض النتيجة ولزم المحال، ولم يلزم من فرض الصغرى بالفعل لإمكانها، ولا من الكبرى الصادقة، بل من المشكوك فيه وهو نقيض النتيجة.

الرابع: أنّ الأكبر لو لم يكن ضرورياً للأصغر، وعند اتّصافه بالأوسط لا بدّ وأن يصير ضرورياً له، فيصير ما ليس بضروريّ ضرورياً. وذلك محال لأنّا نغني بالضروريّ ما كان ضرورياً مطلقاً ما دامت ذاته موجودة، فيكون الانتقال من الضرورة إلى اللاضروة والعكس عند تغيّر وصف وحالٍ ممتنعاً.

١٠. والجواب عن الأول أنّكم تدعون لزوم المحال لوقوع نقيض النتيجة بالفعل أو للمجموع المركّب منه وعين الكبرى، والأول ممنوع لجواز أن لا تصدق الكبرى على تقدير وقوع نقيض النتيجة بالفعل فلم يلزم المحال الذي هو نتيجة القياس، ولا امتناع في وقوع الشيء وعدم ملازمته للممكن. وإن كان المدعى هو الثاني سلّمنا الشرطيّة وامتناع المقدّم ولم يلزم منه امتناع نقيض النتيجة - وإن كانت المقدمة الأخرى حقّة - لجواز أن يكون شيء في نفسه ممكناً ووقوعه مع أمرٍ آخر ممكن أو ضروريّ محالاً، ولم ينشأ المحال من أحد جزئيّ المجموع بل من اجتماعهما.

لا يقال بأنّ ذلك يقدر في جميع أقنيسة الخلف. لأنّ المطلوب كذب نقيض ١٣٦م النتيجة، فإذا كان وقوعه مع أمر آخر مستلزماً للمحال أو للكاذب لزم كذبه

١. نضمّ] س، د، م: ضمّ؛ ج: يضم ٣ ولزم] د: ولوازم ٤ من^٢ ي: عن ٨ بالضروريّ]
د: بالضرورة؛ م: بضروري | كان] ت: كانت ٩ اللاضروة] س: اللاضروية؛ ي:
اللاضروي | تغيّر] س: تغيّر ١٠ أو... بالفعل] ساقط من د ١٢ هو نتيجة] في هامش
س زيادة "نقيض" بين "هو" و"نتيجة" ١٤ المقدّم] ساقط من د | وإن] ي: بأن
١٥ الأخرى] ي: الأخيرة | شيء] ت، ن: الشيء | ووقوعه] ت: وقوعه ١٨ لا] د، م،
ن: ولا ١٩ لزم] س: لزمه

لكذب المجموع وصدق باقي الأجزاء، لأنّ كذب المجموع يُوجب كذب بعض أجزائه، وامتناعه لا يوجب إمتناع أجزائه. وقد أحطت بذلك في عكس السالبة الضرورية، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك عن قريب.

١١٠ س ولا يقال بأنّ ههنا أيضاً تقيض النتيجة مع الكبرى يستلزم كذب الصغرى لإنتاج الممكن مع الضروري في الشكل الثاني ضرورياً، فيكذب المجموع فيكذب تقيض ٥ النتيجة؛ أو ندعي أنّ النتيجة دائمة فيكون تقيضها "بعض ج ليس أ بالإطلاق ط ٧٦ مع العام" مع الكبرى الضرورية منتجاً من الشكل الثاني لضرورية مناقضة للصغرى الممكنة. لأنّا نبين أنّ الممكن مع الضروري في الشكل الثاني - بل القياس فيه من الضروريّتين - لا ينتج الضروري بل الدائم وأنه لا يناقض الصغرى ولا يلزم الخلف. وهو الجواب عن الثاني والثالث. ١٠

وعن الرابع أنّا لا نسلم أنّ الأصغر - إذا كان غير ضروريّ للكبرى - يتّصف بالأوسط بالفعل أصلاً حتى يتم قولكم أنّه يصير ضرورياً له عند الاتّصاف بالأوسط، لأنّ الإمكان لا ينافي الخلوّ دائماً ولا يستدعي الاتّصاف في نفس ٧٦ الأمر بالفعل أصلاً حتى يلزم ما ذكرتم من الإنتقال. هذا إن ادّعيت الاتّصاف بالأوسط في نفس الأمر والانتقال كذلك، وأمّا إذا ادّعيت الانتقال على تقدير ١٥ الاتّصاف بالأوسط - وإن لم يقع - منعنا الانتقال بمنع صدق الكبرى حينئذ، وكان عوداً إلى الوجوه الأول وكان فيه ما عرفت فيها.

وأجود ما يتكلّف لذلك ما هو قريب إلى الثالث بأن يُقال: لو وقعت الصغرى بالفعل لزمّت النتيجة ضرورية لدخول الأصغر حينئذ تحت الأوسط وكاملية ١٥٩

١ كذب^١ س: تكذب ٤ ولا ت: لا | الكبرى د: الكذب ٥ فيكذب^٢ س: ويكذب ٧ لضرورية مناقضة س: ي: لصيرورته مناقضاً؛ ت، ط، ج: لضرورته مناقضة؛ د: لضروره مناقضة؛ م، ن: لضروره مناقضة ٨ نبين ي: بينا | الثاني ساقط من ن | فيه... الضروريتين ي: من الضروريتين فيه ١١ للكبرى ت: له الأكبر ١٣ في... الأمر ساقط من س، ي ١٧ عوداً د: عدداً | الأول د، ج، م، ن، ط: الأولى. والمثبت من س، ي، ت | فيها ن: فيها ١٨ لذلك ساقطة من ي | ما^٢ ساقطة من ت | بأن ن: ان وقعت س، م، ن: وقع

القياس، فلو كان الصادق اللا ضرورة كانت الضرورة ممتنعة لأن الضرورة للضروريات ضروري وسلبيها عن غير الضروريات ضروري، فيلزم ملازمة الممتنع للممكن وذلك ممتنع. والجواب ما ذكرنا بعينه من منع صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل. ولو ادعى لزوم المحال للمجموع من الصغرى بالفعل ٥ وعين الكبرى لزم امتناع المجموع ولم يلزم منه امتناع أحد جزئيه، لجواز كون الشيء ممكناً في نفسه ووقوعه باعتبار نفسه غير مستلزم للمحال، ومستلزماً للمحال مع أمر آخر ممكن أو ضروري. أما الأول فظاهر لعدم استلزام كل ١٣٧ واحد من طرفي الممكن المتناقضين - أو المساوي أحدهما لنقيض الآخر - المحال مع استلزام المجموع إياه. وأما الثاني فمثل ما ذكرنا من النظر أن قولنا "كل فرس ١٠ مركوب زيد بالإمكان" صادق غير مستلزم للمحال، وقولنا "كل مركوب زيد حمار بالضرورة" إذا إقق أنه لم يركب إلا حماراً أيضاً صادق لم يستلزم محالاً، ولا مجموعهما مستلزم للمحال، مع أنه إذا فرض وقوع الأول بالفعل مع صدق الثاني لزم المحال للمجموع ولم يكن أحد جزئي المجموع ممتنعاً ولم يكن الثاني صادقاً على تقدير وقوع الأول بالفعل بل كاذباً لازدياد أفراد الموضوع حينئذ.

١٥ لا يقال بأننا لا نحتاج الى ذلك بل نقول: لو لم تصدق النتيجة الضرورية لزم المحال للممكن وقد أحلتم ذلك، وبيان هذه الشرطية أن الكبرى إما أن تصدق على تقدير وقوع الصغرى بالفعل أو لم تصدق، فإن لم تصدق مع أنها ضرورية في نفس الأمر - وما كان ضرورياً في نفس الأمر كان نقيضه ممتنعاً في نفس الأمر - فلزم ثبوت ما هو ممتنع على ذلك التقدير؛ وإن صدقت صدقت النتيجة

١ اللا ضرورة] ت: اللا ضرورة | الضرورة^١] ت: الضرورية ٤ لزوم] ساقط من ت، ن للمجموع] ي: الموضوع؛ في هامش س: + المركب ٥ وعين] ت: من؛ م: عن | يلزم منه] في أصل س "يلزمه" وقد صححت في الهامش ٦ ومستلزماً] ت، ن: ومستلزم ٧ لعدم استلزام] ن: لاستلزام ٩ فتل] ن: مثل | النظر] ي: النظر؛ س، ت، د، ج: النظر؛ م، ن: النظر. والمثبت من ك ١٢ مستلزم] د، م، ج: مستلزماً | وقوع] ساقط من ن ١٣ ولم^١] د، م: وإن ١٥ بأننا] ساقط من ت ١٨ وما... الأمر^٢] ساقط من ي | كان^٢... الأمر] ساقط من د | نقيضه] س، م، ن: نقيضها. والمثبت من ت، ج، ط ١٩ فلزم] س، ن: فيلزم

الضرورة لكاملية القياس حينئذ - وفرضناها غير ضرورية في نفس الأمر - وثبتت الضرورة لغير الضروري ممتنع فكان المحال لازماً حينئذ أيضاً.

- لأننا نقول: المراد بقولكم - أن كل أوسط بالفعل أكبر بالضرورة إما أن يصدق
 ٥٨ على تقدير وقوع الصغرى بالفعل أو لم يصدق - أن كل ما هو أوسط بالفعل في
 ١٦٠ نفس الأمر أكبر بالضرورة، أو أن كل ما هو أوسط بالفعل على ذلك التقدير
 أكبر بالضرورة، فإن أحد الاعتبارين غير الآخر كما يكشف المثال المذكور عن
 الفرق بينهما. فإن كان الأول: لم يكن القياس المنعقد على ذلك التقدير منتجاً
 لجواز أن لا يكون الأصغر موصوفاً بالأوسط بالفعل في نفس الأمر وإن كان
 ١١١ موصوفاً به على ذلك التقدير. وإن كان الثاني: لا يلزم من عدم صدقه على ذلك
 ٨٠ ج التقدير صيرورة الضروري في نفس الأمر غير ضروري على ذلك التقدير لأن
 ١٠ الضروري في نفس الأمر هو الاعتبار الأول دون الثاني.

- ٧٧٢٨٦ وتعتبر عما تكلفنا من الشبهة بعبارة أخرى وهو أن الضروري ضروري على جميع
 التقادير الممكنة وغير الضروري غير ضروري على تقدير وقوع شيء ما من
 الممكنات. ولو لم تكن النتيجة ضرورية لزم انخراط هذه القاعدة لأن الكبرى: إما
 ١٣٨ م أن تصدق على تقدير وقوع الصغرى بالفعل؛ أو لم تصدق في الوجه الثالث،
 ١٥ وعلى تقدير وقوع نقيض النتيجة بالفعل في الوجهين الأولين. وإيما كان انخرمت
 القاعدة المذكورة.

والجواب هو الجواب بعينه.

٢ الضرورة: د: الضرورة | فكان | س: وكان | حينئذ | ساقط من د | أيضاً | ساقط من ي
 ٣ أن...أوسط | ساقط من د | أكبر بالضرورة | شطب في س | أكبر...بالفعل^٢ | ساقط من
 ت ٥ أو | د: و | أو...بالضرورة | مكرر في ن ٦ غير | ي: دون | يكشف | ي: يكشفه؛
 ت: لفسف ١١ الأول...الثاني | س، د، ج، ن: الثاني دون الأول. وفي هامش د: "صوابه:
 هو الأول دون الثاني". والمثبت من ي، ت، م، ط، وهو الموافق لما في شرح الكفاي: "لأن
 الضروري في نفس الأمر هو صدق الكبرى بالاعتبار الأول" ١٢ أخرى | ساقط من د
 ١٣ ما | ساقط من ي ١٤ ولو | ي: فلو ١٦ بالفعل | ساقط من ن | وأما | ت: وأياً ما

وأنت تعلم أنّ الكبرى الضرورية خارجيّة، وأمّا إذا كانت حقيقة فلنا فيه توقف.

واستدلّ على أنّ النتيجة في القسم الثاني ممكنة خاصّة، والثالث ممكنة عامّة، عندما تكون الكبرى فيها فعليّة، بالوجوه المذكورة في القسم الأوّل لتأمها على الوجه المذكور فيها بأعيانها وإن كان يختلف اختلاط قياس الخلف، ويكون أتيّن ٥ لكونه عن فعليّتين من بعض الوجوه فيها، ويتمّ الخلف بالضروريّ الموافق والمخالف من جزئيّ نقيض النتيجة الممكنة الخاصّة في القسم الثاني. ويقال في القسم الثالث أنّ الكبرى إمّا أن تكون ضروريّة فتصدق النتيجة ضروريّة فتصدق بالإمكان العامّ، أو غير ضروريّة فتصدق بالإمكان الخاصّ فكان الإمكان العامّ لازماً، ولا يمكن أن تجعل ضروريّة أو لا ضروريّة لصدق الاختلاط مع ١٠ كذب كلّ واحد منها عندما تصدق مع الآخر.

وأنت - بعد إحاطتك بفساد تلك الوجوه في القسم الأوّل - خبيرٌ بفسادها وإيراد المنع على مقدّماتها في القسمين الباقيين، والوجه الزائد المذكور في الثالث يبنّي على صحّة الأولين فلم يكن صحيحاً مع بطلانها.

٢ واستدلّ الشفاء: القياس، ص ١٩٢ و ص ١٩٥

١ وأنت... أنّ] ي، ن: هذا إذا كانت | فلنا | ت، د، م، ط: قلنا؛ ي: فلنا؛ ن: فلنا. والمثبت من س، ج. وهو الموافق لسياق شرح الكاتبي ٢ والثالث] ي، ج، ن: وفي الثالث ٣ في... المذكور] ساقط من ت ٤ فيها] ي: فيها | بأعيانها] س: بأعيانها | قياس] د: القياس ٥ لكونه] ي: لأنه | عن] س: غير | من] ي: في | فيها ويتمّ] ي: فيها ولكونه يتم بالضروريّ] س: في الضروري ٨ أو... العامّ] ساقط من ي | فتصدق^٢] ساقط من ت الخاصّ] ن: + فتصدق بالإمكان العام | فكان] د: وكان ٩ الاختلاط] ساقط من د ١١ وأنت] ي، م: + تعلم | خبير] ساقط من ي | بفسادها] ي: فسادها ١٢ وإيراد] س: وأورد | الباقيين] ن: الآخرين | الزائد] ساقط من د ١٣ يبنّي] ي: ستي؛ ت: ستي؛ م: بي؛ د: ببي؛ ج: يني؛ س: نيني؛ ن: سبي؛ ط: مسي؛ ل: مبني | بطلانها] د: بطلانها

١٦١ وادّعى فيما يكون ممكنة الكبرى من القسمين الآخرين - أعني فيما يكون القياس
 ٧٧ بسيطاً عن ممكنتين - أنّ القياس حينئذ يكون بيتاً بنفسه، سواء كانتا خاصّتين
 أو عامّتين أو مختلطاً من العامّ والخاصّ، فقال: إذا كان ج ب بالقوة فلها بالقوة ما
 لب بالقوة، وادّعى بأنّ ذلك كامل غير محتاج إلى البيان. وقال أنّ الناس اختلفوا
 في كمالية هذا القياس فادّعى قوم أنّه غير كامل بل هو محتاج إلى البيان احتياج
 الشكل الثاني والثالث، ويتنوّه بأنّ الممكن للممكن للشيء ممكن له وقريب عند
 الذهن بكونه ممكناً له. وردّ عليهم بإثبات الفرق بين هذا القياس والشكليّين
 الآخرين من وجهين: أحدهما اندراج الأصغر تحت الأوسط في ذينك الشكليّين
 بالفعل بحسب الأمر نفسه والقوة بحسب حكم الحاكم، وههنا على العكس؛
 الثاني: أنّه - وإنّ إندرج ههنا تحت الأوسط بالقوة - فاندراجه تحته بالقوة معلوم،
 وفيها مندرج تحته بالقوة مع أنّ اندراجه تحته بالقوة غير معلوم ولولا ذلك لم ينجح
 إلى العكس. والبيان الذي يتنوّه إثبات للشيء بنفسه لأنّه لا معنى للقياس إلّا أنّ
 ١٣٩ أ يمكن لب الممكن لمج فأمكن له، وهل الألف والباء والجيم إلّا أشياء غير معيّنة
 في أنفسها؟ فكان معنى القياس هو بعينه معنى ما ذكره فلم يمكن بيانه به.

فنعول: أنّه لا يلزم من كونه غير بيتّ، ومشاركاً للشكليّين في ذلك، مشاركته لهما
 في جميع الأشياء، فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بيتّ. وأيضاً فقوله - أنّ اندراج
 الأصغر بالقوة تحت الأوسط معلوم وثمّه غير معلوم - مشكّل، فإنّ ثمّه يتبيّن
 الاندراج بالفعل وههنا لا يتبيّن، وقوة الاندراج التي هي المعلوم ههنا لا ينتج

١ وادّعى [الشفاء: القياس، ص ١٨١-١٨٦]

١ فيما^١ د: فيها | أعني... يكون | مكرر في ن ٢ ممكنتين | س: الممكنتين ٤ بأنّ | ي: أن
 بأنّ ذلك | مكرر في ن | غير... كامل | ساقط من د | الناس | في س زبدت "قد" بين
 السطرين بعد "الناس" ٦ بأنّ | ت: أن ٨ الآخرين | س، ن: الآخرين ٩ وههنا | ي:
 وههنا ١٠ أنّه | ي: لأنّه؛ ساقط من د ١١ وفيها | د: وفيها ١٢ للشيء | س، د، م:
 الشيء. والمثبت من ي، ت، ج، ط، ن، ك | معنى | س: نعني ١٣ لمب | ي: للباء
 الألف... والجيم | ي: أ و ب و ج | غير | ساقط من س ١٧ بالقوة | ي: في القوة | معلوم^١
 ن: + ههنا | يتبيّن | ي، ك، ن: سس؛ ج: تين؛ ت، ط: سس. والمثبت من س، د ١٨ لا^١
 ت، د، ج، ط: لم. والمثبت من ي، س، م، ن، ك

شيئاً بل المنتج ليس إلا المندرج بالفعل، بل الأوسط ههنا لا يتحد لأنه إذا كان ج له الباء بالقوة وكل ما له الباء بالفعل فهو أ، أمكن أن يكون ج الثابت له الباء بالقوة خارجاً عما ثبت له الباء بالفعل وذلك ينافي الاندراج.

١١٢س

وهذا يظهر فساد الوجه الآخر أيضاً وهو قوله أن الاندراج ههنا بحسب الحكم ٥ بالفعل وبحسب الأمر نفسه بالقوة، لأن معناه: حَكَمَ بقوة الاندراج بالفعل، ويتنا أن ذلك غير مفيد.

ومن هذا يُعلم أن الاصطلاح في الموضوع لو كان على رأي الفارابي ارتفعت الشبهة واندرج الأصغر تحت الأوسط بالفعل وكانت النتائج المذكورة لازمة، ولعل ذلك كان مراد المتقدمين حيث جعلوا هذه الاختلاطات منتجة، فإن ٧٨ ط
١٠ الشيخ تردد في مراد المعلم الأول في أمر هذه الإختلاطات على ما نقل من ١٦٢ د
كلامه في كتاب الشفاء.

وذكر أيضاً أن ما يشتمل عليه التعليم الأول من أمر المختلطات ذكرها على أنها ٨١ ج ٨٧ ح
امتحانات لا على أنها فتاوى، وما ذكره على أنه فتاوى هو ما يوجب الحق دون المذكور على أنه امتحان، ولعله ذكر في معرض الامتحان شيئاً من الذي اعتقدوه حقاً وتكلفوا لإثباته بالشبه المتكلفة. ولا علينا أن نشغل بمراد الناس في هذه ١٥
الأمر بل بتحقيق الحق وأن اللازم عن كل مراد ماذا. والشيخ ذكر ذلك بعينه

١١ الشفاء: القياس، ص ١٩٢-١٩٣ ١٢ وذكر أيضاً الشفاء: القياس، ص ٢٠٤
١٦ والشيخ ذكر الشفاء: القياس، ص ١٩٤

٢ ج^١ ساقط من ت | الباء^١ ي: ب | الباء^٢ ي، س: ب | بالفعل | ن: بالقوة | أ | ت:
الاف | أمكن | د: يمكن؛ ج: لكن | ج^٢ | ن: الجيم ٤ يظهر | د: ظهر | الآخر أيضاً | ي،
س، م: الآخر؛ د: أيضاً ٧ يعلم | ي، ج: تعلم؛ ت: نعلم؛ د، ط، ن، ك: نعلم. والمثبت من
س، م | ارتفعت | ن: ارتفع ٩ ذلك كان | ن: كان ذلك ١٢ أن | ساقط من د | على أنها |
ساقط من س | أنها | ن: ان | (كذا) ١٣ فتاوى^١... فتاوى | في جميع النسخ: "فتاوى... فتاوى".
والمثبت من ك | أنه | ي، ن: انها ١٤ ولعله | ي: فلعله؛ ن: ولعل | شيئاً | س، د: شيء؛
ج: سبياً ١٥ لإثباته | ي، ت: إثباته | بالشبه | س، د: بالشبهة ١٦ بل... الأمور | ساقط
من د | مراد | ت: مذهب

وذم الاشتغال بمراد الناس والبحث عنه في هذه الأمور، بل الواجب تحصيل المعاني وتحقيق القول في كل منها.

ومن العجائب أنه جعل القياس عن ممكنين يتناً، وعن الصغرى الممكنة والكبرى المطلقة والضرورية محتاجاً إلى البيان، وقال في مطلقة الكبرى أن ج إذا كان ب بالقوة وكل ب بالفعل أ لم يندرج الأصغر تحت الأوسط بالفعل حتى يكون ٥
الحكم في الكبرى شاملاً للأصغر، فوجب بيانه ولما لم يمكن بيانه بالعكس وجب ١٤٠
بالخلف، وذكر الوجوه التي حكينا عنه، وقال: ليس ذلك كالممكنين حيث يتناً كالميتة. فكيف يكون إنتاج الأعم للشيء يتناً وإنتاج الأخص لعين تلك النتيجة غير يتن؟ فكيف والذي ذكره في حاجته إلى البيان من عدم اندراج الأصغر تحت الأوسط مشترك بينه وبين هذا؟ والذي ذكر في هذا من تبينه قائم في ١٠
ذلك بعينه، بل هو أولى ثم لأنه إذا كان قولنا أن "ج إذا كان ب بالقوة فلها بالقوة ما لب بالقوة" يتناً فأولى أن يكون قولنا أن "ج إذا كان ب بالقوة فلها بالقوة ما لب بالفعل" يتناً، وهذا ظاهر.

وأما البيان الذي حكاه عن قوم - من أن الممكن للممكن للشيء ممكنٌ لذلك الشيء - مغالطة، لأن الأكبر ممكن للذات التي ثبت لها الأوسط بالفعل لا ١٥
لوصف الأوسط، ووصف الأوسط ممكن لذات الأصغر، ولم يتبين أن ذات

٣ أنه جعل الشفاء: القياس، ص ١٩٠-١٩١

٢ القول [ي: الحق ٤ البيان] ي: بيان ٦ فوجب [ي: لوجب | يمكن] ي، م: يمكن
وجب [ي: + بيانه ٧ حكينا] ي، ت، ط: حكيناها | كالممكنين [ي، م، ج: + من
٨ للشيء] ي: لشيء | يتناً ساقط من ن | لعين [د: يعني ٩ ذكره] ن: ذكر ١٠ تبينه
ي: تبينه؛ س: نفيه؛ ت: بيسنه؛ د: سبه؛ م: سنه؛ ج: بيه؛ ط: سته؛ ن: سبه ١١ ب
ساقط من د ١٢ بالقوة^٢ س، ك: بالفعل [أن] د، م، ج، ط، ك: بأن | ب [ساقط من
ن ١٤ حكاه] س: بيانه؛ م، ن: حكيناها | من [ساقط من ي ١٥ الشيء] ساقط من ي
| مغالطة [س: فغالطة | يمكن] س: للممكن | للذات... ممكن [ساقط من ن | التي] ي:
الذي [ثبت] د: ثبت؛ ج: بسب ١٦ ولم... الأصغر [ساقط من س

الأوسط ممكن لذات الأصغر، فالذي هو ممكن للأصغر غير ما كان الأكبر ممكناً له، فلم يكن الأكبر ممكناً للممكن للأصغر. وإن زعموا أنّ الأكبر ممكن لشيء حصل له ما أمكن للأصغر، لم يمكنهم أن يقولوا أنّ الممكن لشيء كان له وصف ممكن لشيء آخر ممكنٌ لذلك الآخر، وكان ذلك غير قريب إلى الطبع كما كانت الدعوى الأولى، والأمثلة التي ذكرناها تقتضي بطلانه.

والإمام تبع الشيخ في إنتاج هذه الاختلاطات وجملة نتائجها واستدلّ ببعض ما ذكرنا من الوجوه، وجعل مع ذلك نتيجة الصغرى الممكنة مع الدائمة دائمة. وهذا ١٦٣ د
في غاية الظهور من الفساد، إذ بعض ما يمكن أن يُتكلف في الضرورية غير ٧٨ ي
ممكن في الدائمة.

١٠ وينبغي أن تعلم أنّ الذي ذكرنا من النقوض على عدم إنتاج الكبرى الضرورية إذا كان موضوعها بحسب الوجود الخارجي، فإنّ النقوض لم تدلّ إلّا على ذلك. وأما فساد الوجوه التي ذكروها وتزييفنا إيّاها لا يختلف بكون الموضوع حقيقياً أو خارجياً، فلذلك جزمنا بعقم خارجيات الموضوع وتوقفنا في حقيقياته التوقف المذكور في العكس. فصحّ أنّ من شرائط إنتاج هذا الشكل فعلية الصغرى، ١٥ فكانت الشرائط ثلاثة: هذا، والشرطان المذكوران قبل. ومجموعها هو الضابط في ١١٣ س
إنتاج هذا الشكل وعقمه.

٦ والإمام منطق المخلص، ص ٢٧٤

١ فالذي [ت: والذي ٢ للأصغر] ي: الأصغر ٣ لشيء] ي، د: للشيء ٤ كانت
س، د، م، ج، ن: كان. والمثبت من ي، ت، ط ٥ الدعوى [د: دعوى | الأولى] س، د،
م، ج: الأول. والمثبت من ي، ت، ط، ن، ك ٦ تبع [ت، د، ج، ن، م، ط: يتبع. والمثبت
من س، ي | إنتاج] ي: إثبات ٧ مع ذلك [ساقط من ت، د، ط ٨ غير... الكبرى]
ساقط من ١٠ تعلم [س، د، م، ط: تعلم. والمثبت من ي، ت، ج | من] مكرر في س
١٢ وتزييفنا إيّاها] ي، د، م: وزيفنا إيّاها؛ س: وزيفناها؛ ت: رسا إيّاها؛ ط: ورسما إيّاها؛
ج: ورسما إيّاها؛ ن: ورسما اتّاها؛ ك: وتزييفنا إيّاها ١٤ فعلية... الشكل] ساقط من د

وأما الضابط في جهة نتيجة هذا الشكل فهو أنّ الكبرى إذا كانت غير القضايا الأربع - أعني العرفيتين والمشروطتين - كانت النتيجة تابعة للكبرى. وإذا كانت ١٤١ إحدى الأربع تبعت النتيجة الصغرى، إلا في قيد اللادوام فإنّها تتبع الكبرى، والضرورة فإنّها تتبع المشترك. ولنفضّل هاتين الجملتين:

أما الأولى فلأنّ الأكبر إذا كان محمولاً على جملة أفراد الأوسط بجهة معيّنة، وكان ٥ الأصغر من جملتها، كان من اليّين أن يكون محمولاً على الأصغر بتلك الجهة.

واستثنى الكشّي من هذه القاعدة الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة القائمة، فزعم كون النتيجة ضرورية في هذا الاختلاط لإنتاج تقيض النتيجة مع الكبرى من الشكل الثاني - ومع عكسها من الأول - ممكنة مناقضة للصغرى، بناءً على ٧٩ ط كون الاختلاط من صغرى ممكنة وكبرى دائمة منتجاً ممكنة في الشكلين. فكان ١٠ يجب عليه أن لا يختص الحكم بالكبرى السالبة، للزوم ما توهم - على ما توهم من صحة الأصول - في موجبة الكبرى أيضاً، وذلك بأن نضمّ الموجبة المعدولة التي تلزم تقيض النتيجة إلى عكس تقيض الكبرى حتّى يرجع إلى الاختلاط ٨٨ ت المذكور وينتج ممكنة مناقضة للصغرى بأن نقول: بعض الأصغر لا أكبر بالإمكان ٨٢ ج ولا شيء من الأكبر بأوسط دائماً فبعض الأصغر ليس بأوسط بالإمكان، هذا ١٥

٣ قيد... اللادوام] يقول الكاشي: وقد سقط من الكتاب إستثناء قيد اللا ضرورة ولا بد منه فينبغي أن يقرأ لفظ الكتاب هكذا: "إلا قيد اللادوام واللا ضرورة".

١ [إذا] د: ان ٢ الأربع] س، ي، ت، د، م، ج: الاربعة. والمثبت من ط، ن، ك | وإذا] س، ي، ج: وان ٣ إحدى] ت: احد | الأربع] س، ي، ت، د، ج: الاربعة. والمثبت من ط، ن، م، ك | الصغرى] س، ت، د، م، ن: للصغرى. والمثبت من ي، ج، ك ٤ الجملتين] س: الجملتين؛ ي: المجلس؛ ج: الجملتين؛ ط، ن: المجلس. والمثبت من ت، م ٦ من^٢] ساقط من د ٨ فزعم] ي: وزعم ١٠ منتجاً] ي: ينتج | ممكنة في] ساقط من س | فكان] ي، ن: وكان ١١ على... توهم] ساقط من ن ١٢ موجبة] ي: الموجبة | أيضاً] ساقط من س، ي، ن | نضمّ] ج: يضم؛ د، م، ط، ن: ضم. والمثبت من ي، س، ت ١٣ عكس] ط: ما يلزم عكس؛ م: لازم عكس ١٤ بأن نقول] ساقط من ت | نقول] د: يقول؛ ي، م، ط، ن: نقول. والمثبت من س، ج | لا أكبر] د: الأكبر ١٥ الأكبر] س، د، ج، ط: الأكبر؛ م: اللا أكبر. والمثبت من ي، ت، ن، ك

خلف؛ وبأن نعكس الكبرى الموجبة إلى السالبة المعدولة الدائمة حتى ينتج سالبة ضرورية معدولة تنعكس إلى الموجبة المطلوبة.

ولا يقال بأن المحصلة والمعدولة لا تلزم موجبة شيء منها السالبة الأخرى بل اللازم عكس ذلك، ولأن هذا البيان لا يحفظ حدود القياس. لأننا نحب عن الأول أنهما يتلازمان بشرط وجود الموضوع وصدق الصغرى ههنا يقتضي تحقق ذلك الشرط، وعن الثاني أن كثيراً من الأقيسة استنتجوا منها مطالبها بهذا الطريق مثل القياس المركب من الحلي والمتصل السالب فإنهم يتنوا إنتاجه بعكس المتصلة السالبة إلى الموجبة ثم عكس النتيجة الموجبة إلى السالبة، فيكفي ذلك في الإلزام.

١٠ وفساد هذا الكلام من أصله يُعرف بعد علمك بعقم ما استعمل من الاختلاط في الخلف. ويدل على عدم إنتاج هذا الاختلاط ضرورية أن النوع إذا كان له خاصة دائمة غير لازمة، وكان كل واحد منها ومقابلها بحيث يصح عروضها لذات ذلك النوع، وله خاصة أخرى كيف ما إنفق، صح أن كل ما له الخاصة الثانية فله ذلك النوع بالضرورة، وكل ما له ذلك النوع فله الخاصة الأولى دائماً عند إيجاب الكبرى، أو لا شيء مما له ذلك النوع له مقابل الخاصة الأولى دائماً، ولا يلزم من الأول موجبة ضرورية ولا من الثاني سالبة ضرورية.

١٦٤ د

١٤٢ م

والإمام لما كان من مذهبه إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الدائمة في الشكل الأول والثاني دائماً، وجب عليه أن يستثني عن هذه القاعدة جميع الصغريات الفعلية مع الكبرى الدائمة ويحكم بكون النتيجة فيها ضرورية، لانتظام تقيض النتيجة مع الكبرى اختلاطاً من الصغرى الممكنة والكبرى الدائمة في الشكل الثاني منتجاً لدائمة مناقضة للصغرى. لكنه حكم بأن النتيجة في الكل تابعة

١ انعكس [د، ج: يعكس؛ ي، ت، م، ط، ن: يعكس. والمثبت من س ٣ ولا] ت، ن: لا
٤ عكس [س: سالبة | البيان] ي: القياس ٦ منها] ي: عنها ١٢ ومقابلها] د: ومقابلها
١٣ [إنفق] س: انقضت | الخاصة] ساقط من ت، ط ١٥ أو لا] س، ي، ن: ولا
١٦ [الأول] ي، ج: الأول | ولا من] ي، ن: ومن | الثاني] ي: الثانية ٢١ بأن] ي: أن

للكبرى، فقد ناقض مذهبه. وبهذا يزداد ظهور بطلان ذلك المذهب في أمر الاختلاط المذكور.

- لا يقال: بأنه يجب أن تكون النتيجة في الصغيرين المشروطتين مع الكبرى الدائمة ضرورية لأنه لو لم يصدق "لا شيء من ج أ بالضرورة" لصدق "بعض ج أ بالإمكان" وينعكس "بعض أ ج بالإمكان" ويلزمه "بعض أ له إمكان ج"،^٥ وحينئذ يصدق "بعض لـ ب له إمكان ج حين هو لـ ب"، وإلا فـ "لا شيء من لـ ب له إمكان ج ما دام لـ ب" فيصير كبرى وينضم إلى لازم عكس الكبرى وهو "كل أ لـ ب دائماً" وينتج "لا شيء من أ له إمكان ج دائماً"، وقد كان بعض أ له إمكان ج في الجملة، هذا خلف. فغلب بأنه حينئذ يصدق "بعض لـ ب له إمكان ج حين هو لـ ب" ويلزمه "بعض لـ ب ج بالإمكان العام حين هو لـ ب"^{١٠} وينعكس "بعض ج لـ ب بالإمكان العام حين هو ج"، وقد كان "كل ج ب بالضرورة ما دام ج"، هذا خلف. هذا إذا كانت الكبرى الدائمة في الاختلاطين سالبة، وتعرف من ذلك البيان فيما إذا كانت موجبة.

- والجواب على الأصول التي عرفت ظاهراً، لأن الممكنة الموجبة لا تنعكس؛ ولأننا نبين أن الإمكان والضرورة المذكورين في الخلف لا يتنافيان، إذ الإمكان بحسب^{١٥} الذات هو الذي يقابل الضرورة الذاتية، والضرورة في الصغرى إنما هي بشرط الوصف، فلا يتنافيان وإن اتحد زمانها على ما ستعرفه في إختلاط الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة.

١ ذلك [ي: هذا ٣ لا] ت: ولا [الصغيرين] س: الصغرى من ٥ أ ج [د: ج أ
٦ لـ ب^٢] د: لـ لـ ب ٨ دائماً^٢ ساقط من ن ٩ فغلب^٢ ت: علم [بأنه] س: انه
١٣ وتعرف [ي: ت، م، د، ن، ط: وعرف. والمثبت من س، ج ١٤ على] س، م: عن
عرفتها [س: عرفها ١٥ المذكورين] ي: المذكورين [إذ] ت: اذا ١٦ النائية] ت، د:
الدائمة [بشرط] ن: بحسب شرط ١٧ اتحد زمانها [ت: اتحد زمانها [كذا]

ثم نبين عدم لزوم ما يزيد من الجهة في النتيجة على ما هي في الكبرى بصدق الاختلاط مع كذب النتيجة بالجهة الزائدة في المواد.

وأما الثانية فنبين حكمها بتفصيل جزئياتها وذلك بأن نقول:

- إن الصغرى إذا كانت مطلقة عامة أو وجوديتين كانت النتيجة مع العامتين
 ٥ مطلقة عامة ومع الخاصتين وجودية لادائمة، لأن الأوسط وإن كان مستلزماً ٨٠
 لوصف الأكبر فلم يلزم من ثبوته للأصغر في بعض أوقات الذات إلا ثبوت ١٤٣م
 الأكبر له في بعض أوقات الذات، ولم يلزم من عدم ثبوته للأصغر دائماً عدم دوام ٨٩ت
 الأكبر له، لجواز كون الملزوم أخصّ فدلّ على عدم تعدي اللادوام في الصغرى
 إلى النتيجة، وتعدي اللادوام في الكبرى إليها يبيّن للاندراج.
- ١٠ ثم يبيّن عدم لزوم الزائد على ما ذكرنا أن الصغرى الوجودية اللادائمة مع الكبرى
 المشروطة العامة تصدق مع الضرورة تارةً كقولنا "كلّ إنسان كاتب لا دائماً وكلّ
 كاتب ناطق بالضرورة ما دام كاتباً"، وتارةً مع الإطلاق الخالي عن الضرورات ١٦٥د
 بأسرها والموامين إذا بدلنا الكبرى بقولنا "وكلّ كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ٨٣ج
 ما دام كاتباً"، وذلك يدلّ على عدم إستلزامه الزائد على الإطلاق. وهذا
 ١٥ الاختلاط أخصّ ما ينعقد من الصغريات الثلاث مع الكبيرين العامتين.

١ نبيين [ي، ت: سس؛ د: تنس؛ ج: يتنس؛ م: سس؛ ط: ننس؛ ن: سنن؛ س: نين | يزيد] د،
 م، ط: ريد؛ س: نريد؛ ج: يرید؛ ن: زيد. والمثبت من ي، ت | بصدق [ط، ن: لصديق؛ ج:
 يصدق؛ ي، ت، د: صدق. والمثبت من س، م ٢ بالجهة [شطب من س ٣ فنيين] ج:
 فنيين؛ ي، ت، د، م، ن: فسس. والمثبت من س، ط | حكمها [س: كلها | قول] ج: يقول؛
 ي، ت، د، م، ط، ن: هول. والمثبت من س ٤ إذا [س، ج: ان | وجوديتين] د: وجودية
 ٥ لادائمة [ساقط من س، ن ٧ له] ساقط من ت | من [ساقط من ن ٨ الملزوم] ي:
 الملزم | فدلّ [د: بدل ٩ للاندراج] س، د، ج، ن: الاندراج. والمثبت من ي، ت، م، ط،
 ك ١٠ يبين [س، ت: نين؛ م: ننس؛ ط: ننس؛ ج: تين؛ ي: سنن؛ د: سس؛ ن: سس
 ١١ الضرورة] ي، ج: الضرورية ١٢ مع الإطلاق [ي: بالإطلاق | الضرورات] ي، د:
 الضروريات ١٥ الثلاث [س، ت، د، م، ج، ن: الثلاثة. والمثبت من ط، ك | الكبيرين]
 ج: الكبيرتين؛ ي: اللرس؛ م، ط: الكرس؛ ت، ن: الكبيرين. والمثبت من س، د

وهذا الطريق تبين انحصار النتيجة في الوجودية إذا كانت كبرى الصغريات الثلاث إحدى الخاصتين.

وإن كانت الصغرى دائمة أنتاج مع العرفية العامة دائمة، ضرورة دوام وصف الأكبر لوصف الأوسط الدائم لذات الأصغر؛ وكذلك مع الكبرى المشروطة العامة، ولا ينتج حينئذ ضرورة لجواز أن الأكبر - وإن كان ضرورياً لوصف الأوسط - لكن وصف الأوسط دائم لذات الأصغر بحيث يجوز خلوّه عنه، فجاز خلوّه عما يشترط ضرورته بمصوله.

لا يقال: إذا كانت ضرورة الأكبر دائمة بدوام وصف الأوسط الدائم لذات الأصغر لزم دوام ضرورة الأكبر لذات الأصغر؛ وكذلك إذا كانت الصغرى إحدى الثلاث المذكورة من المطلقة العامة والوجوديتين، والكبرى إحدى المشروطتين، لزم ضرورة الأكبر في بعض أوقات ذات الأصغر، إما مطلقاً إن كانت المشروطة عامة، أو مع قيد اللا ضرورة إن كانت خاصة، ضرورة صدق قولنا: كلما ثبت الأوسط ثبت ضرورة الأكبر، والأوسط ثابت للأصغر في بعض الأوقات، فكانت ضرورة الأكبر متحققة في بعض الأوقات.

٨ لا يقال [قال الكتبي: وإلى هذا ذهب الإمام أفضل الدين البامباني رحمه الله عليه

٢ الثلاث [س، ت، د، م، ج، ن: الثلاثة. والمثبت من ي، ك ٤ وكذلك] ت: وذلك
٦ وصف [ساقط من ت | عنه فجاز] ساقط من ت ٧ يشترط [س، ت، م: يشرط
ضروره] س: ضرورية؛ ج: ضروية؛ د، م، ط: ضروريه. والمثبت من ي، ت، ن | بمصوله
ي، د، م، ج، ن: لحصوله؛ ت، ط: محصوله. والمثبت من س وهو الموافق لما في شرح الكتبي:
"فيجوز خلوها عما حصوله بوصف الضرورة مشروط بمصوله" ٨ كانت [س، ت، د، م،
ج، ن: كان. والمثبت من ي، ط | دائمة] ت، د، ج، ن: دائماً. وفي س صححت "دائماً" الى
"دائمة" ١٠ الثلاث [س، ي، ت، د، ج، ن، م: ثلاثة. والمثبت من ط | العامة] ساقط
من ي، ن: وفي س زيدت "العامة" في الهامش بخط الناسخ [إحدى^٢] ي: احد ١١ ذات [ساقط
من د ١٢ قيد] ساقط من ت ١٣ كلما] ت، د، ج، ط، ن: وكلما. والمثبت من
س، ي، م، ك | ثبت^١] د، م، + له | الأكبر [س: للأكبر ١٤ فكانت [س، ي، ن: فكان؛
د: وكان

لأننا نقول: ضرورة الأكبر للأوسط في الكبرى المشروطة ليست مطلقة بل بشرط الوصف، بمعنى أن الذات الموصوفة بالأوسط يكون الأكبر ضرورياً لها ١٥ س بشرط الاتصاف بالأوسط. وتحقيق ذلك أن المشروطة ما حكم فيها بكون المحمول ضرورياً لذات الموضوع بشرط اتصافه بالوصف العنواي الذي عُبّر به عن الموضوع، لا أنه ضروري لتلك الذات في كل زمان ثبوت الوصف مع قطع النظر عن الشرط، فجاز أن لا يكون ضرورياً في شيء من زمان ثبوت الوصف بأن يكون لا هو ولا المحمول ضرورياً له. ألا ترى أنهم ذكروا في مثال ذلك "كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً" بمعنى أن الذات لا يجوز أن توصف بالكتابة دون حركة الأصابع، لا أن حركة الأصابع في ذلك الزمان ١٠ ضرورة مطلقة - أي مع قطع النظر عن الكتابة - لأنهم إتفقوا على إمكان خلو الإنسان عن الكتابة دائماً، فكانت الكتابة والحركة في زمان ثبوتها بالإمكان دون الضرورة. وإذا عرفت ذلك فالمعلوم في القياس دوام ضرورة الأكبر لوصف الأوسط بشرط وصف الأوسط، فيلزم من دوام الأوسط لذات الأصغر دوام ضرورة الأكبر له بهذا الشرط، وذلك غير ملتفت إليه وغير ما ادّعيتم من ١٥ الضرورة الذاتية وغير مستلزم لها. وبذلك يُعرف عدم الضرورة في بقية الاختلاطات التي ذكر. وأيضاً فلو صدق ما ذكرتم لارتفع الإمكان الأخص في القضايا، بل كلما ثبت المحمول للموضوع كان ضرورياً له، ضرورة دائماً إن ثبت دائماً، وغير دائماً إن ثبت لا دائماً، وذلك لأن كلاً صدق قولنا "كل ج ب" ١٦ د ضمهناه إلى قولنا "كل ب ب بالضرورة ما دام ب" حتى ينتج مع الدائمة ضرورية

٢ الموصوفة [ت، د، ج، ن: الموصوف | لها] س، ت، د، م، ج: له؛ ساقط من ن. والمثبت من ي، ط، ك ٤ عُبّر به [ت: عبرته؛ م، ك: عبره؛ د: عبره. والمثبت من س، ي، ج، ن ٥ لا] ن: ١٦ أن لا [ي: لا] زمان [ن: ازمان ٧ يكون] س: لا يكون ٩ لا... الأصابع [ساقط من ن ١١ فكانت] س، د، م، ن: وكانت [ثبوتها] ن: ثبوتها ١٢ وإذا [ت، ن: فإذا؛ د، ط: اذا | لوصف] ك: ذات ١٣ بشرط... الأوسط [ساقط من د، ط ١٥ يُعرف] ط: نعرف؛ ي، د، م، ن: نعرف؛ س: نعرف. والمثبت من ت، ج ١٦ ذكر [ي: ذكروها؛ وفي س صححت "ذكر" الى "ذكروها"؛ ت: ذكرت؛ م، ن: ذكروا. والمثبت من د، ج، ط، ك ١٧ إن] ي، ج: اذا ١٩ ضمهناه [د: ضمهنا | قولنا] د، ن: قوله

دائمة، ومع غير الدائمة ضرورية غير دائمة، وبالجملة في أي زمان ثبت المحمول للموضوع كان ضرورياً له وذلك ظاهر الفساد.

ومع الكبرى العرفية الخاصة فينتج الدوام بحسب الذات مع اللادوام بحسب الذات. أما الدوام فلكون الأكبر دائماً لوصف الأوسط الدائم لذات الأصغر، وأما اللادوام فللاندراج البين. ولا ينعقد منها قياس صادق المقدمات لما عرفت من ٥ ط ٨١ كون النتيجة فيه محالاً وعدم استلزام الصادق الكذب المحال.

٩٠. وادعى جمع أن هذا الاختلاط غير منتج للزوم المحال منه؛ وذلك غير مستقيم ١٤٥ لأنه لو وُضع القولان لزم منه القول المذكور على النحو المشروط في حدّ القياس فلزم قياسيته، وكون القول اللازم عنه محالاً لا ينافي ذلك، ولذلك قد يكون القياس كاذب المقدمات ومستحيلها ونتيجتها كاذبة ومستحيلة ويكون مع ذلك ١٠ أي قياساً، ولولا ذلك لبطل قياس الخلف. وأما الجمهور فلم يمنعوا قياسيته، بل قالوا ٨٤ أنه لا ينعقد منه القياس الصادق المقدمات، وأشعر قولهم بانعقاده قياساً كاذب ٦١ المقدمات.

والإمام يدعي أن كل قياس صفراء محتملة للدائمة وكبراه للعرفية الخاصة كالاختلاط من العرفيتين العامتين، أو إحداها هي بالفعل والأخرى محتملة ١٥ للأخرى مثل الاختلاط من الدائمة والعرفية العامة أو من العرفية العامة والعرفية الخاصة، يجب الحكم فيه بالتوقف لتردده بين صدق مقدماته وكذبها. وذلك ضعيف جداً إذ التوقف: إن كان المراد به في الانتاج، فصريح العقل يبطله لأن

١٤ والإمام يدعي منطق الملخص، ص ٢٧٨

١ المحمول [د: المجموع ٢ كان] ساقط من د ٣ فينتج [د، م: ينتج ٥ عرفت] ن: عرف
٦ الكذب [ن: الكاذب ٧ أن] ساقط من ي ٨ القولان [ي، ن: القولين ٩ فلزم] ي:
فيلزم؛ د، ن: ولزم ١٠ ونتيجتها [ت: نتيجتها | كاذبة ومستحيلة] ت، د، م، ط: كاذبة
مستحيلة ١٢ وأشعر [ي: وأشعر؛ د: واسعر ١٤ للعرفية] د: العرفية ١٥ أو [د: و
١٧ مقدماته] ن: المقدمات ١٨ إن [د: إذا | في] ساقط من ي [العقل] د: + سحه | لأن
قولنا [س: لأننا نقول

قولنا - أن الأكبر دائم لوصف الأوسط البائم لوصف الأصغر أو لذاته - مستلزم ضرورة الدوام بحسب الوصف أو الذات في النتيجة؛ وإن كان المراد به التوقف في انعقاد قياس صادق المقدمات منها وعدم إنعقاده فغير مستقيم أيضاً، لأن مثل هذا الاختلاط قد ينعقد منه القياس الصادق المقدمات وذلك إذا كانتا دائمتين ه أو الصغرى لا دائمة والكبرى دائمة، وذلك كافٍ في صدق قولنا أنه ينعقد منه ١١٦ س القياس الصادق المقدمات، لأننا إلى أي قياس بسيط أو مختلطٍ أشرنا وقلنا بأنه ينعقد منه قياس صادق المقدمات لم نغن أنه في كل مادةٍ ودائماً وفي جميع جزئيات مقدمتيه ينعقد منه قياس صادق المقدمات إذ ذلك غير ممكن، بل المراد صدق المقدمات في الجملة، والاختلاط المذكور كذلك لصدق المقدمات جزماً ١٠ وإن امتنع صدق بعض جزئيات مقدمتيها.

ومع الكبرى المشروطة الخاصة ينتج دائمة مع قيد اللاضرورة، وينعقد منها قياس صادق المقدمات لأن دوام الأكبر للأصغر لا ينافي لضرورته له. هذا إذا كان المعبر في المشروطة الخاصة نفي الضرورة، وأما إذا كان المعبر نفي الدوام كان الحكم ما مر مع العرفية الخاصة.

١ الأكبر [س، ي، ن: الأوسط. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك | لوصف^١... البائم] س: الوصف للأكبر البائم؛ ن: لوصف الأكبر البائم؛ ي: لوصف البائم الأكبر. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك | ٢- س: مستلزماً؛ م: فسيلزم ٢ الذات] ت: النوات ٣ منها] شطب في س ٤ قد] مكرر في س ٦ القياس الصادق] س، ي، ج | مختلط] ت: مختلطاً أشرنا] د: بأسرها؛ ج: لسرنا؛ ط: أشرنا | بأنه] ي، ن: أنه ٧ لم] ت: ثم | ودائماً] د، م، ن: دائماً. وفي س صححت "دائماً" إلى "ودائماً" | وفي] ي، ت: في ٨ جزئيات مقدمتيه] ن: جزئياته | مقدمتيه] س: لمقدمتيها؛ ت: مقدمتيها | ينعقد] ت: وينعقد | منه] ن: منه؛ ساقط من ي ٩ والاختلاط] في هامش س صححت إلى "وهذا الاختلاط" | لصدق] د: صدق ١٠ امتنع] د: منع | مقدمتيها] د: مقدماته؛ م: مقدمته؛ ي، ن: مقدمتها؛ ج: مقدميها. والمثبت من س، ت ١١ منها] ي، ت، د، ج، ط، ن: منها. والمثبت من س، م، ك ١٢ لضرورته] س، ن: ضرورته؛ د: اللاضرورة؛ ت، ج: لضرورية؛ ي: لضرورته؛ م، ط: لضروره ١٣ المشروطة] ي: الشرطية | إذا] د، ن: لو

١٦٧ د وإن كانت الصغرى ضرورية أنتج: مع العرفية العامة دائمة. وقال الكشّي: إذا
١٤٦ م كانت الكبرى سالبة ينتج ضرورية، لما توهمه مع الكبرى الدائمة. وقد أخطت
بفساده وبعدم الفرق بين الموجبة والسالبة، بل بعقم ما استعمله من القياس في
الحلف.

٥ ومع المشروطة العامة ضرورية، وبيانه ظاهر تماماً مَرَّ.

ومع الخاصتين لم ينعقد قياس صادق المقدمات لكن ينتج مع المشروطة الخاصة
ضرورية لا ضرورية، ومع العرفية الخاصة دائمة لا دائمة.

وإن كانت الصغرى وقتية أنتج: مع المشروطة الخاصة وقتية، لضرورة الأكبر في
ذلك الوقت بناءً على كونه ضرورياً لوصف الأوسط الضروري للأصغر في ذلك
الوقت، واللا دوام للاندراج. ١٠

ومع المشروطة العامة وقتية محتملة لل دوام واللا دوام، للزوم الضرورة في ذلك
الوقت وعدم تعديّ اللا دوام في الصغرى على ما عرفت.

ومع العرفية الخاصة وقتية مطلقة لا دائماً، لثبوت الأكبر للأصغر في ذلك
الوقت، ضرورة دوامه لوصف الأوسط الضروري في ذلك الوقت. ولم يلزم أن
يكون ضرورياً لجواز إمكانه في ذلك الوقت، بناءً على إمكانه لوصف الأوسط. ١٥
وقيد اللا دوام للاندراج.

ومع العرفية العامة وقتية مطلقة محتملة لل دوام واللا دوام لما عرفت.

وإن كانت الصغرى منتشرة أنتج: مع المشروطة الخاصة منتشرة.

٢ توهمه [س: توهم ٣ وبعدم] د: وقدم | بل بعقم [س: وبعقم؛ ي، م: وبعقم؛ ج: وبعقم؛
ط: بل بعقم؛ د، ن: بل بعقم. والمثبت من ت ٦ ينتج [س: منتج ٧ ضرورية لا] د: وقتية
لادائمة ضرورية ٨ لضرورة] د: ضرورية ٩ ذلك^١ [س: ذكر ١٠ للاندراج... واللا دوام]
ساقط من ن ١٣ لا دائماً] د: دائماً؛ م: لادائمة ١٤ ولم [س: فلم ١٧ واللا دوام] س:
لل دوام؛ ساقط من ت

ومع العامة منتشرة محتملة للدوام واللادوام.

ومع العرفية الخاصة وجودية لا دائمة.

ومع العامة مطلقة عامة، لما عرفت من عدم تعدي اللادوام في الصغرى، وتوقف الضرورة في النتيجة على الاشتراك بين المقدمتين.

٥ ويتبين عدم لزوم الزائد على ما ذكرنا بالطريق الذي ذكرناه في الصغريات ٩١ الثلاث.

وأما إن كانت الصغرى إحدى الأربع حتى يكون الاختلاط بين الأربع بعضها مع بعض بسيطاً ومختلطاً: أنتج الاختلاط من المشروطتين مشروطة عامة إن ٨٢ ط كانت الكبرى عامة، وخاصة إن كانت خاصة، ضرورة كون الأكبر ضرورياً ١٠ لوصف الأوسط الضروري لوصف الأصغر وكون الضروري للضروري للشيء ضرورياً لذلك الشيء. وتعدي اللادوام في الكبرى للاندراج البين دون الصغرى.

وأنتج الاختلاط من العرفيتين ومنها ومن المشروطتين عرفية كالكبرى في العموم والخصوص، لدوام الأكبر حينئذ لوصف الأوسط الدائم لوصف الأصغر، ٨٥ ح واندراج الأصغر في اللادوام المحكوم به في الكبرى. ولا يجب أن يكون وصف ١٤٧ م الأكبر ضرورياً لوصف الأصغر - وإن كان أحد الدوامين بالضرورة - لأنه إذا جاز خلق الأصغر مثلاً عن وصف الأوسط جاز خلقه عما يصير ضرورياً

١ العامة] ن: المشروطة العامة | للدوام] ي: الدوام | واللادوام] س: وللادوام ٣ العامة] د: ن: العرفية العامة ٤ بين] س: من ٥ ويتبين] س: ويين؛ ي: ك؛ وس؛ م: ن: وس؛ ت: وسين؛ ج: وسين؛ ط: ويتش. والمثبت من د ٦ الثلاث] ت، د، م: ن: الثلاثة. وفي س صححت "الثلاثة" الى "الثلاث". والمثبت من ي، ج، ط، ك ٧ وأما إن] ن: وإن الأربع^١] ي، ت، د، م، ج، ن: الاربعة؛ وفي س صححت "الاربعة" الى "الأربع". والمثبت من ط | بين] في س صححت "بين" الى "من" | الأربع^٢] ي، ت، د، م، ج، ن: الاربعة؛ وفي س صححت "الاربعة" الى "الأربع". والمثبت من ط ٩ كانت^٢] ن: + الكبرى | ضرورياً... الأوسط] مكرر في ن ١٠ للشيء] ي: لشيء ١١ في] س، ي، ج: من. والمثبت من ت، د، م، ط، ن ١٢ ومنها] د: ومنها ١٥ الدوامين] د: الدوامين

بحسبه وهو وصف الأكبر. لا يقال بأن ضرورة الأكبر إذا دامت بدوام وصف الأوسط، وكان وصف الأوسط دائماً لوصف الأصغر، وجب دوام ضرورة الأكبر بحسب دوام وصف الأصغر. لأنّ الجواب عنه قد عُرف في الصغرى السابقة مع المشروطة فلم يلزم إلّا ضرورة الأكبر للأصغر بشرط الأوسط لا بشرط الأصغر.

فتبين أنّ الضرورة في النتيجة إنّما تتوقف على التكرار في المقدمتين. وقيد اللادوام يتعدى من الكبرى للاندراج البين، دون الصغرى لجواز كون اللازم أعم من الملزوم. وفي باقي القيود تتبع النتيجة الصغرى. وإذا استقرأت هذه الاختلافات وجدت ما ذكرنا من القاعدة الكلّية منطبقة عليها. وعدم لزوم الزائد على مقتضى القاعدتين يُعرف بما ذكرنا من الطريق.

واعلم أنّ القاعدة الأولى اندرج تحتها تسعة وتسعون اختلاطاً، والقاعدة الثانية اندرج تحتها أربعة وأربعون اختلاطاً، وذلك مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً وهي الاختلافات المنتجة. وسقطت باعتبار اشتراط فعلية الصغرى ستة وعشرون اختلاطاً، فمجموع ما كان يمكن انعقاده في كلّ شكل مائة وتسعة وستون اختلاطاً، إذ كانت تحصل من ضرب ثلاثة عشر في نفسها.

١ بحسبه [ي: بحسب | لا] في س زيدت "و" قبل "لا" بين السطرين | دامت [س، م: دام؛ د: ادامت ٢ وجب [ن: فوجب ٣ عُرف [ي، م: عرفت | في [ي: من ٦ فتبين [ت، ن: فمن | إنّما [ساقط من ت | التكرار [ن: الكبرى ٨ تتبع [د: ينتج | الصغرى [س، ن: للصغرى ٩ الزائد [د: الزوائد ١١ تسعة [ت، د، م: تسع ١٢ أربعة [ت، د: أربع ١٤ كان [ساقط من ت، ج، م، ط. والمثبت من س، ي، د، ن، ك ١٥ إذ [ي، ت، د: اذا. والمثبت من س، م، ج، ن، ط، ك | كانت [ن: كان

البحث الثاني: في إختلاطات الشكل الثاني:

اعلم أنه يُشترط في إنتاج هذا الشكل بحسب جهة مقدماته أمران: أحدهما أن تكون إحدى المقدمتين دائمة أو الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب؛ والثاني أن لا تُستعمل الممكنة إلا مع الضرورية.

٥ بيان الأول أنه لو انعدم ما ذكرنا من الشرط كان القياس إما من السبع الغير ٦٢
المنعكسة أو الكبرى منها والصغرى إحدى الأربع.

والأول غير منتج لجواز اختلاف المتوافقات والمتباينات في العوارض المفارقة، وإن كانت ضرورية في بعض الأوقات. وأخص هذه الأقيسة أن يكون من ١٤٨
الوقتيتين، وعقمه ظاهر لصدقه مع التوافق تارة كحمل الخسوف القمري حملاً
١٠ وقتياً بالسلب والإيجاب على القمر، ومع التباين أخرى كحمل الخسوف المطلق
حملاً وقتياً على النيزن. وذلك كافٍ في معرفة عقم جميعها لاستلزام عقم الأخص
عقم الأعم، ولمعرفة عقم الباقي بعين هذا الطريق. لكن إذا اتحد الوقت في
الوقتيتين أنجب القياس دائماً لحصول المنافاة وقيام الخلف، ولكن ذلك شرط زائد.

والثاني عقيم لعقم أخص أقسامها وهو ما يكون من اختلاط الصغرى المشروطة
١٥ الخاصة مع الكبرى الوقتية، لاحتمال: التوافق بأن يكون للشيء خاصتان

١ البحث] ساقط من س، ي ٣ إحدى المقدمتين] ي: احد المقدمتين؛ في س صححت
"احدى المقدمتين" الى "الصغرى" | أو الكبرى] ن: والكبرى | القضايا] ن: + الاربعة ٤ أن
لا] ي: الا | أن... الممكنة] س: ان الممكنة لا تستعمل | الضرورية] س: الضرورة
٥ الشرط] ي: الشروط | السبع] س، ي، ت، د، م، ج، ن: السبعة؛ ساقط من ط.
والمثبت من ك | الغير] ي: غير ٦ إحدى الأربع] ت، د، م: احدى الاربعة؛ ي: احد
الاربعة؛ وفي س صححت "احد الاربعة" الى "احد الاربعة". والمثبت من ج، ط، ن، ك
١١ حملاً وقتياً] ساقط من ت، ن | النيزن] ي: + مع التباين. والزيادة في أصل س وثم
شطب ١٣ الوقتيتين] س، ج، ك: الوقتين | دائماً] ت، د، م، ج، ط: دائماً. والمثبت من
س، ي، ن | وقيام] في س صححت "قيام" الى "قياس" ١٤ عقم] ي: عقم

- متنافيتان فيصح سلب إحداها عن الأخرى بالضرورة المشروطة لا دائماً، وحمله على كل تلك الطبيعة بالضرورة وقتاً ما لا دائماً، مع امتناع سلب تلك الطبيعة عن تلك الخاصة نفسها؛ والتباين أيضاً بأن يكون لنوع ما صفتان مفارقتان إحداها خاصة والأخرى عرض عام، فجاز سلب الصفة العامة عن كل ما له الخاصة بالضرورة المشروطة لا دائماً، وحملها على كل نوع آخر، مع امتناع ثبوت النوع الثاني لما ثبت له الصفة المخصوصة بالنوع الأول. مثال الأول قولنا "لا شيء من المنخسف بالחסوف القمري بقمر مضيء ما دام منخسفاً بالضرورة لا دائماً وكل قمر مضيء وقت التربيع لا دائماً" مع صدق قولنا "كل منخسف قمر بالضرورة". مثال الثاني "لا شيء من المنخسف بمنير ما دام منخسفاً بالضرورة لا دائماً وكل شمس منير وقت التربيع بالضرورة لا دائماً" مع صدق قولنا "لا شيء من المنخسف بشمس بالضرورة".

- بيان الثاني أنّ إحدى المقدمتين إذا كانت ممكنة والأخرى دائمة كان الاختلاط عقياً، لجواز كون المسلوب عن الشيء دائماً ممكن الثبوت له، والثابت له دائماً ممكن السلب عنه، وامتناع سلب الشيء عن نفسه، فلم يكن هذا الاختلاط مستلزماً للسلب. وعدم استلزامه الإيجاب ظاهرٌ لجواز إمكان ثبوت الشيء لأحد المتباينين وسلبه عن الآخر دائماً وبالعكس، فلزم عقمه. وعُرف من ذلك

١ متنافيتان [ت، ج: متنافيان | فيصح] ن: صحح | لا دائماً] ن: دائماً ٣ تلك الخاصة ساقط من ن | نفسها] ساقط من س؛ م: بعينها | مفارقتان] د: مفارقتان ٥ نوع آخر] ن: النوع الآخر ٧ بقمر مضيء] س، م: بمضيء؛ وفي صححت "بقمر مضيء" الى "بمضيء". والمثبت من ت، د، ج، ط، ن، ك ٨ قمر مضيء] س، د، م: مضيء؛ وفي صححت "قمر مضيء" الى "مضيء". والمثبت من ت، ج، ط، ن، ك ٩ المنخسف] س: + بالחסوف القمري | بمنير] ي، ج: منير ١٠ منير] س: منيرة | وقت التربيع] ن: وقتاً ما | وقت ... بالضرورة] س: بالضرورة وقت التربيع ١٢ الثاني] ساقط من س ١٣ لجواز] ي: + أن يمكن] ي: يمكن ١٥ الإيجاب] ن: للإيجاب | لجواز إمكان] في س صححت "لجواز إمكان" الى "لا إمكان" ١٦ فلزم] ي: فيلزم | وعُرف] ي: وعرف

عقم باقي الاختلاطات منها ومن جميع القضايا التي هي غير الضرورية، ولكن مع ١٦٩ د
الضرورية ينتج دائماً لحصول التنافي ولقيام الخلف. ٨٦ ج

فالشرط الأول أسقط من الاختلاطات الممكنة سبعة وسبعين اختلاطاً، ١١٨ س
والشرط الثاني أسقط إثني عشر اختلاطاً آخر وبقي المنتج ثمانين اختلاطاً، فما
ذكرنا من الشرطين بحسب الجهة إذا انضم إليهما الشرطان المذكوران قبل كان
القياس على هذا الشكل منتجاً، فهذه الأمور الأربعة هي ضابط الإنتاج في هذا
الشكل.

وأما الضابط في جهة النتيجة فهو أن النتيجة في هذا الشكل تتبع الصغرى، إلا
في قيد اللادوام والضرورة الذاتية فإنها لا تتبع شيئاً، وفيما عداها من الضرورة تتبع
المشترك، وفي قيد الدوام تتبع الدائمة. والمراد بقيد اللادوام في ضوابط ١٠
الاختلاطات هو اللادوام كيف ما اتفق، سواء كان في الحمل أو في الضرورة.
واعتبار التفصيل يصح هذه القاعدة وذلك بأن نقول:

قد تبين من وجوب اشتراط الأمرين المذكورين أن المنتج من التركيب في هذا
الشكل أقسام ثلاثة: أحدها أن تكون إحدى المقدمتين دائمة والأخرى فعلية أو
إحدهما ضرورية والأخرى أية قضية كانت؛ والثاني أن تكون إحدى الخمس - ١٥
أعني الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة - صغرى، وإحدى الأربع - أعني

١ منها] د، ن: منها ٢ التنافي] في س صححت "التنافي" الى "البيان" ٣ فالشرط] ت:
والشرط ٤ ثمانين] ي، ت، د، م، ج، ن: ثمانون. والمثبت من س، ط | فما] س، ن: مما
٥ الشرطين] ت، ج، ط، ن: الشرط؛ م: الشرائط. والمثبت من س، ي، د | إليهما] ن: إليها
٦ هي] ي: + على | ضابط الإنتاج] ن: الضابط في الإنتاج ٨ فهو] س، ت، د، ن: هو.
والمثبت من ي، م، ج، ط ٩ فإنها] س، ت، د، ط: فانه. والمثبت من ي، م، ج، ن، ك
شيئاً] ي: + منها | وفيها] د: وفي ١٠ بقيد] ي: بغير ١١ هو] ن: هي | ما اتفق] ت:
اتفق؛ ن: ما كان ١٢ يصحح] س: مصحح ١٣ تبين] ن: س | الأمرين] ساقط من ت،
ن | التركيب] س: التركيب ١٤ الشكل] ي: الكل ١٥ قضية] ن: ضرورة | إحدى الخمس]
ت، د: إحدى الخمسة؛ س، ي: أحد الخمسة. والمثبت من م، ج، ط، ن ١٦ وإحدى الأربع]
ي، ت، د، م: إحدى الأربعة؛ س، ج: أحد الأربعة. والمثبت من ن، ك

العرفتيتين والمشروطتين - كبرى؛ والثالث أن يكون الاختلاط من هذه الأربع بعضها مع بعض.

والقسم الأول ينتج دأمة، ويتبين بالخلف، والافتراض، والعكس إن كانت الدأمة أو الضرورية سالبة كآية والأخرى فعلية.

- وآدعوا أن الضرورية المقدمة تنتج ضرورية. وذلك غير لازم وإن كانت كلتاها ٥
 ضروريتين، لأن الصفة إذا كانت ممكنة لنوعين متباينين ثبت للأول منها بالفعل
 دون الثاني، صح سلب النوع الأول عن الثاني بالضرورة، وحمله على ما له تلك
 الصفة بالضرورة، مع امكان تلك الصفة للنوع الثاني. ولو طلبت ذلك فيما يكون ٨
 الصغرى موجبة تبين لك بحمل النوع الثاني على خاصته بالضرورة، وسلبه عما له ١٥٠
 تلك الصفة بالضرورة، مع امكان تلك الصفة للنوع الثاني. وأمثلة ذلك من المواد ١٠
 ذكرناها في مباحثنا مراراً فلا نطول بالاعادة.

- واحتجوا بأن إحدى المقدمتين إذا كانت ضرورية فالأخرى: إن كانت ضرورية
 كان الأوسط ثابتاً لأحد الطرفين بالضرورة ومسلوباً عن الطرف الآخر
 بالضرورة فوجب المبأينة الضرورية بين الطرفين؛ وإن كانت غير ضرورية كانت
 ضرورة الأوسط ضرورية الثبوت لأحد الطرفين وضرورية السلب عن الآخر، ١٥
 لوجب كون الضرورة ضرورية الثبوت للضروريات وضرورية السلب عن غير

١ الأربع [س، ي، ت، د، م، ج، ن: الأربعة. والمثبت من ط ٣ والافتراض] ت:
 الافتراض ٤ الدأمة [د: دأمة | أو] ت، د، م، ج، ط: و ٥ وإن] س: ان ٦ كانت
 ممكنة [د: كان ممكنة ٨ للنوع] د: النوع | ولو] س: فلو | ذلك] ساقط من ن ٩ تبين لك
 س: يتن ذلك؛ ي: سس ذلك؛ ن: سس ذلك؛ ج: يتبين لك؛ ط: تنس؛ ت، د، م: سس لك
 بحمل [س، ج: حمل؛ م: بحمل ١١ فلا...بالاعادة] س: فلم نطول الاعادة ١٢ بأن
 إحدى [س، ي: ان إحدى؛ د: بان احد | فالأخرى] ي، د: والآخرى ١٣ الطرف
 ساقط من ت، د، م، ط ١٤ فوجبت] س، ن: فوجب | كانت^١] ن: كان | كانت^٢] س،
 ن: كان ١٥ ضرورية] ضروري | الآخر] ن: احدها ١٦ ضرورية] في س صححت
 "ضرورية" الى "ضروري" | وضرورية] س: ضروري

الضروريات، فرجع إلى القسم الأول ولزمت النتيجة ضرورية؛ وإن كانت محتملة ٢٩٣
لها فكذا، لاستلزامه أحد ملزومي الضرورة.

والجواب عنه أنها إذا كانتا ضرورتين كان الأوسط مثلاً ضروري الثبوت لذات
الأصغر وضروري السلب عن ذات الأكبر لا عن العنوان، والمدعى هو سلب ٨٤ط
العنوان عن الأصغر دون ذات الأكبر فلم يجب في النتيجة من المباينة الضرورية
إلا بين ذات الأصغر وذات الأكبر وذلك غير المدعى.

ولفائل أن يقول أن اختلاط الضرورية والدائمة لا ينتج مع الوقتية التي هي أخص
السبع فلم يكن اختلاطهما مع شيء من السبع منتجاً. بيان ذلك أنه يجوز أن ١٧٠د
يكون الأوسط والأكبر كل واحد منهما دائماً لذات الأصغر وضرورياً له ما دامت
ذاته موجودة، لكن ليس الأصغر تماماً يجب وجود ذات شيء من أفرادها دائماً بل
قد يُعدم في بعض الأوقات، وحينئذ لا يثبت الأوسط له بالضرورة في بعض
الأوقات لعدم الموضوع في ذلك الوقت المعين، مع كذب قولنا: "بعض الأصغر ١١٩س
ليس بأكبر بالإمكان أو بالإطلاق"، لثبوته له دائماً ما دامت ذاته موجودة وكون
الإمكان والإطلاق المصطلح عليهما في القياسات رفعاً للدوام والضرورة بهذين
المعنيين. وذكر الشيخ ما يصلح مثلاً لذلك: "كل لون كسوف سواد بالضرورة ١٢٣ن
ودائماً ولا شيء من ألوان الأجرام السماوية بسواد بالضرورة وقتاً معيناً" وهو
وقت التربع، مع صدق قولنا "كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة". ١٥١م

١٥ وذكر الشيخ [الشفاء: القياس، ص ١٣٣

١ الضروريات] ن: الضروري [فرج] ت، ن: فيرج ٢ أحد] ي: إحدى ٣ عنه
ساقط من س، ي ٨ السبع^١ س، ي، ت، د، ن، ج، م: السبعة. والمثبت من ط، ك
السبع^٢ س، ي، ت، د، ن، ج، م: السبعة. والمثبت من ط، ك ١٠ ليس الأصغر] س،
ي، ج: الاصغر ليس؛ ن: شرط الاصغر | ذات شيء] ت، م: ذات الشيء؛ س: شيء
١١ وحينئذ...الأوقات] ساقط من ت ١٢ ذلك] ساقط من س ١٣ بأكبر] ي: بالأكبر
ما] ت، د، ج، ن: وما ١٤ عليها] س: عليها ١٥ لذلك] ي، م: + وهو؛ وفي س زيدت
"وهو" فوق السطر ١٦ بسواد] ي: سواداً ١٧ كسوف] ت: لسوق [كذا] | بالضرورة]
ي: بالضروري

وإذا لم تكن هذه الاختلاطات منتجةً للمطلوب بالإمكان العام الذي هو أعم
ج ٨٧ الجهات المعبرة في القضايا استحالة إنتاجه مطلقاً.

واعلم أن تحقيق الحق في هذه المسألة هو بأن نقول أن الدوام والضرورة إما أن
يكونا مفسرين بالدوام الأزلي والضرورة الأزلية بمعنى أنه يجب ثبوت المحمول
للموضوع مطلقاً ويستحيل انفكاكه عنه في شيء من الأوقات أصلاً، أو بما هو
أعم من ذلك وهو أن يكون ضرورياً له ما دامت ذاته موجودة وإن جاز عدم
ثبوته له في بعض الأوقات لعدم الذات.

فإن كان الأول أنتج اختلاط كل واحد منها مع الوقتية دائمة - موجبة كانت
الوقتية أو سالبة، ومطلقاً كان ذلك الوقت المعين أو من بعض أوقات الذات -
للتنافي بين الثبوت دائماً بحسب الأوقات كلها والسلب في وقت معين، وقياس ١٠
الحلف تام حينئذ. ولا يتأتى المثال المذكور نقضاً لأن الصغرى إن أخذت على
النحو المذكور من الدوام والضرورة كذبت.

وإن كان الثاني فإن كانت الوقتية سالبة لم ينتج اختلاطها معها دائمة، لأنه لم
يُشترط في الوقتية إلا سلب المحمول عن الموضوع في وقت معين، سواء كان
ذلك الوقت من أوقات الذات أو لم يكن، وحينئذ لا منافاة بين دوام الأوسط ١٥
بحسب دوام وجود الذات وبين سلبه في وقت معين، فلم يكن بين الحكم
بالأوسط على الأصغر والحكم به على الأكبر منافاة، فلم ينتج الاختلاط دائمة كما
في المثال المذكور. لكن ينتج وقتية بحسب ذلك الوقت المعين، لأن الأصغر إن
وجد في ذلك الوقت المعين لم يثبت الأكبر له في ذلك الوقت وإلا لثبت

١ منتجة] ن: منتجاً | العام] ساقط من س، ي، ج ٢ إنتاجه] ي: إنتاجها ٣ بأن] س،
ي، د: أن ٤ يكونا] ت، ج: يكون ٨ فإن] ن: وإن ٩ ذلك] ساقط من س، ي
بعض] ن: اخص ١٠ للتنافي] س: التباين ١٣ سالبة... الوقت] ساقط من د | اختلاطها
معها] س: اختلاطها معها؛ م: اختلاطها معها؛ ي، ن: اختلاطها معاً؛ ط: اختلاطها معها
(والظاهر أن "معها" مصححة من "معها"). والمثبت من ت، ج ١٧ به] ساقط من ي
منافاة] د: منافات؛ م: مساواة ١٨ لكن] ن: ولكن

الأوسط له في ذلك الوقت إثباته لكل ما ثبت له الأكبر دائماً، وإن لم يوجد الأصغر في ذلك الوقت سلب الأكبر عنه في ذلك الوقت لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع، ويمكنك كما عرفت أن تركيب قياس الخلف. والمثال المذكور لا يرد نقضاً لصدق النتيجة على هذا الوجه فيه، لأنه يصدق قولنا "لا شيء من الخسوف بلون جرم سماوي في ذلك الوقت" لعدم الموضوع، ولاستحالة صدق الموجبة. لكن لا ينتج ممكنة ولا مطلقة عامتين لأنهما تحاذيان الدوام والضرورة، فوجب تفسيرهما على الاعتبار الثاني من الدوام والضرورة بالسلب في بعض أوقات الذات، وإمكان السلب كذلك، حتى تقابلا الدوام والضرورة المذكورتين. ١٧١ د
وعلى هذا ليست المطلقة أعم من الوقتية لأنه جاز أن يسلب المحمول عن الموضوع في وقت معين مطلق حتى تصدق الوقتية، ولم يسلب في شيء من ٩٤ ت
أوقات الذات بل يثبت ما دامت الذات موجودة بالضرورة حتى تكذب الممكنة والمطلقة العامتان، والمثال المذكور يحقق ذلك أيضاً. ٨٥ ط

وأما إذا كانت الوقتية موجبة أنتج دائماً، لأن الثبوت في وقت معين مطلق يستلزم الثبوت في وقت معين من أوقات وجود الذات وذلك ينافي السلب ٨٣ ي
الدائم بحسب الذات، فتتحقق المناقاة بين أصل ثبوت الأصغر وأصل ثبوت الأكبر فيلزم دوام السلب. وطريقه بالخلف أن تقول: لو صدق "بعض ج أ بالإطلاق" فنضمه صغرى إلى كبرى وهي قولنا "كل أ ب في ذلك الوقت المعين" فينتج "بعض ج ب في ذلك الوقت" ويلزمه "بعض ج ب في بعض ١٢٠ س

١ له [١] ساقط من ن | دائماً] ساقط من س ٢ الإيجاب] في س زيادة "دائماً" في الهامش
٣ تركيب] س: تركب | والمثال] في س صححت "المثال" إلى "القياس" ٦ الموجبة] س:
الموجب ٨ تقابلاً] ي: يقابل؛ ط: قائل؛ س: قابلاً؛ د، م، ن: سائلاً. والمثبت من ت، ج،
الدوام... والضرورة] ي: الضرورة والدوام ١٠ معين] الظاهر أنها شطبت في س
١١ يثبت] ت: ثبت ١٣ وأما] ن: أما | في... مطلق] مكرر في د ١٥ أصل] ساقط من
ت، د، ط ١٦ قول] ي، ت، ط، ن: قول؛ د، م، ن: قول. والمثبت من س، ج
١٧ فنضمه] ج: فنضمه؛ ط: فيضمه؛ ي، م: فضمه؛ د، ن: فضمه. والمثبت من س، ت
وهي] س، م: وهو ١٨ فينتج... الوقت] ساقط من ت | الوقت] س، ي: + المعين
ويلزمه] س، ي: ويلزمه

أوقات وجود الذات" وقد قلنا "لا شيء من ج ب ما دامت الذات موجودة" هذا خلف. وهذا القياس لا يتم إذا كانت الوقتية سالبة لأنه إذا لزم "بعض ج ليس ب في ذلك الوقت" لم يلزمه "بعض ج ليس ب في بعض أوقات وجود الذات" لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع وعدم توقف السلب عليه، بل جاز أن يكون الباء دائماً للجم ما دامت ذاته موجودة وكان هذا الوقت خارجاً عن أوقات وجود الموضوع، فلم يكن اللازم من القياس منافياً للصغرى أصلاً. ولم يتفاوت الحال بكون الوقتية صغرى أو كبرى.

هذا كله إذا أخذت الوقتية على أن الوقت المعين مطلق على ما هو المشهور من أمرها. وأما إذا شُرط فيها أن يكون ذلك الوقت المعين من أوقات وجود الموضوع - وهو الاعتبار الأخص - أنتج إختلاط كل واحدة من الضرورية^{١٠} والباطنة معها دائماً، كيف ما أخذ الضرورة والدوام، وموجبة كانت الوقتية أو سالبة، والمثال المذكور لا يأباه لكذب الكبرى بهذا الاعتبار فيه. والحاصل أن الضرورة والدوام إن أخذنا بالاعتبار الأخص وأخذت الوقتية كيف ما أخذت من الاعتبارين، أو أخذت الوقتية بالاعتبار الأخص وأخذ الدوام والضرورة كيف ما أخذ من الاعتبارين، كانت النتيجة دائماً، كانت الوقتية موجبة أو سالبة. وإن أخذ بالاعتبار الأعم والوقتية بالاعتبار الأعم كانت النتيجة في السالبة الوقتية^{١٥}

١ دامت [س: دام ٢ إذا^١] د: إلا إذا [الوقتية] ساقط من س | لزم] ن: صدق
٣ يلزمه [د: يلزم ٤ السلب] د: السالبة | عليه] ساقط من ت ٦ الموضوع [في س
صححت "الموضوع" الى "الذات" | أصلاً] ساقط من ن ٨ إذا [ي: ان ٩ شُرط] د:
اشتراط ١٠ واحدة [ي، ت، د، م، ج: واحد. والمثبت من ن، ط (وفي س صححت
"واحد" الى "واحدة") ١١ أخذ] ي، ن: أخذت ١٢ يأباه [ج: باباه؛ ت، د: ناباه؛ ن:
نأباه | الكبرى] ن: + حينئذ | فيه] ساقط من ن ١٣ إن [س، ي: لو | أخذنا] س:
أخذنا؛ ي: اخذنا؛ د، ك: اخذ. والمثبت من ت، م، ج، ط، ن | وأخذت] ن: وإن أخذت
الوقتية... وأخذنا] ساقط من د ١٤ الاعتبارين [ن: الاعتبار | أو أخذت] ن: وأخذت
١٥ أخذ] ت، ط: اخذنا؛ س: أخذت | كانت^٢] س: وكانت؛ م: سواء كانت | كانت^٢...
موجبة] ن: موجبة كانت الوقتية ١٦ أخذ] ت، د: اخذنا؛ ي: اخذنا؛ ط: احدث؛ وفي س
صححت "أخذ" الى "أخذناها". والمثبت من م، ن، ج، ك | الوقتية] د: للوقتية

وقتية، وفي الموجبة الوقتية دائمة. وأنت تعرف أن الوقتية اللازمة وقتية مطلقة محتملة للدوام.

- ولما كان القوم قد أطلقوا كلمتهم بكون النتيجة دائمة، وكان المشهور من تفسيرهم في الضرورة والدوام وفي الوقتيتين الاعتبارين الأعمين، طولنا في هذه المسألة ٥ تنبيهاً على الحق فيها. والشيخ لما ذكر المثال المذكور ذكره، لا في الوقتية التي ذكرناها، بل في التي هي نوع من المطلقة - أي التي يكون الموضوع فيها موقفاً - حتى تكون الكبرى "لا شيء من ألوان الأجرام السماوية الموجودة وقت التريع بسواد في ذلك الوقت" لاختصار الألوان السماوية الموجودة في ذلك الوقت في غير الكسوف، وسلب السواد عن جميعها. فنقلنا نحن إلى الوقتية التي كان ١٠ كلامنا فيها - أي يكون الوقت معيناً فيها لا بحسب الموضوع بل بحسب الجهة - لأنه كلما صدقت الكبرى بالاعتبار الذي قصده الشيخ فكذلك هي صادقة ١٧٢ بالاعتبار الذي نقصده، لأنه يصدق "لا شيء من ألوان الأجرام السماوية مطلقاً بسواد في ذلك الوقت" لسلب السواد عن جميعها، أما عن الموجودات في ذلك الوقت فلما ذكر، وأما من المعدومات في ذلك الوقت كالكسوف والخسوف ٦٤ ١٥ فلعدم الموضوع. وقد حكم الشيخ في المطلقة الوقتية الموضوع بكون النتيجة وقتية، ولم يفضل بين كونها موجبة وسالبة مع أنه يجب كون النتيجة دائمة بذات

١ اللازمة] ن: اللازم ٣ أطلقوا كلمتهم] س، ي، م، ط: أطلقوا كلمهم (وفي ط صححت "كلمهم" إلى "كلمتهم")؛ ت: أطلقوا كلمهم؛ د: اطبقوا كلمهم؛ ج: اطبقوا كلمهم. والمثبت من ن، ك ٤ وفي] س، د: في؛ وفي ي صححت "وفي" إلى "في". والمثبت من ت، م، ج، ط، ن الوقتيتين] د، ط: الوقتين؛ ت: الوقتي؛ س: الوقي؛ ن: الوقس. والمثبت من ي، م، ج ٥ ذكره] ن: ذكر | لا] ساقط من د ٨ الموجودة] ساقط من ن ٩ جميعها] ي: + كان كان] ساقط من ي ١٠ أي] ت: ان | معيناً فيها] س، ن، ك: معبراً؛ ج: معينا. والمثبت من ي، ت، د، م، ط ١١ كلما صدقت] ي: كما صدقت؛ س: كما صدق؛ ت: لما صدقت؛ م، ن: كلما صدق؛ ط: كلما كان صدقت. والمثبت من د، ج | قصده] س: قصد | فكذلك] ت، ج: فلذلك ١٢ ألوان] ساقط من س ١٣ ذلك^١] س: كل | الموجودات] د: الوجودات ١٤ ذكر] س، ي، ج: ذكرنا | من] س، م، ك: عن ١٦ بذات الموضوع] ساقط من س، ي، ج؛ ط: لذات الموضوع؛ م: بحسب الذات الموضوع. والمثبت من ت، د، ن

١٥٤م الموضوع لو كانت الوقتية موجبة وهي صغرى والدائمة سالبة وهي كبرى، لما ذكرنا في الوقتية بحسب الجهة.

وأما القسم الثاني فالصغريات الثلاث - أعني الوجوديتين والمطلقة العامة - تنتج مع الأربع مطلقة عامة. ويُنين لزومها في أعم هذه - وهي الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى العرفية العامة - بالعكس إن كانت العرفية سالبة كلية؛ وبالحلف ٥ لإنتاج الدائمة التي هي نقيض النتيجة مع انكبرى العرفية دائمة مناقضة للصغرى؛ وبعدم لزوم الزائد على الإطلاق في أخصها - وهي الصغرى الوجودية اللادائمة مع الكبرى المشروطة الخاصة - ويُنين ذلك بصدق هذا الاختلاط مع الضروري ٥٨٦ ط ١٢١ س تارة كقولنا "كل إنسان نائم لا دائماً ولا شيء من الحمار يقظان بنائم بالضرورة ما دام حماراً يقظاناً لا دائماً" مع صدق قولنا "لا شيء من الانسان بحمار يقظان بالضرورة"، ومع الإطلاق الحالي عن جميع الضرورات والدوامين أخرى، كما إذا قلنا في الكبرى "ولا شيء من اليقظان بنائم بالضرورة ما دام يقظاناً لا دائماً" مع صدق قولنا "لا شيء من الإنسان يقظان" بإطلاق خالي عن الضرورات والدوامين. وذلك يدل على كون النتيجة في الاختلاطات الاثني عشر مطلقة عامة.

١٥

والصغرى الوقتية تنتج مع المشروطتين وقتية محتملة للدوام، ومع العرفيتين وقتية مطلقة محتملة للدوام.

١ وهي صغرى] ساقط من ت، د، م، ج، ط. والمثبت من س، ي، ن، ك | وهي كبرى] ساقط من ت، د، م، ج، ط. والمثبت من س، ي، ن، ك ٢ في] س: من ٣ الثلاث] س، ت، د، ن: الثلاثة ٤ الأربع] س، ي، ت، د، م، ج، ن: الاربعة | ويُنين] ت، ج: وتين؛ ط: ونين؛ س: ويتين؛ د: وبين؛ م: وس؛ ي، ن، ك: وس | لزومها] س: ملزومها؛ ي: بلزومها ٥ وبالحلف] ت: والحلف ٨ ويُنين] س: يتين؛ ج: سس؛ م: س؛ ي: سن؛ ك: سين؛ ت، د، ط، ن: سس | الضروري] س، ي: الضرورة ٩ ولا...قولنا] ساقط من ن ١٠ يقظان] د: فيقظان ١١ ومع] ت، م: مع | الضرورات] د: الضروب | إذا] ساقط من د ١٢ اليقظان] ي، د، ج: اليقظان | يقظاناً] ي: يقظان؛ ج: يقظانا ١٣ بإطلاق خالي] ن: بالاطلاق الحالي ١٤ الاثني] ت: اثنا ١٦ ومع العرفيتين] ي: والعرفيتين

والصغرى المنتشرة مع المشروطتين تنتج منتشرة محتملة للدوام، ومع العرفيتين مطلقاً عامة، وببانه بما مر.

- وإن توهّم متوهم إنتاج الصغريين الممكنتين مع الكبيرين الخاصتين مطلقاً عامة - بناءً على أنه لو صدق نقيضها الدائمة لزم منه ومن الكبرى العرفية الخاصة قياس في الشكل الأول من الصغرى الدائمة والكبرى العرفية الخاصة، ولزم عنه من المحال ما عرفت لزومه من القياس المذكور في موضعه - فلم يفرق بين اللازم من القياس وبين اللازم من بعض مقدماته. وقد عرفت أنّ القول إنّما يكون قياساً ٨٤
بالنسبة إلى قول آخر إذا لزم من وضع جميع ما فيه، لا من بعض ما فيه. والقول المذكور ههنا إنّما يلزم من مجرد صدق الكبرى، فإنّه إذا صدق "لا شيء ١٠
من أ ب ما دام أ لا دائماً" استحال أن يكون دائماً لشيء من الموضوعات، ١٥٥
والأ لزم المحال المذكور، فاستحال دوامه للجيم - فُرض صدق الصغرى معها أو لم يفرض - بل ولو فرض كذب الصغرى معها كان ذلك لازماً. ويتبين بذلك فساد قول من يبيّن لزوم المطلقة التي هي نتيجة الصغريات الثلاث مع الكبيرين ١٧٣
الخاصتين بلزوم المحال من نقيض النتيجة مع الكبرى الخاصة من الوجه المذكور، لعدم اقتضاء هذا البيان كون المطلقة نتيجة القياس. ١٥
ج٨٩

وأما القسم الثالث فينتج اختلاط المشروطتين فيه مشروطة عامة، لأنّ الأوسط إذا كان ضروريّ الثبوت لأحد الطرفين، وضروريّ السلب عن

١ العرفيتين [ك: الوقتين ٢ بما] س: ما ٣ الصغريين [ت: د: الصغرى؛ ج: الصغريتين الكبيرين] ت: الكبرى؛ ج: الكبرى؛ م: الكبرى ٤ نقيضها الدائمة [س: ي: نقيضها الدائم؛ د: نقيض الدائمة؛ م: نقيضها وهي الدائمة؛ ن: نقيض النتيجة. والمثبت من ت، ج، ط | قياس ... الخاصة] ساقط من ن ٥ عنه [س: ي، د، ك: منه ٦ ما] د: لا ٧ وقد [ن: فقد ٨ ما فيه^١] في س صححت "ما فيه" إلى "مقدماته" | بعض ... فيه [في س صححت "بعض ما فيه" إلى "بعضها"؛ ج: بعض فيه [كنا] ٩ ههنا ي: هنا ١١ معها] ساقط من ت، د، ط، ن ١٢ ولو [ن: لو | ويتبين] ي: وتبين؛ س: وتبين؛ م: وس؛ ت: وسين؛ د: وسن؛ ج، ط، ن: وس ١٣ يتبين [س: يتبين؛ ج: تبين؛ ي، ت، د، ط، ن: سن | الثلاث] س، ت، د، ن: الثلاثة ١٥ البيان [د: السلس | كون] ت: المذكور [كنا] ١٦ فينتج [ي: + المطلقة]

أحدهما، لزمّت المباينة الضرورية بين الوصفين. وهذا تفارق الضروريتين المطلقتين، لأنّ الأوسط ضروريّ لوصف الأصغر في الصغرى وضروريّ لوصف الأكبر في الكبرى والمطلوب في النتيجة النسبة بين الوصفين فكان الأوسط في حقّ هذا الحكم متّحداً، وقد عرفت عدم اتّحاده بالنسبة إلى المطلوب ثمّة.

ولا يلزم الزائد على المشروطة العامة - وإن كان القياس من مشروطتين خاصّتين - لصدق الاختلاط مع الضرورية تارة كهولنا "كلّ إنسانٍ نائمٍ نائمٌ بالضرورة ما دام إنساناً نائماً لا دائماً ولا شيء من الحمار يقظان بنائمٍ ما دام حماراً يقظاناً بالضرورة لا دائماً" مع صدق قولنا "لا شيء من الإنسان النائم بحمار يقظان بالضرورة"، ومع المشروطة الخاصّة أخرى وذلك إذا بدّلنا كبرى المثال المذكور بقولنا "لا شيء من اليقظان بنائمٍ بالضرورة ما دام يقظاناً لا دائماً" فإنّ الصادق إذاً قولنا "لا شيء من الإنسان النائم يقظان ما دام إنساناً نائماً بالضرورة لا دائماً". وهذا عرفنا عدم تعدّي قيد اللادوام إلى النتيجة عن شيء من المقدمتين، وأنّ النتيجة فيه لا تتبع شيئاً منها كما لا تتبع شيئاً منها في الضرورة الذاتية.

واختلاط المشروطتين مع العرفيتين، والعرفيتين مع نفسيهما بسيطاً ومختلطاً، ينتج عرفيّة عامّة. والعكس والخلف يُبيّن لزوم هذا القدر، وتعرف عدم لزوم

١ لزمّت [ي، د، م، ج، ن: لزوم. والمثبت من س، ت، ط ٢ المطلقين] ت: المطلقين
٣ فكان [د: وكان ٤ وقد عرفت] س، د، ط، ن: وعرفت ٥ ثمّة [د، م، ج، ط: ثم
٦ يلزم] د: يكون ٧ الاختلاط [ي: الاختلاطين | نائم] ساقط من ن ٨ نائماً ساقط
من ي ٩ يقظاناً [ي: يقظان ١٠ ومع... بالضرورة] ساقط من د | كبرى [ن: الكبرى
١١ يقظاناً] ي، ت، د: يقظان ١٢ يقظان [س: + بالضرورة ١٣ تعدّي] ساقط من ن
قيد [د: هنا ١٤ فيه] ي: فيها؛ ساقط من س ١٥ الضرورة [س، ي: الضرورة
١٦ نفسيهما] ي، ت، م، ن: نفسيهما؛ ط: نفسيهما. والمثبت من س، د، ج، ك ١٧ والعكس [س، ي، ت: بالعكس؛ م، ن: وبالعكس. والمثبت من د، ج، ط | وتعرف] س، ي، ت:
ويعرف؛ د، م، ن: ويعرف. والمثبت من ج، ط

الزائد بالطريق الذي عرفت، ولعدم تعدي اللادوام وتوقف الضرورة على ٨٧ ط
المشترك كما مر في الشكل الأول. على أن لنا في اختلاط المشروطة والعرفية ١٥٢ ص
نظراً ما بعد في كون النتيجة عرفية أو مشروطة. واعلم أن الذي جزمنا بكون ٩٦ ت
النتيجة من المشروطتين مشروطة عامة هو ما يكون المحمول فيه ضرورياً
لوصف الموضوع، لا أن يكون ضرورياً للذات بشرط الوصف. وأما إذا كانت
المشروطة بهذا الاعتبار الثاني كان ذلك ممّا في إنتاجه عرفية أو مشروطة نظر.

وإذا استقرت جميع هذه الاختلاطات وجدت النتيجة في جميعها على مقتضى
القاعدة التي أصلناها ضابطاً لجهة النتيجة في الشكل، ولأنه تبين عدم تعدي
اللاوام والضرورة الناتية عن شيء من المقدمات بالمثالين المذكورين، وتوقف
١٠ باقي الضرورات على المشترك، وتعدي ما عدا ذلك من الصغرى واللاوام من
الدائمة، وذلك حكم القاعدة. وعرفت من ذلك أن هذا القياس لا ينتج ضرورة
مطلقة ولا قضية يُعتبر فيها اللادوام، بل النتيجة فيه إما دائمة كما في القسم
الأول، أو مطلقة عامة ووقتيّة مطلقة كما في القسم الثاني، أو عرفية عامة
ومشروطة عامة كما في القسم الثالث.

١٥ البحث الثالث: في اختلاطات الشكل الثالث:

وشرط الإنتاج بحسب اعتبار الجهة فيه فعلية الصغرى، لأنه إذا كان نوعان
متباينان - لكل واحد منها خاصّة يمكن حصولها للنوع الآخر - صحّ حمل إحدى ١٧٤ د

١ ولعدم [د، ج: وعدم؛ م: وعدم ٢ المشترك] ي: المشترك ٣ نظراً ما [ي: نظراً ما؛ ت،
ج، ط، م: بطرأما ٦ كان] ت: + في | عرفية... مشروطة [س، ي: مشروطة أو عرفية
٨ تبين عدم] ي: تبين عدم؛ س: تبين لعدم؛ م، ج: قد س عدم؛ د، ن، ط، ك: س عدم؛
ت: بين عدم ١٠ باقي [ي: ما في؛ م: نامر؛ د، ن، ك: ما في؛ ت، ط: ناق. والمثبت من
س، ج | واللاوام] د: اللوام ١١ وعرفت [س، ي: عرفنا | هذا] ساقط من س
١٣ ووقتيّة [د: وقتيّة ١٥ البحث] ساقط من س، ي | اختلاطات [س، ي: اختلاط

الخاصتين على الأخرى بالإمكان، وحمل معروض الموضوع من الخاصتين عليها بالضرورة، مع امتناع حمل أحد النوعين على خاصة الآخر. ويُعرف الاستقصاء في ذلك وأمثله من الموادّ بما ذكرنا في الشكل الأول. فهذا الشرط إذا انضم إلى الآخرين المذكورين كان مجموع الثلاثة ضابطاً في إنتاج هذا الشكل.

وَأَمَّا الضابط في جهة النتيجة فيه فهو أَنَّ الكبرى إن كانت إحدى التسع كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن كانت إحدى الأربع تبعت لعكس الصغرى إلّا في قيد اللادوام. وتُبيّن صحّة مقتضى القاعدتين في كلّ واحد من الاختلاطات بالعكس والخلف والاقتراض. وعدم لزوم الزائد على مقتضاها بما ذكرنا من الطريق.

ولم يصب مَنْ زعم أن جهة النتيجة ههنا كهي في الأول من غير فرق، لأنّ ذلك في الاختلاطات المندرجة تحت القاعدة الأولى، وأما المندرجة تحت الثانية فلا توافق في الجهة الشكل الأول إلّا النادر منها؛ ولا مَنْ زعم أنّ الجهة في القسم الثاني إمّا مطلقة عامة أو وجودية لا دائمة، لأنّه قد تكون حينية مطلقة وحينية لا دائمة على ما يدلّ العكس والخلف عليه.

٩ مَنْ زعم [قال الكتّابي في الشرح: واعلم أن الامام قال في الملخص [ص ٣٠٥-٣٠٦] أن جهة النتيجة في الشكل الثالث هي كجهة النتيجة في الشكل الاول من غير فرق وإذا كان كذلك لم يكن في تعديدها والاطناب فيها فائدة ١١ مَنْ زعم [قال الكتّابي: واعلم أن الامام زين الدين الكشي ذكر في تصانيفه ان النتيجة في الاختلاطات المندرجة تحت القاعدة الثانية اما مطلقة عامة أو وجودية لا دائمة

١ معروض [س: مفروض | عليها] ت: عليها ٢ ويُعرف [ي، م، د، ن: ويعرف؛ س: ويعرف. والمثبت من ت، ج ٣ ذكرنا] ت، د، ط، ن: ذكرناه | فهذا] ت: وهذا؛ م: هذا ٥ وأما [ساقط من ت | فيه] ساقط من ن | التسع [س: التسعة ٦ الأربع] س، ي، د، ج: الاربعة؛ ت: الاربعة [كنا]. والمثبت من م، ن، ط، ك ٧ وتُبيّن] د، ط: سس؛ س: تبس؛ ج: يتبين؛ ت، م، ن، ك: سس. والمثبت من ي ٩ ولم يصب [د: وك] جهة [ساقط من د | ههنا] ي: هنا ١٠ الثانية [ن: القاعدة الثانية ١٣ يدلّ] ن: + على

البحث الرابع في اختلاطات الشكل الرابع:

اعلم أنه يُشترط في إنتاج هذا الشكل بحسب اعتبار الجهة أمور ثلاثة: ٩٠ ج

- أحدها: أن لا تُستعمل الممكنات في هذا الشكل أصلاً. أما السوالب فلوجوب ٥٥
انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل على ما سيأتي. وأما الموجبات فبيان
٥ عدم جوازها كبرى فلعين ما مر من عدم جوازها صغرى في الشكل الأول،
موجبة كانت صغراها أو سالبة، والأمثلة المذكورة ثم أمثلة ههنا بعينها من غير
فرق. وأما بيان عدم جواز استعمالها صغرى فلأنك عرفت أنه قد تكون خاصة
أحد النوعين المتباينين ممكنة الحصول للآخر، فإذا حُمِلت تلك الخاصة على فصل
النوع الآخر بالإمكان، وحُمِلَ على ذلك النوع فصله بالضرورة في الكبرى
١٠ الموجبة، أو سُلِبَ عن النوع الأول ذلك الفصل بالضرورة، لم يلزم من الأول
حمل ذلك النوع الآخر على تلك الخاصة، ولا من الثاني سلب النوع الأول عنها،
وقد عرفت المثال من المواد. فثبت بهذا أن الممكنات لا يجوز استعمالها في
قياسات هذا الشكل.

٩ وحُلِّ... فصله] في س، ي، د، م، ج: "وحمل ذلك النوع على فصله". وهذا لا يتأتى في
الشكل الرابع فالظاهر أنه تصحيف أو سبق قلم. وفي ن، ك: "وحمل ذلك الفصل على نوعه".
والمثبت من ت، ط. ويقول الكتبي في شرحه: مثاله من المواد ... قولنا: "كل صهال فهو مركوب
زيد بالإمكان الخاص وكل فرس فهو صهال بالضرورة" مع أن الحق هو قولنا "لا شيء مما هو
مركوب زيد بفرس بالضرورة". ١٠ سُلِبَ... الفصل] في د، م، ج: "سلب النوع الأول عن
ذلك الفصل"; وفي س، ي: "سلب النوع عن ذلك الفصل". وهذا لا يتأتى في الشكل الرابع.
وفي ن، ك: "سلب ذلك الفصل عن النوع الأول". والمثبت من ت، ط

١ البحث] ساقط من س، ي ٥ جوازها^١] في س صححت "جوازها" إلى "جواز كونها"
فلعين] ساقط من د ٦ أمثلة^٢] ي: الأمثلة؛ ساقط من ن | ههنا بعينها] د، ن: بعينها ههنا؛
ت: بعينها ٧ وأما] ساقط من د ٨ أحدي^٣] ي، ت: إحدى | ممكنة^٤] س، ي، ن: يمكن
للآخر] د: للآخرى | حُمِلت] س، ن، ك: حمل؛ ي: احتملت؛ م: عملت ١٠ سُلِبَ]
ساقط من د ١١ ذلك] ساقط من ن | تلك] ي: ذلك

١٢٣س الثاني: أن تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة، لعقم التركيب من أخص غير المنعكسات وهي الوقتية مع الضرورية ومع المشروطة الخاصة اللتين هما أخص القضايا، صغرى كانت الوقتية السالبة أو كبرى. أما الصغرى الوقتية مع الكبرى الضرورية فإن الخاصة المفارقة للشيء إذا سُلِّيت عنه وقتاً ما بالضرورة لا دائماً، ١٥٨م ثم حُجِّل ذلك الشيء على فصله بالضرورة، لم يُمكن سلبُ فصل الشيء عن خاصته.

ومن ذلك يُعرف عقمُ اختلاطها مع الكبرى المشروطة الخاصة. ولا يُقال بأن ٩٧ت هذا الاختلاط يلزم منه: موجبة جزئية مطلقة عامة لانتظام الكبرى مع الموجبة المطلقة التي تتضمنها الصغرى قياساً منتجاً لمطلقة عامة كلية منعكسة إلى موجبة جزئية مطلقة عامة، ولا امتناع في كون النتيجة سالبة وإن كانت المقدمات ١٠ موجبات وبالعكس، وقد ذكر الشيخ مثله في اختلاط الممكنات والمطلقات في الشكل الثاني؛ ويلزم منه أيضاً سالبة كلية مطلقة وإلا لزم من نقيضها مع الكبرى صدق الاختلاط من الصغرى الدائمة والكبرى العرفية الخاصة.

لأننا نجيب عن الأول بأن تلك النتيجة غير لازمة من صغرى القياس مع الكبرى، بل من جزء الصغرى وهي الموجبة التي في ضمن الصغرى، وقد عرفت كون ١٥

١١ ذكر الشيخ [الإشارات، ص ٧٣ (فرجة) ١ ص ١٤٩ (الزارعي)]. وفي بعض نسخ الإشارات زيادة عن شرط انتاج الممكنة الموجبة والمطلقة الموجبة في هذا الشكل، وقد اثبتها فرجة في هامش ج والزارعي في هامش ١٢، وجزم الأخير بأن الزيادة من شرح الطوسي، وهو ليس بصواب إذ الامام في شرحه أورد الزيادة على أنها من المتن (شرح الإشارات، ص ٣٢٥-٣٢٦)

٢ ومع المشروطة [ي، د، ن: والمشروطة ٤ سُلِّيت [س، ي، ت، د، م، ج، ط، ن: سلب. والمثبت من ك ٥ ثم [س، د، م، ط، ن: م. والمثبت من ي، ت، ج | لم [س: ولم | الشيء^٢] د: شيء ٧ يُعرف [ي، م، ط، ن: يعرف؛ ج: تعرف؛ ساقط من د. والمثبت من س، ت | ولا [ن: لا ١١ الممكنات والمطلقات [ي: المقدمات [كذا] والممكنات ١٢ ويلزم [ت: ولزم | منه] س: فيه ١٤ تلك النتيجة [س، ي: ذلك نتيجة؛ ت: تلك نتيجة | مع الكبرى] ساقط من ن ١٥ كون [ن: ان

النتيجة بحيث يلزم من وضع جميع ما في القياس. وهو الجواب عن الثاني وقد مرّ مثله في الشكل الثاني. ولقائل أن يقول بأنّ ذلك يلزم في القياسات التي صغرياتها وجودية في الشكل الأول فإنّ النتيجة حاصلة من مجرد قيد الإثبات في الصغرى دون قيد السلب.

٥ وأما عقم الكبرى السالبة الوقتية مع الصغرى الضرورية فيتبين بحمل الشيء على خاصته بالضرورة، وسلب تلك الخاصة عنه سلباً وقتياً، مع امتناع سلب ذلك الشيء عن نفسه؛ ومع الصغرى المشروطة الخاصة فبحمل إحدى خاصتي النوع - المتلازمتين المفارقتين إياه - على الأخرى بالضرورة بشرط الوصف لا دائماً، وسلب الخاصة الأولى عن النوع سلباً وقتياً، مع امتناع سلب ذلك النوع عن الخاصة الأخرى. ١٠

فثبت بذلك اشتراط انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل.

الثالث: أن تكون السالبة لا تكون صغرى إلا إذا كانت دائمة أو كبراهاً منعكسة. وذلك لأنه لولا ذلك يكون القياس صغراه سالبة من الأربع وكبراه من

٢ ولقائل أن قال الكلتبي: توجيه هذا أن يقال: لو وجب أن تكون النتيجة لازمة من جميع ما وضع في القياس لما كان الأقوال التي صغرياتها قضايا مركبة موجبة - كالوجوديتين والوقتيتين والخاصتين والممكنة الخاصة - قياسات، لكون النتائج اللازمة عنها من الكبرى والجزء الإيجابي من الصغرى، وقد اتفق المنطقيون على أنها قياسات فبطل ما ذكرتموه من الشرط.

١ وضع... ما | ن: جميع ما وضع | ما في | في س صححت "ما في" الى "ما فيه من" | في القياس | ن: في هذا القياس | وقد... الثاني | ساقط من ي ٢ يلزم | ك: قدح ٣ في ١... الأول | ساقط من س، ن، ك؛ وفي ي: "لادائمة مع الكبرى البائمة في الشكل الاول". والمثبت من ت، د، ج، ط ٤ السلب | س، ي، ن: اللادوام ٥ فيتبين | د، م، ن: فس؛ ج: فتبين؛ ط: متس؛ ت: فسین. والمثبت من س، ي | بحمل | د: حمل ٦ وسلب | ي: ويسلب | عنه... وقتياً | ساقط من ن ٧ فبحمل | ي، د، ن، م، ط: محمل؛ ت، ج: فيحمل. والمثبت من س ٨ المفارقتين | س: المتفارقين؛ ساقط من ط | إياه | ساقط من ن ٩ النوع^١ | ي: الموضوع ١٢ تكون^١... تكون | ت: لا تكون السالبة؛ ن: لا تكون السالبة لا تكون | أو | د، م؛ و ١٣ صغراه | ن: صغراه | الأربع | س، ت، د، ن: الأربع | وكبراه | ن: وكبراه

السبع، وأخص ما يمكن من ذلك الصغرى السالبة المشروطة الخاصة والكبرى الموجبة الوقتية، وإته عقيم لأن النوع إذا كان له خاصتان مفارقتان متباينتان صحّ سلب الثانية عن الأولى بالضرورة بحسب الوصف لا دائماً، وحمل الأولى على النوع وقتاً ما بالضرورة لا دائماً، مع امتناع سلب ذلك النوع عن الخاصة الثانية. ١٥٩م

فثبت بذلك اشتراط هذه الأمور الثلاثة، واعتبارها في كلّ واحد من الضروب ٥
يوجب أن يكون المنتج من الاختلاطات في كلّ واحد من الضربين الأولين مائة
وأحدًا وعشرين اختلاطاً، وفي الضرب الثالث ستة وأربعين اختلاطاً، وفي كلّ
واحد من الضربين الآخرين ستة وستين اختلاطاً.

ويمكن انعقاد القياس الصادق المقدمات من كلّ واحد من هذه الاختلاطات في
كلّ واحد من الضروب الخمسة إلا الاختلاطات من الصغريين الخاصتين ١٠
والكبريين الدائميتين في الضروب الثلاثة الأول، وإلا لزم المحال الذي مرّ في
الشكل الأوّل من الصغرى الدائمة والكبرى العرفية الخاصة. ويمكن صدق هذا
الاختلاط في الضربين الآخرين كقولنا "كل كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتباً لا
دائماً ولا شيء من الحجر بكاتب دائماً".

٩ ويمكن... دائماً^٢] في س، ي وُجدت هذه الفقرة في غير هذا الموضع، بعد ذكر الضابط في جملة
النتيجة. والفقرة ساقطة من أصل ج وقد زيدت في الهامش بخط الناسخ مع الإشارة الى هذا
الموضع.

١ السبع] س، ت، د، ن: السبعة؛ ج: التسع ٢ الموجبة الوقتية] ن: الوقتية الموجبة
مفارقتان] س: مفارقتان | متباينتان] س، ي، م، ج: متباينتان ٣ الأولى^٢] ي، ج: الأولى
٥ اشتراط] س: + الشرط ٦ في] س: الاختلاط | واحد] س: حل | الأولين] ساقط من
ن ٧ وعشرين] د، ج: واحد؛ ت: واحد ٨ الآخرين] د، م، ط: الآخرين ٩ في كلّ]
س، ي: وكل ١٠ الاختلاطات] س، م، ن: الاختلاط ١١ الأول] ت، د، ج، ن، م:
الأولى. والمثبت من س، ي، ط ١٢ الشكل] د: السل | العرفية الخاصة] د: الوقتية
الخاصة] س: + في الشكل الأول ١٣ الآخرين] ن: الآخرين

فهذه الأمور الثلاثة إذا انضمت إلى الأمرين المذكورين كان القياس في هذا الشكل منتجاً، ومجموع الأمور الخمسة هو الضابط في الإنتاج.

- وأما الضابط في جهة النتيجة فهو أنّ الموجبة تتبع جهة عكس الصغرى إن كانت ١٧٦
 الصغرى إحدى الدائميتين أو الاختلاط من الست المنعكسة، وإلا فالنتيجة ٩١
 مطلقة عامة. والسالبة تتبع جهة عكس الصغرى إلا في قيد اللادوام من الصغرى ٦٦
 الموجبة، وقيد الدوام فإنه يتبع فيه الدائمة، وقيد الضرورة فإنه يتبع فيها المشترك
 بين عكس الصغرى والكبرى. وذلك سواء كانت السالبة كليةً وكان الاختلاط ١٢٤ س
 في الضرب الثالث، أو جزئيةً وكان في الضربين الآخرين. والبيان: بتبديل كل
 واحدة من الصغرى والكبرى بالأخرى وعكس النتيجة في الضروب الثلاثة
 الأول؛ وبعكس كلتا المقدمتين في الضربين الآخرين؛ وبعكس الكبرى في ٩٨
 الضربين الأولين، والصغرى في الثالث، والصغرى أو الكبرى في الضربين

٤ [إحدى...عامة] تختلف نسخة س هنا عن المثبت أعلاه. وفي نسخة ي أورد الناسخ أولاً النص كما ورد أعلاه ثم أعقبه بالنص الوارد في س، وهذا النص هو: "إن كانت الصغرى إحدى التسع [وفي ي: التسعة]، وإن كانت الصغرى إحدى الأربعة فجبة [وفي س: فكمه] عكس الكبرى إلا في قيد اللادوام". وفي نسخة د أورد الناسخ النص في المتن كما ورد أعلاه، وزاد في الهامش: وجد في بعض النسخ هذه العبارة: إن الموجبة تتبع جهة عكس الصغرى إن كانت الصغرى إحدى التسع وإلا تبعت جهة عكس الكبرى إلا في قيد اللادوام. | وإلا...عامة [في نسخة م: وإن لم تكن إحدى الدائميتين ولا الاختلاط من الست فذلك إلا أن النتيجة مطلقة عامة ٦ فإته^١...فإته^٢] هكنا في جميع النسخ، والظاهر من شرح الكاتب أن الضمينين راجعين إلى "النتيجة" وعلى هذا يكون الصحيح تأنيثها. ولعل تذكيرها على أنها راجعين إلى لفظ "قيد"

١ فهذه ت: وهذه | انضمت س: انضم ٢ هو س، ت، د، ن: هي ٣ فهو س، ت، د، ن: هو ٤ أو الاختلاط ي، د: الاختلاط؛ م: أو كان | المنعكسة م: + سوالها ٦ الدوام د: اللادوام | الدائمة ي، ن: + من الكبرى. وهو مخالف لما في شرح الكاتب فإنه يقول: "صغرى كانت الدائمة أو كبرى". ٧ وذلك ساقط من ن ٨ في^١ ن: عن الآخرين ن: الآخرين ١٠ الأول س، ت، ج، ن: م: الأولى. والمثبت من ي، د، ط ١١ أو الكبرى ي، ج: والكبرى

الأخيرين؛ وبالحلف حتى يتبين لزوم مقتضى الضابط. وعدم لزوم الزائد على
١٦٦ م مقتضاه بما ذكرنا من الطريق في الأشكال المتقدمة.

١٦٠ م وعرف بما ذكرنا من الضابط أن الصغرى في الضريين الأولين إن لم تكن دائمة
ولا الاختلاط من الست المنعكسة كانت النتيجة مطلقة عامة، وإن كانت
إحدى الخاصتين كانت حينية لا دائمة، وإن كانت إحدى الأربع الباقية حينية ٥
مطلقة.

وأما الضرب الثالث فإن كانت الصغرى إحدى الدائمات كانت النتيجة دائمة. وإن
كانت إحدى الأربع الباقية كانت النتيجة: مشروطة إن كان الاختلاط من
٨٩ ط المشروطتين والآ فرعية - وتكونان عامتين إذا كانت الصغرى إحدى العامتين،
وخاصتين في البعض إن كانت إحدى الخاصتين - ودائمة إن كانت الكبرى ١٠
إحدى الدائمات.

٣ إن... عامة] في س، ي: إن كانت إحدى التسع [ي: التسعة] كانت النتيجة مطلقة عامة؛ م:
إن كانت إحدى الدائمات أو [كذا] كانت النتيجة حينية وإن لم تكن إحدى الدائمات ولا من
الست مطلقة عامة ١٠ وخاصتين] في س، ي، ت، د، ج، م، ط: خاصة. والمثبت من ن
وهو الأصح لفتاً لأن المعنى أن المشروطة والعرفية تكونان اما عامتين أو خاصتين في البعض.
ويقول الكاتب في شرحه: "وتكون هذه المشروطة أو العرفية عامة إن كانت الصغرى إحدى
العامتين، ولدائمة في البعض إن كانت إحدى الخاصتين. وإن كانت الكبرى ضرورية أو دائمة
حيث كانت الصغرى إحدى الأربع المذكورة كانت النتيجة دائمة".

١ يتبين] ي: يتسق؛ د، ن: سن؛ م، ط، ك: سس؛ ت: سبن؛ س: سبن. والمثبت من ج
لزوم^٢] ساقط من س ٤ وإن] ن: وإن كانت كذلك فإن؛ م: وإن كانت من الست فإن؛
ي، ج: فإن. والمثبت من س، ت، د، ط ٥ الأربع] ي، ت، د: الأربعة. وفي س صححت
"الأربعة" إلى "الأربع" | الباقية] ساقط من ي ٨ الأربع] ي، ت، د: الأربعة؛ وفي س
صححت "الأربعة" إلى "الأربع" | الباقية] ساقط من د | مشروطة] ن: + عامة | إن كان]
ي: وإن كان؛ ساقط من ن ١٠ ودائمة] ن: ودائمات

وأما الضربان الباقيان فينتج منهما اختلاط الصغريات الإحدى عشرة مع الكبريين الدائمتين دائماً، والصغريات الخمس - أعني الوجوديتين والوقتيتين والمطلقة العامة - مع الأربع الباقية مطلقة عامة، والصغريات الست الباقية مع الكبريات الأربع الباقية حينئذ مطلقة.

٥ والبيان ما ذكرنا من العكس وتغير الوضع مع عكس النتيجة والخلف، ونفي لزوم الزائد بالطريق المذكور. ولزوم المشروطة من المشروطتين، وعدم لزومها من المشروطة والعرفية، فيها البحث المذكور في الشكل الثاني.

ونقرر بما ذكرنا أن الضابط في الإنتاج في الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وكون الصغرى فعلية، وفي جهة النتيجة أن الكبرى إن كانت إحدى التسع تتبعها وإلا تبعت الصغرى، إلا في قيد اللادوام فإنها تتبع فيه الكبرى، وفي ١٠ الضرورة فإنها تتبع فيها المشترك.

والضابط في إنتاج الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى، وأن تكون إحداها دائماً أو الكبرى منعكسة، وأن لا تستعمل الممكنة إلا مع

١ الإحدى عشرة [س، ت، د: الاحد عشر؛ م، ن: الاحدى عشر؛ ط: الاحدى العشرة. والمثبت من ج، ك | الإحدى... والصغريات] ساقط من ي ٢ الكبريين [س، ت، د: الكدرس؛ م، ج، ط، ن: الكدرس | الخمس] س، ي، ت، د، م، ج: الخمسة. والمثبت من ط، ن، ك | الخمس... والصغريات] ساقط من د ٣ الأربع [ي، ت، ج: الاربعة. وفي س، ن صححت "الاربعة" الى "الأربع" | الست] ي، ت، د، ج: الستة؛ س: السبع ٤ الأربع [ي، ت، د، ج: الاربعة. وفي س صححت "الاربعة" الى "الأربع" ٥ وتغير [ي: يعتبر؛ م: يعتبر؛ ج: يعبر؛ ط، ن: يعبر؛ د: يعبر؛ ك: يعبر. والمثبت من س، ت | ونفي [ي: ونعني لزوم] ساقط من د ٦ وعدم لزومها] د: لزوم عدما [من^٢ س: مع ٧ فيها] ي، ن: فيها ٨ وتقرر [س: وتغيره؛ د: ويقرب؛ ج: وتقرر [كذا] | ذكرنا] س: ذكرناه ١٠ التسع [ي، ت، د، ج: التسعة. وفي س صححت "التسعة" الى "التسع" | تبعها] ن: تبعها | فإنها] س، ي، ت، ح، ن: فإنه. والمثبت من م، ج، ط | وفي الضرورة] ت، د، ط، ن: والضرورة ١١ فإنها] ي، ت، د، ج، ن: فإنه. وفي س صححت "فانه" الى "فإنها". والمثبت من م، ط ١٢ في إنتاج] ت: في الإنتاج في [الثاني] ساقط من د ١٣ أو الكبرى [ي، ت، د، م، ط: والكبرى. والمثبت من س، ج، ن، ك

الضرورية، وفي الجهة أنها تتبع الصغرى إلا في قيد الدوام فإنها تتبع فيه الدائمة، والضرورة واللاادوام فلا تتبع فيها شيئاً، وفي باقي الضرورات تتبع المشترك.

والضابط في إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكونها فعلية وكلية إحدى المقدمتين، وفي الجهة أنها تتبع الكبرى إن كانت من إحدى التسع، والآ تبعت عكس الصغرى إلا في قيد اللاادوام. ١٦١ م

والضابط في إنتاج الشكل الرابع أن لا تجتمع الحسنتان في القياس إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية، وكلما كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى سالبة كلية، ولا تستعمل فيه الممكنات، وتكون السالبة فيه منعكسة، ولا تكون الصغرى سالبة إلا إذا كانت دائمة أو كبراهها منعكسة. وفي الجهة أن الموجبة تتبع عكس الصغرى إن كانت الصغرى إحدى الدائميتين أو الاختلاط من الست ١٧٧ د ١٢٥ س

المنعكسة، والآ فالنتيجة مطلقة عامة. والسالبة تتبع حجة عكس الصغرى، إلا في قيد اللاادوام من الصغرى الموجبة، وفي الضرورة، فإنها تتبع المشترك بين عكس الصغرى والكبرى، وفي قيد الدوام تتبع الدائمة.

١٠ إن... عامة في س، ي: إن كانت الصغرى إحدى التسع [في ي: التسعة]، والآ تبعت حجة عكس الكبرى إلا في قيد اللاادوام

١ الدوام | ي: اللاادوام | فإنها | س، ي، ت، د، ن، ط: فإنه. والمثبت من ج، م ٢ فيها | ي، ت، د، م، ج، ن: فيها. والمثبت من س، ط، ك | وفي باقي | ن: وفي | الضرورات | ي: الضروريات؛ ن: الضروب | تتبع^٢ | م، ج: فإنها تتبع ٣ وكونها | ن: في كونها | إحدى | د: إحدى احد [كذا] ٤ وفي | ي: في | الجهة | د: الجملة | التسع | ي، ت، د: التسعة. وفي س صححت "التسعة" الى "التسع" ٦ والضابط... وكلما | ساقط من د ٨ تستعمل فيه | ن: تنعكس فيها | فيه^١ | س، ي، د، م، ج، ن: فيها. والمثبت من ت، ط، ك ٩ الجهة | د: الجملة ١٠ الست | م: القضايا الست ١٢ بين | س: من ١٣ الدوام | د: اللاادوام | الدائمة | ن: + من الكبرى

وهذا القدر يُضبط جميع الأقيسة في الأشكال الأربعة بسيطاً ومختلطاً.

١ القدر [ي، ج: المقنار | يُضبط] ط: تضبط؛ ي: ضبط؛ ن، ك: إنضبط؛ في س صحّت
 "ضبط" الى "إنضبط"؛ م: بصع. والمثبت من ت، د، ج | ومختلطاً [ج، ك: + والله أعلم؛ ن:
 + والله أعلم بالحق؛ س: + تم المختلطات ويتلوه بعد القياسات الشرطية الافتراضية

الفصل العاشر: في القياسات الشرطية الاقتراعية

القضايا الشرطية قد تكون نظرية. وهي قد تكون مطالب قصداً، وإما مقدمات لقضايا شرطية، وحملية أيضاً لإمكان استنتاج الحملات من الأقيسة الشرطية دون العكس. وذلك يحوج إلى النظر في الأقيسة الشرطية. وهي تخالف الأقيسة الحملية في كثير من الأحكام، فلم يصب من توهم الاستغناء بالحملية عنها والتعويل في معرفتها على معرفتها. ولم تضر مناقشة أبي البركات لقول الشيخ بأنه لعلّ المعلم الأول ذكرها ولم يُنقل إلى العربية بقوله: لو ذكرها لُنُقِلَ إلى العربية، لأنّ قوله لا يُطل ما ذكره الشيخ من الاحتمال. ثم إنّ عدم ذكر المعلم إياها لا يُوجب الاستغناء عنها لأنّ العلوم تتم شيئاً فشيئاً. وذلك بما لا يخفى فساداً على ١٠ أحد.

فزع الشيخ أنّه افترد باختراعها ووضعها في الكتاب، وادّعى أنّه استخرج ما ذكره منها في سنين كثيرة. ومع ذلك فقد أخلّ بآكدها، وادّعى عقم كثير مما ينتج، واشترط ما لا يُشترط في إنتاجها في كثير من هذه الأقيسة على ما سنحقه. وأما نحن فنستوفي بعض الاستيفاء، ونذكر في كلّ شكل من كلّ

٦ أبي البركات [المعتبر: المنطق، ص ١٥٥ ٩ فساد] كاتبي: أي فساد قول أبي البركات حيث زعم الاستغناء عنها لعدم ذكر المعلم الأول إياها ١١ الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٥٦]

٢ نظرية [ي، ت، د، ج: فطرية؛ م: معلية. والمثبت من س، ط، ن، ك ٥ في كثير] د: وكثير | بالحملية [ي: فالحملات | عنها] س، ت، د، ط، ن: منها. والمثبت من ي، م، ج ٦ البركات] د: + البندادي [بأنه] م، ج: أنه ٧ الأول] ساقط من ي | لنقل] ت: لنقلت ٨ لا... [ما] د: ما يطل | المعلم] د، م، ط، ن: + الأول ٩ [ما] ساقط من ي، د، ط، ن ١١ الشيخ] ساقط من د | أنه] م، ج: بأنه | استخرج [ما] ت: استخرجها: د: استخرجها ما: ط: استخرج ١٢ ذكره منها] ت، د، ن: ذكرها؛ س: ذكره؛ ساقط من ط. والمثبت من ي، م، ج ١٣ واشترط] س، م: واشترط

قسم ضوابط بها يُضبط منتجها من عقيها، ونترك الاستقصاء إلى الرسالة المعمولة في فنّ الشرطيات.

فنقول: قد عرفت أنّ المراد بالأقيسة الشرطية هي ما تتركّب من الشرطيات،
١٦٢م كانت منها صرفة أو منها ومن الحملات. فهي إذاً لا محالة على خمسة أقسام لأنّها
١٧هـ إمّا أن تتركّب من متصّلتين، أو منفصلتين، أو حمليّ ومتصل، أو حمليّ ٥
ومنفصل، أو متصل ومنفصل. فيرتّب البحث فيها على خمسة مباحث:

البحث الأول: فيما يتركّب من المتصّلتين:

وهو على ثلاثة أقسام لأنّ المشترك بينهما: إمّا جزء تامّ من كلّ واحد منهما، أي
هو أحد الطرفين في كلّ واحد منهما من مقدّم وتالي؛ أو جزء غير تامّ من كلّ
واحد منهما، أي هو أحد طرفي أحد طرفي كلّ واحد منهما؛ أو هو تامّ في ١٠
ط ٩٠ إحداها غير تامّ في الأخرى.

والقسم الأول ينعقد فيه الأشكال الأربعة لأنّ اشتراكها إمّا بتالي الصغرى ومقدّم
الكبرى وهو الشكل الأول، أو على العكس وهو الرابع، أو بتاليهما وهو الثاني،

١ يضبط | ي، ك: ينضبط؛ ج: تضبط؛ د، م، ن: مضط. والمثبت من س، ت، ط | عقيها
س: عقيها ٢ فنّ | ساقط من ت، د، ط ٣ هي | ساقط من ي | تتركّب | س، ن: تركب
٥ أن | ساقط من د | تتركّب | ن: تركب | ومتصل | ي: منفصل ٦ ومتصل^١ | ي:
ومتصل | فيرتّب | س: فيترتب؛ ت: فترتب ٨ أي | ت، د: و؛ م: أو ١٠ أحد طرفي^٢
ساقط من ي، ت، د، م، ج. وفي س زيدت في الهامش بخط النسخ. والمثبت من ط، ن، ك
| هو تامّ | ن: جزء تام؛ في س زيدت "جزء" فوق السطر بين "هو" و "تام" ١١ في | ن:
من ١٢ والقسم | م، ج، ط: القسم؛ ي: فالقسم. والمثبت من س، ت، د، ن، ك
اشتراكها | ي: اشتراكها | ومقدّم | ي: ومقدّم؛ ت: مقدّم ١٣ بتاليها | ي: بتاليتها؛ د، م،
ج: سالتبتها؛ م: سالتها؛ ت: تالتها؛ س: بتاليها؛ ط: بتاليها؛ ن: تالتها

أو بمقدميها وهو الثالث. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب والنتيجة في جهتها
وكَيْتِها وكيفيَّتها في كلّ شكل من هذا القسم مثل ما في الحملّيات من غير فرق.
والضروب الأربعة في الشكل الأول قياسات كاملة بالنسبة إلى المطالب الأربعة،
وتبيّن الأشكال الأربعة بالطرق التي تبيّن بها الحملّيات. ولكن ذلك إذا كانت ٦٧
لزوميات صرفة، أو اتفاقيات صرفة بتقدير قياسيتها، وفي المختلط تفصيل.

وأورد الشيخ على الشكل الأول شكّاً، وهو أن هذا القياس لا ينتج لصدق ١٧٨
قولنا "كلّما كان الاثنان فرداً كان عدداً وكلّما كان عدداً كان زوجاً" وكذب قولنا
"كلّما كان الاثنان فرداً كان زوجاً". وجوابه أنّ الكبرى إنّ أخذت لزومية ممنوعة،
إذ لا يلزم كونه زوجاً من جميع فروض كونه عدداً ومن جميع أوضاعه، أعني جميع
الأوضاع التي يمكن أن تجتمع مع كونه عدداً، ضرورة أنّ من جملة هذه الأوضاع ١٢٦
كونه فرداً لإمكان اجتماع كونه فرداً مع كونه عدداً، ولزوم كونه زوجاً إياه حينئذ
ممنوع. وإن أخذت اتفاقية فستعرف عقمه. ولا يخفى عليك إيراد مثل هذا
السؤال على بقية الأشكال وحله.

وعلى الشكل الثالث شكٌّ بأنّ كلّ أمرين لم يكن لأحدهما تعلّق بالآخر، كآكل ١٥
زيد وشرب عمرو، صدق كلّما ثبت مجموعها ثبت الأول، وكلّما ثبت مجموعها ثبت
الثاني، مع كذب قولنا "قد يكون إذا أكل زيد يلزم أن يشرب عمرو". ولا يُنمع ١٦٣
كذب هذه الجزئية بناءً على أنّه إذا فرض الأول مع الثاني أو مع ملزومه لزم

٦ وأورد الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٢٩٦-٢٩٧

١ بمقدميها] ي، م: بمقدميها؛ ج: بمقدميها | وشرائط | ن: وشرط | جهتها وكَيْتِها | ت: كَيْتِها
٣ الأربعة | ساقط من ت، د، ج ٤ وتبيّن | س: وتبيّن؛ ج: وتبيّن؛ م: وس؛ ي، ت، د،
ط، ن: وسس | التي | د: الذي | ذلك | ساقط من د؛ وشطبت من س ٥ قياسيتها | ي:
قياساتها | المختلط | د: المختلطات ٦ هنا | ساقط من س، م، ن. وفي ط زيدت فوق السطر
٩ عدداً | د: عدد ١٢ اتفاقية | ي: اتفاقية ١٣ وحله | ساقط من س؛ د: وحله؛ م: وحله
١٤ وعلى... شكّ | ي: ولا يقال على الشكل الثالث | شكّ | س، ت: شكّاً | بأنّ | س، ج،
م: فإن ١٥ صدق كلّما | ن: فكلما ١٦ عمرو | ي، د: عمر ١٧ لزم | د: لزوم

الثاني فيكون لازماً له على بعض الأوضاع، لأننا نفرض في أمرين أحدهما حقاً دائماً والآخر باطل دائماً كقولنا "كلما كان الحمار فرساً كان حيواناً وكلما كان فرساً كان صاهلاً"، فلو صدق "قد يكون إذا صدق كونه حيواناً يلزم كونه صاهلاً" مع أنه حيوان دائماً لزم كونه صاهلاً في الجملة، وكذلك يلزم نفي المقدم في الجملة لنفي التالي دائماً، هذا خلف.

وجوابه: لا نسلم إحتاج هذا القياس الاستثنائي، فإن التالي لازم للمقدم في بعض الأزمنة على بعض الفروض والأوضاع، فلم يلزم من ثبوت المقدم في نفسه دائماً ثبوت التالي في وقت، لجواز أن يكون لزومه بشرط أمر لم يثبت، وإن أمكن اجتماعه معه، وعند وضع هذا شأنه. ولقائل أن يقول بأن ذلك يقتضي اللزوم الجزئي بين أي شيئين كانا، فلا تصدق السالبة الكلية أبداً، لكنهم صرحوا ١٠٠
بسلب اللزوم الكلي في المتوافقين، لتصريحهم في الشفاء وغيره من الكتب: "ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً يلزم أن يكون الاثنان زوجاً ويكون الحمار ناهقاً". والاستقصاء في ذلك في الرسالة المعمولة في فن الشرطيات. وعلم مما ٩٣
ذكرنا وجوب كلية اللزومية المستعملة في القياس الاستثنائي.

وحكم الشيخ في الشكل الأول أن الأولى عدم قياسية ما ينعقد من الاتفاقيات ١٥
- صرفة ومع لزوميات - في الموجبات الكبرى. أما عند اتفاق المقدمتين فلكون

١٥ وحكم الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٢٩٧-٢٩٨

١ له] ساقط من د ٣ صاهلاً^١ د، ن، ك: صهالا | يلزم | ي: لزوم | صاهلاً^٢ د: صهالا
٤ لزوم | ت، د، م، ج، ط: يلزم | صاهلاً | د: صهالا | وكذلك | س: فكذلك | الجملة^٢ د:
الحل ٥ هذا | ت، د: وهنا ٦ وجوابه | س: جوابه | لازم | ت: لزوم ٩ وعند | ن: عند
| اللزوم | س: لزوم ١٠ لكنهم | ي: اللهم ١١ الكلي | ساقط من | المتوافقين | د، م:
المتوافقين | لتصريحهم | د، م، ج: كصريحهم ١٢ ويكون | س، ي، م: أو يكون
١٣ ناهقاً | س، ي: + وامثاله | والاستقصاء | م: وأيضاً فالاستقصاء: ج: فالاستقصاء [كذا]
| ذلك | م، ج: جميع ذلك | في^٢ ي، ط، ن، ك: الى | فن | ساقط من د ١٤ القياس | ن:
قياس ١٥ الأولى | ي: الاول | الاتفاقيات | س: القياسات ١٦ الموجبات | د، ن:
موجبات | أما | س: وما

القياس غير مفيد أصلاً، لتوقف العلم به على وجود الأكبر في نفسه، ومتى عُلم وجود الأكبر في نفسه عُلم وجوده مع كلِّ ما في العالم، فعُلم وجوده مع الأصغر وإن لم يُلتفت إلى الأوسط، فلم يقد إدخاله شيئاً. وكذلك إذا كانت الكبرى فقط اتقافية - وكذلك عكسه أيضاً - لوجود الأكبر حينئذ بناءً على وجود الأوسط. ٥
فلا يخفي وجوده مع الأصغر. وزعم في السوالب الكبرى انعقادها وإفادتها مطلقاً. أما عند اتقاقها فالنتيجة سالبة الموافقة، لكون الأكبر كاذباً حينئذ فصدق سلب موافقته للأصغر. وأما في الاتقافية الصغرى فالنتيجة سالبة اللزوم، ضرورة عدم لزوم الأكبر لشيء من أوضاع الأوسط وكون اشتراط الأصغر معه من جملة ٩١٧٩د٩١ ط
أوضاعه، ولو لزم الأكبر للأصغر للزم الأوسط إذا فرض معه الأصغر، هذا ١٠
خلف. وفي عكسه النتيجة سالبة الاتفاق. وكلامه يقتضي انعقاد القياس منها مطلقاً في الشكل الثاني. وحكم بعدم الإفادة عند اتقاقها، والعقم عند اتقاق الموجبة، وإنتاج العكس، مع قيام ما ذكر من الدليل في كلِّ واحد من الشكلين في الآخر. وفي الشكل الثالث لم يفضل شيئاً.

ونحن نقول: أما الشكل الأول فالموجبات الكبرى إذا كانت اتقافية الصغرى ١٥
استلزم اتقافية، لأنَّ وجود الملزوم مع الشيء يستلزم وجود اللازم معه، ويمكن إفادته بأن كان اللازم خفي الوجود يُتنبه لوجوده في نفسه ومساعدته لأمر آخر عند ملازمته لأمر معلوم الوجود والمساعدة، والمطلوب ليس وجوده ٨٨ي

٥ وزعم الشفاء: القياس، ص ٢٩٨-٢٩٩ ١١ وحكم الشفاء: القياس، ص ٢٩٩-٣٠٠

١ مفيد [ي، م، ج، ك: + شيئاً | به] ساقط من ت | ومتى عُلم [د: ومن ٢ ما] ت: ما
فُعُلم [ي: يعلم ٣ إلى] مكرر في س | شيئاً [س: يقيناً ٤ حينئذ] ي: + فقط ٥ فلا
ت: ولا؛ م: فد ٦ فصدق [ي: وصدق؛ س: ولصدق ٧ ضرورة] ساقط من د
٩ الأوسط [س: للأوسط ١٠ عكسه] ت: عكسه [منها] س: منها ١١ مطلقاً... الثاني
ت، د، ط، ن، ك: في الشكل الثاني مطلقاً؛ س: ومطلقاً في الشكل الثاني. والمثبت من ي، م،
ج ١٢ قيام [ساقط من ت | من الدليل] ساقط من س ١٣ لم [ت، د: فلم | يفضل]
د: بعمل؛ ج: يفضل؛ م: هصل ١٤ ونحن [ن: وأما نحن] أما [ساقط من ت ١٥ الملزوم]
ي: الكبرى ١٦ ويمكن [مكرر في د | يُتنبه] ي: بنسبته؛ ج: فينبه؛ م، ك: سبه؛ د: سبه؛
ن: نتبه؛ ت: تنبه؛ س، ط: يتنبه

١٢٧س في نفسه بل مساعدته للأصغر، وذلك يمكن أن يُستفاد من ملازمته للأوسط ومساعدة الأوسط للأصغر.

- وعلى العكس عقيم لا ينعقد، لاحتمال كون الأصغر كاذباً والأوسط حقاً مساعداً للأكبر، مع منافاة الأكبر للأصغر، فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتقافية. ولا يتحد الأوسط لأنّ المعلوم في الصغرى تحقق الأوسط على جميع الفروض مع ٥ جميع الأوضاع - أعني على تقدير حصوله مع كلّ ما يمكن اجتماعه معه - والمعلوم في الكبرى تحقق الأكبر على جميع فروض الأوسط من الأوضاع الكائنة بحسب الأمر نفسه، فلم يندرج الثاني تحت الأول. ولو كان معنى الاتقافية تحقق التالي على جميع أوضاع المقدم بالتفسير الذي في اللزومية لم تصدق الاتقافية أبداً، لأنّه لما لم يكن بين الطرفين علاقة أصلاً أمكن اجتماع المقدم مع نقيض التالي أو مع ١٠ نقيض شيء من لوازمه وإن كان مستحيل الحصول، ولولا ذلك لثبت اللزوم. وإذا كان كذلك فالمقدم لا يلزمه على هذا الوضع، فلا يلزمه على جميع الأوضاع التي تلزم في اللزومية. ولا يمكن أن يقال ذلك في اللزومية لاستحالة اجتماع المقدم مع نقيض التالي أو مع نقيض شيء من لوازمه. وإذا كان كذلك فواجب ١٥ أن يكون المراد في الاتقافية الأوضاع بحسب الأمر نفسه، أي التالي حاصل دائماً على تقدير حصوله وحصوله مع كلّ أمر واقع أو ممكن في نفسه. وظهر من ذلك عقم القياس المذكور. وإن توهم صدق النتيجة لصدق الأكبر في نفسه حتّى

٣ وعلى العكس] كاتبي: وهو أن تكون الكبرى موجبة إتقافية والصغرى لزومية

- ١ نفسه] ساقط من ت | وذلك...للأصغر] ساقط من ت | يمكن أن] ي: يمكن بأن
٨ الثاني...الأول] ت: الأول تحت الثاني؛ ط: الأول تحت؛ م: الثاني بحسب الأول | معنى]
ت: مع | تحقق] س: يتحقق | التالي] د: الثاني ٩ أوضاع المقدم] د: الأوضاع المعلوم
١٠ [لما] ساقط من د | أو] د: و ١١ وإن...لوازمه] ساقط من ن | مستحيل] س:
يستحيل ١٢ يلزمه^١] س: يلزم | يلزمه^٢] س: يلزم ١٣ في^١] ي: من | ولا...اللزومية]
ساقط من ت، د ١٤ فواجب] د: فوجب ١٦ وظهر] س، د: فظهر

تصدق الافتراضية على أحد معنييها، ففيه ما مَرَّ من عدم الإفادة، وأيضاً ذلك بشرط عدم المنافاة على ما سنبين، واحتمال المنافاة قائم ههنا على ما مَرَّ.

- وفي الافتراضية بحث يتعلق بمباحث هذه الأقيسة، وهو أنَّ الشيخ أشعر كلامه مراراً في فصل تحقيق معاني الكلّيات من الشرطيات بأنَّ الافتراضية الموجبة لا ٦٨ يتوقف صدقها على صدق المقدم بل على صدق التالي، أي لا يكون معناها تحقّق التالي في جميع زمان تحقّق المقدم حتّى يستدعي صدق المقدم في نفسه، بل تحقّقه ومساعدته إياه على تقدير تحقّقه، وهذا أعمّ من المعنى الأوّل لصدقه ١٠١ بمجرّد صدق التالي. وزعم بأنَّ التالي لما صدّق في نفسه صدّق مع كلّ شيء فرض، وعدم صدق المعنى الأوّل إلّا عند صدقها. وقال في عكس المتصلات ما ١٠ يؤكّد إرادته بالافتراضية المعنى الأعمّ حيث قال أن السالبة الكلّية الافتراضية لا ١٨٠ تنعكس لصدق قولنا "ليس البتّة اذا كان الإنسان موجوداً كان الخلاء موجوداً" ٩٤ ج مع كذب العكس، فإنّ الإنسان لما كان موجوداً لزم وجوده على تقدير وجود الخلاء. لكن يجب أن يكون ذلك بالنسبة إلى الصادق الذي لا يكون منافياً للمقدم الكاذب كالخلاء بالنسبة إلى وجود الإنسان، وإلا لم تصدق الملازمة عند ١٥ كذب الطرفين على ما يلزم من مذهبه، فكيف وقد حكم بكون الافتراضية أعمّ ٩٢ ط من اللزومية؟ وقال في فصل القياسات التي من المتصلات في الشكل الثاني ما يدلّ على أنّه يريد به المعنى الأخصّ.

٣ أشعر كلامه [الشفاء: القياس، ص ٢٦٧-٢٧١ ٩ وقال] الشفاء: القياس، ص

٣٨٥-٣٨٦ ١٦ وقال [الشفاء: القياس، ص ٢٩٩-٣٠٠

١ معنييها] د: معنييها ٢ بشرط] د: شرط [المنافاة] ن: + بين الطرفين | ههنا] ي: هنا ٣ وفي] د: في ٤ الكلّيات] س: الكلمات | الافتراضية] س: الافتراضيات ٥ أي] ساقط من ت ٧ لصدقه... الأوّل] ساقط من د ٨ بأن] ي، م: ان ١٦ في] ٢ س: من ١٧ به المعنى] د: بالمعنى؛ ن: المعنى

ونحن فلا نناقش في اختلاف الإرادة بل نحقق البحث على كل واحد من المفهومين بعد أن حصلناهما، ونسميها بالمعنى الأعم اتفاقية عامة، وبالأخر اتفاقية خاصة.

١٦٦م فنقول أن السوالب الكبرى عند اتفاقها تستلزم سلب الموافقة التي ذكرها - بأي واحد من المعنيين كانت الاتفاقيتان - لكن فيه ما ذكره من عدم الإفادة في ٥ الموجبتين، لأن الأكبر إذا علم كذبه فكما لا يصدق مع الأوسط لم يصدق مع الأصغر، فلم يقد إدخال الأوسط شيئاً.

وأمّا الاتفاقية الكبرى فعامة كانت أو خاصة تنتج سلب الموافقة. أمّا عند كونها ١٢٨س عامة فالنتيجة عامة وخاصة، لكذب الأكبر أو منافاته للأصغر حينئذ. وأمّا إذا كانت خاصة فخاصة لأن الأوسط إن كان حقاً بطل الأكبر وإلا بطل الأصغر، ١٠ لا عامة لاحتمال صدق الأكبر بطلان الأوسط والأصغر وعدم المناقاة بين الطرفين.

وعلى العكس عقيم لأنه لا يلزم من سلب لزوم أحد المتوافقين للشيء سلب لزوم الآخر إياه، فجاز كون الأصغر والأكبر متلازمين مع صدقهما، ككون الشيء حيواناً وكونه حساساً مثلاً، وعدم تعلق الأوسط الصادق بهما، ككون السواد ١٥ لوناً مثلاً في هذا المثال حتى يصدق القياس مع كذب النتيجة لزومية واتفاقية.

١٣ وعلى العكس [كاتب: أي اذا كانت الصغرى اتفاقية والكبرى لزومية

١ فلا [ي، ك: لا ٢ بعد... حصلناهما] ساقط من ت | ونسميها [د: نسميها ٤ اتفاقها] س: اتفاقها | سلب [د: استلزام | الموافقة] مكرر في ي | ذكرها [ي، م: ذكرناها؛ س: ذكره؛ ن: ذكرناه. والمثبت من ت، د، ج، ط | بأي واحد] في س صححت "بكل واحد" الى "بأي" بخط الناسخ ٥ الاتفاقيتان [ت، د، ج، ط: الاتفاقيات. والمثبت من س، ي، م، ن، وهو الموافق لسياق شرح الكاتب ٦ فكما] د: وكما ٩ وخاصة [س: لا خاصة | أو... للأصغر] ساقط من ن | حينئذ [ساقط من د ١١ لا عامة] ي: عامة | وعدم المناقاة [ت: والمناقاة ١٣ لا يلزم] د: يلزم ١٤ لزوم [ساقط من ت | الأصغر والأكبر] ي: الأكبر والأصغر ككون [ت، ط: لكون ١٥ ككون] ت، د، ط: لكون ١٦ لوناً [ساقط من ت، ن

وقوله - لو لزم الأكبر للأصغر للزم الأوسط إذا فرض معه الأصغر - يقتضي أن يستلزم عدم لزوم شيء لشيء عدم لزومه لكل شيء، والشواهد تكذبه فإن إشباع زيد لا يلزم أكل عمرو فوجب أن لا يلزم أكل زيد. ولو منع عدم ملازمته لأكل عمرو كان فيه ما مر من لزوم عدم صدق السالبة اللزومية الكلّية أبداً مع أنهم صرّحوا بصدقها وإن صدق الطرفان أيضاً على ما نقلناه. على أن ما ذكره نتيجة يلزم من مجرّد صدق الكبرى، لأنّه يلزم عدم ملازمته للأصغر ولكل ما عداه، صدقت الصغرى أو كذبت.

وأما الشكل الثاني فعند اتّفاقها غير مفيد على ما مر.

وأما إذا كانت الموجبة فقط اتّفاقية فعقيم، لأنّه لا يستلزم مساعدةً الأوسط ١٩
لأحدهما وسلبُ ملازمته عن الآخر سلبُ اللزوم أو الموافقة بينهما، كحال زوجية الاثنين بالنسبة إلى حيواتية الإنسان وحساسيته.

وأما إذا كانت الموجبة لزومية فإن كان المطلوب السالبة الخاصة - أي المقابلة للموجبة الخاصة - أنتجها القياس، سواء كان القياس عامةً المقدّمة أو خاصتها، ١٨١د١٦٧م
ضرورة كذب أحد الطرفين. أمّا إذا كانت مقدّمة القياس خاصّة فلأن الأوسط ١٥
إن كذّب كذّب ما يستلزمه من الطرفين، وإن صدّق كذّب ما لا يجامعه منها. أمّا إذا كانت عامّة فللكذب الأوسط اللازم لأحد الطرفين أو منافاته للطرف

١ وقوله [الشفاء: القياس، ص ٢٩٩

١ لو] ي: ولو ٣ ولو منع] د: ولوضع ٤ عمرو] س، ي، د، م: زيد. والمثبت من ت، ج، ط، ن، ك [لزوم] ساقط من ت ٥ ذكره] ي: ذكرناه ٨ على ما] ي: لا ٩ لا] ساقط من ن [يستلزم] س، م، ك: يلزم من. وفي س زيدت "من" في الهامش ١٣ أنتجها] ت: أنتجها] عامّة] ي: عام [خاصتها] ي: خاصها ١٤ كانت] د: كانت ١٥ إن] ي: إذا يستلزمه] د: يستلزم ١٦ أمّا] ي، ط: وأما. وفي س زيدت "و" تحت السطر على "أما" فللكذب] د: فكذب [لطرف] د، ط: الطرف

الآخر فيه جزماً، فيكذب أحد الطرفين فتصدق الاتفاقية الخاصة، ضرورة توقف صدقي موجبها على صدق الطرفين فيمتنع كذب السالبة مع كذب أحدهما.

- وإن كان المطلوب المعنى الأعم لم ينتج القياس إذا كانت الاتفاقية كبرى، سواء كانت عامة أو خاصة، لاحتمال كون الأكبر صادقاً مع لزومه للأصغر، كقولنا ١٠٢
 "كلما كان الحمار فرساً كان صاهلاً وليس البتة إذا كان حيواناً كان صاهلاً" مع ٥
 صدق قولنا "كلما كان الحمار فرساً كان حيواناً". وأما إذا كانت صغرى أنتجها إذا كانت عامة، لأنه لما لم يحصل الأوسط اللازم مع الأصغر، لم يحصل الأكبر الملزوم معه، ويقع مفيداً لإفادة الأوسط والتعلق بالصغرى. ولم ينتجها إذا كانت خاصة لاحتمال كون الأصغر محالاً مع حقيقة الأوسط والأكبر وعدم منافاة الأصغر ٩٣ ط
 إيأها، كقولنا "ليس البتة إذا كان الخلاء موجوداً كان الإنسان حساساً وكلما كان ١٠
 حيواناً كان حساساً".

وحكم الشيخ بإنتاج هذه القياسات اتفاقية، حيث قال: النتيجة بحسب السالبة من اللزوم والوفاق - مع أنه لم يفضل شيئاً من هذه التفاصيل مع الاصطلاح في النتيجة والقياس على المعنى الأعم - غير ممكن.

- ج ٩٥ وكذلك استدلّ في هذا الموضع بكذب أحد الطرفين على صدق النتيجة حيث ١٥
 قال: إن صدق المقدم من الموجبة صدق الأوسط فكذب الطرف الآخر، وإلا فقد كذب الطرف الذي هو مقدم الموجبة فلا يجتمعان. فاكتمى في صدقها بكذب

١٢ قال [الشفاء: القياس، ص ٣٠٠ ١٦ قال] الشفاء: القياس، ص ٣٠٢

١ فيه [ساقط من س، ت، ن | فيكذب] د: فيكون | أحد] ساقط من ي ٢ صدق] ساقط من ي | صدق] ساقط من ت، د، ط، ن | أحدهما] ي: إحداها ٣ المعنى] د: المعنى | إذا] د: لا إذا | كبرى] ت، د: كبرا ٤ لزومه] ي: لزومه [كنا] ٥ كان ٤... حيواناً] ساقط من ي ٦ الحمار] ساقط من س، ن | أنتج] ي: انتج | إذا كانت ٢] ن: مكرر في ن ٨ بالصغرى] د: بالضروري ١٢ القياسات] د: القياس | النتيجة... قال] ساقط من د ١٣ والوفاق] ي: الوفاق ١٤ الأعم] س، ت، ط، ن: العام. والمثبت من ي، م، ج ١٥ استدلّ] ت: يستدل ١٦ فكذب] ت: فيكذب؛ م، ج: وكذب | وإلا] ساقط من ي ١٧ صدقها] ي: صدقها

أحد الطرفين. والمعنى الأعم لا تصدق سالبته إلا بكذب التالي أو منافاته للمقدم،
لكونها تقيضاً للموجبة الصادقة بصدق التالي مع عدم منافاته للمقدم. والمعنى ١٦٨ م
الخاص تصدق سالبته بكذب أحد الطرفين، لكونها تقيضاً للموجبة الصادقة
بصدق الطرفين. فكذلك السالبة الخاصة أعم من العامة لكون الموجبة أخص من ١٢٩ س
الموجبة. وإذا كان كذلك فكل قياس ينتج السالبة العامة ينتج الخاصة دون ٦٩
العكس، وفي الموجبة بالعكس. وأنت تعرف أن شرط إنتاج هذا القياس في هذا
الشكل كلية اللزومية، بما مر من اشتراط كليتها لصحة الاستدلال بالقياس
الاستثنائي.

وأما الشكل الثالث بسيطاً فغير مفيد لما مر. والمختلط الموجب الكبرى ينتج
١٠ اتفاقية:

خاصة إن كانت مقدمة القياس خاصة، لاستلزام كون الأوسط ملزوماً لأحد
الطرفين وحاصلاً مع الآخر اجتماعهما، وبه يفارق الاتفاقية الكبرى ههنا مثله في
الشكل الأول حيث لم يلزم من حصول الأوسط اللازم مع الأكبر حصول
الأصغر الملزوم معه؛

١٥ وعامة إن كانت عامة وهي كبرى، لكون الأكبر حينئذ متحققاً وغير منافٍ
للأصغر، وإلا كان مستحيل الاجتماع مع الأوسط الملزوم للأصغر. وإن كانت
صغرى كان عقياً، لاحتمال حقيقة الأصغر وعدم تعلقه بالأوسط والأكبر الكاذبين

١٢ وبه يفارق] كاتبي: وبهذا يفارق القياس الذي كبراه موجبة اتفاقية وصغراه لزومية في هذا
الشكل القياس الذي شأنه كذلك في الشكل الأول

١ والمعنى... للمقدم^٢ مكرر في ن | سالبته] ت، د، ج، ن، ك: سالبة. والمثبت من س، ي،
م، ط | أو... للمقدم] ساقط من ت، د ٢ منافاته] س: المنافاة ٣ سالبته] د، ن: ساليه
لكونها... الطرفين] ساقط من ت ٦ هذا^١ ساقط من ي ٧ الشكل] ساقط من ن | بما]
ن: لما | من] د: في ٩ وأما الشكل] ت، د، ط، ن: والشكل ١٣ من] ساقط من ي، م
١٤ الملزوم] د: للزومه ١٥ كبرى] د، ن: الكبرى ١٦ كان] ي: لكان

مع تلازمهما، كقولنا "كلّما كان الحمار فرساً كان حيواناً وكلّما كان فرساً كان صاهلاً". والسالبة الكبرى عقيماً للاحتمال المذكور.
وغُرف أنّ اللزومية يجب أن تكون كلّية فيه أيضاً.

١٨٢ د وأما الشكل الرابع فحكم البسيط ما مرّ في سائر الأشكال من عدم الإفادة.

وحكم المختلط في الضروب الثلاثة الأولى على عكس الشكل الأول حتّى تكون ٥
الموجبة الصغرى تنتج لزوميتها دون اتّفاقيتها، والسالبة الصغرى بالعكس. ودليله
ظاهر تماماً مرّ في الشكل الأول. ولكن ذلك في الموجبة الصغرى إذا كانت
الاتّفاقية خاصّة، وأما إذا كانت عامّة فلم ينتج لاحتمال كذب الأكبر مع صدق
الآخرين، كقولنا "كلّما كان الإنسان حيواناً كان حسّاساً وكلّما كان الحلاء موجوداً
كان الإنسان حيواناً" مع كذب النتيجة. ١٠

والضربان الأخيران عقيمان. أما مع اتّفاقية الصغرى فظاهر، وكذلك مع لزوميتها،
١٦٩ م لاحتمال كذب الأوسط مع حقّية الطرفين وتلازمهما كقولنا "كلّما كان الحمار فرساً
كان حيواناً وليس البتّة إذا كان جسماً كان فرساً".

والضابط في الأقيسة الاتّفاقية عدم إفادة البسيطة. والمختلط المنتج للسلب
شرط إنتاجه لازمية الأوسط لأحد الطرفين؛ وللإيجاب ملزوميته لأحدهما مع ١٥
خصوص الاتّفاقية، أو ملزوميته لأحدهما مع كونه تالياً للأصغر أو متلوّاً للأكبر
٩٠ ي تلوّ الإتيان. والنتيجة موافقة للمقدّمة في العموم والخصوص إلّا إذا كانت الاتّفاقية

١ كقولنا] ي: كقولك ٢ صاهلاً] س: صهلاً | للاحتمال] د: لاحتمال ٣ وغُرف] ن:
وعُرفت ٥ الأولى] ي: الأولى ٦ الصغرى^١] ي: + إذا كانت لزومية ٧ ممّا] د: ما
ولكن] ي: وكل | في^٢] ي: في ينتج [كنا] | إذا] د: وإذا ٩ الآخرين] ي: الآخرين
١٢ وتلازمهما] ي: وتلازمها ١٤ للسلب] ي: السلب ١٥ لأحد] د: لأوسط أحد
١٦ الاتّفاقية] س: الاتّفاق | ملزوميته] ن: ملزوميتها ١٧ تلوّ] ي: أعني تلوّ | الإتيان] ي:
+ وعموماً | للمقدّمة] ت: + الاتّفاقية: ن: المقدم

عامة وهي كبرى في الشكل الثاني أو صغرى في الرابع، فإن النتيجة خاصة. واللزومية على كل حال كلية في الجميع.

ولما لم يكن في الاتفاقيات كثير تقع فلنقتصر على هذا القدر من الكلام فيها، ١٠٣
والكلام بعد ذلك في اللزوميات من المتصلات لا غير.

٥ القسم الثاني ما كانت الشركة في جزء غير تام منها:

وذلك على أربعة أقسام: لأن الاشتراك فيه إما بين مقدمي المقدمتين، أو بين تالييهما، أو بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى، أو بالعكس. وينعقد القياس في ٩٤ ط
الأشكال الأربعة في كل قسم منها. والضروب الممكنة الاعتقاد بحسب قسمة العقل في كل شكل من كل قسم مائتان وستة وخمسون ضرباً، لأن الصغرى ١٠
إحدى المحصورات الأربع والكبرى إحداها، فيحصل ستة عشر ضرباً بحسب اعتبار حال المقدمتين، ثم كل ضرب بحسب اعتبار حال الطرفين المتشاركين ستة عشر ضرباً، لكون كل واحد منها إحدى المحصورات الأربع. ولا اعتبار بالطرف الغير المشارك لعدم اختلاف الحكم بحسب اختلافه فيحصل المبلغ المذكور. ثم بعد ذلك تختلف الأشكال، والشكل الواحد من الأقسام المختلفة، في ٩٦ ج
١٥ حصتها من المنتج والعقيم من جملة ذلك المبلغ.

القسم الأول ما كان الاشتراك بين مقدميهما.

١ الثاني [ي: الأول ٥ منها] ساقط من ي؛ وفي س زيدت فوق السطر بخط الناسخ
٦ مقدمي [ي، ج: مقدمتي ٧ تالييهما] ط، ج: تالييهما؛ د: تاليها؛ ي، ت، م، ن: تاليها؛ س:
تالييهما | بالعكس [ي: على العكس ١٠ الأربع] س، ج: الأربعة ١١ المقدمتين... حال
ساقط من ت | ضرب... كل [ساقط من ن | بحسب اعتبار] س: باعتبار؛ د: بحسب كل
اعتبار [المتشاركين] م، ج، ط: المتشاركين ١٢ لكون كل [د: لكل | منها] س، ي، د، م:
منها | الأربع] ساقط من ن | ولا اعتبار [د: والاعتبار ١٣ الغير] ي، ط: غير
١٥ والعقيم] د: والعقم ١٦ الاشتراك بين [د: اشتراك | مقدميهما] ي: مقدمها؛ ت، ط:
مقدمتها؛ ج: مقدمتها؛ د، م، ن: مقدمها؛ س: مقدميهما

وشرط الإنتاج فيه: اشتغال المتقدمين في كل شكل على شرائطه مع كَلِيَّة إحدى المتقدمتين، أو إنتاج أحدهما بعينه أو بكَلِيَّته مع نتيجة التأليف بينهما، أو عكسها بكَلِيَّته، لمقدم متصلة كَلِيَّة.

لكن ينبغي أن تعلم أنه كلما صدقت المتصلة الموجبة الكَلِيَّة ومقدمها جزئي فقد صدقت وهو كَلِي، وكلما صدقت وتاليا كَلِي فقد صدقت وهو جزئي، من الشكل الأول والأوسط الطرف الجزئي في الأول والكَلِي في الثاني. والسالبة الكَلِيَّة كلما صدقت وأحد طرفيها جزئي فقد صدقت وذلك الطرف كَلِي، أما في المقدم فلما مرّ، وفي التالي من الثاني والأوسط الطرف الجزئي. والموجبة الجزئية كلما صدقت وأحد طرفيها كَلِي فقد صدقت وذلك الطرف جزئي، أما في المقدم فمن الثالث والأوسط الطرف الكَلِي، وأما في التالي فلما مرّ. والسالبة الجزئية كلما صدقت ومقدمها كَلِي فقد صدقت وهو جزئي، من الثالث والأوسط الطرف الكَلِي؛ وكلما صدقت وتاليا جزئي فقد صدقت وهو كَلِي، من الثاني والأوسط الطرف الجزئي. فيعتبر ذلك في جميع الأقيسة.

الشكل الأول: والمنتج منه بمقتضى الشرائط المذكورة مائة وأربعة وستون ضرباً، ضرورة أن المنتج من ستة عشر الحاصلة باعتبار حال المتقدمتين اثنا عشر، وهي ما تكون إحدى المتقدمتين كَلِيَّة: أربعة من الكَلِيَّتين، وأربعة من كَلِيَّات

١ المتقدمين] ج: المتقدمتين؛ د، م، ط: المدمس؛ ي، ن، ك: المدمس. والمثبت من س، ت
٢ أو إنتاج] د: وإنتاج | أحدهما] ي، د: أحدها؛ ت، م، ط: أحدها؛ ج: أحدها. والمثبت من
س، ن | بكَلِيَّته] ي: + أو عكس أحدها لا بعينه أو بكَلِيَّته [كذا] | أو عكسها] ي: ومع
عكسها؛ س: أو مع عكسها (وزيدت "مع" في الهامش) ٣ بكَلِيَّته] س: س: وكَلِيَّته؛ ج:
بكَلِيَّة | متصلة] س: المتصلة ٤ تعلم] ي، ت، د، ط: تعلم. والمثبت من س، م، ج، ن
صدقت] ن: صدق | فقد] ساقط من ي ٥ وهو^١ د: وهي | وهو^٢ د، ط: وهي
٧ طرفيها] د: طرفها ٨ من الثاني] ساقط من ن ٩ طرفيها] د: طرفها | كَلِي... صدقت]
ساقط من د ١٠ فن] ي: س ١١ كَلِي] د: كل | من] ت: ومن ١٣ فيعتبر] ج:
فتغير؛ ت: مغير؛ د: فمعدر؛ ي: فمعتبر؛ م، ط، ن: فمعدر. والمثبت من س ١٥ ستة عشر]
س: الستة عشرة؛ د: ستة؛ ك: الستة عشر | اثنا... المتقدمتين] ساقط من ت | عشر^٢ د:
عشرة

الكبرى جزئيات الصغرى، وأربعة هي على العكس. والمنتهج من كل واحد من الضروب الأربعة الأولى ستة عشر؛ ومن كل واحد من الأربعة الوسطى إثنا عشر، أعني إذا كان مقدّم الصغرى موجباً أو المقدمان كلاهما سالبان؛ ومن كل واحد من الأربعة الأخيرة ثلاثة عشر، أعني إذا كان مقدّم الصغرى سالباً، أو موجباً ومقدّم الكبرى كلياً، أو هما كلاهما موجبان جزئيان. ومجموع ذلك مائة وأربعة وستون ضرباً. ولنذكر ضروب الضرب الأول من الأربعة الأولى وهو ما يكون من الموجبتين حتى يقاس عليه الثلاثة الباقية، وكذلك من الوسطى ومن الأخيرة.

فضروب الضرب الأول من الأربعة الأولى ستة عشر:

- ١٠ الأول: "كلما كان كل أ ب فج د وكلما كان بعض ب ه فوز" ينتج "قد يكون إذا كان (كلما كان كل أ ه فج د) ف(كلما كان كل أ ه فوز)"، والآ فليس البتة إذا كان (كلما كان كل أ ه فج د) ف(كلما كان كل أ ه فوز)" وينضم إلى المتصلة الصادقة وهي قولنا "كلما كان (كلما كان كل أ ه فكل أ ب) ف(كلما كان كل أ ه فوز)" - لأنه حينئذ "كلما كان كل أ ه فكل أ ه وكل أ ب" مجموعها، ف"كلما فوز" ٧٠
- ١٥ كان كل أ ه فبعض ب ه" ف"كلما كان كل أ ه فوز" - وأنتج من الثاني "ليس البتة إذا كان (كلما كان كل أ ه فكل أ ب) ف(كلما كان كل أ ه فج د)"، وذلك

٣ أو المقدمان] د: والمقدمان | سالبان | س: سالبين؛ ي: + سالب الصغرى مقدم ومقدم الكبرى موجب ٥ هما] ساقط من ن | مائة وأربعة | ي: أربعة ٦ ضروب] ساقط من س | الأولى | ي: الأولى ٧ ومن الأخيرة | ن: والآخر ١٠ الأول] د: آ | كلما] د: وكلما ينتج] ن: أنتج ١١ كل] ساقط من س | فج...ه^١ مكرر في ن | فكلما] ت، د، ك: وكلما. والمثبت من س، ي، ن، ط ١٢ فكلما] ي، ت، د، ك: وكلما. والمثبت من س، ج، ن، ط | فكلما كان] م: فكلما | وينضم] ت: ينضم ١٣ كلما كان] ساقط من س، د، م، ط. والمثبت من ي، ت، ج، ن، ك | فكل] د: وكل | فكلما] د: وكل ما ١٤ أ ه^١ ي: أ ب | فكلما] س، ي: وكلما ١٥ كل] ساقط من د، م | فكلما] ي، د، ط: وكلما. والمثبت من س، ت، م، ج، ن، وهو الموافق لسياق شرح الكاتب | وأنتج] ن: أنتج ١٦ فكلما] ي، د، ك: وكلما | أ ه^٢ د: + فكل كل أ ب وكل ما كان كل أ ه؛ ط: + فوز لانه حينئذ كلما كان كل أ ه فكل أ ب فكلما كان كل أ ه | وذلك باطل] د: وباطل

باطل لصدق قولنا "كلما كان (كلما كان كل أ ه فكل أ ب) فكلما كان كل أ ه
١٧١م فج د) "لاستلزام مقدمها مع صغرى القياس تاليها. وأيضاً تنتظم هذه المقدمة
الصادقة ثانياً مع الصادقة أولاً قياساً منتجاً للمطلوب من الشكل الثالث.

١٠٤ت ٩٥ط الثاني: ومقدم الصغرى موجب جزئي ينتج النتيجة المذكورة بالبيان المذكور.

٥ الثالث: ومقدم الصغرى موجب كلي ومقدم الكبرى سالب جزئي.

الرابع: أن يكون المقدمان جزئيين ومقدم الكبرى سالب. ونتيجتهما مثل ما في
الأولين إلا أن مقدم طرفيها سالب، بالبيان المذكور.

الخامس: أن يكون المقدمان سالبين كليتين ينتج نتيجة الضرب الأول بالبيان
المذكور فيه، إلا أن الأوسط في القياسين خلفاً ومستقيماً "كلما كان كل أ ه فلا
شيء من ب ه".

١٠

السادس: ومقدم الصغرى جزئي.

السابع: ومقدم الكبرى جزئي.

١٨٤د الثامن: وكلاهما سالبان جزئيان. ونتائجها مثل الخامس، لما عرفت من إعطاء
المتصلة الكلية كلية مقدمها.

١ كلما كان^٢ ساقط من س، ي، م، ط، ن. والمثبت من ت، د، ج، ك | فكلما | د، ك: وكلما
٢ صغرى القياس | صححت في س الى "الصغرى" ٥ ومقدم^١ | س، ن: مقدم ٦ المقدمان |
ت، م، ج: المقدمتان؛ ن: المقدمات | ونتيجتهما | م: فنتيجتهما؛ ج: فنتيجتهما ٧ طرفيها |
ي، د، ج، ط: طرفيها ٨ الخامس... المذكور | ساقط من ن | سالبين كليتين | ت، ج: سالبان
كليان ٩ القياسين | ي، م، ج، ن: القياس. وفي ط صححت "القياس" الى "القياسين".
والمثبت من س، ت، د | فلا | ت: ولا ١٣ ونتائجها | س: ونتائجها؛ ج: فنتائجها | لما...
الخامس | ساقط من د

التاسع: مقدم الصغرى سالب كليّ ومقدم الكبرى موجب كليّ ينتج نتيجة ١٣١ س
الخامس، إلا أن مقدم طرفيها سالب، بالبيان المذكور فيه إلا أن الأوسط "كلما هي
كان لا شيء من أ ه فكل ب ه".

العاشر: ومقدم الصغرى جزئيّ.

٥ الحادي عشر: ومقدم الكبرى جزئيّ.

الثاني عشر: وكلاهما جزئيان. ونتائجها نتيجة التاسع.

الثالث عشر: والمقدمان موجبان كليّان ينتج نتيجة الضرب الأول إلا أن طرفيها
جزئيان. وبيانه من وجوه: أحدها هو أنه "كلما كان (كلما كان ج د فكل ب ه)
(قد يكون إذا كان كل أ ه فج د)" لأنه حينئذ "قد يكون إذا كان ج د فكل أ
١٠ ب وكل ب ه" مجموعاً "فقد يكون إذا كان ج د فكل أ ه" وينعكس، "وكلما
كان (كلما كان ج د فكل ب ه) (كلما كان ج د فوز)" وأنتج من الثالث "قد
يكون إذا كان (قد يكون إذا كان كل أ ه فج د) (كلما كان ج د فوز)"، ويلزم

٧ طرفيها جزئيان] كنا في شرح الكاتبي. وفي ن: "طرفها جزئي". وفي باقي النسخ: "ومقدم
طرفها جزئي" (وفي س زيدت "مقدم" في الهامش بخط النسخ)، وما في أكثر النسخ لا يتفق مع
البيانات التي أوردها المصنف وفصلها الكاتبي في شرحه، فإنها تقتضي أن تكون النتيجة كما في
الضرب الأول إلا أن سور الطرفين جزئي. ومثال الكاتبي قولنا "كلما كان كل أ ب ه فج د وكلما كان
كل أ ه فوز" ينتج "قد يكون إذا كان (قد يكون إذا كان كل أ ه فج د) (قد يكون إذا كان
كل أ ه فوز)". ولو كان الصحيح "إلا أن مقدم طرفيها جزئي" لكانت النتيجة "قد يكون إذا
كان (كلما كان بعض أ ه فج د) (كلما كان بعض أ ه فوز)".

٢ مقدم] ساقط من د ٧ والمقدمان] د، ج: المقدمتان | موجبان كليّان] س: موجبتان
كليّتان؛ د: موجبتان كليّان | طرفيها] س، ي، ط، ن: طرفها؛ و د غير واضحة ما بين "طرفها"
و "طرفيها". والمثبت من ت، م، ج، ك ٨ هو] س، د: وهو؛ ز في ط صحّحت "وهو" إلى
"هو" | كلما كان^١] س: كلما كلما كان (و "كلما" الثانية زيدت في الهامش) | كلما كان^٢] ساقط من
س؛ ي: كل ٩ فكل... د] ساقط من ت ١١ كلما كان] ساقط من م، ج؛ س: كلما كلما
كان (و "كلما" الثانية زيدت في الهامش) | فكلما] د: وكلما | وأنتج] ن: أنتج ١٢ قد... كان]
ساقط من د، م | فكلما] ي، د، ج: وكلما

منه المطلوب لكون مقدّمها مقدّم المطلوب وإنتاج مقدّمها مع تأليها تالي المطلوب.
 الثاني: "كلّما كان (كلّما كان ج د فكلّ ب هـ) ف(قد يكون إذا كان كلّ أ هـ فـج
 د)" و"كلّما كان (كلّما كان ج د فكلّ ب هـ) ف(قد يكون إذا كان كلّ أ هـ فوز)"
 وأنتج المطلوب من الثالث. وبيان الصغرى ما مرّ في البرهان الأول إذ هي
 صغرى البرهان الأول بعينها. وبيان الكبرى أنّه حينئذ يصدق "قد يكون إذا كان
 ١٧٢م ج د فكلّ أ هـ" لما عرفت "وكلّما كان ج د فوز" ولزم "قد يكون إذا كان كلّ أ
 هـ فوز". وقد جعلنا الأوسط في البرهان الثاني ملازمة مقدّم الكبرى لتالي
 الصغرى؛ الثالث أن نجعله ملازمة مقدّم الكبرى لمقدّم الصغرى من الثالث
 أيضاً؛ الرابع أن نجعله ملازمة مقدّم الصغرى لمقدّم الكبرى؛ الخامس أن نجعله
 ملازمة مقدّم الصغرى لتالي الكبرى. والحاصل أنّه يكون الأوسط ملازمة مقدّم
 مقدّمة كلّية لأحد طرفي الأخرى الموجبة من الثالث، فتتم البراهين الأربعة
 الأخيرة في كل قياس مقدمته كليّتان، والأولان منها إذا كانت الكبرى فقط
 كلّية، والأخيران في كل ما صفراه فقط كلّية، وذلك بعد اشتغال المتشاركين على
 تأليف منتج وإيجاب المقدّمتين. ويتم في الجميع والأوسط ملازمة أحد المتشاركين
 من الكلّية - سواء كانت موجبة أو سالبة - للآخر.
 ١٥

الرابع عشر: أن يكونا كليّتين ومقدّم الكبرى سالب.

الخامس عشر: أن يكونا موجبتين ومقدّم الصغرى جزئي.

١ منه] س: به | تأليها] ي: ثالثها ٢ كان^١] ساقط من س ٣ وكلّما كان] س: وكلّما كان
 ٤ وأنتج] ي، م، ج: ينتج | إذ...الأول] ساقط من د ٥ قد] ي، ت: وقد ٦ فكلّ] د:
 وكل ٨ نجعله] ن: نجعل | مقدّم] ت: مقدّمة | الكبرى...مقدّم] ساقط من ن ٩ أيضاً
 ساقط من ت ١٣ المتشاركين] س، ج: المتشاركين | على...المتشاركين] ساقط من د
 ١٤ وإيجاب المقدّمتين] ت، ط، ن: وكانت المقدّمتان موجبتين. والمثبت من س، ي، م، ج،

السادس عشر: أن يكون مقدّم الصغرى موجباً جزئياً ومقدّم الكبرى سالباً كلياً، ونتائجها نتيجة الثالث عشر إلا أن مقدّم طرفيها في كلّ ضرب نتيجة التاليف عن ٩٦ ط المقدمين فيه، بالوجه المذكورة.

وإذا عرفت ضروب الضرب الأول من الأربعة الأولى - وهي ما تكون المقدمتان فيه موجبتين كليتين - فكذا الثلاثة الباقية؛ إلا أن طرفي النتيجة في ضروب الضرب الذي من سالتين كليتين سالبان، وفيما تكون الصغرى موجبة كليّة والكبرى سالبة كليّة موجب المقدّم سالب التالي، وفيما هو على العكس بالعكس.

وأما ضروب كلّ واحد من الأربعة الوسطى - وهي اثنا عشر - التي عرفتها:

١٠ فإذا كان مقدّم الصغرى موجباً مع كليّة مقدّم الكبرى: نتائجها نتائج نظيراتها من ١٨٥ الضروب الأولى، بالبيان المذكور وهو من الثالث والأوسط ملازمة مقدّم الكبرى لأحد طرفي الصغرى. وهي نتائجها ومقدّم الكبرى جزئي.

وإذا كان مقدّم الصغرى سالباً فإن كانا كليتين فبأن نقول: "كلّما كان (كلّما كان لا شيء من أ ب فكلّ هـ أ) (قد يكون إذا كان كلّ هـ أ فج د)" لإنتاج مقدمتها مع الصغرى تاليها "قد يكون إذا كان بعض أ هـ فج د"؛ وكلّما كان (كلّما كان لا شيء من أ ب فكلّ هـ أ) (قد يكون إذا كان بعض أ هـ فوز)" لأنه حينئذ

١ جزئياً] س: ضرورياً [كليّاً] د: جزئياً ٢ طرفيها] م، ج: طرفيها ٣ المقدمتين] ي، د، م، ج، ن: المقدمتين. والمثبت من س، ت، ط. وهو الموافق لسياق شرح الكاتب ٥ فيه] ساقط من س، ي، ط، ن | موجبتين كليتين] س، ت، د: موجبتان كليتان | فكذا] ي، د: وكذا ٦ سالبان] س: سالتين ٧ سالبة كليّة] ساقط من ن ٩ اثنا] في س صحّت "اثنا" الى "الاثنا" ١٠ كان] ن: + من | نظيراتها] ن: نظيرتها ١١ الأولى] س، ك: الضروب الأولى؛ ي، د: الضرب الأولى. والمثبت من ت، م، ج، ن ١٢ نتائجها] د: نتائجها ١٣ كانا] س، ت، ج: كانتا | تقول] ت: يقول؛ ج: قول؛ ي، د، م: هول؛ ط، ن: قول. والمثبت من س ١٤ هـ ١] د: هـ ١ | هـ ٢] د، ن: هـ ١ | هـ ١٥] ت: كا | كان ٣] ت: ن ١٦ فكل] ت: وكل | هـ] ت، د: هـ

"قد يكون إذا كان كل ه أ فلا شيء من أ ب" ف"قد يكون إذا كان كل ه أ
 فلا شيء من ب ه" وأنتج مع الكبرى "قد يكون إذا كان كل ه أ فوز" ويلزم
 "قد يكون إذا كان بعض أ ه فوز"، ولزم المدعى من الثالث. وإن كان مقدّم
 الصغرى جزئياً فكذا، والأوسط "كلما كان بعض أ ليس ب فكل ه أ"،
 ويكون بيان الصغرى ما مرّ، وبيان الكبرى أنّه "كلما كان (كلما كان بعض أ ليس
 ب فكل ه أ) ف(كلما كان لا شيء من أ ب فكل ه أ)" ويتم الدليل إلى آخره.
 وأما إذا كان مقدّم الكبرى جزئياً فالأمر ظاهر.

وأما ضروب كل واحد من الأربعة الأخيرة فهي ثلاثة عشر: ثمانية مقدّم الصغرى
 فيها سالب، والبيان فيها من الثالث والأوسط ملازمة نتيجة التأليف لمقدّم
 الكبرى، ونتيجة التأليف مخالف لمقدّم الكبرى في الكيف حتى ينتج مقدّم
 الصغرى؛ وأربعة مقدّم الصغرى فيها موجب ومقدّم الكبرى كليّ، ونتائجها نتائج
 نظيراتها من الضروب الأولى والأوسط ملازمة مقدّم الصغرى لأحد طرفي
 الكبرى؛ وضرب في المقدّمان موجبان جزئيان، والأوسط في برهانه ملازمة
 عكس نتيجة التأليف لمقدّم الكبرى.

واستنتج بعضهم من هذا القياس "قد يكون إذا كان ج د فإن كان كل أ ه فوز
 ز" لاستلزامه الجزئي حينئذ مقدّم الكبرى من الثالث، وخصّصوه بما يكون

١٥ واستنتج بعضهم] يقول الكتّابي: والامام زين الدين الكشي رحمه الله إستنتج من هذا
 القياس وهو ما يكون الاشتراك بين المقدّمين "قد يكون إذا كان ج د فإن كان كل أ ه فوز"

١ ه أ^١ ي: أ ه | ه أ^٢ ي: أ ه ٢ إذا كان] ساقط من ن | ه أ^٣ ي: أ ه ٦ ه أ^٤ ن:
 أ ه | فكلما] ت، د، ط: وكلما | فكل^٢ د: وكل ٧ وأما] س: أما ١٠ الكبرى^١ ت، د،
 ج، ن: الجزئي. والمثبت من س، ي، م، ك ١١ ومقدّم] س: مقدم ١٢ الأولى] س، ي:
 الاول ١٣ المقدّمان] م، ج: المقدّمان | موجبان] ت: الموجبان ١٥ واستنتج] صحّت
 في هامش س إلى "وقد استنتج" | إذا كان] مكرر في س | كان^٢ مكرر في ت ١٦ مقدّم]
 ن: ومقدم | وخصّصوه] د، ن: وخصّصوا

مقدم الكبرى جزئياً حتى يمكن استنتاجه من الثالث، وحصروه في أربعة ج ٩٨
أضرب. ولا يخفى عليك أطراده في كل ما كبراه كلية بأن تقول والمقدمان
موجبان كليتان: "قد يكون إذا كان ج د فإن كان كل ب ه فكل أ ه" ويلزمه
"قد يكون إذا كان ج د فإن كان كل أ ه فكل ب ه" وذلك مع الكبرى ينتج ٧١ ن
٥ النتيجة المذكورة. ولكن ما ذكرناه أولى بأن يُعتبر نتيجة هذا القياس حتى يكون
وضع الطرف الغير المشارك في النتيجة وضعه في القياس، ووضع نتيجة التأليف ٩١ ي
وضع الطرف المشارك فيه، فهو موافق لما يعتبره الشيخ نتيجة في القياس المؤلف
من الحلي والمتصل. ومع ذلك فعليك بالإحاطة بكل ما يمكن أن يُستنتج من
هذا القياس.

١٠ وكذلك يمكن أن يستنتج منه: "قد يكون إذا كان (قد يكون إذا كان كل أ ه
فج د) ف(و ز)" لأنه "قد يكون إذا كان (و ز) ف(إن كان كل أ ه فج د)"
بالطريق الذي مرّ في المطلوب الذي قبله، ويتعكس إلى هذا المطلوب. وكلاهما
بناءً على الدليل الذي حكيناه عن بعضهم.

١ استنتاجه [ت: استنتاجه [كذا] ٢ نقول] ي، د، م، ط: نقول؛ ت، ن: نقول. والمثبت من
س، ج، ك ٣ كل [ن: فكل | فكل] س: وكل ٤ فكل [د، ج: وكل ٥ ولكن] س،
ي، ج: لكن ٦ الغير [ي: غير | المشارك] د: المتشارك ٧ يعتبره [د: يعتبر | المؤلف] ي:
الموافق ٨ ما [ساقط من د | من ٢... يستنتج] ساقط من ت ١٠ قد يكون [١] ساقط من
ي ١٢ مرّ [ساقط من س، د ١٣ عن] ت: من

ويمكن أن يُستنتج من هذا القياس ملازمة تالّي المقدمتين لنتيجة التأليف بين مقدميهما، من الثالث والأوسط مجموع مقدميهما. وبعد اختبارك بما مرّ يبعد أن يشذّ عنك استنتاج ما يمكن استنتاجه من هذه الأقيسة. ١٧٤م ١٨٦د

- لا يقال: بأنّ المقدمتين إذا كانتا موجبتين وإحداهما كَلِيّة وجب انتاجه في جميع ضروبه الستة عشر في كلّ شكل في كلّ قسم، لأنّه يلزم "قد يكون إذا كان ج ٥ ط ٩٧
- د فو ز" من الثالث والأوسط مجموع مقدميهما، ثم نقول "كلّما كان (كلّما كان ج د فكلّ أ هـ) (قد يكون إذا كان كلّ أ هـ فو ز)" لاستلزام مقدّمها مع المقدّمة المذكورة تالّيها، ثم هذه المتصلة مع استلزام مقدّمها لعكسه تنتج المطلوب من الثالث. وهذا في القسم الأوّل وقد يكون بيانه في سائر الأقسام أظهر. وأيضاً
- إذا كانت الصغرى فقط كَلِيّة والمقدّمان موجبان ومقدّم الكبرى جزئي في الشكل ١٠
- الأوّل حكمتهم بعدم إنتاجه وإنّه منتج، وبيانه بأن نقول: "كلّما كان (كلّما كان بعض ب هـ فكلّ أ ب وكلّ ب هـ) (قد يكون إذا كان كلّ أ هـ فح د)" لأنّه يصدق حينئذ "كلّما كان بعض ب هـ فكلّ أ هـ"، و"كلّما كان بعض ب هـ فح د"، و"قد

١ تالّي] في النسخ إمّا "تالي" أو "تالي" أو "تالي". والمثبت هو الموافق للبيان الذي أوردته الخونجي وفضله الكاتب في شرحه. ومثال الكاتب قولنا "كلّما كان أ ب فح د وكلّما كان كل ب هـ فو ز" ينتج "قد يكون إذا كان كل أ هـ فح د وو ز" والبيان من الثالث والأوسط مجموع المقدمتين: "كلّما كان كل أ ب وكلّ ب هـ فكلّ أ هـ" و"كلّما كان كل أ ب وكلّ ب هـ فح د وو ز" ويتجان المطلوب.

١ بين] ت، د، ط، ن: من. والمثبت من س، ي، م، ج، ك ٢ مقدميهما^١ س، ط: مقدميهما: ي: مقدميهما؛ ت: مقدمتهما؛ ج: مقدمتهما؛ د، م، ن: مقدميهما | مقدميهما^٢ ي: مقدمتهما؛ ط: مقدميهما؛ ت: مقدمتهما؛ د، م، ن: مقدمتهما؛ ج: مقدمتهما؛ وفي س صحّت "مقدمتهما" الى "مقدميهما" ٤ انتاجه ي: استنتاجه ٥ ضروبه | في كلّ^١ ي: فكل ٦ مقدميهما] ت: مقدمتهما؛ ي، د، م، ط: مقدمتهما؛ ن: مقدمتهما. والمثبت من س، ج | قول ي، د، م: هول؛ ت، ط، ن: قول. والمثبت من س، ج ٧ فكلّ] س: وكل ٩ وأيضاً إذا س: وإذا ١١ منتج ي، م، ج: ينتج | كلّما كان^٢ ساقط من د ١٢ فكلّ] د: وكل ١٣ فكلّ] د: وكل | أ هـ] ي: أ ب | فقد... د] ساقط من أصل س وزيدت في الهامش بخط مغاير لحظ الناسخ

يكون إذا كان كل أ ه فج د"، و"كلما كان (كلما كان بعض ب ه فكل أ ب وكل ب ه) (قد يكون إذا كان كل أ ه فوز)، "لأنه حينئذ يصدق "كلما كان بعض ب ه فكل أ ه"، وإنه ينتج مع الكبرى "قد يكون إذا كان كل أ ه فوز".

٥ لأننا نجيب عن الأول بأن هذا القول لم يلزم من المقدمتين بحيث يكون بين المقدمتين والمطلوب نسبة معيّنة، لتام ما ذكرتم وإن لم تتشارك المقدمتان في شيء ولا يشاركتها المطلوب في شيء، ونحن نوجب في القياس كونه كذلك. وهو ١٠٦
الجواب عن الثاني، ولأنه ينشأ البرهان المذكور من صدق الصغرى فقط ولا تعلق له بالكبرى، لتام ما ذكرتم وإن كذبت الكبرى أيضاً، إلا أن الأوسط ملازمة قولنا "كل أ ب وكل ب ه" لتالي الكبرى أو بالعكس، ولا كذلك شيء مما حكمنا بإنتاجه.

وأما الشكل الثاني فالمنتج منه بحسب مقتضى الشرائط مائة وستة وسبعون ضرباً، لإنتاج كل واحد من الأربعة الأولى في جميع ضروبه. والبرهان فيها يظهر من الشكل الأول. وكذا كل واحد من الأربعة الوسطى، والبرهان فيها عند اختلاف المقدمتين في الكيف من الثالث والأوسط ملازمة مقدّم الكبرى لمقدم الصغرى، وعند الاتفاق ملازمة نتيجة التأليف أو عكسه بكتيئه لمقدم الصغرى.

١ فج د] تختلف نسخة س هنا عن النسخ الباقية بزيادة: "فقد يكون إذا كان أ ه فوز ضرورة صدق قولنا كلما كان بعض ب ه فكل أ ب حينئذ [كذا] وإنتاجه مع الصغرى كلما كان بعض ب ه فج د". ولا أثر لهذه الزيادة في باقي النسخ ولا في شرح الكتابي.

١ إذا] في هامش س: كلما | كلما كان] ساقط من س، ت ٢ كل] ساقط من س، ط
٥ عن الأول] ساقط من د | هذا القول] د: قول ٦ تتشارك] س، ت: يتشارك؛ ي، ج: يشارك؛ د، م: سارك؛ ط: سساركا؛ ن، ك: سسارك ٧ يشاركها] ي، م: يشاركها
٨ ولأنه] ن: وانه ١٠ أو بالعكس] ن: وبالعكس ١٢ منه] ت: عنه | وسبعون] في س الظاهر أن "سبعون" صحّت الى "ستون" ١٣ فيها] ساقط من ي، م | يظهر... فيها]
ساقط من ت ١٤ وكنا] ي: وكلا؛ د، ط: وكذلك | فيها] ساقط من د ١٥ المقدمتين
ي: المقدمتين

وكل واحد من الأربعة الأخيرة في اثني عشر ضرباً، أعني كل ما اتفق مقدماً المقدمتين فيه بالكيف، وكل ما اختلفا فيه ومقدم الكبرى كلتي، بأحد الوجوه المذكورة.

والمنتج من الشكل الثالث أيضاً مائة وستة وسبعون ضرباً لإنتاج كل واحد من الأربعة الأولى والأخيرة في جميع ضروبه، والأربعة الوسطى في اثني عشر ضرباً، ٥ أعني ما يكون مقدم الصغرى - موجباً أو سالباً - موافقاً لمقدم الكبرى، والبيان ما مر في الشكل الاول.

١٧٥ والمنتج من الشكل الرابع مائة وثمانية وستون ضرباً، لإنتاج كل واحد من الأربعة الأولى في جميع ضروبه، والوسطى في ثلاثة عشر: المقدم الموجب الكلتي من الصغرى مع الأربعة، وكذلك السالب الكلتي والموجب الجزئي مع الثلاثة، أعني ١٠ إذا لم يكن مقدم الكبرى موجباً كلياً، والسالب الجزئي مع السالبتين. ومن الأربعة الأخيرة في ثلاثة عشر ضرباً: المقدم السالب الجزئي من الصغرى مع الأربعة، والسالب الكلتي مع غير المقدم الموجب الجزئي، وكل واحد من الموجبين مع غير المقدم السالب الجزئي، بالوجوه المذكورة أو ببعضها.

١٥ القسم الثاني ما كان الأوسط مشتركاً بين تالتيهما:

وشرط الإنتاج فيه أحد الأمرين: الأول اشتغال التاليتين على تأليف منتج مع ٩٨ إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما؛ الثاني إنتاج نتيجة التأليف مع تالي إحدى

١ اثني | ت: اثنا | مقدماً | ي: مقدم ٢ بالكيف | س، ي: في الكيف | اختلفا | س: اختلف | ج: اختلفنا | كلتي | ي: كل؛ ط: كلياً | بأحد | ي: فأحد؛ ج: بأخذ ٤ أيضاً | ساقط من ت، د، ط، ن | مائة وستة | ت: منه ستة | وسبعون | س: وستون | لإنتاج | ي: اعنى | ساح | كذا | ٥ والأربعة | ساقط من ن | اثني | ت: اثنا ٨ واحد | م، ج: واحدة ٩ الكلتي | س، ي: للكل؛ ط: الكل ١٠ السالب | ي: السالبة ١١ مع...الجزئي | ساقط من ن ١٥ تالتيهما | ج: تالتيهما؛ د: تالهما؛ م: نالهما؛ ي: نالهما؛ ط: نالهما؛ ن: نالهما. والمثبت من س، ت ١٧ المقدمتين | س: المقدمين | إحدى | ساقط من د؛ ج: أحد

المقدمتين المتوافقتين في الكيف لتالي الأخرى، أو مع تالي الموجبة الكلية لتالي السالبة.

فالضروب المنتجة بحسب الأمر الأول ثلاثة: أعني من موجبتين كليتين، وأن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية، وما هو بالعكس. والمنتج في كل ضرب من الثلاثة من كل واحد من الأشكال ضروبه المخصوصة. والبرهان فيه ما مرّ والأوسط هو ملازمة مقدم الكلية لأحد طرفي الأخرى، حتى يقع البرهان على أربعة أنحاء في الضرب الأول، وإثنين منها في الثاني، والإثنين الباقيين في الثالث. ونتيجة التأليف ههنا تالي لكل واحد من طرفي النتيجة. ولو لم يُعتبر ذلك لأنّيج القياس من السالبتين ههنا أيضاً.

١٠. وأما إذا كان إنتاج هذا القياس بحسب الأمر الثاني من الأمرين اللذين اشترط ٩٣
أحدهما: فإن كانت المقدمتان موجبتين كليتين، أو موجبتين جزئيتين، أو
الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية، أو على العكس، أنتج سواء كان
تالي الكلية منتجاً لتالي الجزئية أو بالعكس، والبرهان من الثالث والأوسط
سلب ملازمة النتيجة من المتشاركين لنتيجة التأليف، كما نقول في الموجبتين
١٥ الجزئيتين أنه يلزم "قد يكون إذا كان (ليس كلما كان ج د فكلّ أ هـ) (فليس كلما
كان ز فكلّ أ هـ)" لأنه "كلما كان (ليس البتة إذا كان كلّ أ هـ فبعض ب هـ)
(فليس كلما كان ز فكلّ أ هـ)" لإنتاج مقدّمها مع الكبرى تاليها فقد صحّت

١ المتوافقتين [ن: المتوافقتين | لتالي^١ | س: تالي ٣ فالضروب | ت: والضروب ٤ بالعكس]
ت: على العكس ٥ المخصوصة | ت: + به ٦ هو | ساقط من ت، د ٧ وإثنين | ن:
واثنان | والإثنين | د، ج، ط، ن: بالاثنتين؛ م: على اثنين. والمثبت من س، ي، ت ٨ تالي
ت: تالي، ن: مان ٩ يُعتبر | س، ت: يعتبر؛ د، ط، ن: يعتبر؛ م: بعد. والمثبت من ت، ج
| السالبتين | د: السالبتين ١١ المقدمتان | د: المقدمتين ١٢ كان | ساقط من د
١٤ لنتيجة | ي: بنتيجة؛ م: مع نتيجة | نقول | ل: نقول؛ ي، د، م: نقول؛ ت، ط، ن: نقول؛
والمثبت من س، ج ١٥ الجزئيتين | ساقط من ي، ج ١٦ فكلّ | ت: وكل | لأنه...هـ^٣
ساقط من د ١٧ و...كان^١ | ساقط من ت | فقد | س: وقد | صحّت | ي، د، م، ج، ن:
صح؛ وفي س صحّت "صح" الى "صحّت". والمثبت من ط

الكبرى. وأيضاً "فكلما كان (ليس البتة إذا كان كل أ ه فبعض ب ه) ف(ليس كلما كان ج د فكل أ ه)" لإنتاج لازم مقدّهما وهو قولنا "ليس البتة إذا كان كل أ ه فكل أ ب" مع الصغرى تاليها، فقد صحّت الصغرى أيضاً وأنتج المطلوب.

- ١٧٦م وكذلك إذا كانتا سالبتين كليّتين، أو جزئيتين، أو الصغرى أو الكبرى فقط كليّة، وكان المنتج تالي الكليّة تالي الجزئية أو بالعكس، ونتيجتها النتيجة المذكورة ٥
- ٧٢ن في الموجبتين بالبيان المذكور ثمّ، إلّا أنّ الأوسط فيها ملازمة المنتج من المشاركين لنتيجة التآليف، كما تقول في السالبتين الجزئيتين - وحدود القياس ما
- ١٠٧ت مرّ في الموجبتين - "كلما كان (كلما كان كل أ ه فكل أ ب) ف(ليس كلما كان ج د فكل أ ه)" لإنتاج مقدّهما مع الصغرى تاليها، "وكلما كان (كلما كان كل أ ه فكل أ ب) ف(ليس كلما كان ج د فكل أ ه)" لأنّه حينئذ يلزم "كلما كان كل أ ه فبعض ١٠ ب ه" وأنتج مع الكبرى تاليها.

- وإذا كانتا مختلفتين في الكيف فتنتج أربعة أضرب: إذا كانت الصغرى موجبة كليّة والكبرى سالبة كلية، أو بالعكس، أو الصغرى موجبة كليّة والكبرى سالبة جزئية، أو بالعكس. وذلك أيضاً إذا كان الطرف المشارك من الموجبة الكليّة منتجاً للطرف المشارك من السالبة. والأربعة الباقية لا تنتج أصلاً. والأوسط في ١٥
- ١٨٨د هذه الضروب الأربعة ملازمة مقدّم الموجبة لنتيجة التآليف.

فالمنتج إذاً في هذا القسم من الضروب الستة عشر التي هي بحسب اعتبار المقدمتين اثنا عشر ضرباً. ولا يخفى عليك كميّة المنتج من الضروب بحسب

٥ وكان المنتج [كاتبي: سواء كان تالي الكلية منتجاً مع نتيجة التآليف لتالي الجزئية أو بالعكس

- ٤ أو جزئيتين] د: وجزئيتين ٥ وكان المنتج] د: والمنتج ٦ ثمّ ت، د، ط: ثم | فيها | س: منها ٧ قول] ي: يقال؛ ط، ن: قول؛ ت، د، م: هول. والمثبت من س، ج ٩ فكل^١] د: وكل ١٠ أ ه^١] د: + لاتجاهه حينئذ أ ه؛ ن: أ ب ١١ تاليها] ساقط من ت ١٢ في الكيف] ت: بالكيف | الصغرى...أو^٢] مكرر في ت ١٤ المشارك] ي: المشارك ١٥ المشارك] ي: المشارك ١٦ الأربعة...الضروب] ساقط من ن ١٧ فالمنتج] ت: والمنتج

اعتبار التاليتين في كل واحد من الضروب الاثني عشر في الأشكال الأربعة. وطرفا النتيجة في المنتج بحسب الأمر الأول موجبان، وبحسب الأمر الثاني - إذا اتفقت المقدمتان في الكيف - سالبان، وإلا فقدتاهما مثل الصغرى وتاليها مثل الكبرى في الكيف. ومن خواص هذا القسم أنه ينتج ومقدمته جزئيتان.

- ٥ لا يقال بأن جميع ضروب هذا القسم منتج، كيف ما كانت المقدمتان وكيف ما كان طرفاهما، بأن نقول والصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة جزئية: كيف ما كان تاليها يلزم موجبة جزئية مقدّمتها موجب جزئي وتاليها سالب جزئي، والبرهان من الثالث والأوسط بمجموع الملازمتين - أعني ملازمة نتيجة التاليف ٩٩ ط لتالي الصغرى وملازمة تالي الكبرى لنتيجة التاليف - لإنتاج الملازمة الأولى مع الصغرى الأصغر والملازمة الثانية مع الكبرى الأكبر، فكان المجموع مستلزماً للطرفين.
- ١٠

١٠٠ ج

لأننا نقول أن ذلك، وإن كان له تعلق بالمقدمتين، ولكن لا من حيث أنهما تشتركان في شيء تناسبان به المطلوب، والواجب في القياس ذلك، وإلا لكان قولنا "كلما كان متغيراً كان محدثاً وكلما كان الخلاء موجوداً كان بعداً" قياساً ١٥ منتجاً لقولنا "قد يكون إذا كان (قد يكون إذا كان العالم متغيراً كان له صانع)

١٥ منتجاً لقولنا] في إيراد النتيجة اضطراب وقصور في النسخ. المثبت من نسختي س، ي، وعلى هذا النتيجة متصلة جزئية طرفاهما متصلتان جزئيتان. وفي باقي النسخ النتيجة "قد يكون إذا كان العالم متغيراً كان [وفي د: لكان] له صانع فقد يكون إذا كان [وفي ط: وكلما كان] الخلاء موجوداً كان مقدراً" وهذا ليس له مفهوم صحيح. وفي شرح الكاشي: "قد يكون إذا كان (كلما كان العالم متغيراً كان له صانع) فلا قد يكون إذا كان كلما كان الخلاء موجوداً كان مقدراً"، وهذا أيضاً

١ التاليتين] س: السالبتين؛ ج: التاليتين ٣ سالبان] د: سالبا؛ ساقط من ج، ن | فقدتاهما] ت: فقدتاهما ٤ ينتج] ت، د، ط: منتج | ومقدمته] ي: ومقدمتان | جزئيتان] ن: + سالبتان ٦ بأن] ي: فانا؛ م: فانا؛ ج: فانا؛ د، ط، ن: نان. والمثبت من س، ت | نقول] ي، د، م، ط: هول؛ ن: قول. والمثبت من س، ت، ج ٨ الملازمتين] ت: المتلازمين ١٠ فكان] ت، د، ط: وكان ١٢ لا] ساقط من د ١٣ المطلوب] س: والمطلوب | لكان] س: كان ١٥ قد... كان] ساقط من ت، د، م، ج، ط، ن، ك. والمثبت من ي، س (وفي س زيدت في الهامش بخط الناسخ) [كان^٣] د: لكان

١٧٧م (قد يكون إذا كان الخلاء موجوداً كان مقداراً) والبرهان من الثالث والأوسط مجموع الملازميتين، أعني "كلما كان العالم محدثاً كان له صانع وكلما كان الخلاء بعداً كان مقداراً". وكذلك يلزم أن يكون كلّ حليتين متباينتين قياساً بالنسبة إلى مقصّلة بالطريق المذكور، وأطبقوا على عدم إنتاج الحليّات الشرطيّات.

القسم الثالث ما كان الاشتراك فيه بين تالي الصغرى ومقدّم الكبرى:

والشرط فيه أحد الأمرين: الأول اشتغال المتشاركين على تأليف منتج مع إيجاب الصغرى وكلّية إحداها؛ الثاني: إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلّيته مع تالي الصغرى - إما بعينه أو بكلّيته - لمقدّم الكبرى الكلّية، أو إنتاج مقدّم الكبرى الكلّية لتالي الصغرى السالبة. ونتيجة التأليف فيه تالي لمقدّم النتيجة مقدّم لتاليها.

والمنتج بحسب الأمر الأول ستة أضرب: الصغرى الموجبة الكلّية مع الكبرىات ١٠ الأربع، والموجبة الجزئية مع الكلّيتين. والضروب المنتجة في كلّ واحد من الأشكال في كلّ ضرب من هذه الضروب الستة ضروبه المخصوصة به، مع ما يزداد باكتساب مقدّم الكبرى كلّيته من كلّيتها وتالي الصغرى كلّيته من سلبها.

وأما المنتج بحسب الأمر الثاني فثمانية أضرب، لأنّ الكبرى كلّية:

لا يخلو من اضطراب. والبيان الذي أورده الخونجي وفصله الكتّابي يقتضي أن النتيجة المتوهمة هنا متصلة جزئية طرفاها متصلتان كليتان، أي: "قد يكون إذا كان (كلما كان العالم متغيراً كان له صانع) فكلما كان الخلاء موجوداً كان مقداراً". ولعل هنا سبق قلم من الخونجي ومن ثم اضطربت النسخ لمحاولة بعض المتدارسين أو النساخ إصلاح الاصل.

٢ الملازميتين] ت، ج: الملازميتين؛ ط: الملازمين | أعني...صانع] ساقط من ن ٣ حليتين
ي: حملس ٤ الشرطيّات] س، م: للشرطية ٦ الأول] ن، ك: احدها ٧ الثاني] ت: +
في | بكلّيته] د: كله ٩ تالي] د: تالي ١١ الأربع] ي، ت، د، ج: الاربعة؛ وفي س
صحّحت "الاربعة" الى "الاربعة". والمثبت من م، ط، ن، ك ١٢ الستة] ي، ت، د، م: +
فيه وفي القسم الرابع] مع] ساقط من ن ١٣ كلّيته^١ د، م: كله | كلّيته^٢ س، م: كله

- فأربعة موجبة الصغرى والمنتج من المتشاركين من الصغرى والنتيجة فيها كليّة. ١٨٩
- والبيان فيها ظاهر لاستلزام مقدّم النتيجة لتاليها، ضرورة استلزام مقدّم مقدّمها حينئذ لتاليه ولقدّم الكبرى المستلزم أو المنافي لتاليها، كما تقول والصغرى موجبة ٩٤
- جزئية وتاليها منتج لمقدّم الكبرى "كلما كان (كلما كان ج د فكلّ أ هـ) (قد يكون هـ إذا كان كلّ أ هـ فوز)" ضرورة أنّه حينئذ يصدق قولنا "كلما كان ج د فبعض ب هـ" وأنّه مع الكبرى الموجبة ينتج "كلما كان ج د فوز" ومع الكبرى السالبة ١٠٨
- "ليس البتّة إذا كان ج د فوز". ومقدّم النتيجة مع الأوّل ينتج "قد يكون إذا كان كلّ أ هـ فوز"، ومع الثاني "ليس كلما كان كلّ أ هـ فوز". وظهر من ذلك أنّ مقدّم النتيجة يكون موجباً في هذه الضروب، وتاليها مثل الكبرى في ١٠ الكيف.

وأربعة سالبة الصغرى - كان المنتج من الصغرى أو من الكبرى - والأوسط ملازمة المنتج من المتشاركين لنتيجة التآليف.

- ومجموع الضروب المنتجة من ستّة عشر باعتبار المقدّمتين اثنا عشر: ضربان بحسب الأمر الأوّل فقط، أعني الصغرى الموجبة الكليّة مع الكبيرين الجزئيتين؛ ١٥
- وأربعة بحسب الأمر الثاني فقط، أعني كل واحدة من الصغريين السالبتين مع ١٧٨
- كلّ واحدة من الكبيرين الكليّتين؛ وأربعة بحسب الأمرين كليّهما، أعني كلّ

١٦ وأربعة... كليّهما] :كاتبي: هذا إذا لم يعتبر ازدياد الضروب بحسب اكتساب مقدم الكبرى كليّته من كليّتها، وأما إذا اعتبرنا ذلك فالضروب المنتجة بحسب الأمرين تكون ستة، لانتاج

٢ لتاليها] د: تاليها | مقدّم^٢ ساقط من د | مقدّمها] ت: مقدّمها ٣ ولقدّم] د: والمقدم ٥ كلّ] ساقط من د، م، ج، ط، ن. والمثبت من س، ي، ت، ك [كلّ... ز] ن: و ز فكلّ أ هـ [فوز] د: وكلّ و ز ٨ كلّ^١ ساقط من ي [كلّ^٢ ساقط من ت | وظهر] س، م، ن، ك: فظهر ١٣ اثنا] ت: اثني | ضربان] ي، د، ط، ن: ضرباً؛ م: ضربانان [كذا]. والمثبت من س، ت، ج، ك ١٤ بحسب] ي، ط: وبحسب [الكبريين] س، ت، د، م: الكبرى. والمثبت من ي، ج، ط، ن، ك ١٥ أعني] د: أي | واحدة] س، ي، ت، د، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ن ١٦ واحدة] س، ت، د، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ي، ن [الكبريين] ساقط من ي؛ ج: الكبيرتين

واحدة من الصغرىين الموجبتين مع كل واحدة من الكبرىين الكلّيتين. ومقدّم النتيجة كالصغرى، وتالياها كالكبرى، في الكيف في هذا القسم في جميع ضروبه.

١٠٠ ط القسم الرابع ما يكون الاشتراك بين مقدّم الصغرى وتالي الكبرى:

والشرط فيه أحد الأمرين: الأول اشتغال المتشاركين على صحّة التآليف مع إيجاب الكبرى وكلّية إحداها؛ الثاني إنتاج نتيجة التآليف أو عكسها بكلّيته مع تالي الكبرى بعينه أو بكلّيته لمقدّم الصغرى الكلّية، أو إنتاج مقدّم الصغرى الكلّية مع نتيجة التآليف لتالي الكبرى السالبة. ونتيجة التآليف فيه مقدّم لمقدّم النتيجة وتالي لتالياها.

فالمنتج بحسب الأمر الأول فيه ستّة أضرب: الصغريات الأربع مع الكبرى الموجبة الكلّية، والكلّيتان مع الموجبة الجزئية.

وبحسب الأمر الثاني ثمانية: الصغرى الموجبة الكلّية مع الكبرىات الأربع، والسالبة الكلّية مع الأربع. وفي الأربعة الموجبة الكبرى يجب أن يكون الطرف المنتج من

الصغرى الموجبة مع الكبرى الكلية التي مقدّمها جزئي حينئذ، فعلى هذا أصول الضروب اثنا عشر كما ذكره في الكتاب.

١ واحدة^[١] س، ي، ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ن، ط | الصغرىين | س، ج: الصغرىتين | واحدة^[٢] س، ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ي، ن، ط | الكبرىين | د، ج: الكبرىتين ٣ ما | ي: أن ٤ المتشاركين | س: المتشارك؛ ج: المتشاركين | مع إيجاب | س: وإيجاب ٥ أو عكسها | ي: وعكسها؛ د: اعكسها [كذا] | بكلّيته | ي، م، ج: كله؛ د: كله بكلّيته؛ ت: كله؛ ط: بكلّيته؛ ن: بكليه. والمثبت من س، ك ٨ وتالي | س: تالي بحسب... فيه | ي، ج: فيه بحسب الامر الاول؛ م: فيه بحسب الاول؛ ت: بحسب الامر الاول. والمثبت من س، د، ط، ن | الأربع | ي، ت، د، ج، ن: الاربعة. والمثبت من س، م، ط، ك ١١ مع | ت: ومع | الأربع | ت، د، ن: الاربعة؛ وفي س صحّت "الاربعة" الى "الاربع" ١٢ الأربع | ت، د، م، ج، ن: الاربعة. وفي س صحّت "الاربعة" الى "الاربع". والمثبت من ي، ط، ك | الأربعة | ط: الاربع | يجب | د: محث؛ ج: بحسب؛ م، ك: محث؛ ط: محب؛ ن: محب؛ س: محب؛ ي، ت: يجب

الكبرى. والنتيجة فيها كَلِيَّة - سواء كانت الكبرى جزئية أو كَلِيَّة - بأن نقول والصغرى موجبة كَلِيَّة والكبرى موجبة جزئية: "كلما كان (ليس البتة إذا كان كلَّ أ ه فـج د) ف(ليس كلما كان و ز فكلَّ أ ه)" لأنه حينئذ يلزم "ليس البتة إذا كان كلَّ أ ه فكلَّ أ ب" و"ليس البتة إذا كان كلَّ أ ه فكلَّ ه ب" وأنه ينتج مع الكبرى "ليس كلما كان و ز فكلَّ أ ه" وهو تالي المطلوب. ومقدّم النتيجة في هذه الضروب الأربعة مخالف للصغرى في الكيف، وتاليها سالب أبداً.

وأما الأربعة السالبة الكبرى فتنتج سواء كان مقدّم الصغرى منتجاً لتالي الكبرى ١٣٦س٧٣ أو بالعكس. والأوسط ملازمة الطرف المنتج من المتشاركين لنتيجة التأليف. ومقدّم النتيجة في هذه الضروب الأربعة مثل الصغرى، وتاليها مثل الكبرى في ١٠١ج الكيف. ١٠

وينبغي أن تعلم أنّ حكم الصغرى في هذا القسم حكم الكبرى في الثالث، وحكم الكبرى فيه حكم الصغرى ثمه.

ومجموع الضروب التي هي أصول اثنا عشر في هذا القسم، فعليك باستخراج الضروب التي هي من كل ضرب منها بحسب اعتبار المتشاركين في الأشكال الأربعة. ١٥

ومن خواص هذا القسم والذي قبله كون النتيجة فيه موجبة كَلِيَّة. والضابط في إنتاج الموجبة الكَلِيَّة من هذه الأقيسة أن يكون تالي موجبة من المقدّمتين منتجاً

١ جزئية... كَلِيَّة [ن: كَلِيَّة أو جزئية | قول] ط: يقول؛ ي، د، م: هول؛ ن: قول؛ س، ت، ج: قول ١٣هـ [ي: أ ب | فكل] ت: وكل [أهـ^٢] ي: أ ب | يلزم] ساقط من د، ط ٤ فكل^١ [د: وكل | أ ب] س: ه ب | البتة] ساقط من ت، د، ج، ط. والمثبت من س، ي، ن، ك | فكل^٢ [د: وكل | ه ب] د: ه ز ٧ وأما س: فاما ١١ تعلم] د، م: تعلم. والمثبت من س، ي، ت، ج، ط، ن ١٣ هي] ساقط من ت ١٤ هي] ساقط من ن المتشاركين] ت، ج، ط: المتشاركين ١٦ هذا القسم] ساقط من ن | فيه] س، ي، د، م، ج، ط، ن: فيها. والمثبت من ت ١٧ موجبة] د: موجبه

لمقدم كلية منها، فلذلك يتحقق هذا في القسمين الآخرين فقط. ومقدمها في القسم الثالث يكون موجبا والتالي كالكبرى في الكيف، وأما في القسم الرابع فتاليها سالب ومقدمها مخالف للصغرى في الكيف.

واعلم أن الضروب المنتجة المذكورة في كل قسم بناء على وجوب توافق وضع الطرف غير المشارك في طرفي النتيجة لوضعه في القياس. ولو لم يُعتبر ذلك ٥ لازدادت الضروب المنتجة وأنتج القياس من السالبة المشاركة التالي والطرفان يشتملان على تأليف منتج. ولا يخفى عليك معرفتها تقريرا عليه بعد إحاطتك بما سلف.

ومن عادتهم الاستنتاج من المتصلة السالبة إذا كان تاليها نقيض ما يجب أن يكون في الموجبة، بواسطة ردّها إلى الموجبة الموافقة المقدم والكّم المناقضة التالي. ١٠ وعلى هذا فالمنتج على رأيهم يزداد ازديادا كثيرا، لأن الموجبة إذا كان تاليها نقيض ما يجب أن يكون في السالبة وبالعكس أنتج القياس، لارتداد كل من القضيتين ١٠٩ إلى صاحبها بناء على القاعدة المشهورة عندهم. ونحن لا نقول بصحتها ونقول: المنتج على رأيهم في كل قسم هو المشتمل على ما ذكرنا أو ما هو في قوته، فإذا

١ منها | ت، د، ط: منها | يتحقق | ي: لا يتحقق؛ س: تحقق | هذا | ي: + الامر | ومقدمها |
ت: ومقدمها ٢ والتالي | ت، ج، ط: الثاني؛ ي، د، م، ك: البالي؛ ن: التالي؛ س: التالي
في^٢ ساقط من د، م، ن ٤ الضروب | ي، م، ج: هذه الضروب ٥ غير | س، ت، د،
م، ج، ن: الغير. والمثبت من ي، ط | المشارك | ت، ج: المشارك | يُعتبر | ج: تعبر؛ د: بعد؛
م: يعبر؛ س: يعتبر؛ ي، ت، ط، م، ك: يعتبر ٧ يشتملان | ي، م، ج: مشتملان | منتج |
ي، ن: صحيح؛ د: صحيح منتج. والمثبت من س، ت، م، ج، ط، ك | تقريرا | ج: تقريرا؛ ي:
هرقا؛ ت، د، م، ط، ن: هرقا. والمثبت من س ٩ ومن | ن: + ذلك ١٠ ردها | ساقط
من | د | والكّم | د: والم ١٢ لارتداد | د: لارتداد | كل | ي: + واحدة؛ م، ج: واحد
١٣ صاحبها | س: صاحبها؛ ت: صاحبها؛ ج: ضاحها | كذا؛ م، ط: صاحبها. والمثبت من
ي، د، ن، ك | بصحتها ونقول | ساقط من ن

أردت استخراج الضروب تفرعاً على القاعدة المشهورة وبناءً على مذهبهم فيها فيعطيك هذا الضابط معرفة تفصيلها.

واعلم أنّ ما ذكرناه كلّ إذا كان كلّ واحدة من المقدّمتين مؤلّفتين من حليّتين، ١٠١ ط
وقد يمكن وقوع كلّ واحدة منها على أحد الأجزاء الثمانية الباقية حتّى يبلغ القياس
واحدًا وثمانين قسمًا. لكن معرفة القسم المذكور يُغني عن معرفة الجميع. وأمّا بسط
الكلام فيها فإلى الرسالة المعمولة في فنّ الشرطيّات.

وينبغي أن تعلم أيضاً أنّه قد تركّب الأقسام الأربعة المذكورة من المتصلّتين
المشتركتين في جزء غير تامّ بعضها مع بعض، وسيعود عليك الكلام في خاتمة
هذا الفصل.

٩٥ ي

١٠. واعلم أنّ كلّ ما حكمنا بإنتاجه من هذه الأقيسة فهو بناءً على دليل أوجب
الجزم بالإنتاج. وأمّا الحكم بعدم الإنتاج فليس على سبيل الجزم ولا لدليل مانع
من الإنتاج بل لعدم الظفر بدليل الإنتاج في الحال، فلا يُستبعد أن يُبين إنتاج
ما عدا ما ذكرناه من المنتجة وحكمنا بعدم إنتاجه، فاعلم ذلك.

١ على... المشهورة] ساقط من ن | المشهورة] ساقط من ت، د، ط. وفي س زيدت في
الهامش بخط النسخ. والمثبت من ي، م، ج | فيها] ساقط من ي ٣ كلّها] س: كلية
واحدة] س، ي، م، د: واحد. والمثبت من ت، ج، ط، ن، ك | المقدّمتين] ي: المقدّمين
مؤلّفتين] ت، ط: مؤلّفة؛ ي: مؤلّفين؛ ن: موافقتين | حليّتين] ي: حليّتين؛ م: حملس
٤ واحدة] س، ي، ت، د، ج، ن، م: واحد. والمثبت من ط، ك | منها] ن: منها ٥ يُغني
عن] س: تنبني على؛ ك: ينبي عن؛ وفي أصل ط "نعى عن" وقد زيد "ينبي" في الهامش
بسط] ط: بسيط؛ د: سنسط [كنا] ٦ فيها] ساقط من س، ت، د، ط، ن | فإلى] د:
قال في ٧ تعلم] د، م، ط: يعلم ٨ وسيعود] د: ستعود؛ م، ك: سنعود؛ س: سيعود
الكلام] ساقط من د ١٠ كلّ] ساقط من ت | حكمنا] ن: حكمناه | من] س: في
١١ الإنتاج... بعدم] ساقط من ن | للدليل] س: الدليل؛ د: دليل ١٢ الظفر] ي: الظن؛
ج: الطرف [كنا] | يُستبعد] ي، ط، ن: ستبعد؛ ت، د: ستعد؛ م: سلبعد. والمثبت من
س، ج | يُبين] ج: يتبين؛ ت، م: سس؛ ي، د، ط: سس؛ ن: بين؛ س: سبن

والضابط في الأقسام الأربعة أحد الأمرين: الأول اشتغال المشاركين على تأليف منتج مع كلية إحدى المقدمتين وإيجاب المقدمة المشاركة التالي؛ الثاني إنتاج أحد المشاركين إما بعينه أو بكتيئته مع نتيجة التأليف بينهما أو مع عكسها بكتيئته لمقدم ١٨٠
١٩١ مقدمة كلية، أو إنتاج نتيجة التأليف مع تالي إحدى المقدمتين المتوافقتين في الكيف تالي الأخرى، أو مع أحد طرفي كلية تالي سالبة. والنتيجة متصلة مقدما ٥
متصلة من الطرف غير المشارك من الصغرى ونتيجة التأليف، وتاليا متصلة من الطرف غير المشارك من الكبرى ونتيجة التأليف، وضع الطرفين غير المشاركين في طرفي النتيجة وضعهما في القياس.

١٣٧ س والبرهان من الثالث. والأوسط في المنتج بحسب الأمر الأول: ملازمة مقدم متصلة كلية لأحد طرفي الأخرى الموجبة أو للطرف المشارك من الأخرى؛ وفي ١٠
المنتج بحسب الأمر الثاني: ملازمة المنتج من المشاركين أو مقدم متصلة كلية لنتيجة التأليف أو بالعكس، أو ملازمة عكس نتيجة التأليف للمنتج من المشاركين، أو سلب ملازمة النتيجة من المشاركين لنتيجة التأليف.

١١ أو...التأليف^١ هذه الزيادة في ي، ت، د، م، ج؛ وهي ساقطة من أصل ط وقد زادها الناسخ في الهامش. والزيادة ليست في س، ن، ك ١٣ أو...التأليف^٢ في نسختي س، ي وردت هذه الفقرة قبل "أو ملازمة عكس ... من المشاركين". والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ن، ك

١ أحد] ساقط من د ٢ المقدمة] س: المقدم | الثاني] ي: + في ٣ إما بعينه] ساقط من د | مع^٢] ساقط من س، ن، ك | بكتيئته^٢] ي، ج: كلية؛ د: بكتيئته كلية ٤ المقدمتين] س: المتقدمتين ٥ أحد] ي، م، ج: إحدى؛ ساقط من ن ٦ غير] ت، ج، س، ن، د، م: الغير. والمثبت من ي، ط، ك | المشارك] د: المشارك | من^٢...المشارك] ساقط من ت ونتيجة] د: والنتيجة ٧ غير^١] س، م، ن، د: الغير. والمثبت من ي، ط، ك | المشارك] د: المشارك | وضع] ي، ت: ووضع | غير^٢] س، ن: الغير ٩ والبرهان] ي: + بتقديم وتأخير ١٠ الموجبة...الأخرى] ي: أو أحد المتشاركين الآخر | أو للطرف] س: وللطرف | الأخرى^٢ ت، د، ط: الآخر ١١ الثاني] د: والتالي [كذا] | المنتج من] ي: أحد | أو...كلية] ساقط من ن ١٢ للمنتج] ي: المنتج

وبالحلف وهو بضمّ تقيض النتيجة إلى استلزام ما يجعل أوسط في المستقيم لأحد الطرفين، حتى ينتج عدم استلزامه للطرف الآخر من الأول أو الثاني. والنتيجة جزئية دائماً - وإن كان كلّ واحد من طرفيها أو أحدهما قد يكون كلياً - إلا إذا كان تالي موجبة منتجاً لمقدم كلية بأية كمية كانت الموجبة وبأية كيفية كانت الكلية، فإن النتيجة حينئذ تكون متصلة موجبة كلية. والبرهان من الأول والثاني. والمنتج على رأيهم هو المشتغل على ما ذكرنا أو ما هو في قوته.

القسم الثالث ما كانت الشركة فيه في جزء تامّ من إحدى المقدمتين غير تامّ من ١٠٢ ج الأخرى:

وذلك إنّما يتصور إن لو كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية هي والمقدمة الأخرى يتشاركان في أحد طرفيها. ثم الشرطية إمّا متصلة أو منفصلة، والمتصلة إمّا تالي الصغرى أو مقدّهما، أو تالي الكبرى أو مقدّهما، فيقع القياس على أربعة أنحاء، وتعتقد الأشكال الأربعة في كلّ واحد منها. وكذلك إذا كانت الشرطية منفصلة الجزء.

والضابط فيه أحد الأمرين:

١٥ إمّا اشتغال المتشاركين على تأليف منتج مع إيجاب المتصلة الشرطية التالي. والنتيجة حينئذ كلية إن كان المشارك من المتصلة الشرطية الجزء تاليها، وإلا فجزئية؛

١ وهو] س: فهو ٣ كان] ساقط من ي | واحد] ساقط من ن | طرفيها] ي: طرفيها؛ د، ط: طرفيها ٤ موجبة] ت، د، م، ج، ط: الموجبة. والمثبت من س، ي، ن، ك | لمقدم] س: لعدم | بأية] ت: بأنه | وبأية] ت: وبأنه ٥ حينئذ] ساقط من ن | موجبة] ي: وموجبة ٧ فيه] ساقط من ن | من^١] ي: في | من^٢] ي: في ٩ إحدى] ساقط من ن | هي] ساقط من س | والمقدمة الأخرى] ي: والأخرى ١٠ يتشاركان] س: متشاركان | طرفيها] ي: طرفيها | أو] ي، ج، واما ١٢ منها] ساقط من ط ١٥ إمّا] س: الأول | التالي] د: الثاني ١٦ والنتيجة] ي، م، ج: فالنتيجة

١٨١م أو إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلية مع المتصلة البسيطة مقدّم المتصلة الكلية الشرطية الجزء، أو نتيجة التأليف معها لتالي المتصلة السالبة الشرطية الجزء، من الثالث على التقدير الأول، والأول على التقدير الثاني، والأوسط ١٠٢ ط مقدّم المتصلة الشرطية الجزء على التقديرين.

- مثال الضرب الأول من الشكل الأول من القسم الأول من متصلة الجزء: "كلما ٥
 ٧٤ ن كان ج د فكلما كان أ ب فه ط" و"كلما كان ه ط فوز" و"كلما كان ج د فكلما
 كان أ ب فوز". وقس عليه الباقي. وبالجملة فعدد الضروب في كل شكل من
 الأقسام الأربعة في متصلة الجزء هو عددها في القياس المؤلف من المحلي
 والمتصل، إذ حكم هذه الأقيسة هو حكمها، إلا أنّ المشارك مكان المحلية ثمّه
 ١١٠ ات شرطية ههنا - إما متصلة أو منفصلة - ومكان نتيجة التأليف من قياس محلي ثمّه
 ١٩٢ د نتيجة التأليف من قياس شرطي ههنا، فيندرج هذا القياس في ذلك القسم بوجه
 ما على ما تعرفه، فعليك باستنباط أحكامها وتفاصيل ضروبها من القياس المؤلف
 من المحلي والمتصل.

ويختص هذا القياس بأنه يمكن أن يُستنتج منه استلزام أحد طرفي إحدى
 المقدمتين للضرورة تالي المتصلة لأحد طرفي الأخرى، أو استلزام ملازمة أحد ١٥
 طرفي إحدى المقدمتين لأحد طرفي المقدمة الأخرى ملازمة تالي المتصلة إياه،
 بعد تحقق شرائط القياس الاستثنائي. مثل ما يُستنتج من قولنا "كلما كان ج د

١ أو [س: الثاني ٢ لتالي] د: كتالي ٣ من [س: ومن | التفسير^٢] د: تقدير ٤ الجزء
 د: إذ الجزء | التقديرين] د: تقدير ٥ من [١... الأول] ساقط من د ٧ وقس [ي: هر
 وبالجملة] ساقط من ت | فعدد [ي، ج: تعدد ٨ متصلة] د: منفصلة ٩ [إذ] ساقط من
 ي | المشارك] ت، د، ن: المشارك؛ م، ج: المشاركة. والمثبت من س، ي، ط، ك [ثمّه] د،
 م، ج، ط: ثم ١٠ ثمّه [د، م، ج، ط: ثم ١٢ تعرفه] م، ج: ستعرفه ١٤ [إحدى]
 ساقط من د ١٥ للملازمة [ي: ملازمة؛ د: لازمة | لأحد] د: أحد | أو... إحدى] شطبت
 في ت | ملازمة] ساقط من د ١٦ المقدمتين [د، ج، ط، ن: + للملازمة. والمثبت من س،
 ي، م، ك | المقدمتين... الأخرى] ساقط من ت | المقدمة] ساقط من س، د، ك

فه ط" و"كلما كان و ز فكلما كان ه ط فأ ب" قولنا "كلما كان ج د فكلما كان و ز فأ ب" و"كلما كان (كلما كان ج د فوز) فكلما كان ج د فأ ب"، لصدق القياس الاستثنائي المنتج إياه حينئذ. وعلى هذا قيس.

- وأما حكم منفصلة الجزء فحكم متصلة الجزء، إلا أن نتيجة التأليف عن المتصل والمنفصل فيه مكان نتيجة التأليف عن المتصلتين في متصلة الجزء. وتام الإحاطة به بمعرفة القياس المؤلف من المتصل والمنفصل. مثال ما يلزم من القسمين الأولين في الشكل الأول والثالث والمنفصلة فيهما مانعة الخلو: "كلما كان أو قد يكون إذا كان ج د فإما أ ب وإما و ز"، لعدم خلوّ الواقع حينئذ عن أ ب ١٣٨س وملزوم و ز لصدق الشرطيتين حينئذ. وهذه هي نتيجة الثاني والرابع بحدودها، إلا أن المنفصلة مانعة الجمع، وذلك لعدم اجتماع أ ب مع لازم و ز حينئذ. وفي القسمين الأخيرين في الشكل الأول والثاني: "قد يكون إذا كان إما أ ب وإما ج د فوز" والمنفصلة مانعة الجمع فيهما، وبرهانه يظهر مما مر. وهي نتيجة الشكلين ١٨٢م الأخيرين فيهما بحدودها، إلا أن المنفصلة مانعة الخلو. وهذا مثال الضرب الأول من كل شكل في الأقسام الأربعة، وقس الباقي عليه.

١ فكلما^١] ي: وكلما [ه ط] د: و ط؛ ساقط من ج. [فكلما^٢] ي: وكلما ٢ كلما كان] ساقط من د | لصدق [س: يصدق؛ ج: يصدق؛ ي، ت: يصدق. والمثبت من د، م، ط، ن ٤ فحكم] س، ي، ن: حكم ٥ مكان نتيجة] ي: فكان النتيجة | متصلة [س، ت، د، ج، ط: متصل. والمثبت من ي، م، ن ٦ به] ساقط من ت | مثال] د: مثل ٧ أو قد] د: أ ب وقد ٨ وإما] ن: أو ٩ وملزوم] ت، د: يلزم | وز] ت: وب | الشرطيتين] س: الشرطين ١٠ لعدم] ساقط من ت | لازم] ت، ج، ن: ملازم؛ د: ملازم؛ ط: ملازمة. والمثبت من س، ي، م ١٣ بحدودها] س، ن: بحدودها

البحث الثاني فيما يتألف من منفصلتين:

قال الشيخ: إن كانتا حقيقتين موجبتين لم ينتج، لأن الطرفين إن تغايرا فقد كذبت المنفصلتان، وإلا اتحدتا ولزم عناد الشيء لنفسه في النتيجة.

ولا يلزم من تغايرهما كذب المنفصلتين لجواز أن يكون لنقيض شيء واحد لوازم متساوية متغايرة يقع العناد بينه وبين كل واحد منها. وإن أراد بتغايرهما كذب أحدهما مع صدق الآخر لم يلزم من نفيه اتحاد المنفصلتين وعناد الشيء لنفسه بل لما يساويه، وذلك لا يكون نتيجة بل اتصالها أو الانفصال الذي يلزم هذا الاتصال، وهو الذي جعله نتيجة القياس وإحداها غير حقيقة. فإن أراد بالحقيقة المركبة من عين النقيضين صح ما قاله.

وبين عقمه وإحداها جزئية بأن صدقها عن جزءين لصدق الكلية عن ثلاثة ١٠ وتدرج هي والنتيجة تحت الكلية ولم يفد القياس. وحكم بالإنتاج وإحداها غير حقيقة باستلزام أحد الطرفين للآخر وارتداده إلى المنفصلة. وخصص ذلك بما يكون جزء واحد من إحداها سالباً والاشترار في غيره. ولا يختلف الحال ١٩٣د١٠٣ج

٢ قال الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣١٩ ١٠ وبين عقمه] الشفاء: القياس، ص ٣٢٠-٣١٩

٢ ينتج [ت، د، ط: يصح ٤ لنقيض] د: النقيض ٥ متساوية [ت: مساوية | منها] ت، د، ج: منها | بتغايرهما] د: بتغاير امرها | كذب] س: كذبت ٦ الآخر [ت، ن: الأخرى نفيه] د: نفسه؛ م: بعنه؛ ن: فنه؛ ج: فنه؛ ك: فنه؛ ط: بعدها. والمثبت من س، ي، ت اتحاد] س: اتحاد اتحاد | لنفسه] د: بعينه ٧ لما ساقط من د | أو الانفصال] د، م: الانفصال ٩ بالحقيقة] س: الحقيقة | النقيضين] د: النقيض ١٠ جزئية] ساقط من د بأن] س، ي، ن، ك: أن؛ م، ج: فان. والمثبت من ت، د، ط | جزءين] ي: جزيتين؛ ج: جزئتين؛ ت: جزئتين؛ س: جزئتين؛ د، ط: حرسن؛ ن: حرسن؛ م، ك: حرس وإحداها] د: وإحداها | غير حقيقة] ي: جزئية ١٢ باستلزام] ي: لاستلزام وارتداده] د: وارتداد ١٣ جزء واحد] د: جزءاً واحداً | غيره...في] ساقط من ت

بإيجاب أجزائها وسلبيها، وبالاشتراك في جزء موجب وسالب، وأيضاً بكونها حقيقتين أو إحداها غير حقيقية، لتام ما ذكر من الدليل في الكلّ.

وبين عقمة وإحداها سالبة سالبة الجزء بالاختلاف، كفردية عدد معين بالنسبة إلى لافرديته مرة وإلى عدم كونه خلاء أخرى بتوسط زوجيته. وبهذا الطريق إذا ١٠٣ ط
٥ كانت السالبة موجبة الجزئين وقد عرفت أنه لا يختلف الحال.

وإذا كانتا غير حقيقتين فقد حكم بعدم إنتاجه للانفصال الموجب لحصول الاختلاف، وإنتاجه لسلب الانفصال - وإن كانت إحداها جزئية - لاستلزام نقيض المتكرر حينئذ الباقيين وإنتاجه متصلة جزئية بينهما ترتد إلى السالبة المنفصلة. وذلك في مانعَي الحلو، وتم في مانعَي الجمع ومختلفتين. لكن لا يخفى ١٠
أن الإختلاف الذي إدعاه يمنع السلب في النتيجة منعه الإيجاب، فقله أنه لا يُنتج الانفصال الموجب للاختلاف ويُنتج السلب الذي يقابله ظاهر الفساد. وقد قال أيضاً أنه ينتج إذا كانت إحداها سالبة إذا كانت الموجبة كلية ولا ينتج ١٨٣ م

٣ وبين [الشفاء: القياس، ص ٣٢١-٣٢٢ ٦ حكم] الشفاء: القياس، ص ٣٢٢-٣٢٣
١٢ قال أيضاً [الشفاء: القياس، ص ٣٢٤

١ أجزائها] د، ن: أجزائها | وسلبيها [س، د، ج، ن، ط: وسلبيها. والمثبت من ي، م، ك: سلبيها ٢ إحداها] د: أحدها | غير] ساقط من س، ت، د، م، ج، ط. والمثبت من ي، ن، ك ٣ وبين عقمة [ن: وعقمة | سالبة] ساقط من ي، ت، ج، ن. والمثبت من س، د، م، ط، ك. وفي س زيدت في الهامش بخط الناسخ ٤ لافرديته [س: اللافردية: م: فرديته ٦ وإذا] ي: وان | للانفصال [س، ط، ن: الانفصال: ج: لانفصال. والمثبت من ي، ت، د، م، ك ٨ المتكرر] د، ط: المكرر: ي: المذكور. والمثبت من س، ت، م، ج، ن، ك | متصلة] ي، ت، د، ج، ط: منفصلة. والمثبت من س، م، ن، ك | ترتد] ت، ج: ريد: ي، د، ن: ريد: م، ك: ريد: ط: ترد: س: ترد ٩ في [زيدت في هامش س | مانعَي ١: ي: مانعي وتم] ت: وتم | مانعَي ٢: ي: مانعي | ومختلفتين [س، ج: ومختلفتين ١٠ منعه] س، ن: + في (وفي س زيدت فوق السطر) ١٢ ينتج ١: س: منتج: د: لا ينتج | سالبة] ساقط من د

إذا كانت جزئية، وستعرف أنه ينتج السالبة مع الموجبة الجزئية حيث ينتج مع
١١١ الكلتية. هذا محصل ما ذكره.

والذي نقوله هو أن المنفصلتين إما أن يشتركا في جزء تامّ منها، أو غير تامّ منها،
أو تامّ من إحداها غير تامّ من الأخرى.

والأول على ستة أقسام لأنّها إما حقيقتان، أو حقيقة مع مانعة الجمع، أو مع ٥
مانعة الخلق، أو مانعة الجمع مع مانعة الخلق، أو مانعتا الخلق، أو مانعتا الجمع.
ويشترك الكل في اشتراط كلتية إحدى المقدمتين وذلك ظاهر، وفي إيجاب
إحداها لأنّ الشيء الواحد ربّما لم يعاند واحداً ما من المتعاندين ومن المتلازمين
فلم يستلزم التلازم والتعاند ومقابلتهما. ولما لم يتميّز أحد طرفي واحد ما من
المقدمتين عن الآخر لم يتميّز شكل عن شكل، ولا إحدى المقدمتين عن ١٠
الأخرى، ولا أحد طرفي النتيجة عن الآخر.

١٣٩س والقسم الأول إذا كان من موجبتين أنتج متصلةً من الطرفين ومقدّمها أي واحد
كان منها، ضرورة استلزام أحد الطرفين لنقيض الأوسط المستلزم للآخر؛
ومنفصلةً سالبةً بأنواعها الثلاثة منها للزومها هذه المتصلة. والشيخ لم يراع موافقة

١ ينتج... الكلتية] تختلف نسخة ي هنا عن باقي النسخ، فقد ورد النص فيها هكذا: "لا ينتج
القياس من المنفصلتين مانعي الخلق أو الجمع إحداها سالبة اصلاً". ١٢ والقسم الأول] كاتبي:
وهو أن تكون المقدمتان حقيقتين ١٤ والشيخ] الشفاء: القياس، ص ٣٢٣

١ وستعرف] ي: فستعرف | حيث] ت: حتى ٣ منها^٢] د: فيها ٤ إحداها] ي: أحدها
٥ أو مع] ساقط من ت | مع^٢] ساقط من س ٦ الخلق^٣] ي، د: الجمع | أو مانعتا^٢] د، ج:
ومانعتا | الجمع^٢] ي، د: الخلق ٧ وفي] ي: في ٨ إحداها] م: أحدها | ما] ساقط من
ت، د، م، ج، ن، ك. والمثبت من س، ي، ط | المتعاندين] ن: المعاندين | المتلازمين] د:
اللازمين ٩ ومقابلتهما] ت، د، ج: مقابلتهما؛ ي، م، ن، ك: مقابلتهما. والمثبت من س، ط
طرفي] س: كل في ١٠ المقدمتين^١] س: المقدمين ١١ ولا أحد] ن: واحد ١٢ والقسم]
س: فالقسم | موجبتين] س: موجبين | ومقدّمها] ت: ومقدّمها ١٣ كان منها] د: منها كان
١٤ منها] ي، د، ط، ن: منها | يراع] د: يراع

النتيجة للقياس في الحدود حيث جعل نتيجة الموجبتين من المؤلف من الحقيقة ١٨٤
وغير الحقيقة موجبة منفصلة من نقيض مقدم المتصلة اللازمة وعين تأليها. فنقول
أنه يلزم في هذا القياس ست منفصلات موجبة: مانعتان من الجمع من كل واحد
من الطرفين ونقيض الآخر، ومانعتان من الخلو، وحقيقتان إذا كانتا كليتين
للساوي الطرفين حينئذ. ولا يُستنكر كون هذه القضايا نتائج هذا القياس لوجود
ما ذكر من حد القياس مع القيود المذكورة بأسرها، ولم يُذكر ما يمنع كون السالبة
نتيجة الموجبتين، والمتصلة نتيجة المنفصلتين، ومخالفة النتيجة للمقدمات في ٧٥
الحدود، وذلك يظهر في القياس الاستثنائي المنتج لرفع أحد طرفي المتصلة.

ونحن لا نشغل بالناقشة في مثل هذا بل نقول: إن حددنا القياس بما يمنع مخالفة ١٩٤
النتيجة للمقدمات في الحدود، ولا يمنع كون السالبة نتيجة الموجبتين والمتصلة
نتيجة المنفصلتين، ذكرنا المتصلة الموجبة والمنفصلات السالبة على أنها نتائج
والمنفصلات الموجبة على أنها لوازم النتيجة، وعلى العكس بالعكس. وإن لم نمنع
شيئاً منها كان الجميع نتائج. وإن منعنا الكل لم يكن شيء منها نتائج بل لوازم.

واعلم أن البيان في جميع ذلك بتوسط قياس مخالف مقدماته لمقدمات أصل
١٥ القياس في الحدود حيث كان الأوسط نقيض الأوسط. والشيخ صرح بمنعه ٩٧
وعليه بنى عدم قياسية "جزء الجوهر يُوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر" مع المقدمة

١٥ والشيخ... صرح [الشفاء: القياس، ص ٦١]

١ حيث ن: وحيث ٢ اللازمة س، ي: اللازم م: الملازمة ٣ ست س، ت، د، م،
ج، ن: ستة. والمثبت من ي، ط، ك | من ٢ ي: بين | واحد ت: واحدة ٥ يُستنكر
ي: يشك في: د: يستلزم م: سذكر ٦ من م، ك: في؛ ساقط من د ٧ المنفصلتين ي:
المثبتين ٨ وذلك يظهر ت: وذلك ظاهر؛ ن: وذلك أظهر؛ م، ج: وظهر ٩ بالناقشة
د: بالمنافضة | حددنا د: حدود ١٠ نتيجة... السالبة ساقط من ن | الموجبتين ي:
للموجبتين | والمتصلة ت، د، ج: والمنفصلة. والمثبت من س، ي، م، ط، ك
١١ والمنفصلات ي: والمتصلات ١٢ وإن س: فإن ١٤ مخالف ي، ط، ن، ك:
مخالف. والمثبت من س، ت، د، م، ج | مقدماته س: مقدماته ١٦ بنى ي: بنا | عدم
ت: منع

الأخرى التي تخالف القياس المنتج بحدّها كما مرّ. ويمكن أن يريد عدم توسّط
 ١٠٤ ط مقدمة تخالف بحدّها جميع مقدمات القياس حتّى يخرج عنه القياس المذكور
 ويدخل فيه هذا، والأولى ذلك وإلا لكان البيان بتوسّط قياس الخلف مانعاً من
 القياسيّة. ولقائل أن يقول: بل المراد بموافقة ما يتوسّط القياس من المقدمات
 لمقدمات القياس في الحدود إمّا توافقهما في طرفيهما إن كانت المتوسطة ومقدمة ٥
 القياس شرطيتين أو حمليتين، أو توافق الحملية وأحد طرفي الشرطية في طرفيهما
 ١٠٤ ج إن كانت إحداها شرطية والأخرى حملية. وعلى هذا يدخل قياس الخلف فيه،
 ويخرج عنه قياس "جزء الجوهر" وما نحن فيه من القياس بالبيان المذكور.
 وبذلك تُفسّر موافقة النتيجة للقياس في الحدود حتّى لا يرد القياس الاستثنائي
 نقضاً. ونحن لا يضرنا ذلك بل تُفسّر القياس لا بما يحفظ النتيجة حدوده بل بما ١٠٥ م
 هو أعمّ من ذلك. ولو فسّرنا القياس بالمعنى الخاصّ الذي لا يتناول أمثال ذلك
 ممّا يفيد معرفة ما يكون مطلوباً بنظر، فلا بدّ من معرفة ذلك وكيفية إفادته لما
 يفيد، وإن لم يسمّ قياساً وكان طريقاً آخر غير القياس.

وإن كانت إحداها سالبة أنتج سالبة متصلة جزئية مقدّمة طرف معيّن وتاليفها
 الطرف الآخر أو عكسها، وإلّا لتساوى الطرفان وتحقق العناد الحقيقي بين ١٥
 جزئيّ السالبة، هذا خلف.

١ بحدّها] س، ت، د، ج، ن، ط: بحدّيهما. والمثبت من ي، م، ك | يريد | ي، م، ن: رتد؛
 د، ط: ريد؛ ت: ريد. والمثبت من س، ج ٢ مقدّمة] ت: مقدم؛ ساقط من ط | تخالف
 س: مخالفة ٣ الأولى ذلك] ساقط من د | البيان] ن: الساس | قياس] س: القياس
 ٥ [مّا] ت: ما | طرفيهما] ي: طرفيهما؛ ت، د، س: طرفيهما؛ م، ط، ن، ك: طرفيهما؛ ج: طرفيهما
 ٦ [في] ساقط من ن ٧ والأخرى] د: والآخر | وعلى] ت: فعلى | هنا] ساقط من د
 ٨ القياس] ي: القياسات | بالبيان] د: والبيان ٩ وبذلك] د: بذلك | تُفسّر] م، ط: يفسر؛
 ت، د، ن: يفسر؛ ك: يفسر؛ س، ي، ج: يفسر ١٢ ممّا] ن: ما | معرفة] س: معرفة ذلك
 | يكون] ن: يمكن | فلا] ت: ولا ١٣ آخر] ساقط من د | غير] س: عن ١٤ أنتج
 سالبة] ساقط من اصل س وقد زيد في الهامش "نحو" ١٥ وإلّا لتساوى] د: ولا يساوي

والقسم الثاني إنَّما تلزم المتصلة الكلّية من الطرفين فيه إذا كان مقدّمها من غير ١١٢
الحقيقيّة للبرهان المذكور، دون العكس والّا إمتنع الخلو عن طرفي غير الحقيقيّة،
ولأنّ نقيض الأوسط الذي هو إمّا طرف الحقيقيّة أو مساوٍ له أعمّ من طرف
غير الحقيقيّة، إمّا على سبيل الجواز إن كانت مانعة الجمع بالمعنى العامّ - أي
٥ بحيث لا يوجب فيها إمكان الخلوّ أو منعه حتّى تندرج فيها الحقيقيّة - أو على ١٤٠س
سبيل الوجوب إن كانت بالمعنى الخاصّ. وعلى هذا فلا تصدق هذه المتصلة
كلّية، بل اللازم من المتصلة الموجبة الكلّية ما ذكرناه، ثم ترتدّ إلى ما يلزمها من
المنفصلات على نحو ما علمت.

وإذا كانت إحدى الموجبتين جزئية فيلزم متصلة موجبة جزئية ومقدّمها كيف ما
١٠ كان من الطرفين. وإنَّما تلزم بالذات إن كانت الحقيقيّة كلّية بالبرهان المذكور، وإلا
فمن نقيضيهما والأوسط هو الأوسط من الأول، ثم ترتدّ هذه المتصلة إلى ما يلزمها ١٩٥د
من المنفصلة أو المتصلة من الطرفين.

وأما إذا كانت إحداها سالبة فإن كانت هي الحقيقيّة لم ينتج لجواز عدم
الانفصال الحقيقيّ بين أحد المتعاندتين ثبوتاً وبين نقيض الآخر ولازمه المساوي.
١٥ وإن كانت غير الحقيقيّة أنتجت سالبة متصلة جزئية مقدّمها من غير الحقيقيّة،

١ والقسم الثاني] كاتبي: وهو أن تكون إحدى المقدمتين حقيقية والاخرى مانعة الجمع ٧ من
المتصلة] هكذا في س، ي، ت، ن. وعلى هذا تكون لفظة "من" للبيان. وفي د، م، ج، ط:
"من المنفصلة". والظاهر أن بعض النسخ أو المتدارسين قد إستشكل "من المتصلة" هنا، إذ
الكلام في القياس المؤلف من منفصلتين. ولكن لو كانت "من" هنا للتعليل لكان الأصحّ "من
المنفصلتين" لا "من المنفصلة".

١ المتصلة الكلّية] ي: الكلّية المتصلة ٢ الحقيقيّة^١] س: الحقيقة | غير] س، ت، ن: الغير؛
ج: عين ٣ مساوٍ له] ي، ن: مساويه؛ ج: متناوله ٤ غير] س: الغير ٥ فيها^١] ساقط
من ن | أو منعه] س، ن: ومنعه | فيها^٢] د: فيه ٧ المتصلة] د، م، ج، ط: المنفصلة
٨ علمت] س: عرفت ١١ نقيضيهما] ي: نقيضها؛ ت، ج، ن: نقيضها؛ د، م، ط: حصصها.
والمثبت من س ١٣ وأما إذا] م، ج: وإن | لم...الحقيقيّة^١] ساقط من ن ١٤ أحد]
ساقط من د | المتعاندتين] د: المعاندتين | الآخر] ي: الاوسط ١٥ من] س: عن

والأمتنع الجمع بين جزئي السالبة؛ دون العكس لجواز كون نقيض الأوسط أخص من طرف غير الحقيقية مع أنه إما طرف الحقيقية أو ما يساويه، وحينئذ يصدق هذا القياس مع كذب هذه المتصلة.

والقسم الثالث إنما تلزم الكليّة من الطرفين منه إذا كان مقدّمها من الحقيقة بالبرهان المذكور، دون العكس والأمتنع الجمع بين طرفي غير الحقيقة، ولأنّ ٥ نقيض الأوسط المساوي لطرف الحقيقة أخص من طرف غير الحقيقة، إما وجوباً أو جوازاً. وأما إذا كانت إحداها جزئية فتلزم المتصلة الجزئية من الطرفين مطلقاً، والأوسط نقيض الأوسط من الأول والثالث. وإذا كانت إحداها سالبة فيجب أن تكون غير الحقيقة، ويانه مما مرّ في الثاني. وحينئذ ينتج سالبة جزئية ١٠ متصلة ومقدّمها من الحقيقة والأمتنع الخلو بين جزئي السالبة، دون العكس لاحتمال كون نقيض الأوسط أعم من طرف غير الحقيقة حتى يصدق القياس مع كذب هذه المتصلة.

القسم الرابع إنما يستلزم متصلة:

٤ والقسم الثالث] كاتبي: وهو ان تكون احدى المقدمتين حقيقية والاخرى مانعة الخلو
١٣ القسم الرابع] كاتبي: وهو ان تكون إحدى المقدمتين مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو

١ والأ... الحقيقة^٢ ساقط من د | كون] ت: كونه ٤ والقسم] ي: القسم | من^١] ي: بين
٥ غير] ساقط من د، ن، ط ٦ المساوي] ت: المتساوي ٨ الأول والثالث] ن: الثالث
والاول ٩ جزئية] ساقط من ن ١٠ لامتنع] س، د، ط: امتنع ١٣ متصلة] س، م: المتصلة

كَلَيْتَةً، إذا كان مقدّمها طرف مانعة الجمع لما مرّ من البرهان، دون العكس وإلاّ
لزم الانفصال الحقيقيّ فيهما، ولأنّ تقيض الأوسط أعمّ من طرف مانعة الجمع
وأخصّ من طرف مانعة الخلو، إمّا وجوباً أو جوازاً؛

والجزئية من الطرفين بالذات عند كَلَيْتة مانعة الخلو، وإلاّ فمن تقيضيهما بما مرّ من
البيان. ٥

وإن كانت إحداها سالبة جزئية لم ينتج، لأنّ الأخصّ من تقيض الشيء قد
يمكن أن يكذب مع تقيضه ولازمه المساوي، والأعمّ من تقيضه قد يصدق معها،
وذلك مستلزم لعدم الإنتاج اتصّالاً وانفصّالاً ومقابلتهما؛

والجزئية - كيف ما كان المقدّم - من الطرفين إن كانت مانعة الخلو كَلَيْتة، وإلاّ فمن
تقيضيهما. ١٠

وترتدّ إلى ما هي من الطرفين من المنفصلة أو المتصلة إيجاباً وسلباً.

١ كَلَيْتة [كاتبي: ينتج كلية موجبة من الطرفين ومقدّمها طرف مانعة الجمع إن كانت المقدمتان
كليتين ... فلا ينتج هذه المتصلة ومقدّمها طرف مانعة الخلو ٤ والجزئية] كاتبي: وإذا كانت
احداها جزئية فإن كانت هي المانعة الجمع ينتج متصلة جزئية من الطرفين... وإن كانت الجزئية هي
مانعة الخلو ينتج متصلة جزئية من تقيض الطرفين ٩ والجزئية] كاتبي: وأما إذا كانت السالبة
كلية فإذا كانت مانعة الخلو كلية ... ينتج القياس سالبة متصلة جزئية ... وإن كانت السالبة مانعة
الجمع ينتج سالبة متصلة جزئية من تقيض الطرفين

١ دون العكس] س: دون الخلو | العكس... الجمع] ساقط من س ٢ فيها] ي: منها؛ م:
مهما؛ ساقط من د ٣ إمّا... الخلو] ساقط من ن ٤ تقيضيهما] ت، ج: تقيضها؛ د: تقيضها؛
ي: تقيضها؛ م، ط، ن: نمصها. وفي س صححت "تقيضها" إلى "تقيضها" | مرّ من] س:
فرض ٥ البيان] م، ج: البرهان ٦ سالبة جزئية] ت، د، ن، ط: جزئية سالبة؛ س:
سالبة. والمثبت من ي، م، ج ٧ يكذب] س، د: يكون | والأعمّ] ي: الأعم ٨ ومقابلتهما]
ن: ومقابلتهما ٩ إن] ن: وإن | إن... الطرفين] ساقط من ت؛ مكرر في د ١١ أو المتصلة]
د، م، ن: والمتصلة | وسلباً] ت: أو سلباً

وأما القسم الخامس فنتيجته جزئية متصلة من الطرفين من الثالث والأوسط
 تقيض الأوسط؛ لا كَلِيَّة لاحتال كون كل واحد من الطرفين أعم من الآخر من
 وجه كاللاججر واللاشجر بتوسط اللاحيوان. والشيخ ردّ هذه المتصلة الجزئية إلى
 المنفصلة السالبة وقال: لكنّ النتيجة غير مناسبة لكيفية المقدمات. وكان يمكنه
 دفع هذا المذخور بالردّ إلى المنفصلة الموجبة، ردّه إياها في القسم الثاني. ٥

وإن كانت إحداها سالبة أنتج سالبة متصلة جزئية من الطرفين ومقدّمها من
 الموجبة - وإن كانت الموجبة جزئية - وإلا لامتنع الخلوّ عن جزئي السالبة في ١٩٦
 الجملة لامتناع الخلوّ عن أحد طرفيها وملزوم الآخر حينئذ، دون العكس لاحتال
 أن يكون طرف الموجبة أعم من طرف السالبة. وظهر أنّ ما ذكر الشيخ من أنّ
 الموجبة إذا كانت جزئية في هذا القسم لم تنتج مع السالبة غير لازم. ١٠

وأما القسم السادس فينتج بالذات متصلة موجبة جزئية من تقيضي الطرفين من
 الثالث والأوسط الأوسط، لا كَلِيَّة للاحتال المذكور في القسم الخامس. وإن ١٤١
 كانت إحداها سالبة أنتج سالبة متصلة جزئية من الطرفين مقدّمها طرف

١ القسم الخامس [كاتبي: وهو أن تكون المقدمتان مانعتي الخلوّ ٤ وقال] الشفاء: القياس،
 ص ٣٢٣ ١١ القسم السادس [كاتبي: وهو أن تكون المقدمتان مانعتي الجمع

١ وأما [ت، ج، ط، ن: اما | فنتيجته] س: فنتيجة ٢ كون] ساقط من د ٣ بتوسط
 اللاحيوان] د: واللاحيوان ٤ المنفصلة] س، ن: المتصلة. وفي د صحّحت "المتصلة" إلى
 "المنفصلة" | مناسبة] س، ط، ن: مناسب ٥ ردّه] ي، ت، ن: برده؛ د: بردها؛ ط، ك:
 كرده. والمثبت من س، م ٦ أنتج سالبة] ساقط من س | متصلة] ت، د، ج، ن، ط:
 منفصلة؛ س: فمتصلة. والمثبت من ي، م، ك ٧ وإن] ت، د، ج، ط: ان | لامتنع] د، ط:
 امتنع؛ ت: لامتنع [كنا] | في الجملة] د، ج: والحلية ٨ أحد] ساقط من د | طرفيها] س،
 د: طرفيها ٩ وظهر] س، د، ك: فظهر | ذكر] ي، د، ط: ذكره [أن^٢] ساقط من ي
 ١١ متصلة موجبة] د: موجبة متصلة | تقيضي] ت، د، ج: تقيض. والمثبت من س، ي، م،
 ط، ك ١٢ الأوسط] م: عين الاوسط؛ ساقط من ج. وفي س زيدت في الهامش
 للاحتال] س، ت، م، ط: لاحتال. والمثبت من ي، د، ج ١٣ أنتج] ي: لا ينتج

السالبة، وإلا امتنع الجمع بين طرفي السالبة لامتناع الجمع حينئذ بين أحد طرفيها ١١٣
ولازم الآخر، دون العكس للاحتمال المذكور في الخامس. ويمكنك استخراج ١٨٧
عدد الضروب في كل واحد من الأقسام الستة بعد إحاطتك بما مر.

والضابط في المشتركين في جزء تام في الأقسام الستة: إيجاب إحداها، وكلية
٥ إحداها، والتنافي بين حكم السالبة الجزئية والموجبة بتقدير اتحاد طرفيها.
والنتيجة بالذات إما متصلة كلية من الطرفين مقدّما من مانعة الجمع وتاليها من
مانعة الخلوّ؛ وإما جزئية منها مع كلية مانعة الخلوّ، وإلا فمن تقيضيها كيف ما كان
المقدّم في الصورتين. وفي السالبة المقدّمة سالبة جزئية متصلة من الطرفين،
مقدّما من السالبة إن كانت فيه سالبة مانعة الجمع وإلا فمن الموجبة، بالخلف
١٠. وإلا لزم انقلاب السالبة موجبة. والبرهان في الموجبات بالقياس من المتصلتين
من الأوّل والثالث، والأوسط تقيض الأوسط إن كان اللازم الاتصال بين
الطرفين، وعين الأوسط في أصل القياس إن كان اللازم الاتصال بين تقيضيها. ١٠٦ ط
والمراد بمانعة الخلوّ والجمع المعنى العامّ منها.

وأما القسم الثاني فهو ما يكون الاشتراك بينهما في جزء غير تامّ منها:

١٥ وذلك على خمسة أقسام لأنّه إما أن يشارك جزء واحد من إحدى المقدّمتين
جزءاً واحداً من الأخرى، أو جزءين من الأخرى، أو أحد جزئي إحداها لأحد

١ وإلا [د: وإذا ٢ الخامس] س، ي: القسم الخامس (وفي س زبدت "القسم" في الهامش
بخط الناسخ) ٤ المشتركين [ي، ت، د، م، ج: المشتركين. والمثبت من س، ط، ك
الأقسام] ي: أقسام ٥ بتقدير [س: بتقدم | طرفيها] ك: طرفيها ٨ الصورتين [ت:
الصورتين | جزئية متصلة] ط، ك: متصلة جزئية [ت، د، م، ج: متصلة. والمثبت من س، ي
٩ كانت] ي، ت، ج: كان | بالخلف [ي: + فيها ١٠ من] ي: مع ١١ الأوّل والثالث
س: الثالث والاول | بين [ت، د، م، ج: في؛ س: من. والمثبت من ي، ط، ك
١٢ تقيضيها] س، د: تقيضيها ١٣ الخلوّ والجمع [س: الجمع والخلوّ ١٤ فهو] د: وهو | بينها
ت: عنها | منها] ساقط من ي ١٥ وذلك [مكرر في د | إحدى... من] ساقط من س
١٦ جزءاً واحداً [ي: جزء واحد | إحداها] د: احدها

جزئي الأخرى والآخر للآخر، أو كل واحد منها لكل واحد منها، أو أحدهما لكل واحد منها والآخر لأحدهما. وينعقد القياس في كل واحد من الأشكال الأربعة في كل واحد من هذه الأقسام وتتميز الصغرى عن الكبرى باعتبار التأليف بين الجزئين.

- والمقسم الأول ينتج منفصلة من ثلاثة أجزاء، أعني من نتيجة التأليف والجزئين ٥ غير المتشاركين، ضرورة عدم خلق الواقع عن مجموع الجزئين اللذين هما القياس وعن أحد الآخرين، سواء اشترك جزأ كل واحدة من المقدمتين أو إحداها في جزء، أو لم يشترك الجزآن في واحدة منها. إلا أنه يشارك جزء واحد من الثلاثة في النتيجة لأحد الجزئين في أحد طرفيه والآخر في طرفه الآخر بالتقدير الأول، ولأحدهما فقط بالتقدير الثاني، ولا اشتراك بينهما على التقدير الثالث. مثال ١٠
- الأول: "كل أ إما ب وإما ج" و"إما كل ج د أو كل ه د" أنتج "كل أ إما ب وإما د وإما كل ه د". مثال الثاني: "كل أ إما ب وإما ج" و"إما كل ج د وإما ه ز" ينتج "كل أ إما ب وإما د وإما ه ز"؛ مثال الثالث: "إما كل أ ب وإما كل ج د" و"إما كل د ه وإما و ز" ينتج "إما كل أ ب وإما كل ج ه وإما و ز". وهذا في الشكل الأول في الضرب الأول منه، وقس عليه باقي الضروب ١٥ فيه وفي سائر الأشكال، لعدم اختلاف ما ذكرنا في شيء منها، وهو عدم خلق الواقع عن القياس المنتج - على هيئة أي شكل كان - وأحد الجزئين غير

١ للآخر] س: الآخر؛ م: الاحراء؛ ساقط من ج | أو كل] ت، م: وكل ٣ عن] ي: من
٤ التأليف] د: التأليفين ٥ ينتج] س: منتج ٦ غير] س، ت، م: الغير [المتشاركين] د:
المشاركين؛ ج: المشاركين | عن] س: بين ٧ واحدة] ت، ج: واحد | إحداها] س، ي، د:
أحدهما ٨ لم يشترك] س: اشترك ١٠ ولا اشترك] د: للاشتراك؛ لاشترك ١١ وإما^١ ...
ب] ساقط من س | ه د] ي: د ه؛ ج: د ١٢ كل^١] ساقط من د | ب] ساقط من د
ج د] ي: ه د ١٣ ه ز^١] ي: ه د | ينتج] س: انتج | وإما د] د: وإما د ه | ه ز^٢] ي: كل ه ز؛ ساقط من ت | مثال] د: ومثال ١٤ كل^٢] ساقط من د | ينتج إما] ي: ينتج
أما؛ س: فاما؛ ت: أما ١٥ وهنا] ي، ت: هنا ١٦ فيه] ساقط من د | ذكرنا] د: ذكر؛
ك: ذكرناه ١٧ غير] س: الغير

المتشاركين. ولا يجب منع الجمع في النتيجة في هذا القسم وفي الأربعة الباقية، لاحتمال كون اللازم أعم.

والمقسم الثاني ينتج منفصلة مانعة الخلو من ثلاثة أجزاء وهي: نتيجتا التاليفين والجزء غير المشارك، ضرورة عدم خلو الواقع عن الجزء الغير المشارك وأحد القياسين. والأجزاء الثلاثة مشتركة في جزء واحد على التقدير الأول، مثل قولنا: ٥ "كل أ إما ب وإما ج" و "كل ج إما د وإما هـ" ف "كل أ إما ب وإما د وإما هـ"؛ ونتيجتا التاليف فقط على التقدير الثاني، كقولنا "إما كل أ ب وإما كل ج د" و "كل د إما هـ وإما ز" ف "إما كل أ ب وإما كل ج د وإما هـ أو ز"؛ ولا اشتراك في التقدير الثالث، كقولنا: "إما كل أ ب وإما كل ج د" و "إما كل د هـ وإما كل ز ١٠ ج" ف "إما كل أ ب وإما كل ج هـ وإما بعض د ز"، ولا بد حينئذ من كون ١٠٦ ج التاليفين من شكلين.

وأما القسم الثالث فينتج نتيجتين، أعني من نتيجة أحد التاليفين والجزءين الآخرين، مثل قولنا: "إما كل أ ب وإما كل ج د" و "إما كل ب هـ وإما كل د

٣ والقسم الثاني] كاتبي: وهو أن يشارك أحد جزئي إحدى المنفصلتين كل واحد من جزئي الاخرى ١٢ القسم الثالث] كاتبي: وهو أن يشارك أحد جزئي إحدى المقدمتين أحد جزئي الاخرى والجزء الآخر من الاولى الجزء الآخر من الثانية

١ المتشاركين] م، ج، ك: المشاركون | الباقية] ي: الباقية [كذا] ٣ ينتج] س: منتج منفصلة] ساقط من ي | مانعة الخلو] ت، د، م، ج: من مانعة الخلو؛ ط: مانعة من الخلو. والمثبت من س، ي | نتيجتا] ي، د، م: نتيجة. والمثبت من س، ت، ج، ط، ك ٥ مشتركة] س: المشتركة؛ ي: غير مشتركة ٦ وكل ج] د: وكل ج د | إما د] د: إما د هـ فكل] د: وكل | وإما د] د: وإما ز؛ ساقط من س ٧ ونتيجتا] د: ونتيجة ٨ وكل د] د: وكل د ز؛ ط: وكل | إما ١] د: وإما | كل ج] د: كل ج أ؛ ط: كل ج هـ | إما ٢] د: وإما هـ ٢... ز] ت: ز أو هـ | ولا اشتراك] س: ولا اشتراك ٩ وإما كل ٣] س: وإما | ز ج] م، ج: ج ز ١٠ ج هـ] ي، ج: ج د ١١ التاليفين] ي، ج: التاليف | شكلين] د: الشكلين ١٢ والجزءين] ت: والجزء من ١٣ الآخرين] ي، ج: الآخرين | كل ٣] ساقط من د كل ٤] ساقط من د

ز" ينتج "إما كلّ أ ب أو كلّ ب هـ أو كلّ ج ز"، وأيضاً "إما كلّ ج د أو كلّ
١٤٢س ١١٤ د ز أو كلّ أ هـ". ولا يخفى عليك كيفية اشتراك أجزاء نتيجته على تقدير كون
كلّ واحدة من المقدمتين أو إحداها مشتركة الجزئين. ولا يختلف أيضاً بأن
يكون كلّ واحد من التاليفين من شكل واحد أو هما من شكلين مختلفين.

وأما القسم الرابع فينتج منفصلة من أربعة أجزاء هي نتائج الأقيسة الأربعة، ٥
١٠٧ ط لصدق أحد الأقيسة جزماً، ومثاله على التقدير الأول: "إما كلّ أ ب أو كلّ ج
ب" و"كلّ ب إما د وإما هـ" ف"إما كلّ أ أما د وإما هـ أو كلّ ج إما د أو هـ"؛
وعلى التقدير الثاني: "إما كلّ أ ب وإما كلّ ب ج" و"إما كلّ ج أ وإما كلّ ب
٩٩ ي د" ينتج "إما بعض ب ج أو كلّ أ د أو كلّ ب أ أو بعض ج د"؛ وعلى التقدير
..... الثالث: "إما كلّ أ ب وإما كلّ ج د" و"إما كلّ د أ وإما كلّ ب ج" أنتج "إما ١٠
بعض ب د أو كلّ أ ج أو كلّ ج أ أو بعض د ب". والتاليفات على التقديرين
١٩٨ د الآخرين لا يمكن أن تكون كلّها من شكل واحد. ولا يخفى عليك استخراج
باقي الضروب فيه وفي سائر الأشكال، وما يكون الكلّ من شكل واحد أو من
أشكال مختلفة، لعدم اختلاف ما ذكرنا في الأحوال كلّها.

والقسم الخامس لا بدّ وأن يكون فيه في كلّ واحدة من المقدمتين جزء مشترك ١٥
لجزئي الأخرى وجزء مشترك لأحدهما فقط. وله نتيجتان، أعني من الجزء

٥ القسم الرابع] كاتبي: وهو أن يشارك كل واحد من جزئي كل واحدة من المقدمتين كل واحد
من جزئي الأخرى، ويشتمل القياس على أربعة تاليفات ١٥ والقسم الخامس] كاتبي: وهو أن
يكون أحد جزئي إحدى المقدمتين مشاركاً لكل واحد من جزئي الأخرى والجزء الآخر لأحدهما
فقط، ويشتمل القياس على تاليفات ثلاثة

١ كلّ^٢] ساقط من د | ب هـ | س: أ هـ | ج ز | ي: ج د؛ م: ج ب ٢ نتيجته | ي، م، ج:
النتيجة ٣ مشتركة | ي: مشتركين ٥ منفصلة | ي، ت، د، ج، ط: متصلة. والمثبت من
س، م، ك ٧ وكلّ ب | د: أو كل ب أ | وإما | ت: وأما | كل أ | د: كل أ هـ | وإما هـ^٢
س: أو هـ ٨ وإما كل^١] س: أو كل | ب ج | ي: ب د | وإما كل^٣] س: أو كل ٩ ب
ج | ي: ز هـ ١٠ ب ج | ي: ب ج ١١ ب د | ت: زد | أو كل^١] ت: وكل ١٤ في |

المشارك لأحدهما ونتيجتي التاليفين من المشارك لكليهما، وذلك من كل واحدة من المقدمتين. مثاله: "إما كل أ ب وإما كل ج د" و "كل د إما ه وإما أ" ينتج "إما كل أ ب وإما كل ج د إما ه أو أ"، وأيضاً "إما كل ج أ أو بعض ب د أو كل د ه". وقس عليه باقي الضروب في باقي الأشكال. ولا يخفى عليك أنه لا يمكن وقوع التاليفات الثلاثة على هيئة شكل واحد في هذا القسم.

ولا تنتج مانعة الجمع في الأقسام الأربعة إلا بواسطة نقيض الجزء المشارك، ولكن ذلك لاقلعها إلى مانعة الخلو المناقضة الجزءين لها.

وبعضهم ادعى عدم انعقاد هذه الأقيسة في الشكلين الأخيرين، وقد أحطت بفساده.

١٠. والشيخ استنتج من الشكل الثاني حملية ومثل بقوله: "كل أ إما ب وإما ج وليس البتة شيء من د إما ب وإما ج فلا شيء من أ د". وذلك إنما ينتج إذا أخذنا المنفصلتين شبيهتين بالحمليتين بأن نحمل الانفصال على أحد الطرفين

٦ الأربعة] هكذا في جميع النسخ. ولعل الصواب "الحسة"؛ هذا ما أورده الناسخ في هامش نسخة ط، وهذا هو الموافق لشرح الكاتب. ١٠ والشيخ استنتج [الشفاء: القياس، ص ٣٥٠. والمثال الذي ذكره الشيخ هو: كل ب اما أن يكون ج أو ه أو ز، ولا شيء من أ ج أو ه أو ز، ينتج لا شيء من ب أ. وهو موافق لمثال المصنف الا ان المصنف أورد أ بدل ب، وب بدل ج، وج بدل ه، وأسقط ز من المقدمتين. والشيخ ذكر هذا كثال للقياس المؤلف من المنفصلة والحملية، لا من منفصلتين كما يوهه الخونجي هنا.

ي: من ١٥ وأن] د: ان | واحدة] ت، م، ج، ط: واحد؛ وفي س صححت "واحد" الى "واحدة" ١ ونتيجتي] ي، ت، م، ج: ونتيجتا؛ د: ونتيجة | من^٢ س: في | واحدة] ي، ت، د، م، ج: واحد؛ وفي س صححت "واحد" الى "واحدة". والمثبت من ط ٢ مثاله] د: مثال | كل^٢ ساقط من ت | وكل^٢ ت: فكل | وكل^٢ د: وكل ج | ينتج] ي: انتج ٣ كل ج^١ ت، ط: كل د | إما ه] د: وإما ه ٤ في باقي] ي: وباقي ٦ نقيض الجزء] د: النقيض للجزء؛ ج: النقيض للجزء؛ ط: النقيض للجزء. والمثبت من س، ي، ت، م ٧ مانعة] ي: مانع | لها] ساقط من د ٨ ادعى] ساقط من د ١٠ كل أ] ي: أ ه ١١ فلا] ت: ولا | إذا] د: اذ ١٢ بالحليتين] س: بالحلية | نحمل] ت، ج: يحمل؛ ي، د، م، ط: نحمل. والمثبت من س

ونسلبه عن الآخر، وذلك أشبه بالأقيسة الحليّة بل هي بعينها. وإذا أخذناها صريحتين في الانفصال بأن نقول: بين القضيتين الأوليين عنادٌ وليس بين الآخرين عناد، فذلك تما في إنتاجه بُعدُ نظرٍ عندي وتفصيلٌ، إلّا على الوجه الذي نذكره في خاتمة هذا الفصل.

والذي ينبغي أن تعرفه ههنا أنّ الضابط في إنتاج المشتركين في جزء غير تامّ ٥ منهما: إيجابهما، ومنع الخلوّ فيهما، وكلّية إحداهما، واشتمال المشتركين على هيئة تأليف منتج. والنتيجة منفصلة مانعة الخلوّ من نتيجة التأليف من جزء، وكلّ ما يشاركه منتجاً، ومن عين كلّ ما لا يشاركه. ولا يختلف الحال بكون كلّ واحدة ١٩٠ من المقدمتين ذات جزءين أو أجزاء كثيرة، وأيضاً بكونها من حليتين أو شرطيتين أو خلط.

ويندرج القسم الثالث - وهو ما يكون الاشتراك في جزء تامّ من إحداهما وغير تامّ من الأخرى - تحت الضابط المذكور، إلّا أن نتيجته ذات جزءين إن كانت المقدمتان كذلك - ولا كذلك القسم الثاني - لانه يجب فيه أن يكون أحد طرفي إحدى المقدمتين منه شرطيةً تشارك المقدمة الأخرى، إمّا متصلة أو منفصلة، ١٥ وحينئذ نتيجته منفصلة مانعة الخلوّ من الجزء غير المشارك ونتيجة التأليف من تلك الشرطية - متصلة كانت أو منفصلة - مع المقدمة الأخرى، ضرورة عدم

١ هي ٢] ساقط من ي ٢ صريحتين [ي، م، ج: صريحتين ٣ الآخرين [ي، ت: الآخرين؛ د: الآخر؛ م: الآخر؛ ط: الآخر؛ س، ج: الآخرين ٥ المشتركين [ي، د، م، ج، ط: المشتركين. والمثبت من س، ت، ك | جزء] د: أجزاء ٦ فيها [س، م: منها المشتركين [ت، م: المشتركين؛ د، ك: المشاركين. والمثبت من س، ي، ج، ط | هيئة] ساقط من د ٧ منتج [ي: سح | وكلّ] د: كل ٨ ومن [د: من | عين] ي، ت، د، ط: غير. والمثبت من س، م، ج، ك | كلّ ١] ساقط من ت، د | الحال] ساقط من د ٩ حليتين [ت، د، ط: الحليتين ١١ إحداها] د: أحدها ١٢ نتيجته [ت، ج: نتيجة؛ ي: نتيجة؛ م، ط: سحه؛ د: ينتج. والمثبت من س ١٣ فيه] ساقط من ت ١٥ نتيجته [ي: سحه؛ ج: نتيجة؛ ك: سحه؛ ت، ط: سحته؛ د: سحه؛ س: سحه | غير] س، ي، ت: الغير [المشارك] ت: المشارك ١٦ تلك [ي: ذلك

خلو الواقع من الجزء غير المشارك والتأليف من المنفصلتين أو من المتصل والمنفصل.

ولا يخفى عليك عدد الضروب في الأشكال الأربعة في كل واحد من الأقسام، ١٩٩ د
وتفصيل ضرب ضرب، بعد أن أعطيناك قواعد الإنتاج، فلم يكن في الإطناب ١٤٣ س ١٠٨ ط
٥ في تفصيلها كثير نفع.

وأما المركب، وهو ما يكون الاشتراك في جزء تام وغير تام أيضاً في القياس من ١٠٧ ج
المنفصلتين ومن المتصلتين والمتصل والمنفصل، فهو يندرج في بسيطه وينتج كل ١١٥ ت
واحدة من نتيجتها. وباعتبار التركيب يمكن استخراج المحلية منه، فلنتكلم فيه
في خاتمة الفصل.

١٠ البحث الثالث في القياس المؤلف من المحلي والمتصل.

والشركة فيه إما بين تالي المتصلة أو مقدّمها، وعلى التقديرين فالمتصلة إما صغرى
أو كبرى، فهذه أقسام أربعة:

القسم الأول أن يكون المشارك تالي المتصلة والمحلية صغرى؛ والثاني أن تكون
كبرى. وهذان القسمان يُشترط فيهما إيجاب المتصلة واشتمال التالي والمحلية في
١٥ كل شكل على شرائطه، على أن المحلية صغرى في القسم الأول وعلى العكس

١ غير [س، ي، م: الغير | من^٢] ي: بين | المنفصلتين] ت: المتصلتين | أو من] س: أو؛
ي: أو بين ٣ كل] ساقط من د ٥ في تفصيلها] ساقط من د ٦ تام وغير] ساقط من د
٧ ومن المتصلتين] د: والمتصلتين | فهو] ت: وهو ٨ واحدة] س، ي، ت، د، ج، م:
واحد. والمثبت من ط | نتيجتها] س، ي: نتيجتها | فلنتكلم] ت، د: فتكلم؛ ط: فسكلم؛ م:
سبسكلم؛ ي: فلسكلم؛ ج: فليتكلم؛ س: فلنتكلم ١٠ المحلي] د: المحلية ١١ صغرى] س:
الصغرى ١٢ كبرى] س: الكبرى | أقسام أربعة] س، م: أربعة أقسام ١٣ صغرى] ي،
ت: الصغرى | أن تكون] ساقط من ي ١٤ التالي] ي: التالي | في] د: عن

في القسم الثاني. وعلى هذا فالمنتج في الشكل الأول من القسم الأول ثمانية؛ لأن المتصلة الموجبة إن كانت كَلِيَّة فتأليها كَلِيَّ إما موجب أو سالب، والمحلية موجبة إما كَلِيَّة أو جزئية، وهذه أربعة أضرب. وكذلك إن كانت جزئية. وتعرف منه أنه ثمانية في الثاني، واثنان عشر في الثالث، وعشرة في الرابع. وكذلك في القسم الثاني من غير فرق.

والنتيجة في الكلّ متصلة مقدّمة مقدّم المتصلة وتأليها نتيجة التأليف من المحلية والتالي، على أنّ المحلية صغرى في القسم الأول وكبرى في الثاني، كَلِيَّة إن كانت المتصلة كَلِيَّة، وجزئية إن كانت جزئية، لصديق القياس حينئذ.

وعندهم يتضاعف عدد الضروب المنتجة في كلّ شكل في كلّ قسم منها لإنتاج المتصلتين السالبتين إنتاج المتصلتين الموجبتين بناءً على انقلابهما إياهما على ما عرفت من القاعدة. ويجب أن يكون تألي السالبة قيقض ما يجب أن يكون في الموجبة حتّى يرتد إلى الضروب التي من الموجبة وينتج نتيجتها وترتد النتيجة إلى السلب.

١٠٠ اي والشيخ ذكر الضروب بأسرها ونحن لم نشتغل بتعديدها للوضوح جداً. مثال الضرب الأول من الشكل الأول في القسم الأول: "كلّ ج ب وكلّما كان ه ز ١٥ فكلّ ب أ فكلّما كان ه ز فكلّ ج أ"؛ وفي القسم الثاني: "كلّما كان ه ز فكلّ ج ب

١ الثاني] في نسخة س فقط هذه الزيادة: "أو إنتاج نتيجة التأليف مع المحلية لتألي السالبة". وهذا موافق لما في المطالع للارموي. ولا أثر لها في شرح الكاظمي | وعلى... ثمانية] في نسخة س: "والمنتج بحسب الأمر الأول على هذا من القسم الأول ثمانية" ١٤ والشيخ ذكر الشفاء: القياس، ص ٣٢٥-٣٣٦

١ القسم^١] ساقط من ي ٢ كَلِيَّة] ي: الكلية ٣ وهذه] ت: وهذا | وتعرف] ت: يعرف؛ س، ي، م، د: تعرف. والمثبت من ج ٦ من] س: بين ٧ كَلِيَّة] ي: والنتيجة كلية ٩ وعندهم] في س صحّحت "وعندهم" إلى "وعندها" | منها] ساقط من د ١٠ المتصلتين^٢] ساقط من س | الموجبتين] ساقط من د ١١ قيقض] د: بعض ١٤ ونحن... نشتغل] د: ولم نشتغل نحن | جداً] ت، م، ط: حدّاً ١٦ فكلّ^٣] ي، د: وكل

ب وكل ب أ فكلما كان ه ز فكل ج أ" لصدق القياس حينئذ. وقس عليه باقي الضروب فيه وفي سائر الأشكال.

- والشيخ أورد في هذا القسم سؤالاً وهو أنه ربّما صدقت الحملية في نفسها ولم تصدق مع فرض المقدم، كما أنه يصدق "كلما كان الخلاء موجوداً كان بعداً قائماً بذاته ولا شيء من القائم بذاته يُبعد" من الأول، أو "لا شيء من البعد بقائم بذاته" من الثالث، أنتج "كلما كان الخلاء موجوداً فليس كل بُعد يُبعد" و"ليس كل قائم بذاته قائماً بذاته". وأجاب عنه من وجهين: أحدهما أن لنا أن نخص الكلام بما يصدقان ولا يتنافيان، يريد به فرض الكلام فيما لا يكون بين الحملية والمقدم منافاة بل يصدقان معاً؛ والثاني منع استحالة اللازم بناءً على جواز لزوم المحال لوجود الخلاء المحال. واعلم بأن هذا السؤال واردٌ على المؤلف من المتصلتين المشتركين في جزء غير تام، ولم نذكره ثمّةً بالإيراد ههنا.

- والجواب الأول من اللذين ذكرهما الشيخ فيه نظر عندي. وأما الثاني فهو دفع نقيض معين لا يندفع به المنع الوارد على القياس. بل الجواب عنه أنه يلزم من المتصلة منفصلة مانعة من الخلو بين نقيض المقدم وعين التالي، وهي مع الحملية تنتج منفصلة مانعة من الخلو عن نقيض المقدم ونتيجة التأليف، من غير تأني المنع المذكور ضرورةً عدم خلو الواقع حينئذ عن نقيض المقدم والقياس جزماً. ثم بعد ١٤٤س

٣ والشيخ أورد [الشفاء: القياس، ص ٣٢٦

١ فكلما ت، د: وكلما ٣ في ١ ي، م: على ٤ مع فرض ي: في | كان...^٢ موجوداً | ساقط من د ٧ أحدهما | د: آ؛ ط: الأول | أن... أن | ت، د، ج، ط: أما أن؛ م: أنا؛ ك: لنا. ان. والمثبت من س، ي ٨ به ي، ت، د، ج: فيه. والمثبت من س، م، ط، ك ٩ والثاني | د: ٢ | منع | س: يمنع | اللازم | ت: اللازم ١١ نذكره | س، ي: يذكره؛ م، ط، ك: نذكره. والمثبت من ت، د، ج | ثمّه | د، ط، ك: ثم ١٣ قض | د: نقيض ١٤ منفصلة | ساقط من ي، د | من | ساقط من د | وهي | ت، د، م، ج، ط: وهو. والمثبت من س، ي، ك ١٥ عن | س: بين | تأتي | ت، م، ك: تأتي؛ س، ي، د، ج، ط: تأتي ١٦ ضرورةً | د: ضروبه | عن | د، ط: من

ذلك إما أن تُردّ هذه المنفصلة إلى المتصلة التي هي المطلوب، أو تجعل هذه المنفصلة نفس المطلوب. أو يقال: إنّ مقدّم النتيجة مع تقيض تاليها كما يتعاندان تعاند الجمع، إذ لو اجتماعاً لزم صدق التالي أيضاً، لصدق الحليّة وتالي المتصلة ١٩٢م حينئذ لصدق مقدّمها وإنتاجها إيّاه، وإثمه محال. وهذه منفصلة مانعة من الجمع ١٠٩ ط ترتدّ إلى المطلوب أو تكون هي نفس المطلوب ومفسراً بها. ٥

القسم الثالث أن يكون المشارك للحمليّة مقدّم المتصلة والحليّة صغرى.

وشرط الإنتاج في الشكل الأوّل أمران: أحدهما إيجاب الحليّة أو موافقتها لمقدّم المتصلة في الكيف مع كليّة المقدّمتين؛ الثاني كليّة الكبرى أو مقدّمها. أو نقول: ١٠٨ ج الضابط فيه مجموع أمور ثلاثة: أحدها اشتغال الحليّة على أحد الشرفين؛ الثاني ١١٦ ت كليّة الكبرى أو مقدّمها، الثالث أن لا يكون الحليّ سالباً إلّا والمتصلة كليّة ١٠ سالبة المقدّم.

وعلى هذا فالنتيج من أربعة وستين ثمانية وعشرون ضرباً، لأنّ الصغرى إن كانت موجبة كليّة أنتجت:

٥ بها] في س، ي، ج هذه الزيادة: "وإما المنتج بحسب الامر الثاني فانما يكون من المتصلة السالبة، ولم نشتغل بتعدد ضروبه لسهولة، والبرهان من الثاني والاولى تالي المتصلة". ولا أثر لهذه الزيادة في باقي النسخ ولا في شرح الكاتبي.

١ ثردّ] س: نرد؛ ي، ت، د، م، ط، ك: رد؛ ج: ترد | نجعل] س: نجعل؛ ي: نجعل؛ ت، د، م، ج، ط، ك: جعل ٢ أو يقال] د: ويقال؛ ي: أو نقول | مع] ساقط من د | تقيض] ي: نفس | يتعاندان] د: تعاندان ٣ اجتماع] س، ج: اجتماع ٤ لصدق] د: بصدق وإنتاجها] ي، ت، د، م، ج، ط: وإنتاجها. والمثبت من س، ك. ويقول الكاتبي: وإنتاجها - أعني الحليّة وتالي المتصلة... | منفصلة مانعة] س، ج: المنفصلة المانعة ٥ ترتدّ] ي، ت، م، ك: ترد؛ ط: ترد؛ د: يرتد؛ ج: يريد؛ س: ترد | هي] ساقط من س | ومفسراً] س: وهي مفسراً ٦ للحليّة] ي: الحليّة ٧ الإنتاج] ي: فيه | أحدها] ساقط من د ٨ مع] ساقط من د | الثاني] د: ٢ ٩ أحدها] د: الاول | أحد] ساقط من د | الثاني] د: ٢ ١٠ الثالث] د: ٣ | أن لا] ي: لا | الحليّ] س: الحلي ١١ سالب] ت، م: سالب؛ وفي س صححت "سالب" الى "سالب" | المقدّم] ي: + ولا يختلف الحال ١٢ لأن] ي: لا ان

مع المتصلة الموجبة الكلية في ضروبه الأربعة، كليتيّ المقدم وجزئتيه. أما مع الكليتين فالنتيجة متصلة جزئية، مقدّمتها نتيجة التأليف من الحملة صغرى ومقدّم المتصلة كبرى، وتاليها هو عين تالي المتصلة. وتصدق هذه المتصلة الجزئية كليةً المقدم وجزئته، مثل ما نقول: "كلّ ج ب وكلّما كان كلّ ب أ فه ز" ينتج "قد يكون إذا كان كلّ ج أ فه ز"، وإلاّ ف"ليس البتّة إذا كان كلّ ج أ فه ز" وتصير هذه كبرى قياس صفرا هذه المتصلة منتجاً لقولنا "ليس البتّة إذا كان كلّ ب أ فكلّ ج أ" وهذا باطل لصدق قولنا "كلّما كان كلّ ب أ فكلّ ج أ" ضرورة صدق قولنا "كلّ ج ب"؛ ولأنّ عكس هذه المتصلة الصادقة مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول؛ ولأنّه تنعكس الكبرى وتصير من أحد القسمين الأولين وتنعكس النتيجة إلى المطلوب. وهكذا الحال والمقدم سالب كليّ. وأما مع جزئتيّ المقدم فالنتيجة كليةً كليةً المقدم وجزئته، لاستلزام مقدّم النتيجة مع الحملة مقدّم المتصلة المستلزم بالذات لتاليها من الثالث.

١ [ضروبه] كنا في س، ي، ت، د، ج، م. وفي ط، ك "ضروبه" وهو الاصحّ اذ الظاهر أن الضمير راجع إلى "المتصلة الموجبة الكلية". ومع ذلك أثبتنا "ضروبه" إذ النسخ متفقة على تذكير الضمير في أكثر المواضع الماثلة من هذا الفصل

١ [في] ساقط من ي | كليتيّ [ك: كلى؛ ي، ت: كلى؛ م: كلى؛ س، د، ج، ط: كليتيّ وجزئتيه] ط: حروسه؛ م: حرسه؛ ج: جزئته؛ ت: حروتيه؛ ي: جزئته؛ د: جزئته؛ س: جزئتيه؛ ك: جزئته | مع^٢ [ساقط من د ٣ الجزئية كليةً] س: جزئية ٤ وجزئته] ساقط من س | كل^٢ [ساقط من ي | فه ز] س: فهو ٥ وتصير [ي، د، ط: بصير؛ ت: بصير؛ ج: بصير؛ س: يصير ٦ صفرا] س، ي، ت، د، ج: صفرا. والمثبت من ط | فكلّ [د، ج: وكل ٧ فكلّ] د: وكل | صدق [د: صدقه ٩ وتصير] د: صر؛ م، ج: بصير؛ س، ت: بصير. والمثبت من ي، ط ١١ كليةً] ساقط من س، ي، ج | وجزئته] س: جزئية ١٢ [من] س: عن؛ ج: ومن

ومع المتصلة الموجبة الجزئية في ضريه الكلبي المقدم، دون جزئيه، بما مر من ٢٠١ د الخلف وعكس المتصلة. والبرهان يجعل مقدم المتصلة أوسط من الثالث. وهذه ستة أضرب.

ومع السالبة الكلّية في ضروبه الأربعة؛ ومع السالبة الجزئية في ضريه الكلبي المقدم والنتيجة سالبة جزئية كليّة المقدم وجزئته. أما مع كليّة المقدم فبالخلف ٥ لإنتاج نقيض النتيجة مع المتصلة نقيض المتصلة الصادقة، وبالبيان من الثالث يجعل مقدم المتصلة أوسط. وأما في جزئية المقدم فلاّن المتصلة السالبة الكلّية الجزئية المقدم تستلزم السالبة الكلّية المقدم، ويتم الخلف تمامه في كليّة المقدم. وأيضاً فلاّنه يصدق "كلما كان كلّ ج أ فبعض ب أ" لما عرفت، وينضم إلى الكبرى منتجاً "ليس البتة إذا كان كلّ ج أ فهز". وهذه اثنا عشر ضرباً. ١٠

وكذلك إن كانت الصغرى موجبة جزئية، إلّا أنّ النتيجة الكلّية ههنا لا تلزم جزئية المقدم بل كليّة المقدم فقط.

٥ والنتيجة... وجزئته] ويقول الكاتب هنا أن النتيجة "متصلة سالبة وهي جزئية إن كان مقدم المتصلة كلياً وكليّة إن كان جزئياً". وهو الموافق للمثال المذكور بعد بضع أسطر فإن نتيجته سالبة كلية. فيبدو أن ما ذكره المصنف هنا هو النتيجة مع السالبة الجزئية في ضريه الكلبي المقدم، فإن النتيجة حينئذ سالبة جزئية

١ الكلبي [ي، د، ج: الكلي؛ م، ط: الكلبي؛ س، ت: الكلبي | جزئيه] د: حرسه؛ م: جزسه؛ ط: حرسه؛ س: جزسته؛ ي، ت، ج: جزئته ٢ الخلف] د: إيجاب | والبرهان] ي، ت، د، ج، ط: + من الثالث. والمثبت من س، م | يجعل] ي: فجعل | أوسط] ساقط من ي، ط. والمثبت من س، ت، د، م، ج ٤ الكلبي] ي، ج، ط: الكلي؛ الكلبي؛ د: الكلبي؛ س: الكلبي ٥ سالبة] ساقط من ت | وجزئته] د، م، ط: وحرسه؛ ج: وجزئته؛ س، ي، ت: وجزئته | كليّة] ي: الكليّة ٦ نقيض^١] د: نقيض | وبالبيان] ت، د، ج: والبيان ٩ فلاّنه] ساقط من ت ١٠ منتجاً] ي: + كقولنا ١١ ههنا... الكلّية] ساقط من ت

وأما إذا كانت الصغرى سالبة كَلَيْتَة أنتجت مع المتصلة الموجبة الكَلَيْتَة في ضريه ١٠١ السالبي المقدم، لأنه يصدق "كلما كان كلّ أ ج فه ز" لاستلزام مقدّم هذه المتصلة مع الحملية تاليها، وينتج مع استلزام مقدّمها لعكسه المطلوب من الثالث. ١٤٥س وهكذا مع المتصلة السالبة الكَلَيْتَة.

٥ وهذه ثمانية وعشرون ضرباً، والشيخ لم يذكر إلا ثمانية عشر ضرباً.

الشكل الثاني شرط إنتاجه أمران: أحدهما كَلَيْتَة الكبرى أو مقدّمها؛ الثاني اختلاف الحملية ومقدّم المتصلة في الكيف أو كون المتصلة كَلَيْتَة مقدّمها موافق للحملية في الكيف وليس أشرف منها في الكم. وعلى هذا فالمنتج ستة وثلاثون ضرباً، لأن:

١٠ الصغرى الموجبة الكَلَيْتَة تنتج:

مع المتصلة الموجبة الكَلَيْتَة في ضروبه الأربعة. أما مع المقدم الموجب الكَلَيْت فالتنتيجة متصلة جزئية موجبة جزئية المقدم موجبة، للزوم قولنا "كلما كان كلّ أ ج فه ز" لاستلزام مقدّم هذه المتصلة مع الحملية مقدّم الكبرى، وإتبا مع استلزام مقدّمها لعكسه ينتج المطلوب من الثالث. ومع المقدم الموجب الجزئي ١٥ فالتنتيجة موجبة كَلَيْتَة كَلَيْتَة المقدم وجزئته، لاستلزام مقدّم النتيجة مع الحملية

٥ ثمانية عشر] ذكر الشيخ ستة عشر ضرباً من هذا القسم على ما في الطبعة المحققة (الشفاء: القياس، ص ٣٣٧-٣٤٠)، إلا أن بعض النسخ زادت ضريين كما هو ظاهر من الهوامش التي أثبتها المحققون في ص ٣٤٠.

١ أنتجت] ي: انتج | المتصلة الموجبة] ي: الموجبة المتصلة ٢ السالبي] س، ي: السالبي مقدم] ساقط من د، ط ٣ الحملية] ي: + مقدم المتصلة المستلزم | لعكسه] د: بعكسه ٦ أحدها] د: الأول ٧ موافق للحملية] ي: توافق الحملية ١١ ضروبه] ط، ل: ضروبه ١٢ موجبة] ت: موحه؛ س: موجبة؛ ي، د: موحه؛ ج: موجبه؛ ساقط من م | للزوم] ي، د: للزوم ١٤ لعكسه] د: بعكسه؛ ي: للكمية ١٥ موجبة] ساقط من ت

مقدم الكبرى. وأما مع السالب الكلّي فموجبة جزئية سالبة المقدم كليته وجزئته بالخلف، والبيان من الثالث يجعل مقدم الكبرى أوسط. وكذلك مع السالب الجزئي لكون المتصلة حينئذ أخص.

وكذلك مع المتصلة السالبة الكلّية إلا أنّ النتيجة سالبة.

ومع المتصلة الموجبة الجزئية في ضرب واحد وهو سالب المقدم كليته. ٥

ومع السالبة الجزئية في ضرب واحد وهو سالب المقدم كليته. والنتيجة في هذين الضريين متصلة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدّمها سالب كلي، بالبيان المذكور من الثالث والخلف.

والصغرى السالبة الكلّية تنتج:

مع المتصلة الموجبة الكلّية في ضروبه الأربعة. أما مع المقدم السالب الكلّي فمثل ١٠
١١٧ ت نتيجة الضرب الأول بالبيان المذكور ثم. ومع السالب الجزئي فموجبة كليته مثل ما
في الضرب الثاني بالبيان الذي ذكرناه ثم. وأما مع المقدمين الموجبين فموجبة
جزئية سالبة المقدم كليته بما مرّ من الخلف والبيان المذكور من الثالث. ١٩٤م ١٠٩د ٢٠٢ج

ومع السالبة الكلّية كذلك إلا أنّ النتيجة سالبة.

١ سالبة [ت، د، ج: سالب؛ م: مال | كليته] ت: كلية؛ ج: كلمة؛ ي، م: كله؛ د: الكله؛
س: كليته ٣ حينئذ أخص [ي: اخص حينئذ ٥ كليته] ت: كلية؛ ج: كله؛ س: كليته؛ م:
كله؛ غير واضحة في د؛ ي: كليته ٦ ومع... كليته [ساقط من د | كليته] ت، ج: كلية؛ ي،
م: كله؛ س: كليته | هذين الضريين [ي: هذه الضروب ٧ موافقة] ت: موافق
٩ والصغرى [ي: ومن الصغرى ١١ السالب الجزئي] ي، ت، د، م، ج: السالبة الجزئية.
والمثبت من س، وهو الموافق لما في شرح الكاتب فإنه يقول في هذا الموضع: "وأما إذا كان مقدما
سالبا جزئيا" [فموجبة] ت، د: موجبة ١٢ الذي ذكرناه [ي: الذي ذكرناه] ج: المذكور [ثم
د: ثم | المقدمين الموجبين] ي، د، م، ج: المقدمتين الموجبتين. والمثبت من س، ت، وهو
الموافق لما في شرح الكاتب فإنه يقول: "وأما إذا كان مقدم المتصلة احدى الموجبتين"
١٣ سالبة [ت، د، م: سالب. والمثبت من س، ي، ج | كليته] ساقط من ي؛ س: جزئية
كلية؛ ت، ج: كلية؛ د، م: كله [بما] د، لا ١٤ ومع السالبة [د: والسالبة

ومع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد وهو موجب المقدم كليته. والنتيجة متصلة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدّهما سالب كلي، بالبيان المذكور من الثالث والأوسط مقدّم المتصلة، وبالحلف.

والصغرى الموجبة الجزئية تنتج: مع المتصلتين الكليتين في ضروب ثلاثة غير المقدم الموجب الكلي.

ومع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو سالب المقدم كليته.

والصغرى السالبة الجزئية تنتج:

مع المتصلتين الكليتين في ضروب ثلاثة غير المقدم السالب الكلي.

ومع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو موجب المقدم كليته. والنتيجة في الكل متصلة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدّهما سالب جزئي، بالحلف والبيان المذكور، إلا في ضروب أربعة - أعني إذا كانت الحليلة ومقدّم المتصلة موجبتين جزئيتين أو سالتين جزئيتين مع كون المتصلة كليّة - فإن النتيجة فيها كليّة موافقة للمتصلة في الكيف ومقدّهما موجب كلي، لاستلزام مقدّم النتيجة مقدّم المتصلة من الثالث.

الشكل الثالث وشرط إنتاجه أمران: أحدهما كليّة إحدى المقدمتين أو المقدم؛ الثاني كون المتصلة كليّة عند سلب الحليلة والمقدّم ليس أشرف منها حينئذ.

١ واحدة [س، ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت من د، ك | الجزئيتين] س: الجزئين | كليته
ي، ت، ج: كلية؛ د، م: كله؛ س: كليته ٢ بالبيان المذكور [س، ي، م: والبيان
٣ وبالحلف] ي: في الكيف؛ د: بالحلف؛ ساقط من ت ٤ والصغرى الموجبة [ي: ومقدّهما
سالب كلي | الكليتين] ساقط من ت، د، م | غير [س: عشر؛ د: عين ٦ واحدة] س،
ي، ت، د، ج: واحد. والمثبت من ج، ك | كليته [ي، ت، د، ج: كله؛ م: كله؛ س: كليته
٨ غير] د: عين ٩ واحدة [س، ي، ت، ج، م: واحد. ساقط من د. والمثبت من ك
الجزئيتين] س، ي: الجزئين ١٣ فيها [ي: منها ١٦ الثاني] د: ٢

وعلى هذا فالمنتج أربعة وثلاثون ضرباً، ستة عشر من الحملية الموجبة الكلية،
واثنا عشر من الجزئية، وأربعة من السالبة الكلية، أعني مع كل واحدة من
المتصلتين الكلّيتين في سالي المقدم منها، وضربان من الجزئية، أعني مع كل
واحدة من الكلّيتين في المقدم السالب الجزئي.

والنتيجة كليّة مع المتصلة الكلية موافقة للكبرى في الكيف، ومقدّمها كلي دائماً ٥
٤٦س موافق لمقدم المتصلة في الكيف، لإستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدم الكبرى
من الأول. ولذلك فإن هذا الشكل أفضل أشكال هذا القسم، إلا في الصغرين
السالبين فإن النتيجة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدّمها موجب جزئي،
١٩٥م بالبيان المذكور في الصغرى السالبة في الشكل الأول.

ومع المتصلة الجزئية جزئية موافقة للمتصلة ومقدّمها كمقدّمها في الكيف، بالخلف ١٠
والبرهان المذكور من الثالث.

والشيخ ادعى اشتراط إيجاب الحملية، وقد عرفت أنه غير لازم. ولم يذكر من
المنتج إلا أربعة وعشرين ضرباً.

الشكل الرابع: وشرط إنتاجه أمور ثلاثة: أحدها اشتغال الحملية على أحد
الشرفين؛ الثاني أن لا تكون المتصلة جزئية إلا والحملية موجبة كليّة أو مقدّمها ١٥
كليّ مخالف للحملية في الكيف؛ الثالث أن لا يكون المقدم موجبا كليّاً والحملية
١٠٢ي جزئية ولا سالبا جزئياً والمتصلة جزئية.

١٢ والشيخ ادعى [الشفاء: القياس، ص ٣٤٤-٣٤٦

٢ واحدة] س، ي، ت، م: واحد. والمثبت من د، ج، ك ٣ سالي [س، ي، ج: سالي
منها] س: منها | وضربان [ي: ضرباً ٤ واحدة] في س، ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت
من د، ك ٧ وللك [ي، ت، د، ج: وكذلك | أفضل أشكال] ي: اتصل بأشكال؛ س:
أفضل الاشكال في [الصغرين] س: الصغريتين؛ ي، ج: الصغرين؛ م: الصغرس؛ ت، د:
الصغرين ١٠ كمقدّمها] س: لمقدّمها ١٢ وقد] س: فقد ١٤ أحدها] د: آ ١٥ الثاني
د: ٢ ١٦ الثالث] د: ٣

وعلى هذا فالمنتج اثنان وثلاثون ضرباً، لأن:

الصغرى الموجبة الكلية تنتج مع كل واحدة من الكليتين في الضروب الأربعة متصلة كلية كلية المقدم، لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدم الكبرى من الرابع، إلا في الضرب الموجب المقدم كليه فإن النتيجة فيه - وفي المنتج من كل واحدة من الجزئيتين وهي ثلاثة ضروب، أعني غير المقدم السالب الجزئي - جزئية مقدّهما جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف، بالخلف والبيان المذكور من الثالث.

والموجبة الجزئية مع كل واحدة من الكليتين في ضروب ثلاثة غير المقدم الموجب الكلي، ومع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد - وهو سالب المقدم كليه - موجبة جزئية مقدّهما جزئي موافق لمقدم المتصلة، إلا في المقدم الموجب الجزئي من المتصلة الكلية فإن النتيجة كلية موجبة المقدم كليه لاستلزام المقدم المقدم من الرابع.

والسالبة الكلية تنتج مع كل واحدة من الكليتين:

في الضرب السالب المقدم جزئية كلية موجبة المقدم كليه، لاستلزام المقدم المقدم ١٥.

٢ واحدة [س، ي، ت، ج، م؛ واحد. والمثبت من د، ك ٣ متصلة كلية] ي: كلية متصلة
٤ كلية [ي، ت، ج: كلية؛ د، م: كليه؛ س: كليه | فيه... من] د: وانتج في ٥ واحدة [س،
ي، ت، م؛ واحد. والمثبت من د، ج، ك | الجزئيتين] ي: الجزئين | ضروب [ي، د: اضرب
٨ واحدة [س، ي، ت، ج، م؛ واحد. والمثبت من د، ك | الكليتين] ي: الكليه ٩ ومع
س: مع | واحدة [س، ي، ت، ج، م؛ واحد. والمثبت من د، ك | الجزئيتين] س، ي، ج:
الجزئين [كلية] ي، ج: كلية؛ ت: كليه؛ د، م: كليه؛ س: كليه ١٠ موجبة] في هامش س
زيادة "نتج" قبل "موجة" | المقدم [د: مقدم ١١ من] د: + المقدم [موجة] ت، د، م:
موجب [كلية] ي، د، م: كليه؛ س، ت، ج: كليه ١٢ من... المقدم] ساقط من د
١٣ واحدة [ي، ت، م؛ واحد. والمثبت من س، ج، ك (وفي س صححت "واحد" الى
"واحدة") ١٤ السالب] ي: الثالث | جزئية] ت، ج: جزئية؛ ي: جزية؛ م: حرويه؛ س:
جزويه | موجبة] ت، م، ج: موجب [كلية] ت، ج: كلية؛ م: كليه؛ س، ي: كليه

١١٨ وفي الضرب السالب المقدم كليته جزئية موجبة المقدم جزئته، بالبيان المذكور في الصغرى السالبة من الشكل الأول.

وفي الضرب الموجب المقدم كليته فيهما، وفي كل واحدة من الجزئتين، وفي الضرب الموجب المقدم جزئته من كل واحدة من الكلّيتين، جزئية سالبة المقدم. بالخلف والبرهان المذكور.

والنتيجة تتبع المتصلة على كل حال في الكيف.

القسم الرابع ما كانت شركة الحملية مع المقدم وهي كبرى.

وشرط الإنتاج في الشكل الأول فيه أمران: أحدهما كون الحملية كلية أو موجبة جزئية موافقة لمقدم المتصلة الكلية في الكم والكيف؛ الثاني: كلية المتصلة أو إيجاب مقدّمها. وعلى هذا فالمنتج ستة وعشرون ضرباً، اثنا عشر من الحملية الموجبة الكلية، أعني مع كل واحدة من المتصلتين الكلّيتين في الضروب الأربعة، ومع كل واحدة من الجزئيتين في موجبي المقدم. ومثلها من السالبة الكلية.

١ وفي...الجزئيتين] ساقط من ي | كليته] ساقط من ت، ج؛ د، ك؛ كله؛ س؛ كليته موجبة] ت، د، م؛ موجب | جزئته] ت؛ جزئية؛ س، م؛ جزوه؛ د؛ حره؛ ج؛ جزئية ٣ كليته] ت، ج؛ كلية؛ م، ك؛ كله؛ س، د؛ كليته | واحدة] س، ت، د، ج، م؛ واحد. والمثبت من ك ٤ جزئته] ت؛ جزئية؛ ج؛ جزئية؛ م؛ حروبه؛ د؛ حره؛ ي؛ جزيه؛ س؛ جروه | واحدة] ي، ت، م؛ واحد. والمثبت من س، د، ج، ك | سالبة] ت، م؛ سالب ٧ شركة] ساقط من د | الحملية] ي، ج؛ + فيه ٨ في...فيه] ي؛ فيه؛ ج؛ فيه في الشكل الأول؛ س؛ في الشكل الأول منه | أحدها] د؛ ٩ الكم...والكيف] ي؛ الكيف والكم الثاني؛ ت، م؛ والثاني؛ د؛ ٢ ١١ واحدة] س، ي، ت، م؛ واحد. والمثبت من د، ج، ك ١٢ واحدة] س، ي، ت، م؛ واحد. والمثبت من د، ك | موجبي] د، م؛ ج؛ موجبي

وضربان آخران من الحملية الموجبة الجزئية مع كل واحدة من الكلّيتين في ضرب واحد وهو موجب المقدم جزئياً.

والنتيجة كلية إذا كانت المتصلة كلية سالبة المقدم ومقدم النتيجة موافق لمقدم المتصلة في الكم ومخالف للحملية في الكيف. وذلك في ثمانية أضرب لاستلزام مقدم النتيجة مقدم الصغرى من الثاني. وفيما عدا ذلك جزئية ومقدمها موافق لمقدم المتصلة في الكم والحملية في الكيف، بالخلف، والبرهان من الثالث والأوسط مقدم الصغرى، إلا فيما تكون الحملية موجبة جزئية فإن البيان فيه بالطريق المذكور في الصغرى السالبة من الشكل الأول في القسم الثالث. والنتيجة على كل حال تتبع المتصلة في الكيف.

١٠. وأدعى الشيخ اشتراط السلب في مقدم المتصلة وإنتاجها، مع قيام ما ذكر من ٥٤س الدليل على إنتاج هذا الشكل في القسم الثالث بعينه ههنا. وأدعى أيضاً إنتاج الجزئية السالبة المقدم. ولم يتبين عندي إنتاجها، وسلوك الطريق الذي ذكره في الكلية غير ممكن ههنا لكونه قياساً في الشكل الأول والكبرى جزئية.

وأما الشكل الثاني فشرط إنتاجه أمران: أحدهما كلية الحملية أو موافقتها لمقدم المتصلة الكلية في الكيف؛ الثاني كلية المتصلة أو مخالفة مقدمها في الكيف ٢٠٤د

١٠. وأدعى الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٤٦-٣٤٧ | مع قيام] في شرح الكاتبي: "قال المصنف: ادعى الشيخ أن شرط إنتاج المتصلة في هذا الشكل من هذا القسم أن يكون مقدمها سالبة، ثم قال: والدليل الذي ذكرناه في إنتاج هذا الشكل في القسم الثالث ومقدم المتصلة موجب بعينه قائم هاهنا".

١ واحدة [س، ي، ت، م: واحد. والمثبت من د، ج، ك | الكلّيتين] د: الجزئيتين الكلّيتين
٢ جزئيه [جزيه: م: حرويه؛ د: حربه؛ ت: جزويه؛ ج: جزئية؛ س: جزؤه ٣ المتصلة]
ساقط من د | سالبة [ت، د، م: سالب ٤ وذلك] د: وهو ٧ البيان] د: السالبة
١٠ وإنتاجها] ساقط من س | قيام] ساقط من ي ١١ إنتاج^١] د: استنتاج | ههنا] ي:
هنا ١٢ وسلوك] ت، د، م: وسلوكه ١٤ وأما] ساقط من س | فشرط] س: وشرط
أحدهما] د: ٢ | موافقتها] س: موافقتها ١٥ في الكيف^١] ت، م، ج: في الكيف والكم؛ س،

للحمليّة. وعلى هذا فالمنتج ثمانية وعشرون ضرباً: اثنا عشر من الحمليّة الموجبة الكلّيّة، أعني مع كلّ واحدة من الكلّيتين في الضروب الأربعة ومع كلّ واحدة من الجزئيتين في سالبَيّ المقدّم؛ واثنا عشر من السالبة الكلّيّة مع كلّ واحدة من الكلّيتين في الضروب الأربعة والجزئيتين في موجبيّ المقدّم. والنتيجة في هذه الضروب كلّية إذا كانت المتصلة كلّية ومقدّمها موافق للحمليّة في الكيف، وذلك ٥ في ثمانية أضرب، ومقدّم النتيجة موجب موافق لمقدّم المتصلة في الكمّ لاستلزام مقدّم النتيجة مع الحمليّة مقدّم الصغرى من الأول. وفيما عدا ذلك جزئية سالبة ١١٠ ط المقدّم موافقة لمقدّم المتصلة في الكمّ، بالخلف والبرهان المذكور.

وكّل واحدة من الحمليّتين الجزئيتين مع كلّ واحدة من المتصلتين الكلّيتين في ضرب واحد وهو ما يوافق فيه مقدّم المتصلة للحمليّة في الكيف والكمّ. والنتيجة ١٠ في هذين الضربين متصلةً جزئيةً موجبةً المقدّم جزئته، بالطريق المذكور في الحمليّة الجزئية في الشكل الأول من هذا القسم. والنتيجة على كلّ حال تتبع المتصلة في الكيف.

د: في الكم والكيف. والمثبت من ي، ك | الثاني | س: والثاني؛ د: ٢ | في ٢... للحمليّة | س: الحمليّة في الكيف؛ ي، ك: للحمليّة في الكيف. والمثبت من ت، د، م، ج | ١ الحمليّة | ساقط من ت ٢ مع | ساقط من د | واحدة^١ | ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت من س، د، ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") | ومع... الأربعة | ساقط من د، مكرر في ي | واحدة^٢ | ي، ت: واحد. والمثبت من ج، ك | ٣ الجزئيتين... من^٢ | ساقط من م | سالبَي | س، ج: سالبَي. والمثبت من ي، ت | واحدة | ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت من س، ك | ٤ موجبي | س، ي، د: موجبي. والمثبت من ت، م، ج | ٦ موجب | ي: موجبة لاستلزام... الكم | ساقط من د | ٩ واحدة^١ | ي، ت، ج، م: واحد. والمثبت من س، د، ط، ك | واحدة^٢ | ي، ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ط، ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") | ١٠ للحمليّة | س: الحمليّة | ١١ موجبة المقدّم | ت، د، م، ج، ط: المقدّم موجبة والمثبت من س، ي. وفي شرح الكائني: متصلة جزئية مقدّمها موجب جزئي | جزئته | ساقط من ت؛ س: جزويه؛ ج: جزئية؛ ي: حرسه؛ د: حره؛ م: حروبه | ١٣ في الكيف | ساقط من ي

والشيخ ادعى عدم إنتاج ما يخالف المحلية مقدّم المتصلة في الكيف من هذا الشكل، وقد عرفت فساده واشترك الدليل الذي ذكره في هذا الشكل من القسم المتقدم.

الشكل الثالث وشرط إنتاجه أمران: أحدهما أن لا يكون مقدّم المتصلة سالباً إلا إذا كانت كَلِّية، ولا يكون أشرف من المحلية في الكم؛ الثاني: كَلِّية إحدى المقدمتين أو المقدم، وعلى هذا فالنتيج أربعون ضرباً، لإنتاج:

١٠٣ ي ١٩٧ م

كل واحدة من المحليتين الكَلِّيتين مع كل واحدة من المتصلتين الكَلِّيتين في الضروب الأربعة، ومع كل واحدة من الجزئيتين في موجبي المقدم.

وكل واحدة من المحليتين الجزئيتين مع كل واحدة من المتصلتين الكَلِّيتين في ١٠ ضروب ثلاثة غير سالب المقدم كَلِّية، ومع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد وهو موجب المقدم كَلِّية، وهذه أربعون ضرباً.

١ والشيخ ادعى [الشفاء: القياس، ص ٣٤٧ ٥ أشرف... المحلية] في س، ي، م: "الحلية أشرف منه". والمثبت من ت، د، ج، ومن الموجز للخونجي. وفي شرح الكاظمي: "ولا يكون مقدما أشرف من المحلية في الكم".

١ والشيخ...الكيف] ساقط من د | إنتاج] ت، م: انتاجه ٢ عرفت] ي: علمت واشترك] ي: اشتراط ٤ أحدهما] د: آ | أن لا] ي: ألا ٥ ولا] س: فلا [الثاني] د: ٢ ٧ واحدة^١] س، ي، ت، د، م: واحد. والمثبت من ط، ج، ك | الكَلِّيتين^١... المحليتين] ساقط من ي | كل^٢] ساقط من د | واحدة^٢] ي، ت، م: واحد ٨ واحدة] ي، ت، م: واحد (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") | موجبي] س، ج: موجبي ٩ واحدة^١] ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ط، ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") | مع] ي: ومع | واحدة^٢] ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ط، ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") ١٠ ثلاثة] د: ثلاثة عشر | كَلِّية] ي، ت، ج: كَلِّية؛ م: كَلِّية؛ س، د: كَلِّية واحدة] س، ت، م: واحد. والمثبت من د، ك ١١ كَلِّية] ت، ج: كَلِّية؛ ي، م: كَلِّية؛ س، د: كَلِّية

١١٩ ت والنتيجة كلية إذا كانت المتصلة كلية سالبة المقدم ومقدّمها كليّ مخالف للحملية في الكيف، لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدم الصغرى من الأول، وذلك في عشرة أضرب. وفيما عداها فالنتيجة جزئية مقدّمها جزئيّ موافق للحملية في الكيف، بالخلف والبرهان المذكور. والنتيجة تنبع المتصلة دائماً في الكيف.

الشكل الرابع وشرط الإنتاج فيه أمور ثلاثة: أحدها أن لا يكون السالب ٥ الجزئيّ حملياً أو مقدّم المتصلة الجزئية؛ الثاني كون مقدّم المتصلة الجزئية موجباً كلياً أو مخالفاً للحملية الكلية في الكيف؛ الثالث أن تكون الحملية كلية عند كون المقدم سالبا كلياً. وعلى هذا فالنتج اثنان وثلاثون ضرباً، لإنتاج: ١١١ ج

الحملية الموجبة الكلية مع كلّ واحدة من المتصلتين الكليتين في الضروب الأربعة، ١٠ ومع الجزئيتين في كليّ المقدم؛

والسالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الأربعة، ومع الجزئيتين في موجبي المقدم؛

والموجبة الجزئية مع الكليتين في ضروب ثلاثة غير المقدم السالب الكلي، ومع الجزئيتين في المقدم الموجب الكلي.

والنتيجة كلية إذا كانت المتصلة كلية ومقدّمها والحملتيّ سالبان كليّان، أو المقدم ١٥ س موجب جزئيّ والحملتيّ موجب كليّ، أو المقدم سالب جزئيّ، وذلك في عشرة

٢ لاستلزام...الأول] كتابي: لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدم الصغرى من الشكل الثالث واتجاهه مع الصغرى المطلوب من الاول

١ سالبة] ت: سالب | المقدم] ي، ت، د، م: سالبة ٣ فالنتيجة] د: والنتيجة ٥ الإنتاج فيه] ي، ج: انتاجه | أحدها] د: ٦ أ [أو] ساقط من ت | الثاني] د: ٢ | مقدم^٢] ساقط من ت ٧ أ ومخالفاً] ي: ومخالفاً | الثالث] د: ٣ ٨ سالبا كلياً] ي: موجبا جزئيا ٩ واحدة] ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ي، ط، ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") ١٠ كليّ] في جميع النسخ "كليتي" ١١ الكلية] د: كلية | موجبي] س، ي: موجبي، ط: موجب. والمثبت من ت، د، م ١٦ أو المقدم] د: والمقدم

أضرب. والمقدم كَلِّي عند سلب الحملية وجزقي أيضاً عند إيجابه، لاستلزام ٢٠٥
المقدم المقدم. وفي الباقي جزئية بالخلف والبرهان المذكور. والنتيجة أبداً كيفيتها
كيفية المتصلة.

وإذا عرفت إنتاج السالبة في القسمين الآخرين يمكنك أن تستنتج من السالبة
٥ في القسمين الأولين بواسطة الردّ إلى هذا القسم بعكس المتصلة، وذلك إذا
كانت السالبة كلية ونتيجتها أيضاً كلية. أما الأول فلأنّ الجزئية لا تنعكس حتى
ترتدّ إلى أحد هذين القسمين. وأما الثاني فلأنّ النتيجة لو كانت كلية تنعكس
إلى ما هو المطلوب من ذلك القسم، كما نقول "كلّ ج ب وليس البتّة إذا كان
ه ز فبعض ب أ" وتنعكس المتصلة وتصير من القسم الثالث وينتج "ليس البتّة
١٠ إذا كان كلّ ج أ فه ز" وتنعكس إلى المطلوب. ولو لم تنعكس النتيجة لكانت
نتيجة التأليف مقدّم النتيجة فيكون على التفصيل الذي عرفته.
١٩٨ م

والضابط في إنتاج هذه الأقيسة في الأقسام الأربعة: اشتغال المتشاركين على
تأليف منتج مع إعطاء الكلية كلية مقدّهما، والنتيجة كلية حينئذ إذا كانت
المتصلة كلية مشاركة التالي، وإلا فجزئية من الثالث والأوسط مقدّم المتصلة؛ أو ١١١ ط
١٥ كون الحملية مع حمل الأكبر على الأصغر بأية كيفية كانت، أو حمل أحدهما على
الآخر بالإيجاب، منعجاً لمقدّم المتصلة الكلية، وذلك لاستلزام نتيجة التأليف

١ الحملية] كذا في جميع النسخ. وفي شرح الكاتب "عند سلب المقدم" وهو الأصح لأن قولنا
"كلما كان ليس بعض ب ج فه ز" ينتج مع قولنا "بعض أ ب" نتيجة مقدّهما كلي وهي "كلما كان
لا شيء من ج أ فه ز" وإن كانت الحملية موجبة. وما في شرح الكاتب أوفق أيضاً لتذكير الضمير
في "إيجابه". ٤ وإذا... عرفته] ساقطة من س

١ إيجابه] ت: اتحاده ٤ الآخرين] ت، د: الآخرين ٥ القسمين الأولين] د: القسم الأول
٧ ترتدّ] ي، ت: يرتد؛ ج: يريد؛ د، م: يرد | إلى] ت: تالي ٨ قول] ي: قول؛ ت، د، م،
ك: قول؛ ج: قول ١٠ كلّ] ساقط من د | لكانت] ي، د، م، ك: لكان. والمثبت من ت،
ج ١١ عرفته] ي، د: عرفت ١٣ كلية حينئذ] ي: حينئذ كلية ١٥ بأية] ت، د، ج:
بانه؛ ي، م: بانه؛ ك: بانه؛ س: بانه

لمقدّم المتصلة المستلزم لتاليها. والبيان من الثاني والأوسط تالي المتصلة، والنتيجة متصلة من نتيجة التأليف والطرف الآخر من المتصلة، وضعه في النتيجة وضعه في القياس. والنتيجة تتبع المتصلة دائماً في الكيف.

البحث الرابع: في القياس المؤلف من المحلي والمنفصل

وهو على قسمين: أحدهما المستقى قياساً مقسماً وهو المنتج للحملية، والثاني ما ه ليس كذلك.

والأول يجب أن يكون من حمليات كثيرة بعدد أجزاء الانفصال، تشارك كلّ واحدة منها واحداً من أجزاء الانفصال في أحد طرفيه وتباينه في الآخر. والطرفان المباينان هما طرفا النتيجة وتشارك الحمليات في أحدهما وأجزاء الانفصال في الآخر. والذي به تشارك أجزاء الانفصال والحمليات هو الحدّ ١٠ الأوسط، ولا بدّ وأن يكون مفهوماتٍ متعددة بحسب أجزاء الانفصال والحمليات، وإلاّ اتحدت قضيتان بطرفيهما من الحمليات وأجزاء الانفصال. فإن كانت المنفصلة صغرى فهي محمولات أجزاء الانفصال موضوعات الحمليات في الشكل الأول، وبالعكس في الشكل الرابع؛ وعلى العكس إن كانت كبرى.

١ المستلزم لتاليها] تختلف نسخة س هنا عن باقي النسخ فإن نقضها: "المستلزم أو المناقي لتاليها وكون المحلية مع نتيجة التأليف منتجاً لتالي سالبة".

٢ متصلة] د: منفصلة ٣ القياس] ي: المقدمة ٤ والمنفصل] ت: والمنفصلي ٥ أحدها] د: أ | المستقى] ي: يسمى | والثاني] د: ٢ ٨ واحدة] ي، ت، د، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة") | وتباينه] ت، د، ج: ومبايناً له؛ م: ومانا [كنا]؛ ي، ك: ساه؛ س: تباينه ١٠ به] ساقط من ت، د، م | تشارك] س: تشارك؛ د، م: سارك؛ ي، ت، ج: يشارك | والحمليات] ي: في المحلية؛ ت: في المحلية [كنا]. والمثبت من س، د، م، ج ١٢ بطرفيهما] ي: بطرفيهما؛ س، د: بطرفيهما. والمثبت من ت، م، ج | الحمليات... الانفصال] ي: أجزاء الانفصال والحمليات

ومحولات في أجزاء الانفصال والحملات معاً في الشكل الثاني، وموضوعات فيها في الشكل الثالث، على التقديرين.

- وشرط الإنتاج في كل شكل من كل قسم تحقق الشرائط في ذلك الشكل بين كل واحد من أجزاء الانفصال وبين ما يشاركه من الحملة، مثل إيجاب كل واحد من أجزاء الانفصال وكلية الحملات في الشكل الأول من القسم الأول. ٥
- وهكذا في سائر الأشكال في القسمين. ويجب أيضاً اشتراك التآليف بأسرها في ١٢٠٦٢٠٢٠ نتيجة واحدة، سواء كانت التآليف من شكل واحد أو من أشكال مختلفة. وبرهانه أنه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال، فقد صدق مع ما يشاركه من الحملة وانتظم قياساً منتجاً للمطلوب في ذلك الشكل. وأنت تعرف أن المنفصلة ١٠ حقيقة أو مانعة الخلو، ويجب أن تكون موجبة كلية. ومانعة الجمع لا تنتج إلا إذا كان كل واحد من أجزاء المنفصلة قبيض ما يجب أن يكون في مانعة الخلو وذلك لصيرورتها مانعة الخلو بتبديل أجزائها بنقائضها. فإنتاجها إذاً بواسطة مانعة ١٠٤ الخلو، وأما مع بقاء حدودها بأعيانها فلا تنتج ولا يخفى عليك لميته. ١٩٩م

وأما القسم الثاني فيقع لا محالة على أربعة أقسام: أحدها: أن تكون الحملات ١٥ بعدد أجزاء الانفصال، يشارك كل واحد منها واحداً من أجزاء الانفصال مشاركة تأليفية منتجة، لكن لا تشترك الحملات وأجزاء الانفصال في حد هو غير الأوسط؛ الثاني: أن يكون هذا الإشتراك بين أجزاء الانفصال فقط، أو بين الحملات فقط، مع كون الحملات بعدد أجزاء الانفصال، ومشاركة كل واحدة

١ فيها [ي: فيها ٢ الشكل] ساقط من س ٥ واحد [د: واحدة ١٠ مانعة] في س زيادة "من" في الهامش [ويجب] د: يجب ١١ كان] ساقط من د ١٢ لصيرورتها [د، ج: بصيرورتها | بتبديل] ي، م: سدل؛ س: بتبديل | فإنتاجها [د، ج: وإنتاجها ١٣ لميته] ي، ت، م، ج: كيته. والمثبت من س، د، ك ١٤ أحدها [د: آ ١٦ تأليفية] د، م: تأليفه منتجة] ساقط من ي [تشترك] ي: يشترط ١٧ الثاني [د: ٢ | أو بين] د: ومن؛ م: وبين [أو... فقط] مكرر في ت ١٨ واحدة [ي، ت، د، ج، م، ط: واحد. والمثبت من ك (وفي س صححت "واحد" الى "واحدة")

١١٢ ج منها لواحد من أجزاء الانفصال؛ الثالث: أن يكون أحد أجزاء الانفصال مشتركاً
 ٤٩ س في أحد الجزئين، والحمليات في الآخر، مع كون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال،
 ومشاركة كل حمليّة جزء من أجزاء الانفصال، لكن التآليف كلّها لا تشترك في
 نتيجة واحدة بل تختلف نتائج بعضها لبعض، سواء كانت من شكل واحد أو من
 ١١٢ ط أشكال مختلفة، وسواء كان هذا الاختلاف بين الكلّ، أو كان البعض متّحداً في
 النتيجة والبعض مخالفاً؛ الرابع: أن لا تكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال.

القسم الأول ينتج منفصلة مانعة الخلق عن نتائج التآليف، سواء كانت من نظم
 واحد أو من أشكال مختلفة، ضرورة صدق أحد أجزاء الانفصال وانتظامه مع ما
 يشاركه من الحمليّة قياساً منتجاً لأحد أجزاء المنفصلة المطلوبة، سواء اشتركت
 الحمليات وأجزاء الانفصال في حدّ هو الأوسط أو لم تشترك.

وكذلك القسم الثاني إلا أنّ النتيجة مشتركة الأجزاء: في الموضوع إن كان
 الاشتراك فيما هو واقع مكان الصغرى، سواء كانت منفصلة أو حمليات؛ وفي
 المحمول إن كان الاشتراك فيما هو كائن مكان الكبرى. ويستحيل اشتراك أجزاء
 الانفصال والحمليات في الأوسط من هذا القسم. ولا يجب تعديّ منع الجمع من
 المقدّمة إلى النتيجة في هذا القسم وفي غيره، لجواز أن يكون اللازم من كلّ
 ١٥ واحد من التآليف أو أحدها أعمّ وإمكان اجتماع الأعمّين مع امتناع اجتماع
 الأخصّين.

١ منها [ت، د، م، ج، ط: منها. والمثبت من س، ي، ك | الثالث] د: ٣ | أحد] ساقط
 من س | مشتركاً [س، ي، ت، ج، م: مشتركة. والمثبت من ط | مشتركاً... الانفصال]
 ساقط من د ٣ التآليف [د: التآليف ٤ لبعض] ي: بعض [كانت] د: كانت كانت؛ ي:
 كانت كلّها ٦ الرابع [د: ٤ ٧ التآليف] ساقط من د [كانت] س، م: كان ٩ الحمليّة
 د: الحمليات | اشتركت [ت، ط: اشترك ١١ وكذلك] د: وكذا | الأجزاء] ي: للجزاء
 ١٢ وفي [ت: أو في ١٣ أجزاء] د: جميع أجزاء ١٤ تعديّ [د: تقدير ١٥ من] س: في
 ١٦ أحدها [ي، م، د، ج، ط: أحدها. والمثبت من س، ت

والقسم الثالث ينتج منفصلة: من نتائج التآليف إن اختلفت التآليفات بأسرها، ومن نتيجة التآليفات المتحدة في النتيجة ونتيجة ما يخالفها إن شاركت بعضها. ٢٠٧ د والنتيجة فيه على كل حال منفصلة مشتركة الأجزاء لموضوعاتها ومحولاتها، ولا ٢٠٠ م تكون إلا ذات جزعين.

٥ وأما القسم الرابع فإن زادت فيه الحملات على أجزاء الانفصال، فالزائدة إن لم تشارك شيئاً من أجزاء الانفصال فقد خرجت عن القياس، وإلا فجزء واحد من أجزاء الانفصال يشارك حملتين، ويكون القياس باعتبار مشاركة ذلك الجزء مع إحداها غيره باعتبار مشاركته مع الأخرى. وكل واحد من القياسين من أحد الأقسام المتقدمة، وينتج نتيجة، وباعتبار التركيب نتيجة أخرى.

١٠ وأما إذا كانت الحملات أقل من أجزاء الانفصال - ولنفرض الكلام فيما إذا كانت الحملة واحدة والمنفصلة ذات جزعين - فإن شاركت كل واحد من جزئي المنفصلة في أحد طرفيه كانت النتيجة منفصلة مانعة من الحلّ من نتيجتي التآليفين، مشتركة الجزعين في حدّ إن اشترك جزءا المنفصلة في حدّ هو الأوسط أو في غيره، ومباينتها إن لم يشتركا. وإن لم تشارك الحملة إلا أحد الجزعين فقط ١٥ كانت النتيجة من الطرف غير المشارك ونتيجة التآليف، ولا يشترك حينئذ جزء

١ والقسم [ي: القسم | التآليفات^١] ي، ت، د، ج: التآليف. والمثبت من س، م، ط، ك
٢ نتيجة [د، ك: نتائج | شاركت] س، ي، ت: تشارك؛ د، ط: تشارك. والمثبت من م، ج
٣ لموضوعاتها [س: موضوعاتها؛ ي: بموضوعاتها؛ غير واضحة في د. والمثبت من ت، م، ج، ط،
ك ٥ القسم] ساقط من ت، د | زادت [د: زادوا | أجزاء] ي: احد [كذا] | فالزائدة [ي، ج: فالزائد ٧ حملتين] س: الحملتين ٨ إحداها [د: احدها | الأخرى] ي، ت، م،
ج: الآخر ٩ وينتج [د: ينتج؛ وفي س صححت "وينتج" الى "ينتج" ١٠ ولنفرض] س:
فلنفرض؛ ج: ولنفرض؛ م: ولنفرص ١١ واحد [ي، ج: واحدة ١٢ من^١] ساقط من ت
نتيجتي [ت، د، م، ج: نتيجة. والمثبت من س، ي، ك ١٣ مشتركة الجزعين] ت: مشتركي
الجزء؛ ج: مشتركي الجزئين | اشترك [د، ج: اشترك؛ م: اشتركا. والمثبت من س، ي، ت،
ط، ك ١٤ أو في] د: وفي | ومباينتها [ي، ت، د: ومباينتها | إلا] ساقط من د ١٥ غير
س، ي، ت، ج، م: الغير. والمثبت من د، ط | جزأ [ي، ت، د، م، ج: جزء. والمثبت من

المنفصلة في الأوسط، فإن اشتركا في غيره اشترك جزأ النتيجة في حدّ، وإلاّ تباينا.

ولا يختلف ما ذكرناه بكون الحملية صغرى أو كبرى، ويكون القياس من الشكل الأول أو من غيره، لتمام ما ذكرنا من البرهان في الأحوال كلّها إلا فيما نستثنيه من بعد.

١٢١ ت وأدعى الشيخ أنّ الصغرى الحملية الواحدة مع الكبرى المنفصلة غير منتج. وبطلانه ظاهر لأنّه إذا صدق "كلّ ج ب وإما لا شيء من أ ب أو لا شيء من ه ب" صدق "أما لا شيء من ج أ أو لا شيء من ج ه".

ولا يختلف الحكم أيضاً إذا زادت الحمليات أو أجزاء الانفصال على ما ذكرنا.

هذا كلّّه إذا كانت المنفصلة مانعة الخلوّ. وأمّا إذا كانت مانعة الجمع فإنّناهما إمّا ١٠ يتحقّق إذا كانت نتيجة التآليف مع الحملية منتجاً للجزء المشترك من المنفصلة. وحينئذ ينتج مانعة الجمع من نتيجة التآليف من الطرف المشترك وعين الآخر - ٥٠ أو نتيجة الآخر إن كان الآخر مشاركاً أيضاً - ضرورة أنّ الطرف المشترك من

٦ وأدعى... الشيخ] لم أشر على هذا الادعاء من الشيخ، بل الظاهر أن الشيخ مصرّح بخلافه، وهو يقول في الشفاء (القياس، ص ٣٥٣): "كلّ ج ب ودائماً كل ب اما ه واما ز ينتج كل ج اما ه واما ز". ويقول في النجاة (تحقيق دانش پژوه ص ٨٨): "وقد يقع بين المنفصل وبين الحلي الواحد اقتران، والطبيعي منه أن تكون الحملية هي الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع في الانتصال كله وتكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول، كقولك "كل كثير معدود، وكل معدود اما زوج واما فرد، فكل كثير اما زوج واما فرد".

١ في ١] ساقط من د | اشترك جزأ] ت، ج: اشترك جزأ؛ م: اشترك جزئي؛ د: اشترك جزء. والمثبت من س، ي ٣ ويكون] ي: يكون؛ وفي س صححت "يكون" الى "ويكون" ٤ نستثنيه] ت: يستثنيه؛ ج: نسبته؛ د: سسثيه؛ س: نستثنيه؛ م: نستثنيه؛ ك: سستثنيه؛ ي: نستثنيه ٧ أو] س: واما ١٠ فإنّناهما... الجمع] ساقط من د ١١ كانت] س، م، كان؛ وفي ج صححت "كان" الى "كانت". والمثبت من ي، ت، ك | نتيجة التآليف] ي: النتيجة ١٢ المشارك] ت، م: الغير المشارك؛ د: غير المشارك. والمثبت من س، ي، ج

لوازم نتيجة التأليف بالقياس المؤلف من الحملّي والمتصل، ووجوب المنافاة بين الملزومات مع حصول المنافاة بين اللوازم، ووجوب المنافاة بين الشيء والمنافي ١١٣ ط لللازمه.

- وَأَمَّا عَلَى النِّسْقِ الْمَذْكُورِ فِي مَانَعَةِ الْخُلُوقِ فَلَا يَنْتِجُ مَنفَصَلَةٌ أَصْلًا، لِحُجُوزِ اسْتِزْلَامِ ٢٠١ م
 ٥ أَحَدِ الْمُتَعَانِدِينَ لِلْأَزْمِ الْآخَرِ وَتَعَانِدِهِ إِثَاهُ. مِثَالُ الْأَوَّلِ: "إِنَّمَا كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ أَوْ
 كُلُّ إِنْسَانٍ حَجَرٌ وَكُلُّ حَجَرٍ جَسَمٌ"، وَهُوَ مِثَالُ الثَّانِي إِنْ جَعَلْنَا الْكِبْرَى "وَكُلُّ حَجَرٍ
 حَجَرٌ غَيْرُ نَاطِقٍ". وَلَكِنَّهُ اسْتِزْلَامٌ مُتَّصِلَةٌ سَالِبَةٌ جَزِيئَةٌ مَقْدَمُهَا نَتِيجَةُ التَّأْلِيفِ
 وَتَالِيهَا الطَّرْفُ غَيْرُ الْمَشَارِكِ، وَإِلَّا لَاسْتِزْلَامُ الطَّرْفِ الْمَشَارِكِ الطَّرْفُ غَيْرُ الْمَشَارِكِ ١١٣ ج
 ١٠٥ مِنْ الْمَنفَصَلَةِ الْمَانَعَةِ مِنَ الْجَمْعِ، دُونَ الْعَكْسِ لَمَّا مَرَّ فِي الْإِحْتِمَالِ وَالتَّقْضِ. وَلَا تَلْزَمُ ٢٠٨ د
 ١٠ هَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ بَيْنَ نَتِيجَتَيْ التَّأْلِيفَيْنِ لِحُجُوزِ تَلَازِمٍ لَازِمِي الْمُتَعَانِدِينَ وَتَعَانِدِهِمَا. وَلَا
 يَخْفَى عَلَيْكَ مِثَالُهُ مِنَ الْمَوَادِّ.

هذا كله إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكمها إذا كانت مانعة
 الجمع حكم مانعة الخلق إذا كانت موجبة، وبالعكس. والنتيجة في الصورتين من
 جنس المقدمة وإلا لزم كذب المنفصلة. أما في مانعة الجمع فلأن الطرف المشترك
 ١٥ يستلزم نتيجة التأليف لما مر في القياس المؤلف من الحملّي والمتصل، فلو امتنع

٩ دون العكس] كاتبي: ولا ينتج القياس هذه السالبة ومقدّمها الطرف غير المشترك وتاليها نتيجة
 التأليف

١ والمتصل] س، ي: المنفصل. والمثبت من ت، د، م، ج، ك ٤ منفصلة أصلاً] د: متصلة
 أيضا ٧ متصلة سالبة] ساقط من ت ٨ غير^١ س، ي، ت، ج، م: الغير. والمثبت من د،
 ط | لاستلزم] ي: استلزم؛ ج: يستلزم؛ د: استلزام | الطرف] ي، ت، د، م: للطرف.
 والمثبت من س، ج | غير^٢ س، ي، ت، ج، م: الغير. والمثبت من د، ط ٩ الجمع] ت، م:
 الخلو. وفي د صحت "الجمع" الى "الخلو". والمثبت من س، ي، ج، ك ١٠ بين] ي، د: من
 | نتيجتي] ي: نتيجتين | تلازم] د: لازم | المتعاندین] ي: التعاندین ١٣ الصورتين] ي:
 الصفرتين ١٤ المقدمة] ي: المقدمتين ١٥ لما...التأليف] مكرر في ي | والمتصل] ي:
 والمنفصل

الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الآخر أو بين لازمه لامتنع الجمع بين الطرفين، هذا خلف. ويُعرف منه البرهان في مانعة الخلو.

ثم المنفصلة الحقيقية تنتج حيث تنتج مانعة الجمع وحيث تنتج مانعة الخلو إذا كانت موجبة، ولا تنتج إذا كانت سالبة.

- وأيضاً كل واحدة من المنفصلتين موجبة وسالبة تنتج حيث ما تنتج صاحبها إذا ٥
كان المشارك فيها تقيض المشارك في صاحبها، لانقلاب كل واحدة إلى صاحبها
مناقضتي الجزئين. لكن المنتج من كل واحدة منها بغير واسطة الانقلاب إلى
الأخرى هو ما ذكرنا، إلا إذا كانت المنفصلة كبرى وموضوع أجزائها بأسرها هو
الحذ الأوسط وكان مورد الانفصال كل واحد لا الكل، فإنه حينئذ ينتج القياس
منفصلة كالكبرى في كقيمتها وجنسيتها، لاندراج أحد طرفي الحملية تحت هذا ١٠
الانفصال فيتعدى إليه كيف ما كان الانفصال من الكبرى. لكن هذا القياس
أشبه بالحمليات والكبرى بالحملية. وفيما عدا ذلك فلا يختلف شيء مما ذكرنا من
الأحكام بكون المنفصلة صغرى أو كبرى.

- وآدعى الشيخ أنها إذا كانت الصغرى مشتركة الأجزاء في أحد الحدين،
والحمليات مكان الكبرى لا تشترك في حد، اشترط إيجاب المنفصلة، وأما إن ١٥
كانت مثل هذه المنفصلة كبرى فإن كانت موجبة أنتجت، وإن كانت سالبة
أنتجت إذا كانت موجبة الأجزاء ولم تنتج إذا كانت سالبة الأجزاء. وقد أحطت
م ٢٠٢ بالإنتاج إذا كانت صغرى وسالبة بعد الاستجماع للشرائط المذكورة، وإنتاجها

١٤ وآدعى الشيخ [الشفاء: القياس، ص ٣٥٢-٣٥٣

١ نتيجة [س: نتيجتي | الآخر] ت: الاجزاء | أو بين] ت، د: وبين ٢ ويُعرف [ج:
وتعرف؛ س، ي، د، م: وعرف ٤ نتيج] س: كذلك ٥ واحدة] د: واحد ٦ المشارك^٢
مكرر في د | واحدة] ي، ج: + منها ٨ [إلا] ساقط من ت، د ١٠ وجنسيتها] س:
جنسها؛ ي: جنسها. والمثبت من ت، د، م، ج، ط، ك ١٢ فلا] ت: ولا؛ م، ك: لا
١٤ أنها] د: بانها | الحدين] ي: الطرفين؛ د: الجزئين ١٥ تشترك] ي: يشترط | حد] ت:
احد ١٨ وسالبة] ي: وسالبتها؛ م: ساله

سالبة وكبرى أيضاً على ذلك التفصيل إلا في صورة الاستثناء فإنها تنتج مطلقاً. فإن كان مراد الشيخ تلك الصورة صح، ولكن لا يصح قوله: إنها إذا كانت سالبة سالبة الأجزاء لا تنتج، للإنتاج مع سلب الأجزاء في تلك الصورة للاندراج الكامل البين. ولا يتفاوت الحال بكون المنفصلة موجبة الأجزاء أو سالبة الأجزاء بعد استحفاظ الشرائط التي ذكرناها في شيء من هذه الأقيسة.

والضابط في إنتاج هذه الأقيسة لاستنتاج المحلية: كون المنفصلة موجبة كلية تشترك أجزاؤها في أحد حديها والمحليات في الآخر، واشتغال كل واحد من الأجزاء مع المحلية على تأليف منتج مع اشتراك التاليفات في نتيجة واحدة وإن ١٠٩٥١٥س
اختلفت. ولاستنتاج المنفصلة: اشتغال الطرف المشارك مع المحلية على تأليف ١٢٢
منتج في الموجبة المانعة الخلو، واشتغال ما يصلح أن يكون نتيجة التأليف والمحلية على تأليف ينتج الطرف المشارك في مانعة الجمع. وعلى العكس فيها في المنفصلة السالبة.

والنتيجة تتبع المنفصلة دائماً في الكيف ومنع الخلو والجمع. والبرهان هو إما صدق قياس منتج لأحد أجزاء المنفصلة المطلوبة، أو إثبات الملازمة بين الطرف المشارك ونتيجة التأليف من أحد الطرفين أو من كليهما - بناءً على القياس ١١٤ط
المؤلف من المحلي والمتصل - ثم الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات.

١ وكبرى [ت، د، م، ج، ط: والكبرى. والمثبت من س، ي، ك ٢ فإن] ت، د، م: وإن صح [د: فصح ٣ سالبة] ساقط من د | للإنتاج [ي، ت، د، م، ج: الإنتاج؛ وفي س صححت "الإنتاج" الى "للإنتاج". والمثبت من ط، ك | الصورة] ي: الصور ٤ للاندراج ي: لاندراج ٥ استحفاظ ي: استجاء ٦ كون ي: دون | موجبة] ي: الموجبة ٧ حديها] س، ي، ج: جزئها. والمثبت من ت، د، م، ط، ك | الآخر] س: الاجزاء | من] د: + هذه ٨ التاليفات] س: التأليف ٩ ولاستنتاج المنفصلة] ي: لاستنتاج المتصلة اشتغال] ي: واشتغال | مع...المشارك] ساقط من د ١١ ينتج] ت: منتج ١٣ والنتيجة] ساقط من ت؛ ي: النتيجة | تتبع] ساقط من ي | الخلو والجمع] س، ي: الجمع والخلو ١٤ إثبات] ت: سان ١٦ على] د: + ما

واعلم أنه لو كان مكان الحملّي، في القياس المؤلف من الحملّي والمتصل أو منه ومن المنفصل، شرطية - سواء كانت متصلة أو منفصلة وكان الطرف المشارك إياه حملية أو إحدى الشرطيتين - كان حكمها أيضاً ما مرّ، إلا أنه يكون نتيجة التأليف من قياس شرطيّ مكان نتيجة التأليف من قياس حملّي. وعلى هذا يندرج فيه كلّ قياس مركّب من شرطيتين تشتركان في جزء تامّ من إحداها غير ٥
١١٤ ج تامّ من الأخرى، وحكمه حكم هذا.

البحث الخامس: في القياس المؤلف من المتصل والمنفصل:

وهذا القياس إن كانت المتصلة فيه صغرى لم يميّز الشكل الثاني عن الأول والرابع عن الثالث، وإن كانت كبرى لم يميّز الثالث عن الأول والثاني عن الرابع، ٢٠٥ م ضرورة أنّ الاعتبار بحسب وضع الأوسط في المتصلة دون المنفصلة. وإذا كان كذلك فنقول بأنّ المتصلة إمّا صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين فالأوسط إمّا تاليها أو مقدّمها. فهذه أربعة أقسام.

والضابط في الجميع، بعد إيجاب إحداها وكليّة إحداها، أنّ المتصلة إن كانت موجبة تكون مانعة الجمع لازمة الجزء ومانعة الخلّو ملزومته إيجاباً، وعلى العكس سلباً. والنتيجة حينئذ مثل المنفصلة في جنسيّتها وكيفيّتها استدلالاً بامتناع ١٥
الاجتماع مع اللازم على امتناع الحصول مع الملزوم، وبامتناع الكذب مع الملزوم على امتناعه مع اللازم.

٢ شرطية] ساقط من د ٣ حملية أو] شطبت في س | نتيجة] ي: النتيجة ٤ مكان] س:
كان | حملّي] ي، ج: + من غير فرق ٨ الشكل] ساقط من ي ٩ كانت] ي، ج: كان
١٢ تاليها] س: تاليا | أربعة أقسام] د: أقسام أربعة ١٣ وكليّة] س: كلية؛ ي: أو كلية
١٤ تكون] ي: دون | ملزومته] ي: ملزومته ١٥ جنسيّتها وكيفيّتها] ت: جنسيها وكيفيها
١٦ الحصول] س: الاجتماع

وإن كانت المتصلة سالبة فإن لا يكون جزء مانعة الجمع ملزوماً أو مانعة الخلو لازماً. والنتيجة مع المنفصلة المانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمتصلة في كيفيتها وكتبتها، وكلية سالبة مانعة الخلو مع كلية المتصلة أيضاً، وفيما عدا ذلك فجزئية سالبة مانعة الخلو، والآلزم كذب المتصلة.

٥. ويُستنتج خارجاً عما ذكرنا في القياس من موجبتين نتيجة ليست من حدود القياس، وهي متصلة جزئية من نقيض أحد الطرفين وعين الآخر؛ فيما هو لازم للأوسط يُؤخذ عينه في المتصلة مع نقيض الآخر، وما هو ملزومه على العكس. والبرهان من الثالث، والأوسط هو الأوسط بالتقدير الأول ونقيضه بالثاني. ولنفضل هذه الجملة بعض التفصيل:

١٠. أما القسم الأول وهو ما يكون المتصلة المشتركة التالي صغرى:

فإن كانتا موجبتين كلّيتين، فإن كانت المنفصلة مانعة الجمع أنتجت موجبة كلية ٢١٠ مانعة الجمع، لامتناع الجمع حينئذ بين الأكبر ولازم الأصغر. وإن كانت إحداها جزئية فجزئية مانعة الجمع كذلك أيضاً، ضرورة أن امتناع الاجتماع مع اللازم في الجملة يوجب امتناعه مع الملزوم كذلك. وإن كانت المنفصلة مانعة الخلو لا ينتج ٢٠٦

٦. فيما... العكس] كاتبني: يريد به ان الاوسط ان كان ملزوما في المتصلة فهذه المتصلة الجزئية مركبة من عين لازم المتصلة ونقيض الطرف الاخر من المنفصلة، وان كان الاوسط لازما في المتصلة كانت مركبة من نقيض ملزوم الاوسط وعين الطرف الاخر في المنفصلة

١. وإن] س: ان | المتصلة] ت: المنفصلة | فإن] س، ي، م: بأن. والمثبت من ت، د، ج، ط، ك ٢. في كيفيتها] د: وكيفيتها ٦. وعين] س، د، م: عن؛ وت غير واضحة. والمثبت من ي، ج، ط، ك ٧. للأوسط] س، ي، ج: الاوسط؛ و م غير واضحة. والمثبت من ت، د، ط، ك | يُؤخذ] ج: يوجد؛ د: يوجد؛ ط: يوجد؛ ي، ت: يوجد؛ م، ك: لوحد؛ س: يُؤخذ على] د: وعلى ٩. بعض التفصيل] ساقط من ت؛ د: بعد التفصيل؛ م: التفصيل. والمثبت من س، ي، ج، ك ١١. كانتا] د: كانا ١٢. إحداها] ساقط من م ١٣. مانعة... فجزئية] مكرر في د، م | كذلك] ت، د، م: لذلك ١٤. الجملة] ي، د، م: المحلية. والمثبت من س، ت، ج، ك | كذلك] ت، د، م: لذلك

مثل تلك النتيجة من حدي القياس، ولكن ينتج متصلة جزئية مقدّما نقيض الأصغر وتاليها عين الأكبر، لكون نقيض الأوسط مستلزماً لكليهما.

وإن كانت المنفصلة سالبة، فإن كانت مانعة الخلوّ تنتج وهما كليتان سالبة كلية مانعة الخلوّ، لإمكان الخلوّ عن الأكبر ولازم الأصغر دائماً. وإن كانت جزئية فجزئية، لهذا البيان بعينه. وإن كانت مانعة الجمع لم تنتج شيئاً أصلاً لاحتمال تساوي الطرفين وتعاندتهما الحقيقي، كحال الإنسان بالنسبة إلى الناطق واللاناطق بتوسط الحيوان.

١ ط وإن كانت المتصلة سالبة، فإن كانت المنفصلة مانعة الخلوّ وهما كليتان أنتجت: ٥ ص سالبة كلية مانعة الجمع، وإلا لكان الأصغر قد يستلزم الأوسط لاستلزامه لنقيض الأكبر المستلزم إياه، هذا خلف؛ ومانعة الخلوّ أيضاً، وإلا لكان نقيض ١٠ ١٢٣ ت الأكبر مستلزماً للأوسط والأصغر وأنتج من الثالث نقيض المتصلة.

وإن كانت المنفصلة جزئية فجزئية سالبة مانعة الخلوّ فقط.

وإن كانت المتصلة جزئية فجزئية مانعة الجمع فقط لما مرّ من الدليلين.

وإن كانت مانعة الجمع كلية أنتج سالبة جزئية مانعة الخلوّ، وإلا استلزم الأوسط الأصغر وانتظم مع الصغرى منتجاً للمحال. وهكذا إن كانت جزئية. ١٥

وإن كانت المتصلة جزئية فلم ينتج، لاحتمال تساوي الطرفين كالحيوان مع الحساس بتوسط الحجر، وتناقضهما كالحيوان واللاحويان بتوسط الإنسان.

١ حدي [ج: جزئي؛ ي: حزي؛ د، م، ط: حدى؛ س، ت: حدي | ولكن] د: لكن
٢ عين [ت: غير ٣ فإن... سالبة] ساقط من ي | الخلوّ] د: الجمع ٤ ولازم الأصغر
ساقط من د | دائماً] ساقط من ت ٥ لهذا] د، ج: بهذا ٦ وتعاندتهما] د: في تعاندتهما
٨ المنفصلة] ي: المتصلة؛ د: منفصلة | الخلوّ] د: الجمع ٩ الجمع] د، م: الخلو | لكان] د: كان
١٠ لكان] د: كان ١١ الثالث] ي: النالس ١٢ وإن... جزئية^٢] ساقط من ت | المنفصلة
ي: المتصلة ١٤ وإلا استلزم] د: ولاستلزم ١٥ وهكذا] د: وهنا ١٦ فلم] د: ولم
١٧ كالحيوان] د: كالحجر

وأما القسم الثاني:

فإن كانتا موجبتين كليتين، فإن كانت مانعة الخلق أنتج مثلها، لاستلزام امتناع الخلق عن الأكبر وملزوم الأصغر - إما دائماً أو في الجملة - امتناع الخلق عنها كذلك. وإن كانت مانعة الجمع لا ينتج مثل ما مر من النتيجة، لكن ينتج متصلة من عين الأصغر وقيض الأكبر، لكون الأوسط مستلزماً لكليهما.

وإن كانت المنفصلة سالبة، فإن كانت مانعة الجمع أنتجت مثلها لإمكان اجتماع الأكبر مع ملزوم الأصغر. وإن كانت مانعة الخلق لم ينتج شيئاً أصلاً لاحتمال تساوي الطرفين كالحيوان مع الحساس بتوسط المتحرك، وتناقضهما كالحيوان مع ١١٥ اللاحيوان بتوسط الإنسان.

١٠ وإن كانت المتصلة سالبة، فإن كانت المنفصلة مانعة الخلق وهما كليتين أنتج سالبة ٢٠٧ م
كليّة مانعة الجمع ومانعة الخلق أيضاً لما عرفت. وإن كانت المنفصلة جزئية فجزئية ٢١١
مانعة الخلق، وإلا لزم كذب الصغرى من الثالث. وأما إذا كانت المتصلة جزئية فلم ينتج شيئاً أصلاً لاحتمال تساوي الطرفين كحال الإنسان مع اللاناطق بتوسط اللافرس، وتناقضهما كالإنسان واللاإنسان بتوسط الحيوان. وإن كانت ١٥
المنفصلة مانعة الجمع أنتج - سواء كانتا كليتين أو إحداها جزئية - سالبة جزئية مانعة الخلق، وإلا لكان الأوسط مستلزماً للأصغر، هذا خلف.

١ القسم الثاني [الكاتب: وهو أن تكون المتصلة صغرى والحد الأوسط مقدما]

٢ الخلق [ي، ت، د، م، ج: الجمع. والمثبت من س، وهو الموافق لسياق شرح الكاتب | أنتج |
س: ينتج ٣ الأصغر] ي، ت، د، م، ج: الأوسط. والمثبت من س، وهو الموافق لسياق
شرح الكاتب | عنها | د: ههنا ٥ لكون | ت، م: يكون ٧ مع | ساقط من د | ملزوم | ي:
ملازم ٨ مع الحساس | ت: والحساس ٩ الإنسان | ساقط من ي ١٠ كليتين | د: كليان
١١ المنفصلة | س، ت، د، م، ج: المتصلة. والمثبت من ي، وهو الموافق لسياق شرح الكاتب
١٢ إذا | ي: ان | المتصلة | ي: المنفصلة

وأما القسم الثالث وهو ما تكون المتصلة كبرى والأوسط تاليفاً، فهو مثل الأول. والرابع مثل الثاني في أحكامهما، إلا في استلزام المتصلة التي هي من عين أحد الطرفين وتقيض الآخر، فإنها في القسم الثالث مثل ما في الثاني، وفي الرابع مثل ما في الأول.

وأما المنفصلة الحقيقية فتنتج إنتاج كل واحدة من المنفصلتين موجبة. ولا تنتج هـ سالبة أصلاً لأنها لو أنتجت في شيء من هذه الأقيسة لأنتجت كل واحدة من المنفصلتين السالبتين فيه أيضاً لكون كل واحدة منها أخص منها، وقد عرفت أنه لا تنتج كليهما في شيء من هذه الأقيسة. ويلزم ما ذكرنا من المنفصلات لوازم متصلة ومنفصلة، وقد أحطت بها.

والشيخ ذكر في هذه الأقيسة أحكاماً وظهر لك فسادها بعد إحاطتك بالقول ١٠. المفصل فيها. وذلك مثل حكمه بأن الصغرى المتصلة الكلية المشتركة التالي مع ١٠٧ المنفصلة الحقيقية الجزئية وهما موجبتان عقيمة، مع أنه من الظاهر أن امتناع حصول الشيء مع اللازم في الجملة يوجب إمتناع الحصول مع الملزوم في الجملة، فكيف وتقيض الأوسط مستلزم لتقيض الأصغر استلزماً كلياً ولعين الأكبر

٢ والرابع] كاتبي: وهو أن تكون المتصلة كبرى والأوسط مقدماً ١١ حكمه] الشفاء: القياس، ص ٣٠٥-٣٠٦

١ وأما] ساقط من ي ٢ أحكامها] د: أحكامها ٣ القسم] ساقط من د ٤ ما في] ساقط من د ٥ واحدة] ي، ت، م، ج: واحد | المنفصلتين] د: المتصلتين ٦ واحدة] ي، ج: واحد ٧ المنفصلتين] ت، د، ج: المتصلتين. والمثبت من س، ي، وهو الموافق لسياق شرح الكاتبي | منها] س، م: منه؛ ج: منها ٨ كليهما] د: كليهما ٩ بها] س: بهذا ١٠ وظهر لك] ي: يظهر | فسادها] ت، د، م: فسادها؛ وفي س صححت "فسادها" إلى "فسادها". والمثبت من ي، ج، ك ١١ فيها] ت، د، م، ج: فيها. والمثبت من س، ي، ك ١٢ موجبتان] ت، م: موجبان | عقيمة] ي، ج: عقيم؛ م: عقمه ١٣ الجملة^١] س: الجملة يوجب... الجملة] ساقط من د ١٤ لتقيض] ي: لعص | استلزماً... الأصغر] ساقط من ي

استلزماً جزئياً؟ وذلك ينتج من الثالث متصلة موجبة جزئية مقدّما نقيض الأصغر وتالياً عين الأكبر. والشيخ لم يراع في هذه الأقيسة استحقاق النتيجة حدود القياس، وجعل نتيجة كثير من هذه الأقيسة متصلة من أحد الطرفين ونقيض الآخر، بل قد استنتج متصلة جزئية مثل ما ذكرناه بالطريق الذي ذكرناه ٥ من الثالث.

ومن ذلك حكمه بإنتاج القياس من المتصلة السالبة الجزئية المشتركة المقدم مع المنفصلة الموجبة الكلية غير الحقيقية - أي مانعة الخلؤ - فقد حكم بأن حكمها حكم نظيرتها والمنفصلة حقيقية، وثمة قد ردّ المتصلة السالبة إلى الموجبة القائلة بأنه ٥٣س قد يكون إذا تحقّق الأوسط تحقّق نقيض الأصغر، وينعكس وينتظم مع قولنا ٢٠٨م "كلما تحقّق الأوسط تحقّق نقيض الأكبر" منتجاً لقولنا "قد يكون إذا تحقّق نقيض الأصغر تحقّق نقيض الأكبر" لكون المنفصلة حقيقية. ومعلوم أن هذا لا يتمشى وهنا لأنّ الأوسط لا يستلزم نقيض الأصغر والمنفصلة مانعة الخلؤ. فإن أراد بغير ٢١٢د الحقيقية مانعة الجمع فلم تصح سائر الأحكام التي ذكرها مع الموجبة حيث فصل القول في غير الحقيقة.

١٥ ومن ذلك حكمه بعقم القياس والمتصلة موجبة كلية مشتركة التالي والمنفصلة سالبة كلية مانعة الخلؤ. فإنه قريب من البين أن كذب الشيء مع لازم الشيء ١٢٤ت

٦ حكمه [الشفاء: القياس، ص ٣١٢ ٨ وثمة [الشفاء: القياس، ص ٣١٠ ١٥ حكمه [الشفاء: القياس، ص ٣٠٨ ١٦ البين... ملزومه] هكذا في جميع النسخ. والظاهر أن المقصود أنه من البين أن كذب قضية مع كذب اللازم يوجب كذب القضية مع كذب الملزوم. فالمنفصلة

١ جزئياً [مكرر في د ٢ النتيجة] ي: نتيجة ٣ كثير] ت، م: كثيره ٤ بل [ت: بل [كذا] | ذكرناه^١] ي، ج: ذكرنا | بالطريق... ذكرناه [ساقط من د ٦ حكمه] د: حكم ٧ غير [س، ت، ج: الغير؛ ي: لا من. والمثبت من د، ط [فقد] س: وقد ٨ نظيرتها [ت: نظيراتها] وثمة [د: وثم | بأنه] ي: فانه ١٠ نقيض^١] ساقط من ي | نقيض^٢] ساقط من د ١١ لكون [ت، د، م: يكون. والمثبت من س، ي، ج ١٣ فلم] د: لم | ذكرها [س: ذكرناها | مع] ي، ج: + المتصلة ١٥ حكمه بعقم [س: حكم تعقيم؛ د: حكم بعقم. والمثبت من ي، ت، ج | كلية] ساقط من د

يوجب كذبه مع ملزومه. وقد تمتسك من الموادّ بصدق القياس مع التلازم تارةً،
كقولنا "كلّما كان هذا الشيء عرضاً فله حامل وليس البتّة إِمّا ان يكون له
حامل أو لا يكون جوهرًا" مع التلازم بين العرض واللاجوهر، ومع التعاند
أخرى كما نقول في الكبرى "ليس البتّة إِمّا أن يكون له حامل أو لا يكون كلّ
مقدار متناهياً". والقياس الأوّل لا يمنع ما يدّعيه من النتيجة ضرورةً سلب ٥
الانفصال المانع من الخلوّ بين العرض واللاجوهر. وأمّا الثاني فإن أراد بمانعة
الخلوّ نظير اللزومية من المتّصلة صدقت النتيجة لأنّه لا معاندة بين كون هذا
عرضاً وأن لا تكون المقادير متناهية، وإن أراد بها نظير الاتفاقية أو المعنى العامّ
المحمّل لهما، فإن كان الكلام قد فُرِض في الشيء الذي هو عرض كذبت المقدّمة
لصدق قولنا "إِمّا أن يكون له حامل أو لا تكون المقادير متناهية" لصدق ١٠
أحدهما جزءاً وكذب الآخر وإن كان بطريق الاتفاق، فإن كان الكلام فيما ليس
بعرض فقد صدقت النتيجة ضرورةً كذب جزءها.

ويمثل هذا ينحلّ كثيرٌ تماماً تمسك به، فلم يحتاج إلى نقل جميعها والإطناب فيها، إلّا
مثالين ذكر أحدهما في الصغرى المتّصلة الكلّية الموجبة المشتركة التالي والمنفصلة ١١٦ ج

السالبة الكلية المانعة الخلوّ تقتضي اجتماع الطرفين على الكذب، واحد الطرفين هو تالي المتصلة،
أي اللزوم، فينتج القياس اجتماع الطرف الآخر مع مقدم المتصلة، أي الملزوم. وفي شرح الكاتب:
"لأنّه من الظاهر البين أنّ جواز كذب الشيء مع اللزوم يوجب جواز كذبه مع الملزوم"
١٤ ذكر أحدهما [الشفاء: القياس، ص ٣٠٥-٣٠٦]

١ تمتسك [س: تنسك [كنا] | التلازم] س: اللازم | تارةً] ساقط من د ٢ هذا] ساقط من
ي | فله] د: فهو ٣ بين العرض] ساقط من د | ومع] د: مع ٥ لا] ساقط من ت
يدّعيه] ي، د، م، ك: ددعيه | ضرورةً] س: من ٨ أو المعنى] د، م: والمعنى ٩ المحتمل
ت: احتمل ١١ أحدهما جزءاً] ي، ج: احد جزئها؛ س: احدهما جزءاً جزوياً (وزيدت
"جزماً" في الهامش)؛ م: أحدهما جزواً. والمثبت من ت، د | وكذب] د: وكذب | فإن] س:
وان ١٣ يحتمل] ج: نحتمل؛ د: نحتمل؛ م: نحتمل. والمثبت من س، ي، ت | نقل] في أصل
س: بعد، وقد صحّحت الى "عدد" ١٤ مثالين] ي، ج: في مثالين | الكلّية الموجبة] ي:
الموجبة الكلية | والمنفصلة... التالي] ساقط من ت، د، م، ج. والمثبت من س، ي

الحقيقتة الموجبة الجزئية، والآخر في المتصلة الموجبة الكلية المشتركة التالي وهي كبرى مع السالبة الكلية المانعة الخلو. فإنّ فيها نظراً ما وسنذكرهما مع حلّها عند ذكرنا الشكوك على الأقيسة الشرطية.

- هذا إذا كان الاشتراك بين المتصلة والمنفصلة في جزء تامّ منها. وأمّا إذا كان في جزء غير تامّ منها أنشج: متصلة من الطرف غير المشارك من المتصلة ونتيجة التأليف بين الطرف المشارك والمنفصلة؛ ومنفصلة من الطرف غير المشارك من المنفصلة ونتيجة التأليف بين الطرف المشارك والمتصلة. مثل ما نقول: "كلّما كان ٥
ه ز فكلّ ج ب وإمّا كلّ ب أ أو د ه" ينتج "كلّما كان ه ز فإمّا كلّ ج أ أو د ه"، ومنفصلة وهي "إمّا د ه وإمّا كلّما كان ه ز فكلّ ج أ". وذلك عند استجماع الشرائط في المتشاركين وفي المقدّمتين. وأنت خير بذلك وقادر على تفصيل القول في ضروبه إذا كانت المتصلة صفري أو كبرى والاشتراك في مقدّمها أو تاليها. ١٠

وأمّا إذا كان الإشتراك في جزء تامّ من إحداها غير تامّ من الأخرى فذلك يعود إلى أحد القياسين المذكورين، إمّا من الحمل والمنفصل إن كان الجزء التامّ من

١ والآخر في [الشفاء: القياس، ص ٣١٧. والصحيح أن الشيخ ذكر النقص عند بحث القياس من كبرى متصلة و صفري سالبة حقيقة - لا مانعة الخلو - والمشارك التالي

١ الموجبة^١ ساقط من ي ٢ فيها [ت: فيها | حلّها] س: حكمها؛ ج: حكمها؛ د: حلها. والمثبت من ي، ت، م، ك | عند [ساقط من د ٣ ذكرنا] ت: ذكر؛ ج: حلنا ٥ منها [ي: فيها | غير^٢] س، ي، ت، م: الغير. والمثبت من د، ج | من^٢...المشارك^٢] ساقط من ت، د، ج ٦ والمنفصلة [م: والمتصلة. والمثبت من س، ي، ك | ومنفصلة] ي: وأيضاً منفصلة [غير] س، م: الغير؛ ي: الآخر. وفي ت، د، ج سقط ٧ بين [ي، ت، د، ج، م: من. والمثبت من س، ك | نقول] د: هو ٨ فكلّ [د: وكل | فإمّا] ي: وإما [ج أ] ي: د أ ٩ فكلّ [س: وكل | وذلك] د: وعليك ١٠ الشرائط [ساقط من د | وفي المقدّمتين] ي: في الجزئين؛ ج: في المقدّمتين؛ م: والمقدّمتين. والمثبت من س، ت، د، ك ١٣ إحداها [س:

المتصلة إلا أنه يكون المتصل فيه مكان المحلي، وإما من المحلي والمتصل إذا كان الجزء التام من المتصل إلا أنه يكون مكان المحلي المنفصل. وقد عرفت أنه لا يختلف الحكم في ذينك القياسين يكون الشرطية مكان المحلية.

ولنختم هذا الفصل بخاتمة هي في مباحث مشتركة بين الأقيسة الشرطية:

- ٥ ينبغي أن تعلم أنه يمكن استنتاج المحلية من الأقيسة الشرطية، كانت من محض الشرطيات أو مختلطة. وذلك من القياس المؤلف من المتصلتين المشتركين في جزء تام منها، وغير تام منها أيضاً.

- وذلك مثل ما نقول في الشكل الأول "كلما كان كل ج ب فه ز وكلما كان ه ز فكل ب أ" ويلزم "كل ج أ" وإلا "فبعض ج ليس أ" وينتظم كبرى مع صغرى القياس قياساً من المحلي والمتصل منتجاً لقولنا "قد يكون إذا كان بعض ب ليس أ فه ز" وعكسه يضاد الكبرى، أو ينتظم معها منتجاً للمحال؛ ومن الشكل الثاني أن نجعل الصغرى بحالها ونقول في الكبرى "ليس البتة إذا كان بعض ب أ فه ز" ينتج "لا شيء من ج أ" وإلا "فبعض ج أ" وأنتج مع الصغرى "قد يكون إذا كان بعض ب أ فه ز" وذلك نقيض الكبرى. وتماه في الموجبتين على رأيهم في القاعدة المشهورة في تلازم المتصلات، وفي مختلفتي الكيف على

أحدهما | غير | س: وغير ١٤ [إنا] ساقط من د | من^١ ت، د، م: مع | إن... المنفصل | ساقط من د ١ المتصل | ي، ج: المتصلة | والمتصل | ت: والمنفصل ٤ | في | ساقط من س ٥ من^٢ ساقط من س ٦ مختلطة | ت، د، م: مختلطة ٨ قول | ت، ج: قول؛ ي، د، م: قول؛ س: قول ٩ ب | أ | ت، د: أ. ب. والمثبت من س، ي، م، ج، ك | كبرى | ساقط من ت ١٠ لقولنا | ي، ت، ج: كقولنا. والمثبت من س، د ١١ ومن... الثاني | شطبت في س ١٢ أن | س: بأن ١٣ ينتج | ي: وينتج | ينتج... ز | سستط من د | فبعض... أ | ي: فقد صدق قبيضة | وأنتج | ي: وانتظم؛ س: فانتج. والمثبت من ت، ج، م | الصغرى | ي: + منتجاً لقولنا ١٤ وذلك | ي: وكذلك ١٥ مختلفتي | س، م: مختلفي

الإطلاق. وجاز أن يكون كل واحد من القياسين من شكل واحد أو من تأليفين مختلفين.

والضابط فيه كون المقدمتين على هيئة تأليف صحيح بالنسبة إلى الجزء التام المشترك، وكون الطرفين المتشاركين أيضاً من تأليف صحيح عند إيجاب المقدمتين، وإنتاج تقيض نتيجة التأليف بينهما مع طرف الموجبة لطرف السالبة عند اختلافهما. وهذا الأخير هو المنتج وإن لم نقل بقاعدتهم في تلازم المتصلات. والبرهان هو الخلف، بضم تقيض النتيجة إلى إحداها حتى ينتج ما يناقض ١٢٥ الأخرى. وقد أعطيناك قانون معرفة الضروب المنتجة في الأشكال الأربعة بتقدير القول بالقاعدة عند إيجاب المقدمتين، وعلى الإطلاق عند اختلافهما.

١٠ وأما من المتصلتين المشتركين في جزء غير تامّ منها مثل أن نقول: "كلما كان كل ج ب فكل ب أ وكلما كان كل أ د فكل د هـ" يلزم "كل ج هـ"، لاستلزام ٢١٠ الأولى "كل ج أ" واستلزام الثانية "كل أ هـ" وينتجان بالذات "كل ج هـ". بيان الأول أنه لو لم يصدق "كل ج أ" لصدق "بعض ج ليس أ" وانتظم مع المتصلة قياساً من المتصل والحلّي منتجاً "كلما كان كل ج ب فبعض ج ليس ب" ١٥ باعتبار مشاركتها مع تأليها، ولقولنا "قد يكون إذا كان بعض ب ليس أ فكل ب

١ من ٢] ي: في ٣ هيئة] س: هذا من ٤ أيضاً] ساقط من ي ٥ بينها] د: منها طرف...السالبة] ي: الطرف الموجب الطرف السالب ٦ الأخير] ت، د، م، ج: الآخر. والمثبت من س، ي، ك | في تلازم] ت، د، م: بتلازم. والمثبت من س، ي، ج، ك ٧ بضم] س، ي، د: بضم؛ م: بضم؛ ت، ج: بضم | إحداها] ي: أحدها ٩ عند ٢] ي: وعند ١٠ وأما] ي: أما | كل] ساقط من س، ي. والمثبت من ت، د، م، ج، ك ١١ ب أ] د: أ ب | أ د] ي: أ ج | فكل ٢] ت، ط: وكل ١٢ الأولى] س: الأولى | واستلزام] ي، ج: ولاستلزام | الثانية] ي: الثاني ١٣ وانتظم] د: فانتظم ١٤ المتصل] د، م: المتصلة | منتجاً] ي، ج: + لقولنا | كل] ساقط من س، ت، د، م، ج. والمثبت من ي، ك ١٥ مشاركتها] س: مشاركتها | مع...مشاركتها] ساقط من ي | ولقولنا] ت، د، م: كقولنا. والمثبت من س، ج | كان] ساقط من ت | فكل] د، ك: وكل. والمثبت من س، ت، ج

أ" باعتبار مشاركتها مع المقدم، هذا خلف. وكذا بيان الثاني. وقد ينتظم مثل هذا القياس عن سالتين منتجاً لمطلوب موجب ولسالب، مثاله: "ليس البتة إذا كان كل ج ب فبعض ب ليس أ وليس البتة إذا كان كل أ د فبعض د ليس هـ" ويلزم "كل ج هـ"، لأن الأولى تستلزم "كل ج أ" وإلا لصدق تقيضه واستلزم مقدم المتصلة تاليها من القياس المؤلف من المتصل والمحلي، هذا خلف؛ ٥ وتستلزم الثانية "كل أ هـ" لذلك أيضاً؛ وهما ينتجان بالذات "كل ج هـ". والضابط اشتغال طرفي المتصلة الموجبة على تأليف صحيح، وتقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم المتصلة السالبة على تأليف منتج لتاليها، ثم اشتغال ١١٧ نتيجتي التأليفين على تأليف صحيح، اتحدت التأليفات أو اختلفت، وكانت المقدمتان موجبتين أو سالتين أو مختلفتين على القاعدة المشهورة. والمنتج على ١٠ الإطلاق هو ما يكون من سالتين بأية كمية كانتا، وعليك بتفصيل القول في ٢١٤ جميعها.

وأما في المنفصلتين وهما تشتركان في جزء تامّ منها وغير تامّ منها، فمثل ما قول: "إما أن يكون كل ج ب وإما ز وإما و ز وإما كل ب أ" ينتج "كل ج أ" إذا كانتا حقيقتين أو اختلفتا بالجنس، لارتداد القياس إلى نظيرته من المتصلات: ١٥

١٤ إما...^١ كاتي: دائماً اما ان يكون كل ج ب واما ان يكون ز و دائماً اما ان يكون ز و أ كل ب أ

١ مشاركتها] س: مشاركتها؛ ج: مشاركتها. والمثبت من ت، د، م | هذا خلف] ساقط من د بيان] ي: في ٢ عن] ي: من | المطلوب] س: للمطلوب؛ ت: بمطلوب | ولسالب] ي، م، ج: سالب. والمثبت من س، ت، د ٣ أ د] ي: أ هـ ٤ لصدق] ت، م: صدق ٥ المتصل] ي: المنفصل ٦ أ هـ] ساقط من ت | لذلك] ي، ج: كذلك | ج هـ] ساقط من ت ٧ والضابط] ي، ج: فالضابط ٨ بينهما] ت: منها | لتاليها] ي: لساليها؛ س، ت، د، ج: لتاليها. والمثبت من م، ك | تم] ساقط من د ١١ هو] س: وهو | بأية] ت: بأنه بتفصيل] د: تفصيل ١٣ تشتركان] د: يشاركان | قول] د، م، ك: قول؛ ي، ت: قول؛ ج: يقول؛ س: قول ١٤ وإما...^٢] ساقط من ي، ت، د، م؛ والمثبت من س، ج (وفي س زيدت في الهامش بخط الناسخ) | ينتج] ت: انتج ١٥ أو اختلفتا] د: واختلفتا | المتصلات] د: المنفصلات

"كلما كان كل ج ب لم يكن ز وكلما لم يكن ز فكل أ ب" وقد عرفت إنتاجه. وكذلك إذا كانتا مانعتي الخلق بواسطة ارتداد القياس إلى نظيرته من المتصلات، ولكن في الشكل الثالث. وأما إذا كانتا مانعتي الجمع فلا ينتج ٥٥ والحدود ما مر، وينتج إذا بدلت الطرفين المتشاركين بنقيضيهما. وكذلك عند اختلافهما بالكيف مع اتحادهما بالجنس، أو كون الموجبة حقيقية، وذلك مثل ما تقول "دائماً إما كل ج ب أو هـ ز وليس البتة إما هـ ز أو بعض ب أ" ينتج "لا شيء من ج أ"، وإلا "بعض ج أ" ولكن "كلما كان كل ج ب فبعض ب أ" من القياس المؤلف من المتصل والحمل، وينتظم مع الموجبة قياساً من المتصل والمنفصل منتجاً لما يناقض السالبة، والمنفصلتان مانعتان من الخلق. ٢١١ م

١٠ والضابط في هذه الأقيسة: في الموجبتين كلفة إحداها واشتغال الطرفين المتشاركين على تأليف منتج عند منع الخلق في إحداها، وإلا فنقيضي المتشاركين، والبيان بالرد إلى نظيره من القياس من المتصلات. وعند الاختلاف بالكيف اتحادهما بالجنس أو كون الموجبة حقيقية، وكلفة إحداها، واشتغال نقيض النتيجة بين الطرفين المتشاركين وطرف الموجبة على تأليف منتج ١٥ لطرف السالبة عند منع الخلق فيها، وبالعكس عند منع الجمع فيها، والبيان بالخلف من القياس من الحمل والمتصل، ثم من المتصل والمنفصل. والذي نفتقد إنتاجه هو هذا الثاني، وأما من الموجبتين فيبتي على القاعدة الباطلة عندنا.

١ وز^١ د: ز و | وكلما | ت، م، ج: + كان. والمثبت من س، ي، د، ك | أ ب | ي: ب أ
٢ نظيره د: نظيره ٣ فلا | ت، د: لم ٤ إذا بدلت | د: ارتداد؛ ت: مدطب [كذا]
وكذلك | ي: وذلك ٥ بالكيف | س: في الكيف | مثل | ساقط من س ٦ قول | ي، ج:
قول؛ ت: قول؛ د، م: قول؛ س: قول | دائماً | ساقط من د | البتة | ساقط من د | ينتج |
ي، ت، ك: انتج ٧ ولكن | ي: ولئن [كذا]؛ وفي س صححت "وكان" إلى "والا كان"
٨ المؤلف | ساقط من س، م ٩ مانعتان | ي: المانعتان ١٠ إحداها | ي: أحدها
١١ فنقيضي | ت، ج: فيقضي؛ ي: مقتضى؛ د: مضمي؛ س: فنقيضي ١٢ المتشاركين | ي:
+ في الثاني ١٤ قضيض | ي: قضيض ١٥ طرف | د: طرف | فيها^١ | س: بينها ١٦ من^٢ |
ساقط من ت، د | ثم | ساقط من د ١٧ فيبتي | ي، ت، د، م، ج: فسي. والمثبت من

ويمكن الاستنتاج من المنفصلتين واشتراكهما في جزء غير تامّ منها. والضابط في مثله: اشتغال أحد طرفي الموجبة ونقيض الطرف الآخر على تأليف صحيح، واشتغال نقيض أحد طرفي السالبة مع نقيض نتيجة التأليف بين الطرفين على تأليف منتج لعين الآخر، ثم اشتغال نتيجتي التأليفين على تأليف صحيح أيضاً. ويبانه برّد المنفصلتين إلى المتصلتين ومصادفة القياس منها مستجمعا لشرائطه. ٥ ولا ينتج على رأينا إلا إذا كانتا سالبتين، وعندهم ينتج كيف ما كانتا. ثم لا شك أنّ قياسيتها إنّما هو بتوسط، فنحن ذكرناها إمّا على أنّها قياسات أو على أنّها مستلزمات - وبالجملة صالحة لأن يتأدّى بها إلى المطالب التي لزمها - وقد مرّ الكلام في مثل هذا.

وقد تركّب الأقيسة الشرطيّة بمعنى أنّه يكون القياس الواحد من تأليفين أو من ١٠ ٢١٥ تأليفات مختلفة، لأنّه قد يكون قياس واحد بالنسبة إلى مطلوب قياساً آخر بالنسبة إلى مطلوب آخر على ما عرفته من قبل، وقد يفيد التركيب معنى زائداً على ما عرفت. ١٠٩

فالتركيب الذي يقع في القياس من المتصلات مثل ما مرّ من القياس الذي كان من المشترك في الجزء التامّ وغير التامّ. ويقع التركيب في غير التامّ بين أقسامه ١٥ الأربعة، ويقع ذلك على أربعة أقسام: لأنّه إمّا أن يشارك أحد طرفي إحدى المتصلتين لأحد طرفي الأخرى والآخر الآخر، أو أحد طرفي إحداها مع كلّ واحد من طرفي الأخرى، أو كلّ واحد من طرفي إحداها لكلّ واحد من

٢ على [سستقط من د ٣ بين] ي، د: من ٥ إلى المتصلتين [ساقط من ي، د ومصادفة] س: ومصادفة؛ د، م: ومصادفه. والمثبت من ي، ت، ج [لشرائطه] س: بشرائطه؛ ي: بشرائط ٦ كانت^٢ س: كانت ٧ قياسيتها [س: قياسها؛ م: قياسها | فنحن] ي، ج: ونحن ٨ وبالجملة [د: بالجملة؛ ي: وبالجملة هي | إلى] س: أي | المطالب [د، م: المطلوب لزمها] د: لزمها ١٠ تركّب [س: تركت | أنّه] ت: ان ١١ مطلوب [د: المطلوب ١٢ وقد] م: فقد؛ ساقط من س ١٣ على ما [س: كما ١٤ م^٢] ي: في ١٥ أقسامه [د: الأقسام ١٧ الآخر] ي: للآخر | الآخر أو [ت: الاجزا و؛ د: الآخر و | مع ... إحداها] ساقط من د ١٨ الأخرى [س: الاجزا

طرفي الأخرى، أو أحد طرفي إحداها لأحد طرفي الأخرى والآخر لكل واحد منها.

والقسم الأول يقع على قسمين، لأن الاشتراك إما بين المقدمين والتاليتين، أو بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى ومقدم الصغرى وتالي الكبرى. وينتج كل واحد منهما باعتبار كل واحد من التاليفين على بساطته نتيجه التي قد عرفتها، ٢١٢ م
وباعتبار مجموعها نتيجة زائدة وهي متصلة من نتيجتي التاليفين مطابقاً لوضع الحدود في القياس من الثالث، والأوسط مجموع المقدمين. وقد تكون التاليفات من شكل واحد وشكلين مختلفين حتى يقع في كل واحد من القسمين ستة عشر قسماً، ولا يختلف الحكم بذلك.

١٠. والقسم الثاني فلا بد فيه من كون التاليفين مختلفين وينتج نتيجة كل واحد منها، وباعتبار التركيب نتيجة أخرى أحد طرفيها من نتيجتي التاليفين وهو الطرف الذي يناسب المقدمة المشاركة الجزئية. ومثاله أن تقول "كلما كان كل ج ب فه ز وكلما كان كل ب أ فكل ج د" فإنه يلزم - مع ما عرفت من النتيجتين باعتبار مشاركة مقدم الصغرى مع مقدم الكبرى ومع تاليتها - نتيجة زائدة هي باعتبار التركيب وهي قولنا "قد يكون إذا كان (كلما كان كل ج أ فه ز) (قد يكون إذا

١٠ الثاني] كاتبي: وهو الذي يشارك أحد طرفي إحدى المقدمتين كل واحد من طرفي الأخرى
١٥ فقد... إذا^٢] هكنا في النسخ، والموافق للبيان المذكور في شرح الكاتبي: "فكلما"

١ الأخرى^١] س: الآخر ٣ إمّا] في هامش س زيادة "يكون" بعد "أما" | المقدمتين] س، م، ج: المقدمتين. والمثبت من ي، ت، د | والتاليتين] س، ت: أو التاليتين ٤ تالي... الكبرى] ي: مقدم الكبرى وتالي الصغرى | ومقدم^٢] س: أو مقدم ٥ بساطته] س: بساطته؛ م: بساطته | نتيجه] س: نسحه؛ ج: نتيجة؛ م: النسحه. والمثبت من ي، ت، د، ك ٧ والأوسط] د: الأوسط | المقدمتين] س، ي، ت، م، ج: المقدمتين. والمثبت من د. وقال الكاتبي في الشرح: "والأوسط فيه مجموع مقدمي المقدمتين" ١٠ والقسم] في س زيادة "أما" في الهامش بين "و" و"القسم" | نتيجة] س: + ثم ١١ وباعتبار] س: باعتبار ١٢ قول] ج: يقول؛ ي، ت: قول س، د، م: قول ١٣ كل] ساقط من د، م، ج | فكل] د: وكل | يلزم] ي، ج: يلزمه ١٥ قولنا] ي: قوله

كان كل ج أ فبعض ب د"، وتالي هذه النتيجة من نتيجتي التأليفين وهو مناسب للكبرى المشاركة الجزئين. وعلى هذا القياس إذا كان المشارك تالي الصغرى لكل واحد من طرفي الكبرى، والقسمين اللذين يكون المشارك فيها مقدّم الكبرى أو تاليها لكل طرفي الصغرى، إلا أنه يكون مقدّم النتيجة من نتيجتي التأليفين في القسمين الآخرين. وأما المتصلة من الطرفين التي أنتجها القسم الأول فإنما أنتجها القسم الثاني إذا كان الجزء المشارك للجزئين هو التالي، للدليل الذي مر، وأما إذا كان هو المقدّم فلا نتيجة، لأنّ بيانه بالثالث - يجعل مجموع المقدّمين أوسط - ينشأ من المقدّم المشاركة الجزئين ولا يكون للأخرى فيه مدخل.

وأما القسم الثالث فمثاله ما نقول: "كلما كان كل أ ب فكل ج د وكلما كان كل أ ج فلا شيء من ب د". ينتج باعتبار البساطة أربع نتائج وهي نتائج الأقسام الأربعة من المشترك في الجزء غير التام لكونه قياساً في جميعها، وباعتبار التركيب من قسمين ثلاث نتائج، وهي نتائج قسمي القسم الأول من التقسيم الذي نحن الآن فيه، وهي ملازمة نتيجة التأليف بين التالين لنتيجة التأليف بين المقدّمين، ٢١٦

١٠ الثالث] كتابي: وهو الذي يشارك كل واحد من طرفي إحدى المقدمتين لكل واحد من طرفي الأخرى

٢ مناسب للكبرى] س: يناسب الكبرى؛ ج: مناسب الكبرى ٤ مقدّم^٢ د: مقدمة ٥ الآخرين] ي، ت، د: الآخرين. والمثبت من س، م، ج ٦ أنتجها] ي، ج: ينتجها ٧ لأنّ بيانه] د: لانتاه [كنا] | يجعل] د، ج: جعل | يجعل...أوسط] في س، م: يجعل أوسط؛ وقد شطبت في س ٨ المقدّمين] ي، ت، ج: المقدمتين. والمثبت من د. وفي شرح الكتابي: والأوسط فيه مجموع مقدي المقدمتين | ينشأ] ساقط من د | الجزئين] س: للجزئين ١٠ الثالث] ت: الثاني؛ ساقط من م | قول] د، م: قول؛ ت: قول. والمثبت من س، ي، ج | أ ج] ي: أ ب ١١ أربع] س، ت، م: أربعة؛ ي: وأربعة ١٢ غير] س، ي، د، ج، م: الغير. والمثبت من ت ١٣ ثلاث] س، م: ثلاثة | وهي] د: وهو | القسم] ساقط من د من التقسيم] ساقط من د ١٤ التأليف^١ د: التأليفين | التالين] ت، م، ج: السالبتين بين^٢...التأليف] ساقط من ت

وملازمة نتيجة تالي الصغرى ومقدم الكبرى لنتيجة التأليف بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى، وملازمة نتيجة مقدم الصغرى وتالي الكبرى لنتيجة التأليف بين م^{٢٠٣} تالي الصغرى ومقدم الكبرى، لكونه قياساً فيها أيضاً. وكذلك نتائج التأليفات في القسم الثاني أيضاً.

٥ وتعرف منه حكم القسم الرابع.

والتركيب الذي يقع في القياس المؤلف من المنفصلتين، فقد عرفت المركب من الجزء التام وغير التام المنتج للحمل، والتركيب الذي يقع في المشترك في غير التام، فقد استقصيناه في بابه. ومن ذلك تستنبط باقي التركيبات. والمراد بالتركيب اشتغال المقدمات على قياسين أو أكثر باعتبار وسطين أو أكثر، لا أن يكون ثمة قياسان أحدهما غير الآخر وتكون مقدمات أحدهما غير مقدمات الآخر، فإن ذلك غيره ونستقصي الكلام في قسميه المفضول والموصول.

واعلم أننا حيث حكمنا بالإنتاج في هذه الأقيسة، فهو بناء على دليل يوجب الجزم بإنتاجه. وكذلك حيث حكمنا بعقمه وتعرضنا لدليل العقم. وأما حيث

٥ الرابع] كاتبي: وهو الذي يشارك احد طرفي احدى المقدمتين كل واحد من طرفي الاخرى والطرف الآخر منها لاحد طرفي الاخرى فقط

١ نتيجة] في س زيدت "التأليف بين" في الهامش بخط الناسخ | بين...التأليف] ساقط من ي
٢ نتيجة] في س زيدت "التأليف بين" في الهامش بخط الناسخ | بين تالي] ي: من تال
٣ لكونه] د: كونه | فيها] في س صححت "فيها" الى "منها" | وكذلك...أيضاً] ساقط من ي
| التأليفات] د: التأليفان ٦ فقد] ي، م، ج: وقد. والمثبت من س، ت، د | المركب]
ساقط من د ٧ المنتج...التام] ساقط من د | في^٢] ساقط من ي | غير] ي، س، ت، ج:
الغير. والمثبت من ج ٨ فقد] د: قد | تستنبط] ي، ت: تستنبط؛ م: سستط؛ م: سبط
[كذا]. والمثبت من س ١٠ ثمة] د: ثم | قياسان] ي، ج: + متباينان ١١ ونستقصي] ت:
ستقصي؛ ي، م، ك: سقصي؛ ج: يستقصي؛ د: نستقصينا [كذا]؛ س: سستصي | قسميه]
د، م: قسمه؛ ي، ج: قسمة؛ ت: قسمته. والمثبت من س، ك ١٢ بالإنتاج...حكمنا]
ساقط من ي

حكمتنا بالعم ولم نتعرض لدليل العم فليس ذلك لكونه جليّ العم أو لتقدم دليل على عم مثله - فكثير منه مما لم نجزم بعقمه - بل ذلك لتوقفنا فيه وعدم ظهور الدليل. وعلى هذا يجوز أن يتبين إنتاج شيء من الأقيسة التي لم نتعرض لدليل العم فيها وحكمتنا بعقمها، لأن ذلك الحكم متا ليس على سبيل الجزم بل الحال على ما أخبرناك.

وقد يُورد على هذه الأقيسة شكوكاً:

أحدها أنّ المنفصلتين الموجبتين المختلفتين بالجنس لا تنتجان ما ذكرتم من المتصلة، وبإياه هو أنّا نقول: لو لم تجب الزكاة على المديون لصدق "إما أن تجب على الغني أو تجب على المديون" مانعاً من الجمع، وقد صدق قولنا: "إما أن تجب على المديون أو لا تجب عليهما" مانعاً من الخلط، فيلزم صدق قولنا "كلّما ١٠ وجبت عليهما لم تجب على الغني". وكذلك لو وجبت على المديون لثبت الانفصال بين عدم وجوب الزكاة على المديون وعدم الوجوب على الفقير مانعاً من الجمع، ويلزم المحال الذي ذكرناه. فلو أُنْجِ القياس المذكور اجتماع النقيضان، هذا خلف.

١ ذلك [ساقط من ي | أو] د: و | لتقدم | ي، ج: تقدم؛ س، م: لما تقدم. والمثبت من ت، د ٢ فكثير منه] ي: فكثيراً منه؛ س، م: فكثيراً. والمثبت من ت، د، ج | فيه] ساقط من ت، د، م، ك. والمثبت من س، ي، ج | وعدم] د: وعليه ٣ وعلى] س، د، ك: فعلى يجوز] ساقط من د | يتبين] س: نبين ٤ لأن] ي: لكن؛ ج: ولكن | متا] س: بما | الحال] ساقط من ي ٥ على] ساقط من ت | أخبرناك] ي: + وهو الأصح ٦ يُورد] ت، م، ك: يورد؛ س: يورد؛ د: نرد [كذا]؛ ي، ج: يورد | شكوكاً] ي، ج: شكوك ٧ أحدها] د: الأول؛ ساقط من م | المنفصلتين] ي: المتصلتين ٨ هو] س: وهو | اتا] ي: أن ٩ تجب] د، م: لم تجب. والمثبت من س، ي، ت، ج، ك | الجمع...من] ساقط من ت ١١ وجبت^١ ي، ت، د، م: وجب؛ ج: وحيث؛ وفي س صححت "وجب" إلى "وجبت". والمثبت من ك وجبت^٢ ي، ت، د، م: وجب؛ ج: وحيث؛ وفي س صححت "وجب" إلى "وجبت". والمثبت من ك | المديون] ي، م: الغني؛ وفي س صححت: الغني" إلى "المديون"؛ د: المديون الغني؛ ك: المدكون. والمثبت من ت، ج

الثاني: لو وجبت الزكاة على المديون لَثَبَّتْ الانفصال المانع من الخلْوَ بين وجوب الزكاة على المديون والوجوب على الفقير، والانفصال المانع من الجمع بين الوجوب على الفقير وفي الوجوب عنهما ثابت، وينتج: كَلِّمَا يَنْتَفِي عَنْهُمَا وجب على المديون. وكذلك لو لم تجب على المديون لَثَبَّتْ الانفصال المانع من الخلْوَ بين ١١٠م٢٠٤ اي عدم الوجوب على الغني وعدم الوجوب على المديون ولزم المحال، فاستلزم إنتاج القياس اجتماع النقيضين.

الثالث: لو وجب رُبْعُ العشر على المديون لَصَدَقَ "إِمَّا أَنْ يَجِبَ رُبْعُ الْعَشْرِ أَوْ ١١٩ ج نصف العشر" مانعاً من الخلْوَ، وإِنَّهُ غَيْرُ صَادِقٍ وَإِلَّا لَصَدَقَ "كَلِّمَا لَمْ يَجِبْ رُبْعُ ٢١٧ د العشر وجب نصف العشر". وكذلك لو لم يجب ربع العشر فإِمَّا أَنْ لَا يَجِبْ رُبْعُ العشر أَوْ لَا يَجِبُ سُدْسُهُ، وَإِنَّهُ غَيْرُ صَادِقٍ.

الرابع: "كَلِّمَا لَمْ يَجِبِ الْوُضُوءُ الْمُنَوِيُّ لَمْ يَجِبِ أَصْلُ الْوُضُوءِ"، وَإِلَّا فَ"قَدْ يَكُونُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الْوُضُوءُ الْمُنَوِيُّ يَجِبُ أَصْلُ الْوُضُوءِ"، فَ"قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ لَا يَجِبِ الْوُضُوءُ الْمُنَوِيُّ أَوْ لَا يَجِبُ أَصْلُ الْوُضُوءِ" مانعاً من الجمع، و"دَائِمًا إِمَّا أَنْ لَا يَجِبِ الْمُنَوِيُّ أَوْ يَجِبُ أَصْلُ الْوُضُوءِ" مانعاً من الخلْوَ، وينتج: "قَدْ يَكُونُ إِذَا لَمْ يَجِبِ ١٥ أَصْلُ الْوُضُوءِ وَجِبَ أَصْلُ الْوُضُوءِ"، هَذَا خَلْفَ. وَهَذَا الطَّرِيقُ: "كَلِّمَا وَجِبَ الْوُضُوءُ الْمُنَوِيُّ وَجِبَ الْمُنَوِيُّ مَعَ تَكَرُّرِ الْغَسَلِ"، وَإِلَّا لَزِمَ الْحَالُ. فَلَوْ أُنتِجَ الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ اجْتَمَعَ النَّقِیْضَانِ.

الخامس: "كَلِّمَا وَجِبَ رُبْعُ الْعَشْرِ وَجِبَ نِصْفُ الْعَشْرِ"، وَإِلَّا فَ"قَدْ يَكُونُ إِذَا وَجِبَ رُبْعُ الْعَشْرِ لَمْ يَجِبِ نِصْفُ الْعَشْرِ" ويلزمه "قَدْ يَكُونُ إِذَا وَجِبَ نِصْفُ

١ الثاني [د: ٢ | وجبت | س: وجب ٣ عنها^١] ت: + عليها ٤ وكذلك [د: ولذلك | لو] ساقط من س | المانع | ساقط من ي ٥ فاستلزم [ت، ج: واستلزم؛ ي: لاستلزم. والمتبعت من س، د، م ٧ الثالث] د: ٣ ٨ وإِنَّهُ ي: انه | لصدق [د: صدق ٩ وكذلك] د: ولذلك ١١ الرابع [د: ٤: ١٣ مانعاً...الوضوء] ساقط من ت | يجب^٢ ي: + الوضوء ١٥ هذا [س، ج: وهنا ١٦ وجب المنوي] ساقط من ي | تكرير [س: تكرر الخامس] د: ٥ | وإِلَّا ي: فاذاً

العشر لم يجب ربع العشر" و"كلما لم يجب ربع العشر لم يجب نصف العشر" أنتج "قد يكون إذا وجب نصف العشر لم يجب نصف العشر"، هذا خلف. وبهذا الطريق: "كلما لم يجب ربع العشر لم يجب سدسه". ولزم أن لا ينتج القياس من المتصلتين المشتركين في جزء تام وإلا لزم اجتماع التقيضين.

السادس: "قد يكون إذا كان كلّ ثور فرساً فكلّ فرس حمار وكلما كان كلّ فرس حماراً فكلّ فرس ناهق". وبيان الأولى من الثالث والأوسط مجموع طرفيها، وأما الثانية فظاهرة. ويلزم منه "كلّ ثور ناهق" وإلا أنتج تقيضه مع صغرى القياس: "قد يكون إذا كان بعض الفرس ليس بناهق فكلّ فرس حمار"، وينتج مع الكبرى "قد يكون إذا كان بعض الفرس ليس بناهق فكلّ فرس ناهق".

السابع: "قد يكون إذا كان كلّ فرس حماراً فكلّ حمار ناهق وقد يكون إذا كان كلّ ناهق ثوراً فكلّ ثور حمار" ويلزم "كلّ فرس حمار"، بالطريق الذي مرّ في استنتاج الحليّ من المتصلتين المشتركين في جزء غير تامّ. وبيان كلّ واحدة من المقدّمتين من الثالث والأوسط مجموع طرفيها. وبهذه الأمثلة تقوى على تركيب مثل هذا من الأقيسة الشرطيّة، والاستقصاء في جنسه إلى القياسات المغالطيّة.

١٥

١ يجب^١ ي: يلزم | لم^٢ س، ي: فلم ٣ ربع ي: نصف ٥ السادس د: ٦ | فكلّ
ت، د: وكل؛ وفي س صححت "وكل" إلى "فكل" ٦ حماراً ي: حمار | وبيان د: بيان
الأولى ي، د: الاول | طرفيها س: طرفيها؛ ت، د: طرفيها. والمثبت من ي، م، ج، ك
٨ قد ي: وقد | حمار...فرس ساقط من ت، د، م، ج. والمثبت من س، ي، ك
٩ فكل...ناهق ساقط من س. والمثبت من ي، ك ١٠ حماراً س: حمار ١١ حمار^١
س، ك: جاد | ويلزم ي، ج: + منه | بالطريق س: والطريق ١٢ وبيان...طرفيها
ساقط من ي | واحدة ت، د، ج، م: واحد. والمثبت من ك (وفي س صححت "واحد" إلى
"واحدة") ١٣ طرفيها ت، د، م، ج: طرفيه. والمثبت من س، ك | وبهذه م: وبهذه؛ غير
واضحة في س ١٤ مثل ساقط من ي | جنسه ي: جنسيته

الثامن: "كلما كان الشيء مسكاً كان أسود وقد يكون إما أن يكون الشيء أسود أو طيب الرائحة"، مع كذب قولنا "قد يكون إما أن يكون الشيء مسكاً أو طيب الرائحة"، وصدقه مع صدق الانفصال ظاهر، فيلزم عقمه.

التاسع: المتصلة الموجبة الكلتية اللازمة الأوسط مع السالبة الكلتية المانعة الخلو لا تنتج، لصدق قولنا "كلما كان الشيء ساكناً كان جوهراً وليس البتة إما أن يكون متحركاً أو جوهراً" مع تبين الطرفين، ولو بدلنا المتصلة بقولنا "كلما كان منتقلاً كان جوهراً" كان الواقع تلازمهما. وهذان المثالان ذكرهما الشيخ دليلاً على عقم القياسين.

والجواب عن الأول والثاني أن المتصلة الصادقة على ذلك التقدير اتقاقية والمنتهج للمتصلة هو ما يكون من العناديين. ولا ترتد الاتقاقية إلى متصلة من أحد طرفيها وتقيض الآخر، فقد يصدق بطريق الاتقاق "دائماً إما الإنسان كيف أو النار حارة" مع أنه لم يلزم "كلما كان الاثنان كيفاً فالنار ليست بحارة" أو "كلما لم تكن النار حارة فالأثنان كيف". وإن ادعي لزوم العنادية على ذلك التقدير فممنوع، لأن المعلوم على ذلك التقدير عدم اجتماع الوجوب مع الوجوب، لعدم

٤ اللازمة الأوسط [كاتب: والوسط في القياس تالي المتصلة ٧ ذكرها الشيخ] الشفاء: القياس، ص ٣٠٥-٣٠٦ و ص ٣١٧

١ الثامن [د: ٨ | الشيء^٢] د: + اما ٣ الانفصال [ت، د، م: الاتصال. والمثبت من س، ي، ج، ك | فيلزم] ي: فيلزمه ٤ التاسع [د: ٩ | الكلتية^٢] ساقط من د ٦ تبين [ي: سان؛ ج: سائر. والمثبت من س، ت، د، م | ولو] ي: فلو | بقولنا [د: فقولنا ٧ تلازمهما] ي: تلازمهما ٨ القياسين [د: القياس ٩ والجواب] س: الجواب | عن [ساقط من د المتصلة] د، ج: المتصلة ١٠ العناديين [ي، د، م: العادس؛ ك: العادس؛ ت: العنادس؛ ج: العناديين [كذا]؛ س: العناديين | ترتد] ت: يزيد ١٢ ليست [ت: ليس ١٣ النار] ساقط من د | العنادية [س: العناد؛ د: العنادين. والمثبت من ي، ت، م، ج، ك ١٤ ذلك] ساقط من د | مع الوجوب [شطب في س وصحت في الهامش الى "على الغني". وفي ك: "مع الوجود"]

الوجوب على المديون فلم يجامعه الآخر، لا أن الوجوب على أحدهما يقتضي
١٢٨ ت عدم الوجوب على الآخر.

ولا يقال بأن المدعى مثلاً الانفصال المانع من الخلق بين الوجوب على الفقير
وعلى المديون، وأنها صادقة عنادية حينئذ لأنه لو وجب على أحدهما يكون
عدم الوجوب على كل معين مستلزماً للوجوب على الآخر، لأنه كلما لم يجب
على معين على تقدير الوجوب على أحدهما صدق قياس استثنائي، وكلما صدق
صدق الوجوب على الآخر. وكذلك لزوم العنادية المانعة الجمع.

لأننا نقول: إما أن نجعل المتصلة من مقدم حملي وتالي متصلة حتى نقول "كلما
وجب على أحدهما فكلما لم يجب على معين وجب على الآخر"؛ أو بالعكس
حتى نقول "كلما كان لو وجب على أحدهما لم يجب على معين وجب على
الآخر"؛ أو يكون المقدم والتالي متصلتين حتى نقول "كلما كان لو وجب على
أحدهما لم يجب على معين فكلما لم يجب على أحدهما وجب على الآخر". والأول
١٢٠ ج ممنوع لأنه لا يلزم من الوجوب على أحدهما المتصلة المذكورة، لإمكان صدق
الوجوب على أحدهما مع كذب المتصلة، ولا يتأتى القياس الاستثنائي الذي
ذكره. وأما الثاني فغير لازم أيضاً لأنه لا يلزم من صدق المتصلة صدق طرفيها
١٥ حتى يصدق القياس الاستثنائي، ولا يفيد أيضاً لأنه لم يلزم الوجوب شيء حتى
يُستدلّ بنفيه على نفي الوجوب، بل المقدم هو المتصلة ولا يلزم من انتفاءها
انتفاء مقدمها. وأما الثالث فلازم لكته غير مفيد للغرض. ١١١ ي

وهو الجواب عن الثالث.

١ لا أن] س، ي: إلا أن؛ د، م، ج: لأن. والمثبت من ت، ك ٣ ولا] د: لا | الانفصال
ي: الفصل [ين] س، م: من ٤ وجب] س: وجبت ٦ وكلما] س: فكلما ٧ وكذلك
ت: ولذلك ٨ وتالي] ي، ج: وتالي؛ م: وقال. والمثبت من س، ت، د، ك | متصلة] ت، د:
متصل. والمثبت من س، ي، م، ج، ك ٩ فكلما] ي، ت، د، م: وكلما. والمثبت من س، ج،
ك [أو] ي، ج: و ١١ [أو] ي: و ١٢ معين] ي: الآخر | فكلما] د: وكلما | على^٢] د: +
معين لم يجب على. والمثبت من س، ي، ت، م، ج، ك ١٦ الوجوب] س، م: للوجوب.
والمثبت من ي، ت، د، ج، ك ١٨ لكته] ي: لكونه | للغرض] شطبت من س

وعن الرابع أنه لا يلزم قولنا "قد يكون إذا لم يجب الضوء المنوي يجب أصل الضوء" يكذب قولنا "كلما لم يجب الضوء المنوي لم يجب أصل الضوء" لما عرفت من بطلان القاعدة.

وعن الخامس أن الموجبة الجزئية المتصلة لا تنعكس إلى ما ذكره من عكس ٢١٤ م
 هـ النقيض على ما بيناه، وعندهم يلزم ذلك لانقلابها إلى المنفصلة المستلزمة لما هو
 عكس النقيض. وأيضاً المحذور اللازم - وهو الملازمة الجزئية بين النقيضين في ٢١٩ د
 هذه الأمثلة كلها - مما لا يمتنع عندنا بحيث نقول ببطلان القاعدة، فإن النقيضين
 إذا لزم شيئاً واحداً لزم أحدهما الآخر لزوماً جزئياً. وعندهم يمتنع ذلك بمقتضى
 القاعدة.

١٠. وهو الجواب عن السادس والسابع على ما أخبرناك من توقف صحتها على
 القاعدة وعقمها عندنا، فلا يرد علينا توجيهها.

وعن الثامن أن المنفصلة المستعملة في القياس إن كانت عنادية كذبت، لأنه لا ٧٦
 منافاة بين السواد وطيب الرائحة أصلاً، وإن كانت اتفاقية صدقت النتيجة
 كذلك أيضاً لثبوت العناد الجزئي بينهما بطريق الاتحاق، لأنه قد يصدق على
 ١٥ الشيء طيب الرائحة ويكذب المسك بطريق الاتحاق.

وعن التاسع أن سلب الانفصال المانع من الخلو بين المتحرك والسكان ثابت كما
 في العرض حيث كذب كل واحد منهما. فإن عني بالسكان ما يجوز صدقه على

١ الرابع] ساقط من ي | قولنا] ي: من قولنا؛ ساقط من ت ٢ الضوء^٢] ساقط من ي،
 ت، د، م. وفي س زيدت في الهامش. والمثبت من ج، ك | لم يجب^٢] س، ت، د، م، ج؛
 يجب. وفي ك زيدت "لا" فوق السطر قبل "يجب". والمثبت من ي ٤ ذكره] ي: ذكر
 ٥ على] ي: وعلى | المنفصلة] ي، ت، د، م، ج: المتصلة. والمثبت من س، وهو الموافق
 لتقرير شرح الكاتب ٦ وهو] د: هو ٨ يمتنع ذلك] ساقط من د ١٠ من] س: لمن؛ د:
 عن | صحتها] ك: صحتها ١١ توجيهها] ت، ج: توجيهها؛ د: بوحها؛ م: بوحها؛ س: توجيهها؛ ك:
 بوحها؛ ي: توجيهها ١٢ الثامن] د: الثاني ١٣ السواد] س: الاسود ١٤ لأنه ...
 الاتحاق] ساقط من ن ١٥ ويكذب] س: ويكون

العرض كذبت المتصلة الكلية "كلما كان الشيء ساكناً فهو جوهر". وبما ذكرنا تحيط بحل أمثالها.

ولنجمع ضوابط هذه الأقيسة تسهيلاً للحفظ على الطالب:

- ١٤٩س أما المؤلف من المتصلتين: فإن كان الأوسط تاماً منهما فحكم اللزوميات حكم الحملات. والاتفاقيات بسيطة غير مفيدة، ويجب في المختلطة المنتجة للسلب ٥ فيها لازمة الأوسط لأحد الطرفين، وفي المنتجة للإيجاب ملزوميته لأحد الطرفين مع خصوص الاتفاقية، أو ملزوميته لأحدهما مع كونه تالياً للأصغر أو متلوّاً للأكبر تلو الاتفاق. والنتيجة موافقة للاتفاقية في العموم والخصوص، إلا إذا كانت الاتفاقية عامة وهي كبرى في الثاني أو صغرى في الرابع فإن النتيجة حينئذ خاصة. واللزومية على كل حال كلية في الجميع. ١٠

وإن كان الأوسط غير تامٍ منهما فالضابط فيه أحد الأمرين: الأول إشتال المتشاركين على تأليف منتج مع كلية إحدى المقدمتين وإيجاب المقدمة المشاركة التالي؛ الثاني: إنتاج أحد المتشاركين - إما بعينه أو بكلتيه - مع نتيجة التأليف بينهما أو مع عكسها بكلتيه لمقدم مقدمة كلية، أو إنتاج نتيجة التأليف مع تالي إحدى المقدمتين المتوافقتين في الكيف تالي الأخرى، أو مع أحد طرفي كلية تالي ١٥

١ المتصلة [ت: المنفصلة | ذكرنا] د: ذكر ٢ تحيط [ي: + علماً ٣ هذه] ي: الامثلة و ٥ والاتفاقيات [ت: الاتفاقية | بسيطة] ي: بسيط | مفيدة [ي، ت، م، ك: مفيد؛ وفي س صحت "مفيد" الى "مفيدة" | المختلطة] ي: المختلط | المنتجة [د: النتيجة ٦ الأوسط] د: لااوسط | وفي المنتجة [ت: و | ملزوميته] د: ملزومه | لأحد الطرفين^٢ [ت: لأحدهما ٧ خصوص] د، م، ن: خصوصه | الاتفاقية [ي: الاتفاق فيه ٨ أو] ن: و | أو متلوّاً [م، ن، ك: ومتلوا ٨ تلو] د: هو | للاتفاقية [ن: الاتفاقية ٩ وهي] ت: هي [في^١] ساقط من ن [الثاني] س: الاول | صغرى [ن: الصغرى ١١ منها] ت: منها ١٣ الثاني [ساقط من ن | أحد...إنتاج] ساقط من س | نتيجة...إنتاج [ساقط من م ١٤ بينهما] ي: نفسها [مع^١] ساقط من ن | نتيجة...سالبة [ساقط من د ١٥ تالي سالبة] ن: تال سالب

٥ للآخر] هكذا في س، ي، ت، د، م، ن. ولم يثبتها الكتبي في نقله عن المصنف. وما في شرح الكتبي متفق مع ما أورده الخوغي في ذكره الضابط في فصل الاقترايات الشرطية من متصلتين مشتركين في جزء غير تام فإن نصح: "ملازمة مقدم متصلة كلية لأحد طرفي الأخرى الموجبة أو للطرف المشارك من الأخرى".

١ الطرف [د: الطرفين | غير] س، ي، ت، ج، م، ن: الغير. والمثبت من د، ك | من الصغرى [س: للصغرى ٢ التأليف] ي: + بين المتشاركين | الطرف [د: الطرفين | غير] س: الآخر؛ ي، ت، م، ج، ن: الغير. والمثبت من د، ك ٣ وضع [س، م، ن: وضع | غير] س، ي، ت، م، ج، ن: الغير. والمثبت من د، ك | طرفي [ي: طرف؛ ساقط من م، ن، ك النتيجة] ي: المطلوب | وضعها [س، ي: وضعها ٤ والبرهان] ي: + الاستنتاج | في... والأوسط [ي: من الثالث والاولى في المنتج بحسب الامر الاول ٥ أو أحد] س: واحد أو... للآخر [ي: الموجبة أولا لطرف المشارك من الاخرى [كذا] ٦ أحد... كناية] ي: المنتج من المتشاركين ٧ أو...^١ التأليف^٢ ساقط من س، م، ن. والمثبت من ي، ت، د، ج، ك ٨ بضم] د: ضم ٩ النتيجة] ي: المطلوب | الطرفين [ي: طرفي النتيجة ١٠ أو الثاني] س، م: والثاني [جزئية] ن: ضرورة ١١ طرفها [ت: طرفها ١٢ بأية] ت، د: بانه؛ ج: ناية؛ م: ناه؛ ي، ك: ناه؛ س: ناه؛ ت، د: بانه؛ ج: ناه؛ م: ناه؛ ي، ك: ناه؛ س: وباه | الكناية] ساقط من د

١٢١ ج تكون متصلة موجبة كلية، والبرهان من الأول أو الثاني. والمنتج على رأيهم هو المشتغل على ما ذكرناه أو ما هو في قوته.

وإن كان تاماً من أحدهما فقط فحكمه حكم القياس المؤلف من المحلي والمتصل.
وأما المؤلف من المنفصلتين:

- ٥ فإن كان الأوسط جزءاً تاماً منها فالضابط فيه إيجاب إحداها، وكلية إحداها،
واتحادها بالجنس عند اختلافهما بالكيف، أو كون الموجبة حقيقية، أو كون
السالبة كلية. والنتيجة بالذات عند إيجابها: إما متصلة كلية من الطرفين مقدمها
من مانعة الجمع وتالياً من مانعة الخلو، وإما جزئية منها مع كلية مانعة الخلو، وإلا
فجزئية من تقيضي الطرفين كيف ما كان المقدم في الصورتين. وعند الاختلاف
بالكيف: سالبة متصلة من الطرفين جزئية، مقدمها من السالبة إن كانت مانعة
الجمع، وإلا فمن الموجبة، وإلا انقلبت السالبة موجبة. والبرهان في الموجبتين
بالتقياس المؤلف من المتصلتين من الأول أو الثالث، والأوسط تقيض الأوسط

٧ كلية^١ في نسخ ت، د، ج: + "من الطرفين مقدمها من مانعة الجمع وتالياً من مانعة الخلو،
وأما جزئية منها وأحد طرفيها من كلية مانعة الخلو، والافجزئية من تقيضي الطرفين والموجبة
الحقيقية". وقد وردت الفقرة (إلا الكلمتين الأخيرتين منها، أي "والموجبة الحقيقية") في س، ي،
ك بعد هذا الموضع بقليل، بعد: "والنتيجة بالذات عند إيجابها أما متصلة كلية من الطرفين".
مقدمها...الطرفين] وردت هذه الفقرة في ت، د، ج قبل هذا الموضع بوضع أسطر، بعد "أو
كون السالبة كلية" وقبل "والنتيجة بالذات". والفقرة ساقطة كلياً من نسخة م. والمثبت من س،
ي، ك ٨ مع في س، ي، ت، د، ج: وأحد طرفيها من. والمثبت من ن، ك، وهو الموافق لما
في فصل القياس المؤلف من منفصلتين

١ والبرهان...الثاني] ساقط من س، م | أو الثاني] د، ج: والثاني ٢ ذكرناه ي: ذكرنا
٣ وإن ي: وأما اذا | تاماً ي: تا [كذا] ٥ الأوسط ي: الوسط | إحداها^١ د: أحداها
إحداها^٢ ت: أحدها ٦ كون^١ ساقط من ن | أو...كلية ساقط من س | كون^٢
ساقط من ن ٧ إيجابها ي، ك: اتحادها | متصلة ساقط من ي ٨ مانعة^٢ ن: المانعة
٩ تقيضي ت: تقيض ج: يقتضي ١٠ متصلة ساقط من س، ي، م. والمثبت من ت، د،
ج، ك ١١ السالبة د: سالبة ١٢ المؤلف ساقط من س | أو الثالث د: والثالث

في أصل القياس إن كان اللازم الاتصال بين الطرفين، وإلا فعينه. والمراد بمنع ١١٢ ي
الجمع والخلو المعنى العام منها.

وإن كان غير تامّ منها فأيجابها، ومنع الخلوّ فيها، وكلّية إحداها، واشتمال
المتشاركين على تأليف منتج. والنتيجة منفصلة مانعة الخلوّ من نتيجة التأليف من
كلّ متشاركين ومن عين كلّ ما لا يشارك.

وكذلك إن كان الأوسط تاماً من إحداها فقط، إلا أنّ النتيجة أحد جزئها نتيجة
التأليف من منفصلة وشرطية.

وأما المؤلف من الحملّي والمتصل فالضابط فيه أحد الأمرين: إما اشتمال
المتشاركين على تأليف منتج مع إيجاب المتصلة المشاركة التالي، والنتيجة حينئذ
كلّية إن كانت المتصلة كلّية مشاركة التالي، وإلا فجزئية من الثالث والأوسط
مقدم المتصلة؛ أو كون الحملية مع نتيجة التأليف أو عكسها بكلّيته منتجاً لمقدم
المتصلة الكلّية، أو كونها مع نتيجة التأليف منتجاً لتالي السالبة الكلّية. والبرهان
من الأول والأوسط مقدم المتصلة، أو من الثاني والأوسط تاليها. والنتيجة ٢٢١

١٢ لتالي] في ي، م، ن: "الأحد طرفي". وفي نسخة ك من شرح الكتبي "لأحد طرفي" في
الأصل مع زيادة "لتالي" في الهامش. والمثبت من س، ت، د، ج. والملاحظ أنه لا أثر لهذا
الشرط - أي "أو كونها مع نتيجة التأليف منتجاً لتالي السالبة الكلّية" - في البحث الثالث في
القياس من الحملّي والمتصل إلا في نسخة س. والمثبت هنا هو الموافق للشرط كما تهرزت به
نسخة س في آخر البحث الثالث.

١ الاتصال] ساقط من د | بين] س، ي، م: من. والمثبت من ت، د، ج، ك | فعينه] س:
يعينه | بمنع] د: بمعنى ٢ المعنى] بمعنى ٣ فأيجابها] س: فاتحادهما | فيها] س: منها؛
ساقط من د ٤ المتشاركين] ساقط من ن | من^٢] ي، ت، د، ج: بين. والمثبت من س،
م، ن، ك ٥ كلّ^٢] ساقط من ت ٦ إحداها] س، ي، ت، م، ج: أحدها. والمثبت من
د، ك | فقط] ساقط من س، م، ك | النتيجة] ي: + يجب أن تكون ٧ وشرطية] ي: +
متصلة؛ ن: أو شرطية ١٠ إن...التالي] ساقط من ن | التالي] س: للتالي ١١ الحملية] د:
الحملّي؛ ت: الحملّي | بكلّيته] د: وكلّيه ١٢ الكلّية^١] ساقط من د | الكلّية^٢] ساقط من
س، ت، د، م، ج. والمثبت من ي، ن، ك | والبرهان] ساقط من س، ن، ك ١٣ الأول
والأوسط] ت: فالأوسط | أو من] ي: ومن | أو...تاليها] ن: ساقط من ن

٢١٦ متصلة من نتيجة التأليف والطرف الآخر من المتصلة، وضعه في النتيجة وضعه في المقدمة. والنتيجة تتبع المتصلة دائماً في الكيف.

وأما المؤلف من المحلي والمنفصل فالضابط فيه لاستنتاج المحلية: كون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو تشترك أجزاؤها في أحد جزئها والمحليات في الآخر، واشتمال كل واحد من الأجزاء مع محلية على تأليف منتج مع اشتراك التاليفات ٥ في نتيجة واحدة وإن اختلفت. ولاستنتاج المنفصلة اشتمال الطرف المشارك مع المحلية على تأليف منتج في الموجبة المانعة الخلو، واشتمال نتيجة التأليف معها على تأليف منتج للطرف المشارك من المانعة الجمع، وعلى العكس منهما في المنفصلة السالبة. والنتيجة تتبع دائماً المنفصلة في الكيف ومنع الجمع والخلو. والبرهان هو إما صدق قياس منتج لأحد أجزاء المنفصلة المطلوبة، أو إثبات ١٠ الملازمة بين الطرف المشارك ونتيجة التأليف من أحد الطرفين أو من كليهما، بناءً على القياس المؤلف من المحلي والمتصل ثم المتصل والمنفصل.

وأما المؤلف من المتصل والمنفصل فالضابط فيه - بعد إيجاب إحداها وكليتها إحداها - أن المتصلة إن كانت موجبة كانت مانعة الجمع لازمة الجزء ومانعة الخلو ملزومته إيجاباً، وعلى العكس سلباً. والنتيجة حينئذ مثل المنفصلة في جنسيتها ١٥

١٥ المنفصلة] في س، ي، ت، د، ن، ك: المتصلة. والمثبت من ج، وهو الموافق لما في فصل القياس المؤلف من المتصل والمنفصل. وهو أيضاً الموافق للدليل الذي ذكره المصنف هنا وهناك، فإن النتيجة الأولية لقولنا "دائماً اما ج ب أو ه ز وكلما كان ه ز فد ط" هي "دائماً اما ج ب أو د ط"، مانعة جمع ان كانت الصغرى كذلك، ومانعة خلو ان كانت الصغرى كذلك، استدلالاً

١ الآخر] ي، م: الاخير | من^٢ | س: في ٣ فيه] ساقط من ي، د، م؛ وفي ك زيدت فوق السطر | المنفصلة] د: المنفصل ٤ موجبة كلية] ت، د، م، ج، ن: موجبة؛ ك: كلية موجبة. والمثبت من س، ي | كلية] ساقط من ن ٧ الموجبة] د: + الى ٨ المانعة] ي: مانعة منها] ن: فيها ٩ السالبة] ساقط من ت، د، ج | الكيف] ت: الكيفية ١٠ هو] ساقط من | أو إثبات] ت: وإثبات ١١ المشارك] د: المشارك ١٣ بعد] ساقط من س إحداها] د: احدها ١٤ إحداها] د: احدها | أن] في س صحت "ان" الى "وان" كانت^٢ ساقط من د

وكيفيتها، استدلالاً بامتناع الحصول مع اللازم على امتناعه مع الملزوم، وامتناع الكذب مع الملزوم على امتناعه مع اللازم وبالعكس. وإن كانت المتصلة سالبة ١٣٠ ت فإن لا يكون جزء مانعة الجمع ملزوماً أو مانعة الخلو لازماً. والنتيجة مع المتصلة المانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمتصلة في كفيتهما وكقيمتها، وسالبة كلية مانعة الخلو ٥ أيضاً إن كانت المتصلة كلية أيضاً، وفيما عداه فجزئية سالبة مانعة الخلو، والآ لزم كذب المتصلة.

والضابط في استنتاج الحلية من المتصلتين واشتراكهما في جزء تامّ منها وغير تامّ منها: اشتغال المقدّمتين على تأليف صحيح بالنسبة إلى الأوسط التامّ، وكون الطرفين المتشاركين أيضاً كذلك عند إيجاب المقدّمتين، وإنتاج تقيض نتيجة ١٠ التأليف بينهما مع طرف الموجبة لطرف السالبة عند اختلافهما. والبرهان هو الخلف بضمّ تقيض النتيجة إلى إحداها حتى ينتج ما يناقض الأخرى. وأمّا إذا ١٥ اشتركتا في جزء غير تامّ منها فقط: اشتغال طرفي المتصلة الموجبة على تأليف ٢٢٢ د صحيح، وتقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدّم المتصلة السالبة على تأليف منتج ١٢٢ ج لتاليها، ثمّ إشتغال نتيجتي التأليفين على تأليف صحيح، اتحدت التأليفات أو اختلفت.

وأما من المنفصلتين وهما يشتركان في جزء تامّ منها وغير تامّ منها، فالضابط عند إيجابها هو الضابط في نظيرته من المتصلتين عند منع الخلو فيهما. وكذلك عند منع

بامتناع الحصول مع اللازم على امتناعه مع الملزوم (إذا كانت الصغرى مانعة جمع) وبامتناع الكذب مع الملزوم على امتناعه مع اللازم (إذا كانت الصغرى مانعة خلو).

١ استدلالاً [ن: + لا ٢ الملزوم] ساقط من س | وإن | ت: ان ٣ فإن لا | ي: فلا جزء | ت: جزءاً ج: أجزاء | الجمع | د: الخلو | الخلو | د، ك: الجمع ٥ فجزئية | د: جزئية سالبة | ساقط من ك ٧ استنتاج | ي: انتاج | الحلية | ي: الحليتين؛ د: المتصلة واشتراكهما | س: اشتراكهما ٨ وكون | ساقط من ي ١٢ المتصلة | ساقط من د، ج ١٣ بينهما | ساقط من س | مقدّم | د: مقدّم ١٦ وأمّا | س: فاما | يشتركان | ت، د: مشتركان | فالضابط | د: والضابط ١٧ إيجابها | د: إيجابها؛ ي: اتحادها | فيها | ي: في احدها

الجمع فيها، إلا أن المشتمل على تأليف منتج هو قیض الطرفین المتشاركین. والبيان بالرد إلى المتصلتين. وعند الاختلاف بالكيف: اتحادهما بالجنس أو كون الموجبة حقيقية، وكلية إحداهما، واشتغال قیض النتيجة من الطرفين المتشاركين وطرف الموجبة على تأليف منتج لطرف السالبة عند منع الخلو فيها، وبالعكس ١٥١س عند منع الجمع فيها. والبيان بالخلف من القياس من المحلي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل.

وأما إذا اشتركتا في جزء غير تامّ منها: اشتغال أحد طرفي الموجبة وقیض الطرف الآخر على تأليف صحيح، واشتغال أحد طرفي السالبة مع قیض نتيجة التأليف من الطرفين على تأليف منتج لعین الآخر، ثم اشتغال نتیجتي التأليف على تأليف صحيح. وبيانه برّد المنفصلتين إلى المتصلتين. والمنتج عندنا من ذلك ١٠ ١٣ي فيما يكون الأوسط فيه تاماً وغير تامّ إذا اختلفت المقدّمتان بالكيف، وإذا كان الأوسط غير تامّ فقط أن تكونا سالبتين. وما عداه فيتوقّف على القاعدة المشهورة في تلازم المتصلات وقد عرفت بطلانها. والنتيجة في كلّ ما كان الأوسط تاماً نتيجة التأليف بين المتشاركين، وإلا فتنتيجة التأليف بين نتیجتي التأليفين.

وينبغي أن تعلم أن المتصلة الموجبة الكلية إذا صدقت ومقدّمها جزئي فقد صدقت وهو كلي، وفي التالي على العكس. والسالبة الجزئية على العكس منها في الطرفين. وكلّ واحدة من السالبة الكلية والموجبة الجزئية إذا صدقت وأحد

١ فيها] ساقط من د | قیضا] ي، ت، د، ج: قیض. والمثبت من س، ك ٢ المتصلتين
ي: المتصلتين | أو كون] د: وكون ٣ من] ي، ت، ج: بين. والمثبت من س، د، ك
٥ المحلي] س: الحل | من] ٣ ساقط من س ٨ واشتغال] س، ي: + قیض. والمثبت من
ت، د، ج، ك ٩ من] ت، ك: بين | التأليفين] ت، ج: التأليف ١٠ عندنا] د: عند
من] س: في ١١ تامّ] ي: + منها ١٢ تكونا] ت: يكون | فيتوقّف] س: متوقّف
١٣ المشهورة] س: المذكورة | بطلانها] س، ي، د، ج: بطلانه. والمثبت من ت، ك
١٤ الأوسط] ي، ج: فيه | تاماً] ساقط من د | فتنتيجة... نتیجتي] د: فتنتيجتي
١٨ واحدة] ت: واحد

طرفها كلتي فقد صدقت وذلك الطرف جزئي. فعليك باعتبار ذلك في جميع هذه الأقيسة. والله أعلم.

٢ هذه [ساقط من د | والله أعلم] س: والله أعلم بالصواب؛ د: والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب؛ ت: والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطاهرين أجمعين. والمثبت من ي، ج

فهرست الأعلام

أرسطو (المعلم الاول) ١٠٠، ١٠٢، ٢٧٩، ٣١٧

ابن سينا (الشيخ) ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٦١، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٣

الاسكندر ١٠٢

البامباني، أفضل الدين ١٤٧، ١٩٢، ٢٥٧، ٢٨٦

البغدادي، أبو البركات ٢٤، ٦٠، ١٤٧، ٣١٧

بهمنيار ٩٤

ثامسطيوس ١٠٢

الرازي، فخر الدين (الامام) ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٩، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٩١، ١٠٠، ١٠٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٠، ١٦١، ١٨١، ٢٠٢

٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٨١، ٢٨٣،
٣٠٦، ٢٨٨

الفارابي، أبو النصر ٨٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٣١، ١٤٥، ٢٤٨، ٢٧٩

فرفوريوس (صاحب المدخل) ٥٤

الكشي، زين الدين ١٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٠، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٨، ٢٢٨،
٢٨٢، ٣٠٦، ٣٢٦

الوكري، أبو العباس (صاحب بيان الحق) ١٣٤

المراغي، شرف الدين ٦٣، ٦٤، ٦٥

فهرست أسماء الكتب

الاشارات (لابن سينا) ٣١، ٣٢، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٦٨، ٦٩،
٧٦، ٩٤، ٩٦

إيساغوجي (= المدخل، لفرفور يوس) ٣٠

البرهان (من الشفاء لابن سينا) ٣١

بيان الحق (للوكري) ١٣٤

التحصيل (لهمنييار) ٩٤

الحدائق (للكشي) ١٧٢

الحكمة المشرقية (لابن سينا) ٦٩، ٧٧

شرح الاشارات (للازاري) ٣٨، ٧٦، ٧٧، ٩١، ١٠٩

شرح عيون الحكمة (للازاري) ٧٢

الشفاء (لابن سينا) ٤٦، ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٤، ١٠٧،
١٣٤، ١٦١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٣١

القرآن ٧٧، ٧٨

المباحث المشرقية (للازاري) ١٦١

المدخل (= إيساغوجي، لفرفور يوس) ٥٤

المعتبر (لأبي البركات البغدادي) ١٤٧

الملخص (للرازي) ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٩١، ١١٠، ١٣١، ١٨١، ٢٠٢،
٢٢٧، ٢٤٠

LIST OF ABBREVIATIONS

س	Süleymaniye: Carullah 1435
ي	Escorial: Manuscript Arabe 667
ت	Topkapi: Ahmet III 3354
د	Dar al-Kutub al-Miṣriyya: Majāmi' Muṣṭafā Pāshā 162
ج	Süleymaniye: Carullah 1434
ن	Süleymaniye: Mehmed Nuri Efendi 125
ط	Tehran University Microfilms: F1564
م	British Library: Or.7820
ك	Kātibī, <i>Sharh Kashf al-asrar</i>
ب	Ibn al-Badī, <i>Nihāyat sayr al-afkār fī al-mabāḥith 'an Kashf al-asrār</i>

Series on
Islamic Philosophy and Theology

Texts and Studies

11

ADVISORY BOARD

Gholam-Reza Aavani

Shahin Aavani

Wilferd Madelung

Nasrollah Pourjavady

Reza Pourjavady

Sabine Schmidtke

Mahmud Yousef Sani

Published by
Iranian Institute of Philosophy
&
Institute of Islamic Studies
Free University of Berlin

Tehran, 2010

following masculine subject, or vice-versa, or in which a letter or word in one manuscript is illegible due to book-worms, fading ink, or unclear handwriting and the other manuscripts all agree on the reading. Attempting to indicate each and every such variant in the extant manuscripts would have needlessly doubled or trebled the size of the critical apparatus. I have, however, tried to supply such variants in cases where the sense is at stake or where they occur in the majority of manuscripts – thus rendering a reading based on one or two manuscripts only.

I have refrained from introducing my own section- and sub-section headings. It is common to do so in modern editions published in the Islamic world today, and the practice is perhaps understandable in the case of technical works on philosophy and logic in which the overall structure of a chapter is not always clear. However, the practice seems to me to be a violation of the integrity of the text. I have preferred the practice of nineteenth century typesetters in the Islamic world, which is to give a fairly detailed analytic table of contents at the outset, rather than adding to the text a host of section- and sub-section headings in square brackets.

modern standard Arabic without indicating variants in the manuscripts. I have thus not indicated variations in the seat of the *hamza*, nor such common pre-modern variants as *ثلاثة* for *ثلاثة* or *إحديها* for *إحدها* or *إذن* for *إذاً*. I have also, in the interest of legibility, permitted myself to introduce punctuation and paragraph breaks. In the case of a conditional whose antecedent and consequent are themselves conditionals I have introduced brackets to make the form of the conditional clear. It is difficult for the modern reader to make sense of the following locution:

كلما كان كلما كان أ ب فـ ز

It is slightly less baffling to be presented with:

كلما كان (كلما كان أ ب فـ ز) فـ ز

As a rule, I have not emended the text, i.e. included into the edited text anything that is not attested in at least one of the eight manuscripts. This is so even in the handful of cases in which the manuscripts all agree on a reading that is clearly unsatisfactory, either grammatically or logically. For example, on a few occasions, Khūnajī's presentation of the conclusion of an inference does not accord with the proof that he presented and that Kātibī explicated in the commentary. The manuscripts also on occasion agree on a reading that is syntactically incorrect, or in giving a pronominal suffix that does not agree in gender with the noun to which it most plausibly refers. These anomalies presumably reflect the imperfect state of Khūnajī's autograph draft of *Kashf al-asrār*. There is simply no reason to suppose that there were no slips of the pen in, for example, the highly technical sections on modal and conditional logic, or that Khūnajī – a non-native speaker of Arabic – always heeded the rules of Arabic syntax or gender agreement in whatever draft or drafts of the work that he penned. If one of the eight manuscripts gives a better reading (grammatically or logically) than the seven others, then I have usually followed it. However, I have not done so in a few cases in which an apparent grammatical error is repeated throughout a particular section, and in which only one or two occurrences of the error have been corrected in a minority of manuscripts.

I have not indicated each and every instance in which a letter has not been supplied with diacritical marks by a scribe, or in which diacritical marks have been supplied that render feminine a verb that is clearly governed by a preceding or immediately

A number of substantial variants between the manuscripts can be shown to have arisen due to “corrections” that were made quite early in the history of the transmission of the text but which are based on misunderstandings by scribes and students. It is of course not always easy to distinguish such cases from genuine corrections sanctioned by Khūnajī himself. In general (but not invariantly), I have heeded Kātibī’s commentary in such matters. He worked his way carefully through the technical contents of *Kashf al-asrār* and would thus have been in a good position to judge which variants make better sense logically. It is also almost certain that he had access to earlier and better manuscripts of the work than we do at present. In case of substantial variations in the extant manuscripts, I have in general (but not invariantly) assumed that a revision is by Khūnajī himself if it is attested in Kātibī’s commentary, and that the revised and preferable version is that which Kātibī adduces or prefers. Unfortunately, Kātibī only rarely indicated disagreements between manuscripts. There are also interesting readings that survive in certain manuscripts (especially in C) and that are echoed in Urmawī’s *Maṭālī* but of which Kātibī was apparently unaware. On rare occasions, it appears that the copy Kātibī relied upon had lacunas or a corrupt or anomalous text. Kātibī’s commentary therefore does not solve all questions relating to the text, and should not be followed slavishly. It is likely that a study of Urmawī’s works on logic, in particular his *Bayān al-ḥaqq*, his commentary on Khūnajī’s *Mūjaz*, and his commentary on his own *Maṭālī* will throw further light on the development of Khūnajī’s thinking. Until such a study is made, it seems to me that the best option is to give special weight to the version of *Kashf al-asrār* that is attested in Kātibī’s commentary. Given Kātibī’s immense influence on the later Arabic logical tradition, the result should be of some interest, even if further research should show that he was not aware of some revisions that Khūnajī made to the text.

I have collated all eight manuscripts of *Kashf al-asrār*. Variants from the main text in C, E, Top, DK and MN are all indicated (with the exceptions to be noted forthwith). I usually only indicate variant readings from the other manuscripts to supplement divergences between the five core manuscripts. I adduce readings from the manuscripts of Kātibī’s commentary and Ibn al-Badī’s *Nihāyat sayr al-afkār* – when they are available – to throw light on particularly problematic words or passages. I have permitted myself to standardize spelling to accord with the conventions of

find the time to “edit and review” the work, this should therefore presumably be understood in the sense that Khūnajī never undertook a wholesale and systematic revision of the work, not in the sense that he made no revisions to the text at all after writing it. The unsystematic and piecemeal nature of the revisions made by Khūnajī is also suggested by the fact that some of the extant manuscripts contain – in certain chapters – additions or corrections that are attested in Kātibī’s commentary, but – in other chapters – lack such additions or corrections that survive in other manuscripts. This in turn may indicate that Khūnajī corrected and revised as he taught various chapters of the work, and that sometimes students did not study the entirety of the work with him (especially since it was incomplete) but only portions of it.

The preceding factors make it clear that an editor should not proceed on the assumption that there is an ideal autograph that ought to be reconstructed by exposing scribal additions and corruptions with the help of a stemmatic analysis of the extant manuscripts. There was almost certainly never a polished autograph of *Kashf al-asrār*. One or more draft autograph must have existed, but there is no reason to think that it would give the best text of the work. It is almost certain that the first draft autograph of the unfinished work included grammatical errors and slips of the pen that are almost inevitable in a lengthy and highly technical work on formal logic, and that it included passages with which Khūnajī came to be dissatisfied in later years. Some of these may have been corrected upon the instruction of the author himself in copies written by students and scribes, without having been corrected in whatever autograph draft Khūnajī had. In light of this, it seems that one cannot assume that one extant manuscript represents the “best text” on which an edition should be based. The alternative to either the stemmatic-genealogical or the “best-text” method is to aim for a ‘composite’ (critics will no doubt say ‘eclectic’) edition. I have in general followed the majority of manuscript readings, unless there is reason (grammatical or logical) not to do so. In case the manuscripts are more or less evenly divided as to the reading, I have in general given greater weight to the agreement of E, C, and MN on incidentals, and to the reading supported by Kātibī’s commentary on substantial variants. Additional passages that are found in one or two manuscripts have in general been incorporated into the text if they are supported by Kātibī’s commentary.

readings that are not attested in the other manuscripts and that appear to have been unknown to Kātibī.

Most manuscripts bear obvious signs of “contamination” i.e. that the scribe, or the scribe of the exemplar, had access to more than one manuscript in preparing his copy. This is clearest in the cases of DK, Teh and the early parts of BL, all of which give variant readings on the margins of their text. In Teh the original reading will sometimes be in line with DK, Top and V, while marginal corrections bring it into line with E, C, and MN. Corrections in BL on a number of occasions bring it into line with MN, as against the other manuscripts. As mentioned above, E appears to have been copied from an exemplar that was close to C but had marginal corrections that bring it closer to the readings of the other extant manuscripts. MN is generally close to C and especially E in incidentals, but sometimes departs from them and agrees with the other manuscripts on more substantial variants. V is very close to Top in early chapters, but in later chapters this closeness is much less in evidence and it sometimes agrees with C and E against other manuscripts.

All manuscripts also bear more or less obvious signs of “corrections” – grammatical but sometimes also substantial – made by copyists and students struggling to make sense of a densely written and highly technical work. Sometimes, the corrections are elicited by what appear to have been grammatical errors and slips of the pen ultimately deriving from Khūnajī himself. On other occasions, the “corrections” are due to misunderstandings of the text, or to the scribe presuming to rephrase sentences or invert the word-order. The scribe of E seems to have indulged in the latter kind of “corrections”. It is also noteworthy that, on several occasions, the original of C agrees with the other manuscripts, but is nevertheless “corrected” by the scribe.

Not all variants can be explained away as due to scribal intervention, however. It is clear from the works of Ibn al-Badī and Kātibī that even scholars of the mid-thirteenth century were faced with sometimes substantial variants in copies of *Kashf al-asrār*, and some of these must go back to Khūnajī himself. The work lay unfinished for the last ten to fifteen years of Khūnajī’s life, and it is clear that he made additions and revised various portions of it. He would almost certainly have had several opportunities to do so, for he must have taught various parts of the work to advanced and often critical students and associates like Urmawī and Ibn Wāṣil. When Ibn Wāṣil wrote that Khūnajī did not

Finally, I have used a copy of Ibn al-Badī's critical discussion of Khūnajī's work, entitled *Nihāyat sayr al-afkār fī al-mabāḥith 'an Kashf al-asrār*.

11) Yale University (Beinecke): Landberg 53. Referred to as "IB".

This manuscript was copied in 1200/1786 by a certain Khalīl Ibrāhīm. It comprises 40 folios with 23 lines to a page. Like Kātibī, Ibn al-Badī did not systematically quote every passage from Khūnajī's work, and furthermore his annotations cover only the first part of the work, leaving out the sections on categorical, modal and hypothetical syllogisms.

The relationship between the manuscripts is complex and defies any simple stemmatic presentation. Manuscript C often retains readings that are not attested in other manuscripts and which appear to have been unknown to Ibn al-Badī and Kātibī. Manuscript E sometimes agrees with C against the other six manuscripts. It appears to have been based on a copy that agreed even more with C but had marginal corrections that bring it more into line with the other manuscripts (the scribe of E sometimes incorporated the marginal corrections while retaining the original version). E sometimes differs in incidentals from all other extant manuscripts. Such cases seem to be due to the scribe taking liberties with the text: rephrasing sentences and (frequently) inverting the word order. The text of manuscript MN is in general close to that of manuscript E (with the exception of the mentioned idiosyncrasies), but not infrequently agrees with other manuscripts against C and E in the case of substantial variants. It sometimes retains readings that are otherwise only attested in Kātibī's commentary, and it appears to be the extant manuscript that is most closely related to the manuscript upon which Kātibī relied. Manuscripts DK and Teh are obviously related, and sometimes retain distinct readings that are otherwise only attested in Kātibī's commentary. Manuscripts Top and V are closely related in early chapters, but in later chapters this closeness is not in evidence. Top is more closely related to DK and Teh than to C, E and MN, but it retains certain readings that are distinct from other extant manuscripts and otherwise only attested in the commentary of Kātibī or the lemmas of Ibn al-Badī's annotations. Manuscript BL sometimes agrees with C, E and MN against Top, DK and Teh, but almost as often it agrees with the later group of manuscripts against the former. It also retains

rest of the manuscript. According to the Catalogue of Microfilms at the Tehran University, the manuscript dates from the 8th or 9th century *hijrī*, i.e. 14th or 15th century CE.

In addition, I have used two early copies of Najm al-Dīn al-Kātibī's commentary on *Kashf al-asrār*. Kātibī's vast commentary provides an invaluable and painstakingly exhaustive discussion of the issues raised by Khūnajī. In general, Kātibī is sympathetic to Khūnajī, though on occasion he will raise objections and propose modifications. The commentary must count as one of the crowning achievements of the Arabic logical tradition, and is well worth editing in its own right. Unfortunately, Kātibī did not systematically cite all passages of Khūnajī's work in his commentary. When he did quote, he did not always do so verbatim but often paraphrased. These factors limit somewhat the use of the commentary for establishing the text, but the commentary remains extremely valuable for understanding the work, which is at times laconic.

9) *Süleymaniye: Carullah 1417. Referred to as "K".*

This manuscript comprises 226 folios with 31 lines to a page. It was written by two anonymous hands. The first has copied Kātibī's commentary on *Kashf al-asrār*. The second has added Kātibī's completion of the work, including the sections that he believed Khūnajī intended to include but never did. The second part was completed in 678/1280. The former, and major, part must have been copied at an earlier date – perhaps in Kātibī's own lifetime.

10) *Süleymaniye: Carullah 1418. Referred to as "K2".*

On a few occasions where I have desired to check readings from the above-mentioned manuscript of Kātibī's commentary, I have consulted this other manuscript of the work. It was copied by a certain 'Abd al-Wahhāb b. Aḥmad b. 'Abd al-Wahhāb in 687/1288, and comprises 278 folios with 35 lines to a page. The scribe seems to have been knowledgeable about logic, since he states that he copied the manuscript for himself, and since he also wrote a copy of Kātibī's own summa of logic *Jāmi' al-daqa'iq fī kashf al-ḥaqā'iq* that is extant in the British Library, MS: Or.11201 (dated 677/1278).

6) *British Library: Or.7820. Referred to as "BL".*

This undated manuscript comprises 230 folios with 17 lines to a page, written by a certain Khidīr b. Yūsuf Aqsarāī. It is estimated to be from the 13th century in the handwritten inventory of Oriental Manuscripts in the British Library.¹⁰³ After folio 142, towards the end of the discussion of modal syllogisms in the first figure, the handwriting changes noticeably: it becomes much coarser, and diacritical marks and marginal corrections become much rarer. A folio at the beginning of the work, and a folio at the very end, is missing from the bound manuscript. The text of *Kashf al-asrār* ends abruptly at fol. 216 and what follows is the latter part of Khūnajī's *Mūjaz* in the same polished handwriting as in the beginning of the manuscript. There are also several missing folios after fol. 34, and one missing folio after fol. 121. The correct order of the extant folios is as follows: 1-10, 19-26, 11-18, 27-34, 35-121, 122-202, 205-212, 203-204, 213-216.

7) *Süleymaniye: Mehmed Nuri Efendi 125. Referred to as "MN"*

The manuscript consists of 76 folios, written in very legible naskhī script, with 26 lines to a page. The manuscript is incomplete and breaks off in the middle of the last chapter. There are several folios missing after fol. 75. Fol. 76 resumes the text toward the end of the last chapter, but the very last folio is missing from the manuscript. On the title page there is an ownership note by a certain Muḥammad Amīn b. 'Āṭif. Without a colophon, it is not possible to date the manuscript with confidence. It may be from the 8th/14th century.

8) *Tehran University Microfilms: F1564. Referred to as "Teh".*

This privately-owned manuscript is a fragment with both beginning and end missing. Several other folios are missing, and others have been bound in incorrect order. 119 folios have survived, with 23 lines to a page, written in legible naskhī script. The correct order of the extant folios is: 115-118, 2-7, 9, 8, 10-43, 58-59, 44-49, 51, 50, 52-54, 55-57, 60-62, 63-109, 110-114. There are missing folios after fol. 118, fol. 54, fol. 62, fol. 109 and fol. 114. Folios 115-118 and 2-16 are written in a different hand from the

¹⁰³ This handwritten inventory may be consulted in the reading room of the Oriental and India Office in the British Library (Shelf number ORC GEN MSS 9).

3) *Suleymaniyye: Carullah 1435. Referred to as "C"*.

This manuscript was copied in 680/1281 by an unnamed copyist. It comprises 151 folios of 19 lines per page, written in naskhī script. One folio is missing from the bound manuscript, and several other folios have been bound in incorrect order. The correct order of folios is as follows: 1-7, 8-45, 56-145, 46, 54, 48-53, 47, 55, 146-151. There is a missing folio after fol. 7, and one folio after fol. 43 has been skipped in pagination. The manuscript has many interlinear and marginal corrections, both by the copyist himself and by a later hand. The copyist seems to have been knowledgeable about logic, since a number of other extant logical works are by the same distinctive hand: a manuscript in the Princeton University Library (Firestone) containing Khūnajī's *Jumal* and Kātibī's *'Ayn al-qawa'id* (Yahuda 1878 – dated 680/1282); a manuscript in the British Library containing Kātibī's *Baḥr al-fawā'id fī sharḥ 'Ayn al-qawa'id* (Or. 11576 – dated 680/1282); and two manuscripts in the Yale University Library (Beinecke) containing Ibn Wāṣil's *Nukhbat al-fikar* and *Sharḥ al-Jumal* respectively (Landberg 103 & 104 – the former is dated 680/1281). The Yale manuscript containing Ibn Wāṣil's *Nukhbat al-fikar* reveals the scribe's name to be Yūsuf b. Ghanā'im b. Ishāq al-Sāmīrī al-Isrā'īlī. This Samaritan scholar referred to Ibn Wāṣil as his teacher, and was hence a second-generation student of Khūnajī.

4) *Topkapi: Ahmed III 3354. Referred to as "Top"*.

This manuscript was written in 683/1284 in Shiraz by a certain 'Abdullah b. Muḥammad b. Kāmraṭā b. Maḥmūd Ḥāfiz. It comprises 131 folios of 25 lines per page, written in clear naskhī script. The first folio is not numbered, and the early folios of the manuscript are in disorder. The correct order is as follows: 0, 3, 1-2, 5-6, 4, 7-131.

5) *Süleymaniye: Carullah 1434. Referred to as "V"*.

This manuscript consists of 122 folios, with 29 lines to a page, written in legible but unattractive scholar's naskh. It was copied in 1104/1692 in Medina by the Ottoman scholar Veliyüddin Cārul-lāh Efendī (d.1151/1738).

extant manuscripts of Quṭb al-Dīn al-Rāzī's commentary on Kātibī's *Shamsiyya* and Mullā 'Abdullāh Yazdī's commentary on Taftāzānī's *Tahdhīb al-manṭiq*. The latter handbooks, which were repeatedly lithographed in Iran in the late nineteenth and early twentieth century, remained much more representative of the kind of logic studied in Iranian scholarly circles until the modern period, and they are solidly grounded in the post-Khūnajī tradition of logic.

Manuscripts of Kashf al-asrār

The present edition is based on eight manuscripts of Khūnajī's longest work on logic. These are:

1) *El Escorial: Manuscript Arabe 667. Referred to as "E".*

This is the oldest extant manuscript of the work, being copied in 659/1260, twelve years after the death of Khūnajī. It was written by a certain Ismā'īl b. Ibrāhīm b. Ṭālibī(?) b. Ya'qūb. The manuscript comprises 113 folios of 25 lines per page, written in naskhī script. Two folios of the manuscript – after fol. 13 – are missing. Other folios are slightly worm-eaten, which on a few occasions interferes with legibility.

2) *Dār al-Kutub al-Misriyya: Majāmi' Muṣṭafā Pāshā 162. Referred to as "DK".*

This manuscript was copied in 679/1281 by a certain Maḥmūd b. al-Faḡīh Muḥammad b. Sharaf Shāh. It comprises 112 folios of 22 lines per page, written in naskhī script. The early folios of the manuscript are carefully written, with ambiguous words vocalized. However, the later parts of the manuscript are lacunose. Moreover, several folios of the manuscript are now illegible – at least from the two digital reproductions that I have obtained of the work (from microfilms in Dar al-Kutub al-Misriyya and Tehran University Library respectively), apparently due to fading ink. I have not been able to read pages 82-94, covering parts of chapters 5 on conversion and 6 on contraposition. The manuscript is paginated by page, and not by folio. I have followed this pagination in the margins of the edited text.

Jumal seems to have predated *Kashf al-asrār*. However, it was typically studied along with commentaries on the work, such as those by Ibn Wāṣil or Ibn Khaldūn's teacher Muḥammad al-Sharīf al-Tilimsānī (d.1370). These commentators had studied *Kashf al-asrār* and incorporated the doubts and innovative suggestions of that work into their commentaries. The fact that *al-Jumal* rather than the *Shamsiyya* or *Maṭālī'* remained the standard handbook on advanced logic in the Maghrib in subsequent centuries thus does not mean that Maghribi students were not exposed to the same logical doctrines. The *Jumal*, like other medieval Arabic handbooks, was meant to be memorized and studied with a teacher, not to be studied alone.

Arabic logic was not the same after Khūnajī's *Kashf al-asrār*. A good indication of this is that works that predated it eventually came to be seen as outdated. Even the logic section of Avicenna's *Ishārāt* seems to have fallen into disuse after the fourteenth century. Sixteenth and seventeenth century Persian scholars who wrote glosses on the commentary on *al-Ishārāt* by Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī (d.1274), such as Ghiyāth al-Dīn Manṣūr al-Dashtakī (d.1542), Mīrzā Jān Ḥabībullah al-Bāghnawī (d.1586) and Āqā Ḥusayn al-Khwansārī (d.1687), only commented upon the section on physics and metaphysics. When Avicenna's *Ishārāt* was printed in Istanbul in 1290/1873-4 and in Cairo in 1325/1907, with the commentaries of Fakhr al-Dīn al-Rāzī and Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī, the editions left out the section on logic. This was not due to a lack of interest in logic. Kātibī's *Shamsiyyah*, Urmawī's *Maṭālī'*, and Taftāzānī's *Tahdhīb* were repeatedly printed or lithographed with their standard commentaries in Istanbul, Cairo, Iran and India in the late nineteenth and early twentieth century. It simply appears to be the case that most later logicians took their point of departure in post-Khūnajī handbooks, rather than in Avicenna's works. The interest in logic was intact, but after Khūnajī's *Kashf al-asrār*, the treatment of the discipline in older works seemed outdated.

To be sure, particularly in Safavid Iran there were scholars who continued to engage with the logical works of Avicenna and even more strict Aristotelians such as Fārābī and Averroes. This is the case, for example, with Ghiyāth al-Dīn Dashtakī and Muḥammad Yūsuf Tehrānī (fl. 1692). However, even in Iran the number of extant manuscripts of their works is dwarfed by the number of

Ibn Marzūq's commentary. His mistake is sometimes repeated in modern literature.

Unfortunately, this is not a question that can be answered given the present state of research.

Two conditional premises that only share a term, rather than an entire antecedent or consequent, came to be known in Arabic logic as sharing “an incomplete part” (*juz' ghayr tamm*). It appears that such hypothetical syllogisms became notorious for their difficulty among later students, many of whom would have studied logic merely as an “instrumental” science useful for mastering theology and jurisprudence, and who probably did not appreciate this particular aspect of Khūnajī's legacy. An anonymous poem cited by a later North African scholar went:¹⁰¹

They sought to complete [the study of] logic
so as to master the science of theology
How can they complete it
when it includes the incomplete part?

Links to the Future

As stated above, Khūnajī's work had a powerful impact on the later Arabic logical tradition. Many of the innovations first proposed in his *Kashf al-asrār* came to be accepted by later authors of influential handbooks on logic such as Najm al-Dīn al-Kātibī (d.1277), Sirāj al-Dīn al-Urmawī (d.1283) and Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī (d.1390). Kātibī's *Shamsiyya*, Urmawī's *Maṭālī'*, and Taftāzānī's *Tahdhīb al-mantiq* remained standard handbooks throughout the eastern Islamic world until modern times. In Northwest Africa (the Maghrib), Khūnajī's own short epitome *al-Jumal* established itself as the standard handbook on advanced logic and continued to be taught there until at least the late seventeenth century.¹⁰² As has been mentioned above, Khūnajī's

¹⁰¹ Aḥmad b. 'Abd al-'Azīz al-Hilālī (d.1761), *al-Zawāhir al-uḥuqūqiyya fī sharḥ al-Jawāhir al-mantiqiyya* (Lithograph: Fez, 1895). The edition is not continuously paginated. The verse occurs towards the end of the book, in the discussion of 'combinatorial hypothetical syllogisms' and just before the discussion of the 'reiterative' (*istithnā'ī*) syllogism.

¹⁰² The number of Maghribī commentaries on *al-Jumal* attests to its widespread use in that region. There are extant commentaries by Muḥammad al-Sharīf al-Tilimsānī (d.1370), Sa'īd al-'Uqbānī (d.1408), Ibn al-Khaṭīb (also known as Ibn Qunfudh) al-Qusanṭīnī (d.1409), Ibn Marzūq al-Ḥafīd (d.1439), Ibrāhīm b. Fā'id al-Zawwāwī (d.1453) and Ibn Ya'qūb al-Wallālī (d.1716). The commentary of Ibn Marzūq al-Ḥafīd is entitled *Nihāyat al-amal fī sharḥ kitāb al-Jumal*. The seventeenth century Ottoman scribe and bibliographer Kātib Ḥalebī (d.1657) mistakenly thought that Khūnajī's *Jumal* was an epitome of Ibn Marzūq's *Nihāyat al-amal* (see his *Kashf al-zunūn*, 1:602). He was obviously not familiar with the *Jumal*, nor with

Always: If Every A is H then (Every A is H and Every A is B)

This in turn implies:

Always: if Every A is H then Some B is H

This, together with the major of the original syllogism (Always: If Some B is H then W is Z) produces the consequent of the conditional:

Always: If Every A is H then W is Z

The conditional that has just been proven by conditional proof and the negation of the proposed conclusion constitute the following syllogism in the second figure:

Always: If (Always: if Every A is H then Every A is B) then
(Always: If Every A is H then W is Z)

Never: If (Always: If Every A is H then J is D) then (Always: If Every A is H then W is Z)

Never: If (Always: If Every A is H then Every A is B) then
(Always: If Every A is H then J is D)

However, this conclusion is false, for the following is true:

Always: If (Always: If Every A is H then Every A is B) then
(Always: If Every A is H then J is D)

This can be proven true by another conditional proof: The antecedent (Always: If Every A is H then Every A is B) and the minor of the original syllogism (Always: If Every A is B then J is D) produce the consequent (Always: If Every A is H then J is D).

2) The second derivation of the conclusion offered by Khūnajī is a direct proof:

The two conditionals that have just been proven by conditional proofs constitute a third-figure syllogism that produces the proposed conclusion:

Always: If (Always: If Every A is H then Every A is B) then (Always: If Every A is H then J is D)

Always: If (Always: if Every A is H then Every A is B) then (Always: If Every A is H then W is Z)

Once: If (Always: If Every A is H then J is D) then (Always: If Every A is H then W is Z)

Khūnajī's use of conditional proof is especially noteworthy, and raises the question of the history of this proof in Arabic logic.

in the case above. As noted earlier, Fakhr al-Dīn al-Rāzī's student Zayn al-Dīn al-Kashshī may have been the first to recognize the possibility of such purely hypothetical syllogisms in which only a term is shared by the two premises. It is, however, clear from *Kashf al-asrār* and its commentary by Kātibī that Khūnajī greatly expanded the discussion of such cases. It is also clear that it was Khūnajī's discussion of the issue that provided the point of departure for later logicians, especially by means of the summary account provided in standard handbooks such as Urmawī's *Maṭālī'* and Khūnajī's own *Jumal*.

The chapter on combinatorial hypothetical syllogisms is by far the longest in *Kashf al-asrār*. It is also one of the most technical and it appears that many a pre-modern scribe was baffled by it. Even a summary of Khūnajī's discussion is not possible in the present context, and I merely provide an example of how Khūnajī dealt with a syllogism consisting of two conditionals that only share a term:

Always: If Every A is B then J is D

Always: If Some B is H then W is Z

Kashshī had derived from these premises the conclusion "Once: If J is D then (If Every A is H then W is Z). Khūnajī accepted this derivation, but added a number of his own. For example, he derived the following conclusion:

Once: If (Always: If Every A is H then J is D) then (Always: If Every A is H then W is Z)

He gave two derivations of this conclusion.

1) The first derivation is by indirect proof. The negation of the proposed conclusion is:

Never: If (Always: If Every A is H then J is D) then (Always: If Every A is H then W is Z).

This negation of the proposed conditional, Khūnajī wrote, can be shown to be false. To show this, Khūnajī invoked another conditional that can be shown to be true given the premises:

Always: If (Always: if Every A is H then Every A is B) then
(Always: If Every A is H then W is Z)

This conditional can be shown to be true by a conditional proof:

The antecedent (Always: if Every A is H then Every A is B) implies the following conditional:

propositions when discussing the issue. Why this was so is a matter for further research.

(vi) *Purely hypothetical syllogisms with only a term in common*

One of the distinctive features of the Avicennian tradition of Arabic logic was the recognition of “combinatorial” hypothetical syllogisms (*al-qiyāsāt al-iqtirāniyya al-sharṭiyya*). These were distinct from the Stoic schemata of propositional logic such as *modus ponens* and *modus tollens*, known in the Avicennian logical tradition as “reduplicative” (*istithnāʾī*) syllogisms. In the latter kind of syllogism, one premise consists of a conditional or disjunction. The other premise consists of one of the parts of that conditional or disjunction, which is in this sense reiterated or reduplicated, thus producing the other part of the conditional or disjunction, for example:

If P then Q

P

Q

In the “combinatorial” hypothetical syllogism the conclusion has not appeared in the premises as part of a conditional or disjunction, but results through the combination or conjoining of the two premises. An example would be what the Western tradition of logic sometimes called the “purely hypothetical syllogism” such as:

If P then Q

If Q then R

If P then R

In the Arabic logical tradition, the use of propositional constants never came to be established, and symbolism remained confined to terms. A less misleading expression of such a syllogism would be for example:

If Every A is B then Every J is D

If Every I is D then Every W is Z

If Every A is B then Every W is Z

In his pioneering discussion of such syllogisms consisting of two conditionals, Avicenna had only considered cases in which an entire antecedent or consequent is shared by the two premises, as

modality in every possible world. It is interesting to note that his position on this issue is akin to that of modern modal system T. According to T, a necessary proposition is true in all possible worlds accessible from the actual world, but it need not retain its necessity in those possible worlds. Accordingly, even the conclusion $\Box \forall x (Jx \rightarrow \Diamond Ax)$ cannot be shown to follow from the mentioned syllogism with a possibility minor:

1) $\Box \forall x (Jx \rightarrow \Diamond Bx)$	Premise
2) $\Box \forall x (Bx \rightarrow \Box Ax)$	Premise
3) $\Diamond \exists x (Jx \& \Box \sim Ax)$	Assumption for Indirect Proof
-----w1	
4) $\exists x (Jx \& \Box \sim Ax)$	3
5) $Ja \& \Box \sim Aa$	Existential Instantiation
6) $\Diamond Ba$	5, 1
-----w2	
7) Ba	6

Step 8 in the former proof, derived from 2 and 7, is not legitimate in modal system T. The major premise (2) can be assumed to be true in the possible world in which $\Diamond Ba$ is true (w1), but it cannot be assumed to be necessarily true. Hence, it cannot even be assumed to be true in the possible world (w2) in which Ba is true. In other words, assuming Ba to be true actually – and not merely possibly – may affect the truth of the major premise.

The foregoing discussion is not meant to suggest that either Avicenna or Khūnajī thought in terms of possible worlds or various systems of modal logic. Their disagreement concerning the productivity of first-figure syllogisms with possibility minors must be studied as far as possible in the language they used. Such a study cannot be undertaken here. I will merely note that even though some later scholars continued to defend Avicenna's position, it was Khūnajī's position that became the dominant position in the later tradition. It was enshrined in the standard handbooks of Kātibī, Urmawī, and Taftāzānī, and even much later handbooks on logic, for example by Mullā Ṣadrā Shīrāzī (d.1635) and Mullā Hādī Sabzavārī (d.1878).¹⁰⁰ These handbooks, however, usually did not make a distinction between *khārijī* and *ḥaqīqī*

¹⁰⁰ Mullā Ṣadrā, *al-Taṭqīḥ fī al-manṭiq*, in *Majmū'a-yi rasā'il-i falsafī-yi Ṣadr al-Muta'allihīn*, ed. Ḥ. N. Iṣfahānī (Tehran: Hikmet Publishing, 1999), 215; Mullā Hādī Sabzavārī, *Sharḥ al-Manẓūma*, ed. M. Ṭālibī (Qom: Nashr Nāb, 1416/1997), 277-279.

that after the upgrading it still remains true that every actual B is necessarily A. At the same time, Khūnajī admitted that no counter-examples were forthcoming to show the sterility of first-figure syllogisms with a possibility minor when the premises are understood as *ḥaqīqī* propositions. His position was accordingly that first-figure syllogisms with possibility minors are sterile when the premises are taken as *khārijī* propositions, and that such syllogisms are neither known to be productive nor sterile when the premises are taken as *ḥaqīqī* propositions. A succinct summary of Khūnajī's position is provided by his student Ibn Wasil al-Hamawī (d.1298):

Know that this proof [provided by Avicenna] is very weak, for we do not concede that on the supposition of the truth of the minor *actually* [and not merely possibly] the universal major remains true. Rather, it is possible that on this supposition the middle term will include what the major term is not true of necessarily ... We give an example which clarifies the objection: if we suppose that Zayd has never ridden except a donkey then it would be true that every horse is possibly ridden by Zayd, and there is no doubt that on this supposition everything ridden by Zayd in actual fact is necessarily a donkey, and yet it is not true that every horse is necessarily a donkey. If we suppose the possibility minor to be true actually, then the horse would be one of the individuals that are ridden by Zayd and would fall under the description 'What is ridden by Zayd' and the major would cease to be true as a universal ... The mentioned example in this particular matter is a counter-example which makes known the sterility of the mentioned syllogism [with a possibility minor] if the proposition is understood in accordance with external existence [i.e. as a *khārijī* proposition]. If it is understood in accordance with essential reality [i.e. as a *ḥaqīqī* proposition] ... then the counter-example does not apply, but the adduced objection remains, for it is enough for our purposes that the individuals falling under the subject-term of the major proposition may increase on the supposition that the minor is actually [and not merely possibly] true, and it is not incumbent on us to adduce a particular material counter-instance. And thus we say: If the two premises of the syllogism are *khārijī* propositions and the minor is a possibility proposition then it is known to be sterile by the counter-example we have adduced. If they are *ḥaqīqī* propositions then judgment is suspended, and it is not known to be productive or sterile.⁹⁹

In effect, Khunaji and those who followed him denied the assumption that a modality proposition must have the same

⁹⁹ Ibn Wāṣil, *Sharḥ al-Jumal*, fol. 35a-b.

9) ~ Aa	5
10) □ Aa	8

After Khunaji, the validity of such first-figure syllogisms with possibility minors was usually denied. Khunaji seems to have been the first to do so, but the root of the denial lay in a distinction already made by Fakhr al-Dīn al-Rāzī: between a *khārijī* and a *ḥaqīqī* reading of a proposition. In the former reading, the extension of the subject-term includes entities of which it is at some time true in extra-mental existence. In the latter reading, it includes entities that are supposed to exist: the standard formulation of this way of understanding propositions was “Everything (or something) which is J if it exists is (or is not) B if it exists”. The logical relations between propositions taken in either sense – which were expounded at length in the 13th and 14th century works⁹⁸ – are consistent with taking the *ḥaqīqī* reading as expressing a *de dicto* modality: The proposition “Every A is B” can thus be formalized as $\Box \forall x (Ax \rightarrow Bx)$ and, in a modality proposition: $\Box \forall x (Ax \rightarrow \text{Mod } Bx)$. This would correspond to what Thom has argued is Avicenna’s understanding of modality propositions. In the *khārijī* reading, no such *de dicto* modality is expressed, and the A-proposition can be formalized as $\forall x (Ax \rightarrow Bx)$, and in a modal proposition $x (Ax \rightarrow \text{Mod } Bx)$. It is clear that in the latter sense, a first-figure syllogism with a possibility minor is not valid. A counter-example mentioned by Khūnājī – and repeated for centuries thereafter – is the case in which Zayd possibly rides donkeys but in fact only rides horses. In such a case, it is true that “Every donkey is possibly ridden by Zayd & Everything ridden by Zayd is necessarily a horse” and yet false that “Every donkey is possibly a horse”. Even in the former – *ḥaqīqī* – sense, Khunaji challenged Avicenna’s “upgrading” proof. By upgrading the minor premise to an actuality proposition, i.e. by assuming that it is true that “Every J is actually B”, the extension of things that are actually B has been expanded to include every J. However, this may affect the truth of the major premise: there is no guarantee

⁹⁸ See the discussion in Kātibī’s *Shamsiyya* and Quṭb al-Dīn al-Rāzī’s commentary thereon (*Sharḥ al-Shamsiyya*, 2:49-52). The relations expounded there is consistent with the affirmative universal *khārijī* proposition “Every J is B” being interpreted as $\exists x(Jx) \ \& \ \forall x(Jx \rightarrow Bx)$ and the affirmative particular *khārijī* proposition “Some J is B” as $\exists x(Jx \ \& \ Bx)$. The corresponding *ḥaqīqī* propositions would be: $\Diamond \exists x(Jx) \ \& \ \Box \forall x(Jx \rightarrow Bx)$ and $\Diamond \exists x(Jx \ \& \ Bx)$. The negative propositions are the contradictories of these four.

conclusion follows. But if the necessity conclusion follows on that supposition, then it must retain its modality on the supposition that the minor expresses a possibility, for it is impossible that a necessity proposition should change its modality, and an impossibility does not follow from supposing a possibility to be actualized. Rephrased in the modern language of possible worlds, Avicenna's proof is as follows: In the possible world in which J is *actually* B, it remains true that "Every B is necessarily A", since the latter proposition is true in all possible worlds. In that possible world in which J is *actually* B, the actual minor and necessary major together imply "Every J is necessarily A". However, this conclusion is again true in all possible worlds, and hence also true in the actual world – with which we started – in which Every J is possibly B.

Paul Thom has recently argued that Avicenna's understanding of modal propositions is best understood as expressing a *de re* modality within the scope of a necessary *de dicto* modal operator.⁹⁷ In other words, we can formalize the argument as follows:

- $$\begin{aligned} &\Box \forall x (Jx \rightarrow \Diamond Bx) \\ &\Box \forall x (Bx \rightarrow \Box Ax) \\ &\Box \forall x (Jx \rightarrow \Box Ax) \end{aligned}$$

This can be shown to be valid in modal system S5 which assumes that necessity propositions are necessary in all possible worlds and that any possible world has access to all other possible worlds.

- | | |
|--|-------------------------------|
| 1) $\Box \forall x (Jx \rightarrow \Diamond Bx)$ | |
| 2) $\Box \forall x (Bx \rightarrow \Box Ax)$ | |
| 3) $\Diamond \exists x (Jx \ \& \ \Diamond \sim Ax)$ | Assumption for Indirect Proof |
| ----- w1 | |
| 4) $\exists x (Jx \ \& \ \Diamond \sim Ax)$ | 3 |
| 5) $Ja \ \& \ \Diamond \sim Aa$ | Existential Instantiation |
| 6) $\Diamond Ba$ | 5, 1 |
| ----- w2 | |
| 7) Ba | 6 |
| 8) $\Box Aa$ | 7, 2 |
| ----- w3 | |

⁹⁷ P. Thom, "Logic and Metaphysics in Avicenna's Modal Syllogistic", in S. Rahman, T. Street, & H. Tahiri (eds.), *The Unity of Science in the Arabic Tradition: Metaphysics, Logic and Epistemology and their Interactions* (Dordrecht: Springer 2008), 361-376.

The argument given above [in which B is derived from A and ~A] equivocates on the formula 'A or B'. In one sense, 'A or B' follows from A alone – but it is then not equivalent to 'if not-A then B'. In the other it is equivalent to the conditional, and with the minor premiss, not-A, entails B. But these senses cannot be the same – or at least, that they are is as contentious as the claim that EFQ [*ex falso quodlibet*] is a valid consequence.⁹⁴

(v) *Syllogisms with Possibility Minors*

Avicenna held the following modal syllogism to be valid:

Every J is possibly B

Every B is necessarily A

Every J is necessarily A

According to a position that was widely attributed to Fārābī (d.950), such a syllogism is self-evidently productive of the mentioned conclusion. This view is linked to the position that the extension of the subject-term of a proposition includes all that it can possibly be true of.⁹⁵ In this sense, the subject of the second (major) premise is "Everything that is possibly B is necessarily A", and on this account it seems plain that the stated conclusion follows: If every J is possibly B & Everything that is possibly B is necessarily A, then it evidently follows that every J is necessarily A. Avicenna demurred from the position that the extension of the subject-term of a proposition includes all that it can possibly be true of. His expressed view was that the extension of the subject-term includes all that it is actually true of.⁹⁶ As will be seen below, this position could be understood in a number of ways, but it is in any case clear that Avicenna could not agree that the mentioned inference with a possibility minor is self-evident. The minor on his account states that that every actual J is possibly B. The major does not state that every possible B is necessarily A, but only that every actual B is necessarily A. The inference has ceased to be self-evidently productive and needs a proof. Avicenna proceeded to supply such a proof. It took the form of "upgrading" the possibility minor to an actuality proposition: "Every J is actually B". All sides agreed that, on that supposition, the necessity

⁹⁴ Stephen Read, *Thinking About Logic: An Introduction to the Philosophy of Logic* (Oxford University Press, 1995), 60.

⁹⁵ Fārābī, *Sharḥ Kitāb al-'Ibāra*, 2nd edition, ed. W. Kutsch & S. Marrow (Beirut: Dar el-Machreq, 1971), 75-76.

⁹⁶ Avicenna, *al-Shifā': al-Qiyās*, 20-21.

alternatively if the consequent is true. It is clear that in neither of these senses does an *ittifāqī* conditional follow from an *ittifāqī* disjunction. In the case of a *luzūmī* conditional, there is a causal or conceptual connection that makes the truth of the conditional non-coincidental. It is equally clear that such a *luzūmī* conditional does not follow from a coincidental disjunction. Khūnajī's handling of the puzzle shows that the entrenched distinction between *ittifāqī* and '*inādī*' disjunctions and between *ittifāqī* and *luzūmī* conditionals in post-Avicennian Arabic logic militated against the formulation of the above-mentioned proof for the principle *ex falso quodlibet*. It is clear that Khūnajī would have resisted the view that an *ittifāqī* disjunction could be a premise in a disjunctive syllogism. Had he conceded this, then he could hardly have resisted the claim that such an *ittifāqī* disjunction implies a conditional with the negation of one disjunct as antecedent and the other disjunct as consequent, for one could in that case prove that such a conditional follows by a conditional proof – a form of proof used extensively by Khūnajī – in which the antecedent of the conditional and the disjunction produce (by disjunctive syllogism) the consequent.

1) $p \vee q$	Premise
To prove: $\sim p \rightarrow q$	
2) $\sim p$	Assumption for conditional proof
3) q	1, 2, Disjunctive Syllogism

The condition that the disjunction in a disjunctive syllogism should be of the '*inādī*' type was explicitly formulated by Khūnajī's younger associate Urmawī in *Maṭālī' al-anwār* as well as by Kātibī in his *al-Risāla al-Shamsiyya*.⁹³ Though there were some later logicians who dissented from this view, it nevertheless remained dominant throughout the history of Arabic logic.

It is interesting to note that Khūnajī's diagnosis of the mentioned puzzle is strikingly akin to some modern attempts at resisting the above-mentioned proof that an arbitrary proposition B follows from a contradiction $A \ \& \ \sim A$. One may consider the following passage by the logician Stephen Read, a prominent contemporary critic of the view that anything follows from a contradiction:

⁹³ Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ al-Shamsiyya*, 2:232; Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ Maṭālī' al-anwār*, 245.

5) B

3, 4, Disjunctive Syllogism

This is an argument that appears never to have been formulated in the Arabic logical tradition. The work of Khūnajī shows that this was not a mere oversight, but had deeper roots. Khūnajī had in fact anticipated a related argument: If a quarter of a tithe is incumbent on a person in debt then either a quarter of a tithe is incumbent or half a tithe is incumbent. However, if the latter disjunction is true, then it would be true that if a quarter of a tithe is not incumbent then half a tithe is incumbent, since a disjunction implies a conditional with the negation of one disjunct as antecedent and the other disjunct as consequent. Yet, this conditional is false. The argument presented by Khūnajī can be schematized as follows:

- | | |
|---|--|
| 1) A quarter of a tithe is incumbent
on a person with debt | Premise |
| 2) (A quarter of a tithe is incumbent)
v (half a tithe is incumbent) | 1, Addition |
| 3) If (a quarter of a tithe is not incumbent)
then (half a tithe is incumbent) | 2, $p \vee q \models \sim p \rightarrow q$ |

Khūnajī responded to this puzzle by querying the inference from 1) to 2). He invoked the standard distinction between a *'inādī* and an *ittifāqī* disjunction. A *'inādī* disjunction is a disjunction which is not coincidentally true merely because one of the disjuncts is true, but in which there is some connection – causal or conceptual – between the disjuncts that explains why one of them must be true. Examples would be “Either every human is rational or some human is not rational” or “Either the sun has not risen or it is day”. An *ittifāqī* disjunction is a disjunction in which there is no such connection and the truth of the disjunction is accordingly coincidental. An example would be “Either some human is not an animal or every donkey is an animal”. The inference from 1) to 2) is only legitimate if the disjunction is taken to be coincidental. However, a coincidental disjunction does not imply a conditional with the negation of one disjunction as antecedent and the other disjunct as consequent. A conditional could either be interpreted as *ittifāqī* or as *luzūmī*. In the former case, there is no conceptual or causal connection between antecedent and consequent and the truth of the conditional is accordingly coincidental. Khūnajī followed Avicenna in considering such coincidental conditionals as true either if both antecedent and consequent are true, or

The objection continues: the conclusion cannot be true since the antecedent is always true, and by *modus ponens* the consequent would then also be true. Khūnājī's answer was that a particularly quantified affirmative conditional - such as the conclusion of the mentioned syllogism - does not allow one to use *modus ponens*. It merely states that, given the truth of the antecedent, there are conceivable situations in which the consequent follows, or to put it differently: there are propositions compatible with the antecedent which together with the antecedent would imply the consequent. The antecedent "Donkeys are animals" is not incompatible with the truth of the proposition "Donkeys are horses", and hence the truth of these two propositions together constitutes one situation in which the consequent "Donkeys neigh" follows. Khūnājī's argument that *modus ponens* is only legitimate given a universally quantified conditional premise was widely accepted by later Arabic logicians.⁹² It is not difficult to see why it was. Avicennian Arabic logicians overwhelmingly agreed that a universal-affirmative conditional converts to a particular-affirmative conditional. "Always: If Donkeys are Horses then Donkeys are Animals" thus converts to "Once: If Donkeys are Animals then Donkeys are Horses". Once this is conceded, one must resist the claim that *modus ponens* is applicable in this case, even when the categorical antecedent "Donkeys are animals" is true always or necessarily.

The idea that Aristotle's thesis is false and that two contradictory propositions may follow from the same impossible antecedent is the closest that Arabic logicians came to formulating the principle that any proposition follows from a contradiction (*ex falso quodlibet*) that was often accepted in medieval Latin logic (and is often accepted in modern logic). Since the twelfth century, the acceptance of the principle *ex falso quodlibet* in the Western tradition of logic has been intimately linked to the following proof which derives an arbitrary proposition B from a contradiction ($A \ \& \ \sim A$):

- | | |
|----------------------|-------------------|
| 1) $A \ \& \ \sim A$ | |
| 2) A | 1, Simplification |
| 3) $A \vee B$ | 2, Addition |
| 4) $\sim A$ | 1, Simplification |

⁹² Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ al-Shamsiyya*, 2:231-2; Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ Maṭāli' al-anwār*, 245.

hypothetical syllogism: The truth of the universal conditional (1) 'Always: If A is B then J is D' implies the truth of the negative universal conditional (2) 'Never: If A is B then J is not D'; otherwise the contradictory of the proposed negative universal conditional would be true (3) 'Once: If A is B then J is not D'. However, (1) and (3) imply (by FELAPTON) 'Once: If J is D then J is not D'. This conclusion is, or so the argument goes, absurd – being a contradiction of what has come to be known as Aristotle's Thesis⁸⁹ that nothing is implied by its own negation. Ibn Wāṣil, following Khūnajī, responded by denying Aristotle's Thesis:

We say: We do not concede that our statement 'Once: If J is D then J is not D' is false, since it may be the case that the antecedent is impossible and truly imply the impossible.⁹⁰

Indeed, Khūnajī had adduced an independent argument to show that a particular affirmative conditional of the form 'Once: if P then Q' is always true. Take any two propositions p and q. It is possible to construct the following valid third-figure syllogism consisting of true premises:

Always: if p & q then p
Always: if p & q then q
 Once: if p then q

If one accepts that an impossible antecedent may imply both a consequent and its contradictory, then it ceases to matter whether p and q are incompatible or contradictory. It is thus possible to formulate the argument as follows:⁹¹

Always: if P & not-P then P
Always: if P & not-P then not-P
 Once: if P then not-P

Khūnajī went on to discuss a possible counterexample to arguments with that form:

Always: if donkeys are horses then donkeys are animals
Always: if donkeys are horses then donkeys neigh
 Once: if donkeys are animals then donkeys neigh

⁸⁹ S. McCall, "Connexive Implication", *Journal of Symbolic Logic* 31(196): 415-433.

⁹⁰ Ibn Wāṣil, *Sharḥ al-Jumal*, fol. 47a.

⁹¹ Taḥṭānī, *Sharḥ al-Shamsiyya*, 2: 180-181.

Kātibī (d.1277), in his commentary on *Kashf al-asrār*, did expand further.⁸⁶ He explicated Khūnajī's claim as follows: Suppose we wish to prove the following valid inference in the second-figure:

- (1) Every J is B
- (2) No A is B
- (3) No J is A

We assume the contradictory of the proposed conclusion:

- (4) Some J is A

We then add the contradictory of the proposed conclusion to the two premises, and thus get an argument consisting of three premises. Premises (2) and (4) jointly imply (by FERIO):

- (5) Some J is not B

But premise (1), viz. 'Every J is B', implies itself.

- (6) Every J is B

The three inconsistent premises (1) (2) and (4) together thus imply both 'Some J is not B' and 'Every J is B'.

For Khūnajī and Kātibī it was apparently too obvious to mention that by showing that an inconsistent set of premises implied both a proposition and its contradictory, they had also shown that the conditional having the premises as antecedent and the contradictory conclusions as consequent is true.

Khūnajī's rejection of Avicenna's principle was accepted by some later thirteenth century Arabic logicians. It was explicitly endorsed, for example, by Sirāj al-Dīn al-Urmawī (d.1283) in his influential advanced handbook of logic *Maṭālī' al-anwār*, and by Athīr al-Dīn al-Abharī (d.1265) in his *Tanzīl al-afkār*.⁸⁷ It was also accepted by Ibn al-Muṭahhar al-Ḥillī (d.1326) in his commentary on *Tajrīd al-mantiq*, a handbook on logic by his teacher Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī (d.1274) – this being one of the few occasions on which Ḥillī expressed disagreement with his teacher.⁸⁸

As pointed out by Khūnajī's student Ibn Wāṣil al-Ḥamawī (d.1298), it was possible to defend Avicenna's principle by constructing an indirect proof in the third figure of the purely

⁸⁶ Kātibī, *Sharḥ Kashf al-asrār*, fol. 145a.

⁸⁷ See Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ Maṭālī' al-anwār*, 160 (margin); and Ṭūsī, *Ta'dīl al-mi'yār*, 170.

⁸⁸ Ibn Muṭahhar al-Ḥillī, *al-Jawhar al-naḍīd*, 87.

tradition by Peter Abelard (d.1142).⁸² It was already clearly formulated by Avicenna a century earlier.

The *reductio* proof Avicenna offered for this view is as follows: Assume that (1) is true and (2) is false. Then the contradictory of (2) is true:

(3) Once (*Qad yakun*): If A is B then Not: Every J is D

But (1) and (3) cannot both be true since this would mean that, assuming the antecedent 'Every A is B', it is once true that 'Not: Every J is D' even though, by (1), 'Every J is D' is always true when 'Every A is B' is true. This is absurd.⁸³

Avicenna's claim that an affirmative-universal conditional entails a negative-universal conditional with the same antecedent and the contradictory consequent seems to have been accepted until the end of the twelfth century. Fakhr al-Dīn al-Rāzī (d.1210), for example, expounded it in his *Mulakhkhaṣ* in a manner suggesting that he did not find it problematic or controversial.⁸⁴ His star-pupil Zayn al-Dīn al-Kashshī also expounded the principle in his *Muqaddima*.⁸⁵ Khūnajī appears to have been the first to challenge the principle and explore the ramifications of its denial. He argued as follows: the same antecedent may imply both a consequent and its contradictory. This can happen if the antecedent is impossible. Khūnajī argued that this is clear from the case of proofs by *reductio*:

That something follows from something does not imply that its contradictory does not also follow from that thing, for a contradictory pair may follow from the same impossible antecedent. Is a *reductio* syllogism anything but a contradictory pair both following from the contradictory of the proposed conclusion? The contradictions of most claims in geometry, and for that matter in logic itself, imply both something and its contradictory. Scholarly works are full of proofs that show that a contradictory pair follows from the contradiction of a claim. This is not something obscure so that one needs to expand further.

⁸² See on this point C. Martin, "The Logic of Negation in Boethius", *Phronesis* 36(1991): 277-304, esp. 303.

⁸³ Ibn Sīnā, *al-Shifā': al-Qiyās*, ed. Zāyed & Madkour (Cairo: al-Hay'a al-'amma, 1964), 367-8.

⁸⁴ Rāzī, *Manṭiq al-Mulakhkhaṣ*, ed. Karamaleki & Aṣgharīnezhād (Tehran: ISU Press, 1381SH), 232.

⁸⁵ Ibn al-Badī, *Sharḥ al-Muqaddima al-Kashshīyya*, fol. 102a.

P or (Q & R)]

(P or Q) & (P or R)

(P & Q) or (R & S)

[(P & Q) or R] & [(P & Q) or S] & [P or (R & S)] & [Q or (R & S)]
& (P or R) & (P or S) & (Q or R) & (Q or S)

Not: [If (P & Q) then R]

[Not: (If P then R)] & [Not: (If P then R)]

Not: ~[(P & Q) & (R & S)]

[Not: ~(P & Q) & R] & [Not: ~(P & Q) & S] & [Not: ~(P & (R & S))] & [Not: ~(Q & (R & S))] & [Not: ~(P & R)] & [Not: ~(P & S)]
& [Not: ~(Q & R)] & [Not: ~(Q & S)]

Khūnajī's pioneering remarks on this topic were developed by later thirteenth century logicians influenced by him, such as Kātibī, Urmawī and Ibn Wāṣil. These later logicians took into account the quantity of conditionals and disjunctions, which Khūnajī had not done.

Much of what Khūnajī wrote on the immediate implications of conditionals appears to have been original. He greatly expanded the scope of the topic, and those who followed in his wake developed his sometimes compressed remarks further. The discussions of the topic by Khūnaji and his thirteenth-century followers are probably as close as we get in the Arabic logical tradition to the mediaeval Latin discussion of consequences.

(iv) *Impossible antecedents and Aristotle's Thesis*⁸¹

Avicenna (d.1037) held the following two conditionals to be logically equivalent:

(1) Always (*Kullama*): If Every A is B then Every J is D

(2) Never (*Laysa al-batta*): If Every A is B then Not: Every J is D

Thus, an affirmative necessary conditional entails a negative necessary conditional with the same antecedent and the consequent negated. Though the principle has been attributed to Boethius (d.524) it may in fact first have been formulated in the Latin

⁸¹ In this section, I draw on my article "Impossible Antecedents and their Consequences: Some Thirteenth-Century Arabic Discussions", *History and Philosophy of Logic* 30(2009): 209-225.

hypothetical quantifiers are inter-definable just as the quantifiers of categorical propositions: 'Always' is equivalent to 'Not once Not' and 'Once' is equivalent to 'Not Always Not'. Khūnajī's claim was that a disjunction that is *māni'at khuluww* implies another disjunction with the same quantity and quality that is *māni'at jam'* consisting of the negation of both disjuncts and vice-versa. He wrote:

The two non-*ḥaqīqī* disjunctions, if they agree in quantity and quality and have contradictory disjuncts, then one implies the other and vice-versa. This is because the fact that two things cannot both be true implies that their contradictories cannot both be false, and vice-versa.

The point is introduced by the way, as one of several insights into the logical relations that obtain between various hypothetical propositions.

Khūnajī also appears to have been the first to devote attention to the immediate implications of conditionals with complex antecedents and consequences, or disjunctions with complex disjuncts. He wrote:

A multiplicity of propositions in the consequent contains (*yataḍamman*) a multiplicity of conditionals, for it is impossible that something imply the whole consisting of propositions and not imply the parts. This is not necessary in the case of [the multiplicity being in] the antecedent, for not everything that is implied by a whole consisting of propositions is implied by each one of these propositions, as is the case with the conclusion in relation to the syllogism. As for the disjunction: In the *māni'at khuluww* disjunction a multiplicity in either disjunct contains a multiplicity in disjunctions, for if it not possible that one complex disjunct is false with the other disjunct, then it is not possible that any of its parts is false with any of the parts of the other disjunct, since if any part of it could be false with the other disjunct, then the whole could be false as well. This is not necessary in the *māni'at jam'* disjunction, for the fact that something cannot be true with the sum of two things does not imply that it cannot be true with one of them. As for the *ḥaqīqī* disjunction, a multiplicity in either part contains a *māni'at khuluww* disjunction between the parts of either disjunct and the other and the parts of the other. This is the case in affirmative propositions. The converse obtains in negative propositions.

The principles presented here are:

If P then (Q & R)

(If P then Q) & (If P then R)

such as Abū al-Barakāt al-Baghdādī and Averroes. Yet, much of what Khūnajī wrote on the topic in *Kashf al-asrār* appears to have been unprecedented. Certainly, they are not attested in the known works of Avicenna, Sāwī (fl.1145), Fakhr al-Dīn al-Rāzī and his star pupil Zayn al-Dīn al-Kashshī, or Sayf al-Dīn al-Āmidī (d.1231). For example, Khūnajī appears to have been the first to explicitly formulate what has come to be known as De Morgan's law: A disjunction (P or Q) implies the negation of the conjunction of the contradictories of the disjuncts (Not both $\sim P$ and $\sim Q$), and vice-versa. Before quoting Khūnajī himself on this point, it may be helpful to present the standard divisions and technical terms used by the post-Avicennian tradition: The hypothetical proposition (*al-qāḍiyya al-sharṭiyya*) was divided into the conditional (*al-qāḍiyya al-sharṭiyya al-muṭṭaṣila* – literally “the conjoined hypothetical proposition”) and the disjunction (*al-qāḍiyya al-sharṭiyya al-munfaṣila* – literally “the disjointed hypothetical proposition”). The latter was in turn divided into three sub-types:

- (i) *māni'at khuluww* – stating that at least one of the disjuncts is true. This corresponds to what would normally be understood by the word “disjunction” in English.
- (ii) *māni'at jam'* – stating that at most one of the disjuncts is true. This corresponds to a negated conjunction.⁸⁰
- (iii) *ḥaqīqiyya* – a disjunction that is both *māni'at khuluww* and *māni'at jam'*. This would correspond to what is often called an exclusive disjunction.

All three disjuncts can be affirmative or negative. All three can also be universal or particular. An example of an affirmative universal *māni'at khuluww* disjunction would thus be: Always (*dā'iman*): either P or Q (in the sense that both cannot be false). An example of an affirmative particular *māni'at jam'* disjunction would be: “Once (*qadd yakūnu*): either P or Q (in the sense that both cannot be true)”. The “quantification” of hypotheticals – both conditionals and disjunctions – may strike scholars familiar with the European logical tradition as odd. It is another distinctive feature of the Avicennian tradition of Arabic logic. The

⁸⁰ That such negated conjunctions should be considered a type of disjunction may strike modern observers as odd. However, it arguably corresponds to a familiar use of “Either ... or” sentences in both ordinary English and ordinary Arabic. In both languages, one can in certain contexts use a sentence of the form “either p or q” to express the thought that “not both p and q”.

productive of a possibility proposition, whereas a first-figure syllogism consisting of a possibility minor and an actuality or necessity major is not self-evidently productive and needs proof.⁷⁷ Khūnajī considered such a position absurd. The possibility proposition is more general than the actuality or necessity proposition, in the sense that the actuality or necessity proposition entails the possibility proposition but not vice-versa. How, he asked, can the implication of a proposition by the more general be self-evident and yet the implication of that very conclusion by the more specific be in need of proof?

The four relations that can obtain between propositions can also obtain between universal terms. Two universal terms can have identical extensions (*musāwāt*); or they can have partially overlapping extensions (*ʿumūm wa khuṣūṣ min wajh*); or they can have extensions that do not overlap (*mubāyana*); or one can be more “general” (*aʿamm*) and the other more “specific” (*akhaṣṣ*). These relations between terms were not of Khūnajī’s making. However, he appears to have been the first to present them together and to systematically explore the relations that obtain between their contradictories: If A is more general in extension than B, then not-A is more specific in extension than not-B. If A is equal to B, then not-A is equal in extension to not-B. If A and B do not overlap in extension, then either their negations do not overlap or they overlap partially. After Khūnajī, the discussions of the relations between terms and between their contradictories became an established and often controversial part of logic.⁷⁸

(iii) *De Morgan’s Law & other immediate implications (lawāzim) of conditionals and disjunctions*

Khūnajī devoted considerable attention in *Kashf al-asrār* to hypothetical propositions (*shartīyyāt*) and their immediate implications (*lawāzim*).⁷⁹ The keen interest in hypothetical propositions was distinctive of the Avicennian tradition of Arabic logic, as opposed to the more strict Aristotelian approach of scholars

⁷⁷ Ibn Sīnā, *al-Shifāʾ: al-Qiyās*, ed. Zāyed & Madkour (Cairo: al-Hayʾa al-ʿamma, 1964), 190–191.

⁷⁸ On some later discussions, see Seyyed M. A. Hodjati, “Kātibī on the Relation of Opposition of Concepts”, *History and Philosophy of Logic*, 29(2008): 207–221.

⁷⁹ On several occasions, he deferred further discussion of hypothetical propositions to another work he intended to write which would deal exclusively with the topic. There is no evidence he ever wrote this other work, as already Kātibī noted in his commentary.

and perpetuity (*al-dawām*), and between one-sided possibility (*al-imkān al-‘āmm* – e.g. J is possibly B) and two-sided possibility (*al-imkān al-khāṣṣ* – e.g. J is possibly B & possibly not B). The later post-Avicennian tradition systematized these distinctions, thus leading to the recognition of more than a dozen modality propositions that bear little resemblance to anything in Aristotle or the stricter Arabic Aristotelians. This development had already taken place by the time that Khūnajī was writing. Most of the modality propositions that feature in *Kashf al-asrār* (and in later handbooks such as Kātibī’s *Shamsiyya* or Urmawī’s *Maṭālī’*) were already recognized in the works of Fakhr al-Dīn al-Rāzī and his student Kashshī. However, Khūnajī’s presentation of these modality propositions differs in one noteworthy respect from that of Rāzī and Kashshī. He systematically worked out the logical relations in terms of strength and weakness between the modality propositions.

Two propositions can be related in one of four ways: (i) they can be equivalent in the sense that the truth of either implies the truth of the other (*musāwāt*); or (ii) one can be more “specific” and the other more “general”, in the sense that the truth of the former implies the truth of the latter but not vice-versa (*‘umūm wa khuṣūṣ muṭlaq*); or (iii) they are compatible but either can be true without the other (*‘umūm wa khuṣūṣ min wajh*); or (iv) they are incompatible (*mubāyana*). Khūnajī discussed at length the relations that obtained between the more than dozen modality propositions he presented. He brought these relations to bear on the discussion of conversion, contraposition and the syllogistic, explicitly recognizing for example that if a proposition implies another proposition, then any proposition more “specific” than it also implies that proposition. Similarly, if it could be shown that a proposition does not imply another proposition, then any proposition that is more “general” also does not imply that proposition. This is a particularly striking difference between the discussion of modal syllogisms in Khūnajī’s *Kashf al-asrār*, and the discussion in Rāzī’s *Mulakhkhaṣṣ* and Kashshī’s *Muqaddima*. The latter works proceed in a piecemeal fashion, taking each modality proposition in turn, without systematically invoking the relations between them in terms of specificity and generality.

Khūnajī employed this manner of proceeding to deliver one of his harsher criticisms of Avicenna. The latter had claimed in his discussion of modal syllogisms in *al-Shifā’* that a first-figure syllogism consisting of two possibility premises is self-evidently

themselves in turn become the subjects of further predications. An example of such third intentions – from a much later source – would be “converse” or “contradictory”, which are true of “proposition” and may appear in subject-position in propositions properly belonging to logic.⁷⁴

The discussion about the subject-matter of logic was intensely discussed in later centuries, and the topic deserves a much fuller treatment than can be given here. I will merely note in the present context that Khūnajī’s view on this topic became the predominant view in the subsequent tradition of Arabic logic.⁷⁵ To be sure, there were later logicians who defended the Avicennian conception, for example Quṭb al-Dīn al-Rāzī (d.1365) in his commentary on Urmawī’s *Maṭālī’ al-anwār*. However, Khūnajī’s view came to be enshrined in the standard handbooks of logic used in the eastern Islamic world until the modern period: Kātibī’s *Shamsiyya*, Urmawī’s *Maṭālī’* and Taftāzānī’s *Tahdhīb al-manṭiq*. The standard commentaries on the *Shamsiyya* (by Quṭb al-Dīn al-Rāzī and Taftāzānī) and on the *Tahdhīb* (by Dawānī [d.1502], Mullā ‘Abdullāh Yazdī [d.1581] and Khabīšī [fl. 1540s]) also went along with this view.⁷⁶

(ii) *The logical relations between terms and propositions*

In the course of his discussion of modal syllogisms, Avicenna had drawn a number of distinctions that were taken up by the later post-Avicennian tradition. For example, he distinguished between a *wasfī* (descriptive) and a *dhātī* (substantial) reading of a modal proposition. On the first reading, the modality inheres in the description of the subject: in this sense, for example, it is true that “Every sleeper is necessarily asleep”. On the second reading, the modality inheres in the essence or substance of the subject: in this sense, for example, it is true that “Every sleeper is possibly not asleep”. He also distinguished between necessity (*al-ḍarūra*)

⁷⁴ Tahānawī, *Kashshāf iṣtilāḥāt al-funūn*, quoted in A.I. Sabra, “Avicenna on the Subject-Matter of Logic”, *Journal of Philosophy* 77(1980): 757.

⁷⁵ This fact is overlooked in the otherwise informative and pioneering discussion in A.I. Sabra, “Avicenna on the Subject-Matter of Logic”, *Journal of Philosophy* 77(1980): 746-764.

⁷⁶ Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ al-Shamsiyya*, 1: 160ff.; Taftāzānī, *Sharḥ al-Shamsiyya*, 18-19; Dawānī, *Sharḥ Tahdhīb al-manṭiq* (Istanbul: al-Hājj Muḥarrām al-Būsnawī, 1305/1887-88), 12; Yazdī, *Hāshiya ‘alā al-Tahdhīb* (Beirut: Mu’assasat Ahl al-Bayt, 1988), 43-45; Khabīšī, *Sharḥ al-Tahdhīb* (Cairo: Muḥammad ‘Alī Ṣubayḥ, 1965), 9.

nevertheless true of a subject because of (i) the subject being what it is (*yalḥaqu l-mawḍū' limā huwa huwa ay li-dhātihī*), such as the ability to wonder which is true of humans because of what humans are essentially (namely rational); or (ii) because of part of their essence (*li-amrin dākhilīn fī ḥaqīqati l-mawḍū'*), such as moving at will which is true of humans because of their being animals; or (iii) because of something extrinsic that is co-extensional with the subject (*li-amrin musāwin li-dhātihī*), such as the ability of laugh which is true of humans because of the ability to wonder.⁷¹

Later thirteenth- and fourteenth-century scholars tended to agree that Khūnajī held the subject-matter of logic to be “more general” (*a'amm*) than second intentions, in the sense that the subject-matter of logic includes but is not confined to second intentions. They understood Khūnajī to have believed that some propositions that are properly part of logic have second intentions in the predicate position, rather than in subject position. For example, propositions of the form “A is a genus” or “B is a universal” or “C is an accident” have concepts of second intention in predicate position. In other words, in some propositions that belong to logic, second intentions are themselves predicated as *'awāriḍ dhātiyya* of first intentions, and hence the latter are also part of the subject-matter of logic. In his commentary on Urmawī's *Maṭālī'*, Quṭb al-Dīn al-Rāzī (d.1365) summed up the point:

Most later logicians have objected to him [Avicenna] that the logician investigates second intentions themselves, such as the universal and particular and the essential and the accidental, and their likes, and therefore these are not its subject-matter. Hence, the author of the *Kashf* and the author [i.e. Urmawī] departed from the way of the verifying scholars and adopted a more general position, saying: its subject-matter is conception, i.e. the objects of conception, and assent, i.e. the objects of assent, for the logician investigates their *'awāriḍ dhātiyya*.⁷²

A remark by Shams al-Dīn al-Samarqandī suggests that Khūnajī's position would also allow for third intentions (*al-ma'qūlāt al-thālitha*) to be part of the subject-matter of logic.⁷³ In other words, some of the predicates that are true of second intentions may

⁷¹ Kātibī, *Sharḥ Kashf al-asrār* (MS: Suleymaniye Library (Istanbul): Carullah 1417), fol. 4b.

⁷² Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ Maṭālī' al-anwār* (Istanbul: 1861), 16.

⁷³ Samarqandī, *Sharḥ al-Qistās* (MS: Yale University Library (Beinecke): Arabic 11), fol. 14a.

Main Innovations

A thorough discussion of the main themes and novel ideas discussed in Khūnajī's work would require a separate and very lengthy study. In what follows, I merely attempt to introduce and give a preliminary discussion of a number of ideas in *Kashf al-asrār* that would appear to have been both original and influential. The question of whether Khūnajī was the first to propound a particular view is not always easy to answer with confidence. The works on logic of his immediate predecessors, such as Afḍal al-Dīn al-Bāmiyānī, Sharaf al-Dīn al-Marāghī, and Zayn al-Dīn al-Kashshī are either lost or unedited and unstudied. As mentioned above, even Khūnajī's relationship with some of his younger contemporaries who expressed similar ideas, such as Sirāj al-Dīn al-Urmawī and Athīr al-Dīn al-Abharī, is not entirely clear. It is therefore possible that assessments of whether a particular idea originated with Khūnajī or had deeper roots will have to be revised as research progresses on other late-twelfth and early-thirteenth century figures.

(i) *The Subject-Matter of Logic*

In Khūnajī's work, the subject-matter of logic is presented as being "the objects of conception and assent" (*al-ma'lūmāt al-taṣawwuriyya wa-l-taṣdīqiyya*). Though Khūnajī did not indicate this, his position was in fact a departure from the previously dominant position, formulated by Avicenna and accepted by Fakhr al-Dīn al-Rāzī, that the subject-matter of logic is "second intentions" (*al-ma'qūlāt al-thāniya*). Khūnajī did not engage in polemics on this point, and hence it is difficult to be certain of the reasoning behind his departure from Avicenna on this issue. However, a number of thirteenth-century logicians like Kātibī, Ibn Wāṣil al-Ḥamawī and Shams al-Dīn al-Samarqandī (d.702/1303) discussed Khūnajī's position, and their discussions may throw some light on the reason for his departure from the received position.

Khūnajī's position explicitly took as point of departure the generally accepted view that the subject-matter of a science is that whose 'awāriḍ dhātiyya are studied in that science. The phrase 'awāriḍ dhātiyya stands in need of some discussion, for it may at first sight appear to be an oxymoron: "essential accidents". In the commentary on *Kashf al-asrār* by Kātibī, a 'araḍ dhātī is defined as a predicate that is not part of the definition of the subject but is

supported by the testimony to Khūnajī's originality by Ibn al-Badī and Ibn Wāṣil, both of whom were aware of at least some of Abharī's works on logic.⁶⁹ Furthermore, while the major innovations of Khūnajī that will be mentioned in the following section are all present in Abharī's later works, there are additional suggestions in Abharī's works that are absent from Khūnajī's – for example doubting the validity of first-figure hypothetical syllogisms, and the view that there are eight rather than five valid moods of fourth-figure modal syllogisms.⁷⁰ This too suggests that Khūnajī's work was known to Abharī but not vice-versa. I should add that not once in his mammoth commentary on *Kashf al-asrār* did Kātibī suggest that Khūnajī was familiar with the views of Abharī.

It thus seems that just as some of Khūnajī's contemporaries, like Nakhjuwānī and Ibn al-Badī, reacted critically to Khūnajī's work, others like Urmawī and Abharī accepted many of his innovations even though they may not have been Khūnajī's students. The apparent fact that neither Urmawī nor Abharī explicitly acknowledged indebtedness to Khūnajī may not be as odd or sinister as may appear at first sight. Kātibī acknowledged the innovativeness of Khūnajī's work in his commentary on *Kashf al-asrār*, but in his own summa of logic *Jāmi' al-daqa'iq* and his widely-studied epitome *al-Risāla al-Shamsiyya* he simply expounded doctrines that were clearly indebted to Khūnajī but without stopping to mention this. Khūnajī himself only mentioned predecessors like Rāzī and Kashshī when he disagreed with them, even though he did adopt – quietly – some of their innovative suggestions. The lack of preoccupation with the question of who had first suggested a particular view, especially when that view was deemed correct, seems to have been a fairly common aspect of logical writings from the period.

⁶⁹ See the references to Abharī in Ibn al-Badī, *Sharḥ al-Mūjaz*, Scan-number 33v (margins); and in Ibn Wāṣil, *Sharḥ al-Jumal*, fol. 49a-b.

⁷⁰ See the remarks of Tūsī in *Ta'dīl al-mi'yār fī naqd Tanzīl al-afkār* in M. Moḥaghegh & T. Izutsu, *Collected Texts and Papers on Logic and Language* (Montreal & Tehran: Institute of Islamic Studies, 1974), 193 and in *Tajrīd al-manṭiq* in Ibn al-Muṭahhar al-Ḥillī, *al-Jawhar al-naḍīd fī sharḥ manṭiq al-Tajrīd*, ed. M. Bidārfar (Tehran: Intishārāt Bīdār, 1423/2002-3), 156. See also the remarks of Ibn Wāṣil in *Sharḥ al-Jumal*, fol. 49a-b.

geometry and astronomy, and there does not seem to be any later source that attributes to him any innovations in logic.

Urmawī almost certainly knew Khūnajī. He was part of the entourage of the Ayyubid ruler of Egypt, al-Malik al-Ṣāliḥ II (r.1240-49), the very ruler who appointed Khūnajī to the position of Chief Judge. The chronicle of Ibn Wāṣil relates that al-Ṣāliḥ sent Urmawī as an emissary to the Hohenstaufen ruler of Sicily Friedrich II (r.1198-1250) and that Urmawī wrote a work on logic for him before returning home.⁶⁵ Urmawī also wrote a commentary on Khūnajī's *Mūjaz*, and his own *Maṭālī'* *al-anwār* is clearly indebted to Khūnajī's *Kashf*.

Abharī's early works on logic, including the section on logic in his well-known compendium of philosophy *Hidāyat al-ḥikma*,⁶⁶ presented mainstream Avicennian views. He expounded these views at least until 627/1230.⁶⁷ However, he went on to write two other compendia of logic, physics and metaphysics in which he advanced ideas that are similar to those in *Kashf al-asrār*: *Kashf al-ḥaqā'iq* which was written before 646/1248-9,⁶⁸ and *Tanzīl al-afkār* which elicited a detailed riposte by Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī (d.672/1274) in 656/1258. Abharī does not seem to have acknowledged any debt to Khūnajī, and indeed used language in these works suggesting that he was putting forward his own innovative views. However, the parallels are too striking to be coincidental, and the fact that Abharī's student Najm al-Dīn al-Kātibī explicitly stated that Khūnajī had presented views in *Kashf al-asrār* that were not found in any other work strongly suggests that Abharī had indeed been influenced by Khūnajī. This supposition is also

⁶⁵ Ibn Wāṣil, *Mufarrij al-kurūb*, vol. 4, p. 247.

⁶⁶ See the commentary on the logic section of *Hidāyat al-ḥikma* by Qadizade al-Rumi (fl.1412), extant in Princeton University Library (Yahuda 4761: fols. 90-160). It should be noted that the logic section of *Hidāyat al-ḥikma* fell into disuse and was not commented upon by the most influential commentators of the work such as Nūr al-Dīn Ibn al-Sharīf al-Jurjānī (d.1434), Qāḍī Mīr Ḥusayn al-Maybudī (d.1504) and Mullā Sadrā al-Shīrāzī (d.1635).

⁶⁷ A manuscript in the Köprülü Library in Istanbul (MS: Fazıl Ahmed Paşa 1618) contains four compendiums of logic, physics and metaphysics by Abharī: *Bayan al-asrār*, *Talkhis al-ḥaqā'iq*, *Risalat al-Maṭālī'*, and *Zubdat al-ḥaqā'iq*. These were copied by Abharī's student Najm al-Dīn al-Kātibī, and end with an autograph *ijāza* by Abharī stating that Kātibī had studied these works with him. The *ijāza* is dated 627/1230. The logic expounded in these works is conventionally Avicennian and show no signs of the doctrines that Abharī was to expound in later works.

⁶⁸ An extant manuscript of *Kashf al-ḥaqā'iq*, dated 674/1275-6 (MS: Istanbul: Suleymaniye: Carullah 1436), was copied from a manuscript written by a student of Abharī and dated 646/1248-9.

also mentioned that before he started writing he had come across another set of critical annotations to the work, entitled *Kāshif al-astār* ‘an *aghālīṭ Kashf al-asrār*. Ibn al-Badī also wrote commentaries on Khūnajī’s *Mūjaz* and Kashshī’s *Muqaddima*, both of which were clearly written after *Kashf al-asrār* and include references to it.⁶² These facts too make it very unlikely that copies of *Kashf al-asrār* only started to circulate eleven years prior to the death of Ibn al-Badī. It is much more likely that copies of the work had started to circulate some time before Khūnajī’s diplomatic travels on behalf of al-Malik al-Kāmil in 634/1237. This would have given time for Khūnajī to reconsider certain details before his death in 646/1248, and time for the work to become known enough to be studied by Ibn al-Badī “in his student days” and elicit the critical *Kāshif al-astār* ‘an *aghālīṭ Kashf al-asrār* that in turn came to the attention of Ibn al-Badī who wrote *Nihāyat sayr al-afkār fī al-mabāhith* ‘an *Kashf al-asrār*, as well as *Sharh al-Mūjaz* and *Sharh al-Muqaddima al-Kashshiyya*, before 657/1258-9.

Assuming that Ibn Wāṣil was right in suggesting that *Kashf al-asrār* was written after *al-Jumal*, then one may – tentatively – conclude that Khūnajī wrote the completed part of *Kashf al-asrār* after 1227 and before 1237. This tentative dating is relevant to the question of the relationship between Khūnajī’s work and the work of two of his contemporaries who espoused ideas that are strikingly similar to those found in Khūnajī’s work: Sirāj al-Dīn al-Urmawī (d.682/1283) and Athīr al-Dīn al-Abharī (d.663/1265). Biographical material on both scholars is frustratingly sparse, and it is thus not possible to say much with certainty about their intellectual formation. Bar Hebraeus listed both as students of Fakhr al-Dīn al-Rāzī, but the fact that one was around twelve years old when Rāzī died, and the other probably around the same age,⁶³ rules out this possibility. Both are also reported, from more reliable sources, to have studied with the Mosuli scholar Kamāl al-Dīn Ibn Yūnus (d.639/1242).⁶⁴ Whether they were influenced by Kamāl al-Dīn in matters of logic is not clear. Kamāl al-Dīn’s renown was primarily for his command of mathematics,

⁶² Ibn al-Badī, *Sharḥ al-Muqaddima al-Kashshiyya* (MS: Chester Beatty Library, Dublin: Arabic 4931); *Sharḥ al-Mūjaz* (MS: Manisa İl Halk Kütüphanesi, 2212/2, available on-line on www.yazmalar.gov.tr/45Hk2212).

⁶³ Rescher gives Abharī’s date of birth as ca. 1200 (*The Development of Arabic Logic*, 196), though I am not aware of any early source that supports this date.

⁶⁴ Subkī, *Ṭabaqāt al-Shāfi‘iyya al-Kubrā*, 8:371; Ibn Khallikān, *Wafīyyāt al-a‘yān*, ed. I. ‘Abbās (Beirut: Dār al-Thaqāfa, no date), 5:315.

though in that case one would expect at least some extant manuscripts to lack the reference. Further research may cast light on the matter. In any case, Ibn Wāṣil went on to give further information about the composition of Khūnajī's longer work:

When the Imām Afḍal al-Dīn wrote the *Kashf* he was unable to edit and review it (*tanqīḥihi wa murāja'ātihi*), and he became preoccupied with his role as judge and teacher, and did not live long after that. Thus, there remained in the *Kashf* a few points that are inconsistent and certain views that are wrong and whose wrongness has become clear to me by proofs, just like the proofs with which he refuted the views of those who came before him. I will point out some of these in this short work [i.e. the commentary on *al-Jumal*].⁶⁰

Given the fact that *Kashf al-asrār* remained unfinished, it may be tempting to assume that Khūnajī was writing the work in the last years of his life and that copies of the completed parts of the work only started to circulate after he died in 646/1248. However, Ibn Wāṣil's remarks suggest that Khūnajī became preoccupied with the role of judge and teacher *after* a large part of *Kashf al-asrār* had been written. Khūnajī assumed the position of judge in Seljuk Anatolia in 635/1238, and later assumed the position of Chief Judge in Ayyubid Cairo in 641/1244 and combined this with teaching at the Ṣālihiyya College. Ibn Wāṣil's remarks thus suggest that Khūnajī wrote the completed parts of *Kashf al-asrār* before 641/1244 and perhaps also before 635/1238. This suggestion also fits with a number of other factors available for dating the work. As will be shown below, a comparison of the extant manuscripts suggests that, even though Khūnajī did not finish the work, he did revise what he had written in several places, and this seems to indicate that he had time to reflect on certain points after the first manuscripts had started to circulate. Also, Fakhr al-Dīn Ibn al-Badī died in 657/1258-9, just eleven years after Khūnajī, and must have written his critical annotations to *Kashf al-asrār* before that date. He also wrote in the introduction to these annotations that he had studied Khūnajī's work in his student days (*zamān al-taḥṣīl*)⁶¹ and that he had pondered its contents for some time before deciding to put his thoughts down on paper. He

⁶⁰ Ibn Wāṣil, *Sharḥ al-Jumal*, fol. 2b.

⁶¹ Unfortunately, Abū Shāma's entry on Ibn al-Badī gives no indication of his date of birth. Such information would have allowed us to determine the approximate date by which Khūnajī's work was already in circulation and being studied.

the foremost scholar of Arabic and Qur'an commentary, Sharaf al-Dīn al-Mursī, may God have mercy on him. He asked him to compose an epitome of logic that was the utmost in succinctness and comprehensiveness of the aims of the discipline so that he [Mursī] could study it. So he [Khūnajī] composed this work, but it did not become as famous as *al-Mūjaz* because of the difficulty of understanding it and the inability of most minds to conceive its meanings and explicate its principles. Nevertheless, it includes what is in *al-Mūjaz* and even covers more than twice as much even though it is not even half as long.⁵⁷

Ibn Wāṣil then went on to suggest that Khūnajī wrote *Kashf al-asrār* after that date:

In both these works, he went along with what older logicians had said. Then he composed (*thumma allafa*) the work *Kashf al-asrār* in which he presented novelties and contradicted the opinions of the older logicians on many principles and showed their falsity and the correctness of his own views by incontrovertible proofs.⁵⁸

Ibn Wāṣil suggests in this passage that *Kashf al-asrār* was written after *al-Jumal* and *al-Mūjaz*, which tallies with the fact that it includes a number of ideas that were widely accepted by later logicians but which are not contained in the shorter works, and the fact that it is clearly an unfinished work. It is evident from several passages that it was originally meant to include sections on demonstration (*al-burhān*) and on fallacies (*al-qiyāsāt al-mughālāṭiyya*) which do not appear in extant manuscripts of the work. Najm al-Dīn al-Kātibī (d.675/1277) also noted that Khūnajī did not complete the work, and he added a continuation himself at the end of his commentary on *Kashf al-asrār*.

On the other hand, the three manuscript copies of *al-Mūjaz* that I have consulted include explicit references to *Kashf al-asrār* (which the reader is enjoined to consult for a more exhaustive discussion of purely hypothetical syllogisms) and this of course suggests that *al-Mūjaz* is the latter work.⁵⁹ It is possible that such a reference was inserted into the text of *al-Mūjaz* at a later stage,

⁵⁷ Ibn Wāṣil, *Sharḥ al-Jumal* (MS: Yale University (Beinecke): Landberg 104), fol. 2a. The scholar referred to here is presumably Sharaf al-Dīn Muḥammad b. Abī al-Faḍl al-Mursī (d.655/1257). However, it is curious that Mursī was born in 569/1174 (see Dhahabī, *Tārīkh al-Islām*, vol. 48, p. 211) and was thus twenty or twenty one years older than Khūnajī.

⁵⁸ *Ibid.*

⁵⁹ MS: Cambridge University Library: Ll.6.24: fols. 3b-43b; MS: Manisa İl Halk Kütüphanesi, 2212/1 (available at www.yazmalar.gov.tr/45Hk2212) Sayfa Numarası 7-14; MS: British Library: Or. 7820: fols. 216a-230b.

Always: If Every A is B, then J is D

Always: If Some B is H, then W is Z

Once: If J is D then (If Every A is H then W is Z)

Khūnajī is, however, unlikely to have been Kashshī's student, since he only mentioned Kashshī's name when he disagreed with him.

Other works cited by Khūnajī are: *al-Taḥṣīl* by Avicenna's student Bahmanyār (d.1065), *Bayān al-ḥaqq* by Abū al-'Abbās al-Lawkarī (d.1123), and *al-Mu'tabar fī al-ḥikma* by Abū al-Barakāt Ibn Malkā al-Baghdādī (d.1165).

From Kātibī's commentary on Khūnajī's work, it is also possible to identify two other logicians whose views he discussed in *Kashf al-asrār*: Sharaf al-Dīn al-Marāghī and Afḍal al-Dīn al-Bāmiyānī. These two scholars are little more than names to us at present. The former must have been active in the late twelfth or early thirteenth century, since he engaged with certain problems raised by Rāzī. The latter of the two is mentioned in an anonymous appendix (*dhayl*) to one of the extant manuscripts of *Nuzhat al-arwāḥ wa-rawḍat al-afrāḥ*, a biography of philosophers by Shams al-Dīn al-Shahrazūrī (fl. 1288). The short entry briefly states that Afḍal al-Dīn al-Bāmiyānī was particularly adept in the mathematical sciences and that he died shortly after the year 620/1223.⁵⁶ Khūnajī must have met him, for he explicitly wrote that he had "heard" someone raise an objection about the direct proof of the second mood of the second syllogistic figure (CAMESTRES), and a marginal annotation in one manuscript adds that this scholar is Bāmiyānī.

Kashf al-asrār: Date and Circumstances of Composition

As mentioned above, Khūnajī wrote two other works on logic besides *Kashf al-asrār*: the epitome *al-Mūjaz* and the very short and condensed *al-Jumal*. A passage from the commentary on *al-Jumal* by Khūnajī's student Ibn Wāṣil al-Ḥamawī provides valuable information on the relationship between Khūnajī's three works:

The Imam Afḍal al-Dīn composed this work [*al-Jumal*] in Mecca, may God honor it, when he was residing there in the year 624 [1226-7 CE]. The reason for his composing it was the learned Imam,

⁵⁶ Shahrazūrī, *Nuzhat al-arwāḥ wa-rawḍat al-afrāḥ*, ed. Abū Shuwayrib (Tripoli, 1988), 397. The manuscript in question is in the Topkapi Library in Istanbul (Ahmet III 4516).

Hebraeus – the latter adding that he was active in Khurasan.⁵³ He wrote a lengthy work on logic, physics and metaphysics entitled *Ḥadā'iq al-ḥaqā'iq* that is at least partially extant.⁵⁴ He also wrote an introduction to logic known as *al-Muqaddima al-Kashshiyya* that elicited a commentary by Khūnajī's above-mentioned critic Fakhr al-Dīn Ibn al-Badī al-Bandahī (d.657/1258-9).⁵⁵ Kashshī was credited by the later tradition with being the first to recognize a principle governing the contradictory of the particular complex modality proposition. It was generally recognized that the contradictory of a universal complex modality proposition is the disjunction of the contradictory of the two parts. For example, the universal complex modality proposition "Every human is at some point a laugher but not always" consists of the two simple modality propositions "Every human is at some point a laugher" and "Some human is at some point not a laugher". The contradictory is a disjunction of the contradictories of the two parts: "Either Some human is always not a laugher or Every human is always a laugher". However, the case of the particular complex modality proposition is somewhat different. The proposition "Some body is at some point an animal but not always" cannot have as its contradictory the disjunction of the contradictories of its parts, for the original proposition is false and yet the disjunction of the contradictories of its parts is also false: "Either no body is always an animal or every body is always an animal". Rather, the contradictory of a particular complex modality proposition is to predicate the disjunction of every individual falling under the subject-term: "Every body is either always an animal or always not an animal".

Kashshī may also have been the first to explore syllogisms in which the two conditional premises share a term, rather than an entire antecedent or consequent. From Khūnajī's work and its commentary by Kātibī, it emerges that Kashshī held the following inference to be productive:

⁵³ Ibn Abī Uṣaybi'a, 'Uyūn al-anbā', 2:23; Bār Hebraeus, *Tārīkh mukhtaṣar al-duwal*, 485 [Pockocke ed.], 445 [Ṣāliḥānī ed.].

⁵⁴ In the Köprülü Library in Istanbul (MS: Fazil Ahmed Pasa 864. Copied in 625H). The work is briefly described in Kātip Çelebī's *Kashf al-ẓunūn* (Istanbul: Maarif Matbaası, 1941-43), 1:633.

⁵⁵ The commentary is extant in the Chester Beatty Library in Dublin (MS: Arabic 4931) and Dar al-Kutub in Cairo (MS: Mantiq 117).

tary on the *Prior Analytics*. However, he did not engage with Farabi's works or ideas in any consistent or systematic way. The starting-point of his discussions is almost always Avicenna. His few references to Abū al-Barakāt Ibn Malka al-Baghdādī, who often criticized Avicenna from a more conservative Aristotelian position and who is seen by Rescher as one of the founders of the "western" anti-Avicennan school of logic, are dismissive. Khūnajī was, like Fakhr al-Dīn al-Rāzī, ready to depart from Avicenna on several points, but – again like Rāzī – he did so from within a tradition that took Avicenna's works as paradigm and point of departure.

After Avicenna, the logician most often cited by Khūnajī is Fakhr al-Dīn al-Rāzī. Khūnajī in particular cited Rāzī's *Mulakhkhas*, his *al-Mabāḥith al-mashriqiyya*, and his commentaries on Avicenna's *Ishārāt* and *ʿUyūn al-ḥikma*. He was also clearly acquainted with Rāzī's *Muḥaṣṣal* since he discussed a number of doubts concerning the possibility of acquiring new conceptions through definition that were raised in that work. Khūnajī followed Rāzī on a number of points: his focused attention on terms, propositions and syllogisms to the exclusion of other topics treated in the *Organon*; his acceptance of the *khārijī* and *ḥaqīqī* reading of propositions; his scheme of more than a dozen modality propositions; and his acceptance of the fourth figure of the syllogism. As mentioned above, Bar Hebraeus listed Khūnajī as one of the students of Rāzī, but there are reasons to doubt this, since Khūnajī was only fifteen or sixteen when Rāzī died. It may also be noted that Khūnajī did not give any indication of a personal relationship between himself and Rāzī, and that his references to the latter are frequently critical. On almost all the points on which Khūnajī explicitly mentioned a disagreement between Avicenna and Rāzī, he came down on the side of Avicenna.⁵¹ The idea that Khūnajī was an anti-Avicennan "follower" of Rāzī cannot be sustained.

Khūnajī also on a number of occasions referred to the writings of Zayn al-Dīn al-Kashshī.⁵² Kashshī was one of the star pupils of Fakhr al-Dīn al-Rāzī according to Ibn Abī Uṣaybi'a and Bar

⁵¹ In his commentary on the *Kulliyat* of Avicenna's *Qānūn*, Khūnajī was apparently also critical of Rāzī's commentary on the same work, for the Ottoman bibliographer Katib Celebi (d.1657) mentioned one later commentator on the *Kulliyat* who tried to defend Rāzī against Khūnajī's criticisms (2:1312).

⁵² Rescher (*The Development of Arabic Logic*, 191-192) confused this Zayn al-Dīn al-Kashshī with Afḍal al-Dīn al-Qāshānī, who was one of the teachers of Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī (d.1274) and who wrote a treatise on logic called *al-Minhāj al-mubīn*.

Links to the Past

Nicholas Rescher's *The Development of Arabic Logic* gives what is perhaps still the fullest available account of Khūnajī and his place in the history of Arabic logic. The account is, however, fundamentally flawed. According to Rescher, Arabic logic in the thirteenth century witnessed a struggle between an "eastern" Avicennian school of logic and a "western" anti-Avicennian school led by Fakhr al-Dīn al-Rāzī (d.1210). He placed Khūnajī in the "western" camp, as a "follower" of Rāzī. This led him to amend, without any textual authority, the passage in which Ibn Khaldūn stated that Khūnajī's works were authoritative for *eastern* scholars in his day, to read: *western* scholars of his day.⁴⁹

Tony Street has recently shown that Rescher's account is untenable.⁵⁰ The twelfth century "struggle" was between logicians who took their point of departure in Avicenna's works, including Fakhr al-Dīn al-Rāzī, and more conservative Aristotelian logicians such as Abū al-Barakāt Ibn Malkā al-Baghdādī (d.1165), Averroes (d.1198) and 'Abd al-Laṭīf al-Baghdādī (d.1231). By the thirteenth century in the Islamic East, and by the fourteenth century in the Islamic West, the Avicennians had achieved a position of dominance that they were to retain up to the modern period.

A study of Khūnajī's work bears out, and adds further support to, Street's interpretation. Khūnajī was, like Fakhr al-Dīn al-Rāzī, an Avicennian in logic in the sense that he normally took his point of departure in Avicenna's works, and accepted the main Avicennian innovations in logic that were rejected by more conservative Aristotelian logicians, such as the distinction between a *waṣfī* and a *dhātī* reading of modal propositions, the quantification of conditionals, and the recognition of purely hypothetical syllogisms (*al-qiyāsāt al-shartīyya al-iqtirāniyya*). He may have read some of Fārābī's works, for he referred to Fārābī's opinions on a few occasions and some of these references do not seem to be derived from other writings available to us. He also referred to disagreements between Greek commentators on Aristotle that may derive from Fārābī's now lost longer commen-

⁴⁹ N. Rescher, *The Development of Arabic Logic* (Pittsburgh: The University of Pittsburgh Press, 1964), 194-195.

⁵⁰ See in particular T. Street, 'Arabic Logic', in D.M. Gabbay & J. Woods (eds.) *Handbook of the History of Logic: Volume I: Greek, Indian and Arabic Logic* (Amsterdam: Elsevier, 2004), 523-596.

including the prominent theologians Abū Hāmid al-Ghazālī (d. 505/1111) and Fakhr al-Dīn al-Rāzī (d. 606/1210). In the case of Khūnajī, the anecdote can be traced back to the prominent mystic and poet of the Ibn 'Arabī school 'Afīf al-Dīn al-Tilimsānī (d. 692/1291). Tilimsānī in turn reported the saying on the authority of "someone who had been present at the death of al-Afḍal al-Khūnajī" (*man ḥaḍara wafāta-l-Afḍali-l-Khūnajī*).⁴⁶ In Tilimsānī's version, Khūnajī only stated that he died knowing one thing, namely that the made (*al-maṣnū*) is in need of a maker (*ṣāni*). It was Tilimsānī who added that, since being in need is a negative attribute, Khūnajī died knowing nothing. The source of Maqrīzī's version may be the well-known anti-Hellenizing Ḥanbalī scholar Ibn Taymiyya (d. 728/1328), who cited the story on the authority of al-Tilimsānī but made some minor changes: he made Tilimsānī's own comment part of the quotation from Khūnajī, and also replaced pious-sounding talk of the 'made' being in need of a 'maker' with the more philosophically-sounding 'possible' being in need of the 'necessary'.⁴⁷ It is easy to see why the anecdote appealed to Ibn Taymiyya, even though it was related – from an unknown witness (*majhūl*) – by someone whom he regularly condemned as a dangerous and debauched (*fājir*) heretic. He famously believed the study of logic to be at best a waste of time, and on this point – if on little else – the mystic 'Afīf al-Dīn al-Tilimsānī may well have agreed.

After Khūnajī's death, an elegy in his memory was composed by 'Izz al-Dīn Muḥammad b. Ḥasan al-Irbilī (d. 660/1262) the first two lines of which are:

The best (*afḍal*) of the world is gone, and no one eminent remains;
And with Khūnajī's death all merit (*faḍā'il*) has died.
O sage! You came in these late times,
And solved for us what the ancients did not solve!⁴⁸

⁴⁶ Tilimsānī, *Sharḥ al-Mawāqif li-l-Niffarī*, ed. J. Marzūqī (Cairo: Markaz al-mahrūsa, 1977), 171.

⁴⁷ Ibn Taymiyya, *Dar' ta'arud al-'aql wa-l-naql*, ed. by Muḥammad Rashād Sālim (Riyad: Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd al-Islāmiyyah, 1979-1983), 1:162. See also W. Hallaq, *Ibn Taymiyya Against the Greek Logicians* (Oxford: Oxford University Press, 1993), 42, 133.

⁴⁸ Ibn Abi Uṣaybi'a, *Uyūn al-anbā'*, 2: 120-1.

remained seated. The surprised Sultan asked him if he had any private matter he wished to raise, and the no doubt embarrassed Khūnajī answered that he needed someone to help him get his finger out of the hook. He then explained that he had been thinking about the layout of carpets, and noticed that a different layout would require one less carpet to be used. According to the anecdote, Khūnajī's view was put to the test, and it was found that by changing the layout one carpet could indeed be saved. This anecdote seems to have captured the imagination of later historians, for it reappears in subsequent biographical notices on Khūnajī by Taqī al-Dīn al-Maqrīzī (d.1441), Ibn Qādī Shuhbā (d.1448), Ibn Hajar al-ʿAsqalānī (d.1449), and Ibn al-ʿImād al-Ḥanbalī (d.1679).⁴³ The entries on Khūnajī in such later sources are clearly derivative and of no independent value. In the chronologically-arranged list of obituaries by the North African scholar Ibn Qunfudh al-Qusanṭīnī (d.1408), Khūnajī's date of death is given as 648/1250-1.⁴⁴ In his survey of the sciences *Miftāḥ al-sa'āda*, the later Ottoman scholar Aḥmed Ṭāşköprüzāde (d.1561) gave Khūnajī's date of death as 649/1251-2.⁴⁵ Given that all contemporary and near-contemporary sources agree on Khūnajī's date of death, and given that neither Ibn Qunfudh nor Ṭāşköprüzāde adduce any additional information not found in earlier sources, one can with some confidence assume that the dates they gave are erroneous.

An anecdote that appears in the entry on Khūnajī in the biographical dictionary *al-Muqaffā al-kabīr* by Taqī al-Dīn al-Maqrīzī (d.1441) relates that Khūnajī on his death-bed despaired of rational enquiry, saying: "I die and know nothing except that what is possible is in need of what is possible". He then supposedly added: "To be in need is a negative attribute; I thus die and know nothing". The story of deathbed repentance from interest in "the rational sciences" is a *topos*, and similar accounts – with the same fideist moral – were related of a number of scholars,

⁴³ Maqrīzī, *al-Muqaffā al-kabīr*, ed. M. al-Ya'lāwī (Beirut: Dar al-Gharb al-Islāmī, 1991), 6:326-328; Ibn Qādī Shuhbā, *Ṭabaqāt al-Shāfi'iyya* (Hyderabad, Deccan: Dā'irat al-ma'ārif al-uthmāniyya, 1979), 2: 158-159; Ibn Hajar al-ʿAsqalānī, *Raf' al-īşr 'an qudāt Mişr*, ed. ʿUmar (Cairo: Khānjī, 1998), 421-422; Ibn al-ʿImād al-Ḥanbalī, *Shadharāt al-dhahab fī akhbār man dhahab* (Cairo: Maktabat al-Qudsī 1350/1931 - 1351/1932), 5:236-7.

⁴⁴ Ibn Qunfudh, *al-Wafīyyāt*, ed. Nuwayhid (Beirut: al-Maktab al-Tijārī, 1971), 32.

⁴⁵ Ṭāşköprüzāde, *Miftāḥ al-sa'āda wa mişbāḥ al-siyāda*, ed. Bakrī & Abū al-Nūr (Cairo: Dār al-Kutub al-Ḥadītha, 1968), 1: 298.

alliance between the two rulers.⁴⁰ According to Nuwayrī, the precise date at which Khūnajī became Chief Judge of Cairo was 10th Dhu'l-Hijja 641/20th May 1244.⁴¹

There are also entries on Khūnajī in the encyclopedic biographical dictionaries of Shams al-Dīn al-Dhahabī (d.1348) and Khalīl ibn Aybak al-Ṣafadī (d.1363); in the biographical dictionaries of Shāfi'ī scholars by Tāj al-Dīn al-Subkī (d.1370) and Jamāl al-Dīn al-Asnawī (d.1370); and obituaries in the universal chronicles of Ibn Shākir al-Kutubī (d.1363) and Ibn Kathīr (d.1373).⁴² These give summary and obviously derivative accounts that add little information to that mentioned above. Some of these fourteenth-century sources do, however, add an anecdote that is meant to illustrate the character-trait that had already been noted by Ibn Abī Uṣaybi'a: Khūnajī's tendency to lose himself in thought. Once, Khūnajī was attending a session in the presence of the Sultan and lost himself in thought while fidgeting with a hook on the floor. His finger got stuck, and when the session ended and the attendants stood up to leave, Khūnajī was unable to do so and

⁴⁰ Dawādārī, *Kanz al-durar wa jāmi' al-ghurar*, ed. S. 'Ashūr (Cairo: 1972), vol. 7, p. 319. The historian Kamal al-Dīn Ibn al-'Adīm (d.660/1262) records his own visit, on behalf of the regent of Aleppo, for the same purpose. Ibn al-'Adīm apparently went to Kayseri. He did not mention Khūnajī. See his *Zubdat al-halab fi tarikh Halab*, ed. by S. Dahhan (Damascus: Institut Francais de Damas, 1968), 3: 978.

⁴¹ Nuwayrī, *Nihāyat al-arab fi funūn al-adab*, vol. 29, ed. by M. Al-Rayyis & M. Ziyādah (Cairo: al-Hay'a al-miṣriyya al-'amma li-l-kitāb, 1992), p. 303. The later scholar Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d.911/1505) who was notoriously opposed to logic, complained in his chronicle of Egypt that the venerable jurist Ibn 'Abd al-Salām (d.1262) had been dismissed and his position as Chief Judge given to Khūnajī who was a "philosopher" (Suyūṭī, *Husn al-muḥādara fi akhbār miṣr wal-qāhira*, ed. M. Abū'l-Faḍl Ibrāhīm [Cairo: 'Īsā al-bābī al-ḥalabī, 1967-8], vol. 1, p.541). In fact, the chronicles of Nuwayrī (vol. 29, p. 303) and Ibn Wāṣil (vol. 5, pp. 303-4 and 335) make it clear that Ibn 'Abd al-Salām had resigned his position two years earlier, and that Khūnajī had replaced a certain Ṣadr al-Dīn al-Jazarī. The obituary of Nuwayrī also states that Khūnajī was replaced by his Assistant (nā'ib) Jamāl al-Dīn Yahyā as Chief Judge when he died (*ibid*, p.330). In the printed version of the later chronicle of Maqrīzī (d.1441) the term نائبة ("his Assistant") has been corrupted to ابنه ("his son"), see Maqrīzī, *al-Su'uk li-ma'rifat duwal al-mulūk*, ed. M. Ziyādah (Cairo: Maṭba'at dār al-kutub al-miṣriyya, 1934), vol. 1, p. 332.

⁴² Ibn Shākir al-Kutubī, *Uyūn al-tawārikh*, ed. by al-Sāmīr & Dā'ūd (Baghdad: Dār al-Rashīd, 1980), 20:25; al-Ṣafadī, *al-Wāfi bi-l-wafiyāt: al-Juz' 6 Qism 5*, ed. Diederling (Wiesbaden: Franz Steiner, 1970), 108-109; Asnawī, *Tabaqāt al-Shāfi'iyya*, ed. 'A. Jabbūr (Baghdād: Ri'āsat Dīwān al-Awqāf, 1390/1970-1391/1971), 1:502-503; Subkī, *Tabaqāt al-Shāfi'iyya al-Kubrā*, ed. al-Hilū & al-Ṭanjī (Cairo: 'Īsā al-Bābī al-ḥalabī, 1964-76), 8:105-106; Dhahabī, *Tārīkh al-Islām: [vol. 47] Ḥawādith wa-wafiyāt 641-650*, ed. Tadmurī (Beirut: Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1988), 330-331; Ibn Kathīr, *al-Bidāya wa-l-nihāya* (Cairo: Maṭba'at al-sa'āda, 1351/1932 - 1358/1939), 13: 175.

that Abharī studied with Fakhr al-Dīn al-Rāzī's student Quṭb al-Dīn al-Miṣrī (d. 618/1221) rather than with Rāzī himself.³⁷

The polymath Ibn Wāṣil al-Ḥamawī (d.697/1298) who, like Ibn Abī Uṣaybi'a, studied with Khūnajī, also provided information on his teacher's life in his chronicle *Mufarrij al-kurūb fi akhbār Banī Ayyūb*. He mentioned Khūnajī as one of the prominent scholars who joined the entourage of the Ayyubid ruler of Egypt and Syria al-Malik al-Kāmil (r.615/1218-635/1238), and that he was "eminent in logic, the rational sciences and medicine, and as for his mind it is the utmost in brilliance and capacity".³⁸ Ibn Wāṣil added that at one stage Khūnajī was sent as al-Kāmil's personal emissary to the Seljuk ruler of central and eastern Anatolia. Al-Kāmil died soon after Khūnajī returned, and was succeeded by al-Malik al-'Ādil II (r.635/1238-637/1240). Khūnajī may not have found favor with the new ruler, for he promptly left again for Seljuk Anatolia and took up a position as a judge there. He returned to Egypt in the wake of the defeat of the Seljuks by the Mongols in 641/1243, and later in that year assumed the position of – Shāfi'ī – Chief Judge of Cairo and its dependent provinces, and combined this with teaching at the newly founded Ṣālihiyya College in Cairo.³⁹

The later Egyptian chronicles of Shihab al-Dīn Aḥmad al-Nuwayrī (d.1332) and Ibn Aybak al-Dawādārī (d.1335) contain material that supplements Ibn Wāṣil's account on a number of points. Dawādārī wrote that Khūnajī was sent by al-Malik al-Kāmil to the Seljuk ruler Kay Khusraw II upon the latter's accession to the throne in 634/1237, to send al-Kāmil's commiseration for the death of Kay Khusraw's father Kay Qubādh, and to confirm the

³⁷ The entry on Shams al-Dīn al-Shirwānī (d.699/1299-1300) in *al-Wāfi bi-l-wafiyāt* by al-Ṣafadī (d.1363) reveals that Shirwānī studied Avicenna's *Ishārāt* with Naṣīr al-Dīn al-Ṭūsī, who in turn studied that work with Athīr al-Dīn al-Abharī, who in turn studied it with Quṭb al-Dīn al-Miṣrī, who in turn studied it with Fakhr al-Dīn al-Rāzī, see Ṣafadī, *al-Wāfi bi-l-wafiyāt*, ed. S. Dederling (Istanbul: Milli Eġetim Basımevi, 1949), 2:142. Quṭb al-Dīn al-Miṣrī is mentioned as one of the most prominent students of Fakhr al-Dīn al-Rāzī by Ibn Abī Uṣaybi'a, '*Uyūn al-anbā*', 2:23. Ibn Abī Uṣaybi'a added an entry on him (2:30) which states that he was killed during the Mongol sacking of Nishapur in 618/1221.

³⁸ Ibn Wāṣil, *Mufarrij al-kurūb fi akhbār banī Ayyūb*, ed. by Ḥ. Rabī & S. 'Āshūr (Cairo: Wizārat al-thaqāfa, 1977), vol. 5, p. 160.

³⁹ *Ibid.*, pp. 162, 325, 335.

1248. It also notes that he was a physician-philosopher and a logician (*ḥakīman manṭiqiyyan*), and that his reputation as Chief Judge of Cairo was good.³³

The Syriac chronicler and polymath Bar Hebraeus (d.1286) twice mentioned Khūnajī in his chronicle *Tārīkh mukhtaṣar al-duwal*. He on one occasion listed him as one of several prominent students of Fakhr al-Dīn al-Rāzī (d.606/1210),³⁴ and on another occasion mentioned that his *Kashf al-asrār* had been the target of criticism from Najm al-Dīn al-Nakhjuwānī.

The Egyptian scholar 'Izz al-Dīn al-Ḥusaynī (d. 695/1295) included a short entry on Khūnajī in his chronologically-arranged list of obituaries *Ṣilat al-Takmila li-waḥḥiyyāt al-naqala*. This confirms the date of death mentioned by Ibn Abī Uṣaybi'a and Abū Shāma, and that Khūnajī became Chief Judge of Cairo, and that he authored a number of works. The chronicler seems to have had access to additional material not found in Ibn Abī Uṣaybi'a and Abū Shāma, since he mentioned that Khūnajī taught at the Ṣālihiyya College in Egypt and gave his date of birth as Jumāda I 590, i.e. April or May 1194.³⁵ This appears to rule out Bar Hebraeus' statement that Khūnajī was a student of Fakhr al-Dīn al-Rāzī, since Khūnajī would on this account have been fifteen or sixteen when Rāzī died.³⁶ Furthermore, had Khūnajī been a student of Rāzī's then one would have expected Ibn Abī Uṣaybi'a, who gave much information about Rāzī and his leading students, to have mentioned this fact. For other reasons as well, it appears that Bar Hebraeus was either misinformed or included second-generation students in his list of Rāzī's students. He mentioned Sirāj al-Dīn al-Urmawī (d.682/1283) in the same list, though Urmawī was born in 594/1197-8 and would thus have been twelve or thirteen years old when Rāzī died. He also mentioned Athīr al-Dīn al-Abharī (d.663/1265) in the same list, but there is evidence

³³ Abū Shāma, *al-Dhayl 'alā l-Rawḍatayn*, ed. Kawtharī & Ḥusaynī (Cairo: Dār al-Kutub al-Mālikiyya, 1947), 182.

³⁴ Bar Hebraeus, *Tārīkh mukhtaṣar al-duwal*, 485 (Pockocke edition), 445 (Ṣāliḥānī edition).

³⁵ 'Izz al-Dīn al-Ḥusaynī, *al-Ṣila li-Takmilat waḥḥiyyāt al-naqala*, ed. B. Ma'rūf (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī 2007), vol. 1, pp. 200-201. 'Izz al-Dīn al-Ḥusaynī was born in 636/1238-9. He may have had access to notes by his teacher, the Egyptian chronicler and ḥadīth-scholar Zakī al-Dīn al-Mundhirī (d.656/1258), whose *al-Takmilah li-waḥḥiyyāt al-naqala* he continued beyond the year 642/1244-5.

³⁶ At the time of Rāzī's death in Shawwāl 1, 606 (March 29, 1210), Khūnajī would have been a sixteen years of age by Hijrī reckoning and fifteen by CE reckoning.

from Avicenna's *Qānūn* until the chapter on heartbeat;²⁷ a book – presumably on medicine – entitled *Adwār al-ḥummayāt*; a treatise on definitions (*ḥudūd*) and descriptions (*rusūm*);²⁸ and the three works of logic mentioned by Ibn Khaldūn: *al-Jumal*, *al-Mūjaz* and *Kashf al-asrār*.²⁹ Other works by Khūnajī not mentioned by Ibn Abī Uṣaybi'a are extant: (i) a compendium of pathology entitled *al-Mūjaz fi 'ilm al-amrād* or alternatively *al-Asbāb wa-l-'alāmāt*³⁰ and (ii) an epitome (*Mukhtaṣar*) of Fakhr al-Dīn al-Rāzī's voluminous work on metaphysics and theology *al-Maṭālib al-'āliya fi al-'ilm al-ilāhī*.³¹ An additional work by Khūnajī appears not to be extant. It is mentioned by the Egyptian scholar Ibn al-Akfānī (d.1348), who described it as a contribution to *'ilm ḥisāb al-dawr wa-l-waṣāyā*, a branch of mathematics that deals with certain apparent paradoxes that may arise in the Islamic law of inheritance.³²

The chronicler Abū Shāma (d.665/1266-7), another younger contemporary of Khūnajī, included a brief obituary of the scholar in his *Dhayl Kitāb al-Rawḍatayn*. This confirms the date of death mentioned by Ibn Abī Uṣaybi'a: 5 Ramadan 646/22 December

²⁷ Müller's edition of Ibn Abī Uṣaybi'a's text has "a commentary on what Avicenna said about heartbeat" (*sharḥ mā qālahu-l-ra'isu Ibn Sīnā fi-l-nabaḍ*). The correct wording is almost certainly "a commentary on what Ibn Sīnā has said in the *kulliyāt* until the heartbeat" (*sharḥ mā qālahu-l-ra'isu Ibn Sīnā fi-l-kulliyāt ilā-l-nabaḍ*). This is how the passage reads in an early manuscript of Ibn Abī Uṣaybi'a's work (British Library, Add. 23364, fol. 82a, copied in 669/1271) and how it is quoted from Ibn Abī Uṣaybi'a in the biographical dictionary of al-Dhahabī (d.1348). This also accords with the fact that Khūnajī did write a commentary on *al-Kulliyāt* of Avicenna's *Qānūn* and that an extant manuscript of this commentary ends with the chapter on heartbeat (MS: Bibliothèque Nationale (Paris), Supplement 1017, copied in 732/1331-2).

²⁸ The treatise on "definition and description" appears as a "treatise on numbness (*khudūr*) and inflammation (*wurūm*)" in the unscholarly edition of Ibn Abī Uṣaybi'a's work published by Dār Maktabat al-Hayāt in Beirut in 1965 (see pp. 586-7 of that work). The manuscript support for this deviation from the Müller edition is not indicated. The British Library MS (Add. 23364) agrees with the Müller edition.

²⁹ The British Library manuscript Add. 23364 omits *Kashf al-asrār*.

³⁰ The work is extant in a manuscript in the Suleymaniye library in Istanbul. On the title page, the title is given as *al-Asbāb wa-l-'alāmāt*. In the introduction to the work, however, the title is given as *al-Mūjaz fi 'ilm al-amrād*, though the title given in the title page is then added in the margins (see MS: Sehīd Ali Pasa 2000, fol. 1b).

³¹ The work is extant in a manuscript in Dar al-Kutub al-Misriyya in Cairo, see *Fihris al-Kutub al-'Arabiyya al-mawjuda bi-l-dār li-ghāyat sanat 1921* (Cairo, 1924), 1:170.

³² Ibn al-Akfānī, *Irshād al-qāṣid ilā asnā al-maqāṣid*, ed. by J.J. Witken (Leiden: Ter Lugt Pers, 1989), p. 62; ed. by Fākhūrī, Kamāl & Ṣiddīq (Beirut: Maktabat Lubnān, 1998), p. 86.

tion of his attributive involved a quiescent *ح* and a vocalized *ح*.²³ This is of course incompatible with the vocalization “Khūnjī”.²⁴ It also rules out the vocalization “Khuwanjī” given by some modern Arab editors.²⁵

The weight of the evidence thus suggests that the logician’s attributive should be vocalized as “Khūnajī”, and that he hailed from the Azerbaijani town Khūnaj mentioned and thus vocalized by Yāqūt and Abū al-Fidā’.

One of the earliest extant biographical notices we have of Khūnajī is by Ibn Abī Uṣaybi’a (d. 668/1270) in his *‘Uyūn al-anbā’ fī ṭabaqāt al-aṭibbā’*.²⁶ Ibn Abī Uṣaybi’a reported nothing of Khūnajī’s early life. He wrote that he met Khūnajī in Cairo in 632/1234-5, found him to be “the ultimate in all the sciences”, and studied with him the section on general principles (*kulliyāt*) from Avicenna’s compendium of medicine *al-Qānūn*. He also noted that Khūnajī would sometimes lose himself in thought “due to the extent to which his mind was immersed in scholarship and the depths his thoughts reached”. He added that Khūnajī went on to become Chief Judge of Cairo towards the end of his life, and that he died in Cairo on 5 Ramadan 646/22 December 1248. He also listed Khūnajī’s works: A commentary on the section on *Kulliyāt*

²³ The opening line of the elegy, by ‘Izz al-Dīn al-Irbilī (d.660/1262), is:

*Qaḍā Afḍalu-l-dunyā fa-lam yabqa fāḍilun * wa-mātat bi-mawti-l-Khūnajī al-faḍā’ilu.*

²⁴ The vocalization *Khūnjī* is of course inadmissible in classical Arabic (which does not allow a long vowel to be followed by a quiescent consonant) and hence not compatible with any classical Arabic poetic meter.

²⁵ The vocalization “Khuwanjī” is given, for example, by the editors of the recent Maktabat Lubnān printing of Ibn al-Akfānī’s *Irshād al-qāsid*, as well as the editors of Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī’s *Raf’ al-isr* and Maqrīzī’s *al-Muqaffā al-kabīr*. The editor of the last-mentioned work seems to have realized that this is unmetrical, for after vocalizing the name as “Khuwanjī” at the beginning of the entry, he vocalizes it as “Khawnajī” in the cited poem. The editor of Dhahabī’s *Tārīkh al-islām* also gives the vocalization “Khawnajī” in the poem, even though he gives the vocalization “Khūnajī” at the head of the entry. “Khawnajī” is compatible with the meter, but leaves the reference of the attributive utterly mysterious.

²⁶ Ibn Abī Uṣaybi’a, *‘Uyūn al-anbā’ fī ṭabaqāt al-aṭibbā’*, ed. A. Müller (Königsberg, Selbstverlag, 1884), 2:120-1.

fourth/tenth century.¹⁹ It is listed and described in the later geographical compilations of Yāqūt al-Ḥamawī (d.626/1229) and Abū al-Fidā' (d.732/1331).²⁰ It is also mentioned on a number of occasions in the parts of the universal chronicle of Ibn al-Athīr (d.630/1223) dealing with the sixth/twelfth century.²¹ By contrast, there are no references to the other Persian towns named Khonj in this classical literature. The fourteenth century Persian scholar Ḥamdullāh Mustawfī also listed and described the Azerbaijani town of Khūnaj/Kāghadh Kunān in his *Nuzhat al-qulūb*, whereas he only mentioned Khonj in the province of Fars once in passing. Significantly, Mustawfī also wrote the Farsi town's name with a short, rather than a long u (i.e. as خنج rather than خونج).²² It is therefore almost certain that the logician's contemporaries would most naturally have associated his attributive with the Azerbaijani town mentioned in their chronicles and geographical literature, and not other towns that only became well-known in later centuries.

Third, and finally, there is evidence from the meter of an elegy said on the occasion of the logician's death that the pronuncia-

¹⁹ See al-Iṣṭakhṛī, *Kitāb masālik al-mamālik*, ed. by De Goeje in *Bibliotheca Geographorum Arabicorum*, vol. I (Leiden: Brill, 1967), pp. 181, 194; al-Muqaddisī, *Aḥsan al-taqāsīm fī ma'rifat al-aqālīm*, ed. by De Goeje in *Bibliotheca Geographorum Arabicorum*, vol. II (Leiden: Brill, 1967), pp. 375, 383; Ibn Ḥawqal, *Kitāb sūrat al-arḍ*, ed. by J. Kramers in *Bibliotheca Geographorum Arabicorum*, vol. II (Leiden: Brill, 1967), pp. 336, 353. The town is referred to in the three Arabic works as "al-Khūnaj" or "Khūnaj". In *Ḥudūd al-'ālam*, the town is called "Khūne" (خونه), see *Ḥudūd al-'ālam min al-mashriq ilā al-maghrib*, ed. by M. Sütüdh (Tehran: Tehran University Press, 1962), p. 158; *Ḥudūd al-'ālam: A Persian Geography of 372/982*, transl. by V. Minorsky (Oxford: Oxford University Press, 1937). E.J.W. Gibb Memorial Series, NS vol. XI, p. 142. There is an analogous variation in the name of the nearby town called "Miyānij" in the three Arabic works and "Miyāne" (ميانه) in *Ḥudūd al-'ālam*.

²⁰ Abu al-Fidā', *Taqwīm al-buldān*, ed. by Reinauld & De Slane (Paris: 1840), 388, 399; M. Reinauld et al. (trans.), *Geographie d'Aboulfedā* (Paris: Imprimerie nationale 1883), vol.2, part ii, p. 142, 152.

²¹ See 'Izz al-Dīn Ibn al-Athīr, *al-Kāmil fī al-tārīkh* (Beirut: Dār Sādir, 1965), vol. 10, p. 597 (the year 516); vol. 10, p. 678 (the year 526); vol. 11, p. 30 (the year 529). According to a variant reading indicated in the critical apparatus (based on Tornberg's edition), the Seljuk leader Alp Arslān was in Khūnaj when he heard of the Byzantine gathering of forces in the events leading up to the historic battle of Manzikert in 465/1071, see *ibid*, vol. 10, p. 65 (the year 463). This is reiterated in Bar Hebraeus, *Tārīkh Mukhtaṣar al-duwal*, p. 345-6 (Pockocke), p. 322 (Ṣālihānī). However, Tornberg's chosen manuscript reading has Alp Arslān in the town of Khuwī between Lake Urmīyah and Lake Van in eastern Anatolia.

²² G. Le Strange (ed. & trans.), *The Geographical Part of the Nuzhat al-Qulub*, part i, p.186 (Persian text); part ii, p.176 (English translation).

area of present-day Iran.¹⁶ Following the quite detailed descriptions of medieval geographers, Le Strange placed old Khūnaj north and slightly west of Zanjān, at approximately 37.25 latitude and 48.1 longitude in a map of 'Abbāsīd Azerbaijan included in his work.¹⁷ The prominent scholar of medieval Iran V. Minorsky, in a map in his entry on "Ādharbaydjān" in the *Encyclopedia of Islam* (2nd ed.) also placed it in that approximate location. There is, interestingly, a present-day town named "Konjin" in that area (37.36/48.13).

There are, admittedly, other places in Iran from which the logician could be argued to have hailed. For example there are present-day towns named Khonj in the provinces of Fars, Isfahan and Khorasan.¹⁸ Particularly the Farsi town of Khonj came in later centuries to be the birth-place of a number of prominent scholars, most famously perhaps the chronicler, mystic, and contributor to the genre of "mirror of princes" Faḍlullāh b. Rūzbihān Khunjī (d.927/1521). It may thus be tempting to assume that the logician hailed from this town and that the correct form of his attributive is "Khunjī" or "Khūnjī". However, the suggestion is unconvincing for a number of reasons.

First, the orthography of the attributive of the logician is consistently in all near-contemporary sources *خونجی* and not *خنجی*, and this creates a *prima facie* case for associating the logician with the Azerbaijani town *خونج* mentioned by a number of geographers from the tenth to the fourteenth century.

Second, the other mentioned towns were clearly much less well-known in the period from the tenth to the fourteenth centuries than Khūnaj in Azerbaijan. The latter town is mentioned in the classic fourth/tenth century Arabic geographical works of Iṣṭakhrī, Ibn Ḥawqal and Muqaddisī, as well as in the anonymous Persian geography *Hudūd al-'ālam* also dating from the

¹⁶There is a town called "Moghowlabad" or "Moghalabad" near Zanjan, but it is south-east of Zanjan and could hardly have been described as being between Maragha and Zanjan. There are also present-day towns called Khūn, Khūn Vasat, Khūneh Pakhāleh, and Khūni Abkhāleh in the province of Gilan, but they too are east of Zanjān, in the latter two cases near the Caspian coast. They are also separated from Zanjān by the Sefid Rud river, whereas medieval sources clearly indicate that one came to Khūnaj from Zanjān before crossing the Sefid Rud.

¹⁷ See Map III, between pages 86 and 87 of his *The Lands of the Eastern Caliphate*.

¹⁸ There are also towns named Khonajin (near Hamadan), and Khūnag (in Khorasan).

conditions that are in fact not essential for productivity. The author of the *Kashf* and those who follow him have dealt exhaustively with this aspect.¹¹

The Career of Khūnaj

Little is known of the early life of Khūnajī. He presumably hailed from the town of Khūnaj visited by the geographer Yāqūt al-Ḥamawī (d.626/1229), who mentioned that it was in the province of Azerbaijan, between the cities of Marāgha and Zanjān (in what is today northwestern Iran). He described it as a small town that was partly in ruins, and added that it was also called Khūnā (a designation that was, he added, disliked by the inhabitants of the town) and Kāghadh Kunān.¹² G. Le Strange, in his detailed historical geography of Mesopotamia, Persia and Central Asia in the 'Abbāsid period, mentioned Khūnaj as an important commercial center and as being on the medieval road from Zanjān to Ardabīl.¹³ The town, which was apparently already in decline when Yāqūt visited it, is known from an eighth/fourteenth century Persian source to have been destroyed by the Mongol invasions of the seventh/thirteenth century and to have become a Mongol settlement and hence also called "Mughūliyya".¹⁴ Le Strange added that the "exact site of Khūnaj has not, apparently, been identified".¹⁵ Indeed, there does not seem to be any town named Khūnā, Khūnaj, Kāghadh Kunān or Mughūliyya in the relevant

¹¹ Taftazani, *Sharh al-Shamsiyyah* (Lithograph: Istanbul: Ḥasan Ḥilmī Rizevī, no date), p. 168. The first part of the quotation is in fact a paraphrase of what Khūnajī himself wrote, and hence there can be little doubt that the *Kashf* referred to here is Khūnajī's work.

¹² Jacut's *Geographisches Wörterbuch*, ed. F. Wüstenfeld (Leipzig: Deutsche Morgenlandischen Gesellschaft, 1924), 2:499-500. Yāqūt's *Khūnā* may be a rendering of the Persian form of the name of the town *Khūne* attested since the tenth century. The word "khūnī" means "bloody" in Persian. "Kāghadh Kunān" means "Paper Factory".

¹³ G. Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate* (Cambridge, 1905), pp. 224-5, 230.

¹⁴ G. Le Strange (ed. & trans.), *The Geographical Part of the Nuzhat al-Qulub* (Leiden: Brill & London: Luzac, 1915-19). E.J.W. Gibb Memorial Series, vol. 23, part i, p.66 (Persian text); part ii, p.70 (English translation).

¹⁵ Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate*, p. 225.

What Bar Hebraeus could not have known was that Khūnajī's innovations, despite the objections of the likes of Ibn al-Badī and Nakhjuwānī, came to be broadly accepted by later Arabic logicians. This is evident from the fact that Khūnajī's innovations were incorporated into what became the standard handbooks on logic in Islamic colleges in later centuries.

Ibn Khaldūn's remark that Khūnajī's works were "relied upon" by the "Eastern" Islamic scholars of his day fits with the testimony of other fourteenth century observers. Quṭb al-Dīn al-Rāzī al-Taḥṭānī (d.1365), in his standard commentary on Kātibī's *al-Shamsiyya*, mentioned Kātibī as one of those who followed "the author of *al-Kashf*".⁸ Kātibī was, to be sure, far from being a "mere" follower, and deviated from Khūnajī's opinion on a few occasions. However, Quṭb al-Dīn's characterization does capture the important historical point that Kātibī was obviously influenced by Khūnajī's *Kashf al-asrār*, and that his deviations from the position of Avicenna regarding contraposition, modal conversions and modal syllogisms are all clearly prefigured in Khūnajī's work. In his commentary on another standard thirteenth century handbook on logic, *Maṭālī' al-anwār* by Sirāj al-Dīn al-Urmawī (d.1283), Quṭb al-Dīn al-Rāzī also wrote that on a number of points Urmawī was following "the author of *al-Kashf*".⁹ Again, Urmawī was not a "mere" follower, but a comparison of his *Maṭālī'* with Khūnajī's *Kashf al-asrār* reveals striking parallels and makes it understandable why at least one later scholar considered Urmawī's *Maṭālī'* to be an epitome of Khūnajī's *Kashf*.¹⁰

The prominent Timurid scholar Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī (d.1390), also acknowledged the influence of the extensive discussion of purely hypothetical syllogisms in Khūnajī's *Kashf al-asrār*:

The Shaykh [i.e. Avicenna] has claimed that he was the first to develop it [i.e. the purely hypothetical syllogism] and write it down ... Nevertheless, he failed to mention much, and claimed that much was unproductive which is actually not so, and stipulated

the discussion of contraposition is actually Fakhr al-Dīn al-Rāzī's student Zayn al-Dīn al-Kashshī.

⁸ Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ al-Shamsiyya* (Cairo: al-Maṭba'a al-Amīriyya, 1323/1905), 2:45.

⁹ Quṭb al-Dīn al-Rāzī, *Sharḥ Maṭālī' al-anwār* (Istanbul: al-Maṭba'a al-'Āmira, 1288/1861), 176.

¹⁰ The Ottoman scholar Veliyüddīn Cārullāh Efendī (d.1738) wrote this on the title-page of his copy of *Kashf al-asrār* (MS: Süleymaniye Kütüphanesi, Carullah 1434).

The book entitled *Kashf al-asrār* on the science of logic I have found to contain the summary of the enquiries of the ancients and the sum of the thoughts of the modern scholars, while being unique with respect to subtle points that no-one has suggested before, and explanations that are not to be found elsewhere. It goes against the people of the discipline on a number of principles, and departs from them in several chapters.⁵

The Syriac chronicler and polymath Bar Hebraeus (d.1286) also alluded to the innovativeness of Khūnajī's longest work on logic, and the controversies to which it gave rise. In his *Tārīkh mukhtaṣar al-duwal* he mentioned a certain seventh/thirteenth century philosopher named Najm al-Dīn al-Nakhjuwānī, of whom he wrote:

He had objections to the logic of [Avicenna's] *al-Ishārāt* and wrote a commentary on it,⁶ and he subjected al-Afdal al-Khūnajī to belittlement and rebutted his claims in *al-Kashf* (*tanāwala-l-Afdala-l-Khūnajī bi-l-istinqāsi wa zayyafa aqwālahu fī kitābi-l-Kashf*) concerning contraposition, the *khārījī* and *ḥāqīqī* subject [of a proposition], his denial of the productivity of first-figure syllogisms with possibility minors, and the conversion of a negative-universal necessity proposition to itself [i.e. to a negative-universal necessity proposition], and other things besides.⁷

⁵ Ibn al-Badī al-Bandahī, *Nihayāt sayr al-afkār fī al-mabāḥith 'an Kashf al-asrār*, MS: Yale University (Beinecke): Landberg 53: fol.1b. An obituary of Ibn al-Badī is mentioned in Abu Shāma, *al-Dhayl 'alā al-Rawḍatayn*, ed. by M.Z. al-Kawthari & I. al-Attar (Cairo, 1947), 202.

⁶ The text has *وشرح* which can be read either as "and its commentary" or "and he wrote a commentary on it". On the first reading, Nakhjuwānī would be one of several thirteenth century scholars who objected to Fakhr al-Dīn al-Rāzī's commentary on Avicenna's work. Since a commentary by Nakhjuwānī on Avicenna's *Ishārāt* appears to be extant (MS: Istanbul: Nuruosmaniye 2689: 75 folios. Copied in 701/1302), the latter reading seems preferable.

⁷ Bar Hebraeus, *Tarikh mukhtasar al-duwal*, ed. by E. Pococke (Oxford, 1663), 521; ed. by A. Šālihānī (Beirut: al-Matba'a al-Kathulikiyya, 1890), 477. The passage has been misunderstood by Tsvi Langermann in his article "Ibn Kammuna in Aleppo", *Journal of the Royal Asiatic Society*, Series 3, 17(2007), 1-19, taking it to mean that Khūnajī criticized Nakhjuwānī on these points. As will be shown below, the views mentioned by Bar Hebraeus – the invalidity of contraposition as traditionally conceived, the non-convertibility of negative necessity propositions to necessity propositions, and the non-productivity of first-figure syllogisms with possibility minors – were all views that Khūnajī presented and defended in his *Kashf al-asrār*, and it is thus clearly Nakhjuwānī who was criticizing Khūnajī on these points, and not vice-versa. Langermann is led to suggest that the doctrine of contraposition discussed by Khūnajī (who refers to "some logicians") was held by Nakhjuwānī. However, Kātibī's commentary on *Kashf al-asrār* makes it clear that the logician referred to by Khūnajī as "some logicians" (*ba'dahum*) in

It was particularly the long work mentioned by Ibn Khaldūn, *Kashf al-asrār*, that had a profound impact on later Arabic logic. Its impact may be gauged from the esteem in which it was held by Najm al-Dīn al-Kātibī al-Qazwīnī (d.675/1277), author of what was to become the most widely studied non-introductory Arabic handbook on logic, *al-Risala al-Shamsiyya fī al-qawa'id al-manṭiqiyya*:

The work entitled *Kashf al-asrār* on logic that is attributed to ... Muḥammad ibn Nāmāwar ibn Muḥammad² al-Khūnajī, may he rest in peace, is a work that includes noble enquiries and astute rules and general principles and logical subtleties that are not included in other works by logicians. This is especially the case with respect to modal propositions and the rules of their contradiction, conversion and contraposition, and with respect to modal and conditional syllogisms. For he was unique in making perceptive points and discovering truths in these areas that no one before him had mentioned... One will not appreciate the value of this work unless one looks carefully at the books of the people of the discipline and studies them fully. After that one will find that it contains unusual and marvelous things that are not to be found in their works, and not included in their lengthy books.³

Khūnajī's student Ibn Wāṣil al-Ḥamawī (d.697/1298) also underlined the innovativeness of Khūnajī's long work on logic. After mentioning Khūnajī's two shorter works on logic *al-Mūjaz* and *al-Jumal*, Ibn Wāṣil wrote:

In both these works, he went along with what older logicians had said. Then he composed the work *Kashf al-asrār* in which he presented novelties and contradicted the opinions of the older logicians on many principles and showed their falsity and the correctness of his own views by incontrovertible proofs.⁴

Another thirteenth-century scholar, Fakhr al-Dīn Ibn al-Badī' al-Bandahī (d.657/1258-9), was somewhat less enthusiastic about Khūnajī's *Kashf al-asrār*, while explicitly conceding its originality. In the introduction to his critical annotations on Khūnajī's work, he wrote:

² Kātibī would seem to be mistaken about the name of Khūnajī's grandfather. Several early sources, including Khūnajī's student Ibn Wāṣil al-Ḥamawī (d.1298), concur in giving his grandfather's name as 'Abd al-Malik.

³ Kātibī, *Sharḥ Kashf al-asrār* (MS: Süleymaniye Kütüphanesi (Istanbul): Carullah 1417), fol. 1b.

⁴ Ibn Wāṣil al-Ḥamawī, *Sharḥ al-Jumal* (MS: Beinecke Rare Books & Manuscripts Library (Yale University): Landberg 104), fol. 2a.

INTRODUCTION

In terms of innovativeness and historical influence, the present work by Afdal al-Dīn al-Khūnajī (d.646/1248) is one of the most important works on logic ever written in Arabic. Though taking its departure from the works of Avicenna (d.1037), as opposed to the more strict Aristotelianism of scholars such as Averroes (d.1198), it modified Avicenna's position on a number of central points, and discussed a range of issues that do not seem to have been discussed by earlier logicians. These modifications and novel discussions came to be incorporated into the handbooks on logic that continued to be studied in Islamic colleges from Morocco to India until the twentieth century.

Khūnajī's name, let alone his works, will be unfamiliar to most historians of Arabic and Islamic philosophy. The fact that a figure of such historical importance is almost completely unknown underlines the fact that our knowledge of the history of Arabic and Islamic logic is still in its infancy. For the past two centuries, the interest of those working in the field has overwhelmingly been directed at the period between al-Kindī in the ninth century and Averroes in the twelfth. With very few exceptions, the history of Arabic logic after the twelfth century still remains, on the whole, unexplored territory.

The influence of Khūnajī on the Arabic logical tradition was, by contrast, abundantly clear to Islamic scholars of the thirteenth and fourteenth century. Khūnajī is given a prominent place in the account of the history of Arabic logic by the well-known North African historian Ibn Khaldūn (d.1406) in the famous *Prolegomena* (*Muqaddima*) to his *Universal History*. Ibn Khaldūn wrote that after the twelfth century Arabic logicians narrowed the focus of logic to a concentrated study of terms, propositions and syllogisms, to the exclusion of the other topics covered in Aristotle's *Organon*.

The first to do this was Fakhr al-Dīn ibn al-Khaṭīb [al-Rāzī (d.1210)] and after him Afdal al-Dīn al-Khūnajī on whose works Eastern scholars rely until this day. He has in this field *Kashf al-asrār*, which is long, and the abridged *al-Mūjaz*, which is good for teaching, and the abridged *al-Jumal* in four folios, in which he deals with the cruxes and principles of the discipline. Students use it frequently to this day and benefit from it.¹

¹ F. Rosenthal (trans.), *The Muqaddima of Ibn Khaldun* (London, 1958). 1:143.

His interests and efforts have made my own task considerably easier than it would have otherwise been, and is an impressive testimony to the—sadly usually unacknowledged—cultural and intellectual florescence of the Ottoman Tulip Age.

My wife Manja Klemenčič got to know the name of Khūnājī well over the course of the years. Although her own field of specialization lies far from medieval Arabic logic, she never failed to offer her support and encouragement, even when the task of editing the work proved much more difficult and time-consuming than I had suspected at the outset.

ACKNOWLEDGMENTS

Work on this edition began while I was a British Academy Post-Doctoral Research Fellow during the years 2003-06. It was completed when I was a recipient of an Andrew J. Mellon Junior Fellowship at the Institute for Advanced Study in Princeton during the academic year 2008-09. I am indebted to the mentioned institutions for their generous support, without which the present study would never have been realized. Thanks are also due to Harvard University for granting me a year of leave, which allowed me to complete this project.

I would in addition like to thank Tony Street, for his encouragement and advice over a number of years, and Emir Eş, Director of the Süleymaniye Kütüphanesi in Istanbul, for allowing me to obtain copies of a number of key manuscripts. Sabine Schmidtke and Nasrollah Pourjavady kindly agreed to publish the present edition in their "Series on Islamic Philosophy and Theology". Professor Pourjavady furthermore helped me obtain copies of microfilms in the Tehran University Microfilm Collection. Leila Demiri, Omar Ali de Unzaga, and Davidson McLaren offered additional assistance with obtaining copies of manuscripts. The British Library, the Real Biblioteca del Monasterio de El Escorial in Madrid, the Cambridge University Library, the Beinecke Rare Books and Manuscripts Library at Yale University, and the Topkapı Library in Istanbul agreed to supply copies of manuscripts that were in their possession. The Turkish Ministry of Culture granted me access to their on-line collection of manuscripts (www.yazmalar.gov.tr). Geoffrey Khan and Wolfhart Heinrichs kindly offered advice on a number of problems that arose in the course of my work.

I would also like to take this opportunity to acknowledge my indebtedness to the efforts of the Ottoman scholar Velîyüddin Cârullâh Efendî (d.1151/1738). While in Medina in the year 1104/1692, he copied in his own hand one of the manuscripts on which the present edition is based. In addition, he obtained another (and very valuable) manuscript of *Kashf al-asrâr* in the year 1115/1703-4. He also obtained two valuable early manuscripts of Kâtibî's commentary on the work, in the years 1131/1718-9 and 1136/1723-4 respectively. These manuscripts were bequeathed to the library in Istanbul that Cârullâh founded and which bore his name. (The manuscripts of the library have since been incorporated into the Süleymaniye Library collection.)



Kashf al-asrār 'an ghawāmiḍ al-afkār

Afdal al-Dīn al-Khūnajī (d.1248)

Edited and introduced by:

Khaled El-Rouayheb

Iranian Institute of Philosophy
&
Institute of Islamic Studies
Free University of Berlin